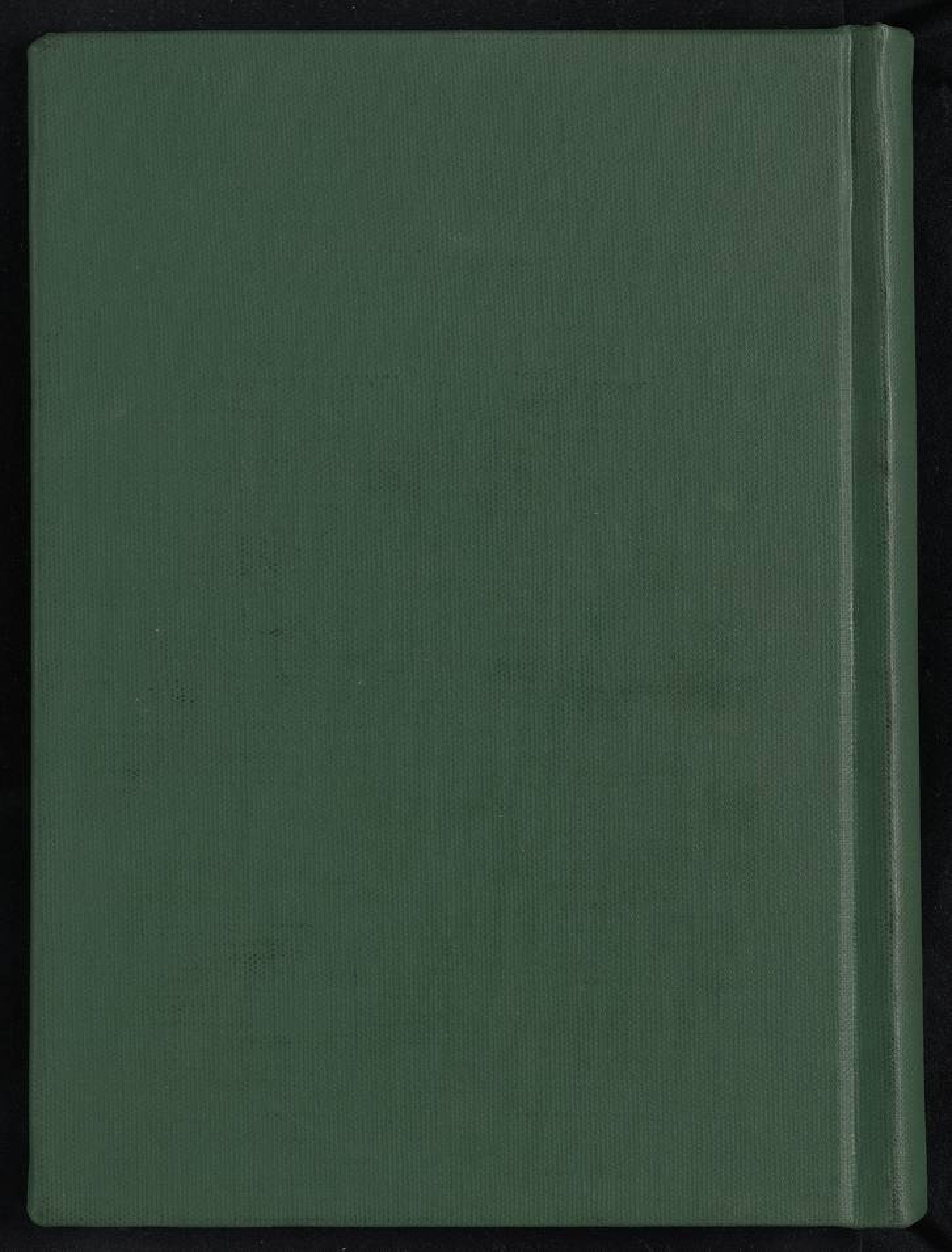


هدية متواضعة إلى
الأستاذ الكبير السيد
ممدوح نشأت مع
أسمى تحياتي وعظيم
تقديري
سنية قراعة
في ٢٤/

مكتب الصحافة الدولي
يقدم

نمر السياسة المصرية

بقلم
سنية قراعة

محتويات الكتاب

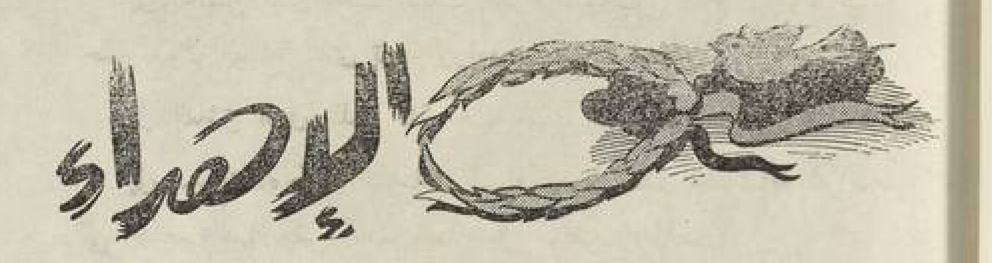
تصويب : لاشك أن القارئ سيلاحظ ماجاء عن وزارة الوفد فى صفحة ٢٤٩ أنها أقيلت عام ١٩٣٠ والحقيقة أنها استقالت كما ذكر بعد ذلك ، كما وقعت بعض الأخطاء المطبعية التى لا تغيب عن فطنة القارئ

الغلاف وصور الكتاب
بريشة الفنان رمزى لبيب

مطبعة كوستاتسوماس وشركاه
٥ شارع وقف الخربوطلى - الظاهر تليفون ٤٤١١٨



المؤلفة



إلى الرجل الذى جعل حياته مشعلا أضاء لمصر حاضرها وتمنى أن يكون جهاده نوراً لمستقبلها .

إلى المصرى الذى كلما ادلهمت الخطوب ، وسقط الشهداء صرعى فى حومة التضحية تذكرته مصر وأحنت رأسها لذكراه ..

إلى السياسى الذى سيظل مكانه شاغرا فى دنيا الجهاد ..

إلى القائد الذى فقدته مصر وأوار المعركة مشتعل ونقعها ثائر ..

إلى المفاوض الذى انتزع الحق من براثن الأسد الغاصب ، وأبى تحزب قومه أن ينعموا بنصره ..

إلى المواطن الذى لم يترك وراءه حزبا سياسيا ليقيم له تمثالا يخلد ذكراه ! !

إلى الاقتصادى الذى أرسى فى تربة بلاده البكر دعامات الاقتصاد القومى .

إلى النبي الذى كفر به قومه فى حياته ، وآمنوا به بعد انتقاله إلى عالم البقاء .

إلى المجاهد الذى سخر بالزمن وما أقعده عن جهاده داء ولا مرض .

إلى الشيخ الذى استمد من شباب مصر شبابا ومن فتوتها فتوة صرع بها الغاصب وسجل عليه العدوان .

إلى البطل الواقعى الذى وقف وحده والحقيقة فى واد ... ووقف ملايين معارضيه فى واد آخر .

إلى المخلص الذى أحب الشعب فكرهه الشعب ... ثم ... ولما تفقده أحس بهول الفراغ الذى تركه وراءه فى ميدان الجهاد .

إلى العاشق الوفى الذى كان حب مصر غرامه الروحى .

إلى سيد الدهاه وكبير الساسة فى الشرق العربى أهدى هذه الباقة المتواضعة التى جمعت فيها بعض آيات فضله على الوطن والمواطنين .

إلى اسماعيل صدقى الحر ، المجاهد، النزيه ، وإلى روحه الأبية الطاهرة فى عالمها النورانى . أرفع هذه الصحائف الزاخرة بذكره ، المشرقة بآيات مجده ، الناصعة بمعانى وطنيته ... ولا رجاء لى ، ولا بغية ، ولا هدف الا أن أكون قد جلوت للتاريخ صورة من صوره الحقيقية ، وقدمته للجيل الجديد كما هو دون تنميق أو مغالاه أو تجميل . راجية أن أكون قد وفيته بعض حقه ورددت إليه شيئاً من جميل صنائعه فى زمن قل فيه الوفاء ، وضاع عرفان الجميل .

سنية قراعة



فى حياة البشر ومضات تنير مرة لتعصف أخرى ، وما أقل ومضاتها حين تنير ، وما أكثر زعازعها حين تعصف ...

وكغيرى ممن تدور بهم عجلة الحياة وتبدو فى دنياهم ومضات تتوهج مرة وتخبو مرات — كنت أحس الوهن وإذا بى وتحت ظروف خاصة استسلم إلى يأس أتصور معه أن الدجنة ستزداد حلوكتها وأن الليل لن يعقبه نهار .

وفى غمرة اليأس كانت تحدث المعجزة وفى لحظة غير متوقعة تدور عجلة القدر لترمى بعيدا ما حملته من أثقال ، كعجلة الحظ التى ترتبط بدوراتها أقدار المقامرين، فاذا بالليل يتلوه صباح .. والظلمة يعقبها نهار .. وإذا بى قد نسيت ما كان وارتبطت عيناى بومضات أمل جديد !!

على هذه الصورة ، وكمقامر يرقب دورات عجلة الحظ ويطرب بضجيجها الجبار . عرفت الحياة ... ودرست الناس على مختلف ألوانهم وكان أقرب من عرفت إلى نفسى وأكثرهم تأثيراً علىّ حضرة صاحب الدولة المغفور له اسماعيل صدقى باشا .. وكنت كلما عصفت بى أنواء الهموم ..

أتطلع إليه كما يتطلع الضال إلى منارة الأمل لتهديه شاطئ الأمن والسلام ، فكانت كلماته تبدد كالسحر أحزانى ولا تلبث نصائحه أن تجعلنى أسخر من الصعاب وأرى فيها سبيلا ممدوداً إلى جهاد حبيب فى نهايته نجاح وتوفيق وتحقيق أمل .

كان لهذا الرجل فى حياتى أثر أى أثر ... وكان علىّ وقد اعترفت بفضله وفاخرت بمعرفته أن أوفيه بعض حقه . ففكرت فى إخراج كتابى هذا عن « نمر السياسة المصرية » ... وكنت موفقة فى اختيار اسم « النمر » لاسماعيل صدقى ... فالنمر سيد الغاب الذى ترهبه الوحوش وتخشى فيه جرأة فيها اندفاع يقوده الحذر ، وتوجهه الحكمة والنظرة الصائبة ، وترهب فيه جولاته وصولاته الباطشة ، وتعرف عنه اليقظة والثبات والاعتداد ، وكراهية التخاذل وبغض الترف ... على خلاف الأسد المدلل المترف الذى لاهم له إلا الزئير وإرسال الصوت المخيف الذى لايصحبه عمل ...

ولقد كانت حياة اسماعيل صدقى فى « السياسة المصرية » حياة نمر الغاب المتوثب الذى لايستقر له قرار ولا تهدأ له حركة ، فكان سيد الجميع وأبعدهم نظرة وأشدهم إيماناً بمستقبل بلاده ...

وكان إيمانه من النوع العملى المقرون بالدليل الملموس والعمل الظاهر وهى أمور حاربها ساستنا وكرهوها لأن فيها ما يربطهم بوعود ويجعل العيون تتجه ناقدة لأعمالهم .

وما قدمت هذه الصحائف إلا للتاريخ والحقيقة وحدهما ...

فللتاريخ أكتب ولا هدف لى إلا أن أجلو صفحة نضيرة من صحائف جهاد بلادى الناهضة صاحبة المكان المرموق العظيم .

وأما الحقيقة .... فاليها فى محرابها النورانى الذى طمست الحزبية بريقه ـ أقدم صورة لازيف فيها ولا محاباه ولا تنميق . لرجل أصبح فى ذمة التاريخ.

لاأبغى من ورائه منفعة ولا أسعى إليه وراء مصلحة ... بل أقدمه على حقيقته التى أبت الملايين أن تعرفها فى حياته ، وبدأت تذكرها بعد وفاته ... فعرف الجميع أنهم ظلموا بطلا عف اليد واللسان ترفع عن المهاترات ، وأبى أن يجرفه تيار التحزب فصمد مستقلا برأيه واهبا حياته لمصر موقفا جهاده على إسعادها .. ومن حقى كمصرية .. وشريكة للرجل فى كل الحقوق أن أكتب عن بطل مصرى تفخر به وبذكائه وألمعيته الأجيال ...

عرفت اسماعيل صدقى خلال حقبة من حياته الحافلة . . فأعجبت به . . ولكن هذا الإعجاب ما لبث أن تضاعف وتعاظم عندما درست هذه الشخصية الطاغية التى لاتهدأ وعرفت الشئ الكثير من سيرة صاحبها وجلائل أعماله .

وعرف رحمه الله مكانته من نفسى ، فأعزنى وراح فى إخلاص ووفاء يكشف لى أستار روحه العظيم الخالد ويروى لى قصص الجهاد فيتزايد تقديسى له وعرفانى للحقائق وهو يكشف لى ما كنت أجهله .

لقد سبق هذا الرجل زمنه فى كل شئ وظلمه أبناء هذا الزمن ، لأنه لم يكن من نسيجهم . . فلا تفكيره كان من نوع تفكيرهم ولا عقليته الفذة كانت كعقليات من عاصروه . . فبدا البون شاسعا بينه وبينهم ، وكان من العسير عليهم وهم محدودوا القوى أن يسرعوا وراءه ليلحقوا به ... وكان من العسير عليه هو أن يقف حيث هم فيعصى بذلك نفسه القوية وروحه الوثابة التى ما عرفت ولا أحبت أن تعرف الهدوء ! !

سبق اسماعيل صدقى زمنه . فلم يكن بالرجل الذى يعيش ليومه ، ولا لغده القريب ... بل كان يعيش بعقلية نيرة ترى الغد البعيد وتكشف المستقبل وترسم خطوطه ذات الأسس القوية التى تتحمل شامخ البناء .

وكان الرجل يؤمن بخلود العمل العظيم فسابق العظمة وما قصر عن لحاقها يوما ، وكان يعرف أن الناس ذكرى ، وأنهم ليسوا غير صحائف

فى كتاب تاريخ بلادهم ... فطهر صفحته ونقاها من الأوشاب وسلط عليها أضواء عفته ونزاهته وعمله للصالح العام كى تكون نبراسا للأجيال القادمة ...

ويوم يسأل العاملون عما قدمت أيديهم للوطن سيتقدم اسماعيل صدقى فى ثبات وجرأة وهو نضر الوجه مشرق المحيا ناصع الجبين ليقول لحشود التاريخ وليسمع القادحين قبل المنصفين قوله :

« هاؤم اقرأوا كتابيا ... »

ويومها يتكلم العمل الصالح ، ويرفع صاحبه إلى عليين .. ويومها يقال أن اسماعيل صدقى ما عمل إلا من أجل مصر ، وما شقى إلا فى سبيل مصر ،وما أجرم فى حبها يوما،ولا أشرك فى هواها أحدا ، وما تجاسر يوما على الافتيات على حق من حقوقها لينهبه لصهر أو أحد مرتزق السياسة وذبابها الذى يرسل طنينه فى الجو حول رؤوس تجار السياسة ومحترفيها وسماسرة الأحزاب !!

لن يجسر منصف أن يلصق باسماعيل صدقى مين ولا شبهة ولا محاباة بل سيقول الجميع عنه « هذا رجل عمل لأمته ولم ينتظر من جيله المتكالب على المنافع أن ينصفه . بل أراد النصفة من التاريخ العادل والأجيال القادمة » .

ولست أتصور .. ولا أحب أن يتصور القارئ معى وقد انسقت إلى تمجيد بطل من بناة المجد المصرى العتيد – ان اسماعيل صدقى الذى تحدثت عنه كان ملاكا علويا أو نبيا منزها بعيدا عن أخطاء البشر،فذلك ما لم أقله وما لم أقدم به الرجل فى كتابى هذا ... ولكنى قلته من ناحيته العامة ومن خلالها رأيته صانعاماهرا ... ومفكرا عبقريا . ومؤسسا يعرف متى وكيف وأين يرسى دعائم الصرح العتيد الخالد ، وبرغم هذا لم يخل من نقد وتجريح .. ومن العجب أن نقف نحن المثقلين بالأخطاء والأوزار لنزن أعماله ونقدرها ونصدر الحكم على رجل كان أقل الرجال تورطا فى الأخطاء !!

ولقد قلت أن اسماعيل صدقى سبق زمانه . . وأعود لأقول أن زمانه قد قصر عن لحاقه فنتج عن التسابق والقصور عدم انسجام فى التفاهم بين الاثنين ... بين الرجل وعصره ... وبين الرجل ومعاصريه ...

لم يحترف اسماعيل صدقى السياسة ، ولم يتخذها وسيلة للشهرة ، ولم يفهمها – منذ فجر حركتنا القومية الحديثة – على أنها وسيلة للتغرير بالجماهير واغراقها فى حمأة الحزبية الظالمة ، ثم تأليبها بعد ذلك تارة إلى اليمين وطوراً إلى اليسار .

أبدا ما عرف اسماعيل صدقى السياسة على هذه الصورة ولا أحب أن يقود الجماهير وفق هذا التوجيه الإجرامى الخاطئ فى حق الوطن،لأن الرجل كان يعتبر أن قيادة الجماهير فن رفيع فيه ترفع عن الصغائر وفيه إحسان للقيادة وفيه مراعاة لأمانة الثقة وبعدا عن التفريط فيها ...

كان صدقى باشا يعتبر السياسة فن له سموه كفن التربية وفن تنشئة الصغار وتبصيرهم بالحقائق دون زيف ولا خداع .

وكان يعتبر نفسه بالنسبة للشعب فى مكان الأب الحازم الساهر على رعاية ولده ، المفكر فى مستقبله ، الراغب فى إبعاده عن الدهماء ودعاة الفتن وأهل الفساد ممن يزينون له الخطيئة ويقودونه بالأضاليل نحو الشر وهم يصورون له أن هذا الشر والخروج على الطاعة والتمرد والعصيان ... فضائل لا يأتيها إلا الأبطال . !

والواقع أقول أن الحياة السياسية فى بلادنا ظلت منذ مطلع النهضة تسير على نهج مألوف ووتيرة واحدة لاتغيير فيها ولا تبديل حتى سئم الجمهور التكرار ومل مشاهدة القصة التى ما تغيرت... ولكن اسماعيل صدقى الذى وقف على مسرح السياسة وحده دون أن يتقيد بسياسة حزب أو يقيم لإرضاء « عوام السياسة » و « ببغاوات الأحزاب » وزنا ... استطاع وحده أن يخرج بنا عن « النهج المألوف » و « الوتيرة المتكررة المملة » إلى أفق واسع من

آفاقه التى لاتحدها برامج ولا « منوّمات » من التى يتعامل بها أكثر ساسة الأحزاب .

كان صدقى يعمل للوطن . . والتاريخ وحده هو القادر على انصافه . . لأن محكمة التاريخ تختلف كثيرا فى نظامها وأساليبها الرفيعة عن محكمة الجماهير التى تتأثر بما يلقى فى روعها من دوافع ومؤثرات !!

انى أكتب هذه الصحائف وأمامى الآن جرائد اليوم الصباحية وكلها تؤكد أن « باب المفاوضات » قد فتح فعلا من جديد وأن المسئولين عن أقدار مصر ممن يتولون المفاوضات باسمها سوف يدرسون وثائق مفاوضات « صدقى — بيفن » !!

يا لله !! تسير عجلة الزمن بالشعوب قدما ، أما معنا نحن معاشر المصريين فتأبى إلا أن تعود بنا القهقرى إلى الوراء . لا لنتخلف عن ركب الحضارة والتطور والتقدم ... بل لنعود بالذاكرة إلى الماضى فنراه على ضوء الواقع ونعرف ماهية الخسائر التى منينا بها وكم أفقدنا التحزب الأعمى من مزايا — لو سايرنا الزمن ... وحكمنا العقل — لانتفعنا بها فى حينها... ثم بدأنا مع الجديد جديدا ورفعنا بعد حق نلناه — أصواتنا من جديد نطالب بمزيد من المزايا والفوائد العظام !!

وعرفت الآن — وبعد أن تولت شهور تقرب من العام انتهى خلالها اعداد الكتاب وطبعه — عرفت لماذا لم يقرنى احساسى حين بدأت اعداد الكتاب على وضع مقدمته وتضمينها ما كان يدور بخاطرى من أفكار فى ذلك الحين .

ولست أقول أنى تنبأت بما سوف يحدث ... أو كنت أومن أن مجريات الأمور العامة داخلية وخارجية سوف يلحقها التبدل والتغيير وأن أحداثا هامة لها أكبر الأثر فى مستقبل مصر سوف تشهدها البلاد .

لست أقول هذا إطلاقا ولكنى كنت واثقة أننا سوف نشهد جديدا وأن

المفاوضات التى دارت بين وزارة الوفد وبين الانجليز سوف تتمخض عن حوادث ذات أثر وأنه ان لم يتحقق لمصر سلطانها ووحدتها بصفة قاطعة فسوف تصدر قرارات خطيرة يكون لها أثرها لافى داخلية البلاد فحسب . بل فى المحيط الدولى العالمى .

وحدث فعلا ما كنا – شعبا وحكومة – نرجوه ... وأقدمت مصر الجريئة الأبية على تمزيق المعاهدة الباغية التى ربطتها زمانا بعجلة الامبراطورية . . وعلت صيحات الحق . . ودار الفلك دورته فى ناحيتنا وواتتنا الريح الطيبة . . وآن لسفينة الأمانى أن تسير إلى هدفها من جديد ... وشكرت الظروف التى جعلتنى – بعد أن انتهيت من وضع كتابى هذا – أعود فى مقدمته لأذكر حوادث جديدة قديمة وأخرى قديمة تتجدد مع مسير الزمن فيها ما يعزز آرائى التى أثبتها فيه ، وفيها ما يضفى على أعمال اسماعيل صدقى – تلك الأعمال المجيدة التى حوربت وأوذيت وأنكرت أفضالها وطمست محاسنها – ظلالا من النور ... وأكاليل من زهور التقدير والاقرار بالفضل العظيم .

نحن الآن فى مستهل عام ١٩٥٢ .... فالى أين وصلنا ؟ لندع هذا ولنسائل أنفسنا . . إلى أين وصل بنا اسماعيل صدقى عام ١٩٤٦ ... وفى أى مكان أجبرناه – بتحزبنا المقيت – على الوقوف ومكننا منه الغاصب الذى ظفر بالفائدة وكان وحده الرابح ونحن الخاسرون ؟؟

ان الأصداء لتدوى فى خيالى . . بل فى أخيلة المنصفين جميعا من أبناء هذا الجيل وأحرار مفكريه فننصت فى خشوع إلى قول بطلنا اسماعيل صدقى :

« فلما وصلنا إلى هذا الحل وحققنا الأمنيتين الغاليتين العزيزتين – الجلاء والوحدة – اصطدمنا بالعراقيل وبالاعتراضات وكلها غير ذات وزن يذكر أمام جدية النتائج التى وصلنا إليها وقوتها مما سنقيم عليه الدليل . وقد أصبحنا فى حالة من أغرب ما يمكن أن يصادف بلدا يسعى إلى تحقيق أهدافه ... حالة تقوم على مرأى من الخصوم ومن الأصدقاء على السواء . والكل فى حيرة من أمرنا . يفيق المستعمرون من الانجليز فيتبينون أن مصر أفادت

فوق ما كان ينتظر أن تفيد من سخاء ساستهم . بينما يعمل البعض منا على تصوير مكاسبنا البارزة الواضحة – فى الصورة التى تثير الريب وتبلبل أفكار المواطنين . فينتهى الحال بأن يكون هو الفائز لا نحن .. وقد كلل سعينا بالنجاح ولكن ، المستعمر الذى أفزعته مساعينا الناجحة ما كان ليقدر أن يأتيه الفرج والخلاص من ناحيتنا نحن لا من ناحيته » .

نذكر كلمته تلك فلا يسعنا إلا أن ننكس الرؤوس فى حسرة وأسى لأننا لم نستفد شيئا بل أضعنا فوائد عديدة وبدلا من أن نتقدم خطوة .. رجعنا إلى الوراء خطوات .

سلم الانجليز فى سنة ١٩٤٦ بمطالبنا من وحدة وجلاء حددوهما بموعد ينتهى عام ١٩٤٩ ، وما سلموا بذلك عن عبث أو رغبة فى التسليم لانهاء مشاكل الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة .. بل سلموا عن إدراك ودقة فهم لأن دهاة ساستهم العريقين فى الاستعمار كانوا يقدرون أن ما سلموا به لاسماعيل صدقى لن يقبله زعماء الأحزاب ولن يرضوا به ولو كان تسليما سافرا فيه اعتراف بالوحدة وإقرار بالجلاء فى عدة شهور . وأن ما سوف يأتيهم به من ناحيتنا سيبطل دعوانا ويعطيهم الحق علينا لأن تشكيلاتنا الحزبية سترفض أن يظفر اسماعيل صدقى بكسب للوطن وأنهم سيعارضون ما ظفر به من مزايا وفوائد للرغبة فى المعارضة . لا من أجل الصالح العــــام .

وها قد مرت السنون .... من عام ١٩٤٦ إلى الآن .. بل من عام١٩٤٩ الذى كان محددا للجلاء فى معاهدة « صدقى – بيفن » إلى اليوم فاذا نحن حيث كنا ، ما تغيرنا عن أمسنا البعيد فى شئ ولا نحن نلنا مغنما سياسيا أو ظفرا اقليميا اللهم إلا إلغائنا معاهدة باغية .. ودخولنا من جديد فى مفاوضات جديدة سوف تدور دون شك – وكما ورد فى تصريحات ساسة الانجليز – حول نفس النقط التى قتلها بحثا ودراسة بطلنا اسماعيل صدقى ...

وانى ... وأمام الحقائق الملموسة ، ومقارنتها بالأمس وما كان لنا

فيه ... أحنى الرأس إجلالا لذكرى الزعيم الراحل ، والمجاهد الكبير ، ويحنى الرأس معى خشوعا عشرين مليون مصرى عرفوا اليوم ... وعلى ضوء التجارب والنتائج والأرباح السياسية التى وصلت إليها البلاد — من هو الرجل الذى فقدوه .. ومن هو البطل الذى حاربوه فى غير تعقل ولا روية لأنه جاهد فى سبيل مصر ونادى بحقها بين الشعوب .

لقد عرف الشعب رجله ... عرف زعيمه الذى فقده فمجد ذكراه ووجد أنه من اللازم لرد الفضل إلى صاحبه أن تتضافر جموعه وتشترك شتى طبقاته التى قدست حرية الرأى فى إقامة تمثال شعبى لاسماعيل صدقى الأب الروحى لهذا الشعب المجاهد العظيم ..

أما مصر التى فقدته فيكفيها أنه حى فى تاريخها الناصع بجلائل أعماله وبما تركه فى هذه الصحائف المطهرة من آثار لو رجع إليها أصحاب السياسات ما ضلوا وما خاب لهم مسعى ولظفروا دون شك بتحقيق الأمانى والآمال ..

ويبقى بعد ما ذكرنا أن نتمنى لمجاهدى اليوم من زملاء صدقى ومعارضيه — وهم مقدمون على إجراء المفاوضات من جديد — تقدما وفلاحا يكفل « للمشكلة الأبدية » أن تظفر بحل كريم لمصر وسودانها ما ترجوه من آمال ..

وإلى هذا الشعب المجاهد الكريم أقدم هذه الصفحات المتواضعة وقد سردت فيها حقائق السياسة المصرية وتطوراتها ونقدت فى نزاهة خالية من الغرض بعض الأحداث التى مرت فى تاريخ مصر السياسى وعلقت عليها بما أومن به وبما يرضى ضميرى كمصرية أحب بلادى وأومن بحقها متمنية لها كل توفيق والله أسأل أن يوفق الساسة المصريين إلى السداد ويهديهم إلى جمع الصفوف وتوحيد الكلمة لينال الوطن حقوقه كاملة ولتتحقق — للجيل الجديد على يدى قادته من أبناء الجيل القديم معجزة الخلاص والتحرر ليأخذ الوادى من شماله إلى أقصى الجنوب وفى ظل تاج الفاروق المفدى — مكانه الجدير به فى العالمين .

وإلى روح بطلنا اسماعيل صدقى وقد أوشكت سفينة الآمال أن تصل إلى بر الأمان على هدى جهوده السابقة وما استخلصه من حقوق – أزجى تحية خالصة فيها إقرار بالفضل واعتراف بما أسداه للوطن من جميل .

والله أسأل أن يوليه عن مصر المجاهدة المقبلة على مطالع عهد جديد خير الجزاء .

سنية قراعة

مارس ١٩٥٢





النيل الخالد

من الغيب المجهول كانوا يتصورون مقدمه السعيد. فى حين كان يؤمن الكثيرون بأن الجنة الوارفة هى منبعه ومصدر خيراته . .

وإليه فى مسيره المستقيم المنتظم وإقباله السخى وكرمه الفياض اتجهت عيون وقلوب . كان بالنسبة لها فى مكان المعبود المقدس جالب الخير ومانح السعادة والغنى والبركات . . .

وإليه . . . اتجهت أبصار الطبيعة القادرة لترقب فى إعجاب وإكبار دأبه وقد أخذ على عاتقه أن يهزم الجدب وأن ينثر النماء . . . فخرج من ينابيعه قوياً دافقاً جباراً فى إيمان صاحب رسالة الحضارة والتعمير مندفعاً نحو الشمال يخط مجراه العتيد ويسجل فى سفر الوجود الخالد فجر أول حضارة ومطلع أول مدنية عرفهما عوالم الناس . . .

وسار النيل ... وامتدت أياديه ترسى قواعد التحضر وأسس منارات العرفان ... وتفتت الصخر ... وتزيل الرمل ... وأحست عوامل الفناء الكامنة فى المحيط الصخرى الشاسع أن دولتها المتحجرة قد دالت وأن يداً قادرة سخية قد جاء دورها لترسم على صفحتها الفسيحة خطوط حضارة وتوطن واستقرار ....

ومضى فى مسيره غازياً الشمال ، الجديب الصامت ، ناثراً الخير أينما سار قاضياً على الجدب حيثما كان ، كاسياً بغرينه الخصب أرضاً خالطها الرمل والحصى والمدر .

وأخذ النيل الدؤوب الواثق يتم عمله الإنشائى العظيم وراح فى ثقة المعتد يذيب صخور الجنوب ويهدم قلل الجبال ويحمل طميها الأسود العنبرى ليكسو به الصفحة الجرداء القاحلة التى أحبها وأبى حبه لها إلا أن يكرمها ويجعلها جنة الله فى أرضه وقبلة أنظار العالمين .

ومرت الأعوام فى أثرها أعوام والمنشىء القادر جاد فى عمله العظيم والبانى الأكبر مغرم ببنائه معجب بصنع يديه ... والطبيعة القادرة ترقب فى إعجاب وتقدير المعركة الكبرى بين الإصلاح والتدمير .... بين الاجداب والاخصاب ... حتى كتب النصر فى النهاية للنيل الخالد ....

وأبى كبرياء المنتصر المزهو إلا أن يترك على جانبى ضفتيه أسلاب المعركة الطاحنة لتكون دليل عظمته وآية معجزته الخالدة فكانت الصحراء الشاسعة وكان بقاؤها برمالها الذهبية اللامعة وتلالها الممتدة على الضفتين المخضرتين الخصيبتين شارة القدرة ووسام النصر الساحق العظيم .

وحنت الطبيعة القادرة رأسها للصانع الذى أوجد كل شيء وخلق من الموت حياة ومن العدم وجوداً ومن الجدب نماء .

وكان الـــوادى الأخضر الخصيب الذى أحيه النيل ...

وكانت التربة العنبرية .

وكانت الأرض الطاهرة التى جملها النهر وأخلص فى حبها وأرسبها طبقة فوق طبقة لتكون عروسه الكريمة الوهابة السخية . . .

وكان تزاوجهما الخالد الذى أنبت الحياة وخلق الاستقرار قبل أن ينبت الثمر وتخلق الأزاهير . . .

ودار الفلك دورات عداد . . . وسارت السنون على دأبها . . . والنهر الخالد مشبوب الحب بعروسه الفاتنة فما قصر فى هباته أو عطاياه ولا هى قصرت فى تبرجها وتزينها بكل لون بهيج حبيب . . .

ووقفت الطبيعة المعجبة ترقب ذلك التزاوج الخالد وتشهد فجر ميلاد الوادى الخصيب وقد راحت الظلمات تجلو عنه هاربة إلى غير رجعة عندما بدت فى أفقه تباشير الاستقرار وطلعت شمس الحضارة والعرفان ...

واستمر النهر فى مسيره . . .

ووقف الخلود يرقب قصة المجد . . .

• • •

وظل النيـــل فى مسيره . . .

وعلى تربته العنبرية ذات السخاء والجود والكرم قامت « الدميرة »(١) هبته الخالدة . . .

واتخذت « الدميرة » لنفسها اسم مصر الغالية فأنبتت إلى جانب الخيرات شعباً غذى النهر عوده فجمع صفات العروس وخصال الزوج الكريم ...

وراح النيل الأب يرعى بنيه الأحياء وقد أورثهم شتى صفاته وفضائله فى حين جعلت أرض مصر . . . الأم الكبرى تغذيهم وقد وهبتهم حبها وأطلعتهم على ماكان لديها من طلاسم وأسرار . . .

---

(١) مصر كما أسماها الفراعنة

وعظمت مصر ببنيها . . . وعلا صيتها . . . وازدادت منارتها علواً ورفعة وتألقاً . . .

ونما شعب الوادى الأخضر المقدس وتزايد عدده واستعمر الأرض الطاهرة وسار فيها شرقاً وغرباً وشمالا ونحو الجنوب . . .

وعلا شأنه وعرف نعمة الاستقرار فأخذ يرسى دعائمه الراسخة فى الأرض المباركة . . .

وانبسطت الرقعة على سعتها وامتلأت مصر الغالية الحبيبة ببنيها وبناتها . . .

ومن جديد راح النيل يصل الشرق بالغرب فآخى بين الضفتين . . . وربط الشمال بالجنوب فوصل بين الشقيقين فكان بينهما شريان حياة متدفق بالخير وهو يجرى بين الشاطئين مزهواً حيث وحد الجنوب والشمال ودعمت يده المباركة رباط تلك الوحدة وأحكمت وثاقه وزادته منعة وعزة وحباً خالصاً أكيداً . . .

وابان ارساء المصريين القدماء لقواعد استقرارهم على التربة التى أنشأتهم وغذتهم – وخلال تثبيتهم لدعامات المجد التليد – عرفوا أن أباهم النيل لم يترك لهم الصحراوين الواسعتين على امتداد ضفتيه عبثاً . أو ميراثاً يلهون به بل لحكمة من حكمه الغالية . . .

وهكذا . . . تكشفت غوامض الحكمة وتهدلت أستارها إذ علم الأب الخالد بنيه بالغريزة أسرارها يوم أورثهم صفة الدأب وحب البناء والغرام بالتعمير وأنه ما دام قد جعل من الجدب خصوبة وأحال الصحراء جنة وارفة ريانة فعليهم أن يشيدوا بحجارتها عظيم البناء وجليل الهياكل وفاخر المعابد وروائع المسلات وأن ينقبوا فى بطونها عن مناجم الذهب والنحاس وغيرهما من غالى المعادن . فلبوا النداء وأطاعوا الأمر . .

وعادت الطبيعة من جديد ترقب هبة النيل الكبرى لمصر الخالدة منبع العرفان ومصدر العلم ومستوحى الفنون ومهبط الديانات وأول مكان

ارتفع فيه صوت ينادى بالوحدانية ويعترف بوجود الخالق القادر ويؤمن بالبعث والنشور بعد الموت والفناء – فراعها تقدم وتحضر ومدنية وارتقاء ونهوض فى شتى مناحى الحياة . . . وسار الزمن وئيداً يرقب .

ومر ركب الحضارة حانى الرأس أمام مشرق الحضارات ومنبعها .

وعلت بنود المدنية السامقة الخفاقة . . . ولمع اسم مصر وازدادت رفعة ورقياً . . .

واتجهت أبصارها إلى الملكية القادرة على حمايتها والدافعة لجعلها تتقدم الصفوف . . . فقدست الرمز وبلغ حبها لصاحبه درجة العبادة وقرنت اسمه إلى جانب أسماء الأرباب التى كانت ترى فيها مانحة الخير ودافعة الشرور .

وسار ركب الحضارة خلال هذه الحقب السحيقة مزهواً معجباً وهو يرى شعباً ينعم بالرقى ويرتع فى ربوع الاستقلال الذاتى الكامل فما عرف دخيلا ولا سمح بأن تطأ أرضه قدما دخيل .

وظلت مصر طوال هذه الفترة الخالدة لاتعرف غير إكبار فرعون وتقديسه والاتجاه إليه فى كل ملمة وسؤاله وحده لتحقيق كل مطلب وكل رجاء . . . .

ومر الزمن . . . .

ثم وقفت عجلة الحوادث ذات مرة أمام الهكسوس الغرباء وقد تقدمت جحافلهم عبر الصحراء ووطئت أقدامهم الأرض المقدسة ودخلت الوادى العزيز ...

وهنا . . . وللمرة الأولى فى تاريخ مصر ظهرت قوة الشعب . . .

أجـــل . . .

ظهر الشعب . . . وعلا صوته ... وأعلن صيحة مدوية مسموعة فى سبيل تحرره ...

وكان الجهاد الأول فى سبيل مصر الخالدة ... الجهاد الذى ظهرت فيه القوى الكامنة التى أورثها النيل حماته الأمجاد ...

وعرف الغاصب أنه أمام صاحب حق صلب المراس لاتلين فى سبيل استرداده لحقوقه قناته ... عرف أن هذا الشعب اللين العريكة الهادىء الطباع فيه من تدفق نيله العظيم قوة ومن فيضاناته المنتظمة وفاء وحفاظا للعهد وفيه من انبساط أرضه واتساعها صفاء ودعة وأن بينه وبين أرضه ونيله غراماً تهون فى سبيله الروح وترخص التضحيات مهما غلت ...

ولجأ الغاصب إلى سلاح بطشه وطغيانه وجرب أقسى وأروع وسائل الجبروت والعسف والقوة ... وكما اعتادت الأرض الطيبة الخصيبة أن تنبت غريب الثمر ومتباين المحصولات كذلك راح الأبناء البررة يظهرون خفايا ما لديهم من وسائل صراع وجهاد أذهلت الغاصبين ...

وكما اعتاد النهر الخالد أن يحمل على صفحته الهادئة أثقالا وحمولات ويرسيها هنا وهناك .. أو يلقى ببعضها إلى البحر الخضم ، كذلك فعل بنوه إذ راحوا فى فورة مشبوبة وقوة قادرة يدفعون الغاصب بعيداً عن جنوبهم ثم تتبعوه إلى الشمال حتى حاصروه فى بقعة ضيقة شددوا عليه فيها النكير ..

واستمر الكفاح طويلا وهذا الشعب ـ الذى ما عرف اليأس ـ فى نفس مكانه من الجهاد ...

وكان النصر فى النهاية ... وعادت مصر الخالدة تستنشق فى ظل بنيها نسائم التحرر وتستمتع بنعمة الخلاص ...

ووقف ركب الحضارة مرة أخرى يشهد عصراً جديداً كانت فيه لهذا الشعب صولات وجولات ... وذلك حين عرف « قمبيز الفارسى » طريق الفتح وعرف أن نهاية الغلبة هى تملك مصر فدخلها غازياً ... انتصر إلى حد ما على الجند المأجورين من مرتزقة اليونان الذين كان يستخدمهم فرعون ولكنه ماكاد يدخل مصر نفسها حتى روعه الشعب

وحطم قواته وراح يناوشه فى كل مكان إلى أن تم له فى النهاية النصر على قوات فارس وأمامها قمبيز !!

وعرف « الاسكندر المقدونى الفاتح » – وقد خرج إلى أسيا حاملا مشعل التحضر اليونانى – عرف حقيقة هذا الشعب الذى تتلمذت بلاده على يديه . . . فحسب لقوته المعنوية ألف حساب وأفلح فى استجلاب رضائه وحبه فكانت له الغلبة على الفرس أينما كان ... وحلت عليه بركات « آمون المصرى » لأنه لم يهن شعبه ولم يحاول استذلالهم أو إشعارهم بأنهم أمام فاتح طاغية عليهم الخضوع الأبدى له . . .

وعرف الرومان مصر بعد الإغريق وكانت قد بلغت درجة خطيرة من التفكك . . . ولكن . . . لم يمنع ضعفها الحكومى وتسلط الغالب عليها من وجود رأى عام له قوته وله خطره العظيم . . .

أجل . . . كان لمصر أبان الحكم الرومانى المتعسف رأى عام وكانت للشعب منتديات واجتماعات حسب لها الحكام خطورتها وظهرت تلك الخطورة فى مناسبات عديدة . . بل لقد ظهرت قوة هذا الشعب ومتانة رأيه العام يوم ظهرت المسيحية تحارب وثنية الرومان وتدعو إلى عبادة رب واحد قادر . . .

وهنا كان الجهر بالعداوة إذ كان فى اعتناق هذا الشعب للمسيحية ما يعنى الكفران بربوبية الامبراطور الرومانى . . .

وكانت المذابح . . . وكانت التضحيات . . . وكانت الاستهانة الرائعة بالروح فى سبيل العقيدة . . . وكان الهرب إلى الصحراء والاحتماء بالجدب والقفر من المذابح والاضطهادات حتى كان النصر فى النهاية لهذا الشعب المؤمن المستمسك بالحق العزوف عن الباطل وأهله .

وجاء الإســــــلام . . . .

وأضاءت الصحراء بنوره الذى امتد هنا وهناك وغمر البوادى والمدائن...

وتطلع هذا الشعب ناحية مشرق النور الجـــديد ...



ثم فتح العرب مصر ووجد هذا الشعب نفسه أمام دعوة جديدة جريئة ودين فيه المساواة وفيه الحرية وفيه الأخاء . . .

ونقل هذا الشعب بصره فيما رأى فلم يجد الفاتحين الجدد على غرار الفاتحين الذين مروا به . . . وجد عدلا وأخوة ووجد الجميع سواسية لافرق بين حر وعبد ولا سيد ولا مسود إلا بالتقوى والتقرب من الله ، فحول أبصاره عن الفاتحين وبدأ يدرس ذلك الدين الذى جاءوا به فوجد أنه أمام دعوة مطهرة صادقة حوت أمور الدين ولم تغفل شئون الدنيا .. وجد نفسه أمام تقنين عال وتشريع غريب بالنسبة إلى العالم الغارق فى الضلالات .

وتلفت الشعب يمنة ويسرة فما وجد للباطل ظلا وأثار إعجابه أن هؤلاء القلة المستضعفة قد عظم شأنها فانطوت فى ظلالها فارس واستطاعت أن تنكس علم الروم !!

وضاعف إعجابه بدعاة الدين الجديد أن لهم رأياً عاماً له خطورته فكان أن انطلقت ملكات حريته المكبوته وراح يدخل فى دين الله أفواجاً لينعم بالحرية والمساواة والأخاء ويطلق إلى الأبد العسف والجور والظلم ولتكون له حقوق الحياة وحرية التنقل والتحدث والاجتماع ...

ونسى هذا الشعب مركز فاتحيه منه لأنهم خالطوه وخالطهم وأصبح صاحب الفضل فيهم هو التقى وأصبح راعيهم جميعاً رجل يخشى الله ويعمل بدينه وسنة رسوله .

ومن هنا دخلت مصر عالما جديدا وأحس شعبها بحياة جديدة .

وبدأ المصريون يمارسون الحياه العامة . . . بل ويشتركون فى الأحداث الجليلة ذات الخطر العظيم حتى كان لهم شأن أى شأن فى النزاع المعروف الذى حدث فى خلافة عثمان بن عفان ! !

واشترك بناة الأهرام مع بناة الدين القويم فى إقامة صروح عدل عالية البنيان سامقة الذروة وشاركوا غيرهم من الأمم ممن جمعهم الدين وآخى بينهم الإسلام فى العمل الجدى الصالح للأمة الناشئة التى أخذت رقعتها تتسع وصيتها يرتفع وتزداد منارتها تألقاً ووضاءة . . .

ومرت عصور التبعية لدار الخلافة . . . وتلتها عصور استقلال وتحرر... وكر الزمن ودارت سنونه العديدة وتحرك ركب الحضارة شمالا وجنوباً وشرقاً وغرباً . . . وفى كل مرة كان يعود ثانية إلى الوادى الأخضر الخصيب ليشهد عزاً مقيما وتحرراً وعلو كعب فى دنيا الفكر والسياسة والفنون . . .

ودار الفلك دورات عداد لا حصر لها — وقد سجل التاريخ شاردها وواردها — فاستكمل الشعب شتى عناصر تكوينه ووجوده . . .

لقد أنبتته التربة الخصبة السوداء ، ورواه النهر الخالد فورث حضارات «الفراعين» سادة العالم وأقدم من فتحوا وحكموا ولقنوا الناس دروس الحضارة .. وخالط حضارة «الفرس» وتشربها ، وشهد أمجاد «الإغريق» ودرسها واستوعبها ، وأضاف ما فيها من حضارات ورقى إلى حضاراته وأمجاده وعاصر «الرومان» وخالطهم وسايرهم وثار عليهم .. ثم أحب «العرب» وآمن بدينهم واتبع فضائله ومزاياه ومضى يعيش به وفى سبيل رفعته وإعلاء شأنه . . .

هذا الشعب الذى شهد ميلاد الزمان ومن فجاجه خرجت مواكب

العز وعلى أرضه استقر ركب الحضارة .. ومشت فى عروقه دماء أعظم حضارات شهدتها البشرية فتشربها وعرفها وتأثر بها . . .

كما عرف أمور دنياه وما فرط فى أصول دينه . . . وآمن بغده وجاهد ليومه وفاخر بأمسه . . .

هذا الشعب الذى جاء من أكرم أب وغذته أخصب . أم وقف فى مفرق الطريق متناسياً الماضى .. واضعاً الغد نصب عينيه فكان له العز .. وقد أتيح لهرغم تقلبات الحوادث أن يقف فى جبروت يشهد مصارع الأمم .. فيتجدد شبابه وشباب بنيه ويرى فى حلوكة الأيام مستقبلا له وسعادة لأمته الغالية . . .

* * *

لعل أجمل ما يمكن أن نصف به هذا الشعب هو الإيمان الذى لاحد له والثقة التامة فى الدين الذى يتبعه ثم الوفاء لمن عاهد إلى حد الاستهانة بالتضحية مهما عظمت والإخلاص المكين الذى لاتغيره حادثة أو يبدله أمر من أمور الدنيـــا . . .

وكثيراً ما كانت وحدة الدين ورابطته هما أقوى صلة ربطت مصر التابعة الأمينة الوفية برباط الإخلاص إلى دور الخلافة وسادتها من كبار المجاهدين فى سبيل رفعة الدين والعاملين على نشره والذائدين عنه .

ومر الزمن . . . .

وساد الخلافة ما سادها واعترت تلك الرموز الحيـــة فترات انحلال وتفكك وقامت دول على انقاض دول وخرج خوارج وثار ثوار وشقت بلدان عصا الطاعة وحنثت بعهود الولاء . . .

ولكن ... ماذا كان موقف هذا الشعب الوفى النبيل ؟!

لقد ظل على عهده وما حاد عنه قيد أنملة . . . بل لقد ازداد استمساكاً بالرمز وتقديراً له فى مختلف المحن التى مرت به .. وما أن انتقلت الخلافة إلى

«الباب العالى» وأصبحت لقباً من ألقاب «السلطان العثمانى» حتى اتجهت مصر إلى القبلة الجديدة وهى أشد ما تكون وفاء وإخلاصاً وحباً . . .

وهنا . . . وقبل أن نتحدث عن قوة هذا الشعب وجهاده فى سبيل حقوقه – خلال الحكم العثمانى ونظمه العديدة – نقف لحظة لنضفر لهذا الشعب أكاليل الغار لوقفاته المشرفة أبان حكم «المماليك» والدولة التى جلبتهم وأنشأت نظامهم وقدرت وجودهم وفرضته على التاريخ وهى دولة «بنى أيوب» .

لقد فرض هذا الشعب وجوده على الطغاة فاستنجدوا به أبان الحملات الصليبية العديدة التى انتهت بأسر « لويس التاسع » . . .

بل ان هذا الشعب – وإبان حكم الأيوبيين – كانت له سوامر ورأى عام وصل انتقاده بالشعر والزجل إلى أسماع ولى الأمر « الصالح نجم الدين » أيام اشترى المماليك وأنشأ نظامهم .

وانتهى عهد المماليك وحكمهم وان بقوا فى مصر ... وتمصروا وأحبوها – وهم المشردون الذين لاوطن لهم ولا أهل – وجاء «العثمانيون» .. ثم اتجهت إلى مصر الغالية أنظار الأوروبيين وجاء «بونابرت» فى حملته المعروفة ليقطع على انجلترا الطريق إلى الهند وليضع أساس امبراطورية شرقية يكون هو على رأسها .

ولقد عرف بونابرت أن بمصر رأياً عاماً محترماً وأن من واجبه أن يتزلف إليه ليكون الشعب فى صفه وليكون أداته الباطشة للقضاء على المماليك ، وأننا لنرى تزلفه إلى الشعب فى منشوره الأول الذى بعثه إليهم وقال فيه :

« بسم الله الرحمن الرحيم . . . .

لا إله إلا الله لاولد له ولا شريك له فى ملكه – من طرف الفرنساوية المبنى على الحرية والمساواة السير عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية بونابرت يعرف أهالى مصر جميعاً أن من زمان مديد « السناجق » الذين

يتسلطون فى البلاد المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار فى حق الملة الفرنساوية ويظلمون تجارها بأنواع الأذى والتعدى فحضرت الآن ساعة عقوبتهم وأحزنا من مدة عصور طويلة هذه الزمرة المماليك المجلوبين من بلاد الأبازة والجراكسة يفسدون فى الإقليم الحسن الأحسن الذى لايوجد له نظير فى كرة الأرض كلها — فأما رب العالمين القادر على كل شيء فانه قد حكم على انقضاء دولتهم .

يا أيها المصريون قد قيل لكم إننى ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح فلا تصدقوه وقولوا للمفترين أننى ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من أيدى الظالمين وأننى أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم وقولوا لهم أيضاً أن جميع الناس متساوون عند الله وأن الشيء الذى يفرقهم عن بعضهم العقل والفضائل والعلوم فقط وبين المماليك والعقل والفضائل تضارب فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يمتلكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء أحسن فيها من الجوارى الحسان والخيل العتاق والمساكن المفرحة .

.. فان كانت الأرض المصرية التزاماً للمماليك فليرونا الحجة التى كتبها الله لهم لكن رب العالمين رؤوف وعادل وحليم وبعونه تعالى من الآن فصاعداً لاييأس أحد من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب السامية وعن اكتساب المراتب العالية فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور وبذلك يصلح حال الأمة كلها .

وسابقاً كان فى الأراضى المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من المماليك .

.. أيها المشايخ والقضاه والأئمة والجربجيه وأعيان البلد قولوا لأمتكم أن الفرنسوية هم أيضاً مسلمون وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا فى رومية الكبرى وخربوا فيها كرسى البابا الذى كان دائماً يحث النصارى على محاربة الإسلام

ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها « الكوالبريه »(١) الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين .

« ومع ذلك فالفرنساوية فى كل وقت من الأوقات صاروا محبين لحضرة السلطان العثمانى مخلصين له وأعداء لأعدائه أدام الله ملكه . . .

. . ومع ذلك فقد امتنع المماليك عن الانقياد للسلطان وخرجوا عن طاعته .

. . طوبى ثم طوبى لأهالى مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير ينصلح حالهم وتعلى مراتبهم .

. . طوبى أيضاً للذين يقعدون فى مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المتحاربين فاذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب .

. . لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك فى محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقاً إلى الخلاص ولا يبقى منهم أثر(٢) .

من المنشور الفرنسى هذا – الذى أوردناه نقلا عن « الجبرتى » حاوياً نداء سيد الحرب إلى شعب مصر – نستطيع أن نحكم على أنه كانت لهذا الشعب الناهض – برغم ظروف الظلم والاسترقاق – صولة عظمى وأن بونابرت عندما وجه نداءه إليه فانما كان يعرف تمام المعرفة أن فى مصر رأياً عاماً له قيمته وله احترامه . . .

ومن منشوره هذا التالى الذى أذاعه على الشعب غداة وصوله إلى القاهرة بعد معركة الأهرام .

« من معسكر الجيزة فى ٤ ترميدور (يوليو) » إلى أهالى القاهرة . .

« إنى مسرور من سلوككم وقد أحسنتم صنعاً بعدم مقاومتى – إنى جئت لإبادة جيش المماليك وحماية التجارة وأهالى البلاد الأصليين فليطمئن الخائفون

---

(١) أى الفرسان والمقصود بهم جماعة المعبدين الذين اشتهر أمرهم فى الحروب الصليبية .

(٢) عن الجبرتى و ادوار جوان « فى كتابه » مصر فى القرن التاسع عشر .

ولبرجع القادرون إلى بيوتهم ، وليستمر الأهالى على إقامة الشعائر الدينية كالمعتاد .

« اطمئنوا على أملاككم واطمئنوا على دينكم الذى أحترمه .

« ولما كان غرضى أن لايختل الأمن وأن يسود النظام فسيتألف ديوان من سبعة أعضاء يجتمعون فى الأزهر يتصل اثنان منهم بقومندان الموقع ويتخصص أربعة بالمحافظة على الراحة والنظام وتدبير شئون البوليس .

. . . .

من هذا المنشور ومن مقابلة القائد الظافر للشيخين « الصاوى والفيومى » مقابلة ودية لطيفة ، ثم ارساله كتب الأمان إلى المشايخ السادات والشرقاوى وغيرهما نستطيع أن نسجل لبونابرت رغبته الصادقة فى خلق رأى عام له نفوذ وأثر يعتمد عليه فى نضاله مع المماليك وغيرهم من سلطات كانت ترى ضرورة معارضته وتعمل على إخراجه من البلاد .

ولا شك أن التلويح لهذا الشعب بقصر وظائف الدولة والديوان عليه . فيه تلويح بالحق الطبيعى لصاحب الحق الساكت على حقه وتحريك حنينه إلى تطلب ما حرمته منه الأجيال الظالمة .

ولقد أفلحت سياسة القائد الفرنسى إذ استطاع بمهارته ودعاياته أن يفتح عيون الشعب ليرى مصالحه . . ويطالب بها حتى كان أول شىء أقدم الشعب على فعله هو مناوأة بونابرت نفسه والتمرد عليه وان انتهى بفوز الحديد والنار ظاهرياً إلا أن الغلبة ظلت للشعب المتوثب المنتظر الفرصة للانقضاض عليه .

وصارع الرأى العام بونابرت وخليفتيه « كليبر ، وعبدالله مينو » مرات ومرات ثم خرج الفرنسيون وعاد العثمانيون . . وبدأ يظهر « محمد على » على مسرح السياسة المصرية . . .

وهنا فقط . . . وخلال الصراع السافر بين الباب العالى وقـــائده محمد على باشا ظهرت معنوية الشعب وقد عرف حقوقه وواجباته وراح زعماؤه يرشدونه إلى ماله وما عليه فكان أن صحا صحوة البعث القومى .

لا ليحارب أو يناضل أو يجاهد فقط ... بل ليفرض إرادته على السلطان نفسه ... ويولى عليه وبرغبته هو دون رجوع إلى رأى أو مشورة الرجل الصالح الأمين محمد على ...

وكانت لطمة ...

لطمة تلقاها السلطان صاغراً وقد راعه أن يجد نفسه وقواته ورجاله أمام إجماع عام كان لرجال الدين فيه أثر أى أثر — فطأطأ سيد البسفور وحامى الدردنيل رأسه وخضع لرأى « الفلاحين » ووافقهم على تعيين محمد على والياً عليهم ...

وعرف « محمد على » ماهية الشعب ومدى قوته .. وزادت الأيام مع كرها معرفته به أكثر وأكثر فاستماله إلى جانبه وراح يعمل لصالحه ويربيه ويعلمه ويثقفه ليكون عدته فى صراعه القادم المرهوب .

وأفلح الباشا فى إيجاد تطور شامل فى مصر إذ فتح الآفاق لبنيها وعلمهم وهذبهم .. ثم طالبهم بعد ذلك بالوفاء وهم أهله فكانوا عدة الباشا فى تشييد امبراطوريته وعدته فى حروبه .. ودرعه الذى حماه فى نضاله الباسل حتى وصل بجيوشه المصرية الصميمة إلى قرابة باب الآستانة ودقه بيده القوية ...

وهكذا .. وبعد أجيال وأجيال تلفتت مصر لترى بنيها حيث تركتهم يوم زال ملك الفراعين .. وجدتهم فى كل مكان وكل مركز .. وجدتهم أصحاب الصولة والنفوذ فيها فهدأت واستقرت وطربت لعودة الحق إلى أهله ...





إذاً . . . فقد صحت مصر . . . استيقظت الأم الكبرى وانها لفى بعثها الجديد تغذى بدنها بأطعمة جديدة .

ومرت مواكب العز وإذا بالوادى الخصيب أجمعه ملئ بالسباع التى تعرف جيداً حدودها وحقوقها وترسل الزئير عالياً فيتجاوب فى الآفاق صداه حاملا إلى الأسماع أجل صورة لأشجع بنين أقسموا على حب أمهم الكبرى والذود عنها والعمل على رفعتها ورقيها . . .

وطابت الأم الكبرى نفساً، وأنها لتنظر حواليها مزهوة وقد مرت بها حوادث تاريخها الطويل فتجد نفسها فى النهاية قد طفرت طفرة كبرى وخطت مسرعة نحو النور العميم فأشبالها الأمناء بيدهم كل أمر . . . هم الجنود وهم السادة وهم العاملون وهم الذين يتصرفون فى أقدارها دون تدخل طاغية أو غريب .

ودفع الأبناء حبهم للرقى أن يتزودوا من ينابيع العرفان بكل ما يمكن أن يكون وسيلة أو سبباً لنهضة شاملة جامعة فاتسعت فيهم آفاق التفكير وانهم لينصتون إلى صوت قدسى حبيب فيه رنين السحر وقد جاءهم من الشرق البعيد . . .

وأخذتهم حلاوة الصوت وراعهم جرسه الحنون واستحوذ عليهم رنينه وما حواه من حكم ونصائح غالية ودروس فى الوطنية وحب للأم الكبرى حباً يشغل الروح ويملأ القلب ويستولى على الحواس جمعاء . . .

وزادت انصاتة بنى مصر وأحبائها إلى ذلك الصوت القوى الرخيم المرشد واتجهت الأبصار نحو صاحبه السيد جمال الدين الأفغانى وقد جاء إلى الوادى الأخضر يدفعه حب مكين للشرق ورغبة منه فى الدعوة والعمل على رفع أهله .

وكان الدين عماد دعوة المصلح الشرقى العظيم الذى كان يريد تخليص الإسلام من البدع والخرافات ليظهر على حقيقته التى أرادها له الله وجاهدت من أجل إظهارها دعوة محمد عليه الصلاة والسلام . . .

وكان السيد جمال الدين يرى أن تخليص الإسلام من البدع هو الدعامة الأولى التى يقوم عليها الإصلاح الشامل وعنها تخرج شقيقتها الدعامة الثانية وهى الأخذ بالشورى فى أساليب الحكم وإقامة العدالة بين الحاكمين والمحكومين.

وأفلحت دعوة السيد الأفغانى وكان لها صدى فى كل نفس وآمن بها المصريون وفى جملتهم أو على رأسهم تلميذه الأكبر وداعية الإصلاح فيما بعد وواضع بذوره الأستاذ الأكبر الإمام الشيخ محمد عبده . . .

وهكذا . . . وبوساطة هذا الرجل الكريم اكتملت أساليب الفهم وارتقت الأفكار ونضجت العقليات وعلت رايات المبادئ وعظم شأن الداعين إليها .. فى تلك الحقبة تكون فى مصر رأى عام مكتمل سديد بعيد النظر وضع بذوره السيد الأفغانى وساعدت فى نموه وهيأت له شتى أجواء الظهور — الصحافة الحرة — التى كان لها فى تلك الآونة أكبر الأثر . . .

ولقد ظهرت قوة عارضت هذا الرأى العام الجرىء للمرة الأولى عام ١٨٧٧ حينما نشبت الحرب بين روسيا وتركيا . . . وكانت مصر وقتها وثيقة الصلة بالباب العالى شديدة الولاء للسلطان المسلم حامى الإسلام وخليفة المسلمين وخاقان البحرين تتمنى — تحت دوافع عديدة — النصر للسلطان وجنوده . . .

أما حادث احتلال انجلترا لجزيرة قبرص والمناقشات الجدلية التى أثارتها صحف الانجليز فى ذلك الوقت فقد كانت هى الأخرى عاملا ثانياً وهاماً إلى حد بعيد لتنبيه الرأى العام فى مصر خاصة ولأن هذه الجدليات كانت تمس مصر وأمنها . . . ودار الخلافة العزيزة ومن يستظلون برايتها . .

فاذا زدنا على ذلك حالة البـــلاد الداخلية وعدم الاستقرار المالى والتحدى السافر بين الخديو والسلطان — استطعنا أن نرسم صورة صحيحة لما كانت تقاسيه الأم الكبرى الغالية وشعور بنيها الأمناء بما كان يثقل كاهلهم من متاعب أرهقتهم ففكروا فى نقدها أولا ومحاولة إصلاحها ثانياً . . . وأخيراً التحرر منها إلى الأبد . . .

ولئن حالت بعض ظروف خاصة من عدم نشر آراء الرأى العـــام فان الجيش وهو حامى البلاد وحارسها استطاع — بوصف غالبيته وجمهرته من المصريين الخلص — أن يعبر — بطريقته الخاصة — عن الرأى العـــام بأجمعه فى حادث تصادمه ابان حكم اسماعيل مع نوبار باشا الأرمنى رئيس الوزراء وحزبه علانية ومع القنصل البريطانى .. مما دعا إلى انتقال ولى الأمر الشرعى إلى مكان الحادث وتهدئته خواطر ضباطه وجنوده وإعادته حالة الأمن إلى طبيعتها من جديد . . .

وأدى تطور الحال المـــالى فى البلاد وتدخل الأجانب — بصفة رسمية — باسم المحافظة على الاستقرار المالى إلى غليان مرجل الرأى العام وظهوره قوياً لايتف فى طريقه شىء واتجاه الأنظار إلى زعامة أمينة تطالب بتطبيق العدالة والمساواة التى جاء بها الدين وجدد مبادئها السيد جمال الدين

الأفغانى – وهى تعميم مبدأ الشورى والقضاء على نظام الحكم الفردى الذى لايخلو من زلل وأخطاء . . .

وكان رجل الموقف فى عصر اسماعيل الزعيم السياسى محمد شريف باشا وانا لنراه فى ٢ أبريل سنة ١٨٧٩ يجتمع بدار اسماعيل راغب باشا مع صفوة الأحرار والأعيان والنواب والعلماء والمأمورين فيدرس معهم الأمر ويستعرضون حال البلاد من شتى وجوهها ثم يستقر بهم الرأى إلى وضع ما أسموه « اللائحة الوطنية » التى نصت فى صلبها بعد المطالبة بالإصلاح المالى على « المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب . . . وأن يكون من حقه . . . »

١– تخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية فى أوروبا . . .

٢– تقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام هذا المجلس . . .

ولا شك أن يقظة الرأى العام هذه . . . وجهره بالمطالبة بالإصلاح . . . وتحديد المسئولية الوزارية . . . وإيجاد الإشراف الدستورى للنواب على الوزراء – فيها ما يشير إلى أن الشعب بدأ يعرف حقوقه . . . وكيف ينال هذه الحقوق . والطرق التى تؤدى به إلى نيلها دون لف أو دوران . . .

وتقدم الزعماء إلى جناب الخديو بمشروع « اللائحة الوطنية » فقبله وأقره وكلف شريف باشا بتأليف الوزارة الدستورية التى يكون أعضاؤها مسئولين أمام مجلس الشورى وتحت رقابة أعضائه . . .

ولقد احتج الوزيران الأوروبيان على هذه اللائحة ولكن الخديو اسماعيل لم يلق بالا إلى احتجاجهما وتألفت الوزارة وسط مظاهر ابتهاج الشعب وفرحه بهذا النصر المبين .

وإن مصر بعد أن تحقق لها هذا النصر الدستورى لتنصت مزهوة إلى صدى كتاب حاكمها الشرعى إلى ابنها البار شريف بتأليف الوزارة فترى فيه كمالا دستورياً واعترافاً بحقوقه لايأتيه الباطل – وانها لتستعيد فقراته وهو يقول :

.. إنى بصفة كونى رئيس الحكومة ومصرياً أرى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة وأقوم بأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية .. لكنى لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة حصل لى غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الملة والأهالى حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء والسكون ....

....

قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الإرادة الصادرة فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وأن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء أهلين ومصريين يتعين فى سيرهم الطرق المنصوص عليها فى الإرادة المذكورة .. وأن يتحفظوا فى مأمورياتهم كل التحفظ إذ أنهم مكلفون بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذى سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين مأموريه بوجه كاف للقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها ...(١)الخ .

فلا تجد الأمم الكبرى بعد هذا كله ... وبعد الاعتراف الشامل بحقوقها وحقوق بنيها وعلو كلمتهم إلا أن تهدأ ... وأن ترقب مسير موكب الحوادث فى البحر الخضم لتصل سفينة أمانيها بفضل أبنائها البررة إلى شاطئ السلام ...

(١) الوقائع المصرية العدد ٨٠٦ فى ١٣ أبريل سنة ١٨٧٩



حقب مرت ...

ودهور وأجيـــــال ....

واختزن التاريخ فى أقبيته ما اختزن، وسجل فى أسفاره ما سجل، ولكنه اليوم وأمام الحوادث المفاجئة وقوة الرأى العام الطاغية. بدأ يسجل ما كان يعتقده مستحيلا بالأمس. وإن آمن بحدوثه اليوم ...

لقد كان التاريخ خلال تلك الحقبة يشهد عجباً دون شك.. إذ لم يحدث خلال عصر من العصور العديدة التى مضت أن شوهد هذا الشعب الوفى إلا فى صورة المحكوم ... الخاضع ... الأمين المخلص المتفانى فى خدمة حاكمه مهما كانت ظروف ذلك الحاكم وطرائق حكمه ...

أما خلال هذه الفترة فقد كان التاريخ يرى عجباً ويشهد لهذا الشعب قومية جديدة ويراه فى صورة فاتنة الروعة أوصله إليها كفاحه وجلاده وجهاده ... صورة لو حكم بغرابتها لكانت دون شك بالغة الغرابة إذ انقلبت فيها الأوضاع وتغيرت الحال حيث صار الشعب هو الرقيب وهو الحاكم وهو مصدر السلطات والمشرف الأول على تنفيذ سياسة الحكم التى

يمليها بنفسه ويراها هو وحده ويحكم بضرورة وجودها دون أن يعارضه معارض أو يقحم نفسه فى شئونه دخيل ممن يدعون أنهم من أصحاب الحقوق .

وبدأ الشعب يحكم . . . بل لقد حكم نفسه فعلا . . . وان جلال هذا الحكم وروعته ليتجليان فى صدور دستور كامل صحيح . . .

أجل . . . دستور كامل عرفته مصر أخيراً ووجدت فيه أثمن هدية قدمها بنوها البررة الأوفياء فتقبلته سعيدة جزلة وعرفته فى تاريخها باسم دستور عام ١٨٧٩ مسجلة أنه أول لبنة فى حصن الحكم القويم الذى تمنته وأرادته لتسير الأمور وفق نظمه ومواده ونصوصه . .

وقدمت حكومة محمد شريف باشا الشعبية هذا الدستور الذى وضعته وأرادته — إلى مجلس الشورى لإقراره ولم ينس الرئيس الوطنى المصرى المجاهد أن تتضمن بنود الدستور ذكر السودان الحبيب وحق تمثيله بأعضاء فى المجلس الجديد باعتباره جزءاً متمماً لمصر ووحدة مرتبطة لا انفصام لأجزائها وأن لأهله ما لأهلها من حقوق وعليهم ما على أشقائهم من واجبات

وأخذ المجلس يدرس مشروع الدستور المقدم له ويراجع بنوده وقواعده وأصوله ويحدد الحقوق ويسورها ويضع أسسها ويعرف الحق والواجب ويعين المسئولية أيا كانت ويعطى الشعب حقوقه الطبيعية فى تخير الحكومة التى يريدها والتى تمثله أصدق تمثيل .. وكذلك حقوقه عن طريق نوابه فى إقرار القوانين واللوائح بعد مناقشتها وتقدير صلاحيتها والميزانيات وتوزيعها وإعداد أبوابها ومحاسبة الوزراء ومناقشتهم . . . بل ومخاصمتهم . . . ثم الرجوع إليه أخيراً وبعد استفحال النزاع ليكون رأيه هو الفاصل فى الأمر وراداً لكل وضع إلى نصابه الطبيعى . . . ولكن . . .

ولأمر ما . . . أو لأمور أخرى أوجبها تدخل سافر أو احتجاج دولى تغيرت الأوضاع إذ تآمرت الدول — بحجة وضع نظام مالى مستقر — على خلع اسماعيل عن عرشه وتنصيب وريثه الخديو توفيق فى مكانه فتغيرت

وزارة شريف تبعاً لتغير صاحب السلطان وجاءت بدلها وزارة أخرى فلم يصدر الدستور فى وقته واجتمع المجلس فى ٦ يوليو سنة ١٨٧٩ برئاسة مصطفى وهبى بك واستمع الأعضاء إلى كتاب من وزارة الداخلية جاء فيه :

.. إن النظر فى اللائحتين يقتضى زمناً طويلا لذلك نرى الترخيص لحضرات الأعضاء بالتوجه لبلادهم وبعد تاريخه ينظر فيما يلزم(١)...

وكان فى هذا الكتاب ما يعنى دون شك تعطيل الحياة النيابية والرجوع بالبلاد إلى حالتها الأولى من اتباع أساليب الحكم القديمة التى كان يتوق إلى عودتها دعاة الرجعية وأعداء الإصلاح وخصوم حرية الرأى وحكم الشعب ..

° ° °

لم يكن التغير المفاجئ الذى أرادته الدول بتدخلها والذى حدث بسببه تغيير شامل فى أداة الحكم العليا فى الوادى العزيز داعيا لفتور الرأى العام الذى صدمه أولا حادث مجلس النواب وتأخر صدور أول دستور عرفته مصر العظيمة ، وثانياً تدخل الأجانب تدخلا مشيناً فى صميم حياة البلاد الداخلية بل كان هذان الدافعان القويان وغيرهما من دوافع أخرى – كانت تخلقها المناسبات والظروف – سبباً عظيما وحافزاً قوياً يزيد من قوة الوعى القومى ويضاعف من الإحساس بالكرامة الوطنية والعزة وينير الرأى العام ويخرج بالشعب المجاهد – الذى عرف ماهية الحق وزاد حبه للوطن العزيز – من عالم الجدليات إلى دنيا الواقع ومواجهة هذا الواقع على أية صورة كان ...

وبالرغم من استقالة وزارة شريف باشا وصدور أمرى وزارة الدخلية بتأجيل المجلس ... وتسريح نوابه – إلا أن ولى الأمر الجديد الخديو توفيق استدعى شريف باشا لتأليف الوزارة الجديدة فلم يقبلها إلا فى ظل الحكم النيابى الصحيح ...

(١) الحركة القومية (عصر اسماعيل) لمعالى عبد الرحمن الرافعى بك ،

واقتنع الخديو بوجهة نظر رئيس وزرائه الوطنى الصميم وبعث إليه وإلى مجلس وزرائه بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٨٠١ كتاباً قال فيه :

« إن حسن الإدارة يتطلب أن تكون الحكومة الخديوية شورية ووزراؤها مسئولين ولن أحيد عن هذا المبدأ الذى ستقوم عليه حكومتى . . . ويجب علينا تأييد مجلس شورى النواب وتوسيع لائحته حتى يتمكن من تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرهما من الأمور . . .

وابتهج الرأى العام بهذا التكليف وفرح بأن حاكمه يدين بمبدأ الشورى ويود أن يتبع سياسة سلفه العظيم .. ورأى فى اعتراف الخديو بأن حسن الإدارة يتطلب أن تكون الحكومة شورية ووزراؤها مسئولين تعزيزاً للجهاد ... بل تهنئة خاصة إلى المجاهدين بتحقيق أمانيهم وقدرتهم والأمة من ورائهم على قطف ثمار الجهاد .

وألف شريف الوزارة وأمر بتشكيل لجان وضع الدستور واستكماله لتحقيق رغبات الشعب وإيجاد الحكومة الدستورية الكاملة التى كان يرجوها ويتمناها الجميع . . .

ولكن . . . لأمور خافية خاصة . . . أو لإيعاز ممثلى فرنسا وانجلترا برفض صدور اللائحة الدستورية كمبدأ عام . . . أو لأن الخديو توفيق رأى فيها أنها تعطى نواب الشعب سلطة واسعة . . . رفض أن يوافق على إصدارها .. الأمر الذى اضطر معه شريف باشا وهو رجل الشعب وزعيمه إلى الاستقالة من منصبه . . . وتعاهد وجميع وزرائه ألا يقبل أحدهم الوزارة أو يدخلها مالم تجب مطالب الشعب التى جاهد من أجلها كاملة غير منقوصة . . .

وابتدع الخديو طريقة جديدة للحكم ، غريبة فى بابها حيث رجع بالحكم إلى الوراء عشرات السنين فألف وزارة جعل من نفسه رئيساً لها مما أثار اللغط وحرك الرأى العام .. وسلاحه البتار وقتها الصحافة وأهل الفكر

الحر والكتاب المجاهدون الذين ما روعهم تهديد ولا أخافهم النفى بل علت أصواتهم المزمجرة فاضطر الخديو إلى تأليف وزارة جديدة ترك رياستها لرياض باشا الرجعى عدو الإصلاح وكاره الدستور .

إذن . . . فلم يكن تخلى الخديو عن رئاسة الوزارة تصحيحاً للوضع أو إرضاء للشعب . . . بل تحدياً له وللرأى العام الذى جابه التحدى بمثله فتألفت الأحزاب وجاهد الزعماء أمثال شريف وعمر لطفى وسلطان باشا وراحوا يدعون لإثارة الخواطر ومقاومة تدخل الأجانب فى شئون الحكم ..

وقبل رياض المستبد تحدى الشعب وثورة الرأى العام بالشدة والعنف فمنع حرية الصحافة وأحاط المجاهدين بالجواسيس يترصدونهم ويحصون حركاتهم ورفض النظر فى وضع اللائحة الدستورية ، وعطل مجلس النواب إلى أجل غير مسمى ولم يقم بأى إصلاح عمرانى داخلى .

وزاد الحالة سوءاً أن الوزارة أهملت الجيش ورجاله ولم تفكر فى أى إصلاح يشملهم ... أو حتى يحميهم كأصحاب البلاد الحقيقيين من غطرسة رؤسائهم من الأتراك والجراكسة الذين قصروا الترقى على طائفتهم لأنهم وحدهم السادة . أما أصحاب البلاد وصفوة أبنائها فليسوا غير فـــلاحين !!

« وكان وزير الحربية فى وزارة رياض رجلا شركسيا جاهلا عرف بالاستبداد وشدة التعصب لبنى جنسه ذلك هو « عثمان رفقى » الذى كان يعمل دائماً على مناوءة المصريين فى الجيش وترقية الأتراك والشركس إلى أعلى مراتبه دون جدارة أو استحقاق فكان مسلكه هذا مثيراً لنفوس المصريين وباعثاً إلى التألم والتذمر ثم إلى الشكوى والانفجار ... فقدم « عرابى وعبدالعال حلمى وعلى فهمى » عريضة إلى رياض فى ٢٠ مايو سنة ١٨٨٠ بطلب النظر فى إصلاح الجيش(١) . . .

---

(١) تاريخ مصر الحديثة « عبدالرحيم بك مصطفى »

وتطورت الحوادث بعد ذلك حتى قامت الثورة العسكرية التى عرفت باسم «الثورة العرابية» فسقطت وزارة رياض المتغطرسة . . . ومن جديد اتجهت الأنظار إلى شريف . . فاستدعاه الخديو وعهد إليه تأليف الوزارة فتردد أياماً فى قبول هذه المهمة إذ كان لايرضى عن تدخل الجند فى السياسة وما يفضى إليه من سقوط هيبة الحكومة وقيام الفوضى فى البلاد(١). . . ثم قبل الرئاسة بعد ذلك وبعد تعهد من الجيش بعدم التدخل فى شئون الحكم.

وذهب عرابى مع زعماء الثورة لتهنئة شريف بقبول الحكم فوجدها فرصة مناسبة لإرشادهم إلى ما يجب عليهم اتباعه وخطب فيهم قائلا :

« فى علمكم ماقاله الأقدمون . آفة الرئاسة ضعف السياسة ولا حكومة إلا بقوة ، ولا قوة إلا بانقياد الجنود انقياداً تاماً وامتثالهم امتثالا مطلقاً ...

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن وهذا وذاك لايتأتيان إلا باطاعة رجالها العسكريين .. فترددى أولا فى قبول الرئاسة ماكان تجافياً من تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويزيد معها الاشكال فأكون عرضة للملامة بين إخوانى فى الوطن وبين الأجانب . . . .

« وحيث أغاثتنا الألطاف الإلهية وحصل عندى اليقين بانقيادكم فقد زال الاضطراب من القلوب ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامة فأوصيكم بملاحظة الدقة فى الضبط والربط لأنهما من أخص شئون العسكرية وأساس قواها واعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية فقوموا بأداء واجباتها الشريفة وعلى القيام بأداء كل ما يزيدكم فخراً وسؤدداً. وفقنا الله وإياكم(٢).

° ° °

---

(١) سلسلة تاريخ الحركة القومية — عصر اسماعيل — لسعادة عبد الرحمن الرافعى بك.
(٢) عصر اسماعيل لسعادة عبد الرحمن الرافعى بك .

والواقع أن خطاب شريف باشا فى وفد الجيش ورجاله كان أبلغ ما يمكن أن يقال فى موقف كهذا ليعرف كل مواطن واجبه فينصرف إليه تاركاً إلى من بيدهم مقاليد الأمور تصريفها حسبما يوحى الصالح العـــام للوطن العزيز . . .

وبدأ شريف فى جو هادىء وطيد الأركان يضع دعائم الإصلاح الذى كان يرجوه . . . ولكن سرعان ما تبلبلت الخواطر إذ أبرق الباب العالى إلى مصر بأنه قد قرر إيفاد بعثة « شاهانية » لتحقيق حادث تمرد الجيش ووضع تقرير إجمالى عن حالة البلاد . . .

وسادت الرأى العام موجة من الدهشة لهذا الأمر . وتدخلت انجلترا وفرنسا لدى السلطان كى لايرسل هذا الوفد ولكنه كان قد أرسله فعلا . فتوسطتا فى أن يأمر بتقصير أمد إقامته حتى لايعم الاستياء وتتطور معه الحوادث تطوراً قد يضر بحالة الهدوء التى شملت مصر . . . .

وصدرت الأوامر — قبل وصول الوفد التركى — إلى عرابى كى يسافر بفرقته إلى « راس الوادى » إقراراً منه بالطاعة وتحاشياً لما قد يحدث حال وجوده عند حضور الوفد .

وأطاع عرابى الأمر ولكنه علق طاعته تلك على ضرورة تنفيذ شرط واحد هو :

« أن يصدر أمر الخديو باجراء الانتخابات قبل سفره . . . »

وصدر أمر الخديو باجراء الانتخابات حسب لائحة اسماعيل القديمة « سنة ١٨٦٦ » — فساد التذمر وظهرت بوادر الاستياء العامة ولكن عرابى والجيش من ورائه كرهوا إثارة القلاقل فسافر بفرقته إلى مركزه الجديد وخرجت القاهرة بأسرها تودعه . . . وقبيل تحرك القطار ألقى فى الجموع الحاشدة خطبة فياضة دافقة بالوطنية جاء فيها :

« سادتى وإخوانى

بكم ولكم قمنا وطلبنا حرية البلاد وقطعنا غرس الاستبداد ولا ننثنى عن عزمنا حتى تحيا البلاد وأهلها وما قصدنا إفساداً ولا تدميراً ولكن لما رأينا أننا بتنا فى إذلال واستعباد ولا يتمتع فى بلادنا إلا الغرباء حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية إلى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة وقد ساعدتنا العناية الإلهية ومنحنا مولانا وأميرنا الخديو ما طلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا السائر بنا فى غير طريق الوطنية وتمتعنا بمجلس الشورى لتنظر الأمة فى شئونها وتعرف حقوقها كباقى الأمم المتمدينة فى العالم . . .

« وما أوصلنا إلى هذه الدرجة القصوى إلا الاتحاد والتضافر على حفظ شرف البلاد ، فالآن ننادى بصوت واحد فليعش الخديو واهب الحرية . . . فليعش الجيش المصرى طالب الحرية . . . فلتعش الحرية فى مصر خالدة مؤبدة . . . .

وسافر عرابى . . . . .

وحضر الوفد التركى ثم عاد ليقرر للسلطان أن الحال على أحسن ما تكون وأنه لاتمرد ولا ثورات فى الجيش . . . .

وتمت الانتخابات وافتتح المجلس أولى جلساته فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ برئاسة سلطان باشا وأخذ فى ترتيب داخلياته . . .

وأتم شريف باشا وضع دستور ١٨٨٢ وقدمه للمجلس لدراستـــه ، وكان أضعف مافيه حرمان النواب من مناقشة الميزانية وإقرارها وترك أمرها للمراقبين الأجنبيين اللذين ارتضتهما الدول وكانا بمثابة عيونها وآذانها فى مصر . . .

وطال الجدل بين الوزارة ومجلس النواب وانضمت انجلترا وفرنسا إلى غير الجانب الشعبى ثم ما لبثت حكومة فرنسا وعلى رأسها « جمبتا » أن بعثت بمذكرة وافقت عليها انجلترا أبلغت فيها الخديو رغبة الحكومتين

فى مساعدته وتعضيد حكومته للتغلب على المصاعب العديدة التى تسببت عنها حال القلق والارتباك اللتان تسودان مصر واللتان سببهما مجلس شورى النواب . . .

وثار الرأى العام على المذكرة واعتبرها تدخلا معيباً فى أقدس حقوقه...

واحتجت تركيا لأن فرنسا وانجلترا أقحمتا نفسيهما فى أمر من صميم اختصاصها .

وقدمت روسيا وألمانيا والنمسا مذكرة إلى الباب العـــالى بالاحتجاج على تدخل الدولتين السافر وسياستهما الغامضة أزاء مصر .

وأرسل شريف باشا احتجاجاً إلى الدولتين وطاب تفسيراً يؤكد حسن نيتهما ووافقت انجلترا مبدئياً ورفضت فرنسا معتبرة أن فى صدور التفسير ما يحرج مركز الدولتين .

وزادت حالة التوتر وارتفع « ترمومتر » الرأى العام إلى درجة الغليان حتى لقد قامت فى نفوس الأهلين الرغبة الجامحة فى مقاومة الأجانب . . .

وتحرج الأمر . . . واستقال شريف وأسندت الوزارة إلى محمود سامى البارودى حليف العرابيين .

وسارت الأمور فى طريق الإصلاح طوراً . . . وأطواراً فى طريق وعر تحوطه المشاكل التى يوجدها تدخل الدول بشكل معيب .

وقام إشكال بين الخديو والوزارة حاول النواب إزالته ولكن جاءت مذكرة جديدة من الدولتين تطلبان فيها :

١ـ إسقاط وزارة البارودى .

٢ـ إبعاد عرابى خارج القطر مع عدم تجريده .

٣ـ إبعاد على فهمى وعبدالعال حلمى إلى الأرياف وعدم تجريدهما .

واستقال البارودى . . . .

ورفض الضباط الثلاثة طاعة الأمر . . . وثار الرأى العام ثانية ووقف وراء الجيش يظاهره ويحميه ويبعث فى رجاله القوة . . .

وزاد الموقف تحرجاً حين أرسلت انجلترا وفرنسا أسطولا إلى الاسكندرية.

وسارت الأمور من سيء إلى أسوأ وكأن القدر كان يعد مأساة رهيبة للوادى العزيز فتضافرت ضده جميع القوى وتحرجت شتى الأحوال وقام بين الأهلين والأجانب ما يشبه الحرب الأهلية ثم . . . وأخيراً وأمام غرور أميرال البحر الانجليزى «سير بوشامب سيمور» ونظرته الاستعمارية البغيضة ضربت الاسكندرية وأخذت بوارج الأسطول ترسل عليها حممها صباح ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ دون وجه حق ودون عدوان من المصريين ولم يطالب أحد الانجليز بالتدخل فى شئون ليس لهم بها صلة على الإطلاق . . .

وتتابعت الحوادث . . . ثم أسفرت انجلترا عن وجهها النقاب الزائف الذى لبسته طويلا وظهرت نواياها سافرة وتقدم جيشها بقيادة «رالف ابركرمبى» حتى وصل إلى القاهرة فدخلها فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ دون مقاومة . . .

ثم كان الاحتلال البريطانى البغيض .





وبدأت مصر الغالية تشهد لوناً بغيضاً من ألوان التدخل والتحكم فى شئونها من أجانب عنها فى كل شىء — أجانب لاتربطها بهم رابطة دم أو لغة أو عرف أو تقاليد أو دين ...

وسجل التاريخ فيما سجل بين دفتيه حوادث مروعة وصنوفا غريبة من ضروب التحكم والصراع ....

وثار النيل الحبيب واستحالت مياهه لهيباً سرى فى الأجساد فأشعل فيها ضرام كراهية الغريب الذى اغتصب الحق من أهليه ووضع نفسه مكان المتصرف فيما ليس له وأخذته العزة بإثمه فأحل لنفسه ماكان حراماً عليها وحرم على أصحاب الحق ماكان حلالا لهم ...

ثم تزيا الدخيل بلباس الحارس الأمين وراح ينتحل الذرائع والتعلات بأنه ما جاء إلا للخير وما أراد غير الإصلاح وأنه متى رجع كل شىء إلى أصله واستقر الحال فى البلاد . تركها إلى أهلها ومضى إلى حال سبيله . .

ولم يؤمن الشعب بهذه الأكذوبة التى طالما رددها الغاصب .. فراح ابناؤه يتحفزون به ويطالبونه بالجلاء عن الأرض الطاهرة المقدسة التى أنبتت

بذورها حسكاً وشوكاً ولعنات صبها الشعب على رؤوس الغاصبين .

ثار النيل ... واضطربت الأرض الطاهرة واشتعلت النفوس بالحقد والكراهية وغضب الرأى العام ولكن ... كان يرى الحديد والنار وهما قوة لم يستعد لها بعد فسكت — وهو المغلوب على أمره — ولكنه سكت إلى أجل .

وحكمت البلاد قوة دخيلة أرادت بتدخلها أن تسلب صاحب الحق الشرعى حقه ... بل لقد سلبته حقه فعلا حتى لقد أصبح الخديو رمزاً للحكم .. والعميد البريطانى هو الحاكم الفعلى الذى يدير دفة الحكم فى البلاد عن طريق الموظفين الانجليز الذين أدخلهم خدمة الحكومة المصرية بصفة مستشارين ووكلاء وزارات ومديرى مصالح وموظفين عادين ...

وتمادى العميد فى بطشه وطغيانه وأقدمت حكومته على أن تطلب من حكومة الخديو إصدار أمرها إلى قواتها فى الجنوب باخلاء السودان !!

وياله من عسف رهيب ويالها من خطة غاشمة أراد بها الغاصب أن يفرق بين الشقيقين وأن يجعل سياسة التفريق هذه معول هدم باطش يقوض دعائم ما يمكن أن يحدث مع الزمن من تفاهم بينه وبين المصريين .

واستقال شريف لمحاولة سلخ الجنوب من الشمال قائلا : « لو تركنا السودان فان السودان لن يتركنا ...

وجاء بعده « نوبار » فسلم للغاصبين بما أرادوا ...

وانطوت مع مسير الحوادث صفحة توفيق ... وجاء عباس ... جاء عباس إلى أريكة الحكم شاباً يضطرم قلبه بحب البلاد الغالية التى أنبتته تربتها وغذاه نيلها واستنشق عبيرها الطاهر الحلو فلم يكد يباشر سلطانه حتى ذعر الغاصب ووجد فى عباس « مصرياً » يفخر بمصريته ... و « حاكماً » يعرف تماماً مدى سلطانه وماهية حقوقه وواجباته ومدى حقوق الغير قبله وواجباته حياله ...

وبدأ الصراع الحقيقى بين أصحاب الحق والغاصبين يأخذ مكانه علانية .

وتلك كانت فترة الصراع الأولى وفيها كان الجدل بين صاحب الحق . . .
ومن أراد تحديده وتاره أن يجعل نفسه صاحب حق . . .

ولقد تميزت فترة الصراع الأولى بين صاحب الحق والغاصبين بمذكرات شديدة اللهجة وتدخل حاسم سريع ومحاولات غريبة لتصفية الموقف بين الخديو المصرى المتحمس والعميد البريطانى الغشوم .

ولعل انجلترا — وقد وجدت هذه السهولة واليسر فى الحلول الوقتية — أرادت أن تسير بسفينة سياستها إلى ما هو أبعد مدى من التدخل السافر فى سلطان الحاكم وفصل النصفين الشقيقين وتعميم سياسة غريبة ظالمة لأنها رأت النزاع القائم كان لا يلبث أن يخفت دون جلبة ودون ضوضاء لأن الخديو كان يعرف أن الجيش البريطانى المرابض والأسطول المتحفز سوف يعملان على إعلاء سلطان الغاشم وإسكات صوت الحق . . .

ولعل انجلترا فى غمرة انتصاراتها الغاشمة قد نسيت الرأى العام . . . نسيت الشعب الباسل الذى حارب الأجيال وهزم الزمن وحافظ على وحدته وما فرط فى حق من حقوقه . . . لعلها نسيت ذلك الشعب أو . . . لعلها تغافلت وتناست وجوده لأنها وهى فى معمعة سلطانها لم تكن تظن أنه ستقوم للشعب المغلوب على أمره قائمة — هذا الشعب الذى نفى زعماؤه وتشتت جيشه وأصبح يحيا حياة مسكنة وذلة وقناعة ورضا . . .

نسيت انجلترا قوة الشعب وظنت أن انتصارها الوقتى على صاحب الحق فيه إجبار للشعب بالرضا والخنوع .

ولكن . . .

ولكن الحوادث نفسها خيبت آمال الانجليز الذين تلفتوا مذعورين وقد أقلقهم صوت غريب غير مألوف . . .

وعلا الصوت الحلو الرنان كما يعلو صوت المؤذن ساعة الفجر داعياً

إلى الحق فخفقت له القلوب واهتزت الأفئدة واتجه الناس إلى بارئهم بالدعاء والتوسل والرجاء ...

علا الصـــوت ..

وأرجف الغاصب

وأشرأبت الأعناق ولهثت الأنفاس وراحت الصدور فى حنين وشوق ورغبة تتنشق الصدى العبق الطاهر ...

وتفتحت الآذان شغوفة معجبة تنصت إلى صوت « نبى الوطنية » و داعيتها وقد قام يؤدى رسالتها الكبرى ساخراً من الحديد والنار مؤمناً بحق مصر الغالية التى تشرف بالانتساب إليها ...

وكانت سياسة « مصطفى كامل » ترمى إلى تحقيق هدفين لا انفصال بينهما ولا تحقيق لأحدهما دون الآخر وهما :

« الجـــلاء والدستـــور »

وإذن ... فقد تطور الرأى العـــام وتطورت المطالب فبدلا من أن كان الدستور هو الهدف الأول أصبح للشعب مطاب أكثر أهميـــة وهو « جـــلاء » الأجنبى الغاصب ....

والأجنبى الغاصب – الذى طالب نبى الوطنية الشاب بجلائه – كان الانجليز دون شك لأن مصطفى كامل لم يرم فى سياسته التى قام مجاهدا لتنفيذها إلى فصل مصر عن تركيا لأن رابطة الدين وإقرار مصر بالزعامة الروحية لدار الخلافة الإسلامية كانتا تحولان دون المجاهرة بمطالب مثل هذا .

بل ان مصطفى كامل كان يرى بثاقب بصره ألا يحارب دفعة واحدة فى جهتين ، وألا يحاول اغتصاب الغالبية الكبرى التى انضمت إليه من الشعب الذى كان شديد الإيمان بزعامة تركيا فلم يشر إلى سلطانها وصلات مصر بها بحرف واحد بل حدد هدفه وهو الجلاء وإيجاد نظام دستورى .

وكما آمن الشعب بمصطفى ودعوته التحريرية .. كذلك آمن بها الخديو الشاب عباس ووجد فيها متنفساً له ومنقذاً من سياسة « كرومر » التعسفية .

ووجدت دعوة مصطفى صداها فى فرنسا التى ظاهرته وشجعته رغبة منها فى إخراج انجلترا ومعاكستها وشادت صحفها بشجاعته وباركت دعوته وغذاها كبار ساستها بنصائحهم وتوجيهاتهم . . .

ثم ما لبث أن حدث فى تاريخ العلاقات بين الدولتين تغير غريب صدر على أثره اتفاق عام ١٩٠٤ وبمقتضاه اعترفت فرنسا بمركز انجلترا فى مصر مقابل ترك انجلترا لها لتتصرف حرة دون قيد ولا شرط فى مراكش.

ووجد مصطفى كامل نفسه بعد هذه الاتفاقية الشائنة بين الدولتين الاستعماريتين مضطراً إلى أن يعمل وحده وقد آمن بأن ما تدعيه فرنسا وتنادى به من أنها حامية وناشرة لواء الحرية والأخاء والمساواة . انما هو أمور تخصها هى وتنادى بها لنفسها وتحرمها على الغير وخاصة إذا كانت من شعوب الشرق الصغيرة .

ووجه مصطفى كامل همه بعد ذلك إلى الشعب ووجد أن سياسة إنهاضه وتثقيفه وإعلاء مداركه هى أقوم سلاح يحارب به الاستعمار ويقضى عليه . ففتح المدارس وألقى الخطب الاجتماعية والسياسية وأصدر صيحفة « اللواء » التى كانت منارة للرأى العـــام . . .

وخلال عام ١٩٠٦ شهدت مصر مأساة مروعة مثلتها انجلترا وخضبت أرض مصر بدماء بنيها الأبرياء الذين نصبت لهم المشانق فى قـــرية دنشواى وبطشت وقست واستبدت وبالغت فى انتقامها حتى لقد ثار الرأى العام وراح يستمطر على سياستها اللعنات .

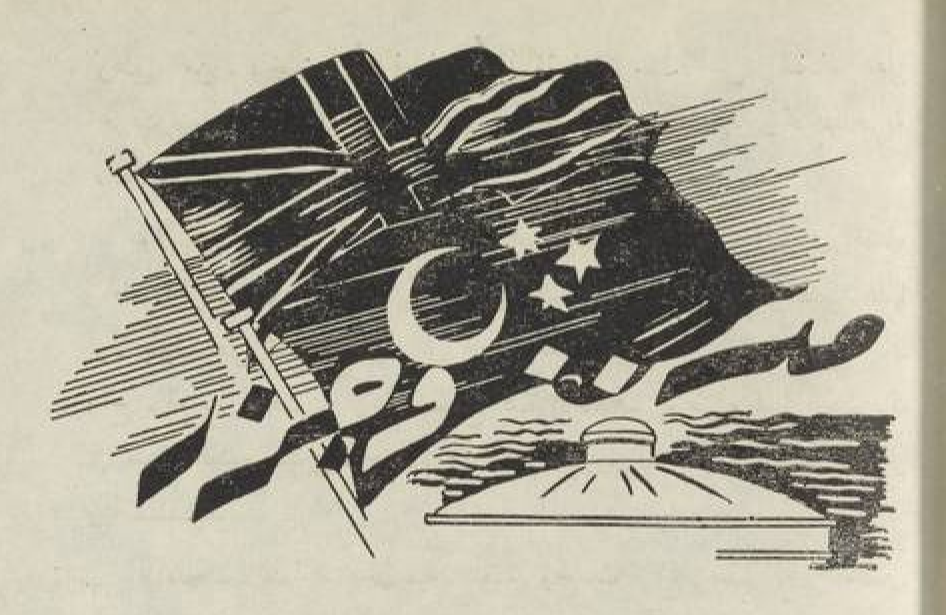
ووجدها نبى الوطنية فرصة للتشهير بالاحتلال الغاشم وفظاعته وإجرامه وقسوة العميد البريطانى .. وأفلحت حملته القوية المؤمنة ضد الانجليز

وسياستهم حتى استقال « كرومر » بعد عام واحد وترك الديار ملعوناً مغضوباً عليه مشيعاً بالسخط . . .

واستمر مصطفى فى سياسته وكون « الحزب الوطنى » أول حزب له برنامج « وطنى محدود » فانضم إليه المصريون واعتنقوا مبادئه ونادوا بها أجمعين وهى :

« لامفاوضة إلا بعد الجـــــلاء . . . . »





لم يكد الوادى ينعم بالاستقرار الوقتى ويستمتع بلذة انتصار أبر بنيه على ممثل بريطانيا فى مصر وقد استقال وترك البلاد .. حتى قضى نبى الوطنية نحبه وهو فى زهرة صباه ونضارة عمره تاركاً مكانه لخليفته « محمد فريد » ...

وكأننا بالقدر — وقد خلا المسرح من « كرومر » وعدوه الذى صرعه .. مصطفى كامل — كأننا به يعد المسرح لمفاجآت أكثر جدة وغرابة إذ خلف « كرومر » معتمد آخر هو سير « الدن جورست » كان على عكس سلفه فى كل شىء ، كان صاحب مبدأ سياسى خطـــير هو مبدأ « فرق تسد » .

ولقد استطاع جورست أن يجد الفرصة المواتية لتنفيذ سياسته الغريبة القائلة التى بدأها باستمالة الخديو عباس إليه وإشعاره بأنه صاحب الحق الواجب الرجوع إليه فى كل شىء فأمن له الخديو وصدق ادعاءه . . . بل آمن بأنه — وقد صفا الجو بينه وبين المعتمد البريطانى — لم يعد فى حاجة إلى « الحزب الوطنى » ومناصرة أتباع مصطفى ، وفريد . . .

وبالغ الجناب الخديو فى مصافاة المعتمد إلى حد أنه نسى موقف الحزب

الوطني من الانجليز – فعمل بمشاركة جورست على القضاء على الحزب وتشتيت رجاله واضطهادهم بتطبيق قوانين الصحافة وتحريم حرية الاجتماعات .

ولم يكد جورست يقطف ثمار سياسته الباطشة اللعينة ويفلح فى إقصاء رجال الحزب الوطني عن الخديو ويشتتهم ويتتبع جهودهم ويقضى عليها أولا بأول حتى انتهج القسم الثاني من سياسته اللولبية .. « فرق تسد » بأن راح يوقع بين عنصرى الأمة لتتصدع كتلة الائتلاف الوطني وينسى المصريون فى سبيل التشيع للدين وحدتهم وأخاءهم وبأنهم أبناء تربة واحدة ووطن واحـــــد .....

وأفلحت السياسة الجهنمية اللعينة وحدث نزاع خطير بين المسلمين وإخوانهم الأقباط وكاد النزاع يتطور إلى موقف بالغ الخطورة وجدت فيه انجلترا ثغرة تنفذ منها وتوطد به أقدامها فى مصر بحجة حماية الأقليات الدينية !!

وذهب جورست ... وبقيت سياسته اللعينة ...

وجاء « كتشنر » إلى مسرح الحوادث ليكون معتمداً لبريطانيا فى مصر ..

والمعتمد الجديد ... لم يكن جديداً على مسرح السياسة المصرية ... بل من أبطالها القدماء، فقد عرف الخديو وعرفه الخديو وقام بينهما ما قام من نزاع واختلاف خطير ...

وأنه اليوم لفى مركز خطير ... فقد كان « كتشنر » بالأمس «سرداراً» للجيش المصرى . أما اليوم فهو «العميد» وما أدرانا ما سلطة العميد وسلطانه !!

ووجد الخديو نفسه مرة أخرى أمام صورة طبق الأصل من عدوه الألد « كرومر » فتحير ماذا يفعل أمام الطاغية الجديد الذى راح يعمل من جديد على سلب السلطات الشرعية من صاحبها بتركيزها بين يديه القويتين ثم مجاهرة ولى الأمر بالعداء العلنى ...

وشهدت البلاد نزاعاً جباراً بين قوتين كانت الغلبة بينهما للدخيل إذ تملك وتحكم واشترى الذمم وجعل له أحزاباً فى الحكومة وشيعاً بين الناس .

وأحس الخديو بخطئه الجسيم يوم آمن لعدوه الألد «جورست» وصدق نواياه المصطنعة وعمل معه على القضاء على الحزب الوطنى وتشتيت رجاله البررة الأوفياء - إذ تلفت حواليه فلم يجد من يشد أزره ويتعاون معه ..

وتطور الحـــــال ... واستفحل أمر كتشنر ...

ثم قامت الحرب العالمية الكبرى عام ١٩١٤ ... ودخلتها تركيا إلى جانب ألمانيا ووجدتها انجلترا فرصة طبيعية لتسفر عن وجهها الحقيقى وتعلن نواياها الخافية التى ظلت تسترها طويلا فكان أن أقدمت فى جرأة الغاصب المسلح على إعلان حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وقطعت بين البلاد والباب العالى كل صلة مستندة إلى ضرورات حربية أوجبها الموقف ...

ثم بالغت فى العدوان بأن منعت عودة ولى الأمر إلى بلاده وكان فى رحلة خارج القطر ... ثم عزلته بعد ذلك ، وارتقى العرش من بعده عمه الأمير حسين كامل باسم «عظمة السلطان حسين كامل ...»

وأخذ المد والجزر يعلوان ويهبطان فى محيط السياسة ...

وراحت مصر تتذوق لوناً غريباً من ألوان التحكم والسلطان ...





حرب طاحنـــــــة ...

وأنبـــــــاء مثيرة ...

وشعب متحفز يتوق إلى تعرف كل شيء وتحقيق ما كان يسمع وما كان يدور حواليه من لغط وأحاديث ومبالغـــــــات ...

وكان الشعب بروحه وعواطفه مع المعسكر المضاد للحلفاء ... وكان يتمنى هزيمة الانجليز أعدائه الطبيعيين فتكسر شوكتهم ويتحقق للمصريين حلم الجلاء عن بلادهم وتحريرها من أنفاس وقيود الدخلاء ...

وكان الانجليز يعرفون حقيقـــــــة عواطف الشعب بالنسبة إليهم وتمنياته لهم ...

وكانوا يعلمون بوجود نشاط دائب للأتراك والألمـــان على حدود مصر .. بل كانوا يعلمون بوجود تجمعات «عثمانية وعربية وألمانية» متحفزة

تبغى الهجوم على القوات الانجليزية فى مصر وقطع إمدادات الامبراطورية والقضاء على مواصلاتها البحرية . . .

وكانوا يعلمون من أذنابهم وأتباعهم ما يجرى فى مصر . فكان أن سارعوا باعلان الأحكام العرفية فى البلاد ليضمنوا حيدة الشعب . . . بل وسكوته المطلق فى ظروف كالتى يمرون بها الآن .

وساد البلاد جو خانق كريه شعر الرأى العام معه بصعوبة التنفس ! !

واجتاحت مصر من أقصاها إلى أقصاها موجة تذمر وغضب خاصة بعد أن اهتدت العقلية الاستعمارية إلى خلق وسيلة مقنعة لزج المصريين الأبرياء فى أتون الحرب بأن أوجدت لهم ما أسمته « نظام التطوع » .

وهكذا راحت يد الاستعمار القاسية تجند الشعب وتشعره — تحت ستار التطوع الزائف — بقسوة الحرب . . .

وبلغ من إجرام عقليات ساستها العسكريين أن جعلوا من « متطوعى مصر » قوماً لاهم ممن تطبق عليهم اللوائح العسكرية ، ولا هم فى حكم المدنيين العاملين فى المعسكرات الحربية وجعلوا يسخرونهم فى الأعمال الإنشائية الخطيرة التى قبلوها تحت ضغط الحاجة وقسوة الظروف .

وتغنت مصر الساخرة بالسلطة العسكرية وتحدث الأهلون عن أهوال تطوعها وتناقلوا فى غير تحفظ ولا مبالاة الشىء الكثير عن بشاعتها . . . بل لقد عجز « الحكم العرفى » الرهيب عن إسكات الألسن اللاعنة وخنق الصرخات المدوية وهى تنعى الأحباء من الرجال والشيوخ والشباب ! !

وهكذا . . . أفلحت السلطة العسكرية فى إيجاد « أوكار » للحزن ومآتم لاينقطع نائحوها عن « ندب » أعزائهم وعائلهم والترحم على عشرات ومئات . . . بل وألـــوف الضحايا الذين غرتهم الوعود وقضى عليهم « التطوع » المقنع ! !

ومضى عام . . . .

وتبعه ثان . . وثالث . . وتبدت طلائع الرابع . . . بل مرت شهوره على نفس الوتيرة الرهيبة ذات النغم الكريه الملول ! !

وبرم الشعب بالصمت . . . وثار على السكوت المقلق . . . ولعن الأحكام وأصحابها وبدأت الأفكار تتبلبل وتتساءل عن الغد المجهول الذى سيفاجئهم بجديد كانوا يرهبونه . . .

لقد ضلت الأمانى وطاشت سهام الأحلام البراقة التى تخيلوها وتصوروا مع التماعها الحلو مواكب النصر تسير فى ركاب الألمان وحلفائهم الأتراك .

لقد أرادوها . . . وتمنوا حدوث هذه المعجزة لتعود المياه إلى مجاريها وتنزل الهزائم بالحلفاء وتنقشع من سماء البلاد سحائب وجودهم البغيض ولكن . . . ما كل ما يتمنى المرء يدركه ! !

وكره الشعب حاله . . . بل كره بقاءه تحت هذا السيف المصلت القاسى وتساءل الناس فى دهشة على أية صورة سيأتينا الغد ؟... وعلى أى حال سنلقى المستقبل ....؟

وهذه القيود اللعينة ..، إلى متى سنرسف فيها ونرضى ببقائها وقد خلقنا الله أعزاء ندين بالحرية ونحارب الاستعباد ؟!

وهذا النير الذى حملناه مرغمين وأجبرنا الزمن على الرضاء به . . . متى سنلقى به عن عواتقنا ونحطمه ونرفع رؤوسنا فى زهو وخيلاء لنستمتع بقضاء الله ونتنشق عبير التحرر والخلاص ؟!

. . . وهذا الوادى المقدس متى نستمع إلى صرخاته المكبوتة ومتى نعمل جاهدين على تحريره وخلاصه ؟!

. . وهذه الأم الكبرى متى نأسوا جراحاتها الدامية ....؟

. . بل إلى متى نتركها فريسة فى يد الأجنبى الدخيل يفترسها ويسومها الذل ويسقيها كؤوس الهوان ويغتصب خيراتها ويمنعها مالها ... ثم

يجود عليها بالفتات ويتشدق فى جرأة وقحة بعد كل هذا مدعياً بأنه يجود عليها وأن وجوده ضرورى ولازم لحياتها وبقائها . . . . .

وثار النيل ثانية . . . واتقدت مياهه بلهيب الغضب . . .

وغضبت الأرض الطاهرة . . .

ثار الأب . . . وغضبت الأم . . . وتلفت البنون البررة يفكرون فى درء الشر ودفع البـــــلاء . . .

وراحت الأعمدة الواهية التى أقامتها سياسة جورست تتداعى . . . بل تهدمت وتلاشت أثار وجودها وجرى الهلال ليعانق الصليب وعرف الشقيق شقيقه الحبيب وآمن بأن الدين لله وحده وأن مصر لبنيها دون غيرهم من الدخلاء . . .

وتعالى الهمس . . . وغلت المراجل . . . واجتمعت الآراء عند نقطة واحدة مقدسة ثم سارت إلى هدف واحد . . .

وأحست الأم الكبرى بالحياة . . . بالوجود . . . بالعزة . . . بالبعث الجـــــديد . . . .

وعادت الروح إلى الوادى ونبضت بها القلوب وتحركت الأفئدة واستيقظت المثل وتحرك موكب الخلاص . . .

• • •

عادت الروح . . . ووقف الزمن يرقب من جديد مواكب العزة والأباء . . .

واتقدت الجذوة وان أخفاها رماد الصمت وظللتها سجف الظروف . . .

ووضعت الحرب أوزارها وقد رجحت كفة الحلفاء وكان على مصر أن تسكت وألا تحاول رفع صوتها فى وجه القوى الظافر المنتصر الذى أخضع المارد الألمانى وجعله يركع ذليلا على ركبتيه .

ولكن . . . .

ما كاد « ولسن » ينادى بمبادئه ... وما كاد صوته يرتفع داعياً إلى السلام وحق تقرير المصير ... وما كاد ينعقد مؤتمر « الصلح » حتى انبعث من أعماق الوادى صوت جهورى داو رنت أصداؤه فى كل صقع من أصقاع العـــــالم ...

وذعر الانجليز ....

أرجف المنتصرون وقد فاجأتهم مصر الخالدة بما لم يكونوا ينتظرون ...

لقد ظنوا أن انتصارهم الساحق سيكمم الأفواه وأن مصر التى فرض عليها الاحتلال . ستخضع للقوة ... بل ستهلل المنتصر وتبارك بقاءه فيها مزهوة بوجوده مفاخرة بشارات نصره معتزة بأنها فى حمايته ... ؟

صحت مصر .... وبهت الغاصب وسار الحق الأعزل متسلحاً بأيمانه إلى الباطل فى حديده وزرده وقوته وجبروته ...

ودقت يد الحق باب الغاصب !!

ياله من يوم ... ؟

واهتزت الدار وأرجف من فيها وسار سيدها يقابل ممثلى الشعب « سعد وشعراوى وعبد العزيز فهمى » وهو يعجب لمجيئهم الغريب ويرجو أن يكونوا قد جاءوا لرفع تهانى البلاد لانجلترا المنتصرة ....

وأنصت « ونجت » فى دهشة للزعماء الثلاثة الذين أنابتهم مصر عنها وهم يصارحونه برغبتهم فى الاستقلال وعرض قضية مصر على مؤتمر السلام ..

إذن ... فقد أصبحت لمصر قبل بريطانيا قضية ... وقضية خطيرة تود عرضها على مؤتمر السلام ...

ولعل انجلترا اعتبرتها جرأة من مصر باقدامها على شكواها وهى التى كانت تظن أن مصر ستبارك بقاءها فيها وقد حررتها من الحكم العثمانى ومنحتها امتيازات عديدة — كما تظن — ونظمت أحوالها ، ماليتها وجعلتها تتصل بالغرب وتأخذ بنظمه الحديثة ...

ولعل انجلترا اعتبرت قومة مصر جرأة منها . . . بل لقد اعتبرتها فعلا وخاصة أن من دق باب المفاوضات ثلاثة يقولون أنهم يمثلون الشعب ! !

تلك نغمة بغضها الانجليز وأرجفوا لسماعها إذ ما فكروا قبل اليوم أن هذا المارد حبيس « القمم » الصغير سيفلت من محبسه ويحطم جدران سجنه ويسير قوياً باطشاً مرهوباً ليحقق هدف الحرية والخلاص . . . .

ولم يكد الانجليز يفيقون من اللطمة التى وجهها إليهم ممثلو الشعب ويستعدون لاستقبالهم حتى قامت الحكومة من جانبها وعلى رأسها « رشدى » ومعه « عدلى » تعرض نفس الأمر وتطلب السفر إلى انجلترا لمفاوضة حكومة لندن المنتصرة فى الأسس الواجب اتباعها لتسوية حال الحكم فى مصر ومطالبة الانجليز بالجلاء كما سبق أن وعدوا أكثر من مرة . . .

إذن فهى خطة . . . وخطة خطيرة ومدبرة . . . زعماء مفوضون من شعبهم يجاهرون بعداء بريطانيا الظافرة ويطلبون من معتمدها أن يكون التعامل بين بلادهم وبلاده أساسه المساواة ونظرة الند للند وأن تكون لهم بعد هذا حرية السفر إلى باريس لعرض قضاياهم على مؤتمر السلام . . . وحكومة تظاهر شعبها وتوجه بدورها طعنة أخرى مدبرة حكيمة بأن تعرض رغبتها بصفة رسمية فى مفاوضة « لندن » لتضع وحكومتها أسس سياسة ثابتة بين البلدين تتفق ومبادىء العصر الحديث وتتمشى وادعاءات الحلفاء من عملهم على تعميم الحرية والمساواة وحقوق تقرير المصير دون تدخل من دولة لإرغام أخرى على قبول نظم حكم خاصة لاتوافقها ولا ترضاها .

وتنمرت انجلترا ... ورأت فى قومة مصر أمرا خطيرا قد يشجع غيرها على محاكاتها ... وعز عليها — وهى المتشدقة بأنها صاحبة مبادىء وعاملة مجاهدة فى سبيل تعميم الحرية والمساواة ... — أن تطالب أمة بحريتها لأن الحرية أمر موقوف على الانجليز وحدهم أما غيرهم فمجرد إشارتهم إلى تلك الحرية أو تطلعهم إليها أمر جد خطير . . .

وتتبعت انجلترا مكمن الخطر وخيل إليها أنها عرفت مصدره فأمرت باعتقال سعد ومحمد محمود وحمد الباسل واسماعيل صدقى وساقتهم إلى المنفى.

وعندما حملت السيارة اسماعيل صدقى إلى مصيره الذى قرره الانجليز قال لمن حواليه.

— لقد عملنا ... وعلى الأمة أن تعمل ...

وعملت الأمة .....

وقامت الثورة المبـــــاركة ....

• • •

زأرت الأسود الضارية وحمل الريح الغاضب أصداء زئيرها المروع ليدوى فى أعماق قلوب سادتها الرجعة وتولاها الزعر وأخذها الهلع وجعل أصحابها يتلفتون حواليهم فى دهشة مازجها الرعب إذ أنساهم النصر يوماً رهيباً كهذا الذى دهمهم وأعماهم الباطل عن تصور سباع الوادى وقد خرجت غاضبة تتحدى الموت لتدفع الغاصب عن العرين ...

وطالت انصاتة الحوادث إلى زئير الضوارى ولم تنس فى مسيرها وسط جموعهم المتكتلة أن تتبع بعين الإعجاب أولئك الزعماء الذين سطت عليهم القوة الغاشمة فى مأمنهم فأطلقوا الشرارة وأشعلوا النار وعينوا الهدف.

كانت أصداء رسالة سعد تدوى فى أحناء القلوب وتدفع الجموع المتحدة الساخرة بالموت نحو هدفها .. وكان رنين كلمة صدقى يهز النفوس ويعبث بالمهج وكأنه كان نبياً أو صاحب رسالة ترك للمؤمنين به آية خالدة حافزة مشجعة من دستور رسالته الكبرى.

« لقد عملنا ... وعلى الأمة أن تعمل ...

كان صدقى الشاب الكهل الذى حنكته التجارب وساير ركب النضال الشعبى فى مسيره الطويل يعرف جيداً تلك الأمة كما يعرف نفسه سواء بسواء. إذ راقبها وهو منها ودرسها وهو ابنها ، وخبرها عن كثب فوثق

من قومتها، وأنها ستكون فى هذه المرة قومة الجبار وأن ثورتها إذا حدثت فلن تبقى على شىء ولن تذر . . . .

كان الإبن الذكى يعرف جيداً أمه الكبرى ويعرف كل إخوته منها معرفة الخبير بالطبائع البشرية فآمن وقد قدم نفسه على مذبح التضحية فى سبيلها بأن الجميع لن يكونوا أقل منه شعوراً أو إقداماً على التضحية وأنه وهو فى طريقه إلى منفاه مع زملائه البررة لينصت مأخوذاً مبهوراً إلى دوى صيحاتهم وهم يهتفون للمرة الأولى فى التاريخ .

« نموت وتحيـــــا مصر . . . . .

« الاستقلام التـــــام أو الموت الزؤام . . . .

فهز رأسه فى ثقة العارف بأن الغد سيكون لأمته وأن الغاصب سيحنى رأسه أمام دوى صرخات الحق . . .

ودوت الصرخات . . . وعلا الزئير . . . واتجهت أبصار العـــــالم أجمع إلى كنانة الله فى أرضه، وراح الناس جميعاً يتحدثون عنها وعن بنيها وعن زعمائها العظام سعد . . . ورشدى . . . وعدلى . . . والباسل . . . ومحمد محمود . . . واسماعيل صدقى . . . .

أجل . . . واسماعيل صدقى بالذات إذ أحب التاريخ أن يعرف عنه الشىء الكثير كما أحبت الحوادث – التى كانت كلمته وهو فى طريقه إلى المنفى بعض ما أثارها وحركها وغير مجرياتها – أن تترجم له وأن تتبعه وأن تقدمه فى صورته الحقيقية إلى الغد الذى لم يحن وقته ولم تطلع شمسه . . . وللتاريخ المنصف لعظماء الرجال المجاهدين العاملين . . . ولجيل قادم جدير بأن يعرفه وأن يدرس سيرته ويتابع صحائف جهاده بعين الإنصاف المجردة من التحزب ليعرف من هو اسماعيل صدقى البطل ومن كان وما هى نشأته ومن أى بيئة خرج وبأى محيط تأثر والأهواء التى نشقها وألوان الحيـــاة

التى طالعته وتأثير الحوادث فى تفكيره ... وبعد كل هذا ماذا قدم لأمه الغالية الكبرى مصر وأبنائها من إخوته الأعزاء ...

ويتقدم صدقى – كعادته دائماً – لا ليهمس فى أذن الحوادث بقصة حياته الأولى ... بل لينشرها على الملأ فى مذكرات يقول فيها ...

« ولدت فى ١٥ يونيو سنة ١٨٧٥ بالاسكندرية فى عهد الخديو اسماعيل.. وكان اسماعيل صديق باشا المفتش ووزير الخديو اسماعيل وقت ولادتى فى أوج مجده وسلطانه فسمانى والدى باسمه كما هى عادة الناس حين يسمون أبناءهم بأسماء العظماء والوزراء المشهورين ... وهو اسم يجمع بين اسمى الخديو ، ووزيره المعروف .

« وحدث بعد ذلك بقليل أن غضب الخديو على وزيره .... فخشى والدى أن يكون فى اسمى وقتئذ ما يشعر بولائه للوزير المنكوب فأسرع بتحويره من « اسماعيل صديق » إلى « اسماعيل صدقى » .

.. ومنذ ذلك العهد عرفت بهذا الإسم ....

وهذا ولا شك اعتراف لايخلو من الطرافة وان حوى العبرة الصادقة البعيدة الأثر القوية التأثير ... وفيه فوق هذا ما يجعلنا نعرف « البيئة » الحقة التى ولد فيها عظيمنا النابغة وهى « بيئة العز والجاه والسلطان » ... وفى زمن اتسم بطفرة مفاجئة قوية نحو تجديد شامل ونزعات إلى التحرر وخروج على الركود والأوهام والخيالات ورغبة حقة فى مسايرة ركب العرفان والحرية والأخذ بكل جديد فى شتى ضروب الحياة ...

وسمع « اسماعيل الصغير » ولا شك بقضية « سميه المنكوب » وعرف كذلك الشىء الكثير من مقدرته المالية والظروف التى مرت به فلا عجب ان كان وفياً – دون شعور – للإسم وصاحبه ... محباً للعمل الذى كان يزاوله « المفتش » فشب مغرماً بالدراسات المالية ميالا بطبعه إلى كل ماله علاقة بالاقتصاد ...

ولما كان والده « المرحوم أحمد باشا شكرى » من كبار رجال الدولة فى عهد الخديو اسماعيل .. فقد كان يدور فى بيته ما يهم الدولة من أحاديث تتعلق بمصر وما يجرى فيها من أحداث .. وسمع « اسماعيل الصغير » بعض هذه الأحاديث .. وكان جل ما يدور فيها عن « اسماعيل العظيم » ومفاوضاته العديدة مع « الباب العالى » . . . ورجال المابين . . . والعمل على اقرار حقه وحق بنيه فى العرش . . ورغبته الأكيدة فى الاستقلال بمصر الناهضة استقلالا تاماً كامل السيادة بعيداً عن النفوذ العثمانى أو أى نفوذ آخر . . .

إذاً . . . . فلا عجب أن كان لهذه الأحاديث أصداء فى خيال اسماعيل الصغير . . . ولا بد أيضاً أنها أعطته فكرة عن « الوطن » العزيز وكيف يجاهد المصلحون فى سبيله وكيف يحاولون انتزاع حقوقه الطبيعية من غاصبيها أو المتسلطين عليها بشتى الوسائل التى توصلهم إلى الظفر بما يريدون ..

وهكذا عرف اسماعيل الذكى لمحة عن تاريخ الوطن . . . وشهد فترة من فترات الجهاد فى سبيل الاستقلال الحق الذى لايعكره تدخل أجنبى أو سلطان لغريب على داخلية البلاد . . .

وانتقل العرش من اسماعيل إلى توفيق . . . وتطورت الأحداث . . . وشهدت مصر ألواناً تعسفية من التدخل الأجنبى لابد أن اسماعيل الصغير سمع بها وإن لم يستوعبها . ولكنها علقت بخياله ولم يستطع أن ينساها لأن تطوراتها السريعة التى أدت إلى نكبة الاحتلال البريطانى لوادى النيل لم تكن بالشىء الهين الذى ينساه أو يمر به مراً عابراً طفل ذكى مثل اسماعيل صدقى الذى كان يخطو فى ذلك الوقت إلى باب الفرقة الثانية بمدرسة الفرير وهى فى يومها معهد الخاصة من الناس ممن يميلون إلى تثقيف أبنائهم وتلقينهم المعارف الحديثة التى تساير التطور العالمى . . .

* * *

ومرت السنون . . . والنجاح الباهر والتوفيق المستمر فى ركاب طالبنا

العتيد اسماعيل صدقى المتوقد الذهن اللامع الذكاء الذى كان يختزن فى ذاكرته القوية أغرب وأعنف ذكريات وأحداث مرت بالوطن العزيز . . .

لقد استنشق يوم مولده نسائم الحرية ورأى التقدم والعمران والمدنية الحديثة تغمر الوادى وتحوطه بسياج من العظمة والجلال ثم ما لبث أن سمع بتدخل الدول فى صميم شئون بلاده ... ثم سمع الهتاف عالياً مدوياً بحياة مصر منطلقاً من حناجر بنيها المطالبين بدستور كريم وحكم وطنى يسوى بين الجميع وينزع السلطة من يد الغرباء . . . ثم رأى صحوة مصر ونهضة جيشها وتقويته ليكون أداة حمايتها ومناط عزها . . . ثم شهد تطور الحوادث – فى سرعة غير متوقعة – تطوراً انتهى بالاحتلال البغيض .

وهكذا سمع صدقى أصداء موكب العز ثم ما لبث أن روعه ضجيج الحوادث وهزته قعقعة سلاح الغاصب وقد دخل البلاد ليحمى مصالح إدعاها . . . فوطد قدميه فى أرض النيل . . .

وكأنه قدر على اسماعيل الصغير أن يشهد فى فترة قصيرة وجيزة تاريخ مصر كاملا وكأنه عاصرها منذ فجر التاريخ ! !

وكان الصغير قد شب . . . وأدرك . . . وبدأ يفهم ويعنى بدراسة ما يدور حواليه . . .

وانه – برغم كل هذا – ينسى الحوادث إلى وقت ما ويدع جانبها آراءه وملاحظاته إلى فترة قادمة ليتقدم فى عام ١٨٨٩ وعمره وقتها أربعة عشر عاماً – إلى امتحان « البكالوريا » فينالها وهو أصغر طالب شهدته البلاد فى تلك الأيام . . .

والتحق صدقى بمدرسة الحقوق . . . وكادت اللوائح تحرمه من دخولها لصغر سنه ولكن عالم مصر ووزير معارفها «على مبارك باشا» استثنى النابغة الصغير من شرط السن وقرر قبوله بالمدرسة . . .

وانتقل صدقى من بيئة إلى بيئة . . . ومن وسط يكاد يكون أجنبياً عنه إلى وسط آخر يتميز بمصريته الكاملة ليدرس القانون وفروعه وموادة وليعد نفسه الإعداد الكامل ليلعب الدور الذى ارتضاه ورسمه فى خياله — حين كان صغيراً — وليحقق أحلام طفولته ويقدم على عمل يكون ذا أثر فى حوادث وتاريخ مصر الغالية التى عرفها وأحبها وفاخر بانتسابه إليها .

• • •

لم تضل صرخات السيد الأفغانى وهو يطالب بتعميم الشورى وجعلها أساس الحكم الصالح فى الشرق بأسره .. لم تضل هذه الصرخات المباركة فى واد سحيق بل وجدت لها المنصت . . . لأن الدعوة الصالحة كالبذرة التى تصادف أرضا طيبة . . ولهذا كان الوادى بأسره مؤمنا بها فراح يرددها ويطالب بها فى إيمان وحماسة وإصرار . . .

وزادت الأيام وحوادثها المتابعة ومفاجآتها غير المنتظرة استمساك الناس بهذه المبادئ التى جاء بها الدين الحنيف ودعت إليها شرائعه المقدسة وكانت سر سلاح المسلمين وسبب عظمتهم . . . فنادوا بها علانية لأنها كانت فى نظرهم المخرج الوحيد إلى حيث يريدون . . .

ولا عجب إذن أن يكون مبدأ « الشورى » من أهم وأقدس المواد التى كان يدرسها ويتعرفها طلاب « الحقوق » من المصريين النوابغ الذين جمعهم بصدقى عهد الدراسة مثل توفيق نسيم وعبدالخالق ثروت وأحمد لطفى السيد .. ونبى الوطنية الشاب مصطفى كامل . . .

لقد كانت هذه الحفنة القليلة من الأكفاء الصغار أمل المستقبل الذى ترجوه مصر . . . وقد استبد بها الغاصب ونازع صاحب السلطان حقه فلا عجب أيضاً أن يجمعهم الإحساس بكراهية الدخيل وأن يوحد بينهم شعور مشترك يرون معه بأن واجبهم الأول هو حب الوطن وخدمة البلاد .. وكانوا يعلمون أن حب الوطن يتحقق بشيئين :

١ـ الاستمساك بحقوق الوطن والسعى للحصول عليها .

٢ـ العمل على تحصيل العلم ليكونوا جديرين بالاستقلال . . . بل ليصلوا بالعلم إلى الاستقلال الحقيقى(١) .

ولقد أحبوا جميعاً الوطن . . . الأم الكبرى التى أنبتهم تربتها وغذاهم نيلها فوضعوا نصب عيونهم الاستمساك بحقوقها والسعى للحصول عليها ووجدوا أن العلم الصحيح خير طريق يصل بهم إلى تحقيق الهدف العزيز فأقبلوا عليه ليصل بهم إلى ما يريدون . . .

وكان صدقى النابغة الكفء الصغير يحس بما يحس به زملاؤه فتضطرم فى صدره نفس المشاعر التى شغلت البلاد ومن فيها حتى أنه ليعمل جاهداً ـ وقد أحس بما حواليه وما كانت بلاده الغالية فى حاجة إليه ـ على تكوين نفسه فى مرحلة الدراسة تكويناً صالحاً مشرفاً ويعدها إعداداً صحيحاً لتكون جديرة بتحمل عبء مقدس أراده ، وأداء دور خطير أرادته له الأقدار .

وجمعت المدرسة بين صدقى ومصطفى كامل فكانت بينهما زمالة روحية جعلتهما يشتركان سوياً فى تحرير مجلة « المدرسة » التى أنشآها وجعلاها منبر آرائهما الحرة ونقداتهما الصريحة .

ولم يقتصر نشاط صدقى ومن معه فى عهد الدراسة على تحصل العلم أو إصدار « جريدة مدرسية » بل غامروا فى ميدان الحياة العامة وساهموا بنصيب فى ميدان السياسة، وانا لنرى صدقى ذات يوم ينظم مع زميله مصطفى كامل مظاهرة سياسية للمطالبة بالدستور ! !

إذن . . . فقد اكتمل وعى أشبال الحمى ... وأنهم ـ وقد وصلوا إلى المرحلة النهائية من دراستهم للقانون ـ ليحسون بأنهم مقبلون على أداء دور

---

(١) مذكراتى بقلم اسماعيل صدقى باشا .

خطير حاسم فى تاريخ بلادهم ، فتراهم وقد علموا بمرور موكب الجناب الخديو أمام مدرستهم يتجمعون هاتفين منادين بالدستور . . .

ولعمرى لقد كانت تلك المناداة جرأة وكان الهتاف ثورة فى وجه الغاصب باركتها ابتسامة الخديو عباس حلمى الذى أسعده أن يرى بين شباب مصر من يعرف ماهية الحق فينادى بها غير عابىء بسطوة المحتل ولا قوة الحديد أو بطش النار ! !

كان سمو الخديو شاباً امتلأ قلبه الكبير بحب مصر . . . وكان المنادون بالدستور صفوة بنيها وزين شبابها فأحب هتافهم . . . بل شجعه واعتبرهم جنوده ودرعه الواقى الذى سيحارب به الاحتلال ويقضى على ظله الأسود المقيت . . .





وأتم اسماعيل دراسته وتوج نهاية عهده بها أو عهدها به بأن كان « أول فرقته » وتلاه فى الترتيب زميله الطالب محمد توفيق نسيم وخرج بعد هذا إلى ميدان الحياة العامة غير ناظر إلى مكانة أسرته أو ثرائها بل راغب فى أداء ضريبة خدمة الوطن العزيز الذى منحه شرف الانتساب إليه . . .

ولما كان اسماعيل يعرف أن الحياة جهاد ونصب ولكي يصل إلى القمة لا بد أن يكد ويتعب ويعرف دقائق الأمور .. فقد قبل وهو أول فرقته أن يعمل فى النيابة بوظيفة كاتب بمرتب شهرى قدره خمسة جنيهات وتحت رئاسة فئة بينها وبين العلم فى جوهره بون شاسع وسوء فهم مزمن !!

وبعد أن قضى الموظف الشاب فى وظيفته البسيطة مدة التمرين نقل إلى لجنة المراقبة القضائية بمساعدة زميله فى الدراسة عبدالخالق ثروت ورفع مرتبه إلى ثمانية جنيهات .

وتنقل صدقى بعد ذلك فى وظائف النيابة وعاش حياة بسيطة شبيهة بحياة الطلاب المغتربين فى أيامنا هذه وأخيراً استقر به المطاف مساعداً للنيابة بمدينة طنطا . . .

وأدت علاقة صدقى بسعادة محمد سعيد بك – دولة محمد سعيد باشا فيما بعد – إلى انتقال صدقى إلى نيابة الاسكندرية فى نفس وظيفته وتحت رئاسة سعيد بك . . .

وكأن الحظ كان على موعد مع الموظف الشاب يوم ناداه سعيد بك وطلب منه أن يعمل تحت رئاسته – إذ لم يكد يستقر بالاسكندرية حتى أعلنت « البلدية » عن حاجتها إلى « سكرتير إدارى » واشترطت لإتمام التعيين النجاح فى مسابقة باللغة الفرنسية كان موضوعها « هل من الأفضل أن تكون مواصلات المدينة فى يد الحكومة أم فى يد شركة أهلية . . »

وتقدم صدقى للمسابقة . . . وكعهدنا به . . . كان النجاح الساحق حليفه إذ تناول الموضوع من شتى نواحيه وعالجه فى براعة واتقان استرعيا أنظار المسئولين ووجدت اللجنة أنها أمام عقلية منظمة وتفكير بديع .. وآراء جريئة خرج صاحبها على العرف المألوف وقتها وفضل « الإدارة الأهلية » لأمثال هذه المشروعات العمرانية التى تتطلب نظماً ولوائح وطرقاً خاصة قد لاتكون حاسمة أو سريعة أو فعالة لو باشرتها الحكومة ووجدت نفسها أمام اوائح ونظم وقوانين مالية !!

وهكذا أوصت اللجنة بتعيين مساعد النيابة الشاب اسماعيل صدقى فى وظيفة «سكرتير إدارى» البلدية وبمرتب شهرى قدره ثلاثون جنيهاً مصرياً!

ومرت بالسكرتير الإدارى الشاب سنون طويلة فى عمله هذا بلغت العشرة ترقى خلالها إلى وظيفة السكرتير العام الذى يحل محل «المدير» فى غيبته فأفاد من عمله ذاك فوائد عديدة ...

وكما قلت أن الحظ كأنه كان على موعد مع الموظف الشاب يوم عرف سعيد بك وانتقل تحت إدارته إلى الاسكندرية .. أعود لأقول أن هذا الحظ السعيد البسام ما نسى صدقى خلال الأعوام العشرة التى عملها فى البلدية إذ لم تكد تؤلف وزارة بطرس غالى باشا ويختار محمد سعيد باشا وزيراً للداخلية فيها حتى عاد الحظ السعيد البسام يطرق من جديد باب اسماعيل صدقى فيستجيب له ويلبى نداءه ... وينتقل معه هذه المرة من الاسكندرية إلى القاهرة ليشغل منصب «سكرتير عام» وزارة الداخلية الذى أنشأه له سعيد باشا لأنه لم يجد بين من عملوا معه وتحت رئاسته أكفأ من صدقى . ولهذا أسند إليه هذا المنصب ...

ولما كانت ثقة سعيد باشا بصدقى الشاب لاحد لها فقد نقل إليه اختصاصات الوكيل فأصبح بحكم مركزه الجديد رئيساً لكبار الموظفين الانجليز التابعين للداخلية كمدير السجون ومدير مصلحة الصحة والبلديات.. وكان لهذه الوزارة مجالس ومنها الأعلى للبلديات وكان ينعقد تحت رئاسة السكرتير العام الجديد للوزارة .....(١)

وكان على المجلس أن ينعقد كالعادة ... ولعله كبر فى عيون الموظفين الانجليز الكبار – وهم يومها الحاكمون بأمرهم المتصرفون فى أقدار الحكومة – أن يكونوا أعضاء فى مجلس رئيسه مصرى فكان أن تناسوا موعد الجلسة أو تجاهلوه ... ثم أخذتهم العزة بإثمهم الكبير وافتياتهم

---

(١) مذكراتى بقلم اسماعيل صدقى باشا .

على أصحاب الحق فأرادوا أن يوجهوا أنظار الرئيس الجديد إلى شيء من المجاملة .. أو الخضوع .. فبعثوا وكلائهم بدلا منهم إلى الجلسة ..

وقبل صدقى التحدى السافر بنفس الروح الساخرة التى تميز بها وسرعان ما أخفى يده الحديدية الباطشة فى لفافات من الحرير فأصدر أمره بتأجيل الجلسة إلى موعد آخر ...

واستمر المصرى الثائر لكرامته فى تحديه السافر القوى غير عابىء بشىء إلا أن يسترد كرامة أراد الموظفون الانجليز الاستهانة بها وأن يلقنهم درساً فى اللياقة والخضوع للرئيس مهما كانت صفته وخاصة إذا كان مصرياً ... ومصرياً أصيلا تغلغلت فى عروقه كراهيتهم منذ أن كان طالباً وبعد أن صار شابا وقد كانت أمنيته أن يبعدهم عن الوادى بأسره لاعن الوظائف فحسب . بل ويحرم عليهم النزول فى أرضه المقدسة ويبعد عنه ظلالهم البغيضة إلى كل القلوب ...

أجل ... لقد استمر المصرى الثائر لكرامته فى تحديه السافر للمديرين الانجليز فبعث لكل منهم خطاباً رسمياً فيه توجيه لهم وتحديد لموعد الجلسة القادمة وطالب بأن يكونوا شهودها وأعضاءها ...

ولم يكتف صدقى بما فعل من أمر تأجيل الجلسة أولا وتوجيه أنظار المديرين لحضورها بعد ذلك — بل استمر فى تحديه وقابل مستشار الداخلية الانجليزى مستر « شتى » وشرح له الأمر وفسر موقف المتخلفين عن حضور الجلسة بأنه تمرد على الأوضاع لايجب أن يتصف به موظف مسئول ثم بعد كل هذا ... هدد بالاستقالة إن لم يحضر هؤلاء الموظفون الجلسة القادمة خاضعين للنظـــــام واللوائح المفروض أن يخضع لها الموظفون فى حكومة جناب الخديو .....

وكان المستشار الانجليزى رجلا عاقلا يعرف ماقد يؤول إليه الأمر لو استمر الانجليز فى تخلفهم وإقدام السكرتير العام المصرى على الاستقالة إحتجاجاً على هذا التخلف والتجاهل .. فبعث فى طلب أولئك المتخلفين

لوجه إليهم لوماً وعتاباً ... بل وتقريعاً . . . ثم أمراً بضرورة الحضور ... والامتثـــــال . . . .

• • •

وسارت الحوادث فى حدودها الرتيبة العادية . . . وسار معها صدقى الكفء المعتد بنفسه .

ثم حدث أن أقدم فدائى مصرى اسمه ابراهيم الوردانى فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ على اغتيال رئيس مجلس الوزراء بطرس غالى باشا وهو يغادر دار وزارة الخارجية . . .

وتعقدت الأمور بعض الشيء نتيجة للحادث الخطير الذى اعتبر الأول من نوعه فى تاريخ مصر الحديثة والذى أدت إلى وقوعه ملابسات سياسية كانت تراها الحكومة من زاوية خاصة ويراها بعض متحمسى الشباب من زوايا أخرى تمس سيادة البلاد ، وعدها الفدائى الشاب أموراً تدين رئيس الوزراء واعتبره — فى نظره — مجرماً فأقدم على قتله بست رصاصات من مسدسه . . . .

وسمع سكرتير عام وزارة الداخلية الشاب وهو فى مكتبه بالوزارة ، بأمر اغتيال الرئيس فأسرع إلى هناك ولم ينس قبل أن ينتقل إلى مكان الحادث أن يتصل بوزيره محمد سعيد باشا وكان قد سافر بقطار الظهر إلى الاسكندرية ليعود إلى القاهرة فيشهد مجريات الحوادث وما قد يؤدى إليه أمر الاغتيال . . .

واتصل صدقى بسعادة مدير الغربية محب باشا وطلب منه أن يبلغ الأمر إلى سعيد باشا حال وصول القطار إلى محطة طنطا كى يعود سريعاً إلى العاصمة . . . .

وحاول الطب جهده لإنقاذ بطرس غالى ولكن دون جدوى إذ سبقت الجميع إرادة الله ومات الرجل الشهيد متأثراً بجراحه العديدة فى الساعة الثامنة من نفس الليلة التى صوبت إليه فيها الرصاصات الست . . .

وفى بيت سعيد باشا اجتمع الوزير بسكرتير عام وزارته الشاب ليلة الحادث وبعد إعلان موت رئيس الوزارة ، وجرهما الحديث إلى طرق أبواب شتى كان حادث الاغتيال من بينها وإذا سعيد باشا يقول :

— والله طارت الوزارة يا اسماعيل .

فيجيبه مرؤوسه الشاب فى لباقة وحنكة وحسن أداء :

— بالعكس . . . فانى أتنبأ بأنك رئيس النظار المقبل ...

وكأن الحظ — الذى رافق صدقى منذ عرف سعيد باشا وكان دائماً على موعد معه منذ ذلك الحين ... كأنه كان ساعة نطق المرؤوس الشاب ارئيسه يمنيه — أعجبه حديث صدقى وراقه تفاؤله وسره أن رآه يبتسم للغد ولا يعبس للأمور مهما تعقدت فأقسم ليكونن فى صفه وليحققن له أمنيته . . .

وفى اليوم التالى كلف سمو الخديو عباس وزير الداخلية السابق محمد سعيد باشا بتأليف الوزارة ، فنفذ أمر مولاه وشكل وزارته من غالبية أعضاء الوزارة السابقة . . .

ووقف الحظ من جديد يرقب حليفه الشاب وجعل عجلة الحوادث تدور فى صفه وإذا بسعيد باشا يعينه وكيلا للداخلية . . . ويلتمس الإنعام عليه بالباشوية فيصدق ولى الأمر على الالتماس . . .

وهكذا وصل النابغة الشاب وهو فى مستهل حياته إلى نفس المنصب الذى كان يشغله منذ سنوات خلت « والده المرحوم أحمد شكرى باشا » وحقق بذلك تقاليد أسرته فأصبح من رجال العرش وخدمه الأوفياء . . .

ومرت الأعوام . . .

وشهدت البلاد حوادث فيها مآس وفيها غرائب وفيها عبر دامية . . .

وتطورت العلاقات بين ولى الأمر الخديو عباس وبين كتشنر عدوه الألد وغريمه منذ القدم ، وشهد صدقى طرفاً من تلك الحوادث وخبر

أشدها خطورة وهو حادث تلويح كتشنر للخديو بعزله وتولية الصدر الأعظم سعيد حليم فى مكانه . . .

وانقشعت سحابة التوتر والجفاء . . . ثم تغيرت وزارة سعيد باشا وألف الوزارة من بعده حسين رشدى باشا وهنا . . .

أجل وهنا ابتسم الحظ لحليفه الشاب الكفء إذ اختاره رشدى باشا وزيراً للزراعة فى وزارته . . .

• • •

وشاء القدر أخيراً أن يبدل الأمور من حال إلى حال وأن يجعل الدخلاء الغاصبين يرفعون القناع عن سياستهم الملتوية ذات الألوان الخادعة بأن طارت شرارة الحرب الكبرى فأشعلت الهشيم الذى طال ترقبه لها وكانت النيران التى لم تبق على شىء ولم تذر . . .

وكان سمو الخديو عباس حلمى الثانى خارج القطر فى استنبول فوجدها الدخلاء فرصة نادرة للتخلص منه لأنه فى عرفهم الغريب . كان مصرياً أكثر من اللازم فأصدروا الأوامر بعدم عودته إلى بلاده . . .

ثم أصبحت البلاد فى الوضع الذى أرادوه لها وحدهم وزالت عنها ولاية الدولة العلية لأن السلطان انحاز إلى جانب حلفائه الألمان فكان أن أقدم الانجليز فى جرأة على إعلان الحماية على مصر ونشروا فوق ربوعها الآمنة رايات الهول البشعة وراح . . . جون بول . . . رمز الغاصب الدخيل يذرع الوادى فى كبرياء الواحد المنتصر ويرغم الجميع بحديده وناره على الذلة والخضوع . . .

وقاست مصر الأمرين وعرفت قسوة الهول ... وذاق الخاصة والعامة على السواء مرارة الذل والاستعباد . . .

وتجاسر الدخيل على صاحب الحق فجعل نفسه حاكماً وخصما . . . وأعلن فى جرأة خلع الخديو مستنداً إلى تعلات تعنيه وحده ولاتهم البلاد ولا بنيها فى شىء . . .

ثم بعد هذا الاجراء التعسفى أقدم على تنفيذ إجراء آخر لايقل عنه شذوذاً فأعلن الحماية على قطر ما طلب منه حماية وأعلن السيادة فى غير حق على بلاد لا تقر سيادته ، واستند إلى قيام الحرب فى تقرير باطل ألبسه ثوب الحق . . .

ومرة أخرى . . . وبعد كل ما فعل . . . أقدم على أمر جد خطير بأن أعلن الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف والحريات بشتى أنواعهـــــا . . . .

وهكذا خيم الظلام واقعياً ومعنوياً على البلاد التعسة التى تحكم الغاصب الدخيل فى مصائرها . . .

وكأنى بتلك الظلمة التى فرضتها هذه الأهوال وقررتها — برغم الأنوف — الأحكام العرفية المسلطة وضربت على الأنفس والألسن والأقلام . . . والطرقات أيضاً ، كأنى بها كانت شارات الحداد القاسية وقد فرضها القدر الغشوم على الوادى العزيز وجموع أهليه . . .

وتضاعف النير . . . واشتد ثقله البغيض . . . وأحس الشعب الوادع العالم بقسوة الواقع من تدخل فى صميم اختصاصات حكومته بل وحاكمه الشرعى . . . ثم امتداد أيادى الأخطبوط الانجليزى إلى موارد الدولة وحرمان الشعب منها ومن مصادر رزقه بتحويل الأرض السخية إلى مزرعة « مباحة » من اللازم أن تنتج للدخلاء ماهم فى حاجة إليه من طعام ولو كان فى تعميم زراعته القضاء على ثروة البلاد الزراعية الأصلية ...

واستبد الغاصب . . . وتعاظم بالحديد والنار طغيانه ولعله أحس — وإن تجاهل — بأن المرجل بدأ يغلى بل ويفور ، وعرف أن المصريين الذين ضاقوا به وكرهوا بقاءه يفكرون فى الخلاص وأنهم بقلوبهم وعيونهم مع أصحاب الحركات التحريرية الشرقية التى قام قادتها بمحاولات لضرب الانجليز فى مصر . . .

وتفتقت عقلية الغاصب عن وسائل شريرة جديدة . . . ان الحرب لتكوى الجميع بنيرانها وأن الغالبية العظمى من الشعب المصرى لفى حاجة إلى ما يرفه عنها أهوال الحياة وأعباء العيش وتكاليفه . . . فلم لايلوح لهم من غصب أرزاقهم وأقواتهم . برزق خيالى وثراء موهوم وغنى فاحش فى مكان جديد . . . وخطير ! !

وهكذا وبعد أن أجبر الانجليز الرديف والجيش والقوات المصرية على الاشتراك معهم فعلياً فى ميدان الحرب أعلنوا من جديد وفى ظل الحكم العرفى عن مشروع جهنمى خطير ألبسوه ثوب البساطة والرضا والقبول ليضمنوا به اشتراك الشعب بأجمعه معهم وأسموه « التطوع الاختيارى للخدمة فى الميدان » . . . .

وهكذا راحت يد الغاصب تحشد مئات الألوف من الضحايا وترسلهم وهم « المتطوعون المكرهون » إلى ميادين الحرب فى شبه جزيرة سينا أو فلسطين والعراق أو الدردنيل وفرنسا — مكبلين بالقيد وفى حراسة جنود غلاظ أشداء ليلقوا فى الميدان الحتف والتشويه والقسوة البالغة ! !

وبدأت مصر تقاسى فوق أهوال الاحتلال أهوالا أشد شناعة وقسوة إذ جعلها الغاصب برغمها ورغم ما شهدت وقاست تشهد لوناً جديداً من ألوان الحزن وتجرب ضرباً بشعاً من ضروب الأسى والهول الفظيع . . .

لقد اغتصب الدخيل الزرع والضرع ولم يكتف بالقوت والرزق فأرسل الشباب والشيوخ إلى الموت فقرح العيون بالدموع لموت الأحبة وترك فى شتى القلوب ندبات الأسى للخراب الشامل الذى عم الدور وذاقت معه الأمهات الضعيفات مرارة الثكل والنساء التعسات قسوة الترمل والأطفال الأبرياء بشاعة اليتم . . .

وتمرد العامة فى صمت عبقرى أوحت به سليقتهم البارعة الخائفة من بطش الحكم العرفى الرهيب . . .

تمرد العامة . . . وتزايدت فى قلوبهم الفتية نيران بغض الدخيل الغاصب وقد عرفوا أن مليوناً وربع مليون منهم . . . من آبائهم وإخوانهم وأحبائهم لقوا فى ميدان التطوع الإجبارى الحتف والتشويه وأنهم كانوا « ذباب الصحراء . . . » الذى يموت بلا ثمن ودون أن يفكر فى إنقاذه أو إسعافه أحد ممن يتشدقون بالأخاء أو يتحدثون عن سعادة البشر أو خلاص الناس وإعطائهم حريتهم . . .

تمرد العامة وإن سكتوا على مضض فقد سرقهم الانجليز الأحبة والأهل والرزق والقوت . . . ولم يستثنوا الدواب ولا غيرها إذ سيقت هذه الضحايا جمعاء إلى الميدان ولم يبق فى مصر إلا كل أعجف هزيل !!

وبدأت النار تتسرب تحت الرماد . . . ومع مسير الليالى اشتد أوارها القاسى . . .

وراح الخاصة المتتبعون لمجريات الحوادث . . . العارفون ببواطن الأمور يفكرون بعقول ناضجة مدبرة ليجدوا فى النهاية ما يتفادون به الأمر الواقع البغيض ويصلوا إلى إيجاد مخرج يصل بالبلاد المحوطة بالزوابع والأعاصير الضالة فى خضم الحوادث إلى شاطئ الأمن ومرساة السلام . . .

وتلفت الناس حوالیهم يتلمسون خلاصاً ومخرجاً . . .

ورفع الجميع رؤوسهم نحو السماء يسألون الله فرجاً بعد ضيق طال أمده .. وتحررا بعد عبودية مقيتة . وجلاء ناجزا بعد احتلال غير مشروع

وتعالت الهمسات . . . وتقاربت الرؤوس . . . واتحدت الغاية . . . وتوحد الهدف وراح الجميع ينتظرون القائد الجرىء الذى يصوب السهم نحو هدفه ويتخير الوقت ليرمى قذيفته فتتبعه السهام من كل فج وصوب ومـــــكان . . . .

وتحفز الأسد فى عرينه . . .

وكانت الشرارة الأولى . . .



وأخـــيراً . . .

وبعد أعوام الحول الطوال . . . أحس النائم الموثوق اليدين أن الكابوس قد انجاب عن صدر الإنسانية ، وأن غمة الحرب قد انقشعت سحبها السود

وبدأ السلام يرفرف بجناحيه ويعلو إلى مواطنه الأولى ليرفع فوق ربوعها أعلامه الشماء . . . .

واستيقظ النائم أخيراً ... استيقظ وفى أحناء نفسه عزمة جبارة أكيدة تحدو به إلى تحطيم القيد . . .

وتلفت حواليه فى هدوء ليتعرف مكانه ويستوثق من وجوده . . . ثم راح يصغى فى دهشة إلى ماكان يتبادله الناس من آراء وأفكار . . .

وعاد لينصت هنا وهناك . . . لقد أعلنت الهـــــدنة . . . وعقدت المؤتمرات . . . وتكلم قادة الرأى وأصحاب الفكر . . . ونادى أنصار المبادىء الإنسانية السامية بمبادئهم . . .

لقد كانت تلك المبادىء نغما سماوياً أطرب نفوس أولئك الذين ذاقوا الهول والعسف والجور . . . وكانت الصدى المعبر لكل الأحاسيس التى ذاقوها فكرة . . وتمنوها حقيقة فى دنيا الواقع الأليم . . .

أعلن الرئيس «ولسن» مبادئه الأربعة عشر التى تعطى لكل أمة مهما صغرت الحق فى تقرير مصيرها وتخير لون الحكم الذى ترضاه وتتفق عليه كلمتهـــــا . . . .

ماكان أجمل أن تذاع بنود المبادئ وأسسها وما كان أعظم شوق المظلومين إلى سماعها . . . والإسراع إلى التفيء بظلالها يتلمسون عندها الراحة والهدوء والاستقرار . . .

وعرف الأحرار هدفهم ... وانتظروا حتى تطبق الدول المنتصرة المبادئ السامية التى نادى بها قائد من كبار قادتهم . . . ولكن كأنهم – وقد أذهلتهم خمرة النصر – كانوا ينادون بتلك المبادئ السامية من أجل شعوبهم وحدها . . لا من أجل الشرق الجريح المشوق إلى حريته الراغب فى تخير لون الحكم الذى يرضاه . . . الكاره لوجود الدخلاء الذين فرضوا أنفسهم عليه دون مسوغ أو سبب مشروع . . . . .

صحا النائم الموثق برغمه يطالب حريته وأمنه واستقلاله فراعه أن كانت المبادئ لأصحابها ومن نادوا بها ... أما المقيدون بالأغلال ... ومن فرضت عليهم المظالم والعبودية ... فلا حق لهم فى أن يرفعوا الرؤوس أو الأصـــوات !!

وتذكرت مصر وأصداء الفرحات تدوى فى جوانب العالم وفى دور المنتصرين مركزها ... ومكان الدخلاء منها فأحبت أن يكون لها نصيب فى وليمة النصر الذى ساهمت فيه وأن ينالها من تلك المبادئ ما يقيل عثرتها .. ويحررها من القيد الكريه ...

تذكرت مصر وأقواس النصر مرفوعة ... الماضى الأليم وإهدار استقلالها الذى أقرته الدول فى معاهدة لندن عام ١٨٢٠ وقضت عليه انجلترا باحتلال غير مشروع أيدته باعلان حماية باطلة عام ١٩١٤ .

تذكرت مصر سنى الهول والحرب ، وتسخير مواردها وبنيها لصالح الانجليز وخضوعها للأحكام العرفية ومظالم الرقابة وسوق بنيها ليموتوا دون إحساس بآدميتهم أو اهتمام بمصائر من خلفوهم وراءهم فى الديار التعسة ...

تذكرت مصر كل ذلك وراحت تراجع صوره على صدى موسيقى النصر وألحان المبادىء السامية ... ثم رفعت رأسها ترجو أن يهيئ الله لها من خيرة بنيها من يحمل المشعل ويتقدم الصفوف منادياً بحقها فى جلاء ناجز واستقلال تام ...

والواقع أن هذا الجلاء ... وذلك الاستقلال التام للوادى من جنوبه إلى أقصى الشمال ... لم يكونا حلم فئة خاصة دون فئة من الشعب ، ولا مطلب طبقة دون طبقة بل كانا حلم الجميع على السواء ، لافرق بين صغير أو كبير أو عظيم أو حقير ... كان الجميع سواسية فى حب مصر وكان هدف الجميع واحد ...

ولئن كان لكل حركة رأس مدبر واسع الحيلة سريع التفكير فإنه

لم يكن بالأمر العجيب أن نجد العامة أصداء أحاسيسهم فى قلوب الساسة والقادة من الكبراء والعظماء . . .

ولقد فكر الجميع فى أمر أمهم الكبرى مصر ولم يكن بالأمر العجيب أن يكون فى مقدمتهم سمو الأمير الجليل «عمر طوسون» الذى سبق بتفكيره الحوادث ولم تكد تلوح فى الآفاق بشائر قرب إعلان الهدنة حتى فكر جدياً فى أمر مستقبل بلاده وعرض قضيتها على المؤتمرات التى سيتمخض عنها إعلان الهدنة ومفاوضات الصلح . . .

وفى ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ فى الحفلة التى أقامها دولة رشدى باشا بكازينو سان استفانو احتفالا بعيد جلوس عظمة السلطان فؤاد ... وقبل إعلان الهدنة تلاقى الأمير الجليل مع سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب وتحادثا ملياً فى شأن مطالب مصر . . .

وتشعب الحديث . . . وأشار سمو الأمير بضرورة تكوين « وفد » ينطق – فى الوقت المناسب – بلسان مصر ويعبر عن أمانيها ليفاوض الانجليز ويعرض مطالب البلاد . . .

وراقت الفكرة لزغلول باشا ووعد بعرضها على طائفة من زملائه المعنيين بذلك الأمر . . . .

ثم عاد سعد ليستمع مرة أخرى إلى نفس الحديث من سمو الأمير فى ٢٣ أكتوبر فى حفل أقامه « ريجنلد ونجت » المعتمد البريطانى تكريماً لعظمة السلطان . . . ثم عاد الرجلان العظيمان ليتحادثا مرة ثالثة فى نفس أمر تكوين ذلك « الوفد » غداة ليلة الحفل وهما فى القطار الذى أقلهما إلى القاهرة فى طريق عودتهما إليها . . .

وأعلنت الهدنة عقب ذلك ... وتسامع الناس بأمر المبادئ وغيرها... ووجد سعد الفرصة سانحة لتكوين الوفد ... فأرسل وصاحباه عبدالعزيز فهمى وعلى شعراوى بطلب تحديد موعد لمقابلة المعتمد . . . .

• • •



في سبيل مصر

واستيقظت البلاد صبيحة يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ولا حديث لها إلا عن بنيها الثلاثة الأبرار الذين تحدد ذلك اليوم لاستقبالهم فى « دار الحماية » ليرفعوا إلى المعتمد صوت مصر ومطالبها . . . .

ووجفت القلوب . . . واتجهت الأبصار إلى « قصر الدوبارة » لترى

الحق الأعزل يتقدم فى جرأة واعتداد ليدق حصون الظلم ويروع بطرقاته العادلة قلوب الغاصبين . . .

وكان لقاء بين الغالب والمغلوب ... لقاء غريب .. اعتقد ممثل الدولة المنتصرة خلاله أن بعض كبراء مصر قد جاءوا « دار الحماية » للإعراب عن سعادتهم بانتصار الانجليز ... وها هو «سير ريجنلد ونجت» يبدأ حديثه قائلا :

– إن الصلح اقترب موعده وأن العالم يفيق بعد غمرات الحرب التى شغلته زمناً طويلا وأن مصر سينالها خير كثير ، وأن الله مع الصابرين ، وأن المصريين أقل الأمم تألماً من أضرار الحرب ، وأنهم مع ذلك استفادوا منها أموالا طائلة ، وأن عليهم أن يشكروا بريطانيا العظمى التى كانت سبباً فى قلة ضررهم وكثرة فائدتهم .

فأجابه سعـد : ما تكون انجلترا فعلته خيراً لمصر فان المصريين بالبداهة يذكرونه لها مع الشكر – وخرج من ذلك القول بأن الحـــرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق إلا تنظيف آثاره وأنه يظن أنه لامحل لدوام الأحكام العرفية ولا الرقابة على الجرائد والمطبوعات وأن الناس ينتظرون بفروغ الصبر زوالها كى ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنين .

قال السير ونجت ، حقاً انه يميل إلى إزالة الرقابة المذكورة وأنه تكلم فعلا مع القائد العـــام للجيوش البريطانية فى هذا الصدد ولما كانت هذه المسألة عسكرية فانه بعد تمام المخابرة والإتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية ويأمل الوصول إلى ما يرضى ، ثم استمر قائلا . يجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح فإنها تلتفت لمصر وما يلزمها ولن يكون الأمر إلا خيراً .

سعد : إن الهدنة قد عقدت والمصريين لهم الحق فى أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذى تريده انجلترا لهم .

ونجت : يجب ألا تتعجلوا وأن تكونوا متبصرين فى سلوككم ، فان المصريين فى الحقيقة لاينظرون للعواقب البعيدة .

سعد : إن هذه العبارة مبهمة ولا أفهم المراد منها .

ونجت : أريد أن أقول أن المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر .

سعد : لاأستطيع الموافقة على ذلك فإنى إن وافقت أنكرت صفتى لأنى منتخب من الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان إنتخابى بمحض إرادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى إنتخابى وكذلك كان الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز بك فهمى .

ونجت : انه قبل الحرب كثيراً ماحصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى . وكان ذلك بلا تعقل ولا روية فأضرت مصر ولم تنفعها ، فما هى أغراض المصريين ؟

على شعراوى باشا : إننا نريد أن نكون أصدقاء الانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر . . .

ونجت : إذن فأنتم تطلبون الاستقـــــلال ؟!

سعـــد : ونحن أهل له وماذا ينقصنا ليكون لنا الإستقلال كباقى الأمم المستقلة .

واستمر الحديث بين المعتمد البريطانى والأبطال الثلاثة حول نقطة واحدة .. وراح كل من المتحدثين يعزز بالبراهين والأمثال قوله حتى انتهى الحديث فى النهاية عند وعد من « المعتمد » بأن يعرض الأمر على حكومة بلاده ...

ولما كان هناك تفاهم بين ممثلى الأمة الثلاثة وبين دولة رشدى باشا على كل ماحدث فقد أسرعوا إلى دار وزارة الداخلية ليعرضوا ماكان من أمر المقابلة . . .

وسر « رشدى » الوطنى الغيور لكل ماحدث وإذا به يصارح سعداً وصاحبيه بأنه قد أعد خطاباً لرفعه إلى عظمة السلطان بالتماس السماح له

وزميله عدلى بالسفر إلى لندن لمفاوضة حكومتها فى شأن مطالب البلاد ...

وفى هذا اليوم الميمون أيضاً ... وبعد المقابلة الأولى بين ونجت وسعد وصاحبيه استقبل المعتمد رئيس حكومة مصر ليصارحه بدهشته البالغة من أولئك « الباشوات » الثلاثة الذين جاءوا ليحدثوه فى مطالب أمة بأسرها دون أن يكون لديهم تفويض أو توكيل بذلك أو دون أن تكون لهم صفة رسمية تخول لهم الحديث باسم مصر ...

وكان « رشدى » الذى آزر النهضة وشجعها وحرض عليها - هو نفس الرجل الحصيف الوطنى الذى لم يترك للمعتمد فرصة يطعن فيها فى عدم «شرعية» تحدث الأبطال الثلاثة باسم مصر فأجاب فى ثقة : بل لسعد وصاحبيه فعلا تلك الصفة التى يحاول المعتمد تجاهلها. فأولهم وهو سعد زغلول الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية وأن صاحبيه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى عضوان فى هذه الجمعية .

وهكذا أبطل رشدى الوطنى الجرئ حجة «ونجت» وسد عليه المسالك ووضعه أمام الأمر الواقع الذى لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ...

ولم يكتف رشدى باشا بهذا بل أسرع ليلقى سعداً ويخبره بكل ماحدث ويطلب إليه أن يستمر وأن يعمل وصحبه بشتى الطرق لتكون لهم « هيئة » رسمية لها صفة التحدث باسم شعب مصر ....

وفى يوم ١٣ مارس تألف « الوفد المصرى » من سعد زغلول رئيساً وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة أعضاء .

وقد عمل الوفد أول ماعمل على أن يجعل له كياناً ثابتاً كحزب وأن تكون له الصفة الرسمية المثبتة لوكالته عن الأمة فوضع صيغة قانونية لتوكيل يوقعه أعضاء الهيئات النيابية الموجودة فى ذلك الحين وجموع الشعب المتحمس لقيامه ووجوده وضرورة وكالته عن الأمة وكانت صيغة التوكيل الأول كالآتى :

« نحن الموقعين على هذا ، قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبدالعزيز فهمى بك ومحمد على علوبة بك وعبداللطيف المكباتى بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد باشا ولهم أن يضموا إليهم من يختارون ، فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب . . . .





ولعل صيغة التوكيل بانابة الوفد المصرى عن الأمة — لم ترق فى عينى بعض غلاة الوطنيين إذ وجدوا فى النص خروجاً عن الهدف الأصلى الذى جاهد الشعب من أجله ونادى به رجال الحزب الوطنى وحددوه فى جلاء ناجز ووحدة شاملة ... فما لبثوا أن عارضوها وطالبوا بتعديل بعض فقراتها ليكون التوكيل وافياً قوياً معبراً فى جرأة ودون مواربة أو دوران ... عن المطالب القومية العادلة التى لاتخرج عن .

استقـــــلال تام ...

و

وحدة شاملة لوادى النيـــــل

وهما أمران كلاهما وثيق الصلة بالآخر شديد الارتباط به وهما أيضاً حق يؤمن به الأحرار المجاهدون ويصرون على نيله دون « اعتماد على عدالة بريطانيا أو ثقة بميلها إلى الحرية ... » !!



وبعد أخذ ورد بين سعد وبعض حضرات أعضاء الحزب الوطنى (١) إقتنع الزعيم بمطالبهم وعدل صيغة التوكيل بأن جعلها .

« نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات . . . . فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى إستقلال مصر استقلالا تاماً . . . . . .

وهكذا وضحت الغاية وشرعت شرائط الجهاد وبانت سبله وحددت أهدافه . . . .

وقامت الأمة المتوثبة على بكرة أبيها لتوقع على التوكيلات وتعطيها صفتها الرسمية وصيغتها القانونية فوجفت قلوب الإنجليز ورأوا فيها ... وفى إجماع الأمة على توقيعها والإعتزاز بها – ما يهدد كيانهم ويزعزع مراكزهم ويحفز الأمة على أن تقدم على أمر خطير . . .

وجفت قلوب الانجليز ... وتذكروا يوم ١٣ نوفمبر وكيف مر « الإستقبال التاريخى » بسلام حتى أنه لم يثر إهتمام الغاصبين . . . ولكن ما أن بدأت آثاره فى الظهور . . . وما أن انتشر سحره ووصلت إلى قرارات النفوس ومضات من سناه حتى بعثت الروح فى الشعب وأخذت النار تتسرب من تحت رمادها الذى أخفاها طويلا وأخفى ألسنتها الثائرة الشرهة الراغبة فى أن تجتث وتدمر وتقضى على كل من يعترض سبيلها المحدود !! ما أن ظهرت كل هذه البوادر الكامنة حتى ارتعد الغاصب وبدأ يخشى علانية صاحب الحق ويعمل على معارضته ...

وعمل الانجليز على عرقلة إنتشار حركة « التوكيل » وأصدر مستشار وزارة الداخلية الانجليزى منشوراً بذلك إلى مديرى الأقاليم الذين لم يلقوا

(١) هم حضرات الأســـــاتذة عبد المقصود متولى ومصطفى الشوربجى ومحمد زكى على .

بالا إليه لأن الحكومة ورئيسها رشدى الوطنى الجرىء كانت تظاهر وتشجع أعمال الوفد . . . وأهمها جمع التوكيلات ! !

مشت عصا الساحر فى الوادى . . . ودوى فى أرجائه بوق البعث فقام كل من فيه قومة واحدة ينشدون نشيد اليقظة ويهتفون بنداء واحد هو :

« الاستقلال التام أو الموت الزؤام . . . . »

ويعودون ليهتفوا مرات ومرات .

« نموت وتحيـــــا مصر . . . . »

وما لبث زئيرهم القوى الرنان أن هز حصون الظلم وهم يصيحون :

« مصر والسودان لنـــــا . . . . »

ويعلو نشيد الموت للجميع فى سبيل الأم الكبرى الغالية . . . ويزداد إيمان كل مصرى على اختلاف طبقته ومركزه وملته بأن عليه لمصر واجباً مقدساً واجب الأداء . . . .

ووسط هذا المعمعان الصاخب والإيمان الرائع ... وقد علت راية الجهاد المقدس الذى قدم فيه الجميع للوطن العزيز ضريبة الدم والتضحية والفداء . لم يكن عجيباً أن يفكر «اسماعيل صدقى» فى الأمر ويتعرف الإتجاهات ثم يترك ميدان الإقتصاد الذى كان يعمل فيه . ليقتحم ميدان الجهاد الوطنى . . .

ولقد درس اسماعيل صدقى المطالب المصرية . . . بل وخبرها طويلا ولمسها عن كثب إبان اشتغاله بالحكومة حتى تقلده الوزارة فعرف خفاياها وأسرارها وعرف ماكانت تعانيه البلاد من تعنت الدخلاء وكيف كان الغاصب — دون حق — يقحم نفسه فى الخاص والعام والصغير قبل الكبير . . .

عرف اسماعيل صدقى كل هذا . . . ودرس شتى الأدوار التى مرت بها بلاده ورأى فى النهاية مطالع النهضة وسمع بوق البعث وأنصت إلى نشيد الجهاد . . . . فقام مع القائمين وهتف مع الهاتفين .

« نموت وتحيـــــا مصر ....»

وكان شديد الإيمان بأن الموت فى سبيل التربة الغالية التى شب فوقها وانتسب إليها . أصغر تضحية يقدمها لمصر ذات المجد الأصيل ...

ووضع اسماعيل صدقى فى مطالب بلاده من انجلترا الغاصبة ــ مذكرة مستفيضة عززها بوثائق ومستندات دامغة تؤيد هذه المطالب ــ ثم عرض هذه المذكرة مع ــ أستاذه ــ دولة محمد سعيد باشا على حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون ...

وأعجب الأمير بالمذكرة وما حوت ووجد فيها صدى لما كانت تختلج به الصـــدور من مشاعر ، فأقرها وباركها ... وسمع بها سعد فبعث فى طلب صدقى ....

ولما كان الوفد قد أخذ يضم إليه غير أعضائه الأول عناصر أخرى رشيدة اشتهرت بوطنيتها مثل مصطفى النحاس وحافظ عفيفى وحمد الباسل فقد رأى سعد ــ بعد مناقشة المذكرة الفنية التى وضعها اسماعيل صدقى وتنقيحها حتى كانت بعد ذلك « الأصل » الذى بنيت عليه مذكرة الوفد إلى « مؤتمر فرساى » ــ ضمه إلى الوفد ليكون أحد أعضائه المؤسسين ....

وهكذا ... وفى ميدان الجهاد المقدس ... تلاقى الأكفاء جميعاً وقد وحدتهم الغاية فراحوا يضعون أسس الجهاد ويرسمون خططه ...

• • •

لم يكن عجباً وقد تلاقى الأكفاء وتقدم سعد الصفوف ومن ورائه الباسل وصدقى ومحمد محمود والمكباتى ومصطفى النحاس ولطفى السيد وغيرهم ــ أن ترجف السلطة العسكرية وأن تتوقع أشياء ماعملت لها أى حســـــاب ....

وإن الغاصب اليوم ليضطرب وهو يكاد يتميز من الغيظ وقد وجد أمامه كتلة متراصة لايعتور صفوفها وهن ولا يحس فرد منها بغير شعور الحب

والتضحية فى سبيل أمه الكبرى مصر ... ثم أدرك بعد أن رأى تلك الصحوة ... أن ماعمل له وماكان يرجوه من مصر قد تلاشى .

وأى شئ كان يرجوه أكثر من ذلك ... لقد فرق مصر وبدد فى الماضى جهودها وجعلها وجعل بنيها يحارب بعضهم بعضاً .

أما اليوم فإنهم جسد واحد موحد العاطفة والشعور فلا تميز عنصرى ولا تفريق طائفى ولا خلاف فى دين أو سياسة . . . .

وانه بعد كل هذا لينظر إلى فشل سياسته العدوانية فلا يفكر فى تعديلها أو تبديلها بل يزداد إصراراً عليها حتى أن ثورة الغضب تملكته فأعمته عن رؤيا الواقع يوم تقدم سعد باسم الأمة فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ يطلب السماح للوفد بالسفر إلى لندن لعرض قضية مصر . . .

ثار الغاصب وزمجر وعجب لهذه الأمة جاحدة الجميل التى تريد أن تفعل فى أسبوع واحد معجزة وأعجوبة . . . لقد دقوا باب المعتمد منذ أسبوع . . . ثم تكون الوفد وجمعت التوكيلات . . . وها هم أولاء يلتمسون الإذن لهم بالسفر لعرض قضيتهم الوطنية . . .

يا لها كانت من جرأة عجب لها الغاصب . . . وتنمر ولم يستطع إلا أن يرد على طالبى السفر بأنه سوف ينظر فى مطلبهم فى أقرب وقت مستطاع .

ومر أسبوع وصاحب الحق المتيقظ ساهر على حقه . . . وها هو ذا يبعث مستنجزاً وعد « المعتمد » الذى عاد ليقول أن هناك صعوبات عارضة أوجدتها الظروف تمنع من إعطاء تراخيص السفر للخارج وأنه متى زالت هذه الصعوبات صدرت الأوامر بالترخيص . . .

وعاد سعد فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ يطلب ملحاً التصريح له ورجال الوفد بالسفر . . . وتلقى « قصر الدوبارة » تعليمات لندن فى هذا الصدد فكتب سكرتير المعتمد إلى معاليه كتاباً يقول فيه :

« عزيزى زغلول باشا

كلفت من قبل فخامة المعتمد السامى البريطانى باحاطتكم علماً بوصول

خطابكم المؤرخ فى ٢٩ نوفبر الماضى وباخباركم بأن فخامته قد رأى بعد استشارة حكومة جلالة الملك أنه لايستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع .

« وأضيف إلى ذلك أنكم إذا كنتم تريدون تقديم إقتراحات بخصوص كيفية الحكم فى مصر مما لايخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلنتها من قبل فالأفضل أن مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة إلى فخامته وبهذه المناسبة ألفت نظركم إلى خطاب السير ملن شيتهام الذى أرسله بناء على أمر حكومة جلالة الملك إلى المرحوم السلطان حسين عند توليه عرش مصر (١).

المخلص ج . س . سيمس
السكرتير الخصوصى بالنيابة

ولعل القارىء يهمه أن نقف هنا وقفة بسيطة نعرض خلالها « خطاب السير ملن شيتهام » الذى أشار إليه سكرتير المعتمد والذى كان فى ذاته . . . ويوم صدوره شبه إتفاق على طريقة حكم مصر ... ثم نناقش أهم بنوده مسلطين عليها أضواء التفكير الذى تغير فى تلك الأيام . . .

« بعد أن خلع الانجليز سمو الخديو عباس حلمى فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ثم قبول سمو الأمير حسين كامل باشا منصب الخديو مع لقب سلطان مصر وجه سير ملن شيتهام عن لسان حكومته رسالة إلى عظمة السلطان كانت فى الواقع بمثابة توجيه لسياسة الحكم وتحديد «لإختصاصات» السلطان وقد جاء فيها بعد الديباجة والمقدمة :

« ولما كان قد سبق لحكومة جلالة الملك أن أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته فى مصر أنها أخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر المصرى فى الحرب الحاضرة — فقد أصبح من الضرورى الآن وضع شكل

(١) ثورة سنة ١٩١٩ لسعادة الأستاذ عبدالرحمن الرافعى بك .

للحكومة التى ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر عن حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التى كانت تدعيها الحكومة العثمانية .

« فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى آلت إليها بالصفة المذكورة وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنى الإصلاح الثلاثين الماضية وقد رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالتزاماتها التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية إعلاناً صريحاً وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقاً لنظام وراثى يقرر فيما بعد ....

....

....

وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالته أن المسئولية الحديثة التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى أن تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بوساطة وكيل جلالته فى مصر ....

....

....

... ولسموكم أن تعتمدوا فى إجراء ما يلزم لذلك من الإصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الانجليزية — وعلى أن أزيد على ما تقدم أن حكومة جلالة الملك تعول بكل اطمئنان على إخلاص المصريين ورويتهم واعتدالهم فى تسهيل المهمة الموكولة إلى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الأمن فى داخل البلاد ومنع كل عون للعدو ، وانى أنتهز هذه الفرصة فأقدم لسموكم أجل تعظيماتى .. ملن شيتهام »

والخطاب غريب فى بابه — غريب فى طريقة إيراده لحقوق مدعاة مثيرة للدهشة ... غريب فى جرأته على الحق وأصحاب الحق ... غريب فى استهتاره بإرادة الأمة بأن تتدخل أخرى فى صميم حقوقها فتخلع وتولى...

وتعلن نفسها وريثة لدولة أخرى . . . وتحدد إختصاصات وتعين طرائق الحكم . . . وفوق كل هذا تعتبر حقوق مصر وديعة تحت يدها . . . حتى لنتساءل بعد هذا ... ولمن ستسلم إنجلترا هذه الوديعة الغالية ... هل ستسلمها من يدها اليمنى إلى اليسرى أم . . . إلى أصحابها ؟!

وقد يطول بنا المقام لو أردنا مناقشة خطاب شيتهام الذى أملته وفرضته ظروف خاصة . . . . ولكنا نعرض هنا إلى إشارة كتاب المعتمد إلى هذا الخطاب لتذكير الزعيم المناضل إلى تلك الشرائط وأهمها :

« أن تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بوساطة وكيل جلالته فى مصر . . . . . . »

أى أن مصر التى سلبتها انجلترا بمقتضى الخطاب السالف الذكر شتى حقوقها ... وجردتها من كيانها وصفتها ... وأهدرت شخصيتها وقررت إعدام كينونتها المعنوية . . . يجب أن تعترف بالمطلوب وتخضع للواقع وترضى به وألا تحاول رفع رأسها ... فإن أرادت فمن طريق الوصى الذى عين نفسه بنفسه وفرض وجوده فرضاً على العباد . . . .

والواقع أن الرد البريطانى كان قيداً غريباً . . . قيداً واهياً ضعيفاً هيهات أن يستسلم له الأحرار . . . . .

• • •

وكان طبيعياً أن يطيش السهم الإنجليزى وأن يسخر منه ممثلو الأمة فإن المستعمر ما أراد بهذا التوجيه إلاّ بقاء الإحتـــلال على أى صورة يريدها ... وإن البلاد حين خضعت لهذا الحكم فإنما خضعت له تحت وطأة حديده وناره وفى ظروف عصيبة كان من الجنون أن يجرأ خلالها معارض على رفع صوته باعتراض أو إحتجاج . . .

وكان طبيعياً أيضاً أن يسارع سعد بالرد على الخطاب الجرىء الذى

لم يكن ليرضاه أو يقبله ممثلو أمة نفضت عن كاهلها غبار الزمن وقامت تطالب بحتها فى الحياة وبمكانها العتيد بين الأمم . . .

وبعث سعد رده الجرىء إلى المعتمد فكان صدمة للغاصب إذ قال فيه بعد المقدمة . . . .

« ورداً على ذلك أبادر بابلاغ سعادتكم بأنه ليس فى وسعى ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لاتكون مطابقة لإرادة الأمة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى أعطيت لنا . . . .

. . . .

. . . .

على أن سفرنا إلى انجلترا لانريد منه إلا أن نكون على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانجليزية وللأشخاص الذين يتولون توجيه الرأى العام الانجليزى الذين لاشك فى تأثيرهم على القرارات الحكومية . . . .

. . . .

والصعوبات التى وضعت فى سبيل سفرنا تجعل المأمورية التى أخذناها على عاتقنا غير محققة النفاذ وهى مأمورية إظهار إرادة الأمة ، ومن الصعب أن يلتئم هذا الموقف مع مبادىء الحرية والعدالة التى فتح انتصار بريطانيا العظمى وحلفائها طريقها لخير الإنسانية ولتحقيق أمانى الأمم .

وتنازلوا . . . . »

وراح سعد ومن ورائه الصف الثابت القوى من قادة الفكر فى الأمة يجاهدون لرد كيد القوى العاجز الذى خيل إليه أن مجرد منعه الترخيص لأعضاء الوفد بالسفر إلى الخارج سيقضى على الحركة القومية الوطنية ويطفىء أواراً مقدساً تعالت شعلته الساطعة من أحناء القلوب . . . .

ولم ينس سعد ولا أعضاء حزبه أن يكتبوا بما حدث لدولة رشدى باشا رئيس وزراء مصر الذى قرر بدوره السفر وزميله عدلى يكن باشا ليكون على علم

بما كان.. وليذكروه بأنه وإن كان قد قرر السفر للتفاوض مع الانجليز باسم الحكومة فمن واجبه الوطنى التوسط لدى الغاصب لتسهيل سفر وفد الأمة ...

واستمر المجاهدون فى خطتهم الجريئة لإحباط كيد العدو ومحاربته بسلاح الثقة والإيمان ورفع الأصوات احتجاجاً على تصرفاته غير العادلة وعرضها فى صورتها الحقة على أنظار الدول جمعاء ... بل على أنظار رئيس وزراء بريطانيا مستر لويد جورج ....

وعزز الوفد احتجاجاته الصارخة باصدار نداء إلى جميع ممثلى الدول الأجنبية شرح فيه خطته وسبب قيامه والهدف الذى يسعى إليه وهو :

« الاستقلال التام لمصر . لأن الاستقلال حق طبيعى للأمم ..... »

واشتدت الحركة ... وعظم أمرها ... وراح القوى المتعجرف يكيد . وصاحب الحق الأعزل مستمراً فى نضاله القوى دون أن يهن أو يصيبه الكلال ....

واستبد الغاصب برأيه ... وأصر على منع سفر أعضاء الوفد الذين آلوا على أنفسهم أن يطلعوا أمم العالم على مطالب عادلة لأمة غصبت على أمرها وفرض عليها قسراً لون غريب من ألوان حكم لم يشهد التاريخ له مثيلا ...

رفض القوى العاجز – فى الوقت الذى كانت أبواقه تنادى بحقوق لاوجود لها وحريات مزعومة – رفض أن يسمح بفتح نافذة صغيرة تطل منها أمة عريقة لتعرض مأساتها وتنتظر القول الفصل ممن يدعون أنهم حماة العدل والحريات ......

• • •

يقولون أن الحب يخلق كل جميل وأنه صناع العجائب القادر على فعل المعجزات ....

ويقولون أيضاً أنه التضحية فى أسمى صورها ...

ويقولون عنه بعد هذا وذاك ما يقولون فيبالغ البعض فى وصفه ويطنب الآخر فى مزاياه ويستسلم الثالث إلى جميل صوره وبديع خيالاته فتضيع فى خلال جلوة التخيل وجمال التصوير صورة الحب الحقة .... الصورة الحبيبة التى يهواها ويعشقها أهل الهوى والغرام .... صورة الشجاعة والتخلق بصفات البطولة ....

والحب ... إحساس ... والإحساس إن لم يكن قوياً ... فياضاً دافقاً ... خرج عن معناه وخالف طبيعته ...

فالحب إذاً ... شجاعة وجرأة ... ثم استهانة بالروح فى سبيل الحب...

والحب بعد هذا كله ... وخلال تلك الفترة المضيئة من تاريخ مصر الحديث ... أصبح غاية لكل مصرى ... ومن أجله استحال أبناء الوادى إلى عشاق تدلهوا فى حب الأم الكبرى مصر التى أصبح هواها أنشودة فى كل فم وأغرودة على كل لسان ....

فلم يكن عجيباً وحالة الجميع كما قدمنا أن يكون اسماعيل صدقى المرهف الحس العاطفى المزاج الممتلئ قلبه بشتى أحاسيس التدله فى حب الأم التى أنجبته وأرضعته لبان هواها — ممن أسكرهم خمر ذلك الهوى — فراح يفكر فى شىء جديد يهبه للوطن العزيز وأن يجعل هذا الشىء فى صلب تضحيته جرأة وغراماً بالفداء ....

وما أن وصل الحال إلى ما وصل إليه ... وتهيأ الجو لحدوث المعجزة .. وظهرت تباشير البعث .. حتى راح الفتى الشجاع .. والوزير الشاب .. والسياسى المحنك .. يذكر الماضى ليأخذ منه العبر .. ويرقب الحاضر ليستمد منه القوة .. وينظر إلى الغد فتحلو له المخاطرة وتهون التضحيات ! !

وإن حب مصر الغالية ليبلغ منه مداه فى معمعان الجهاد فتروق له فكرة مغايرة لفكرة جميع من كان يعمل معهم ... فكرة واجبة التنفيذ فيها جرأة وفيها قوة وفيها ما يشعر الغاصب بأن صاحب الحق لايمكن فى سبيل حقه أن يلين ! !

ويجتمع الوفد مستعرضاً الحال وما وصل إليه موكب الجهاد والخطوات التى خطاها وكيف قابل الغاصب ما حدث بروح التذمر والاستياء ... والرغبة فى العناد ...

ويتعرض المجتمعون المجاهدون — وكلاء الأمة المطالبون بحقوقها — لأمر منعهم من السفر لعرض القضية المقدسة الكبرى ويتشعب بهم الحديث ويطول ويدلى كل برأيه بعد ما كان من أمر الاحتجاجات والنداءات المختلفة التى لم يظهر لها أى أثر فعلى . وإذا باسماعيل صدقى يتكلم ..

لقد كان هذا المحب عملياً فى هواه ... لم يرض فى موقفه من حبيبه الغالى أن ينظم الأشعار أو يسوق الغزل أو يتغنى بنشيد العواطف ... بل أراد أن يبرهن لمواطنيه أن المساجلات الكلامية قل أن تأتى بفائدة ... ويجب أن يصحب القول فعل يرهبه العدو ..

وأنصت أعضاء الوفد إلى صدقى وهو يدلى برأية قائلا :

— إنى أشعر أن مساعينا الحالية لانتيجة لها مالم يصحبها شىء يلفت الأنظار(١). ...

وكان صدقى محقاً فى رأيه لأن الاحتجاجات التى قدمت والبيانات التى نشرت لم تأت بنتيجة عملية ... ولم تحدث فى الأوساط الخارجية هزة جدية وإن كانت قد هزت فعلا الغاصبين ...

ورأى سعد فى رأى صدقى شيئاً جديداً أحب له بعرضه ... أو يشرحه بتوسع للجميع فسأله :

— ماذا تعنى ...؟!

وأسرع لطفى السيد يقول :

— يعنى أن تقوم فى البلاد قارعة ...

---

(١) مذكراتى لدولة المترجم له .

فقال سعد بلهجته المعهودة التى كان يقلب فيها « القاف » « كافاً »

ـ كارعة !! ماذا ؟!(١)

وبدأ اسماعيل صدقى يشرح وجهة نظره ويبين للجميع طريقة جديدة وأسلوباً عتيداً من أساليب الجهاد الفعالة سريعة الأثر فقال لسعد :

ـ أعتقد يا باشا أننا لانصل إلى حقوقنا بالكلام(٢). . . .

وكانت مفاجأة . . . .

وكان رأياً جريئاً جديداً . . .

لقد قام الوفد يناضل عن حقوق مصر « بالطرق السلمية » أى بالبيانات والاحتجاجات وبنيت وكالته الشرعية على هذه الأسس . . .

ولكن هذا الرأى الجديد الذى تقدم به عضو له خطره مثل اسماعيل صدقى صاحب القلب الجرىء والعقلية الفذة ـ هذا الرأى يجب أن يوضع موضع الاعتبار وأن يناقش وأن يؤخذ به ولو كان فيه « خروج صريح على الطرق السلمية » للجهاد .

وتحدث المجتمعون طويلا فى أمر حقوقهم التى لم ينالوا شيئاً منها بالكلام بل . . وأجمعوا فيما بينهم على أن يتمسكوا برأى صدقى وهو حث الأمة على الجهاد الفعلى . . .

وزاد اسماعيل صدقى على قوله الأول أن الجهاد العملى يستلزم تضحية جريئة . . . وثورة تقلب الأوضاع ولتكن نتيجتها بالنسبة لأعضاء الوفد ما تكون .

وعجب سعد لتفكير صدقى ورأى فى هذه التضحية ما يخرج « بالوكيل » عن وكالته وحدودها المعروفة إلى حدود أخرى فيها بعض التهور فقال :

---

(١) مذكراتى لدولة المترجم له .

(٢) مذكراتى لدولة المترجم له .

– إننا وكلاء عن الأمة وانى لم أسمع يوماً أن « المحامى » يسجن من أجل موكله(١).

ومع هذا فقد راح اسماعيل صدقى الجرىء يعرض رأيه ويدافع عنه مؤكداً أنه لو أقدم الانجليز على ارتكاب حماقة « اعتقال الوكلاء » فإنهم بذلك يخدمون الحركة أجل خدمة ويقدمون للنار المختفية ما يلزمها من حطب ووقود ..

وران الصمت على الجميع ولعلهم راحوا يفكرون فى أمر التضحية الجريئة التى تحدث عنها صدقى ، وما يحدث من أمرهم إن هم أقدموا عليها ، وهل سيكون من ورائها خير . . . أو قضاء على الحركة ؟؟...

ومرت الساعات . . . وأقبل الليل وكان سعد وأعضاء الوفد قد دعوا إلى حفلة خيرية بدار الأوبرا الملكية فأخذوا طريقهم إلى هناك وما كادوا يشرفون على الدار ويدخلون بابها حتى دوت أرجاؤها بالتصفيق والهتاف ..

وكان لقاء باهراً . . . بل خطيراً . . . شعر الجميع معه بأن معجزة البعث لم تتم فحسب . . . بل ان راية الجهاد قد رفعت وأن أقل تضحية يبذلها « الوكلاء » ستدفع بالموكلين إلى ما هو أبعد من الفداء . . . .

وفى المقصورة . . . وبعد تلك الظاهرة التى عبرت رغم بساطتها على ما هو أعظم من العمل العظيم . . . التفت سعد إلى صدقى وكان إلى جانبه وعلى فمه ابتسامته المشهورة وقال له :

– بارك الله فى هذه الأمة . . . حقاً يا اسماعيل . . . لابد من قارعة(٢).

• • •

كان للاستقبال الشعبي الذى لقيه أعضاء الوفد بدار الأوبرا أثره فى النفوس . . . وكان فيه الدليل القاطع الذى عزز رأياً جريئاً أبداه فى صباح

---

(١) لم تشر مذكرات دولة المترجم له إلى هذا الحديث ولكنى سمعته من دولته ومن كثيرين من المقربين له .

(٢) مذكراتى لدولة المترجم له .

ذلك اليوم اسماعيل صدقى أحد أعضاء الوفد — فلا عجب بعد ذلك ان خرج الحزب على سياسة الكلام واتبع سياسة العمل الإيجابى مهما تكن نتائجها .

وتولت سنة ١٩١٨ بما وقرت وبما شهدته وشهده العالم .. بل ومصر من أحداث جسام ... وحلت سنة ١٩١٩ وقرب موعد افتتاح جلسات مؤتمر السلام فى باريس ولم يظفر الوفد المصرى بتصريح الانجليز له بالسفر لعرض قضية البلاد ...

ولما كان موعد افتتاح المؤتمر هو ١٨ يناير فقد دعا سعد إلى اجتماع عام بدار حمد الباسل ليعرض على مدعويه جميعاً قضية مصر والأدوار التى مرت بها ... ويعرض فى هذا المؤتمر لأمر الجهاد ....

وتكلم سعد فى الاجتماع ... وكانت خطبته الرائعة فيه أول خطبه السياسية منذ تأليف الوفد. فألم فيها بكل شىء ... وتحدث وأسهب فى كل شىء ولم تفته فى أمر القضية الكبرى شاردة ولا واردة ... بل لقد نادى فى جرأة صاحب الحق بحقوقنا فى السودان مقرراً فى غير مواربة بأن كل ما يقوله « عن مصر ينسحب على السودان لأن مصر والسودان كل لايقبل التجزئة ... » ولأن السودان ألزم لمصر من الاسكندرية .

وسمعت مصر بأسرها بخطاب سعد ... بل وحفظته عن ظهر قلب برغم يد السلطة العسكرية التى امتدت عن طريق الرقابة. فلم تشر إليه فى الصحف بشىء وان صورته فى هيئة « الحفل الخاص » الذى جمع نفراً من هواة « الحلوى وأصناف الطعام » فى دار ثرى كريم أشبع بطونهم وجعلهم يلهجون بحمده ويذكرون كرمه ...

وبرغم تلك الوسائل المشينة التى اتبعتها السلطة .. وبرغم احتياطاتها ومحاولاتها ، تزايد الشعور بكراهية الغاصبين واهتاجت الخواطر وثارت لتدخل الانجليز فى حريات الشعب تدخلا جعلهم يفقدون الاتزان والتعقل ويجرأون على حظر الاجتماعات وتحريمها .

وبرغم الرقابة الشديدة الفعالة كانت الظروف تهىء باستمرار مناسبات

عديدة يستطيع الزعماء فيها أن يرفعوا أصواتهم ويلعنوا الغاصبين فى كل مكان حتى فى الاجتماعات الحكومية .

ولم تكد تمر أيام قلائل على خطاب سعد الحماسى فى « دار حمد الباسل » حتى رتبت له المصادفة مناسبة أخرى لإعلان رأى البلاد . . . إذ دعت الجمعية « السلطانية » للاقتصاد والإحصاء والتشريع فى ٧ فبراير سنة ١٩١٩ إلى اجتماع لسماع المحاضرة الثانية للمستر برسيفال المستشار بالاستئناف الأهلى عن مشروع قانون « للعقوبات » وضعته « لجنة الامتيازات » ونزلت فيه بمصر إلى مرتبة المستعمرات التى يراد جعلها حرماً مباحاً للأجانب . . . وأرادت إدماج القضائيين الأهلى والمختلط وجعلهما نظاماً موحداً فى قواعده وهيكله وتغليب « العنصر الانجليزى »(١).

وكان معروفاً أن المحاضرة ستتناول التشريع الجديد المنسجم مع الحماية البريطانية فاعتزم سعد الخطابة فى هذا الاجتماع عقب انتهاء برسيفال من محاضرته لكى يرفع صوته ببطلان الحماية فحضر الاجتماع يصحبه أعضاء الوفد وكثير من أنصاره وغصت القاعة بجمع حاشد من المستمعين وكلهم من رجال القانون والقضاء والمحاماة وعلية القوم والطبقة المثقفة (٢) .

ولم يكد مستر برسيفال ينتهى من محاضرته حتى وقف سعد ليبدى رأيه وقال :

« أيها السادة . انى أشكر حضرة المحاضر على ما قاله من أنه يريد أن يكون لمصر فى المستقبل شرع خاص ، ولكنى أقول لحضرته أن هذا الشرع موجود فعلا منذ أمد بعيد ، وان أمتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررة وإنما بلد كبلدنا تكون له حياة عريقة

---

(١) (ثورة سنة ١٩١٩ لسعادة عبد الرحمن الرافعى بك) .
(٢) ثورة سنة ١٩١٩ لسعادة عبد الرحمن الرافعى بك .

فى القوانين والشرائع فان من الخطر أن يعمد إلى تغيير كلى فى شرعه بدون أن تدعو الضرورة لذلك أو تهدى إليه التجربة والاختبار .

إن قانون العقوبات المصرى المأخوذ عن القانون الفرنسى جرى عليه العمل منذ زمن طويل فهو جزء من محصولنا القانونى تشربته أفئدة قضاتنا ومحامينا وسرى فى أخلاق الأمة سير الدم فى الجسد ، قد يكون فى المشروع الذى تكلم عنه حضرة المحاضر بعض نصوص صالحة فى ذاتها ، ولكنى لا أرى محلا لقلب التشريع الموجود الآن رأساً على عقب ، من الأرض إلى السماء ومن السماء إلى الأرض ، إن فى ذلك ضرراً عظيما لما ألفه الناس فى هذه البلاد من المعلومات القانونية ولكن يظهر أن المراد هو التخلص من النظريات والتقاليد المؤسسة عليها هذه المعلومات .

فلأجل وضع نصوص قانونية مكان أخرى موجودة من قبل ينبغى أولا أن تتفق هذه القوانين الجديدة مع أخلاق البلاد وعاداتها ومألوفاتها العلمية . ثانياً . أن تقوم الأدلة على ضرورة وضعها بالإحصائيات وقضاء المحاكم وآراء أهل الفن ، لست أنكر الفائدة من مناقشة مشروع جديد بهذه الجمعية ولكنى ألاحظ أن موضوع المناقشة الآن ليس مجرد مذهب علمى فى مسألة يعنيها وإنما هو أعظم من ذلك بكثير ، هو أمر يمس حالتنا السياسية والاجتماعية مما لا يصح أن يتخذ هذا المنبر أداة له .

أستميحكم القول بأنى أخشى كثيراً أن يكون فى هذا الموضوع من هذه الجمعية العلمية خروج بها عما وضعت له ، وأن يتخذ ذلك وسيلة للقول برضاء الأمة بهذا التقنين ، وأن يستغنى به عن مناقشات الجمعية التشريعية التى هى الأداة التشريعية النظامية فى البلاد .

أشار حضرة المحاضر إلى أنه تحول على الجمعية التشريعية مشروع يتضمن تعديلا فى نصوص القانون الخاصة بالضربات والجروح ولم تفعل فيه شيئاً . نعم ان هذا المشروع تحول على لجنة الحقانية التى أنا رئيسها ، فرأت أنه يلزمها للاقتناع بضرورة التعديلات المعروضة بيانات وإحصاءات

طلبت من وزارة الحقانية تقديمها إليها وكررت هذا الطلب عدة مرات حتى انتهى دور انعقاد الجمعية ولم ترد هذه البيانات .

رأيت أنه من واجبي أن أبدى لحضراتكم ما قدمت من الملاحظات ولكن هناك أمر آخر هو ما يجب التنبيه إليه ، قد تكلم حضرة المحاضر عن الباب الثاني من الكتاب الثاني من المشروع ، وفي هذا الباب ما يتعلق بحالة سياسية لاوجود لها الآن بمصر ، إن بلادنا لها استقلال ذاتي ضمنته معاهدة لندن سنة ١٨٢٠ واعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى وعبثاً يحاولون الاعتماد على ما حصل من تغيير هذا النظام السياسي أثناء الحرب ، انكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولي يقررون أن الحماية لاتنتج إلا من عقد بين أمتين ، تطلب إحداهما أن تكون تحت رعاية الأخرى ، وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية ، فهي نتيجة عقد ذي طرفين موجب وقابل ... ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها أصلا .

في سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية فهي حماية باطلة لا وجود لها قانوناً . . . بل هي ضرورة من ضرورات الحرب تنتهي بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة . . . »

ألقى سعد بهذه القذيفة . وهو مؤمن بأنها ستفعل فعلها في نفوس المواطنين ولكن السلطة العسكرية منعت الصحف من نشر « قنبلة » سعد الخطابية ... والناس برغم ذلك راحوا يرددونها في كل مكان ، إذ ألهبت الأكف والنفوس بنيران الوطنية المتأججة الكامنة في أعماق القلوب .





صدقت فراسة اسماعيل صدقى وأن السياسة العملية التى طالب بها لتوشك أن تؤتى أكلها وتظهر فى أفق الحوادث الذى تبدت فيه طلائع تنذر بهبوب العواصف الجامحة والأعاصير الداوية المدمرة . . .

وبلغت موجة التوتر بين الفريقين المتربص كل منهما بصاحبه أشدها ولم يبق إلا أن يفقد أحد الخصمين ثباته وتحكمه فى أعصابه فتقع الواقعة التى ستكفر ساخرة بسياسة الكلام وتعلن فى صراحة أن اسماعيل صدقى كان أبعد أبناء مصر وقادتها نظراً وأعمق روية وفكراً وأنه حين طالب بابطال سياسة الكلام إنما تحدث عن حق ... أو عن أساس يرهب الغاصب ويجعله يؤمن بنفس السياسة التى تبعها . . . ويدين بها ! !

وأحس الانجليز بأن السياسة العملية التى اتبعها الوفد أخيراً قد آتت ثمارها فأصبح كل من كانت تحمله أرض مصر يكرههم كراهية بغيضة عمياء . . . فكان من العبث أن يجد ثلمة ينفذ منها إلى قلب ذلك الحصار الإجماعى الذى فرضه عليه إحساس الشعب المصرى بشعور واحد لاجدل حوله ولا مساومة فيه . . . .

ولما كانت الحكومة قد طلبت السماح لها فى شخص رئيسها رشدى

وصاحبه عدلى بالسفر إلى لندن للمفاوضة بشأن وضع الانجليز بالنسبة لحقوق البلاد فى استقلالها التام الناجز . . .

ولما كان ابطاء الانجليز فى الرد بالسماح قد دعا إلى استقالة الوزارة فى ٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ – ثم بقائها بعد ذلك لتيسير دفة الأمور حتى تشكل وزارة جديدة

ولما كان رشدى قد عاود تجديد طلب إعفائه من مسئولية الحكم فى ١٠ فبراير سنة ١٩١٩ مبدياً إصراره على عدم قبوله وزميله عدلى السفر وحدهما للمفاوضة ، بل السماح لكل مصرى راغب فى ذلك .

ولما كان عظمة السلطان فؤاد قد قبل استقالة وزارة رشدى وعاد فطلب إليها الاستمرار فى إدارة أعمال البلاد حتى يتم تأليف الوزارة الجديدة .

ولما كانت مصر تنكر وجود ذلك الإبن الذى يقبل الوزارة فى ذلك الظرف الدقيق ويكون أداة فى يد الاستعمار البغيض . . .

فإن الانجليز قد وجدوا أنفسهم أمام اشكال لامثيل له . . . عواصف تهب من كل ناحية . . . وزئير يدوى فى كل مكان . . . لا وزارة ولا وزراء ولا تحديد لمسئولية . . . .

وإزاء هذه الأزمات رأى الانجليز أن يرفعوا النقاب عن وجههم ويظهروا صورتهم الحقيقية .. وكانت مشيئة الله أن جعلهم أول من يبدأ العدوان ويلقى النار على الحطب ليعلو أوار ناره وتنطلق نحو السماء ألسنة لهبه ! !

ونظر الغاصب إلى مكمن الشر وعض نواجزه متحفزاً للمغامرة ...

هذا الوفد المناضل لهم الذى يضم هذه الرؤوس المفكرة التى أعلنتها عليهم حرباً سلمية رهيبة عجز عن ردها طغيان الحديد والنار . . .

هذا الوفد الذى عبث بالانجليز وفضح سوء نواياهم فى كل مكان..

هذا الوفد الذى كان من إجماع البلاد على طاعته أن أحداً لم يقبل التعاون مع الانجليز ويقبل الوزارة ليكون أداة طيعة لهم . . . .

هذا الوفد .. هو العدو الرهيب الذى يجب أن يؤخذ بالشدة كما أشار بذلك مستشارو وزارات الحكومة أجمعين . . . .

وعاد الغاصب إلى سياسة البطش وقد ظن أن فيها ما يحقق هدفه ، وهاهو ذا ماجور جنرال واطسون قائد القوات الانجليزية بالنيابة يرسل إلى أعضاء الوفد فى ٦ مارس سنة ١٩١٩ لمقابلته بمقر قيادته فى فندق سافوى حيث يلقى عليهم البلاغ التالى بالانجليزية :

« علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة ، وانكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة وحيث أن البلاد لاتزال تحت الاحكام العسكرية .

لـــــــذلك

« يلزمنى أن أنذركم بأن أى عمل منكم يرمى إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية . . . »

وأراد سعد أن يناقش القائد الموتور الذى ظن أنه سيخيف الأسود بتهوره الموعز به . . . ولكنه خشى لقاء سعد ومناضلته . فأمعن فى الهرب من الجدال وصاح قائلا :

ـ لا مناقشة . . . . .

وترك الجميع وانصرف وقد دخل فى روعه أن « بلاغه » الضعيف واصطناعه القوة سيردان أصحاب الحق عن حقوقهم فيتراجعون فى رهبة وخشية ما دام قد قال لهم أن جهادهم فى سبيل أوطانهم سيجعلهم « عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية . . . . . »

لقد أرادوها . . . وسعوا إليها حين جهر بها صدقى الوطنى الغيور . . . وان الحظ لينيلهم إياها فى سخاء لتكون سلاحهم الأكبر فى التدليل على الطغيان . . . وفى إثارة الأمة لتقاوم العدوان بعدوان أشد وأنكى . . . .

وهكذا أفلحت خطة صدقى وها هم وكلاء الشعب يرون أنهم عما

قريب سوف يساقون « من أجل موكليهم » إلى حيث قرر وأراد الانجليز !

وترك الزعماء فى النهاية مقر القائد الغاضب وعادوا إلى « بيت الأمة » حيث تشاوروا وقرروا إرسال برقية احتجاج إلى مستر لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا جاء فيها :

« تعلمون أن وزارة رشدى باشا لما علقت سحب استقالتها على سفر الوفد قبلت استقالتها نهائياً وليس لذلك معنى إلا الحيلولة بيننا وبين عرض قضيتنا على مؤتمر السلام . وقد نتج عن هذه السياسة أن أعظم رجال مصر أهلية لإدارة البلاد فى هذه الأيام قد رفضوا تأليف وزارة تعارض مشيئة الأمة التى أجمعت على طلب الاستقلال . . . . .

. . . فالنتيجة الطبيعية لذلك أن تقع مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة على الذين وضعوا هؤلاء فى مركز حرج أمام ضمائرهم وأمتهم . . . غير أن السلطة العسكرية عمدت إلى تحميلنا مسئولية امتناع المرشحين للوزارة عن قبولها ، وقد أنذرتنا السلطة اليوم وتوعدتنا بأشد العقاب العسكرى ، وهى لاتجهل أننا نطلب لبلادنا الاستقلال التام ، ونرى الحماية غير مشروعة ، كما تعلم بالضرورة أننا قد أخذنا على عاتقنا واجباً وطنياً لانتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة مهما كلفنا ذلك .

وحسبنا أن نذكر لكم أن هذا التصرف الجائر سيجلب عليكم سخط العالم المتمدين حتى تفكروا فى حل هذه الأزمة بسفر الوفد فيرتاح بال الشعب...

وأمام اصرار الشعب المصرى وإجماعه على الجهاد مهما كان الثمن .. وجد الانجليز أنفسهم أمام مشكلة عويصة . . . بل أمام عاصفة بدأت تتحرك زعازعها . . . بل ثارت فعلا . . . رأوا أنفسهم أمام اصرار لم تفد فيه وعود ولا عروض . . . ففكروا مرغمين . . . . .

ولكن . . . إلى أى مدى وصل بهم ذلك التفكير . . . ان الغاصب إذا رأى من صاحب الحق بادرة تدل على يقظته ـ يفقد توازنه وعقله

ويقدم على ارتكاب حماقات يظن أن فيها ما يرهب ولكنها قد تكون فى الغالب آية القضاء عليه . . . .

وهكذا فكر الانجليز . . . . فكروا بعقلية ملتوية هدتهم إلى استعمال السلاح ... ومقابلة الشدة بالعنف .

• • •

كان الماجور جنرال وطسن . . . ومن ورائه الانجليز جميعاً يظنون أن الإنذار الذى وجه لأعضاء الوفد . . . ولغة التهديد السافرة التى خوطبوا بها ستوهنان منهم العزائم وتصرفانهم عن غاياتهم التى قاموا لتحقيقها لأمة جعلتهم وكلاء عنها ليستخلصوا حقوقها من الغاصبين . . . ولكن ما حدث خيب آمالهم أجمعين حتى لقد بدأوا يركبون رؤوسهم شططاً ! !

أن الانجليز ماتوقعوا أن تحدث فى مصر هذه المعجزة الخارقة . . . . وما فكروا أن تجرأ مصر المغلوبة على أمرها أن تجاهر بعداء الدولة الأولى فى العالم التى هزمت الألمان وقضت على حلفهم ومن كانوا فى صفهم من الأمم القوية . . . .

ولكن ها هى ذى مصر .. ولا سلاح لقادتها غير الحق القوى المناضل .. تزود به . . . وان وكلاءها ليغادرون مقر القيادة . . . لا ليستكينوا أو يتركوا الجهاد ويضعوا رايته . . . بل ليرسلوها صرخة مدوية إلى رئيس الحكومة البريطانية ليذكروه فيها بما قاموا من أجله وليؤكدوا له أن مصر لن تنام عن حقوقها ..

وتمادى الغاصب فى ثورته .. وكبر فى عينيه أن يتجاسر صاحب الحق فيرفع صوته ويخدش مسامع الانجليز بما لايحبون سماعه من ألفاظ يعتبرونها وقفاً عليهم وحراماً على الآخرين ولو كانوا أصحاب حقوق ! !

والواقع أن مخالفة الزعماء لأمر الماجور جنرال وطسن قد أثار أعصاب الانجليز حتى فقدوا التحكم فيها .. ورأوا بعين العسف والقسوة ضرورة اتباع الطريق الذى هددوا المصريين بأنهم سالكوه ! !

ولقد جاءت برقية سعد وصحبه إلى رئيس الوزارة البريطانية ضغثاً على إباله إذ وجد القائد فيها ما يعنى السخرية به وتحديه فكان أن استقر الرأى على اللجوء إلى العسف والإرهاب . . . .

وفقدت السلطة التحكم فى أعصابها ولم يكد يطلع صباح يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩ حتى دق ضابط انجليزى باب «بيت الأمة» .

وأسرع الخادم إلى الداخل ليخبر اسماعيل صدقى وكان وقتها جالساً بمكتبه فى الحجرة المجاورة لمكتب سعد — أن ضابطاً بريطانياً بالباب . . .

وضحك اسماعيل الساخر . . . وارتسمت على وجهه ابتسامته التقليدية المعروفة وعرف أن ماأشار به من ضرورة الخروج على سياسة الكلام قد بدأ يؤتى ثماره وأن الغاصب قد فقد ميزة الصبر وخرج على شريعة السكوت وجاء يقابل التحدى بمثله !!

ودخل صدقى على سعد فى مكتبه وهو ضاحك مستبشر ليسر إليه بما حدث . . . وفى نفس الوقت يتنبأ بما سوف يحدث . . .

وتبادل الزعيمان العظيمان حديثاً خرج صدقى بعده ليقابل الضابط الانجليزى الذى سأله عن اسمه فلما عرفه طلب منه أن يدخله على سعد ففعل . . .

وفى الوقت الذى دخل فيه الضابط الانجليزى على سعد كان صدقى أسرع منه فى التفكير إذ دخل مكتبه وطلب من الأستاذ جورج دومانى أن يجمع الخطير من الأوراق والمستندات ويعمل على إخفائها . . .

وطلب الضابط من سعد باسم السلطة أن يصحبه فى عربة عسكرية . . . وكذلك فعل مع اسماعيل صدقى . . .

وفى الوقت الذى تحركت فيه العربتان تحمل إحداهما سعداً والأخرى صاحبه وزميله صدقى . . . أطل الأخير ليقول وهو ضاحك مبتسم :

— لقد عملنا وعلى الأمة أن تعمل . . . .

وانطلقت العربتان إلى ثكنات قصر النيل لتلحق بهما بعد ذلك عربتان أخرتان فيهما حمد الباسل ومحمد محمود . . . .

وما أن احتوت كل واحد من الزعماء الأربعة غرفته التى خصصت لحجزه حتى بدأت تبين الخطوط الأولى للسياسة العملية التى طالب اسماعيل صدقى بانتهاجها . . . .

لقد حدث فعلا ما أراده صدقى وأكده ... إذ فقد الغاصب اتزانه فارتكب أبشع خطأ فى تاريخ العدالة الإنسانية . . . فأصدر وهو القاضى الخصم أمره باعتقال الوكيل ! !

ولقد كان طبيعياً بعد ذلك أن يحدث ماكان صدقى يرجوه . . . وما طالب به بقوله لمن سمعوه وهو فى عربة « الاعتقال » على الأمة أن تعمل..

وكان طبيعياً على الأمة المتحفزة الناهضة أن تستجيب للنداء وأن تقدم فى سرعة على عمل جدى بعد أن تلفتت فإذا بوكلائها الأمناء فى يد الغاصب ... فكان لاحرج عليها بعد ذلك أن تحتج . . . وتغضب . . . وتثور...

ومرت ليلة الاعتقال الأولى على الزعماء الأربعة سعد والباسل ومحمد محمود وصدقى ... مرت الليلة الأولى وهم مؤمنون بأن صباحها سوف يشهد أبا الهول وهو يتحرك من مجثمه العتيد على رمال الصحراء ليثير أحجار العالم ويقلبها على رؤوس الانجليز . . . .

وأشرق الصباح على حوادث ما حسب لها الانجليز أى حساب لقد استيقظ الشعب . . . بعد ليلة رهيبة مرت وفى روحه أمل ...

أجل . . . كانوا يريدون الاحتجاج على الغاصب وأن يؤلفوا المظاهرات السلمية لإعلان الاحتجاج على اعتقال الزعماء . . .

نسى الانجليز كل هذا ونسوا أيضاً ما يمكن أن تؤدى إليه مظاهرات الشعب والطلبة واستمروا فى أعمالهم التعسفية الغاشمة فطلبوا من أسراهم الأربعة أن يستحضروا من منازلهم ماهم فى حاجة إليه من ملابس وأمتعة

لبضعة شهور قادمة ... ثم سمحوا لكل منهم أن يصطحب معه خادماً
وإمعاناً فى تكتم ما ظنوه خطة سرية جريئة للقضاء على الحركة أركبوا الزعماء الأربعة سيارات عسكرية أوصلتهم إلى المحطة حيث كانت فى انتظارهم عربة خاصة فى قطار انحرف بهم بعد « بنها » إلى ناحية الشرق ...

• • •

كان اسماعيل صدقى رجلا تضافرت المواهب على خدمته ووقفت ببابه جمعاء تأتمر بأمره وتفعل كل شيء يريده ...

كان الحظ خادمه الوفى .. وكانت الفراسة سلاحه ودليله .. وكان ذكاؤه اللماع بعد هذا وذاك كاشفاً للظلمات حتى لكأنى به كان يلقى على الغيب وميضاً من ضوئه وقبساً من شعاعه الوهاج .

ولقد كان «اسماعيل» صادق الفراسة يوم أوصى بترك سياسة الكلام .. وطلب من زملائه أن يستبدلوا بها سياسة العمل الجدى .. حتى أن الحوادث فى مسيرها الرتيب وتسلسل وقوعها وتتابع حدوثها كادت تكون وما أشار به على تمام الاتفاق .. أو كأنى به كان يتنبأ بها ويعرف مواقيتها التى ما أخلفت له موعداً ولا خيبت له ظناً من الظنون ...

وأنه ــ وبعد الأخذ برأيه الأول الذى كان إيذاناً ببدء الجهاد العملى والذى أفقد الانجليز « برودهم » التقليدى وأركبهم رؤوسهم فأقدموا فى غير روية ولا إعمال فكر على اعتقال الزعماء ظناً منهم أنهم يقضون على سر القلاقل ويخمدون أنفاس الحركة فى مهدها ــ ليلقى بالقنبلة الثانية . التى هزت المشاعر وحركت القلوب . فكانت فى دويها أشبه ما تكون بحجر جديد ألقى فى خضم السياسة فاضطرب لوقعه المحيط واهتزت أمواهه واتسعت دائرته اتساعاً مروعاً مخيفاً وأدرك كل متتبع للحركة أن الثورة وشيكة الوقوع .

انه ... فى هذه المرة ... وهو فى طريقه إلى منفاه الذى لايعلمه ...

وعلى فمه ابتسامته الساخرة يقول قولته التى تضمنت التحريض القوى والدعوة الجريئة إلى الثورة .

— « لقد عملنا ... وعلى الأمة أن تعمل... »

ذلك لأنه كان يعرف قومه معرفة خبير دارس لشئونهم عارف لشتى أحوالهم واقف على ميولهم وعواطفهم مؤمن بأن هذه النفوس الأبية الشماء لابد أن تثور ويكون لثورتها دوى وزلزال يهز قدمى الغاصب ويأتى على سلطانه اللعين ...

لذلك ... ألقى اسماعيل صدقى بكلمته وهو واثق من أنها ستحدث بين شتى طبقات الشعب معجزة ترهب الغاصب وترده إلى جادة الصواب .

ألقى صدقى كلمته وهو لايدرى إلى أين سيذهبون به وبمن معه ولكنه كان يعلم أن الغد سيكون فى التاريخ يوماً مشهوداً ...

لقد كان هذا هو ما حدث فعلا ... ففى الوقت الذى تحركت فيه الباخرة من ميناء بور سعيد حاملة الزعماء إلى منفاهم الذى لايعرفونه ... فى هذا الوقت تحرك الشعب ... ووقعت الواقعة !!

وكان يوم الأحد ٩ مارس سنة ١٩١٩ يوماً مشهوداً ... اليوم الذى لم تطرق فيه مصر باب التاريخ لتجد لها مدخلا ... بل اليوم الذى فتح التاريخ فيه الباب على مصراعيه لتدخل مصر مرة أخرى الساحة الكبرى فى مقدمة الجميع لتصل إلى مكانها الأول ...

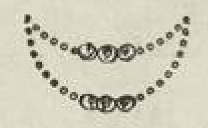
كانت قد كرت أجيال وراء أجيال ... وقرون تلتها قرون ... وحقب تابعتها حقب ... ثم وقف التاريخ ليشهد البعث الجديد ...

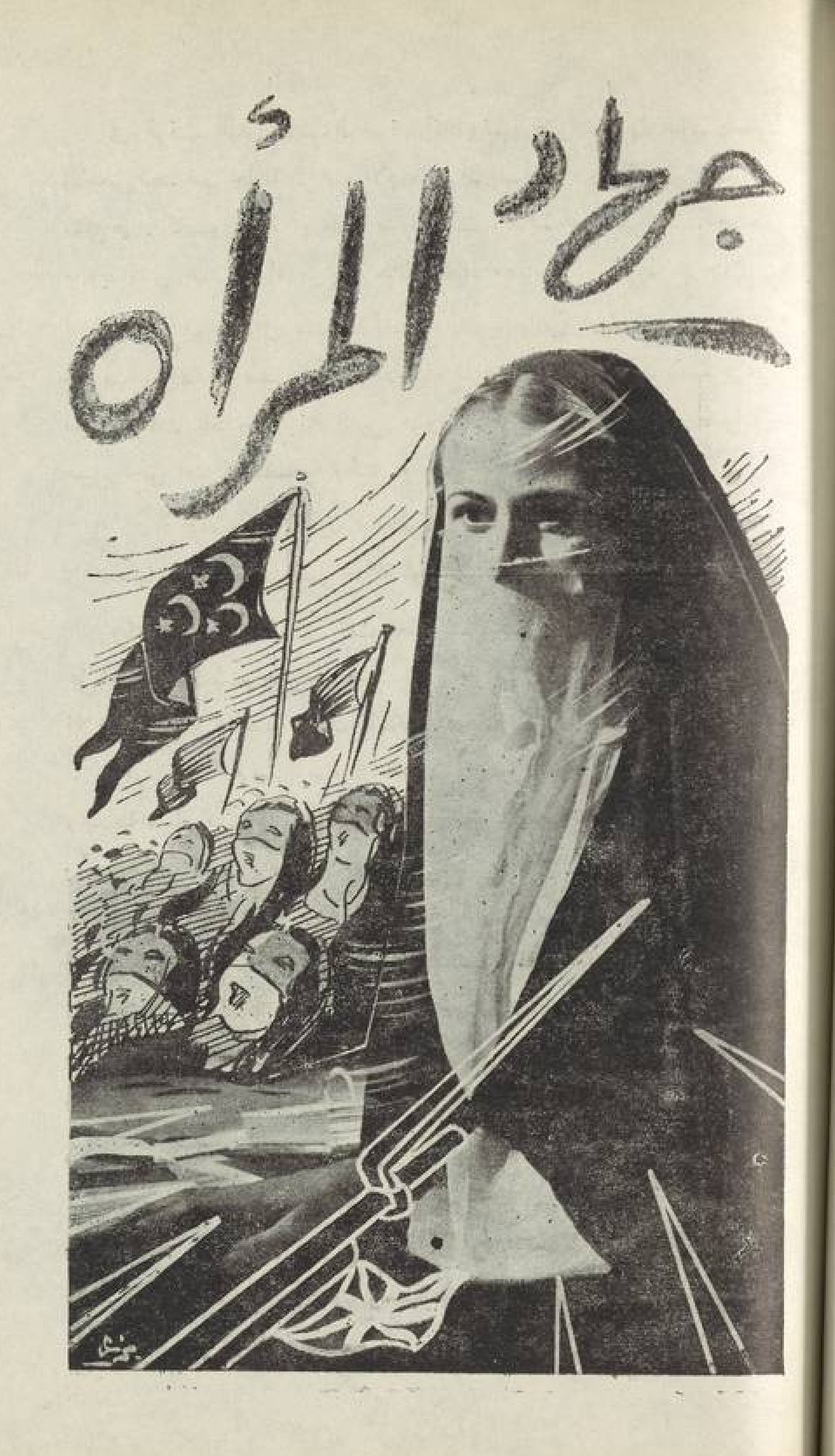
وقام الشباب بواجبه ... قام ليعمل ... وليقدم على الجليل من الفعال التى أشار إليها اسماعيل صدقى وأوصى بها وهو فى طريقه إلى معتقله بثكنات قصر النيل ...

قام الشباب بواجبه . . . وزأرت الليوث فى تحفز القادرين وهدوء الحكماء وتعقل الفلاسفة . . . . وتركوا مدارسهم ليتلقوا الدرس العملى الأول فى ميدان الجهاد . . . .

وعلت الأصوات المؤمنة هاتفة بحياة مصر الخالدة وزعيمها سعد وأعضاء وفده الأمناء . . . وبسقوط الانجليز وحمايتهم البغيضة . . . . .

وكانت القيامة التى ما حسب لها الانجليز أى حساب . . . .




جهاد المرأة

فى الوقت الذى كانت الباخرة « كالدونيا » تشق بمقدمها عباب البحر الأبيض الصاخب حاملة الزعماء الأربعة فى طريقهم إلى « مالطة » التى اختيرت منفى لهم . كانت الثورة فى مصر قد اشتعلت وتعالت فيها صرخات الحناجر مدوية تشق عنان السماء مزمجرة هاتفة بحياة مصر .. وسقوط الاحتلال .

وظلت الباخرة فى مسيرها تصارع الموج وتصارعها اللجج وخواطر من فيها متجهة إلى مصر وأهليها الأحباء الذين هانت أرواحهم ودماؤهم فى سبيل أولئك الغالين البررة الذين هزوا الزمن وروعوا الظلم وذهبوا فى سبيل الحق أمثولة للتضحية والنبل والوفاء . . .

كان الزعماء يفكرون فى ميدان تركوه وقد ظن الغاصب أنه سيظل شاغراً لا يرتفع فيه صوت أو تظهر حركة أو يبين فيه ظل لإنسان ...

وكان الشعب يفكر فى تلك العقلية الظالمة التى تأبى الا أن تحرم الحق على أصحابه وتسلبهم حرياتهم مستندة إلى حراب العسف وأسلحة العدوان .. فلا تلبث لعناته الغاضبة إلا أن تستحيل دوياً وزئيراً . . . .

ومر يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ لا كما تمر الأيام التى حسبتها وعرفتها « السلطة » بل مر وكل لحظة فيه كأنها حجر ضخم ينقض من شاهق على رأس الاحتلال . . . .

ان مصر اليوم تعمل . . وأن أشبالها ليلبون النداء . . ولو أن صدقى — الذى كان فى طريقه إلى المنفى وقتها — قد شهد غضبة الشعب لآمن بأن الشعلة المقدسة التى تأججت فى قلوب الفراعنة وظلت مشتعلة تحرق الفرس والإغريق والرومان ... ثم أذكى العرب وقودها وزادوها بدافع الدين اشتعالا .. هذه الشعلة التى أثارت الأجيال كانت لم تزل مستقرة فى حنايا نفوس تنتظر وقتها المنشود لتسطع من جديد وتزداد توهجاً ونوراً . . . .

مر يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ بخيره على مصر . . . وشروره على السلطة ورجالها . . . وأشرق فجر اليوم التالى وقد أجمعت مصر بأسرها على الإضراب العام احتجاجاً على العسف وإظهاراً لشعور الغضب على أعمال

السلطة وقسوتها مع قوم كان كل ذنبهم أنهم أرادوا استعادة حقوقهم وأخذها من أيدى الغاصبين . . .

وتعالى الهتاف مدوياً بحياة مصر . . . مصر الناهضة المستقلة التواقة إلى أن تأخذ مكانها العتيد بين الأمم . . .

تعالى الهتاف . . . وزمجر الغاصب . . . ان الهتاف بحياة مصر لايستقيم وسياسة الانجليز المرسومة . . . انهم يريدون لها موتاً أبدياً لاقيامة بعده تستسلم خلا . إلى قيد الغاصبين وتجعلهم الأوصياء عليها . . .

أجل . . . كانوا يريدون لها الموت . . . وكانت هى تأبى إلا الحياة وسط التماع الأنوار وبهرجة المدنية . . . لكنها كلما ارتفع صوتها . أسرع الانجليز إلى إخماده . . .

ومرة أخرى تفشل سياستهم الغاشمة حين لجأوا إلى الحديد والنار فتحدث معجزة أخرى . . . معجزة ازدياد النار وامتداد لهيبها المدمر فى شتى الأنحاء . . .

وتتعالى الأصوات مرات ومرات منادية بحياة مصر . . . ويأبى أحد الزبانية إلا أن يطلق على القلب النابض قذيفته فيسقط صائحاً . . . نموت . . . وتحيا مصر . . . . »

إذن . . . فعفاء على الغاصب وعهده البغيض مادام الأشبال المجاهدون يرون فى موتهم حياة للأم الخالدة الدائمة البقاء ! !

وخضب الدم الطاهر القانى أرض الوادى الأخضر الخصيب . . . خضب وجه الأم الغالية دم الابن العزيز فارتاع فؤادها وثارت جوانحها وخفق بالحقد قلبها الرؤوم الملتاع . . . وفى مكان الدم نبت الحقد وأثمرت بذور الكراهية للدخيل وعلت ثمار الأمانى وازدهرت فى قلوب المجاهدين

ومرت الأيام . . . واتسعت دائرة الصراع . . . وازداد الباطل المسلح عجزاً أمام قوة الحق الأعزل الثابت المؤمن المستميت فى سبيل رفع راية جهاده ! !

ومع مرور الأيام . . . اتسعت رقعة الثورة اتساعاً ما قدره الانجليز ولا هم كانوا يتوقعونه، إذ لم تقتصر على عنصر أو طائفة دون أخرى بل شملت الجميع وكان الكل فى حب « مصر » والتضحية فى سبيلها سواسية لا يفرقهم منصب أو جاه أو مكانة . . . . .

أضرب الطلبة . . . والصناع . . . والعمال . . . والموظفون . . . والمحامون جميعاً . . . ثم حدثت معجزة عجيبة . . . .

إذ برمت المرأة بحجابها وكرهت أن ينفرد الرجل وحده بشرف الجهاد فكان أن خرجت صفوة الكريمات من آنسات وسيدات مصر هاتفات بحياتها الغالية حاملات الأعلام يطفن بالشوارع ودور المعتمدين الأجانب ليسمعهم جميعاً صوت مصر تعلنه أفواه نسائها المتحمسات الباسلات . . .

كرهت المرأة المصرية أن تظل قعيدة البيت . . . وأبى برها بالرجل إلا أن تشاركه كفاحه وجهاده الوطنى .. وغلت فى عروقها دماء الأجيال .. وعرفت أنها والرجل سواسية فى حب مصر .. وأنها — هى وهو — دعامة الوجود . فلا أقل من أن تقف إلى جانب شريكها فى ميدان الفخار والمجد . . .

وكانت قومة المرأة كافية لإذكاء روح التقدم والنضال فى نفوس الرجال .. وضربت بحجابها عرض الحائط ... وخرجت فى وقار وجلال عزلاء يحميها الإيمان ويقويها حب الوطن ويشد عزيمتها ويدفعها غرامها بالفداء والتضحية وسارت وسط الأتون البشرى الفائر هاتفة بحيـــاة مصر أم المدنية ومنبع العرفان .

كرهت المرأة حجابها التقليدى .. وأبت أن تكون حبيسة البيت وأتون الحوادث يصهر الرجال ويفنيهم فأحبت أن تكون إلى جانبهم لتلهب نفوسهم وتزيد قلوبهم على الغاصبين ضراما . . .

ووجد الإنجلـــيز فى مظاهرة النساء خطبا رهيبا سيزيد نيران الثورة

اشتعالا فأسرعوا يحاصرون السيـــدات العزل ويحولون دون وصولهن بيت الأمة . .

وبلغت الجـرأة من الغاصبين حدها . . . وتناسوا معايير الشرف والكرامة ... وجردوا السلاح وأشهروه فى صدور النساء ... وكاد أحمق منهم أن يرتكب حماقة من حماقاتهم المعهودة وقد ظن أن بريق السلاح سيخيف بنات مصر الفدائيات الساخرات بالموت فى سبيل أمهن الكبرى . . مصر الغالية . . .

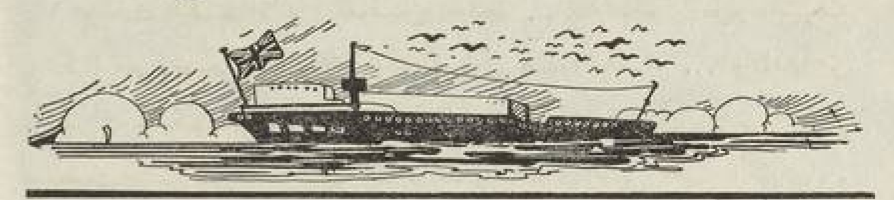
وقد حدث أن خرجت من بين الجمع شابة يتأجج بنيران الوطنية صدرها وصاحت فى الجندى الانجليزى الشاكى السلاح تتحداه أن يضرب ضربته كى يثير أشبال الحمى ويؤجج شعبه وبلاده فى خلق ثورة جديدة فى مصر .

وخجل الجندى وتراجع . . . واستمرت المجاهدات الهاتفات بمجد أمهن الكبرى فى طريقهن مناديات بحياة مصر ... وسقوط الانجليز . . ! !

وهكذا سجل التاريخ فى ذهبى صحائفه صفحة خالدة لجهاد المرأة المصرية وجرأتها وهى التى اتصفت بالحنان والحدب وكانت الرقة أظهر صفاتها . . . أثبتت أنها لاتقل ذكاء ولا وطنية عن الرجل . بل أنها تتنمر وتستحيل قوة عاصفة مدمرة فى سبيل الوطن العـــزيز وأدليه من بنى مصر المجاهدين .



عودة الأبطال



إن الانجليز ما كانوا يتوقعون أن تكون صحوة مصر على هذه الصورة الباطشة القوية .. وما تصوروا أن مجرد « نفى » سعد ومن معه إلى مالطة سيزيد النار ضراماً وأن هذا الشعب الذى استكان طويلا لمظالم واضطهادات يرفع رأسه وتتجه عيناه إلى وديان الحرية والخلاص . . ! !

ما تصوروا هذا ولا طاف برؤوسهم شىء منه ... بل كيف كان لهم أن يتصوروا هذه الأمة التى جعلوها تدين زماناً بمبدأ « فرق تسد » وطبقوه عليها فى أوسع نطاق .. ستلقاهم اليوم وهى كتلة واحدة متراصة قوية الأساس مدعمة البناء ؟!

أما وقد حدث هذا التغيير فعلا . . . فإن لغة الإرهاب التى ظنوا أنهم سيعيدون عن طريقها كل شىء إلى أصله قد فشلت .. وأن دوى الطلقات النارية لن يعلو على زئير الأسود الضارية الراغبة فى تحرير العرين ، مهما تزايدت الطلقات وعلا دويها الطائش الظلوم . . .

وكأنى بتلك الثورة المباركة كانت ناراً ترعى فى هشيم إذ سرعان ما انتشرت وعلا لهيبها وتطاولت ألسنتها الشرهة وأتت على كل شىء وامتدت من الحضر إلى الريف وآمن بها القروى بنفس إيمان الحضرى وعرف الجميع أنها فى سبيل تحرير مصر . . . فهانت التضحية وعظم شأن الجهاد . . .

وظلت الثورة فاغرة فاها حتى تراجع الغاصبون . . . وبدأ الخوف على شتى مصالحهم يعرف طريقه إلى قلوبهم الظالمة .

ووجد الانجليز أن سياسة « فقد العنان » و « ركوب الرؤوس » لن تجدى مع المصريين فتيلا فقلبوا الأمر على وجوهه . . . وعادوا يفكرون بعقول سليمة وينظرون إلى الأمور بعيون تقدر العواقب وتزنها بميزانها الصحيح . . .

وهنا نقف لحظة نعود خلالها إلى بداية أيام الجهاد لنقرر أن سياسة الاحتجاج وإرسال العرائض والبرقيات التى اتبعها الساسة وقتذاك لم تكن سياسة مجدية ذات أثر لأن الحركة كانت فعلا فى حاجة إلى « قارعة » يحس بها الغاصب ويعرف من دويها وقوتها وصخبها أن صاحب الحق ما نام عن حقه ولا تراجع عنه بل قام يجاهد فى سبيله ساخراً بالهول متحدياً المخاطر مستهيناً بالموت .

وأن صاحب هذا الرأى فى اتباع السياسة العملية وهو اسماعيل صدقى كان مجاهداً من صنف عملى يعرف كيف يوجه الضربة وفى أى وقت يستفيد منها ويعرف مدى تأثيرها وقوتها فيمن وجهت إليه .

ان صدقى — وبعد أن أشار برأيه الأول — لم يكن مغالياً فى ظنه حين أوحى إلى الأمة بالعمل .. لأنه كان على ثقة من أنها أمة الجهاد والسبق وأن أهلها الذين أنبتتهم التربة العنبرية ورواهم النيل القوى المتدفق — سيجعلون العالم الخارج من معمعان حرب ضروس يشهد صفحة من صفحات التاريخ الخالدة يسطرها شعب مصر الباسل . . .

كان صدقى يعرف أن مواطنيه أهل وفاء لمن يحسن إليهم ... وأنهم لن يسكتوا على ما حدث ولا بد أن تثور ثائرتهم لاعتقال القادة والزعماء ..

تلك الأمور . . . لم يقدرها الانجليز . . . بل لعلهم تناسوها عن صلف وقد صور لهم خيالهم السقيم أن قومة « هؤلاء الباشوات » ما هى إلا

« ثورة محدودة » فى وسط محدود وأنهم باعتقالهم الرأس .. ستخمد الحركة . . . ويقضى عليها بالفناء . . .

وهكذا . . . أفلحت نظرة صائبة . . . وخابت سياسة غير مستقيمة . . . وكان من جراء ذلك أن راحت قوتان لاتكافؤ بينهما تتصارعان فى جبروت حتى حدثت المعجزة الكبرى . . . وغلب الضعيف عدوه القوى الباطش ! !

وفى الوقت الذى كان الزعماء الأربعة فيه فى منفاهم حملت الطبقة التالية لهم راية الجهاد حتى تراجع العدو فى سرعة غير متوقعة . . . ثم نزل عن رأيه وبدأ يفكر فى إصلاح ما أحدثه من فساد وأثر سيء . . .

وكانت انجلترا خلال تلك الحوادث قد عينت « لورد اللنبى » معتمداً لها فى مصر وكانت تظن أن سمعة الرجل العسكرية وانتصاراته القريبة إلى الأذهان فى ميادين الشرق ستكون لها أثرها فى القضاء على الثورة .. ولكن حدث العكس وأبرق العسكرى الخشن إلى حكومته فى ٣١ مارس سنة ١٩١٩ ناصحاً بالبعد عن سياسة الشدة التى لن تكسب انجلترا من ورائها إلا إثارة النفوس وزرع بذور الكراهية فى أعماقها وهما أمران ليس من السهل بعد ذلك استردادهما بقوة البطش أو سطوة السلاح ! !

وأخيراً . . . وجدت انجلترا أن السلاح الوحيد الذى تقضى به على الثورة هو أن تعيد إلى الغاب أسوده . . . وأن ترد الزعماء إلى شعبهم الوفى . . . وكان أن راحت تمهد لتلك العودة الميمونة . . .

وفى يوم الأحد ٦ أبريل . . . وبعد أيام عديدة حالكة دموية . . . صدر منشور سلطانى إلى الأمة كانت تلوح بين سطوره الكريمة بوارق أمان ومطالع آمال أحسها الشعب فى قول عظمة السلطان فؤاد لهم :

« إنى أنشر بين قومى هذه الكلمات التى كانت تختلج بصدرى من الوقت الذى أخذت تتوارد إلى ملتمسات الأمانى القومية نحو مستقبل البلاد ، وانى بالطبع لا أعنى بالبلاد إلا بلادنا المباركة ولا أعنى بالبلاد إلا وطننا

العزيز ، هذا الوطن الذى اقتضت حكمة الله أن يكون جدى الأكبر محمد على الكبير كرم الله مثواه صاحب عرشه .....

« جلس جدى رحمه الله على عرش مصر والوقت عصيب والفتن سائدة و القوم فى شقاء ، بين ظلم الحكام وظلمات الجهالة ، فتعب فى راحة الوطن العزيز وسهر على أمنه وسعادته ونشر فى أرجائه رايات العدل وأنوار العرفان ، فضرب لنا بذلك مثلا شريفاً لايجدر بنا أن نضل بعده أبداً..

.. فكلما شعرت بدم هذا النابغة العظيم يجرى فى عروق أشعر بمحبة هذا الوطن العزيز الذى لاترضى نفسى بأن يكون محبوباً لغيرى أكثر منى فيزداد اهتمامى بما يعود عليه من الخير والسعادة بعون الله .

.. ولما كنت عاملا على هذا المبدأ الشريف بكل مافى وسعى فإنى أطالب أبنائى المصريين بما لى من حق الأبوة عليهم أن يتناصحوا بعدم الإستمرار فى المظاهرات التى كانت عواقبها غير محمودة فى بعض الجهات وأن يخلدوا إلى الراحة والسكون وانصراف كل إلى عمله ، وهذه هى يد المساعدة التى أطلبها منهم .

.. وأسأل الله القدير أن يمدنا فى جميع أحوالنا بتوفيقاته الصمدانية وأن يهيىء لنا فى أعمالنا من أمرنا رشداً ...

القاهرة ٥ رجب ١٣٣٧ « فؤاد »
٦ أبريل ١٩١٩

والمنشور السلطانى لم يكن فى الواقع غير شىء جديد فى تاريخ العلاقات الودية المكينة بين الأب الكريم وأبنائه البررة ... كما أنه كان يحمل بين سطوره أملا ... بل نصيحة أبوية صادقة فيها إحساس متبادل بين راع حبيب ورعية مخلصة فلا عجب أن يكون له جميل وقعه ... وجميل بشاراته ....

ولا عجب أيضاً أن يستشف الشعب فى كلمات « المنشور » بريقا من

حلم سعيد وأن يرى فيه مقدمة لبشرى غالية كانت ترجوها البلاد . . .

وهكذا . . . لم تكد تطلع شمس اليوم التالى ٧ أبريل سنة ١٩١٩ حتى تحققت الأمنية وبانت أضواء البشرى وعرف الشعب أن شعوره لم يكذبه إذ أصدرت دار المعتمد البريطانى «منشوراً» جاء فيه :

« الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم ، وبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان أعلن أنه لم يبق حجر على السفر وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم هذه الحرية ، وقد قررت علاوة على ذلك أن كلا من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر . . .

٧ أبريل سنة ١٩١٩ — نائب جلالة الملك الخاص
ا. هـ. اللنبى

وهكذا ذل الغاصب ... ومشى النصر فى ركاب الحق ...

وكان منشور « الإفراج » عن الزعماء برداً وسلاماً على قلوب الشعب الوفى الذى هلل وكبر وراح يجنى ثمار الاتحاد والجهاد . . .

ووصل نبأ « الإفراج » عن المعتقلين فى منفاهم فتلقوه بفرح وسرور إذ كان استئنافاً جديداً لجهاد حبيب . . .

وعاد الأبطال . . . لا إلى أرض الوطن المشوق إلى عودتهم . . . بل إلى ميدان جهاد جديد . . . فيمموا شطر باريس لعرض القضية على مؤتمر الصلح هناك . . . .

• • •

وهكذا بدأ الجهاد الحق فى سبيل مصر الخالدة يؤتى ثماره المرجوة فعرف بنوها أن ثورتهم ودماءهم لم تذهب عبثاً بل جاءت بخير الثمار وأن ما كان يستمسك به الغاصب بالأمس قد نزل عنه اليوم وارتضاه كارهاً . . .

وهكذا أيضاً بدأت قصة كفاح مصر فى سبيل استقلالها الذاتى التام

وتحررها من ظل السيادات الداخلية وجلاء الأجنبي عن أراضيها تأخذ صورة جديدة وتنتقل من ميدانها الداخلي المحدود إلى ميدان خارجي فسيح تنعكس عليه شتى الأضواء وتتجه إليه مختلف الأبصار . . .

وهكذا مرة ثالثة أصبح فى وسع مصر وقادة كفاحها أن يتصلوا بالمسئولين فى شتى ميادين العالم السياسية ويعرضوا عليهم أراءهم بدلا من الاحتجاجات والمنشورات التى كانت توزع على القناصل وغيرهم فى داخل البلاد . . . . . .

ولعمرى لقد كان نزول انجلترا على طلب الزعماء بالتصريح لمن يشاء بالسفر إلى الخارج أمرا له صداه السعيد وأثره العظيم إذ سرت فى البلاد موجة فرح ونشاط حتى أن المسئولين فيها لم يضيعوا فرصة واحدة فى التأهب فخرجوا فرادى وجماعات ليلتقوا على ظهر الباخرة التى ستحملهم إلى عالم النور . . . .

وعلى ظهر « كاليدونيا » التى أبحرت من بورسعيد ورست فى « مالطة » كان اللقاء الحار غير المنتظر بين الوفد القادم من مصر . . . والزعماء الأربعة الذين أطلق الانجليز سراحهم . . .

كان اللقاء غريباً . . . وسعيداً . . . لقاء تجمعت فيه وتآلفت عنده شتى القوى المجاهدة . . . ثم اتجهت بكليتها وحماستها وإيمانها صوب باريس مدينة التحرر وكعبة المطالبين بالاستقلال ! !

وفى باريس المزدحمة بوفود الدول من شتى أنحاء العالم خرجت جموع المصريين الموجودين هناك من طلبة وغيرهم لترحب بالزعماء القادمين وتستقبل وفد الحرية الذى جاء ليعبر عن أمانى مصر العظيمة ويهيىء لها المكان اللائق بها بين الدول . . .

وبدأ الوفد يعمل حال وصوله باريس . . . ونزل معالى رئيسه فى « الجران أوتيل » وجعله مركز الوفد .. وما أن درس حالة الميدان الجديد

الذى وصل إليه وتعرف شتى تياراته حتى بدأ يدرس خطة العمل الجدى السريع . . . .

وكان أن قسم الوفد المصرى نفسه إلى ثلاث لجان :

الأولى : اللجنة المالية وتتكون من سعد وشعراوى وعبداللطيف المكباتى .

الثانية : اللجنة الخاصة بالدعاية والنشر وتتكون من اسماعيل صدقى وعبد العزيز فهمى وحافظ عفيفى وويصا واصف .

الثالثة : اللجنة الخاصة بشئون الحفلات والاستقبالات وتتكون من اسماعيل صدقى وحسين واصف وجورج خياط .

وهذا التقسيم يدلنا على أمر هام ففيه اعتراف بمقدرة اسماعيل صدقى الذى كان فى منصب رئيس للجنتين من ثلاث لجان ألفها الوفد أولها خاص بالدعاية . . . والدعاية مسألة لها قيمتها وخطورتها خاصة وفى ظرف كالذى كان فيه الوفد . . . وثانيهما خاص بشئون الحفلات والاستقبالات وهى لجنة وثيقة الارتباط باللجنة الأولى كما أن لها خطورتها هى الأخرى لاتصالاتها العديدة الوثيقة بمختلف الطبقات وبرجال السياسة الذين يهيمنون على أقدار الأمم ومصائر البلاد . . .

وبدأت اللجان أعمالها وفى نفس الوقت بدأت اتصالاتها بالمسئولين وبوفود الأمم ورجال الصحافة . . . وأدبت المآدب وألقيت الكلمات ووزعت النشرات . . . وأخذت بعض الصحف تتحدث . . . وبعض الساسة يروجون للقضية المصرية . . .

كانوا جميعاً يعملون . . . لم يكن العمل مقصوراً على أعضاء الوفد فحسب بل كان كل مصرى هناك يعمل . . . لأن القضية كانت مشتركة والمصلحة واحدة . . .

* * *

كانت انجلترا عندما صرحت بسفر الزعماء وإطلاق سراح المعتقلين

منهم غير صادقة النية فى إيجاد جو من التفاهم الودى بينها وبين المصريين ذلك لأن الشواهد نفسها أكدت بعد ذلك أنها ما قصدت من كل هذا إلا لتخفيف حدة الثورة المصرية كى تنصرف بدورها إلى « مؤتمر الصلح » . . . وتضع العراقيل بعد ذلك فى وجه ساسة مصر وتغلق دونهم أبواب المؤتمر فلا يعترف بهم أحد ولا يسمع صوتهم رسمى من الرسميين !!

ولقد بادر الـوفد بعد اتصالاته الصحفية وغيرها بعرض مطالبه على المؤتمر فى مذكرته التفصيلية التى كانت فى الأصل مذكرة اسماعيل صدقى القديمة التى أدخلت عليها تعديلات شاملة سايرت تطور الحوادث وتسلسلها لتكون جامعة وافية . . .

ولم يفت ساسة الوفد فى مذكرتهم تلك التى قدموها فى ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩ أن يعرجوا على ذكر مركز مصر الدولى ومكانة الانجليز غير المشروعة وصلة مصر بالدولة العلية حليفة ألمانيا المهزومة . . . ثم تجاهل المؤتمر دعوة المصريين لشهود جلساته إذ سيتقرر خلالها مصيرهم وتحدد علاقاتهم بالدولة المحتلة . . . وأخيراً طالبوا ملحين أن يكون لهم صوت وأن يتفضل المسئولون فى المؤتمر بدعوتهم . . .

ولكن المؤتمر تجاهل مذكرة الوفد . . . تجاهل وجوده بباريس . . . بل تجاهل كل شئ عنه واعتبر مصر وديعة فى يد الانجليز اغتصبوها من الأتراك وأن على ألمانيا أن تعترف بمركزهم الجديد فيها .

وانتهى المؤتمر الذى كان فى انعقاده رجاء المصريين وأملهم ... فخيب الرجاء وأضاع الآمال واعترف صراحة « بالحماية الانجليزية » على مصر إعترافاً شاملا لانقض فيه ولا إبرام . . .

وهكذا ضاعت مبادىء ولسن وذهبت أصداؤها الكاذبة التى أعلنها مستعمرون ينادون لأنفسهم وحدهم بحقوق يحرمونها على الغير !!

ووجد « الوفد » — وقد أوصدت أمامه جميع الأبواب وعرقلت شتى

المساعى – أنه أمام مشكلة كبيرة تساءل معها جميع أعضائه فى ألم وحسرة ... هل انتهت مهمتنا بعد فشلنا فى عرض القضية على مؤتمر الصلح وإفلاح السياسة الإنجليزية الملتوية فى عدم إسماعنا أصواتنا للقادة وزعماء الدول الكبرى ؟!

وطال بالجميع التساؤل وبلغ اليأس مداه من النفوس حتى كادوا يعلنون « انتهاء مأمورية الوفد » . . . وطال الجدل . . . ثم تركوا هذا الأمر جانباً وإن تسرب الملل إلى بعض النفوس فاستقالوا من هيئة الوفد وطلبوا العودة إلى البلاد . . . .

ولكن الغالبية رأت أن تعمل وأن تجاهد من جديد مستأنفة ما ظن الجميع أن الفشل كان نهايته .

وبدأ الوفد جهاده على أسس جديدة وعلى ضوء معلومات وردت من البلاد اختلفت الآراء فيها وهل تنشر كوسيلة من وسائل الدعاية أو لاتنشر . . . .

وطال الجدل . . . وتوترت الأعصاب . . . واستمسك كل برأيه فهناك فريق يرى ضرورة النشر وفريق آخر لايرى ذلك . . . ثم وفى نهاية يونيو سنة ١٩١٩ وبعد جلسة صاخبة وأمام تقرير بالحوادث المتجادل على نشرها أو عدمه احتج ستة من الأعضاء على الاستمساك بالنشر ورفضوا التوقيع على المذكرة . . . .

واكفهر الجو وأنذر بعاصفة قوية خاصة وقد كان على رأس المعارضين فى التوقيع اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر . . . .

وكان رأى صدقى بالذات فى مسألة النشر ألا تكون « عامة » بل «خاصة» وداخل حدود بأن تطبع بيانات « الدعاية » فى مجلدات وترسل مباشرة إلى من بيدهم تقرير المصير أو التحدث فيه مع أعضاء مجلس العموم واللوردات من الانجليز . . . .



ومرة أخرى ثارت الأعصاب التى أرهقها الجهاد وأثارها الفشل فى مؤتمر الصلح وكبر لديها أن يعود الوفد إلى مصر دون نتيجة . . . واحتدم الجدل حول مسألة النشر بين صدقى والجبهة المعارضة . . .

وتكلم صدقى الهادىء الصوت القوى الحجة مدعماً نظريته بالأسس والأسانيد التى لم ترق فى عينى زميله وصديقه لطفى السيد . . .

وتطور النقاش إلى جدل فقد فيه لطفى السيد سيطرته على أعصابه ووجه إلى صدقى ألفاظاً غريبة . . . بل لقد اتهمه فى وطنيته ! !

وكانت واقعة ما تصورها أحد ولا حسب لوقوعها أى حساب ! !

يا للجو المكفهر ويا لنذر التفرقة بين الأخلاء الزملاء الذين جاءوا باريس مجاهدين فى سبيل قضية بلادهم وهم صف واحد متماسك كاد أن يلحقه بعض الوهن فعالجه الباقون واستأنفوا الجهاد . . . ولكن هاهما قطبان كبيران تتطور بينهما المناقشة إلى حد التراشق باتهامات خطيرة لو صحت لكانت سيئة العواقب بليغة الضرر . . .

وانتهت الجلسة بأن حاول المجتمعون إعادة الأمور إلى نصابها . . . واعتذر لطفى لصاحبه وصديقه صدقى ولكن . . .

أجل ولكن . . . هل مر الحادث بسلام ! !

* * *

لم يكن من السهل الهين والأعصاب مهتاجة والنفوس ثائرة وأشباح الفشل قابعة ترفرف فوق الرؤوس ، أن تمر هذه الجدليات فى سلام حتى لو عمل البعض على تنقية الجو منها . وإيجاد روح تعاون وتفاهم بين الجميع .

ولئن كان لطفى السيد قد اعتذر لاسماعيل صدقى عما بدر منه فى حقه... ولئن كان اسماعيل صدقى قد قبل الاعتذار . . فإن الحادث فى ذاته ماكان ليقبل أو يستساغ من بعض أفراد الفريق المعتدل الذى رأى فى تطاول ومهاجمة لطفى السيد لزميله خروجاً عن الموضوع إلى خصوصيات ماكان أغناهم عن سماعها أو الجدل فى أمرها . . .

وهكذا . . . وبعد تلك الجلسة الصاخبة المشئومة قدم على بك حافظ رمضان استقالته من الوفد بخطاب مسبب ذكر فيه مكانته ومركزه من زملائه ودوره الذى لعبه فى مرحلة الجهاد وما كان يرجوه من فلاح ونجاح للقضية ولم ينس أن يذكر بالأسى ما حدث من نقاش تطور إلى مهاجمة من لطفى السيد لاسماعيل صدقى وتداخله فى أمور شخصية ماكان من اللائق أن تكون موضوع نقاش . . .

ولم ينس على بك فى كتابه هذا أن يذكر رأيه فى صراحة عن مهمة الوفد وما ثار بشأنها من جدليات وما قيل عن انتهائها وعودة الأعضاء جميعاً إلى مصر لإطلاع الشعب على ما تم ورسم خطة جديدة للجهاد . . . .

ولم يكن على حافظ رمضان الوحيد الذى قدم استقالة مسببة للوفد .. بل لقد فعل ذلك أيضاً محمود أبوالنصر . . ولكن لوساطات عزيزة وتدخل شخصيات لها مكانتها سحب المستقيلان استقالتيهما واعتبرت الأمور منتهية عند هذا الحد . . . .

ولكن . . هل كان ذلك كل شىء .. وهل اعتبر الجميع اعتذار لطفى

لصدقى وسحب على حافظ رمضان وأبو النصر استقالتيهما نهاية لما حدث من تصدع وانشقاق فى الصفوف ؟!

لا أظن . . . لأن الأمر لم يقف عند هذا الحد وان ماكان من ترضيات لم يكن غير « حقن » وقتية لوقف سريان الداء حتى تتخذ الغالبية من الأعضاء ما يروقها من قرارات خاصة تضمن – فى رأيها – عدم تكرار وقوع هذه الحوادث !!

وساد الهدوء ظاهرياً ميدان المعركة . . . وظن الجميع أن المسألة قد وقفت عند مكان التفاهم الحسن الذى وصلوا إليه جميعاً . . .

ومرة أخرى . . .

هل كان من الحزم أو التعقل أن تسكت الكثرة على جدليات القلة ولو جمعت هذه القلة الذكاء كله والكفايات بأجمعها ؟!

لا . . . لقد كان من التهاون أن تسكت الغالبية على ذلك الحادث العرضى الذى كاد يعصف بالوحدة والذى لو نشرت أسراره وتكلم عنه من نالهم رشاشه بما يعرفون لساءت العواقب . . .

وأقول ثانية .. أن الهدوء الظاهرى عاد مرة أخرى يسود جو المعركة .. ذلك لأن النضال الحقيقى وجد له مكاناً آخر فى أعماق النفوس التى أخذت ترسم الخطط وتتحين الفرص وتعد العدة لرد الهجوم . . .

وسافر اسماعيل صدقى المنهك الأعصاب إلى مدينة « فيشى » للإستشفاء وليريح أعصابه المرهقة ولينس ما حدث . . .

سافر صدقى . . . وكذلك سافر زميله محمود أبو النصر . . .

وخلا الجو فى النهاية . . . وبدأت النفوس تكشف عن سرائرها .... وبدأ الستر يتهدل عن الأسرار . . . وحانت الفرصة لرد التحية للرجل الذى قبل الاعتذار محافظة منه على وحدة الصفوف وصاحبه الذى سحب استقالته المسببة كى لايجد الشانئون فيها ثلمة أو مطعناً على أعمال الوفد . . .

أجل . . . لقد حانت الفرصة وكانت ذهبية براقة . . . وصدر قرار

الوفد بالإجماع بفصل صدقى وأبو النصر دون علمهما وبعد سفرهما وقد ظنا أن كل شىء قد زال أثره وأن الصفاء قد عاد إلى النفوس .

° ° °

لم تكن إقالة أو فصل اسماعيل صدقى من الوفد أمراً هيناً . . . بل كانت – فى حد كونها فصلا وإقالة – جرأة منقطعة النظير ! !

أجل . . . كانت جرأة لأن اسماعيل صدقى لم يكن بالعضو العادى أو المجاهد المحدود الذكاء بل كان ركناً من الأركان الثابتة قام عليه صرح الوطنية ، كما أنه كان رابع ثلاثة اعتبرهم الانجليز الداعين لعدم بقائهم فى مصر وجلائهم وإبعادهم عن أرض وادى النيل . . .

ولم يكن اسماعيل صدقى مجاهداً خلقته الظروف بل كان رجلا بما تحويه هذه الكلمة من معان وصفات . . . رجلا حنكته التجارب وجعلت منه سياسياً يعرف متى يهاجم ومتى يوجه ضربته ومتى يهادن ومتى يرى فى التراجع نصراً مؤزراً .

ولم يكن صدقى فوق هذا دخيلا على الجهاد .. بل دعامة من أقوى دعائمه ، لأنه حين يتحدث عنه كان حديثه حديث خبير مجرب عليم ببواطن الأمور ، فقد مر بحقب سياسية خطيرة وشهد وهو فى ميدان الحكم .. ثم وهو بعيد عنه ، أحداثا وتطورات أورثته الحذر وأملت عليه الحكمة ...

ولم يكن صدقى زيادة على هذا وذاك عضواً فخرياً . . . بل عضواً عاملا دائب الحركة جم النشاط ضمه الوفد إليه للاستفادة من كفاءته ومقدرته لا من مكانته وثرائه الكبيرين .. ثم أنه كان فوق هذا أيضاً عقلا مفكراً ورأياً مدبراً .. وكانت له آراء ونقدات وتوجيهات ذات أثر فى مجريات الحوادث . . .

ثم أن عقلية صدقى فوق كل هذا لم تكن بالعقلية البسيطة أو العادية ... ويكفى أن نعرف أن هذه العقلية المتزنة المرتبة التى صاغت بنود المذكرة التى تقدم بها الوفد إلى مؤتمر الصلح عارضاً فيها قضية مصر الكبرى ،

لم تكن بالعقلية التى يستهان بها فيهاجم صاحبها علناً وتنسب إليه أمور شخصية غريبة ويعمل بعض زملائه على تجريحه لغير ما سبب أو جريرة وهو صاحب الرأى الجرىء والخطط السديدة المحكمة التى أصابت أصدق الأهداف ....

ومن العبث أن ينكر ماضى صدقى فى سبيل مصر .. ثم جهاده بعد ذلك فى فرنسا أيام مؤتمر الصلح . . . لأن جهاده واتصالاته وحده كانت تعادل جهاد واتصالات كثيرين من زملائه المجاهدين . . .

ومن الثابت أن وجود صدقى بعد هذا فى أكثر من مجال من مجالات النشاط .. والتماع اسمه فى كل مناسبة ، وصلاته العديدة مع الكثيرين من ساسة الغرب وأقطابهم وإجادته التامة للفرنسية وإفلاحه فى نشر مقالات بآرائه كان لها ضجة فى أهم وأكبر الصحف الفرنسية .. ماكان من العدل أن يجازى على هذه الصورة الغريبة التى ننظر إليها الآن وعلى ضوء الحوادث ومقارنتها – على أنها مؤامرة محبوكة أريد بها التخلص من الرجل الذى كانت صراحته التامة ونظرته الصحيحة إلى الأمور وعدم ميله لغير الأخذ بالواقع وكراهيته لتحكيم العاطفة – أمور جعلت أصحاب سياسة إمساك العصا من وسطها – ينفرون منه ويعملون على إبعاده ليعملوا بعد ذلك كيفما يريدون وحسبما كانت تمليه سياستهم الارتجالية التى يوحى بها الجديد من الحوادث . . .

لهذا كله لم تكن إقالة اسماعيل صدقى أمراً هيناً .. بل كما قلت جرأة منقطعة النظير كان من اللازم على من أقدموا على ارتكابها أن يمهدوا للحادث وأن يهيئوا الرأى العام لقبوله دون مناقشة أو دخول فى جدل . . .

والواقع أن المناقشة . . . أو الدخول فى جدل حول هذا الموضوع لم يكن أمراً هيناً . . . بل مغامرة مغبتها غير مأمونة وعاقبتها غير سليمة لأن صدقى لم يكن بالخصم الذى يصرع فى الجولة الأولى .. لذلك كان على من يعاديه أن يحتاط وأن يتخذ الأهبة لكل احتمال . . . .

إذاً . . . ففصل صدقى من عضوية الوفد أو إقالته منها كان من اللازم أن تسير وفق خطة مدبرة حكيمة .. أولها أن الفصل يجب أن يتم فى غيبته

وأن يحدث فى صمت ودون جدل . . . ثم يعمد أصحاب الخطة بعدها إلى سياسة تسميم الآبار وهى سياسة خطيرة يلجأ إليها على الدوام الساسة الهدامون الساعون إلى غير الخير . . . . .

ولرب سائل يسأل نفسه بعد أن صدر قرار الإقالة عن السبب الذى جعل الوفد يقدم على ذلك الأمر ما دامت مسألة النقاش العنيف بين صدقى ولطفى السيد قد سويت باعتذار الأخير لصدقى ؟!

إن فى الأمر سرا ولا شك ... سرا لم يحاول أحد كشفه إلى اليوم وسيظل هكذا سراً مغلقاً حتى تجلوه الأيام . . . أو أحد شهود الحادث ممن يحبون الحقيقة ويميلون إلى إنصاف الرجال ونصرتهم ولو كانوا من أعدى الأعداء !

وهكذا فصل الرجل العامل وفى غيبته . . . بل وبعد أن سافر وهو مؤمن أن مسألة نقاشه ولطفى السيد قد انتهت . . . ولم يعد لها من أثر أو وجود على الإطلاق !!

وأعود فأقول أنه كان من اللازم أن تغطى هذه الخطوة الجريئة كى لايجسر سائل من الشعب المتلهف على أن يوجه إلى المسئولين سؤالا يحاسبهم فيه عن سر فصل صدقى عضو الوفد وأحد الأربعة الذين ذاقوا مرارة أول اعتقال !!

كان من اللازم أن يذر الرماد فى العيون وأن تسمم الآبار وأن يجد الجبابرة الذين فصلوا الرجل سبباً يبرر هذا الفصل ويؤمن به من يسمع به . .

ووجد خصوم الرجل — وأقول خصومة آسفة — لأنه لم يكن له وقتها خصوم . . . بل زملاء أعزاء اغتربوا فى سبيل غرض نبيل مشترك أرادوا به رفع النير عن كاهل الوادى الحبيب . . .

وجد خصومه السبب القوى . . . وجدوه فعلا وسرعان ما أشهروا السلاح البتار . . . وسرعان ما أطلقوا الشائعة المجرمة الأثيمة المختلقة فسكنت قلوب الشعب وأصبحت لديهم جزءاً من الإيمان . . .

ولم تمض عشية وضحاها حتى كان الشعب الذى هتف بالأمس لاسماعيل

صدقى كما هتف لسعـــد . . . . يهتف بسقوطه لأنه خائن أراد بيع بلاده للانجليز . . . . . .

. . .

كان الاتهام رمية جريئة صائبة وجدت صداها ومستقرها فى نفوس الشعب كما وجدت لديه هوى . . . ومتنفساً . . .

لم يكن لمصر من عدو غير الانجليز . . . ولم يجثم على صدرها كابوس لعين غير الانجليز . . . وما كان لأهلها من حديث فى شتى المجالس غير الانجليز . . . . . .

وكانت شتى أمانى المصريين هى التخلص من الانجليز وطردهم خارج البلاد والتنكيل بهم على أية صورة . . .

فلما أن سمع الشعب بفرية اتصال اسماعيل صدقى بالانجليز . . . ومساومته إياهم فى حقوق بلاده العزيزة . . . ثارت ثائرته ووجد المتنفس لإعلان غضبه بصورة جدية وهى المناداة بسقوط الخائن . . . والإيمان بأنه غير جدير بالانتساب إلى مصر . . . .

ولقد صدق من قال أن الشعوب سريعة التصديق للشائعات وأنها تؤخذ بالأكاذيب الكبرى ويبلغ إيمانها بها حد التعصب لها تعصباً يخرجها عن جادة الصواب وينسيها الواقع ويعمى عيونها عن الحقائق . . . .

بل ان الأكذوبة كثيراً ما تجد لها فى النفوس مرعى خصيباً فتصدقها ثم تحجم عن أن تؤمن بالحقيقة إذا تكشفت لها . . . بل وتجادل فى أمرها وتكذبها برغم صحتها المؤكدة ! !

وكان هذا ما حدث فعلا إذ وجدت شائعة اتصال اسماعيل صدقى بالانجليز ومساومته لهم مرتعها الخصيب فصدقها الشعب وآمن بها حتى إذا سئل بعد ذلك أحدهم عن سر تصديقه لها وعدم مناقشتها أو تمحيصها أو عرضها على ضوء الحوادث أجابك فى بلادة وتحيز بغيض أن هذا هو الواقع وهو ما حدث فعلا ولا داعية إلى جدل أو مناقشة أو تكذيب ! !

بهذه الروح المتجنية أخذ الشعب المسألة ... وبهذه الروح المتحزبة صدق الشائعة ... وبهذه الروح التي تكره الجدل والدراسة وحب الوصول إلى الحقيقة آمن بأن صدقي باع بلاده وأنه استحق لخيانته أن يفصل من الوفد وأن يكون عدو الشعب إلى أبد الآبدين !!

وهكذا أفلحت الخديعة ... وأفلح الخصم فى تشويه صورة صدقي المجاهد ووضعها فى إطار بغيض إلى كل نفس مكروه من كل قلب .. لأنه ماكان لمصرى أن يتصور أن يخرج عليهم مصرى واحد عادى ... لامكانة له ولا مركز ولا جاه ... ولا ماضى فى الجهاد على الإجماع الوطنى فيجرح مواطنيه دون تعقل ويوجه إلى أمانيهم طعنة قاصمة أثيمة ويحاربهم فى الخفاء ....

وكاد الشعب فى غمرة حديثه عن حياة اسماعيل الوطنى الأمين أن ينسى أهدافه ... بل أن الشائعة نفسها قد استطاعت بدهاء من وجهوها أن تخفى شائعة أخرى خطيرة أثارتها الجمعية المصرية فى باريس حول سعد زغلول نفسه !!

لقد أنست الناس أحاديث خيانة صدقي المزعومة . الاتهام الذى وجهته « الجمعية المصرية » إلى رئيس الوفد متهمة إياه بأنه فرط فى حق الوكالة .. وأنه سيقبل من العدو وغيره هدايا ومنحاً وغير ذلك !!

أنستهم تلك الشائعة ذلك الاتهام الجرىء الخطير ... كما أنستهم الخوض فى حديث الجفوة بين سعد والباسل وبين الوفد وحسين واصف وبين الوفد وشعراوى الذى ترك أمانة الصندوق لاختلاف فى وجهات النظر بينه وبين الأعضاء !!

نسى المصريون كل هذا ولم ترق لهم غير الأكذوبة المضللة التى نفثها دعاة السوء عن اسماعيل صدقي البرىء المنزه .

نسوا كل هذا وكأنه ماكان لهم إلا أن يتحدثوا عن صدقي وعن خيانته المزعومة ....



وعاد صدقى إلى مصر . . . عاد دون أن يعلم بما حدث وبما أتخذ حياله من أمور خطيرة . . . عاد ليعلم وهو على ظهر الباخرة بأمر إقالته مع زميله محمود أبو النصر الذى صدر قرار بفصله هو الآخر من عضوية الوفد فى نفس الجلسة التى فصل فيها اسماعيل صدقى . . .

وسكت الرجل . . . سكت الوطنى الجرىء . . . سكت الحصيف الذكى لأن أعداءه سبقوه فسمموا الجو بالأكاذيب وأفلحوا فى إسكاته وقتياً عن الخوض فى حديث ربما كان يضرهم . . ويودى على الأقل بسمعتهم . . ولعمرى . . . لقد كان صدقى يجب أن يفصل من الوفد دون « شائعات »

أو تعرض لسمعته أو وطنيته ... ولكن ما دام الأمر حدث كما أراده أصحابه بالأمس فكان عليه أن يجادل ويناقش ويرد الطعنة لأصحابها ... ولكن فى حينه قبل أن تأخذ الفرية مكانها ـ أما وقد سبقه من عادوه وأذاعوا بالباطل فى طول البلاد وعرضها أنباء خيانة لم تحدث والله وحده يعلم أن صدقى منها برىء ـ فذلك أمر أجبر الرجل الكبير النفس على السكوت لاعن عجز ولا عن اضطراب ولا عن رهبة من لقاء الجماهير ومناقشتها ولكن . . . عن ترفع وإباء وكراهية للنزول إلى حيث وصل الحقد بزملاء الأمس وإخوان الجهاد . . . .

لقد سكت صدقى ... سكت بمحض إرادته وهو الذى كان إذا تكلم قتلت كلماته عدوه ! ! سكت كى لايزيد الثلمة إتساعاً وآثر الاعتكاف قليلا ليترك الرحى لمن أحبوا الاستئثار باشغالها . . . والمقود لمن ناضلوا ليكونوا هم الممسكين به والموجهين لدفته ! !

ووصل صدقى إلى القاهرة التى كانت مثل أتون يغلى على جمر الغضى ونيران القلق .. وصل إليها دون جلبة مع زميله محمود أبو النصر ليجدا فى انتظارهما جهاداً جديداً . . .

فلقد وصلت الأنباء إلى قائد جيش الاحتلال بأن صدقى قد عاد .. وصدقى فارس قديم من فرسان الميدان خبره الانجليز وثبروه وعرفوا مدى خطورته . . . فعودته إذن يجب أن يحسب لها ألف حساب وحساب . . .

وأسرع القائد الانجليزى فبعث إلى اسماعيل إلى صدقى كتاباً يطالب فيه منه أن يترك القاهرة إلى إحدى ضياعه البعيدة ليكون بعيداً عن الشعب . . . بعيداً عن ميدان الجهاد . . . .

يالله ! ! ماذا حدث . . . إن الواقع يكذب الفرية الدنيئة . . . والصديق المزعوم يطلب فى لهجة الأمر ممن أتهم بصداقته وخيانة الأمانة من أجله .. أن يختفى من الميدان ! !

كيف يحدث هذا ؟! بل كيف يطلب القائد الانجليزى من الرجل الذى أشاع كارهوه فى طول البلاد وعرضها أنه باع الأمانة للانجليز واتصل بهم وهادنهم وفرط لهم فى الكثير من الحقوق ؟!

كيف يستقبل القائد الانجليزى رجلا إتهمه أعداؤه بأنه صديق للانجليز على هذه الصورة العدائية !!

أما كان جديراً بالقائد العسكرى الجاف الطباع أن يستعين بالصديق الجديد وهو قائد خطير من قادة الدعوة الوطنية ونبى من أنبيائها المعلودين الذين لقوا فى سبيل عقيدتهم ما لقوا من نفى وتشريد واضطهاد . . . وبأن يجعل منه – بمناسبة عودته – داعية للانجليز ولساناً من ألسنتهم ومنادياً بالتفرقة بين الصفوف وكاشفاً لستور أسرار الحوادث التى مرت بجهاد الوفد فى باريس ؟!

كيف نسى القائد الانجليزى كل هذا وتجاهل أن يمد يده للترحيب بالصديق العائد وفى قلبه الحقد والغل لا لزملائه وإخوانه . . . بل لمصر الجاحدة الناكرة للجميل !!

لقد أساء القائد اقاء الحليف الجديد الذى سوف « يسلم البضاعة » على حد تعبيرهم !!

وإذا كان القائد الانجليزى قد نسى آداب المجاملة !! فكيف مر ذلك على الذكاء المصرى ؟!

كيف تجاهل المصريون أمر القائد الانجليزى المتغطرس لاسماعيل صدقى بالانسحاب من ميدان الجهاد إلى بقعة نائية تضمن بعده عن الناس وعن التأثير فيهم !! ولم يفكر عاقل أو منصف منهم فى المقارنة بين الواقع الذى حدث والإدعاء الذى آمن به الناس ؟!

أكان من المعقول وقد عاد حليف الانجليز المزعوم إلى ميدان هم فى حاجة إلى داعية قوى يشغله ويشغل أذهان من فيه ويحولها من هدف إلى هدف . . أكان من المعقول أن يجافى الانجليز عرف اللياقة وآداب اللقاء

فيلقون على هذه الصورة المتنافية مع أبسط قواعد الأصول حليفا خطيراً مثل اسماعيل صدقى !!

أمر واحد كان من اللازم أن يشغل بال الشعب لو أنه انصف ودرس الموقف على حقيقته . . . أمر واحد لا ثانى له وهو أن صدقى الذى خشيه الانجليز وحاربوه لم يكن من المعقول وقد هادنهم وأراد أن يسلم إليهم « البضاعة » أن يلقوه على هذه الصفة وأن « يأمروه » بالبعد عن الميدان كى لايظهر فيه ولا يعمل . . . حتى لصالحهم والدعاية لهم !!

ولكن . . . هل فكر منصف واحد فى هذا ؟! لا . . . والله . . . أبداً ما فكر منصف فى أن يأخذ جانب الحق وأن ينظر إلى « اللقاء الانجليزى » للحليف نظرة إنصاف وإحقاق حق .

حقاً . . . لقد عرف أعداء صدقى كيف يحاربونه . . . بل . . . لقد عرف أعداء النبوغ والذكاء كيف يحولون دون اشعاعهما على ميدان ماكان أحوجه إليهما وإلى صاحبهما .. صاحب السياسة العملية الحاسمة ... كاره المجاملات . . . . عدو اللف والدوران . . . المعتز بحقه غير العابىء بأى مكان يصل إليه فى سبيل إظهار ذلك الحق . . . .

كان أعداء صدقى وكارهوا نبوغه والمرجفون من ذكائه اللماع على علم تام بنفسية الشعب فعرفوا كيف يصلون إليها ويحجبون بالأكذوبة عينيه فلا يفكر فى تمحيصها أو تحليلها . . . أو تسليط وميض فاتر من إشعاع الفكر أو التعقل عليها ليكون عادلا فى حكمه على المجاهدين الشرفاء ..

وبرغم ذلك الجو المسمم أبت رجولة صدقى إلا أن يجابه الشعب قبل أن يرحل بأمر القائد الانجليزى معتقلا فى بلدته « الغريب » ببيان قال فيه :

« أما الخبر القائل بأنى طلبت المفاوضة مع إنجلترا على أساس الاستقلال الداخلى ، وطرقت أبواباً كان الوفد يرى عدم طرقها . وأن لدى معالى الرئيس مستندات قوية تثبت ذلك القول ... فانه غير صحيح .. وإنى أنتظر نشر هذه المستندات بطمأنينة . . . »



رجل غير اسماعيل صدقى الجرىء القلب الثابت الجنان كان يستطيع أن يجابه الشعب الغاضب الذى تسممت أفكاره على غير هذه الصورة التى اشتملت على أدق معانى الصراحة وأكمل صورها . . .

أجل .. رجل غير اسماعيل صدقى كان يستطيع أن يستفيد من الموقف المعقد الذى خلقه خصومه بأن يذيع بالباطل أو الحق أقوالا وينشر حوادث ذات دوى وذات أثر ، ولكنه لم يفعل ؟!

لقد تربى الرجل تربية قضائية فى بيئة محافظة وأغرم فوق ما أغرم بالقانون بدراسة الاقتصاد . . . ورجل الاقتصاد دائما يميل إلى الحقائق ويعتمد دواماً على الأرقام الصحيحة وإلا أفلس . . .

واسماعيل صدقى لم يكن بالرجل الذى يرسل القول على عواهنه دون

تدبر للمسئولية أو دراسة لما سوف يكون . . . . ولو كان غير اسماعيل صدقى الذى صدم هذه الصدمة لسعى يقيم « حلقات » مهاترات وردود ولكن صدقى لم يكن من تلك الطينة الغريبة لأنه أحب أولا أن يقارعه خصومه بالحجة إن كانت لديهم وثانياً أحب ألا يهبط إلى مستوى الحاقدين فاحتفظ بمستواه . . . .

وثمة شىء آخر تجاهله اسماعيل الجرىء . . . ذلك الشىء هو الإسراف فى استرضاء العامة إسترضاء يخرج بالشىء عن وقاره ويجعله يجانب ناحية الحق . . . بل ويجور عليه . . .

كان صدقى يؤمن بأن للعامة أسلوبا لايحسنه هو ، ولا يحب التعامل به لأنه أسلوب الأكاذيب والتضليل ، وإلباس الباطل أثواب الحقائق . . . وكان يؤمن فوق هذا أن للعامة عقليتهم الساذجة التى يجب أن يوجهها الزعماء إلى الخير فلا يعمدون — إمعاناً فى التملق ورغبة فى إستجداء التصفيق والاستحسان — إلى الإلتجاء إلى أساليب منفرة تبعد الناس عن الواقع وتجبرهم على اتباع طرق الضلال . . . .

كان صدقى يرى أنه من اللازم لرفعة الأمة أن يرتفع الزعماء بالعامة إلى درجات سامية من درجات التفكير وأن يكونوا من هذه الغالبية الساحقة رأياً عاماً مستنيراً يجادل على أساس ويتحدث عن معرفة . . . .

كان صدقى يرى هذا ويرى الأشياء الكثيرة من أساليبه العملية .. ولكن كان هناك أناس غيره لهم أساليبهم الخاصة . . . أناس لايرضيهم غير الهتاف والتصفيق . . . أناس يجب أن تخدعهم الأكذوبة وهى تساق إليهم فى إطار جميل من المحسنات اللفظية يضجون إعجاباً بها ويهتفون إستحساناً لها . . .

لهذا كله . . . لم يرض الرجل وقد وجد الآبار مسممة فى طريقه . . . أن يلجأ إلى أسلوب « التهريج » السياسى الذى يمقته وظل حيث هو يرقب الأمور فى جراة ولا يرضى أن يهبط إلى مستوى العوام .. بل أحب لو حاول

هؤلاء أن يرقوا إلى تفكيره وأن « يحاكموه » و« يستجوبوه » ولهم بعد هذا أن يحكموا عليه إن كان قد أجرم أو خان أو فرط فى حق من الحقوق...

كانت لاسماعيل صدقى طباع النمر الجرىء ... النمر السلطانى المعتز بقوته فى الغاب .. . النمر الذى لايحب أن يجادل الثعالب أو ينزل إلى أسلوب الذئاب أو يحاول أن يترضى السنانير أو يفوز باعجاب القردة أو تشقشق من أجله الطيور ...

كان نمراً ملكياً يعرف ما يجب عليه للغير من أهل الغاب وما يجب على أهل الغاب له ... كان يعرف واجبه عليهم وحقوقهم عليه ولكنهم هم الذين ضلوا سبيل التفاهم معه فتجاهلوا واجبهم وحقوقه عندهم ...

كان نمراً جريئاً يعرف متى يهاجم ومتى يهادن ... ولقد ظل طوال حياته مهاجما جريئاً لايخشى فى سبيل حق يؤمن به أية قوة فى الوجود ...

كان صدقى نمراً ملكياً فذ العقلية جبار التفكير له أسلوبه التهكمى ونظراته الساخرة الحكيمة التى تنفذ إلى الأعماق فيزن بها معايير من حواليه ويعرف أقدارهم أكثر من عرفانهم لها ....

كان نمراً أميناً حفاظاً للعهد مدافعاً عن الغاب .. وإن خشيته الحيوانات الصغيرة ووجدت فيه زعيما مخيفاً ... أو قائداً من غير طينتها ..

وانه بعد هذا ليتلقى اتهامه المزعوم بروحه الفلسفية الساخرة ويخرج على شانئيه ببيان لاذع فيه إمعان فى التحدى ودعوة جريئة لدعاة الجرأة إلى نضال كان يشفق عليهم منه مقدماً ....

إن رجلا يصوغ هذا البيان اللاذع وينشره وسط محيط زاخر باتهامات مكذوبة كيلت له . لرجل لا أقول ذكياً فحسب ... بل بالغ القوة فيه صفات النمر الجرىء الذى يقدس الحق ويتحدى حاسديه إلى تجريد ما لديهم من سلاح مزعوم ....

فرجل يقول للشعب ... ولمن اتهموه فى صراحة .. « إن الخبر الذى

من مقتضاه أنى ذهبت إلى لندن وقابلت فيه سير رونالد جراهم مكذوب .. »
لهو رجل جرىء وعلى حق فى جرأته ... بل وفى رميه خصومه بالكذب الصراح .

ثم رجل يقول ثانية وفى نفس لهجته التهكمية اللاذعة .. « أما الخبر القائل بأنى طلبت المفاوضة مع انجلترا على أساس الاستقلال الداخلى، وطرقت أبواباً كان الوفد يرى عدم طرقها، وأن لدى معالى الرئيس مستندات قوية تثبت ذلك . فقول غير صحيح .. وانى أنتظر نشر هذه المستندات بطمأنينة » .

رجل يقول هذا ... لهو رجل واثق من أمر واحد لاثانى له ... واثق من نزاهته وأن أعماله ما شابتها شائبة وإلا ما طالب فى جرأة وتحد أن ينشر مروجو الدعايات المسمومة ما لديهم من مستندات تؤيد إتهامه .

كان صدقى رجلا ... ورجلا من طراز لم يفهمه الشعب وإن حاول هو – فى أكثر من مناسبة – أن يجعل الشعب يفهمه فى روية وهدوء واطمئنان وثقـــة ....

وهكذا ... ألقى الرجل بيانه ... بل قنبلته رادا بها على ادعاءات الموتورين ... فلم يجسر بالرد عليه جرئ أو شجاع ... ثم ذهب إلى بلدته « الغريب » بأمر القائد الانجليزى ليضمن الغاصبون بعده عن الميدان ...

ومرت بعد ذلك الأحداث ... وراح التاريخ يسجل ... والنمر فى « منفاه » ينتظر فى ثقة ... دوره الجديد ! !

° ° °

قدرت السياسة الانجليزية للنمر المرهوب الجانب أن يختفى من الميدان فى الوقت الذى جدت فيه على مسرح الحادثات السياسية حوادث وأحداث !

كان صدقى قد عاد إلى مصر فى الوقت الذى بقى فى باريس سعد وأعضاء الوفد ليعاودوا الجهاد بعد أن اعترف « مؤتمر الصلح » بالحماية وأقرها ... وبارك وجودها متجاهلا إرادة الشعوب ضارباً بالمبادئ الطنانة الخيالية – التى نادى بها الرئيس ولسون – عرض الحائط ...

ولقد ظن الانجليز أن اعتراف « مؤتمر فرساى » بالحماية البغيضة إسدال للستار على الحركة الوطنية .. و تثبيط لهمم الزعماء .. وقضاء على الروح الوطنى المتمرد على التدخل والاحتلال . . . ولكن ما لبثوا أن هالتهم الحالة المعنوية التى ما توقعوها ، إذ سرعان ما تجدد الاضطراب وعادت الثورة الرهيبة إلى ماكانت عليه . . . بل أشد عنفاً وأكثر قوة ونشاطا . . .

ومرة ثانية وجد الانجليز أنفسهم أمام المشكلة العويصة التى حاولوا أن يتفادوها وقد اتسعت رقعتها وعظم خطرها فلم تجد ساستهم غير أن ينظروا إلى الأمر من زاوية جديدة فكان أن استقر رأيهم على إرسال لجنة إلى مصر لتحقق أسباب الثورة وتقدم تقريرها عن الحالة فى تلك البلاد وعن القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، وتوسيع نطاق الحكم الذاتى لها توسيعاً مطرد التقدم والرقى وحماية المصالح الأجنبية . . .(١).

وعهد الانجليز إلى لورد الفريد ملنر وزير المستعمرات رياسة هذه اللجنة . . . وأعلنوا عن تأليفها فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ فقامت مصر على بكرة أبيها تحتج على إيفاد هذه اللجنة الاستعمارية التى ما شكلها الانجليز إلا لتثبيت أقدام الاحتلال . . . ونادوا فى كل مكان بسقوطها . . .

واتسعت رقعة الثورة . . . وتطورت حوادثها . . . وازدادت عنفا وشدة وتكاثر عدد الضحايا ... واستقالت وزارة سعيد وأشيع أن وزارة يوسف وهبه باشا ستحل مكانها . . . فقابلت البلاد النبأ أسوأ استقبال ... واحتجت الطائفة القبطية واستنكرت أن يقبل واحد منهم الوزارة فى مثل هذه الظروف وأبرقوا إليه قائلين :

« الطائفة القبطية المجتمع منها ما يربو على الألفين فى الكنيسة الكبرى تحتج بشدة على إشاعة قبولكم الوزارة إذ هو قبول للحماية ولمناقشة لجنة

---

(١) أقوال لورد كيرزون .

ملنر وهذا يخالف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال التام ومقاطعة اللجنة فنستحلفكم بالوطن المقدس وبذكرى أجدادنا العظام أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن . . . »

وهكذا أجمعت الأمة بكافة طبقاتها على مقاطعة اللجنة . . . وثارت ضد وهبه باشا الذى قبل تأليف الوزارة فى هذا الظرف الدقيق خارجاً على إجماع الأمة المجاهدة .

وثار « اللنبى » وغضب وهدد بالويل ثم أرسل يستدعى من أعضاء الوفد الموجودين بالقاهرة محمود سليمان باشا وعبد الرحمن فهمى بك وابراهيم سعيد باشا وطلب منهم أن يغادروا القاهرة إلى قراهم فإن رفضوا فإنه سينفذ الأمر بالقوة . . . ولكنهم رفضوا الإذعان . . . واستمروا على انتهاج خطة المقاومة وتحريض الشعب على الاحتجاج بشتى الصور ومقاطعة اللجنة مقاطعة تامة فلم يجد « اللنبى » إلا أن ينفذ وعيده ... كما أبعد أيضاً على ماهر بك إلى الأقصر واعتقل أصحاب الفضيلة المشايخ دراز وأبو العيون والقاياتى وبعث بالثانى والثالث إلى رفح . . .

وبرغم كل هذا ... وبرغم العسف الجائر والعنف والبطش والجبروت... فإن القوة المعنوية التى تكمن فى نفوس الشعب طغت على قوة الحديد والنار.. وضاعت هباء محاولات اللنبي وازدادت المقاومة عنفاً وأصبحت البلاد مرجلا يغلى بالحقد والكراهية ويتحفز إلى الوثوب ويصر على مقاطعة اللجنة الاستعمارية البغيضة مهما كانت الظروف !

وأخيراً . . . وفى يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ وصلت اللجنة . . . وكان يوم وصولها — فى تاريخ الكفاح والتضامن والاتحاد — يوماً مشهوداً ! !

وانفجر الأتون . . . وراحت مصر بشتى طرق جهادها تعلن استنكارها لمقدم اللجنة وتعمل على إظهار التضامن على مقاطعتها بكافـــة الوسائل والأساليب . . . .

وأضرب المحامون . . . واحتجت السيدات . . . وأضرب الموظفون . . .

واحتج العلماء .. وثار الطلبة وأضربوا ... وتضامن أفراد البيت المالك مع الشعب فى استنكار قدوم اللجنة إلى مصر فكتبوا احتجاجاً وأرسلوه إلى اللورد ملنر قالوا فيه .

« بما أن جميع طبقات الأمة أعلنت شعورها نحو وطنها وعبرت عن أمانيها طالبة الاستقلال التام لبلادها ، وبما أن هذا العمل الصادر من الشعب المصرى برهان ساطع قاطع على إخلاصه الذى لايدع مجالا لأحد أن يتهمه بأنه يعمل تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة ، وفضلا عن ذلك بما أن جميع أعمال الأمة المصرية المتحدة اتحاداً صادراً من أعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء على أنها منبعثة عن شعور حقيقى لم يدفعها إليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن . فإننا نقدم إليكم هذه المذكرات لتحيطوا علماً أننا لانقتصر على الموافقة التامة على جميع مطالب الأمة المصرية، بل ننضم إليها ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا »

كمال الدين حسين	عمر طوسون	محمد على ابراهيم
يوسف كمال	اسماعيل داود	منصور داود

وهكذا أجمعت البلاد شعباً وأمراء ... أقباطاً ومسلمين .. على مقاطعة اللجنة واستنكار حضورها إلى البلاد فسافر ملنر وصحابته ليقدموا إلى المسئولين فى بلادهم تقريراً عما شاهدوه ... وفى ٩ مارس سنة ١٩٢٠ اجتمعت الجمعية التشريعية ببيت الأمة وقررت سبعة قرارات أهمها :

١ — اعتبار الحماية التى أعلنتها انجلترا على مصر من تلقاء نفسها عملا باطلا ليست له قيمة قانونية .

٢ — تقرير وإعلان استقلال مصر والسودان استقلالا تاماً وفقاً لقواعد العدل والقانون وأن كل مظهر من مظاهر اعتداء القوة على هذا الاستقلال لايؤثر فى وجوده من الوجهة القانونية وليس من شأنه إلا أن يزيدنا تمسكاً به ...

وأبلغت هذه القرارات إلى الوفد المصرى فى باريس ورئاسة مجلس الوزراء وقناصل الدول والصحف المصرية والأجنبية وسكرتيرية الجمعية التشريعية لحفظها بسجلاتها . . . .

وازدادت الحالة تفاقما . . . وأخذت الثورة اتجاهاً جديداً فاعتدت على الوزراء .

واستقالت وزارة يوسف وهبه أخيراً لتخلفها وزارة توفيق نسيم التى لم يكن لها برنامج خاص أو هدف وطنى فاعتبر قيامها استئنافاً لوزارة يوسف وهبه المستقيلة ولذا ظلت حالة التوتر قائمة وظل الشعب واقفاً بالمرصاد لمن يشك فى ولائهم له ونصرتهم لقضيته . . . .

وكان ملنر قد وصل إلى لندن وأخذ — وبعد دراسة الموقف فى مصر واستعراض الحوادث فيها — يفكر فى حل جديد للمشكلة الأبدية بين القطرين بعد أن شهد ما شهد من استمساك المصريين بحقوقهم واعتبارهم الوفد هو المفوض المسئول والمتكلم الوحيد باسمهم .

ووجد ملنر أن أسلم طريقة للوصول إلى الحل المرجو هى مفاوضة « الوفد » الذى كان وقتها فى باريس فكلف أحد أعضاء لجنته بالسفر إلى « باريس » للتحدث مع سعد فى سفره ورجال الوفد إلى لندن للمفاوضة على الأسس الواجب اتخاذها وسيلة للوصول إلى حل للمشاكل القائمة .....

وأرسل سعد إلى لندن عبدالعزيز فهمى ومحمد محمود وعلى ماهر ... لجس النبض وتعرف حقيقة الشعور بالنسبة للقضية المصرية ... فقابل الأعضاء الثلاثة لورد ملنر وفهموا منه بأنه مستعد للمفاوضة « دون قيد ولا شرط » بل أنه مستعد لإعلان استقلال مصر ما دامت المعـــاهدة الجديدة تنص وتحفظ حقوق الانجليز . . . .

وأرسل المفوضون الثلاثة إلى سعد بنتيجة ما شاهدوا وكان أن تقرر السفر للمفاوضة . . . وأبرق الوفد إلى مصر فى طلب عدلى يكن باشا ليكون « وسيطاً » بين طرفى المفاوضة .

وعدلى « وطنى » من طراز « نظيف » خبر السياسة وعرفها . . . وما كان أسرع ما قبل الدعوة وسافر إلى لندن . . . .

وجرت المفاوضات . . . وحدث خلال أدوارها ما حدث . . . ثم قطعت فى النهاية وعاد المفاوضون إلى بلادهم ليجابهوا الشعب بالحقائق . . .

° ° °

ولعل الانجليز بعد هذه الجولات العديدة مع مصر والمصريين — قد أيقنوا أن سياسة العنف لن تأتى بالنتيجة المرجوة وأن « فرض » الحماية بعد إعلانها رسمياً فى مؤتمر الصلح ستكون عاقبته وخيمة كما أبانت ذلك الظروف والملابسات التى كانت تقف كل يوم عند ثورة دامية وعند أخذ ورد لاينتهيان ! !

ولعلهم آمنوا تحت صيحات الأحرار وفشل سياستهم — أنه من اللازم أن تقوم بينهم وبين مصر — المستمسكين بالبقاء فيها — علاقة مرضية ذات أسس من العدالة وحسن التقدير .

ولما كانت محاولاتهم السابقة للتفاهم قد باءت كلها بالفشل فقد وجدوا أنفسهم أخيراً أمام حقيقة يجب أن يحنوا أمامها الرأس إجلالا وهى تسليم الحق إلى أصحابه لأن استمرار إغفال ذلك الحق . . . ثم تأليف لجان وإرسال بعوث للدراسة وقيام مفاوضات على غير أسس . . . ثم العودة إلى الثورات والاحتجاج .. أمور ليس فيها ما يعنى الاستقرار المنشود لعالم جرحته الحروب وأضنته شرورها وأصبح يتوق إلى الراحة والهدوء . . .

ولعلهم بعد فشل مفاوضات « ملنر — زغلول » وانقطاعها وجدوا أنه من الحكمة أن يضعوا أسساً جديدة للإتفاق . . . وكان أن أرسلوا إلى عظمة السلطان فى فبراير سنة ١٩٢١ كتاباً قرروا فيه أن « الحماية أصبحت علاقة غير مرضية بين مصر وانجلترا وأن الحكومة البريطانية مستعدة لمفاوضة حكومة مصرية يؤلفها عظمة السلطان لهذا الغرض ابتغاء إقامة العلاقات بين مصر وانجلترا على أساس أوجب للرضا . . . »

وتلك لعمرى كانت وثيقة لها قيمتها إذ فيها اعتراف من الغاصب بعدم شرعية أعماله وفيها أيضاً اعتراف صريح بالتدخل غير المشروع وإيجاد علاقة غير مرضية بين شخصيتين فرضت إحداهما نفسها على الأخرى وكرهت الثانية الفرض البغيض . . . وفيها بعد هذا وذاك رغبة من الغاصب فى تصفية الموقف وإيجاد حل يكون فيه الرضا على أسس سليمة وعادلة بين الطرفين . . .

والوثيقة بعد كل ذلك تحدد طلب وزارة وحكومة مسئولة يعينها عظمة السلطان ... وهذا معناه « إقالة » وزارة نسيم باشا التى كرهها الشعب وحارب وجودها وكانت له معها ومع رئيسها حوادث ومواقف بلغت حد التفكير فى اغتياله والقضاء عليه . . .

وهللت الأمة وكبرت . . . وباركت الوثيقة التى توجت جهادها وكانت ثمرة حبيبة من ثمرات ذلك الجهاد . . .

واستقالت وزارة نسيم البغيضة وأحس الناس مع زوالها بأن كابوساً كريها قد انجاب عن صدورهم وأن ليلا دامس قد ذهب وسيتبعه فجر زاهر مشرق .

وكلف عظمة السلطان الوطنى النزيه عدلى يكن بتأليف الوزارة التى سميت « وزارة الثقة » لأن الأمة أجمعت عليها وأيد « الوفد » تأليفها . . .

ومهمة الوزارة كانت . . ولا شك وكما هو ظاهر من وثيقة الاعتراف البريطانية — مفاوضة الانجليز « ابتغاء إقامة العلاقات بين مصر وانجلترا على أساس أوجب للرضا . . . » ورضاء عدلى بها ثم تأييد الأمة والوفد له كان معناه ولا شك أن يقوم الرجل بالعبء الوطنى وأن يقدم للأمة بعد ذلك « حساباً » عن جهاده ! !

وألف عدلى وزارته منه ومن زميله ورئيسه السابق رشدى وثروت وجعفر ولى ومدحت يكن ومحمد شفيق وزيور وعبد الفتاح يحيي ونجيب بطرس غالى . . . واسماعيل صدقى . . .

وإذاً . . . ومرة أخرى يعود النمر بعد طول احتجابه وبعد الأحداث التى مرت . . . إلى نفس الميدان ليعاود مرة أخرى سيرة الجهاد إلى جانب زملائه الأوائل رشدى وعدلى وثروت . . .

ولما كان للوزارة الجديدة برنامج وهدف ، ولما كانت مهمتها القيام بتحديد العلاقات الجديدة بين مصر وبريطانيا للوصول إلى اتفاق يحقق استقلال مصر . . . فقد سعدت بها مصر المجمعة على تأييدها . . .

ولكن . . . تأتى الرياح دواماً بما لاتشتهى السفن إذ حدث مالم يحسب له الجميع أى حساب ... فهبت الأنواء وثارت الأعاصير وزمجرت الزوابع واضطربت الأمور فى سرعة غريبة ما توقعها أحد .

وهكذا ... ومرة أخرى قدر للميدان الذى صبغته دماء الضحايا ودوت فى جنباته صيحات الأبطال ... أن يشهد نزاعاً من نوع جديد ... بل وغريب أيضاً .. إذ تغيرت النغمة الوطنية المقدسة إلى نغمة أخرى كان لها أثرها فى مجريات الحوادث بعد ذلك — إلى يومنا هذا — وهى نغمة الخروج عن الغرض الشريف الأسمى إلى المطالبة بعروض وشخوص وآراء زائلة ...





ظن الشعب بعد أن « بارك » سعد الوزارة وسميت بتعضيده ومؤازرة وفده « وزارة الثقة » أن مصر المجاهدة وقد وصلت إلى تلك المرحلة .. سوف تسير رياح الحوادث بسفينتها إلى ماهو أبعد مدى مما كانت تصبو إليه ...

ظن الناس هذا وأكثر منه ... وبلغ بهم التفاؤل مداه وآمنوا بأن الجهاد

الأسمى فى سبيل مصر لايبغى إلا شيئاً واحداً هو رفعتهـــا إذا ما بلغت هى أقصى غاية ونالت أعز مكان . . . .

وبالغ القوم فى تفاؤلهم وحسن ظنونهم وثبت لديهم أمام هذه السعادة الإجماعية التى أعلنتها شتى طبقات الأمة ... أن الشوائب الشخصية التى علقت ببعض النفوس لابد قد زالت ولم يبق لها من أثر على الإطلاق ما دام الغرض لم يتدنس وما دام الهدف لم يضل سبيل الوصول إليه أحد . . .

ظن الناس أن ما قيل عن عدلى ثانياً وصدقى أولا قد محته يد النسيان وأن الصفحة الجديدة التى ستبدأ بها البلاد عهدها الجديد صفحة بيضاء ناصعة مطهرة لتبعث . . . .

ولكن أفاعى الغل وعقارب الحقد كبر عليها أن تظل راية الوفاق قائمة وأن ترسل مشاعله الأنوار الساطعة القوية فلا تجد ظلمة تعيش فيها ولا ثلمة ترسل منها السموم لتبعث الفرقة والأوجاع والأحقاد ! !

وعاد سعد إلى مصر بعد غيبة عامين فى باريس فخرجت البلاد لتلقاه بما لم تلق به الفاتحين واشتركت الحكومة مع الشعب فى الترحيب برئيس الوفد المناضل عن حقوق مصر ، وظلت الأفراح تملأ البلاد عرضاً وطولا ، وجاءت الوفود تترى من سائر أنحاء القطر لتهنئة القادم العزيز . . .

واستقرت الأمور قليلا ... ولكنها لم تدم . إذ ما لبث أن قامت مباحثات فى سبيل تكوين الوفد الذاهب لمفاوضة الإنجليز دون أن تشمل هذه المباحثات تحديد الأغراض أو توحيد الأهداف أو إعداد المطالب الوطنية التى سيتقدم بها المفاوضون وتدور حولها المحادثات . . . بل كان محور هذه المباحثات هو « إشكال » الرياسة ولمن تكون ؟ !

وكان طبيعياً أن الرياسة من حق عدلى بوصفه رئيساً للوزارة التى ارتضتها الأمة وباركها الوفد وأرادها الانجليز لتصفية الموقف . . . .

ولكن كانت هناك فئة على غير هذا الرأى ... فئة ترى أن لا تكون لعدلى هذا صفة على الإطلاق فى « المفاوضات » وعليه أن يكتفى برياسة الوزارة !!

ومرة أخرى تجدد الجرح القديم !!

كان عدلى سياسياً من طراز عف كريم وكانت له طباع لاتستقيم وطباع الساسة الجدد أو من أوجدتهم الظروف فى مكانة السياسيين إذ كانوا يرون فيه رجلا من غير « طينتهم » ... وكانوا يعتقدون أنه يمثل « طبقة » من واجب الغالبية العظمى للشعب أن تحاربها . وكانوا فوق هذا أيضاً يجدون فيه منافساً لسعد زغلول فى وكالة الجمعية التشريعية ... فآمنوا بأن وجوده إلى جانبهم أمر غير مرغوب فيه ...

وكما حدث فى المرة السابقة — يوم أن كان يعمل إلى جانب رجال الوفد فى مفاوضاتهم مع « ملنر » حين أبرقوا إلى صحفهم فى مصر لتنشر أن « وجود عدلى إلى جانب المفاوضين المصريين نكبة ... » — حدث أيضاً فى هذه المرة .. إذ راحوا يكيلون له التهم . متعللين بأنه ... غير عضو فى الوفد المصرى .. وأنه اتهم قبلا — فى صيغة حيادية — بالخيانة والتفريط ، وبأن وجوده إلى جانب المخلصين من أعضاء الوفد نكبة !!

وحز فى نفس الرجل بعد أن قبل المسئولية وأخذ يستعد لها ... أن يجد نفسه يدخل مع سعد وحزبه فى نقاش حول الرياسة ولمن يجب أن تكون !!

ووقف عدلى وثروت ورشدى وصدقى فى جانب ... وسعد ووفده فى جانب آخر ومن ورائهم « الهتافة » ينادون « سعد رئيسك يا عدلى » ... وابتسم الرجل ساخرا وقال : « انه رئيسى فعلا ولكن ... رياسة وفد المفاوضة يجب أن تكون لرئيس مجلس الوزراء ... »

والأمر الذى لاشك فيه أن اسماعيل صدقى اشترك اشتراكاً فعلياً فى

الأخذ والرد حول مسألة الخلاف حول الرياسة وكان من أنصار الرأى القائل بأن « التقاليد السياسية فى جميع البلاد لاتسمح بحال من الأحوال أن يكون رئيس الحكومة مرؤوساً فى هيئة تتفاوض مع حكومة أخرى ، فضلا عن أن التصرف فى المفاوضات ليس من حق الرئيس بل من حق الهيئة(١). . .

وكان يرى أيضاً ـ بمناسبة استمساك الوفد بأن تكون غالبية المفاوضين من فريقه ـ أن « المسألة ليست تحقيق غالبية لجانب على جانب آخر ما دام الجميع يتبعون طريقاً وخطة متفقاً عليها لتقرير مستقبل البلاد التى تهم مصالحها الغالبية والأقلية على السواء . . . وما دام الأمر كذلك فمن السهل الاتفاق على الأشخاص الذين تتألف منهم هيئة المفاوضات . . .

ولكن الوفد لم يأخذ بهذه النظريات . . . وتطور الأمر تطوراً خطيراً خرج بالأمر عن وضعه الطبيعى وغير النغم المقدس الذى كان الجميع يرددونه بالأمس فى حماسة وإقدام إلى نغم آخر مرذول فيه تعريض بالبعض وإلصاق تهم الخيانة بآخرين !!

وضاقت الصدور بما حوت . . . وكان عليها فى النهاية أن تنفس عن كربتها . . . أو تبوح بالسر الذى يهم هذه الملايين والذى استأثرت به طائفة ظانة أنها صاحبة الأمر كله . . .

كان سعد إذ ذاك فى قمة مجده وسلطانه ومكانته . . وكان يعرف مدى تأثيره فى السواد الأعظم من الشعب الساذج . . . وكان من اللازم وبدلا من استفحال أمر النزاع وخروجه من دائرته أن يعمل ـ بوصفه وكيلا عن الأمة ـ على تسوية الأمر وتهيئته للمهمة الخطيرة التى يجب أن تواجهها البلاد .

كان سعد يعرف كل هذا .. ويعرف أيضاً أن الأمة قد وكلته وحزبه

---

(١) مذكراتى لدولة المترجم له .

للدفاع عنها وتحقيق أمانيها وأهدافها وجمع كلمتها وأنه من اللازم فى سبيل جمع هذه الكلمة والمحافظة على تلك الوحدة أن ينظر إلى الصالح العام لا إلى المناصب والأشخاص ... كان يعرف هـذا كله ... ولكن شهوة الاستئثار بكل شئ وحب جمع السلطة فى يد واحدة ... والغرام بأن يكون لفئة دون فئة لبوس البطولة ومميزاتها ... جعلته ينسى كل شئ إلا أن يكون هو وحده الرئيس ولو تفرقت الأمة شيعاً وضاعت جهودها بدداً وضلت الطريق إلى الأمانى والحرية والاستقلال ...

وأعود لأقول ... ان الصدور ضاقت بما حوت وإذا بأصدقاء الأمس الذين سلموا أعناقهم للجلاد وهانت لديهم الأرواح فى سبيل مصر ... يتراشقون التهم ويرمى بعضهم البعض بالخيانة والتفريط !

وكأنى بتهمة الخيانة والتفريط فى حق الوطن قد أصبحت من مستلزمات « القذف » فى حق من لايحنون الرءوس ويأخذون برأى معالى الرئيس ويخضعون له ...

وأخيراً ... وبعد أن انقسمت الأمة الموحدة إلى معسكرين ... وبعد أن تفرق الشمل وأصبح أبناء الأمة الواحدة يحاربون بعضهم ... ألقى سعد قنبلته الجريئة فمزق الوحدة وقضى على كل أمل فى التئام الصفوف يوم أن خطب فى شبرا يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٢١ وعرض للخلاف بينه وبين الوزارة وقال عن عدلى ووزارته ومن يشايعونه من أصحاب الرأى فى البلاد أنهم « برادع للإنجليز ... » !!

يا سبحان الله ... ويا جلال قدرة سعد ... بين يوم وليلة يصبح المجاهدون خونة .. ومن قاموا فى وجه الإنجليز «برادع لهم» ودليل خيانتهم .. فقط ... لأنهم لم يرضوا بتغيير الأوضاع الدستورية فيجعلوا « عدلى مرءوساً لسعد » و « سعد رئيساً لعدلى » !!

وهكذا بدأت الأمة تفقد وحدتها ...

• • •

والواقع المؤلم . . . أن لا سعد . . . ولا عدلى . . . ولا مصر الضحية .. ولا أحد فيما استفاد مما حدث بين الأشقاء المجاهدين بالقدر الذى استفاده .. الإنجليز ! !

وان القدر اليوم ليضحك ملء شدقيه رثاء لما حدث وهو يرى أمة خرجت بالأمس كتلة ينادى بنوها .

« الاستقلال التام أو الموت الزؤام » . . . « نموت وتحيا مصر » . . .

فاذا بها اليوم قد انقسمت إلى معسكرين متنافرين ... وإذا بمجاهدوا الأمس المنادون بحيـــاة مصر ينسونها ويتجهون بالقلوب والأفئدة إلى الأشخاص . . . وإذا بالنداء يتغير والنغم يتبدل والأبناء ينسون أمهم وقصة حياتها وبعثها واستقلالها ويتدافعون بالمناكب للنداء بحياة أشخاص . . .

ضلت والله الرمية هدفها ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ! !

دخلت مصر أتون الثورة كتلة واحدة وخرجت كتلة واحدة . . . ثم وقبل أن يتحقق الهدف يختلف الأشقاء على تركة لم تعين . . . ويطالب كل واحد بأن يكون هو وحده صاحب حق تقرير المصير ! ! ويتصدع بنيان البيت المتراص وتصبح الكتلة اثنتين ويتناسى الأشقاء صلة الدم ووشيجة الرحم فاذا هما خصمان مبينان . . . وبدلا من التحزب لصالح الأم الكبرى فى وجه الأجنبى أخذ ينادى كل بحياته . . . وتضل الأمانى طريقها وقد تنكبت الثورة وكفر بها من غذوها بالمهج والأوراح . . .

وهكذا . . . وبين يوم وليلة . . . وبفعل ساحر عليم . . . تنقلب الأوضاع فيصبح – بأمر سعد – المجاهدون خونة . . . وخدام مصر الأوفياء . . . برادع للإنجليز . . . »

وهكذا مرة أخرى .. تقوم ثورة جديدة ويخرج الأبناء البررة فى جموعهم يهتفون وينادون بسقوط واحد منهم – لأنه وخلفه قادة الرأى وأهل الفكر فى البلاد حاولوا بالحسنى أن يتفاهموا مع الغالبية التى حكمت العواطف –

بأن سعد وعدلى وغيرهما ليسوا غير أبناء يخدمون صالحاً واحداً ويسعون لتحقيق غرض مشترك وهو استقلال مصر ! !

واستمرت الثورات طويلا . . . واندلع فى البلاد لهيبها وأصبحت الحكومة أمام أمرين إما أن تأخذ المتظاهرين بالشدة أو أن تتركهم يفعلون ما يشاؤون وتخلى مسئوليتها . . . وتستقبل لتترك الحكم إلى من يريدونه ! ! وكلا الأمرين شاق وعسير ! !

وعارض صدقى وثروت فى التسليم ووجدا أن الحكمة تملى بأن تقف الحكومة من الثائرين موقف العزم والقوه وإلا ساء الموقف وأفلت الزمام وحدثت مأساة . . . الله وحده العالم بنتائجها على البلاد . . .

وفكر المسئولون فى الأمر وقلبوه على وجوهه العديدة وكادوا يخرجون بنتيجة مؤداها ترك الميدان للوفد . ولكن عاد صدقى يعارض فى الأمر ويؤيد رأيه بالحجة تلو الحجة ويطالب بأن تكون الحكومة حازمة ... بل قوية وأن تتمثل مع الشعب الساذج بقول الشاعر :

وقسا ليزدجروا .... ومن يك حازماً
فليقس أحياناً على من يـــــرحم

ذلك لأن الانصياع إلى فئة مهما كثرت والنزول على رأيها غير العادل .. وغير المنزه ... وغير الخالص من الشوائب ... فيه ضعف وفيه ما يضع الحكومة أمام الإنجليز ... بل وأمام الرأى العالمى ... فى موضع لاترضاه ... إذ فى ذلك الرضاء بالفوضى حجة تبرر أن هذا الشعب الخارج على نفسه والذى ينادى بعض من فيه بسقوط وحياة البعض الآخر . . غير جدير بأن يحكم نفسه . . . وبالتالى أن يطالب بالاستقلال ! !

ولقد كان مما يروع فعلا تلك النغمة المرذولة التى لجأ إليها الوفد ... وهى أن يرمى بالخيانة كل من يعارض لرجاله رأياً ولو كان فى صالح البلاد . . .

تلك كانت – ولم تزل – خطة استبدادية كما أن إثارة عواطف الجماهير على هذه الصورة فيها جناية كبرى على الحقائق .

والواقع أن اسماعيل صدقى الحازم الجرئ عندما عارض فى التسليم للسذج من الشعب بما كانوا يريدون فانما كان حكيما . . . لقد كانت الوزارة – فى نظر العامة – وزارة خائنة . وكان رجالها – تمشياً مع منطق الاتهام الشعبي غير العادل – برادع للإنجليز ! !... فلو حدث واستقالت وتركت الحكم لمن وجهوا الاتهام إليها كان فى هذا ما يعنى صحة الاتهام . . . وفيه أيضاً ما يعطى الإنجليز مستنداً دامغاً بعدم أهلية المصريين للإستقلال . . .

وهكذا وجدت « وزارة الثقة » وقد سحب منها من أعطوها « صك الثقة » ثقتهم أنها أمام حالة من اللازم الإسراع فى علاجها وذلك باتمام رسالتها وتحقيق هدفها وتكوين وفد المفاوضة مع الإنجليز . . .

* * *

واستمرت الزوبعة على حالها من الحبوب والثوران ومع هذا فقد ألف عدلى « وفد المفاوضة » الذى تصدت له صحافة الوفد وأطلقت عليه اسم « بعثة » تحقيراً له .

وقد تكون الوفد المفاوض من خمس لجان . . . سياسية ويرأسها عدلى... ومالية ويرأسها صدقى ... وقضائية ويرأسها رشدى ... وحربية ويرأسها محمود عزمى ... ثم هندسية ويرأسها محمد شفيق . . .

وهكذا . . . وبحكمة صدقى وجرأته وسعة أفقه وعمق تفكيره وبعد نظرته . . . فاتت على الوفد فرصة كان يرجوها ويرجو من ورائها الخير الكثير ... وإن كان عدلى قد كسب عن طريق تنفيذه لخطة صدقى شرف تأليف وفد المفاوضة مع الإنجليز ... فان مصر الجريحة كانت هى الخاسرة فى تلك الجولة إذ تفككت عرى وحدتها القوية وأصبحت ميداناً لمعسكرين متنابذين يلجأ كلاهما إلى كل سلاح للقضاء على منافسه . . .

وسافر وفد المفاوضة . . . أو بعثة المفاوضة . . . كما أراد الحزب

الغالب أن يسميه ... سافر إلى لندن تسبقه الشائعات ويتابعه المأجورون !! ليتحدث باسم مصر ويدافع عن حقوقها وان سبقته شائعات تؤكد أنه لايمثل حتى نفسه ... لأنه مأجور ومملوك للإنجليز وأن مصر بأسرها بريئة منه ومن مفاوضاته ...

وقد بلغ من تحزب الشعب الأعمى ضد هذا الوفد المفاوض الذى جمع خيرة رجال مصر وأكثرهم ذكاء ودربة وتطرفاً فى الوطنية — أن نودى بسقوطه ... وقيل فى رئيسه عدلى الكفء النزيه ما قيل ... بل ونادى المأجورون إمعاناً منهم فى التدليل على حماقاتهم وجرم من ساقوهم إلى ذلك التطرف البغيض بأن « حماية على يد سعد ولا استقلال على يد عدلى ... »

يالها من صورة ... وياله من هتاف غريب !!

حقا لقد كان هتافا ان دل على شئ فعلى عدم تعقل وإغراق فى التحزب ومجافاة للحق وخروج على جادة الصواب ...

ولو دل هذا الهتاف على شئ فانما يدل على أن الشعب قد نسى الهدف وأصبح يطالب « بالأشخاص » ... وكذلك نسى الاستقلال وما أريق فى سبيله من دم ذكى طاهر وراح ينادى بسعد ... وبسعد فقط ولتضل الأمانى بعد ذلك طريقها ... أو فليكن ما يكون ...

ووصل المفاوضون إلى « باريس » وهناك ... وفى محطتها ... وبمرأى ومسمع من الأجانب تظاهر الطلبة المصريون وهتفوا بسقوط عدلى ووزارته الإنجليزية !!

وسمعهم عدلى العف النزيه كما سمعهم الأجانب ومراسلو الصحف ... فلم يزد على أن ابتسم لهم رافعاً قبعته !!

على هذه الصورة لقى عدلى العاقين من شباب قومه ... وعلى هذه الصورة الكريمة رد تحيتهم الطائشة التى أثارت رشدى ووجد فيها جنوناً ورعونة حتى تمتم من فرط غضبه يقول « تعساً لكم » !!

وتبع المتظاهرون عدلى وزملاءه وظلوا يهتفون ضده حتى استقل سيارته

وما فارقته الابتسامة وما نسى أن يحييهم مرة أخرى برفع القبعة !!

ومن باريس رحل المفاوضون إلى لندن ... وهناك لقيتهم مظاهرة أخرى هتفت بسقوط « الخونة ... المارقين ... برادع الإنجليز !! »

يا لله !!

رشدى الذى كان داعية إنشاء وتكوين الوفد ومشجعه وراسم خططه ...

وعدلى المجاهد العف النزيه مساعد رشدى فى جرأته وتشجيعه للوفد وحركات وجوده .

وصدقى العقل المدبر الجرئ وزميل سعد فى جهاده وصاحبه فى معتقله الأول وواضع خطط النضال العملية ...

هؤلاء الأبطال المجاهدون بين يوم وليلة ولأنهم عارضوا فكرة أرادها رجل واحد — يصبحون خونة ... مارقين ... صنائع للعدو .... وبرادع للإنجليز !!

وفى الوقت الذى عظم فيه شأن الحملة على المفاوضين فى داخلية البلاد وخارجها ... بدأ هؤلاء أعمالهم عقب وصولهم لندن ... ففى ١٣ يولية سنة ١٩٢١ على وجه التحديد بدأوا زياراتهم الرسمية للمسئولين من الإنجليز واجتمعوا باللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية ورئيس هيئة المفاوضين الإنجليـــز ...

* * *

وبدأت أخيراً مفاوضات « عدلى — كرزون » ... وبدأت شتى اللجان فى أعمالها المختلفة الموكولة إليها ... وبدأ الرسميون وغير الرسميين فى أعمالهم واتصالاتهم وتوجيهاتهم المتعددة ...

واستطاع اسماعيل صدقى بدأبه وخبرته وحبه الوقوف على كل صغيرة وكبيرة أن يحول إليه الأنظار ... وأن تسلط عليه الأضواء .. والألسن فى وقت واحد !!

وإذا تناسينا لحظة أقوال الناس ... وادعاءات الخصوم ... بل

وتقولات الأصدقاء والزملاء . . . وجدنا أنه كان من اللازم على اسماعيل صدقى بحكم عمله ومركزه أن يكون شعلة تتقد بالنشاط وأن يملأ عن جدارة مكانه فلا يكون ظلا ولا خيالا .. بل يضع نفسه فى المكان الذى اختير له .

كان صدقى الرجل الثانى فى وفد المفاوضات . . . والرجل الثانى فى أغلب الأحيان .. عليه واجب ملء مكان الرجل الأول والاستعداد دواماً لأن يشغل مركزه وأن يكون ملماً بكل أمر دقيق يمارسه رئيسه أو يعمل فيه...

كان صدقى الرجل الثانى فى الوفد الرسمى إذ كان عضواً له خطورته فى اللجنة السياسية كما كان رئيساً فى ذات الوقت للجنة المالية . وكان بحكم عمله المزدوج حركة دائبة لاتفتر وليس لها أن تهدأ أو تتهاون . . .

والسياسة والمال صنوان عزيزان يرتبط كلاهما بالآخر برباط قوى ... فالسياسة دعامتها المـــــال ... والمال عصب السياسة وقوتها . . . والسياسة — ان وجهها المال وعظم من شأنها — فهى تستطيع بحنكتها وليونتها وخبرتها العظيمة أن تنميه وأن تكثره . . . والمال بعد هذا بوسعه أن يوجه تيارات السياسة ويحولها حيث يشاء وأنى يريد . . .

ورجل المال ... رجل أرقام وحقائق ... وهو هنا يختلف مع رجل السياسة المسرف فى وعوده الخيالية ... فرجل المال لو أمسك بزمام رجل السياسة ... أو لو استطاع أن يجعل من نفسه صاحب الشخصية المزدوجة فى آن واحد لاستطاع أن يحقق ما يظنه الناس مستحيلا ! !

ولقد اعتاد المصريون فى كل زمان ومكان كلما جمعهم مكان عمل وظهرت على واحد منهم علائم الاجتهاد أو حب العمل والرغبة فى الوقوف على أسراره والتفانى فيه والإقبال عليه باخلاص وشغف . أن ينظروا إليه نظرة استغراب ما تلبث أن تستحيل إلى كراهية سرعان ما تزرع فى أعماق نفوسهم بذور غيرة لذلك الدؤوب المتفانى فى حب عمله حتى ليكون من السهل عليهم بعد ذلك اتهامه باقحام نفسه فيما ليس له به دخل ومحاولته الاستئثار بكل شئ — وغير ذلك من نعوت وأوصاف يصورها الخيال

السقيم المتواكل — تدور فى مجموعها حول النيل من سمعة برئ أراد أن يخدم عملا وكّل إليه ...

وصدقى فى مفاوضات « عدلى — كرزون » كان ذلك المخلص الذى راعى الأمانة وأراد أن يرضى الله وضميره فى عمله فأقبل عليه فى نشاط وغيرة لم تثر الأبعدين بقدر ما أثارت الأقربين والزملاء والأعوان ! !

ويحلو لى بعد هذا الإيضـــــاح أن أعود مرة أخرى إلى مناقشة « كلام الناس » ... وكلامهم هذا الذى يلقونه على عواهنه دون تدبر أو تفكير ... هو التسلية الخطيرة التى يتقنها الخاصة والعامة على السواء متى تهيأت لهم الظروف وواتتهم فرصة حسنة ... وشخصية « دسمة » تستحق أن يثار حوالها الحديث وأن تحاك الأكاذيب والإشاعات ! !

ولعلهم وجدوا فى صدقى الشخصية المطلوبة فراحوا يثيرون حوله الأحاديث والشائعات والأكاذيب ! !

كان الرجل محسوداً لذكائه وفطنته وحسن حظه وقربه من عدلى رئيس وفد المفاوضة فلا بأس وقد طعنت المعارضة عدلى ووصفته ومن معه بأنهم « برادع للإنجليز » أن تجدد الهجوم على صدقى ! !

وقد يسائل الإنسان نفسه « لم تخير خصوم الوفد الرسمى » صدقى ليكون هدفهم دون غيره من أقطاب المفاوضة ؟! والجواب على ذلك أن صدقى كان الرجل الثانى فى وفد المفاوضة وأنه سبق لرجال الوفد أن اتهموه « بالخيانة » و « ممالأة الإنجليز » فمهاجمته تجديد لاتهام قديم وتعزيز لتهمة واهية ... وإشاعة جو من التشكك حواليه .

ولئن كان « الوفد » قد أشاع حول صدقى ما أشاع مما أعطى عنه « للعامة » فكرة تحزبية خاطئة فقد وجه إليه من جديد — سهماً خفياً جديداً — ذلك بأن راح يعمل على تعكير جو العلاقات بينه وبين زملائه وأعوانه ومساعديه فى اللجان التى كان يعمل بها أو يرأسها .....

وليس أدل على لجوء خصوم اسماعيل صدقى إلى سلاح الدس والوقيعة ما نقله بعضهم و « سجله » دون نقاش أو بحث فى مذكرات له قال فيها :

« زارنى اليوم محمود أبو النصر فى فندق . . . .

وقد كاشفنى بأن ثروت يعارض فى حضور عبد العزيز لأنه مدقق أكثر مما يجب ... اننى لفى دهشة من تصرفات أولئك القوم ... ثم تفوه محمود أبو النصر بكلمات شديدة وقاسية ضد ثروت وصدقى وقال « انه سافر يوماً من القاهرة إلى الإسكندرية كان فى صحبته محمد سعيد الذى أفضى إليه بقوله « ان عدلى أبله لأنه يظن أن خصمه هو سعد على حين أن الذى سيهدمه هو صدقى وأخشى أن يكون على حق فى قوله فقد هدم صدقى محمد سعيد الذى أحسن إليه(١)...

وهو قول فيه جرأة برغم غرابته ... وفيه تجريح غير مستساغ ... والغرض من ذلك هو إحداث التفرقة بين صدقى ومن يتصل به ... وهكذا كانت تنقل الأخبار الكاذبة عن صدقى ولم تجد من يمحصها ويتبين أوجه الخطأ فيها ...

ويعزز قولى هذا ما ورد أيضاً فى نفس هذه المذكرات عن صدقى على لسان بضع نفر من أعوانه جمعتهم مائدة طعام فلم يجدوا أدسم من لحم صدقى فلاكوه بألسنتهم وتعرضوا له بأن قال أحدهم واسمه قطاوى :

« انه يتعالى يوما فيوما على حين أن عدلى متواضع فى الغاية ...

وقال الياس عوض :

« إن صدقى ذكى ولكنه رعديد وأنه يخشى من تأثيره فى عدلى إذ أنه يلازمه كظله(٢)» .

وكأنى « بجريمة » صدقى الكبرى فى عيون الجميع أنه كما يقولون «يتعالى»

---

(١) صفحة من تاريخ مصر السياسى للدكتور يوسف نحاس .
(٢) صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث للدكتور يوسف نحاس .

أى أن نفوذه يعظم وأنه يلازم عدلى « كظله » .. وهذا كل شئ ...... وكأن الإخلاص فى العمل وملازمة الرئيس والتفانى للمبدأ جرائم فى عيون الناس وأخطاء لايجب أن تغتفر .

ولا شك أن ما قيل عن صدقى ... وما تناقلوه عنه ادعاء باطل ... وتشهير من النوع الذى نلاحظه اليوم على « تلامذة المدارس الثانوية » الذين تأكل الغيرة قلوبهم من زميل ذكى أو متقدم فى الترتيب مقرب إلى أساتذته محبوب من رؤسائه ...

أخذوا عليه ذكائه ... وأشاعوا عنه أنه « خان » وأنه « اتصل بالإنجليز » ثم ... وبعد أن نامت الفتنة راحوا يذكونها من جديد فى صورة أخرى بأن ادعوا أنه « يتعالى » و « يلازم عدلى كظله » ... ولكن ... لم يجسر جرىء أن يرمى الرجل بتهمة مشينة أو يأخذ عليه أو على أعماله أمر غير طبيعى غير إخلاصه ووفائه وتفانيه فى العمل ! !

وقيل عن صدقى أيضاً أنه يثير نفراً من الزملاء بتصرفاته(١) ...... كما قال المكباتى بالذات « أنه يرغب فى أن يكتب إلى عدلى ليكون منه على حذر ...

ولعل الأمر كان « عدم استلطاف » أو حقد شخصى ... لا مسألة عامة وقضية كبرى تهم الملايين ممن لايعبأون بتصرفات صدقى ما دامت لاتضرهم فى شئ ولاتعوق تقدمهم الذى يرجونه ! !

وإذاً ... وعلى هدى هذه الأضواء التى سلطتها معارضة متجنية ... ونفوس داخلها حقد وسكنتها غيرة تستطيع أن تعرف لماذا كانوا يهاجمون اسماعيل صدقى ... ولماذا كانوا يخشونه ! !

كان ذكيا ...

وكان طموحا ...

(١) صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث للدكتور يوسف نحاس .

وكان مخلصا . . .

ويالها من صفات يجعلها الخصوم تكأة لهجوم لا كرم فيه ولا عدالة على الإطلاق . . .

* * *

كان اسماعيل صدقى ذكيا فعابوا عليه الذكاء ، وكان طموحا فكرهوا فيه الطموح والتطلع إلى المستقبل وحبه فى وضع أساس ثابت للغد، وكان مخلصاً فأبغضوا فيه إخلاصه لوطنه .

هذه هى كل أخطائه التى أخذوها عليه أولا وأخيراً ... كان يرفع صوته ويعيب على زملائه عدم اهتمامهم بالدعاية ويعزز رأيه بالأسانيد والأدلة فيخاصموه ويتعرض بعضهم لا لحديثه . . . ولا لآرائه . . . . ولا لنقداته . . . بل يرميه بالإتهام الباطل ومن هنا يجمع أعداؤه أمرهم فيصدرون قرارا باقالته ولم يكتفوا بذلك بل راحوا يشيعون عنه أنه كان على صلة بالإنجليز . . .

ويحدث بعد هذا أن يكون فى وفد المفاوضة الرسمى فيتناسون حديث خيانته وصلاته بالإنجليز ويخترعون شائعات جديدة حتى حدث أن سأل عدلى باشا الدكتور يوسف النحاس :

– ما الذى يعيبون به صدقى على وجه التحديد ؟

فأجاب :

– إننى لا أحيط علماً بجميع التفصيلات الدقيقة فى هذا الشأن وذلك بسبب أننى لا أختلط كثيراً بالمستشارين والسكرتارين ... على أن التهمة المتداولة المتواترة هو أن صدقى يريد أن يحتكر كل شئ لنفسه إثرة منه وأن يجعل عدلى فى معزل عن بقية أعضاء الوفد(١)...

---

(١) صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث .

وفى هذا مايعزز ماسبق أن قلناه وهو أن الغيرة لعبت دورها فى النفوس ولم تجد من نقيصة أو مذمة أو سيئة تأخذها على الرجل غير أنه « يريد أن يحتكر كل شئ .. » وهذا معناه أن صدقى كان لا يأبه للقول ولا بالمتقولين ولكنه ... وفى النهاية .. يصرح برأيه فيهم فى جلسة خاصة فيقول فى صراحته المعروفة :

– أن بين أعضاء وفدنا كثيراً من منتقديه منهم عزمى باشا(١) الذى تفوه بالكلمات الآتية :

« إن مفاوضينا يمضون فى مفاوضاتهم كما لو كانوا نساء » .... وهم بعد ذلك يتهموننى بأنى أريد أن أحتكر كل شئ فهل يجب التخلى عن عدلى وترك معاونته(٢) .

ولقد كشفت كلمات النمر الجرئ المهاجم ماكانت تكتنفه مناورات الأقربين والأبعدين من غموض وأوضحتها توضيحاً كان يتلخص فى ضرورة حدوث أمر واحد لاثانى له . وهو أن يتخلى اسماعيل صدقى عن رئيسه عدلى كما فعل غالبية الآخرين فتفلح بذلك المؤامرة الكبرى وهى إظهار هؤلاء المفاوضين جميعاً فى صورة العاجزين لاعن تحقيق آمال مصر ... بل عن لم شملهم وإجماعهم على رأى واحد .

وهكذا فشلت المؤامرة ... وخاب سعى الحاسدين فلم تؤثر جميع شائعاتهم فى اسماعيل صدقى ولا أخذ عدلى بشئ منها لأنه لم يكن ممن يأخذون بالمظهر وهو السياسى الذى كانت صفته الكبرى اتزانه وصحة حكمه على الأشياء .... وكان يؤثر العمل المفيد الهادئ بعيداً عن التأثر بالعواطف أو الاندفاع مع أهواء الجماهير ... ولم تكن وطنيته تسمح بالتفريط فى أى حق من حقوق بلاده(٣).

(١) رئيس اللجنة الحربية فى وفد المفاوضة الرسمى .
(٢) صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث للدكتور يوسف نحاس .
(٣) مذكراتى لدولة المترجم له .

وان عدلى بعد كل هذا ... وبعد ما قيل وما تواتر من أنباء عن صدق ... وثروت من بعده — ليقول فى صراحة عنهما .. قد يكون مبعث السبب الحقيقى هو الحسد لأنهما جاءا الحكم وما يزالان فى سن الشباب(١).

إذاً . . . فقد عرفها عدلى ... عرف العلة الحقيقية فلم يأبه لها وترك صدقى يعمل ويعمل ما دام عمله فى ذاته لم تشبه شائبة ولم يجسر على الخوض فيه إنسان !!

ووسط هذا الجو الملبد سارت سفينة المفاوضات تتقاذفها الأنواء والعواصف مرات ومرات ...

واشتد الهجوم فى مصر ورموا المفاوضين بكل نقيصة وبأنهم يتكالبون على الفتات الذى يقدمه الإنجليز ... وتغالى ساسة الإنجليز فى مطالبهم ... إذ قدموا مشروعاً لايحقق المطالب ولا يصل بالقضية المعلقة إلى حل يرجوه لها المخلصون فاضطر عدلى — وقد استخدم كل سلاح — إلى قطع حبل المفاوضات والعودة إلى مصر لمواجهة الشعب ... وانك لترى فى الكتاب التالى الذى بعث به المفاوضون المصريون إلى كرزون ما يفسر بعض غوامض المشكلة « المصرية — الإنجليزية » .

« اطلع الوفد الرسمى المصرى على المشروع الذى سلمه اللورد كرزون إلى رئيس الوفد بتاريخ ١٠ نوفبر سنة ١٩٢١ ولقد رأى أن هذا المشروع تضمن فيما يتعلق بأكثر المسائل التى تناولتها مناقشتنا والمذكرات التى تبادلناها منذ أربعة أشهر نفس النصوص والصيغ التى عرضت علينا منذ بدء المفاوضات ولم نقبلها حينئذ .

« فن المسألة العسكرية ، وهى ذات أهمية كبرى ، استبقى المشروع الحل الذى قاومناه أشد المقاومة ، ولم يقتصر على ذلك بل توسع فى مرماه بما جعله أشد وطأة . . . .

---

(١) صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث .

« أما مسألة العلاقات الخارجية ، وهى المسألة الوحيدة التى عدلت فيها الصيغة الأولى التى كانت وزارة الخارجية البريطانية قد وضعتها ، وذلك بقبول مبدأ التمثيل ، فإن المشروع قد أحاط الحق الذى اعترف لنا به بقيود كثيرة أصبح معها بمثابة حق وهمى ، إذ لايتصور أن تتوافر الحرية لوزير الخارجية المصرية إذا كان ملزماً بنص صريح بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى فإن ذلك معناه أن يكون خاضعاً لمراقبة مباشرة فى إدارة الأمور الخارجية ... ومن جهة أخرى فإن تأجيل مسألة الامتيازات دعانا إلى الاعتقاد بأنه لم تبق حاجة إلى النص عليها فى المعاهدة ....

« وأما فيما يتعلق بالمندوبين « القومسيرين » المالى والقضائى وبتدخلهما فى إدارة الشئون الداخلية كلها باسم حماية المصالح الأجنبية تدخلا قد يصل إلى شل سلطة الحكومة والبرلمان فإننا لانريد هنا أن نكرر ما سبق لنا ابداؤه من الاعتراضات فى مذكراتنا . . .

« أما مسألة السودان التى لم يكن قد تناولها البحث فلا بد من توجيه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لايمكن التسليم بها من جانبنا بتاتا فإن هذه النصوص لاتكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذى لانزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل ...

« .. وان روح المسالمة التى سادت مناقشاتنا كانت تسمح لنا بالتفاؤل بنجاح المفاوضات ولكن المشروع الذى أمامنا لم يحقق الأمل فى الوصول إلى اتفاق يحقق أمانى مصر الوطنية ... »

• • •

وعاد الوفد الرسمى !!

عاد تاركاً لندن محاولا أن ينسى ما حدث فيها من مناورات وألاعيب وحيل وتعنت من دخيل غاصب لايريد أن يفرط فى شئ لصاحب حق جاء يطالب بحقه ...

كانت مباراة خطيرة ... وكانت جولة عرف الإنجليز أنها لن تكون الأخيرة وأنها سوف تتجدد مع الزمن ما دامت مصر هى مصر وما دامت « الزعامة » فيها قد « حادت » عن طريقها الطبيعى الذى كان يرجوه الجميع إلى طريق آخر اختلف فيه الناس اختلافهم فى المبادئ وتحزبوا من أجله تحزبهم للعبادات ...

عاد الوفد الرسمى والبلاد التى بدأت « جبهة واحدة متحدة » قد أصبحت جبهتين أو أكثر فى كل منهما أو منها تناحر وتحزب و « سوس » يأكل « دعامات » الوحدة ويأتى فى بطء رهيب على حلم الأمانى ... وخرافة المطالبة بالاستقلال !!

عاد الوفد الرسمى إلى مصر رافع الرأس – فى ظنه – لأنه لم يفرط ولم يسلم . وفاشلا مدحوراً مطروداً فى نظر المعارضة ....

عاد الوفد الرسمى وفى مصر معسكران كلاهما متربص بصاحبه !!

كان معسكر « عدلى » يتأهب لاستقبال زعيمه .

وكان معسكر « سعد » رابض متحفز يعد عدده ويرسم خططه للقضاء على أية محاولة ترمى إلى تكريم أو تمجيد العائدين الفاشلين !!

وبين المعسكرين وقفت مصر الضحية وقد غمرتها موجتان نسيت مع قوتهما المدمرة أمانيها وأهدافها !!

نسى المصريون الهدف المقدس والصالح العام ووقف الأخ يحارب شقيقه من أجل « التحيز والتحزب » للشخصيات !!

وهكذا أوجد التحزب فى مصر ديناً جديداً ملعوناً مبغضاً إلى قلوب المخلصين هو دين « عبادة الأشخاص » !!

ومما يؤسف له أننا لم نجد مصريا عاقلا واحدا يستعرض خطوات الجهاد ولا خطط المجاهدين .. ولا فكر فى أن يستعرض أعمال وكيله أو يدرسها

أو يتعرف الاتجاهات التى سار فيها واتبعها ذلك الوكيل ليضمن صالح موكله ويربح قضيته .

وبدأت المعركة واشتد النضال وكاد المعارضون يخرجون عن جادة الصواب والتعقل .

فقد تطور الأمر إلى خصومة شخصية بغيضة دفعت بعض ضعاف النفوس إلى نزع « شريط » القطار العائد بالوفد الرسمى إلى القاهرة من مكانه ... وكادت تحدث نكبة مروعة لولا لطف الله واكتشاف « أداة » الجريمة قبل أن تتم ! !

ووصل عدلى ووفده الرسمى إلى القاهرة ... وصلوا وكأنهم خصوم ألداء لإخوانهم المصريين ... أو كأنهم لم يكونوا فى ميدان جهاد فى سبيل أمتهم عادوا منه بعد نضال رهيب يرفعون الرؤوس وكلهم مؤمن بأنه أرضى الله وفعل ما تمليه عليه ضميره وإحساسه حيال الوطن العزيز ...

عادوا ... بعد جهاد مشكور ليلقاهم المعسكر الآخر أسوأ استقبال ! !

وقدم عدلى استقالته إلى عظمة السلطان فؤاد لأن التوفيق لم يحالفه فى المهمة الوطنية الكبرى التى كلف بها والتى أراد أن يحرز من ورائها كسبا للبـــــلاد . . . .

وبقيت الاستقالة معلقة زمناً طويلا . . . وظل الحال على ما هو عليه من شقاق وتنابذ .

ووقف العدو الأكبر يرقب الجولة الطائشة بين الأخوين ليجد العذر ... بل السبب الذى يدعو إلى تدخله ! !

كانت فرصة وجدها الإنجليز ... والذى أوجدها هم المصريون أنفسهم إذ سلموا للغاصب السلاح ليقضى به عليهم بعد أن قضى بعضهم على البعض الآخر ! !

كانت فرصة وجدها الإنجليز وسلاح جردوه فى وجه المصريين

وحجة دامغة تثبت أنهم كانوا هازلين عندما رفعوا أصواتهم يطالبون بالاستقلال !!

انهم الآن يستطيعون أن يقولوا أن المصريين قوم يحسنون محاربة بعضهم بعضاً وأنهم « قصّر » ليس من صالحهم أن ينالوا الاستقلال وإلا كان سلاحا بتارا يشهره قويهم في وجه الضعيف ليقضى عليه !!

واستمرت المظاهرات . . . وكان من العبث أن يسكت الإنجليز . . . كانت البلاد بلا وزارة مسئولة ومن الجنون ألا يغتنم الغاصبون الفرصة ... وسرعان ما صدر أمر من اللنبي باعتقال سعد وأصحابه فتح الله بركات ومصطفى النحاس وعاطف بركات وسينوت حنا ومكرم عبيد — ونفيهم جميعاً إلى عدن .





خسرت مصر كثيراً منذ انقسمت إلى معسكرين . . . ثم بعد أن أقدم الإنجليز على اعتقال سعد وصحبه وجد المسئولون أنهم أمام حالة ان لم تدعهم إلى الاتحاد والتكاتف فهى تجبرهم عليه إجباراً . . .

ولعل مصر – لفترة من الزمن – قد عاودها بعض الاتزان وبعدت عن التحزب للأشخاص وبدأ بنوها ينظرون إلى الصالح العام بعين بصيرة لا تهتم بالمصالح الشخصية . . .

وهكذا . . . وأمام التعسف الأجنبي واعتداء الغاصب على حرمات الوطن . . . وجد المصريون ما يصرفهم . . . بل ما صرفهم فعلا عن خصوماتهم وخلافاتهم الحزبية . . . فكف بعضهم عن محاربة البعض ووجهوا العداء والخصومة والكراهية إلى الإنجليز عدوهم الأكبر . . . .

وبالغ المصريون فى عدائهم للإنجليز وتطرفوا فى ذلك العداء التقليدى ولم يعلنوه فى صيحات السخط المدوية فى تظاهرهم وثوراتهم . بل فى مقاطعة كل ما هو أجنبي . . . وإنجليزى بصفة خاصة ! !

واستفحل الأمر . . . وتطور العداء . . . حتى لقد خشيه القوم وقد أفلت منهم زمام التفرقة واحداث الخصومات بين المصريين أنفسهم .

وكانت البلاد بلا حكومة مسئولة . وكان الشعب يحس أن العدو بالغ فى عدوانه وتدخله فأقسم ليوقفنه عند حده . . .

وأحس الأجانب فى مصر – وهم كثرة غالبة لها مصالحها العديدة وأعمالها المتشعبة وصلاتها التقليدية ومعاملاتها مع المواطنين وغيرهم – ان هذه المصالح والصلات والمعاملات يهددها خطر داهم لو استمر تياره واستفحل خطره فإنه لاشك سيقضى عليها . ومن هنا عادوا يفكرون من جديد بعقلية سليمة ويزنون الأمور على اختلاف وجهاتها بميزان عادل وسليم إلى حد ما . . .

وبالرغم من أن الإنجليز لم يفكروا فى مداواة الجرح الوطنى العميق الذى أحدثه اغتقال سعد وصحبه – بصفة مباشرة إلا أن عقلاءهم اتجهوا وجهة « عامة » أخرى آمنوا بأن فيها ترضية للنفوس الثائرة . . .

وعاد اللنبي ليظهر مرة أخرى على مسرح الحوادث السياسية وقد خلع ثوب القائد العسكرى المتغطرس المنفذ للسياسة الغاشمة التى تمليها صوالح

بلاده – ليظهر فى ثوب الرجل المسالم المؤمن بأنه ينال بحكمته وحلمه وحسن تفاهمه أضعاف ما يناله بالحديد والنار !!

ومرة أخرى يغامر العسكرى الجرئ فى ميدان السياسة وكان له من نجاحه الأول فى ميدانها أكبر مشجع .. لقد أشار قبلا باطلاق سراح سعد وصحبه من معتقلهم الأول وأوصى بالسماح لهم بالسفر إلى مؤتمر الصلح فى « باريس » .

وانه اليوم ... وبعد أن قضت فكرته الأولى السلمية الناجحة على أسباب قيام ثورة سنة ١٩١٩ ... راح جاهدا يجرب فكرة ثانية قد تقضى على التذمر والسخط العام – وها هو يغامر مغامرة جديدة فيها جرأة وفيها حب للحق .. ويعمل من ناحيته على تنفيذها فى جو من التكتّم الشديد والسرية البالغة !!

والواقع أن اللنبى لم يكن وحده صاحب الفكرة ... بل كان ضلعاً أساسياً فى ترتيبها بوصفه الرجل الذى قد يستطيع تنفيذها وإقناع حكومته بفوائدها ...

كانت مصر بلا وزارة كما ذكرنا ... وكان الحكم العسكرى العرفى مسلطا عليها ومع هذا استطاع بعض الأمناء المخلصين من بنيها أن يفكروا فى مخرج من هذا الجو الخانق الضنك حين اتصل بعلمهم أن اللنبى من ناحيته يفكر هذا التفكير ويسعى هو الآخر لإيجاد حل يوفق بين مصالح بلاده ... ومصالح مصر !!

وبالرغم من تخلى عدلى وصحبه عن مسئولية الحكم وتركهم مقاعد الوزارة إلا أنهم ... وبخاصة ثروت واسماعيل صدقى كانوا بعقلياتهم الفذة التى خبرت الإنجليز خلال فترات النضال والجهاد والمفاوضات وعرفتهم من مناوراتهم وأساليبهم وأخلاقهم وطبائعهم الشئ الكثير – يفكرون فى إجلاء الموقف الدقيق والوصول بالسفينة التى احتاطتها الزعازع والأنواء الى بر آمن وشاطئ نجاة وسلام ...

والأمر الذى لاجدال فيه هو أن اتجاه ثروت وصدقى بتوجيه عدلى واستشاراته ونصائحه - إلى السعى الحثيث الجاد فى إيجاد مخرج عادل ومشرف يحقق الأمانى القومية ولو على صورة بسيطة ينميها الجهاد المستمر والدأب المتواصل بعد ذلك - أمر فيه جرأة فكرية مشبوبة فيها ثورة على الجمود وسخرية من دعاة الفشل والاستسلام إلى الهزيمة ... وترحيب بأمل موفق قد يتحقق فى إيجاد حل يرتضيه الطرفان ...

ولقد كانت مغامرة فكرية فعلا أن يتصدر ثروت وصدقى دون غيرهما لهذا الأمر ويحملان رايته فى إيمان وثقة وطمأنينة لاعتقادهما أنهما يستطيعان فى ذلك الظرف الدقيق أن يؤديا للوطن الجريح خدمة كبرى ...

وبدأ الرجلان اتصالاتهما بالمندوب السامى ...

وتعددت المقابلات ... ثم بدأت تتلاقى وجهات النظر ...

وهكذا أرادت الظروف أن يخرج إلى حيز النور مشروع خطير !!

* * *

لقد استطاع النمر الداهية وهو فى عرينه أن يتعرف بعينيه الحادتين إلى مواطن ضعف خصومه ...

وانه اليوم ... وأمام الفكرة الخطيرة التى اعتزم وزميله ثروت العمل على تنفيذها . ليستعيد الموقف وليبدأ هجومه من الناحية التى يضمن عن طريقها الفوز على عدوه دون أن يشعر بنيته أو أن يثير فيه ريبة ...!!

ولقد كفلت للنمر صفاته البارزة - الشجاعة والجرأة وبعد النظر - أن يتعرف على كل شىء وأن يكون بدهائه وخبرته على إلمام بشتى تغيرات الموقف وتطوراته ...

لقد عرف النمر منذ صرح الإنجليز بأن « الحماية علاقة مرضية » خاصة بين طرفين يؤمن أضعفهما بأنه صاحب حق ... لا فى الحياة فحسب بل فى الحرية والاستقلال وأخذ نصيبه من التحضر والتقدم والرقى ... ان الإنجليز

يرغبون فى شئ غير الاحتلال العسكرى والحماية البغيضة ... عرف أنهم راغبون فى إيجاد علاقة مدعمة تربطهم بمصر وتربط مصر بهم ما داموا أصحاب مصالح فيها ولهم فيها رغبات وأغراض ...

وعرف النمر أيضاً من أخلاق خصوم وطنه إبان المفاوضات الشئ الكثير ... بل ووقف على بعض أسرارهم واستطاع أن يكشف نواياهم خاصة وقد كانت أحاديثه معهم تدور حول المال والاقتصاد وما إليهما من أمور تعتبرها بريطانيا عصب وجودها ودعامة من دعامات تفوقها وإحدى مقومات سلطانها فى شتى أنحاء العالم ...

بل وعرف أكثر من هذا . . . عرف أن انجلترا القوية الباطشة صاحبة الامبراطورية التى لاتغرب الشمس عنها والحاكمة على الأقطار والأقاليم فيما وراء البحار . . تخشى أن تطير شرارة النزاع المصرى البريطانى فتمتد بعيدا وتنتشر فى أثرها الحرائق التى يكون من ورائها الخسران المبين...

وعرف أيضاً من نظرة المسئولين البريطانيين لموقف المصريين الأخير منهم أن هناك رغبة فى التفاهم ...

ومن هنا ... واعتماداً على بضعة استنتاجات وملاحظات أخرى بدأت الاتصالات ...

وصدق – كما سبق أن قلنا – رجل حالفه الحظ ولعب فى حياته الناجحة دورا كبيرا ... ورجل طالما كان الحظ على بابه ... وعجلته الذهبية السريعة تحت إمرته ... لابد أن يصل وأن يتحقق على يديه الرجاء ...

والواقع أن اتجاه مجريات التفكير البريطانى فى نفس مجريات التفكير المصرى . دون أن يتلاقى الطرفان كان من مقومات النجاح المضمون الأكيد بعد اللقاء لوحدة التفاهم الفكرى وانسجام الآراء والإيمان بأنها وحدها السبيل المضمون للنهاية والحل الذى يرجوه الجميع ...

لقد خشى الأوربيون عامة والإنجليز بصفة خاصة استمرار النزاع

مع المصريين على حق مشروع تؤيده شتى القوانين وتنادى به الطبيعة والعرف . . وكان اللنبي كما أسلفت أبعد الجميع نظرة لأنه رجل حرب مارس السياسة بعد أن درس الكر والفر والهجوم والتراجع وذاق مرارة الفشل قبل أن يعرف حلاوة الانتصار ...

وكان رأى الرجل — وقد ثبت له فشل سياسة العنف والاعتقال — أن يتساهل مع صاحب الحق وأن يعطيه بعض مطالبه ويشعره بجو من التفاهم وبأنه من صالحه أن يرضى اليوم بالقليل ليكون له مع مطلع الغد حق نيل ماهو أكثر وأعظم شأناً ...

وكان عدلى إبان مفاوضاته التى انقطعت قد عرض على المسئولين من الإنجليز فكرة ترمى إلى « التصريح » من جانبهم بالحقوق التى طلبت انجلترا من مصر التفاوض على أساسها ومنها الاعتراف الكامل بسيادتها واستقلالها . . .

وكان اسماعيل صدقى بوصفه الرجل الثانى فى مفاوضات « عدلى — كرزون » على علم بذلك العرض البارع الدال على ذكاء وقاد وحكمة بعيدة يرمى صاحبها إلى نيل ما هو أكثر وأبعد مدى من ذلك التصريح ... وكان يعلم أيضاً أن عدلى قد صارح « ثروت » عقب عودته بذلك الأمر ووافقه على « العرض » وشروطه وما يمكن أن تستفيده منه مصر إذا وافق الإنجليز عليه وأصدروه . . . .

كان صدقى يعلم ذلك كله ... وأنه بعد هذا ليرقب بعينيه البصيرتين فى جوانب المحيط المضطرب فيلمح رغبة المندوب السامى فى « الوصول إلى حل موفق سريع ... »

وكان يعلم أيضاً أن اللنبي البعيد النظر يعرف أن بين غلاة الاستعماريين من الإنجليز الذين يعملون معه ، كثيرون لايميلون إلى سياسة المهادنة والسلام التى يرغب فى وضع بذورها فى الأرض المصرية . . ولذا راح يعمل بعيدا عنهم ودون أن يحيطهم علما بشىء مما كان ينتويه ...

كان يعلم هذا ... ويعلم أيضاً أن مستشارى اللنبى فى مشروعاته السلمية رجال من خيرة الإنجليز وأبعدهم نظرا ... فارتاح للأمر ووجد فيه صدى لما كان يحسه وصاحباه كما وجد فيه – إذا تلاقوا جميعاً – مخرجاً للفكرة القديمة والعرض الذى ألقى به عدلى !!

وتمت المقابلات ... وظهر من اللنبى الاستعداد الطيب لوضع مشروع يمكن أن يكون أساساً للمفاوضات المقبلة ولاتفاق مقبل بين « مصر والإنجليز » دون أن يقيد مصر بشئ(١) .

وأخفى « المندوب السامى » عن الموظفين الإنجليز فى مصر ما يدور بينه وبين ثروت وصدقى لعلمه أنهم يعارضون فى كل سياسة ترمى إلى إضعاف النفوذ البريطانى فى مصر ، لأنها خطر على وظائفهم ... ولكنه وجد ضالته فى ثلاثة منهم كانوا محل ثقته واستطاع أن يستعين بمشورتهم وهم: السير موريس شلدن اموس مستشار الحقانية، والسير رجنلد باترسون مستشار المالية ، والجنرال كلايتون مستشار الداخلية ...

وبعد ما كفل سعادته مساعدة هؤلاء الثلاثة اتجه إلى البحث عن عقلاء كبار الأوربيين الذين يستطيع أن يعتمد عليهم فى تأييد سياسته لأنه كان موقناً أن كل عمل يعمله فى مصر لا يكلل بالنجاح الذى يبغيه إلا إذا رضى عنه الأوربيون من أصحاب المصالح . فبدأ جنابه بالبارون « فرمن فان دى بوش » الذى كان نائباً عاماً بالمحاكم المختلطة يومئذ فدعاه لزيارته وأفضى إليه برغبته فى السياسة الجديدة التى كان يود انتهاجها فى مصر ، فوافقه البارون وارتاح اللورد إلى هذه الموافقة وكان البارون « فرمن » يتمتع بثقة السلطان فؤاد وصداقته(٢).

ودارت المحادثات بين ثروت وصدقى بتوجيه وإرشاد عدلى – وبين

(١) مذكراتى لدولة المترجم له .
(٢) مذكراتى لدولة المترجم له .

اللنبي على الأسس الواجب ارساؤها فى ميدان العلاقات المصرية البريطانية واستقر الرأى فى النهاية – وبعد أخذ رأى وزارة الخارجية البريطانية وموافقتها – على وضع صيغة « التصريح » الذى تعلنه بريطانيا من ناحيتها محققا لمصر المجاهدة شيئاً من مطالبها العزيزة وحافظا لبريطانيا جميع مصالحها الهامة فى البلاد ....

واضطلع اسماعيل صدقى بمهمة صياغة التصريح وتنسيق شروطه وبنوده بما له من خبرة وكياسة وبعد نظر . وعلى ضوء تجاربه السابقة القديمة التى اكتسبها كمجاهد فى سبيل بلاده، ومعتقل فى سبيل قضيتها، ثم محام موكل عنها ضمن رجال الوفد، ثم مفاوض رسمى يتكلم باسمها بعد أن اعترف الغاصب بأن الحماية علاقة غير مرضية بين البلدين !!

وكان أهم ما أورده اسماعيل صدقى فى مشروع التصريح .

١ – إعلان رفع الحماية عن مصر والاعتراف باستقلالها وما يترتب عليه من نتائج دولية وداخلية .

٢ – إلغاء الأحكام العرفية التى أعلنت فى نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ – الاحتفاظ بصورة مطلقة بمسائل أربع لمفاوضات مقبلة وهذه المسائل هى :

١– الدفاع عن مصر . ٢– حماية الأجانب . ٣– حماية الأقليات . ٤– السودان . . . .

° ° °

وهكذا ... وبرغم العواصف والزعازع ورياح السياسة العاتية التى تهب من كل جانب ... وبعد نضال وجهاد مرير ... وثورة واعتقال ومفاوضات ... وأخذ ورد ... وبعد أن مرت القضية المصرية بأدوار عديدة تضمنتها سنوات عدة – أتم اسماعيل صدقى صياغة التصريح الوطنى الخطير وحمله مع صاحبه ثروت إلى لورد اللنبى ...

والواقع أن مواد التصريح كانت ضربة بارعة ... ضربة مصرية موفقة

استطاع موجهها أن يستخلص لمصر المحتلة الواقعة تحت الحماية وتحت نير الأحكام العرفية والرقابة ـ حقاً واقعياً دون أن يلزمها من ناحيتها بأى شئ على الإطلاق .

وكان صدقى وثروت بارعين حقاً فى إقناع المسئولين الإنجليز بأن « تصريحهما » ـ وهو خير ما تستطيع السياسة الإنجليزية عن طريقه الوصول إلى حل عملى مفيد وحاسم للمشكلة المصرية وفيه أيضاً إقرار حق طبيعى ـ يمكن أن يعتبر أساسا لأى مفاوضات قادمة بين الدولتين ...

وكان قبول اللنبي للمشروع ثم الإيمان بما جاء فيه نصراً أكيداً لمن صاغ البنود واستطاع فى مهارة وكياسة أن يظفر بحق ثابت فى الوقت الذى أشعر فيه صاحب التصريح بأنه هو الآخر قد كسب ولم يفقد شيئا . . .

° ° °

لقد قام المصريون عام ١٩١٩ يطالبون بالاستقلال ... وها هو ذا صدقى وثروت يحققانه وهما بعيدان عن الحكم دون أخذ ورد، ودون مناقشات أو مفاوضات أو جلوس حول مائدة مستديرة لاستعراض آراء ومناقشة آراء أخرى ـ بل ويحملان المندوب السامى على الاتصال بالمسئولين فى حكومة بلاده ليعترفوا باستقلال مصر وسيادتها وتخلصها من كل حكم أجنبي أو عسكرى أو عرفى أو أى إجراء من الإجراءات الشاذة التى أوجبتها الحرب العالمية ..

وحمل اللنبي ومستشاروه الثلاثة المشروع الوطنى إلى لندن ... وقبل أن يسافر العسكرى الحكيم بمشروعه ذاك اتصل بواضعى المشروع وصرح لهما بأنه إذا لم تقبل انجلترا ما جاء به .. بل وتسلم به فسيعتبر ذلك فشلا لسياسته وأنه إزاء ذلك لابد أن يترك منصبه مؤثراً الاستقالة وألا يعود إلى مصر أبداً !

وسافر اللورد . . . وراح يدافع هناك عن مشروعه الخطير . وكان طبيعياً أن تصادفه عقبات ومصاعب عديدة كانت أنباؤها تصل إلى مصر فتثير قوماً وتسعد آخرين !!

وسمع الجانب المعارض بأمر « المفاوضات غير الرسمية » و « التصريح

الخطير » الذى صاغه ثروت وصدقى بارشاد وتفاهم مع عدلى يكن — فثارت ثائرته وانفجر بركان غضبه واندلعت حممه المدمرة الرهيبة فأعمت العيون عن الحقائق الناصعة وجعلت بعض المتهورين ممن لايقنعهم منطق يفكرون مرة أخرى فى التخلص من « ثروت » العدو الجديد واغتيال حياته . . .

ولست أدرى للآن ماذا كانت جريمة الرجل التى يستحق من أجلها الاغتيال ! ! ألأنه رجل آمن مع صاحب وزميل له بحق طبيعى من حقوق مصر وعمل مخلصاً ودون اللجوء إلى عون حزب أو تشجيع جماعة إلى استخلاصه وتقديمه للوطن العزيز الذى يجب عليه بعد هذا الاستخلاص وإعلانه رسمياً أن يناقشه ويقرر صلاحيته،وأمانة وإخلاص من أفلحوا فى نيله والفوز به ... أو تنكبهم عن الطريق السوى الذى يحقق آمال البلاد ! !

وعلم ثروت بالمؤامرة فسخر منها ومن منظميها والعاملين على تنفيذها لأنه كان مشغولا فى ذلك الوقت بما هو أهم وأنفع من حياته ... كان مشغولا بمسائل وثيقة الارتباط بما هو أسمى وأثمن وأكثر قداسة من الحياة ... مسائل شديدة الخطورة لأنها تتعلق بحياة الملايين العديدة من إخوانه فى الوطن ومستقبلهم ومستقبل بنيهم ومستقبل أجيالهم البريئة القادمة ... بل ومستقبل مصر أمهم الكبرى العزيزة الغالية ...

سمع ثروت بالمؤامرة الخطيرة فى نظر من رسموا خطوطها التافهة .. سمع بها وبتربص المتآمرين له فى مكان وساعة معينين لينفذوا خطتهم الجهنمية ... سمع بهذا الأمر الخطير الذى يخصه هو فى الوقت الذى علم فيه من نائب المندوب السامى فى مصر أن مساعى اللنبى فى لندن لم تلق النجاح الذى كانوا يأملون فيه وأن اللورد كاد ييأس من إقناع المسئولين للأخذ بفكرته وإعلان التصريح المرتقب الذى ستسوى على أسسه قواعد العلاقات المستقبلة بين أمتين تتوقان إلى إقرار السلام وتوثيق حسن الصلات . . . .

علم ثروت بهذين الأمرين فى وقت واحد فنسى نفسه ونسى قصة المتآمرين المتربصين له فى الطريق وما عاد يفكر فى غير شئ واحد وهو

إبلاغ صاحب العظمة السلطان فؤاد بمجمل الأمر وخلاصة ما وصل إليه سعي اللورد . . .

واتصل ثروت بزميله صدقي وطلب إليه أن يوافيه على وجه السرعة لأمر هام . . .

ووافى صدقي صاحبه فأطلعه على تفصيلات ماوصل إليه . وكلفه بحمله إلى مسامع عظمة السلطان ... وعارض صدقي معارضة رقيقة . لأن الواجب كان يحتم أن يحمل ثروت النبأ إلى مسامع ولى الأمر بنفسه ولكن ثروت أصر على أن يذهب به صدقي فصدع وذهب في عربته إلى قصر عابدين ملتمسا مقابلة السلطان حيث أفضى إلى عظمته بما حدث وبما وصلت إليه مفاوضات اللنبي وبالعقبات التي اعترضت طريقها ويأس اللورد من الوصول إلى إقرار الحل السلمي الذي يريده ....

وعاد صدقي بعد أن حمل الرسالة إلى ولى الأمر فعلم سر استدعاء ثروت له وإصراره على أن يذهب هو ... علم بأمر الجناة المتربصين للرجل العامل ... كما علم بأن البوليس وضع يده عليهم ففسد الترتيب الشرير وسيق الجناة إلى حيث يلقون الجزاء . . .

وأخيراً ... وبعد أن خيم اليأس على القلوب وتملك النفوس عادت بوارق الأمل الحبيب تلمع من جديد وأفلح لورد اللنبي في استخلاص موافقة حكومته على التصريح وما جاء فيه . بل وإعلانه على وجه السرعة ...

وأعلن التصريح في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وبمقتضاه رفعت الحماية عن مصر وأصبحت دولة مستقلة ذات سيادة دولية وداخلية وألغيت الأحكام العرفية الرهيبة التي ظل سيفها مسلطا على الرقاب أكثر من سبعة أعوام عجاف !!

ونوقش التصريح بعد إعلانه في مجلس العموم البريطاني فأقره ...

ثم بدأت مصر تدخل في طور جديد وتستقبل حياة جديدة ...

لقد أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة خارجية وداخلية وهذا أمر

يستلزم اتخاذ عدة خطوات عملية سريعة لاستكمال مظاهر التصريح وما استتبعته من التزامات وتبعات وصلات دولية . . .

وفى اليوم التالى لإعلان التصريح الشهير ... وفى أول مارس سنة ١٩٢٢ على وجه التحديد صدر أمر عظمة السلطان فؤاد إلى عبد الخالق ثروت باشا بتشكيل الوزارة .. فألفها واختار صدقى وزيراً لماليتها ليستطيع بحنكته وتجاربه وصلاته أن يواجه ويرتب المظاهر التى كانت مصر المستقبلة مقبلة عليها فى عهدها الجديد . . .

وكان أول عمل وطنى جليل للوزارة الجديدة أن استصدرت مرسوما ملكيا صدر فى ١٥ مارس من نفس السنة أعلن فيه ولى الأمر من جانبه وباسم بلاده المستقلة أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة وأعلن نفسه ملكا عليها متخذا لنفسه لقب « حضرة صاحب الجلالة . . . »

* * *

كان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بعد سلسلة الحوادث التى اجتازتها القضية المصرية . . . وبعد تعنت الإنجليز وتشددهم المستمر وعدم رغبتهم .. بل إصرارهم الغريب على سلب أصحاب الحقوق حقوقهم . . ظفراً وطنياً .

وكان مجرد إعلان استقلال مصر استقلالا ذاتيا وأنها دولة ذات سيادة داخلية وخارجية — بعد أن فقدت ذلك الاستقلال منذ عام ٥١٧ عقب الفتح العثمانى أيام السلطان سليم — ظفرا سياسيا تفتحت لها معه آفاق مستقبل وصلات وحياة جديدة مرموقة ذات مكانة خطيرة فى ميدان الحياة الدولية ...

وكان التصريح أيضاً دفعة قوية موفقة كانت فاصلا بين عهدين ومعبراً إلى حياة جديدة خرجت بمصر من عهد إلى عهد ومن حياة فى ظل ماضى بعيد إلى حياة قوامها كفاح وديدنها جهاد لتدعيم مستقبل مشرف هى جديرة به وهو جدير بها وبالمخلصين من أبنائها الأوفياء . . .

والتصريح وإن لم يكن كل شئ — إذ حوى عدة تضمينات تعلقت معها

بعض المسائل المتفرعة عن الأصول برغم أهميتها وخطورتها - إلا أنه كان برغم هذا شيئاً . . . وشيئاً جديراً بالذكر وجمال التقدير فقد خرج بمصر من عهد إلى عهد إذ جعل مصر الولاية العثمانية أولا ثم المحمية البريطانية ثانيا: دولة ملكية ذات سيادة وسلطان لها كيانها ولها استقلالها المضمون والمعترف به .

ومما يجب أن يسجل للتاريخ أن جميع المحبين لمصلحة البلاد قد وقع منهم هذا التصريح موقعاً حسناً إذ اجتازت مصر بمقتضاه طوراً جديداً من أطوار حياتها السياسية وقطعت مرحلة من مراحل جهادها الوطنى كان لها أثرها ودلت الحوادث فيما بعد على أن هذا التصريح ساعد مصر على دخول المفاوضات وأتاح للوزارة أن تبدأ عهدا جديدا وأن تضع لنفسها دستورا على أحدث المبادئ الدستورية وأن تتصرف فى شئونها كدولة مستقلة ذات سيادة(١)...

ولكن ورغم هذا كله ... بل برغم هذه الخطوة الإيجابية فى سبيل التحرر والكمال ... وجهت إلى التصريح نقدات شديدة وصوبت إليه سهام قاتلة وقيلت فيه أقوال حارت معها العقول ووقف الناس حيارى بين تفسيرها وبين تعرف مزايا التصريح .. لاتدرى غالبيتهم من أشباه الببغاوات التى لاعقول لها - شيئاً على الإطلاق !!

كان سعد فى ذلك الوقت فى معتقله «بعدن» الذى نقل منه فيما بعد هو وأصحابه إلى « سيشيل » فسمع وهو بعيد عن الوطن بأمر التصريح الذى تقرر فيه استقلال مصر والذى أصبحت مصر وفق نصوصه دولة ملكية ذات سيادة كاملة - فقال عنه أنه « نكبة وطنية كبرى ... »

ولست أدرى للآن وقد جنت مصر من إعلان هذا التصريح فوائد سياسية عظيمة - سر اعتباره نكبة وطنية وقد حقق للبلاد بعض أهدافها ...

وكثيرا ما ساءلت نفسى عن سر مهاجمة هذا التصريح واعتباره نكبة

---

(١) مذكراتى للدولة المترجم له .

فلا أجد جوابا لسؤالى إلا أنه ربما يكون لصدوره وسعد فى معتقله وعلى يدى هيئة ... أو شخصيات يعتبرها هو ويراها - فى نظره على الأقل - خارجة على وكالة الأمة ... السر فى هذه المهاجمة !!

وأعود فأكرر السؤال مرة ثانية وعاشرة وأجدنى حيرى أمام نفسى « المتطفلة » - وقد مر الزمن وتطورت الحوادث وتغيرت الأحوال وتبدل الناس بأناس غيرهم - « أن التاريخ قد سجل ما سجل وأن وكيل الأمة قد قضى بأن التصريح نكبة ... » فتعود نفسى المصرة على تعرف الحقيقة لتسألنى من جديد « وما أفادت مصر من التصريح .. بل وما أفاده الوفد منه بعد ذلك من فوز ونجاح فى الانتخابات وغيرها ... هذه الفوائد لو أنها كانت مترتبة أو مكتسبة عن طريق « نكبة وطنية » أما كان جديراً بالوكيل الأمين أن يقاطعها ويحاربها حتى تختفى وتبيد ؟!

وأجدنى بعد هذا حائرة أمام نفسى أسائلها « أيكون سر اعتبار التصريح نكبة أنه تم على يد ثروت واسماعيل صدقى !!

وهنا أقف ... ويقف معى التاريخ وكلانا حائر .. فلا حقيقة تبدت ولا حرّ جاهر فى الأمر برأى ينير الطريق،ولا مجاهد اعترف بما يفيدنا نحن أهل الجيل الجديد لنستطيع أن نحكم على جيل ساستنا السابق. الحكم النزيه الصحيح !!

سيقول الناس فى غدنا أن مصر الفتية الخالدة جاهدت فى سبيل كيانها وحريتها ومستقبل بنيها فلما تبدت أولى بشائر النصر واعترف الغاصب بحق ظل ينكره ويراوغ فى إعلانه والاعتراف به طويلا - قام بعض بنيها الأوفياء البررة يعلنون جهاراً أن هذا الاعتراف بالحقوق التى ثار الشعب من أجلها « نكبة وطنية » ...

سيقول الغد هذا ونقف نحن حيارى لانستطيع لسؤالهم الذى يوجهونه إلينا تفسيراً وإذ ذاك يسلطون على « ما حدث » ضوء المنطق ويدرسون بعيون ناقدة خبيرة وسرعان ما يقفون على سر جيلين . جيلنا والجيل الذى

سبقه . عن إعلانه وهو أننا قومأنانيون يريد كل منا أن يحوز وحده شرف السبق أو فخر الظفر بالغنيمة وليقضى الجميع بعد ذلك عمرهم فى الظلام وقد عفت أمجادهم وقضى ماضيهم ومات حاضرهم لأن هذا الواحد أراد وما كان لنا نحن عبدة الأشخاص أن نعارض أو أن نرد إرادته ! !

سيعرف الغد وأسفاه أن مصر التى انقسمت إلى معسكرين ولم تفدها الظروف ولم تردعها المحن كانت فى ذلك الوقت تعيش بنفس العقلية التى كان أصحابها يرددون فى حماقة « احتلال على يد سعد ولا استقلال على يد عدلى ... » وان هذه الفئة الملوثة العقلية هى التى هللت لاعتبار سعد أن التصريح نكبة وطنية وكان عليها بعد ذلك أن تقول « اعتراف بالحماية وفقدان أبدى للاستقلال على يد سعد،ولا إعلان للحرية واعتراف بالسيادة على يد ثروت واسماعيل صدقى ! ! »

سيعرف الغد ذلك وا أسفاه . . . وسيقولها فى جرأة كانت تنقصنا وما كان أحوجنا وأحوج من سبقونا إليها ...

سيعرف الغد أن اعتبار – صدقى المفصول الأول من الوفد .. والرجل الذى رمى بالخيانة قد وقف فى جرأة يتحدى المدعين أن يجابهوه أو يقدموا ضده دليل خيانة أو مروق . . . ثم صديقه وزميله ثروت وهما بطلا هذا التصريح الذى انتزع من انجلترا ودون مشقة . . . إعترافاً بالسيادة التامة والاستقلال الذاتى – هو مشكلة المشاكل . ذلك لأن سعد وهو رئيس الوفد الوكيل عن الأمة كان يعتبر أن أى اتفاق يحدث مع غيره ولو فيه تحقيق للأمانى الوطنية الكبرى ... نكبة وطنية ! !



تسمم الجو . . . واضطربت الأفكار . . . وتطورت الشائعات ووجد تجارها سوقا رائجة أى رواج فباعوا واشتروا على حساب الشعب الساذج الذى كان أفراده يتساءلون فى دهشة عن ذلك التصريح الغريب وهل هو نكبة فعلا ؟!

ورب عاقل من الناس كان يسائل نفسه . « لو أن تصريح ٢٨ فبراير نكبة وطنية فعلا فلم قبلته مصر ...!! ولم لم يصرح من وصفوه بأنه نكبة بمحل آخر للتخلص منه ، ومطالب أخرى كان من اللازم أن يتضمنها بدل تلك التى جاءت به .. ولم لم يشر بعضهم برفضه نصا وموضوعا وقذفه بالتالى فى وجه الإنجليز الذين اعترفوا صراحة بكيان مصر وقدرتها على « ولاية » نفسها ؟!!

إن أبسط مبادئ التفكير كانت توحى بأن إنكار هذا التصريح من صاحب حق — اعترف الغاصب ببعض حقوقه — معناه العودة إلى الحكم العسكرى والرضا بالحماية والاحتلال ورفض « الكيان » الجديد الذى سارت إليه مصر و « أصحته » بمقتضى نص التصريح

فى أنها دولة مستقلة ذات سيادة وأن هذا الاستقلال قد استتبعته دفعة تقدمية من جهتها إذ تحول الحكم فيها من سلطنة إلى ملكية وراثية ...

كان التصريح فعلا نكبة وطنية لا على مصر وبنيها التواقين إلى الاستقلال بل على إنجلترا التى أفلت من يدها زمام الاحتفاظ بمصر الخصيبة الغنية الكارهة لأن تصبح محمية من محميات التاج البريطانى ... والمجاهدة الساعية فى دأب وإيمان وثقة واعتزاز إلى أن تكون دولة ناهضة مستقلة عزيزة الجانب وذات سيادة وسلطان ...

وبرغم هذا الهجوم السافر والنقد الشديد الذى وجه إلى التصريح وجدت الوزارة أنها أمام رسالة وطنية واجبة الأداء فى حينها فكان ـ بعد أن أعلنت استقلال مصر وسيادتها وبأنها أصبحت دولة ملكية ـ أن ألفت لجنة لتضع مشروعا لدستور مصرى كامل يتمشى وروح العصر ويوافق أحدث النظم المعمول بها دستوريا فى أرقى ممالك العالم ...

وعادت المعارضة من جديد تعلن هجوما جديدا فبعد أن كان التصريح نكبة .. أصبح الاستقلال ـ الذى أعلن رسميا وأبلغ إلى الدول واعترفت به وتغيرت بسببه أوضاع الحكم وظروفه ـ استقلالا مزيفا ...

وتمادت المعارضة فى نقدها لأعمال الوزارة فقالت عن اللجنة التى شكلت لوضع الدستور ورفضت الاشتراك فيها أنها «لجنة الأشقياء وأن الأمة ما دامت قد وكلت الوفد عنها فلا حاجة إلى وجود برلمان» فاذا لم يكن بد من وضع دستور وجب أن تتولى وضعه جمعية تأسيسية(١).

وان اسماعيل صدقى أحد واضعى النظام الجديد ومؤيديه والساعين إلى إتمامه واستكمال مقتضيات وجوده ليرد على قول المعارضة فى ضرورة أن تتولى وضع الدستور «جمعية وطنية» بقوله :

أحب أن أقول أن فكرة الجمعية الوطنية لم نأخذ بها لأن البلاد التى وضعت

---

(١) مذكرات فى السياسة المصرية لسعادة الدكتور هيكل باشا ....

دساتيرها جمعية مثل هذه الجمعية كانت فى ظروف استثنائية زالت فيها السلطة الشرعية وحلت محلها سلطة موقتة على نحو ما حدث فى الثورة الفرنسية ... وقد جرى العرف فى مصر على أن تصدر القوانين من ولى الأمر وحده سواء أكان ذلك فى إنشاء مجلس الوزراء وهو أول حجر فى وضع النظام الديموقراطى فى مصر أم فيما تلا ذلك من النظم ... على أن بلاداً كثيرة كاليابان وإيطاليا والبرتغال والنمسا وضعت دساتيرها بالطرق العادية ولم تضعها جمعيات وطنية(١) .

وعلى هذا النمط استمرت الجدليات الغريبة ووفق هذه الطريقة المحيرة سارت المعارضة التى كانت لها قوتها البارزة وتأثيرها القوى الشديد خاصة ما كان يرد من آرائها على لسان سعد فى منفاه ...

ولكن وزارة ثروت استمرت فى طريقها قدما لتتم العمل الوطنى الجديد الذى وضعت بذوره وتعهدته وأحبت أن تستمع أو على الأقل ترى ثماره .

وانتهت لجنة الدستور أخيرا من وضع بنوده ومواده وكانت هذه اللجنة قد وضعت فى نص الدستور مادة بتلقيب جلالة الملك « ملك مصر والسودان » فقامت قيامة الإنجليز وقالت صحفهم ان مسألة السودان من المسائل المحتفظ بها للمفاوضة المقبلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية ولكن « كان صدقى وثروت يريان رأى اللجنة فأرسلت الوزارة مشروع الدستور كما هو إلى اللجنة التشريعية ولم تعبأ بأى معارضة واستمرت فى حمل أعبائها بشجاعة(٢) ....

ولم تكن مسألة « مصر والسودان » وحدها مثار الخلاف بين ثروت والإنجليز بل مسألة أخرى وردت فى الدستور خاصة بسريان أحكامه فى مصر « أما السودان فمع أنه جزء من مصر فان نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص .... » فعارضوا إقرار هاتين المادتين وطالبوا بحذفها ...

(١) مذكراتى لدولة المترجم له وقد أوردنا هذا النص بالذات رداً على المعارضة وقتها ليعرف الجيل الجديد حقيقة أراد الساسة وقتها أن يتجاهلوها !

(٢) مذكراتى لدولة المترجم له .

وحاول ثروت أن يجد مخرجا للمأزق الدستورى الجديد فتلمس المشورة عند أصدقائه من رجال حزب الأحرار – الذى كان قد تكوّن حديثا برياسة عدلى والذى كان مناصرا للوزارة – فأشار الحزب ورجاله على ثروت بأن يصر على بقاء النصّين كما وضعتهما اللجنة . الأمر الذى أصر عليه ثروت وتمسك به ولم يجد فى النهاية إزاء إصراره .. ثم إصرار الإنجليز .. إلا أن يقدم استقالته من الوزارة وأن يترك كرسى الحكم لمن يستطيع من رجال السياسة أن يتغلب على هذه المشاكل المعارضة فيذللها ويسير بسفينة الحكم إلى الشاطئ الذى تحقق عنده شتى أمانى البلاد ....

وهكذا ترك ثروت ومعه اسماعيل صدقى كراسى الوزارة التى جاءت على أثر تصريح ٢٨ فبراير فأقدمت فى جرأة وطنية على إلغاء الحماية الإنجليزية وإعلان استقلال مصر والمناداة بسلطانها المعظم ملكا والنص فى صلب الدستور على أن يكون فى لقبه ما يشير إلى الوحدة الخالدة بين شطرى الوادى العزيز بأن نادت به « ملكا على مصر والسودان » وألفت لجنة من شتى طبقات وأجناس الأمة لوضع الدستور الذى تم فى عهدها إعداده وأحالته إلى اللجنة التشريعية تكفله الرعاية وتحدوه اليقظة خشية أن تعبث به أياد . . . ونفوس بعض دعاة الرجعية ممن كان لايروقهم أن يكون لمصر دستور أو برلمان ! !

وإنه لمن دواعى الفخر ألا ننسى فى هذا الفصل أن ما أفادته مصر من وجود اسماعيل صدقى وعبد الخالق ثروت فى وزارة واحدة أقدمت فى سرعة وجرأة وشجاعة على إقرار ما أقرت وزادت عليه أن نجحت فى وضع أساس إدارة البلاد بوساطة حكومتها الوطنية دون غيرها وألغت وظائف المستشارين الإنجليز فى وزارات الحكومة وقصرت وجودهم على المالية والحقانية لإبداء الرأى والمشورة فقط وأبطلت ما جرى عليه العمل من حضور المستشار المالى جلسات مجلس الوزراء وأحلت المصريين محل الأجانب وأوفدتهم فى بعوث للخارج وأخضعت الموظفين الأجانب لسلطة الوزير المصرى دون سواه . . .

ولو قدر للوزارة أن تبقى . ولو قدر للرجلين أن يعملا سويا فى هذا الميدان لمدة أطول لعم النفع ولتضاعفت الفوائد التى كانت تجنيها البلاد ...



ومرة أخرى أجدنى مساقة إلى الحديث عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لأذكر من جديد أنه كان فعلا « نكبة وطنية كبرى ... » لا على مصر ... ولا على انجلترا هذه المرة ولكن ... على الرجلين اللذين صاغا مواده وجاهدا فى استكمال مسببات وجوده وأخرجاه إلى عالم النور وتفاوضا فى أمره وجعلا ممثل بريطانيا يؤمن بما أورداه فى بنوده من مواد صرح بأنها إن لم تحز موافقة المسئولين فى بلاده فلن يعود ثانية إلى أرض مصر ! !

وهكذا ... وفى ظروف بيناها خرج ثروت وصدقى من الوزارة وتركا « الابن العزيز » الذى تعهداه ورسما له خطوط المستقبل السعيد بعد أن عبدا له الطرق ووضعا الأسس القوية — فى أيد كان لأصحابها آراء غريبة جاحدة جعلت الابن العزيز يشعر بعد دفء الحنان الأبوى بهول « برودة الاغتراب » وقسوة العابثين به غير المهتمين بمصالحه فتعرضت بعض بنوده ... بل روحه القدسية ... لآراء وأهواء وأغراض، وصدمتها مصالح وأهداف

خاصة ثم وفى النهاية .. وبالنظر للرعاية الخارجية المستمرة من « الأبوين الساهرين » وبعض أنصارهما صدر « الدستور العتيد » وفى ظلاله تنسمت مصر أهوية الخلاص وبدأت تعرف ماهية التحرر ...

أما من وصفوا التصريح العتيد بأبشع الصفات وأكدوا أنه « نكبة وطنية » ومن قالوا عن « لجنة الدستور » أنها لجنة الأشقياء ... ومن جاهروا بأن « إعلان الاستقلال » كان إعلانا زائفا .. فهؤلاء وحدهم هم الذين بدأوا يستفيدون من كل شئ ... بل من كل هاته « الأشيـــاء » التى حاربوها وأنكروها ورموها بأبشع النعوت والأوصاف ! !

وأخيراً صدر الدستور عام ١٩٢٣ متضمنا مبادئ جاهدت مصر طويلا لإقرارها والاعتراف بها وثارت بسببها ثورات عداد ووقعت مذابح وحلت أزمات وتبودلت آراء وردود ... ولكن كل هذا لم يؤثر فى الأمر شيئا ما دام قد صدر وقرر ما قرر من مبادئ وآراء وأحكام ، ونظم ما نظم من لوائح وقوانين وعلاقات بين الحكام والمحكومين ...

صدر الدستور أخيراً كنتيجة حتمية لإعلان استقلال مصر الملكية ذات السيادة داخلياً وخارجيا فكأنى بصدوره كان نفحة كريمة من نفحات الخلد هبت على أرواح المجاهدين القدامى فى سبيل إصداره والعمل به ... ووسام رفيع جليل زين صدور أولئك الذين أفلحوا فى الخروج به من دنيا التصورات والدراسات والمناقشات إلى عالم الحقيقة الواقعية والنور السافر ...

وصدور الدستور فى النهاية كان معناه إلغاء الأحكام العرفية ... أى زوال الشبح العسكرى الإنجليزى المخيف واختفاء سيفه وقيوده الرهيبـــة وجناياته على الآمنين العزل من قادة الرأى من المصريين ! !

صدر الدستور وقانون التضمينات وبدأت الحكومة تعد العدة للانتخابات الدستورية التى ستجرى معركتها عام ١٩٢٤ ... فبدأ الناس والصحف يتساءلون عن سر بقاء المعتقلين فى الخارج وقد تقلص ظل الغاصب وزال

حكمه العرفى الممقوت وقرر الدستور عدم شرعية نفى المصريين خارج بلادهم ... كما أعطاهم حق الانتخاب !!

وإذاً ... وبناء على النص الدستورى واستكمالا لقوته كقانون نافذ واجب الاحترام ... لم يعد هناك مبرر لبقاء سعد وأصحابه فى المعتقل ما دام القانون الدستورى يمنع ذلك ويحتّم وجودهم فى بلادهم وبين ظهرانى أهليهم ليكون لهم حق تقرير مصير انتخابات قادمة يجب أن يدلوا فيها بأصواتهم وآرائهم كمصريين يتمتعون فى ظل الدستور بما كفلته لهم اللوائح والقوانين !!

وعاد سعد وأصحابه إلى مصر ... وخرجت مصر بأسرها تستقبل بطلها العائد من معتقله مع صفوة صحبه من خيار المجاهدين ...

وكان لقاء حسب له المعارضون ألف حساب إذ كان فى شكله ومعانيه ظاهرة واضحة الدلالة على أن مابرحت على عهدها من تقدير الأشخاص ... والأشخاص فقط دون النظر إلى ما قاموا به أو ما أدوه من جليل الأعمال !!

وخاض الوفد غمار المعركة الانتخابية وسلاحه فيها سمعته وشهرته ومكانة رئيسه التى علت حتى وصلت وقاربت مكانة الرسل والأنبياء !!

وأجدنى مضطرة إلى أن أقرر أنه كان للشعب الساذج عذره فى الالتفاف حول الرجل المعجزة القوى الحجة الذرب اللسان الذى آمن به مناضلا ومكافحاً وما كان بوسع الحقيقة نفسها بعد ذلك أن تكشف للناس أعماله أو تنزله من مكان أحله فيه الشعب !!

أجل .. لم يكن من السهل الهينّ وقد آمن الشعب بسعد أن تحدث معجزة الكفران به وهو فى نظر العامة — وهم سواد الشعب الأعظم — « نبى » أو « قديس » يجب أن يتبعوا خطاه ويخضعوا لرأيه دون مناقشة أو سؤال !!

خاض الوفد غمار المعركة ... وأدار سعد دفتها فعرف كيف يجعل الرياح تسير فى ناحيته وتخدم أغراضه وتعمل لحسابه ....

ودارت رحي المعركة الرهيبة القاسية ... واستعمل الوفد فيها كل

سلاح . . . بل انه كان من بين أسلحته العتيدة سلاح دمغ به المصريين جميعا بميسم « عبدة العجل » الذين لا عقل لهم ولا قلوب والذين يطيعون ويعملون بما يريده الوفد ويأمر به دون تبصرة أو روية أو مدارسة حتى ولو كان من أراده الوفد « حجرا » ! ! فضلته الأهواء على رجال لهم مكانة ولهم عقول ! !

وكأنى بأوار المعركة القاسية وقد اشتد فنسى المناضلون أنفسهم ونسى الوفد رأيه فى التصريح الذى قامت على أساسه هذه الانتخابات ...

لقد قيل أن التصريح نكبة ... والاستقلال زائف ... ولجنة الدستور لجنة الأشقياء ثم ولمـــا صدر الدستور وبدت مع مطلعه المغانم وأضواء المجد وبريق الحكم والسطوة والسلطان نسى الوفد « النكبة الوطنية » و« الزيف » و « لجنة الأشقياء » ودار مع العجلة السريعة لتقف به حيث يريد ويطمع ما دام فى مصر شعب يقدس « حجرا » يختاره الوفد ... وينسى فى يومه ما قيل بالأمس ولو كان هذا القول طعنة نجلاء موجهة إلى قلب الوطن وقاضية على آمال جيل فى طريقه إلى زوال وجيل قادم كان البهتان وعبادة « الصنم » أول ما طالع عينيه ! !

وكان طبيعيا ــ وبفضل الخير الذى جاء به تصريح ٢٨ فبراير كدفعة أولى فى تيار المصالح التى تجنيها مصر المجاهدة ــ أن يفوز الوفد ... وأن يفشل ويندحر فى المعركة الانتخابية الصفوة الممتازة من رجالات مصر الأكفاء وفيهم اسماعيل صدقى ...

وصدقى إذ يفشل فى المعركة ... ويجمع الناخبون على عدم تقديره بعد ذلك الجهاد الشاق المرير ... ففى هذا ما يدل على عدم الوفاء وقلة النظر إلى المستقبل والرجال بعين بصيرة ... بل بعين تخضع لوحى العاطفة وقلب لايعرف ماهية الصالح العام ! !



النمر مهاجم جرئ بطبعه ... غلاب بسليقته ... يعرف متى يهاجم ... وكيف يهاجم ويبطش بالفريسة ويقضى عليها ...

والنمر رغم شجاعته الفائقة وقدرته العظيمة على النضال ... يعرف متى يجب أن يتراجع محتفظاً بهيبته مستمسكا بجلال سلطانه .. ذلك لأن طبيعته الغلابة توحى بالحذر وتستوجب الحيطة خاصة وإذا كانت هناك مسببات للهزيمة خارجة عن إرادته !!

واسماعيل صدقى رجل النضال والمفاجآت الذى ما عرف الراحة ولا تراجع عن الصراع ... يرى فى هزيمته الانتخابية أمام محام ناشئ أمرا يستوجب التحفظ والروية لا إلى حد السكوت عليه ... بل إلى حد الرضاء به دون تسليم لأن التسليم يستوجب الصمت وما كان اسماعيل القوى الذكى الحذر ليسكت أمام هذا الإجماع الخطير الذى يدل على أن « مصر » التى جاهد من أجلها لم تزل فى حاجة إلى « صقل » ذهنى .. و « استنارة عقلية » تستطيع معها أن تفرق بين التفانى فى « حب الوطن » و « التفانى فى حب الأشخاص » !! وأنه بعد هذا وفى أسلوبه التهكمى اللاذع يصف نتيجة المعركة الدستورية بقوله :

« رشحت نفسى لمجلس النواب فى دائرة سندا بسط التى تتبعها بلدتى « الغريب » وإذ ذاك نشأت فكرة الغالبية الساحقة برياسة سعد زغلول باشا فرشح الوفد أمامى الأستاذ نجيب الغرابلى وعلى الرغم من كونه رجلا فاضلا إلا أنه لم يكن ابن الدائرة ولم يكن معروفاً بها ...

« وكنت أعتقد أننى سأنجح فى دائرتى لأن جهودى فى خدمة بلادى ، وماضىّ فى الجهاد واشتراكى فى الفوز باستقلال مصر بتصريح ٢٨ فبراير ، كان كل ذلك مما يضمن النجاح ... ولكن شخصية سعد زغلول فى ذلك الحين كانت شخصية جبارة وفى الوقت نفسه غمرت البلاد بقوتها وشدة تأثيرها واجتاحت أمامها كل شىء وأصبح الاعتقاد فيها يشبه الاعتقاد بالأنبياء، فلم أفز فى الانتخابات إلا بأقل من ثلث الأصوات وسقطت أمام منافسى الوفدى غير المعروف إذ ذاك لأهل الدائرة ...

« ومن هنا أستطيع أن أقول : « أن الانتخابات لم تكن حرة ....

ولا أقصد من ذلك أنه كان هناك ضغط إدارى استعمل ضدى ... بل أعنى أنه كان هناك ضغط نفسانى أوجدته شخصية سعد زغلول القوية ... وهو والضغط الإدارى سواء فى بلد لم تصل بعد إلى درجة النضوج السياسى ولم تتكون فيها الروح الدستورية ....

... وربما يسأل سائل لماذا لم أعين فى مجلس الشيوخ ما دمت قد سقطت فى انتخابات النواب ؟!

وجوابى على هذا السؤال هو : أنه لو حدث ذلك وعينت فى الشيوخ بعد سقوطى فى النواب لحمل هذا التعيين على أنه تحدّ للرأى العام ... ثم أنه كان هناك فريق رجعى ذو نفوذ لايحب أولئك الذين كانوا السبب فى قيام الدستور(١).

وفى قول النمر الساخر المهاجم ما يغنى عن كل تعليق أو إشارة إلى تلك الانتخابات ومدى تأثر الرأى العام فيها « بالتأثير الشخصى » دون إقامة أى وزن للصالح العام !!

وصدق عندما يقرن بين شخصية سعد ذات التأثير والضغط الإدارى ويسوى بينهما فى الأثر والتأثير المعنوى والمادى فانما يوجه — فى لباقة وكياسة إلى الرأى العام الذى كان لم ينضج بعد ... بل ولم يتكون بصفة فعالة مشرفة ... والذى أتخمته الأكلة الدستورية الشهية التى لم يعتد مثلها ولم يشهدها قبلا ... — لفتة ساخرة كانت لعمرى أشد تأثيراً وقوة من ضربة قاضية !!

وتراجع النمر الذى حاربته العقلية الجاحدة المنكرة لأقدار المجاهدين ... تراجع فى غابه ... لا ليحتمى به ... ولا ليكون قعيدة عجز أو هزيمة ... بل ليبدأ من جديد صفحة جديدة من صحائف الجهاد !!

وألف سعد وزارة الشعب الأولى ... وبدأ مجلسا البرلمان أعمالها ... وترك اسماعيل صدقى ميدان السياسة لا عن عجز ولا عن ضعف أو وهن

---

(١) مذكراتى لدولة المترجم له .

بل عن حذر وتوثب ومراقبة ... وراح وغيره من المجاهدين الذين لم يقدر لهم الفوز مثله فى معركة الانتخابات يرقبون فى سعادة وغبطة وفرح ارتفاع البنيان الشامخ الذى وضعوا أساسه وجاهدوا فى تثبيته وتمكينه حتى أصبح مصدر قوة فى البلاد وحتى أصبح رجل الشارع فى مصر يستطيع أن يقول – اعتمادا على إقراره ووجوده والعمل بقواعده ونظمه وبنوده – أن « الأمة مصدر السلطات » !!

وأحب من قيل فى أعمالهم ما قيل ... وما وصف جهادهم بما وصف أن تأتى « وزارة الشعب » بجديد ... أو أن تزيل اللبس الذى علق بالأذهان وتبعد دياجير الشك التى خيمت على عقليات السذج من الشعب ...

أحب هؤلاء المجاهدين ممن جرحوا فى وطنيتهم ومن وصفت أعمالهم بالزيف وغيره أن يسمعوا جديداً ... كما أحب الشعب المتحمس أن تعلن « وزارة الشعب » عدم الاعتراف من جانبها بالتصريح الذى اعتبرته نكبة وأن تلغى « الدستور » الذى وضعته « لجنة الأشقياء » وأن تعلن « بطلان الاستقلال الزائف » ولكن شيئاً من هذا لم يحدث !!

أجل ... لم يحدث شئ مما توقعه الناس ... بل مما توقعه المعارضون وجمهرة الأنصار والمصفقون . وجموع « الهتافة » الذين لاعقول لهم ولا قلوب والذين يعتبرون أن سلاح جهادهم فى سبيل مصر ومتزعميها حناجر قوية وأصوات منكرة !!

وطال الانتظار بالمنتظرين وما أقدمت « وزارة الشعب » على إثارة حماسة الشعب ولا هى أقدمت و « الجاه » فى يدها و « صولجان » الحكم ملك يمينها أن تهز الامبراطورية ... وتقذف فى وجوه الإنجليز بتصريحهم لأنها تأبى أن تجر على مصر النكبات أو أن تسمح بوجودها فى محيط هى سيدته وهى المتصرفة الحاكمة لكل من فيه !!

وكان خطاب العرش أعجوبة سياسية !!

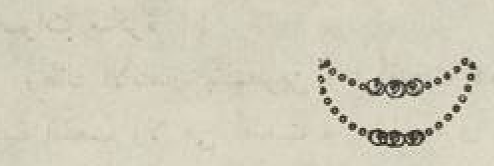
أبداً ما تعرض للتصريح ولا للاستقلال ... بل للدستور الذى وضعته

بالأمس « لجنة أشقياء » فاذا به يصبح اليوم و « بقدرة قادرة » موضوع على « أحدث النظم والمبادئ العصرية » ! !

أما « الاستقلال الزائف » و « أما » « التصريح » الذى كان نكبة ... – ونكبة فعلا إذ جاءت على أسسه وزارة الشعب – فلم يأت لها ذكر فى الخطاب الخطير الذى مر على « الاستقلال » فنسيه وتجاهله . وكأن مصر التى كانت تشهد « الدورة الدستورية البرلمانية » الأولى كانت مكتملة النضج السياسى وغيره ... فنسى زعيمها استقلالها ولم يذكر عنه شيئاً واكتفى باثارة الخواطر بأن تحدث عما أسماه « الأمانى القومية » ! !

وسعد زغلول رجل جدل وبلاغة ومنطق ... وهو فوق هذا رجل قوى الحجة يعرف كيف يناقش ويداور ... ويصرع ببلاغته الخصوم ويصل إلى القلوب ...

سعد زغلول ... والسلطان فى يده ومقاليد الحكم طوع أمره يتحدث عن الأمانى وكأننا نلنا الاستقلال التام ! !





مرت الدورة البرلمانية الأولى فى حياة مصر الدستورية وما حققت فيها «وزارة الشعب» أملا ولا أقدمت على مغامرة وطنية من تلك التى كانت تتشدق بها ببغاوات السياسة الجاهلة و «أدعياء المغامرات» من أنصاف وأرباع المجاهدين !!

وحلت الدورة الثانية ... وعاد المترقبون والأنصار ينصتون مرة أخرى إلى « خطاب العرش » فاذا به لم يأت بجديد فى الأمر وإن جدد وحور فى الأسلوب فبدلا من « الأمانى القومية » تحدث عن « الأمل العظيم فى تحقيق الاستقلال » برغم فشل المحادثات التى جرت بين « وزارة الشعب » و « وزارة ماكدونالد » التى كان يعتبرها سعد زغلول « وزارة صديقة » يستطيع أن ينتزع منها ما يبغيه لخير مصر وصالح المصريين !!

وسارت الأمور على وتيرة واحدة ... فلا جديد ولا تجديد حتى شاء القدر أن تنزل بمصر كارثة مروعة وأن تهز أركانها هزات عنيفة وقد دوت فى جوانبها رصاصات طائشة وجهها بعض المواطنين إلى صدر « سيرلى ستاك » سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام !!

كانت كارثة فعلا صدعت الأحلام وأتت على الأمانى وكادت تعصف بصوالح البلاد وأن سعدا المسير لدفة الأمور ليروعه الحادث وقد بلغه فيقول أن الرصاصات الطائشة قد وجهت إلى « صدره هو » لا إلى صدر « سيرلى ستاك » سردار الجيش !!

وكأنى بالحادث كان مفاجأة قاسية من مفاجآت القدر الساخر الشامت، أو كأنه كان وسيلة أباحت للإنجليز التدخل فى شئوننا مرة أخرى وأعطتهم فرصة رهيبة ... أو هيأت لهم أمورا ... ومداخل لم تكن فى الحسبان !!

والواقع أن الكارثة أعطت الإنجليز فرصة طالما تمنوها بعد أن كان من المصريين ما كان من استكمال مظاهر استقلالهم ووجودهم وكيانهم السياسى العتيد !!

أعود لأقول أن « الكارثة الوطنية » أعطتهم مرة أخرى فرصة كانوا يرجونها وقد ظنوا أنها ضاعت فأسلمتها إليهم من جديد عصبة من أبنائنا الذين ظنوا أن التقتيل وسيلة لتحقيق غايات وأهداف رسموها ...

ولست هنا فى مقام تحليل الحادث أو ذكر الدوافع إليه أو سرد شئ عن حياة المغامرين — وكانوا من خيرة المواطنين ثقافة ووطنية وحباً لمصر —

فالمجال لايتسع لهذا ولكنى مضطرة إلى أن أمر بالحادث آسفة وأنا أرتجف لأننا وحتى يومنا هذا مازلنا نحمل وزره ونجاهد للتخلص من تبعاته ومن شتى الحوادث التى ترتبت على وقوعه وكان أكثرها أهمية وأعظمها خطورة خروج جيشنا الباسل من بلادنا الجنوبية العزيزة وتركنا السودان الحبيب مع مالنا فيه من ذكريات بطولة وكفاح وما سال منا فى ربوعه من عرق ودموع ودماء !!

مرة أخرى أعود لأقول أن الحادث الفاجع مكن الغاصب منا وأنه ليخرج ممثلا فى شخص مندوبه السامى ... وفى موكب حربى خطير ليسلم إلى سعد إنذاراً خطيراً بعد أن أطاعت الحكومة رغبته بالأمس وجعلت جنازة «سيرلى ستاك» رسمية سار فيها رئيس الوزارة والوزراء !!

ووجد سعد فى الإنذار تحديا للعواطف الوطنية إذ طالب المندوب مصر رسميا :

١ — بتحقيق الحادث وتحديد المسئولية .

٢ — بدفع غرامة مقدارها نصف مليون من الجنيهات لأرملة الفقيد .

٣ — بسحب الجيش المصرى من السودان .

٤ — بإباحة زيادة المساحة المنزرعة قطنا فى أرض الجزيرة وعدم تقييد حكومة السودان بالارتباط المبرم بينها وبين مصر فى ذلك الشأن !!

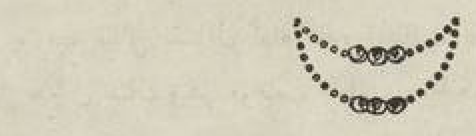
ورب سائل يتساءل أمام هذه المطالب الغريبة عن ماهية العلاقة بين مقتل سيرلى ستاك وهو موظف إنجليزى بالحكومة المصرية قتل أثناء تأديته وظيفته، وبين سحب جيش مصر من السودان وإلغاء الاتفاق الخاص بالمياه وزراعة القطن ؟!

ولقد كنا نفهم أن تهتم الحكومة البريطانية بأمر مواطن إنجليزى قتل وهو يؤدى عملا للحكومة المصرية التى كانت تستخدمه فتطالب بتكريمه فى موته باشتراك الحكومة فى جنازته رسميا ... والمطالبة بتعويض مالى جسيم لأرملته ولكن ... أن يستتبع هذان المطلبان الطبيعيان طلب سحب

الجيش وإلغاء اتفاقات دولية . فذلك هو الأمر الغامض غير المفهوم !!

ونزل سعد على المطلبين الطبيعيين ... ولبّاهما دون معارضة ... ولكن كان طلب سحب الجيش وإلغاء اتفاقية المياه ... أمرين لا أقول من العسير تنفيذهما ... بل من الجرم في حق الوطن وحق الأماني القومية وحق الوحدة وحسن الجوار والأخوة في اللغة والدين والعادات والتقاليد أن يفكر فيهما مصري فكيف بسعد زغلول ؟!

وأصر الإنجليز على ضرورة تنفيذ مطالبهم الغاشمة ... ولم يكن سعد بالرجل الذي يسلم وهو الذي تصدر الحركة ليستنقذ ويستخلص لمصر مطالبها فكان أن استقال ... وخلف تركة رهيبة مثقلة أوجدتها الظروف القاسية والقدر الظلوم ...





استقال سعد ... وتركت وزارة الشعب مقاليد الحكم فى ذلك الظرف العصيب البالغ الحرج والدقة ... وعهد جلالة الملك فؤاد إلى أحمد زيور باشا

رئيس مجلس الشيوخ بتأليف الوزارة فقام بالمهمة وصرح بأن سياسة وزارته هى « إنقاذ ما يمكن إنقاذه ... » !!

ولعمرى أن تصريح رئيس وزارة بلاد مستقلة ذات سيادة مثل هذا التصريح معترفا بأن برنامجه لايتعدى أمراً واحداً هو « إنقاذ ما يمكن إنقاذه » ليدل على تحرج الموقف وشدة خطورته ... كما يدل أيضاً على أنه كانت هناك وراء « كواليس السياسة » العليا « مناورات » خطيرة وأسرار لم يقدر للنقاب أن يرفع عنها حتى اليوم !!

وتمنى سعد للوزارة التوفيق فى مهمتها الدقيقة ... واشترك فيها من رجال حزبه أكثر من وزير ... ثم وجريا على منهاج الوزارة السياسى الذى أعلنته ، ولرغبة رئيسها فى « إنقاذ ما يمكن إنقاذه » استقال الوزيران الوفديان من الوزارة ... وبدأت تظهر للشعب فيها عيوب أثارت الريب والظنون !!

وفى هذا الظرف الدقيق ... وخلال العواصف والأنواء التى اجتاحت سفينته أقدار مصر ... فى هذا الوقت العصيب وعقب خروج الوزيرين الوفديين وفقدان الوزارة عطف الوفد وتأييده أرادت الظروف للنمر المعتكف أن يخرج من غابه وأن يعاود سياسة نشاطه من جديد ... وأن يتولى بالذات وزارة الداخلية ...

وقال الناس وقتها أن أحمد زيور قد وفق إلى حد بعيد فى اختيار الرجل الذى يستطيع أن يعمل ... ويفكر ... ويتفادى الاحراج ... ويفلح فى الخروج من كل مأزق ...

قال الناس هذا وعرفوه فى الوقت الذى كانت عواطفهم نحو الوزارة قد تغيرت لأنها بدأت تتبع خطة فيها مناوأة للوفد الذى بارك وجودها وتمنى لها التوفيق والقدرة على تفادى الأخطار .. وأحست غالبيتهم أن لابد وراء استدعاء صدقى وإسناد وزارة الداخليـة إليه سراً من الأسرار الخطيرة المتعلقة بالاستقرار العام ...

وعرف الناس أيضاً ... وزيادة على ما تناقلوه وما اخترعوه من شائعات

وأقاويل وأحاديث وتكهنات – أن زيور وقد أحرجه الموقف وتثاقلت عليه المسئوليات الخطيرة ، أصبح يفكر بعقل اسماعيل صدقى ، الذى عرف فى الملمات دائماً بأنه الرأس المدبر واليد المحركة لسياسة الوزارة الداخلية والخارجية . وصح ما توقعه الناس ... وبدأ صدقى يعمل فى سرعة وجرأة وحنكة وبعد نظر واضعا نصب عينيه الصالح العام متفاديا كل شئ من شأنه أن يوسع هوة الخلاف مع المسئولين من الإنجليز . بعد أن نال مصر ما نالها من عبث العابثين !

وبدأت الوزارة تسوى الأمور ... وتعمل جاهدة على أن « تنقذ ما يمكن إنقاذه » مهما كان الثمن ...

ولما كان الإنذار الإنجليزى التعسفى ما زال معلقا ... ولما كانت الوزارة قد خسرت معاونة الوفد وتعضيده لها لفشلها فى معالجة الأمر والخروج من المأزق بما يتفق وسياسة الكرامة الوطنية .. فقد وجد المسئولون أنفسهم فى النهاية أمام مشكلة دقيقة فى الرسو إلى أى جانب من جوانبها مخاطرة غير مأمونة العواقب ...

كان على الوزارة أن تتفادى قسوة الإنذار وتتحاشى خطره وأن تتفادى بعد ذلك غضبة الشعب فيما لو مست كبرياءه ولم تحقق بالكامل شتى أمانيه .. وهذان أمران من العسير التوفيق بينهما لأن كلا منهما يأبى أن تكون ترضيته على حساب الآخر أو ترضية الجانب الثانى على حسابه ...

وازداد الأمر حرجا لافى الداخل فحسب بل فى أرض السودان مكان النزاع الأكبر إذ تحركت بعض فرق الجيش المصرى والإنجليزى وتناوشا وكادت المناوشات تجر إلى نشوب حرب بين الفريقين . . . ولعبت سياسة المساومة دورها .. مساومة القوى للضعيف . والقادر للعاجز .. والواقع أنه لم يكن هناك من يستطيع أن يخرج من هذا الموقف الضنك بغير قبول هذا الحل ...

كان جميلا فعلا أن ينادى بالحرية والاستقلال وعدم التفريط فى

جنوب الوادى وأن تتعالى أصوات ساستنا وتدوى فى جوانب الدنيا أصداء خطبهم ... ولكن كان هناك إلى جانب منطق البلاغة وذلاقة اللسان منطق آخر هو منطق القوة ... منطق الحديد والنار ... منطق الواقع الأليم وهو منطق كان يجبر أقسا العتاه من ساسة المصريين على التسليم بأمر من الأمور مهما عظم وكبر ليستطيع بعد ذلك . . . وبعد أن ينقى الجو من بعض شوائبه ... إلغاء بعض أو كل المطالب التعسفية الأخرى التى طالب بها وأصر عليها غلاة مستعمرى الإنجليز ! !

وكان إنذار الإنجليز لسعد يتضمن أن يصدر الأمر فى خلال ٢٤ ساعة بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت القيادة العليا للحاكم العام وباسمه تصدر البراءات للضباط ...

وأخيراً . . . كان ما لا بد منه !. نتيجة لضغط القوى . .

إذ صدرت الأوامر .. ونزلت حكومة مصر المحرجة على الأمر الإنجليزى الباغى .. واستدعت الوزارة – بأمر من جلالة الملك قائد الجيش الأعلى – وحدات الجيش المصرى الموجودة بالسودان .

وإلى هنا .. كانت وزارة زيور قد أنقذت شيئا من بضعة أشياء عديدة ... وترك رئيسها لاسماعيل صدقى أن « يأخذ من الإنجليز » شيئا فى مقابل ما سلموا به !

واستطاع صدقى السياسى المحنك وخلال ذلك الظرف العصيب الذى انتصرت فيه السياسة البريطانية على طول الخط – أن يكسب لمصر شيئا هاما حيث جعل الانجليز يعترفون ويقررون رسميا بأنهم لارغبة لديهم فى غصب حقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل ..... وبعث لورد اللنبى إلى الوزارة خطابا رسميا اعترف فيه بهذه الحقوق وقررها علانية فى قوله :

« على أن الحكومة البريطانية إثباتا لحسن نيتها مستعدة لإصدار تعليمات

إلى حكومة السودان بألا تنفذ ما سبق إرساله إليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسعا لاحد له ... على أن تؤلف لجنة خبراء من المستر كانتر كريمر رئيسا وقد وقع الاختيار عليه باتفاق الحكومتين والمستر ر. م. ماك جريجور مندوب بريطانيا المعين من قبل حكومة حضرة صاحب الجـــلالة ومن عبد الحميد سليمان باشا مندوب مصر المعين من الحكومة المصرية . . . . »

وصدرت التعليمات فعلا ... ووصلت اللجان إلى تقرير حلول قررت حق مصر فى « اتفاقية المياه » وتحديد المساحات التى تزرع فى أرض الجزيرة .

ووجد صدقى بعد أن استخلص هذا الحق .. أن مصر قد خسرت فى السودان – وأمام قسوة الموقف – كل شئ لها فيه ... لأن الإنجليز قطعوا كل صلة لمصر بالسودان واستقلوا بادارة شئونه من شتى النواحى المدنية والعسكرية .. ولكن صدقى برغم هذا وجد منفذاً يثبت لمصر حقاً فى شطرها الثانى وهذا الحق كان خاصا بالعلاقة المالية الخاصة بمبلغ العجز فى ميزانية السودان الذى تدفعه مصر سنويا ...

ولذا تراه يقول فى هذا الأمر « الخطير بالذات » :

« ومفروض أن ميزانية السودان شئ مقرر لمصلحة إخواننا السودانيين فأراد الإنجليز قطع هذه العلاقة أيضا حتى لاتصبح لمصر أية صلة به ولا أية حجة لها للتدخل فى شئونه .

« خفت من عاقبة هذا العمل الذى ينظر إليه فى ظاهره كأنه لمصلحة مصر وهو فى الواقع حجة عليها ، ومضر بمستقبل مصالحها وحقوقها فى هذا القطر ، فعملت على بقاء هذا المبلغ الذى تدفعه مصر للسودان ، والذى لايؤثر فى ميزانيتها تأثيراً يذكر .. وقد نجحت فى ذلك ، واعتبرته فوزاً لمصر . . . . . »(١)

---

(١) مذكراتى لدولة المترجم له .

والواقع أننا لوتجردنا من نظرتنا الحزبية ونظرنا إلى الأمر من ناحية قومية لوجدنا أن اسماعيل صدقى كان بعيد النظر إلى حد كبير إذ كان يرمى من وراء الإبقاء على هذا المبلغ البسيط .. إلى إبقاء الصلة المادية بين مصر والسودان فى وقت تعسفت فيه القوة وأبت إلا أن تقضى على كل صلة ...

والإبقاء على الصلة المادية فيه ولا شك تمهيد للمستقبل الذى قد يتغير معه الحال وتتبدل فيه الظروف وتستقيم حالة السياسة وينظر أربابها إلى الأمر بغير العين الأولى .. فايجاد الصلة معناه أن مصر التى سلمت تحت تأثير الظروف العصيبة والقوة الغاشمة بسحب جيشها من جنوبى واديها .. لم تسلم تماما بما أراده الإنجليز ولم تقرر إلى الأبد حقوقا لهم هناك .. لأنها مازالت صاحبة حق . وصلات . ومعاملة لم تفرط فى شئ منها . . وان فرطت مضطرة فى أمر الجيش فسحبته من هناك فانما إلى فرصة يصفو فيها الجو وتعتدل رياح الحوادث فيعود مرة ثانية إلى النصف الثانى من بلاده الحبيبة ...

تلك كانت نظرة الرجل .. وتلك كانت سياسته .. تزن الأمور قبل أن تبت فيها .. ولكنها كانت حرب حزبية ومتى أنصفت الحزبية معارضيها ! !

* * *

وفى هذا الجو الملبد ... ووسط سحب الشك وعواصف عدم الثقة والرهبة والتوجس بدأ النمر الذكى يعمل ... وأحس رئيس الوزراء بنشاط وحيوية كان على ثقة منهما فترك لوزيره العامل مقود الأمور ...

لقد كانت سياسة زيور هى « إنقاذ ما يمكن إنقاذه » ... وقد استطاع بمعاونة وزير داخليته أن يخرج بمصر من موقف خطير كان يصعب على أكبر الدهاة أن يتلمس وسيلة للخروج منه خيرا من تلك التى تمت ونفذت وثار حوالیها نقد وهجوم واعتراض ... ثم استتبعها استخلاص حق ... واعتراف بحق آخر على يد اسماعيل صدقى الداهية . الذى لم يكن سواه يستطيع أن يفعل ذلك ! !

ووضع اسماعيل صدقى بعد ذلك خطة عمله بعد أن أحكم تخطيطها وركز أسسها وثبت دعائمها ... ولكن البرلمان كان أول عقبة فى طريقه !!

ولقد كان عجيبا حقا من الرجل الذى استخلص تصريح ٢٨ فبراير وشهد مولد مصر المستقلة وكان أول من نادى وجاهر وفاخر بذلك الاستقلال ثم كان له الأثر كل الأثر فى وضع الدستور والجهاد فى سبيل إعلانه ... أن يقدم على تعطيل الحياة النيابية فى مصر المجاهدة ولما تمض على ممارستها أكثر من ثمانية شهور !!

ولكن ... ونظرا للظروف العديدة المحيطة بالوزارة والبلاد ... كان من اللازم أن تقدم « وزارة » زيور على اتخاذ هذا الإجراء ولو لمدة شهر تستطيع خلاله أن تمهد لسلسة أعمالها المرسومة فى جو من الهدوء ...

ولقد كان هذا الإجراء فى الواقع – وكما سبق أن قلت – نتيجة لخطة مرسومة عمل صدقى على تنفيذها وأراد من ورائها أن يشعر أعضاء النواب بوجود قوة أخرى غير قوة عبادة الأشخاص والتحزب لهم ..

والواقع أن تعطيل البرلمان مدة شهر كان عملا جريئا أثار الريب والظنون وحول الرأى العام إلى مناح أبعد مما كانت الوزارة ترجو . ولكن كل هذا لم يؤثر فى القائمين بالأمر ولم يثنهم عن تنفيذ خطتهم المرسومة وهى إنقاذ ما يمكن إنقاذه – ومن بين ما يجب إنقاذه « مستقبل مصر وسمعة مصر واستقلال مصر ... »

كان الرأى العام لايعرف فى أى مراكز حرجة كان يقف المسئولون .... وأمام أية قوة ... كان من اللازم أن يرتبوا هجومهم ويثبتوا أقدامهم حتى لايفلت من أيديهم الزمام وتفقد مصر فى لحظات قلائل ثمرة جهادها فى أعوام وأعوام ....

لم يكن الإنجليز قد نسوا مقتل رجلهم سيرلى ستاك ... بل لعلنى لاأبالغ إذا قلت أنهم ماكانوا لينسوا مقتله المبارك عليهم الذى مكنهم خلال لحظات

قلائل من أن ينفذوا سياسة تعسفية ويفرضوا على مصر قيودا كان من العسير أن يتقدموا بها أو يفكروا فى إخراجها من محيط الفكر إلى حيز العمل فى غير ذلك الظرف الدقيق ! !

وإذاً ... كانت المشكلة لم تزل قائمة وكان التوتر والتحرش على أشدهما.. ومع تسليم الإنجليز لمصر ببعض الترضيات الشكلية إلا أنهم وجدوا ثلمات للتدخل وفرض النفوذ ...

وكان أول ما أرادوه هو توليتهم تحقيق الحادث الرهيب الذى كاد يعصف باستقلال مصر والذى وجهت من أجله الاتهامات إلى شخصيات وثيقة الصلة بالوفد .. بل لقد وقفت علامات التعجب حائرة أمام شخصيات وفدية لها قيمتها ! !

أراد الإنجليز أن يتولوا تحقيق الحادث وفق طرائقهم التى لم تنسها مصر بعد والتى كان أقربها تحقيق حوادث دنشواى ثم المآسى التى تفرعت عنها . . . . .

أراد الإنجليز ذلك ... ولكن اسماعيل صدقى لم يعطهم الفرصة وكان أسرع منهم تفكيراً وتنفيذاً إذ أعلن أنه سيشرف على التحقيق ويتولاه بطرائقه الخاصة وبوساطة المحققين المصريين الأكفاء وحتى دون السماح بتدخل الموظفين الإنجليز الذين كان يشغل بعضهم حتى ذلك الوقت وظائف الاستشارة فى المحاكم والوزارات . . .

ومر الشهر الذى أجل فيه البرلمان ... ووجدت الوزارة نفسها مرة أخرى أمام الإشكال العتيد ... إما أن يعود البرلمان إلى الاجتماع فيعلن عدم ثقته بالوزارة ومعنى هذا استقالتها ، وإما أن يحل المجلس .

واستقالة وزارة « إنقاذ مايمكن إنقاذه » كان معناها عودة الوفد إلى الحكم ... وحكومة الوفد هى الحكومة التى قال عنها الإنجليز فى إنذارهم الظالم بعد مصرع السردار : « أنها حكومة غير جديرة باحترام العالم المتمدين.. »

فعودتها والحالة هذه كانت أمراً فى حكم المستحيل ... بل كانت المستحيل ذاته لأن هذا معناه تنفيذ ما كانت انجلترا تلوح به من أمر سحب اعترافها بما جاء بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وإلغاءه ، وهـــذا يعنى إلغاء ما قد بنى على إعلان هذا التصريح من استقلال ودستور ... ومجلسى البرلمـــــان ! !

إذن .. فلم يكن هناك بد من حل مجلس النواب . وبرغم ما فى هذا الإجراء من شذوذ دستورى . . . إلا أن للوزارة عذرها فى ذلك . لتنقذ الموقف وتصون لمصر مركزها الدولى ومكانتها التى أوصلها إليها التصريح العتيد الذى كان تكأة مدعمة ترتكز عليها بعد ذلك فى مطالبها وجهادها ...

وكان على الوزارة بعد هذا أن تدعو إلى انتخابات جديدة لمجلس نواب جديد ولما يمض على اجتماع أول مجلس نيابى تسعة شهور — وان تراعى فى ذلك المجلس الجديد التكافؤ الحزبى الذى لاتكون فيه لحزب غالبية مطلقة يفوق فيها شتى الأحزاب .

وحرص صدقى على إدارة دفة سياسة الانتخابات الجديدة بما يكفل تنفيذ خطته المرسومة الخاصة بالنسبة الحزبية العددية لأعضاء المجلس كى تتفادى مصر شر مايجر إليه فوز « الغالبية » الوفدية مرة أخرى ! !

وسارت الانتخابات فى مجراها .. بعد أن سبقتها مناوشات ومناورات وخطط حزبية خطيرة ... وفاز الوفد بأكثر مما كان متوقعا له .

وافتتح المجلس الجديد أولى جلساته وبعد تلاوة خطاب العرش أجريت الانتخابات لرياسة المجلس ففاز فيها سعد على ثروت وأصبح بحكم هذا الإجماع رئيسا لمجلس النواب ! !

ووجدت الوزارة نفسها أمام موقف مربك خطير إذ عاد سعد ثانية إلى مسرح السياسة ... لا رئيسا للوزارة . . . بل رئيسا لمجلس النواب الذى من شأنه أن يكون رقيباً على أعمال الوزارة ! !

وكان المتوقع بعد هذا الفوز الذى كان يرجوه أنصار النظام الجديد أن يكون المجلس أداة معارضة قوية للوزارة وحائلا خطيراً دون تنفيذ مشروعاتها ..

وكان معنى هذا الفوز أيضا ما يبشر بزوال أو ضرورة زوال النظام والحكومة الجديدين وعودة الوفد مرة أخرى إلى مقاعد الحكم وهى عودة ما كان الإنجليز يريدونها أو يوافقون عليها ...

ووجدت وزارة زيور أنها أمام ضرورة جبارة تدفع بها مرة أخرى إلى « إنقاذ ما يمكن إنقاذه » ... والإنقاذ هنا « وفى هذه المرة » كان يعنى إنقاذ البلاد مما يجر إليه وجود المجلس الحالى وكان أن أقدمت فى جرأة منقطعة النظير على حل مجلس النواب الذى لم تكد تنقضى على اجتماعه الأول عدة ساعات !!

والأمر الذى لاجدال فيه أن ما حدث كان إجراء خطيراً فيه مخالفة لروح الدستور ونصه وهو الذى لاتبيح نظمه ولوائحه أن يحل المجلس مرتين لسبب واحد !!

ولكن الأمر كان قد تم ... وتم كما قلت فى جرأة يبررها اسماعيل صدقى فى اعترافه التالى :

« لا أنكر أننا فى وزارة زيور باشا أقدمنا على إجراءات جديدة أملتها علينا الظروف العصيبة فى ذلك الحين وشجعنا عليها خوفنا على استقلال البلاد من أن يعصف به عاصف أو تنتهز الفرصة - فرصة الاضطرابات لهدمه - .....

« وكنا نرغب بكل إخلاص أن ندخل فى دور من الهدوء وتحسين العلاقات بيننا وبين الدولة المحتلة ...

« وكان الوفد يعتبر فى ذلك الحين عدوا متحديا لهذه الدولة خصوصا بعد مقتل السردار الذى اتهم فيه بعض المنتسبين إلى الوفد . لذلك أقدمنا

على تعديل قانون الانتخابات وعلى الرغم من ذلك فقد كانت شخصية سعد كما قلت شخصية جبارة غمرت البلاد ففاز الوفد فى هذه الانتخابات بالغالبية ولو أنها لم تكن ذات خطر .

« ولما انعقد مجلس النواب وأجريت انتخابات الرياسة فاز سعد زغلول بمائة وثلاثة وعشرين صوتا ضد عبد الخالق ثروت باشا الذى فاز بخمسة وثمانين صوتا فرأينا أن هذه النتيجة فى المجلس ستدفعنا إلى سياسة بعيدة عن أن تحقق الهدوء الذى كنا ننشده فى ذلك الحين ...

« ... لهذا أقدمنا على حل هذا المجلس رعاية للمصلحة الوطنية العليا ولكى نعيد العلاقات الحسنة إلى نصابها حتى نصل بالبلاد إلى ماننشده لها من خير فى جو هادئ يسوده التفاهم وعدم العنف .. »(١)

ومن ذلك يتبين أن هذا الإجراء لم يكن إنجليزيا بل كان إجراء من الجانب المصرى فقط ...

• • •

وهكذا ... وخلال فترة قصيرة المدى ... شهدت مصر الحديثة ألوانا بالغة الغرابة من الصراع الدستورى والمناوشات الحزبية ... كما كانت فى ذات الوقت مسرحا فسيحا تبودلت فيه مناقشات وآراء ! !

والغريب هنا أن نقرر أنه كانت هناك آراء ... بل أحكام أصدرتها عقليات ساذجة على أعمال العظماء من الرجال ! !

لقد كان إجراء تعطيل البرلمان الأول شهرا واحدا ثم حله بعد ذلك ... ثم إجراء انتخابات جديدة ... ثم حل المجلس الجديد بعد ساعات من اجتماعه . غرائب متتابعة ارتاع لها الجميع فانطلقت منه الألسن وراح أصحابها يحكمون ويقررون بل ويشرعون ويبدون أغرب الحلول والآراء ! !

---

(١) مذكراتى لدولة المترجم له .

وقال الناس وقتها ما قالوا ... وكان أشد المتعرضين للسخط اسماعيل صدقى !!

أجل ... قالوا وقالوا وأقوال غير العارفين دواما سخط وظلم وآراؤهم آراء ينطبق عليها المثل القائل « اللى على البر عوام » ذلك لأنه ، لايعرف ما الذى كابده الربان الحكيم المدرب ليصل بسفينته التى كادت تعصف بها الرياح إلى شاطئ الخلاص وبر الأمان !!

قالوا وقالوا وهم غالبية من حكموا العواطف الذين ما أنصتوا يوما إلى نداء الواجب أو صرخة الضمير ، أو دعوة الحق بل حكموا بعقول الببغاوات التى لاتدرى ماهية أقوالها ولا تعرف معنى لما تردده من ألفاظ وأقوال !!

أجل .. قالوا وما كان لهم – والمسرح معد للتقول والادعاء المثير – أن يفكر جرئ منهم أو مفتر على الحق أن يضع نفسه ولو لمدى لحظة واحدة فى مكان اسماعيل صدقى ليشعر بما كان حواليه وما كان يحوطه من تيارات قوية دافعة متضادة – ليكون هذا الجرئ – صادقاً فى قوله منصفا فى حكمه غير النزيه !!

ما فكرت الببغاوات البشرية فى أن ترفع عن عيونها حجب التمويه والمغالطات ونقاب العواطف الشخصية وتنظر إلى الواقع نظرة مجردة نزيهة بعيدة عن الشبهات وتزن الأمور بميزانها السليم ... ومتى كان لأمثالها وهى مقلدة الغير وحاكية الزور والبهتان دون تعقل أو إنصاف . أن تعرف ماهية الحيدة أو الحكم الصحيح !!

وانه لمن تقرير الحق الذى لاينكر أن نقرر هنا أن وزارة « إنقاذ ما يمكن إنقاذه » التى جاءت فى ذيل أزمة خطيرة جامحة ... وجابهت أول ما جابهت أزمات عاصفة كان أقلها هونا وأصغرها شأنا يمكنه أن يعصف بكيان مصر ويطيح بمستقبلها السياسى وكيانها الاجتماعى .. كانت وزارة أزمات وإحراج ومواقف مربكة لم تستطع أن تقف فى وجهها أو أن تصمد لها « وزارة الشعب » التى كانت تؤازرها وتقف وراءها مصر بأجمعها ...

وانه لمن تقرير الحق أيضا أن نعترف بالواقع الذى جابهته هذه الوزارة التى جاءت «لتفادى الإحراج» أو « إنقاذ ما يمكن إنقاذه .. » فلا نحملها فوق طاقتها بل علينا أن نعترف بسياسة الأمر الواقع . . . وندرس « حروجة الموقف » ونقرر أنه لولا أن رئيسها ترك دفة الأمور فى يد صدقى الجرئ يصرفها حسب تقديره وتفهمه الدقيق لمجريات الحوادث ونظراته الحكيمة — لساءت العواقب ولتبدلت شتى الأحوال فى غير صالح مصر التى وصف الإنجليز حكومتها الشعبية الأولى بأنها « حكومة غير جديرة باحترام العالم المتمدين » ! !

لقد كان من اللازم ... بل من الواجب ... على المنصف العادل النزيه ليكون صادق الحكم ومبرءا من الشبهات أن يدرس الموقف من شتى نواحيه ويتعرف الميدان جيداً ويعرف ما يحوطه من تيارات وما يكمن عنده من نوازع وقوات ومؤثرات متباينة ليجد بعد ذلك العذر ، والسبب لكل ما حدث وما كان من تصرفات ! !

لقد استطاع صدقى أن يحكم عقله لا عواطفه وأن ينظر للصالح العام لبلاده لا لصوالح الغير الشخصية فاجتاز الصعاب بمهارة وعبر بسفينة الأمانى القومية مراحل الخطر وسجل فى كل جولة اشترك فيها نصراً مؤيداً بلباقته وسياسته وبعد نظره ! !

كان النمر الجرئ فى موقفه هذا متمكناً من نفسه واثقاً من دهائه ... معتزاً بقوته ... وكان فى موقف لا يسمح له بحال من الأحوال أن يجعل عدوا يهاجم الغابة الحبيبة طمعاً فى خيراتها الوفيرة ...

كان النمر فى موقف دفاع من الخطورة أن يجعل عدوه يشعر به وإلا سارع فاغتنم الفرصة وهاجم الغاب . . . كان فى موقف دفاع ومن اللازم أن يوهم معه العدو الخطير بأنه فى موقف هجوم جبار وتضحية بما هو أغلى من النفس والروح ...

كان من اللازم أن يحدث هذا ... وأن يحسن النمر دفاعه وينظم خططه

وألا يهاجم إلا بقدر وألا يتراجع إلا بقدر محدود وألا يعطى إلا بالقدر الذى يأخذ ليضمن التعادل ويؤكد بقاء الاستقرار المنشود !!

إن غلطة بسيطة واحدة مهما صغرت قيمتها .. أو عملا تافهاً بالغاً من الصغر وتهوين الشأن كان قادراً على أن يأتى على كل شئ ويعطى الفرصة الذهبية للغاصبين المهاجمين ليعودوا من جديد سادة الغابة يتحكمون فيها كيف شاءوا ويصرفون شتى أمورها كما يريدون ...

كان من السهل الهين أن يسحب الإنجليز اعترافهم بالتصريح العتيد فتعود الحال إلى ما كانت عليه ويخيم الظلام مرة أخرى على الأمة الفتية الناهضة التواقة إلى أن تحتل مكانها القديم وتكون منارة للرقى والتحضر والعرفان ...

كان من السهل أن يحدث كل هذا ولكن إسماعيل الذكى لم يسلم بل ظفر وظفر وضمن لمصر واستقلالها وكيانها العتيد البقاء !!

وانه لمن تقرير الحق أن نعترف بما كان له من أياد وما كان لخططه من أثر إذ استطاع أن يجتاز المخاطر فحفظ لمصر سودانها وأبقى على نظام الرى والصرف وأبقى على اتفاقية المياه كما هى ولم يسمح للأجنبى المتحفز بالتدخل فى شئون مصر أن يتجه إلى الإشراف على التحقيق فى مقتل السردار ... وأن يضمن بقاء هذا التحقيق فى نطاق مصرى بحت بعيد عن المؤثرات الأجنبية أو تدخل الدخلاء !!

ولئن قيل بعد هذا — وعلى سبيل التعمية وإنكار هذا الظفر الإقليمى وكل هذه الامتيازات — أن اسماعيل صدقى حارب الدستور ولما تمض شهور تسعة على العمل به .. وأوقف الحياة النيابية الوليدة التى ما اكتمل نضوجها ولا استدار عليها حول كامل ... ثم أقدم فى جرأة منقطعة النظير على حل البرلمان الذى مهد لانتخاباته ورتبها بعد أن مرت على انعقاده الأول ساعات قلائل .. فتلك إجراءات كانت لها شتى مسبباتها وظروفها الداعية إليها وإلى الإسراع فى اتخاذها صوناً وإبقاء على ما هو أهم وأبقى من وجود مجلس النواب !!

لقد جاهد صدقى فى سبيل إقرار الدستور وإخراجه إلى حيز العمل به برغم ما صادفه من عقبات واعتراضات أثارها الرجعيون أنصار الحكم القديم المستمسكون بالبالى العتيق من أساليبه ونظمه البغيضة .

جاهد صدقى فى سبيل هذا الدستور كما جاهد قبلا ودون حاجة إلى مفاوضات أو غيرها من أساليب الارجاء والتسويف .. إلى استخلاص الدعامة التى كانت من الطبيعى أن يقوم عليها بناء الدستور .. فاذا حدث بعد هذا وتحت ضغط ظروف سياسية لايعلمها إلا القليل من الواقفين على الأسرار والخفايا — وعمل إلى حد بسيط ومحدود وفى حدود الاحتفاظ بالسيادة القومية — على وقف سريان هذا الدستور وتعطيله أو إصلاح بعض عيوب ظهرت فيه بعد الاعتراف به وخروجه إلى دنيا الواقع وممارسة الشعب له وشعورهم بالسلطان الذى أعطاهم إياه . . . فإن للرجل عذره فى كل هذا . . .

أجل ... لقد كان لإسماعيل صدقى عذره الكامل فى كل خطوة اتخذها فى هذا الأمر أو أوحى بها أو شارك فى إخراجها وأوصى بتنفيذها لأنه كان يرى بعينيه البصيرتين مالم يره غيره وكان يعرف مالم يفكر فى معرفته المتحذلقون من محترفى السياسة الصائدين فى مائها العكر الساعين إلى مغانمها وكان لا بد له من ضرورة القيام باجراءات تكفل بقاء هذا الدستور حيث أراد له من وضعوه وصوروه وأرادوه وشهدوا مولده .. ليظل محتفظاً بهيبته فى مكانه السامى يخضع له الجميع وفى الوقت نفسه يسوى بين الجميع وتكون فيه القوة التى يدفع بها ظلم الظالمين . وطغيان الطاغين ويوقف كل واحد عند حده . . ويحارب « الأوتوقراطية » السياسية و « الطغيان الحزبى » الأعمى فى بلد لم يصل بعد إلى درجة « النضوج السياسى » الذى يمكن معه لأهليه أن يحكموا على « الأشياء » و « أعمال الأشخاص » دون شخصياتهم — الحكم العادل الصحيح !!

° ° °

وإذا ما تركنا وراءنا مافات بخيراته قبل شروره ووقفت بنا عجلة الحوادث المسرعة فى أواخر عام ١٩٢٥ — عام المفاجآت والمشاكل — وجدنا أنفسنا أمام مشكلة جديدة قديمة ...

أجل ... مشكلة جديدة من حيث ظهورها على المسرح السياسى فى تلك الحقبة ... وقديمة من حيث العهد بها والاتفاق عليها ... وتلك هى مشكلة « واحة جغبوب » .

و « جغبوب » واحة صغيرة تقع على الحدود بين مصر وبرقة وتتمتع بمركز دينى خطير لأنها مركز السادة السنوسيين زعماء هذه الأقطار الروحانيون كما تتمتع بموقع جغرافى قد أطمع فيها إيطاليا .. بل كانت فى نهاية الحرب العظمى « لقمة الصيد » التى استطاعت انجلترا عن طريقها أن « تجذب » إلى « فخها » إيطاليا وتخرج بها عن تحالفها مع الألمان !!

إذن .. وقبل عام ١٩٢٥ ... كان لجغبوب هذه شأن ... وكانت « هدية » الإنجليز إلى الطليان بمقتضى الاتفاق الذى عرف باسم اتفاق « ملنر — شالويا » وزيرى مستعمرات بريطانيا وخارجية إيطاليا .. ثم مرت الأعوام تلو الأعوام بعد ذلك ولم يقم أى الطرفين بتنفيذ تعهده حتى كان عام ١٩٢٥ حيث وجد الطليان فرصة سانحة للمطالبة بتنفيذ بنود الاتفاق القديم الذى تعاقدوا فيه مع انجلترا بوصفهم « القوّام » على مصر فى وقت نشروا فيه سلطانهم عليها باعلان « الحماية » والأحكام العرفية ...

وقيل يوم ظهرت على مسرح السياسة مسألة جغبوب ماقيل ... ووجدها المعارضون فرصة للنيل من الوزارة التى « سلمت على طول الخط » بكل ماكان يطلبه الإنجليز ولكن القول شئ والفعل شئ آخر ... والخوض فى حديث يخالف الإحساس به . . . حتى ليستطيع المنصف أن يقول مرة أخرى أن المعارضين كانوا فى واد خيالى وأن الوزارة كانت فى واد آخر هو وادى الواقع والإحساس به ...

ومع هذا فقد كثر اللغط ساعة تألفت اللجان الرسمية لدراسة مسألة

الحدود وإقرارها ووكل إلى إسماعيل صدقى رئاسة الجانب المصرى فى هذه المفاوضات ... ولست أجد فى هذه المناسبة من دفاع عن وجهة نظر الوزارة المصرية ورئيس لجنة المفاوضة خيرا مما كتبه دولة صدقى باشا فى مذكراته خاصا بهذا الأمر بالذات إذ قال :

« فى أواخر سنة ١٩٢٥ جرت بيننا وبين الطليان مفاوضة لإنهاء مسألة الحدود والبت فى أمر واحة « جغبوب » فتألفت من الجانب المصرى لجنة برياستى ، وتألفت لجنة من الجانب الإيطالى برياسة الماركيز نجروتوكامبيازو . وقد توقفت المفاوضات غير مرة بسبب اختلاف وجهتى نظر الفريقين

« وبعد خروجى بالاستقالة من وزارة زيور باشا رأت الحكومة أن أمضى فى مفاوضاتى الخاصة بالحدود ما بين إيطاليا ومصر لأنى كنت قد ألممت بأطرافها ، بل ذهبت إلى إيطاليا لمقابلة موسولينى بشأنها فكانت النتيجة فى آخر الأمر أن جرى الاتفاق الذى صورته السياسة الحزبية بصورة سوداء كمادتها ...

« كان هم مصر فى هذا الاتفاق أن تحصل على خليج السلوم وعلى الهضبة التى تعلو السلوم والمنطقة التى حولها إلى بلدة « بردية » غرباً ... وكان الإيطاليون قد احتلوا هذا المكان الذى يشرف على هذه المدينة المصرية فكانت هذه المنطقة هى التى تهم مصر لأنها تشرف على أراضيها ولأنها هى الطريق الذى يستطيع أى غاصب أن يدخل منه البلاد المصرية من جهة الغرب ..

« أما الطليان فقد كان يهمهم أن يحتفوا بواحة جغبوب التى بها ضريح للسنوسيين وتنبعث منه حسب اعتقاداتهم تعاليم ضد سياستهم وحكمهم فى طرابلس بحيث تخلق لهم المشكلات .

« وهذه الواحة لاتزيد مساحتها على عشرة أفدنة وكان من حججنا فى ملكية مصر لها أن انجلترا نفسها اعترفت فى مدة الحرب العالمية الأولى بملكيتها لمصر فى معاهدة « شالمت » التى عقدتها مع السنوسيين .

« أما حجة الطليان فهى أنهم ورثوا الأتراك فى ولاية طرابلس ، وواحة

جغبوب داخلة ضمن هذه الولاية وأنه بينما كان السنوسيون يدينون بالولاء للدولة العلية كان الولاة الأتراك يعدونها ضمن أعمال طرابلس .

« بل ان بعض الكتب الجغرافية المقررة فى مدارس وزارة المعارف المصرية وضعت جغبوب فى خريطة طرابلس وتلك الكتب راجعتها لجنة من هذه الوزارة واعتمدتها ...

« ولست أريد الخوض فى تفاصيل هذه المفاوضات لطولها واحتدام مناقشاتها ولكن المهم فى النتيجة .. فقد كانت هذه الواحة غير ذات أهمية من الوجهة العسكرية ولكن الأهمية كلها فى الشمال وفى المنطقة المشرفة على السلوم .

« وقد نجحنا فى الحصول عليها من الطليان الذين كانوا يحتفظون بها حتى ذلك الحين ، وقد برهنت الحرب العالمية الأخيرة على أهميتها العسكرية وعلى صدق نظريتنا فى هذا الاتفاق ولو أنه نظر إليه فى حينه بالنظرة الحزبية التى تعكس الأوضاع (١) ... »

وإذا تركنا موضوع واحة «جغبوب» وإثارته من قبل وقال تاركين أمره وأمر ماحدث فيه إلى الزمن ... نجد أنفسنا أمام مشكلة جديدة واجهت الوزارة !!

كانت مشكلة من نوع جديد ... أثارها ظهور كتاب فى الميدان الأدبى باسم « الإسلام وأصول الحكم . . . » كتبه القاضى الشرعى فضيلة الشيخ على عبدالرازق وناقش فيه أصول الحكم فى الإسلام ونصوص الدين التى جاءت خاصة بنظم الحكم بين المسلمين ...

ولعله كان لظهور هذا الكتاب فى وقت اتجهت فيه السياسة العامة إلى أمر أرادته انجلترا خاصا باقامة الخلافة فى مصر بعد أن زال ملك العثمانيين وجعلها فى الشرق . . . بل فى مصر نفسها ، على وجه التحديد . . أثر

---

(١) مذكراتى للدولة المترجم له .

فى الضجة « الرسمية » التى ثارت حول هذا الكتاب وحول مؤلفه وهو من أفاضل وجهابذة العلماء ....

وقامت قائمة الوزارة ... وطالبت بمحاكمة القاضى المؤلف متغاضية عما أورده الدستور خاصا بحرية الفكر ... ووجد معالى وزير « الحقانية » عبد العزيز فهمى باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين وقتها — نفسه فى مركز حرج فليس فى الكتاب ما يؤخذ على صاحبه فضلا عن أنه من عائلة عريقة لها فى تأسيس الحزب وجهاده أفضالها وأياديها . فتريث قليلا فى اتخاذ خطوة فصل فضيلة المؤلف من منصب القضاء الشرعى الأمر الذى جعل نائب رئيس الوزراء يحيى ابراهيم باشا يقدم على أمر أشد خطورة من فصل المؤلف . إذ أقال الوزير المختص !!

ومن الغريب أن نقف حيارى أمام هذه الإقالة الغريبة ولا نجد فى قاموس الجرأة ما يمكن أن نطلقه على رئيس وزراء مصر بالنيابة إذ خرق الدستور وخرج على العرف التقليدى وبدلا من أن يتبع الطريق القانونى السليم بأن تستقيل الوزارة لإجراء تعديل فيها أقال من تلقاء نفسه وزيراً .. ووزيراً له مكانته ، وله فوق سمعته وماضيه السياسى الخطير مركزه المرموق كرئيس للحزب الثانى فى المملكة !!

وكانت الإقالة فى الواقع تجربة خطيرة لقدرة الحزب الذى كان بمثابة دعامة تقوم عليها الوزارة ومدى ثورته لكرامة رئيسه الذى لم يجامله نائب رئيس الوزراء ولم يفكر فيما قد تجر إليه إقالته من تعقيد للأمور !!

وكان بديهيا إزاء هذا التحدى السافر أن يقوم حزب الأحرار بعمل جرئ يرد به الصفعة إلى من وجهها إليه ويكيل له الصاع أربعا بل عشرا .... فاجتمع مركز إدارة الحزب وقرر أن يستقيل من الوزارة جميع الوزراء الدستوريين ... وقد كان !!

وفى هذه الأثناء كان اسماعيل صدقى فى الخارج يقضى الصيف ويستشفى ... وهناك سمع بما حدث وما كان من جرأة نائب رئيس الوزارة واستقالة

الوزراء الدستوريين .. فبعث باستقالته هو الآخر ، لاتضامنا مع وزراء حزب لم يكن عضوا فيه . ولكن تقديسا لحرية رأى أراد نائب رئيس الوزراء أن يخنقها ويقضى عليها لأسباب ودوافع يعلمها هو . وتنفيذا لسياسة أرادتها جهة من الجهات وقامت فى سبيلها معارضة من شتى دول الشرق الإسلامية !!

وكان بديهيا بعد ما حدث أن يتصدع بنيان وزارة زيور وأن تتبدى فى الأفق سحائب الائتلاف بين حزبى « الوفد والأحرار » فتقدم الوزارة استقالتها ويؤلف عدلى وزارته ويرأس سعد مجلس النواب لعام ١٩٢٦ ويدخل اسماعيل صدقى المجلس ويرأس اللجنة المالية ...

وهكذا كان الوضع الجديد نهاية لعهد . وبداية لعهد جديد . . .

° ° °

كانت استقالة إسماعيل صدقى من الوزارة بعد ذلك الإجراء الخطير الذى اتخذه يحيى ابراهيم باشا نقطة التحول الفكرى فى تاريخ الرجل الذى نظر إليه الشعب — خلال الإجراءات والأعمال الأولى — نظرة تغاير النظرة السابقة واستعاد فيه الرأى العام بطلا يقدس حرية الرأى ويعرف قيمتها ويغضب لها حتى ولو كان من اجترأ عليها زميله . بل رئيسه فى مجلس الوزراء ...

واستقالة صدقى بعد استقالة حزب الأحرار كانت معول هدم أجهز على وزارة زيور وأعاد إلى مصر — مع بعض التحفظ — نظامها القديم المحبوب كما أعاد إلى حظيرة الوحدة والائتلاف أبطال الجهاد وجعلهم يقفون من جديد صفا واحداً ويجندون كفاياتهم أجمعين لخدمة مصر ...

وهذه الاستقالة الجريئة إن دلت على شئ فعلى أن الرجل — الذى ساهم وخاطر فى جرأة وأقدم غير هياب على اتخاذ خطوات جريئة للاحتفاظ بنظام « إنقاذ ما يمكن إنقاذه » — لا يجد حرجا أن يضحى بمركزه ويعمل من جديد فى سبيل إقرار نظام جديد ...

واطمأن صدقى فى النهاية بأنه أدى رسالته الجريئة ودعم مركز بلاده

وتفادى بها مناطق الإحراج . . . وأنقذ أكثر مما كان من الممكن إنقاذه . . . وأنه لاداعية بعد أن تم ماتم أن يبقى هذا النظام الدخيل ما دامت شتى الأمور قد سويت . . فشجع الائتلاف . . . وساهم فيه عن بعد ... ثم وبعد أن أرسيت دعائمه دخل المعركة الانتخابية ونال فيها الفوز وأصبح عضواً فى المجلس الجديد الذى يرأسه سعد زغلول ! !

وهكذا استقبل إسماعيل صدقى النظام الجديد .. فاذا هو حيث أراد دائماً وحيث أرادت له كفاءته الممتازة فى مركز رئاسة اللجنة المالية فيعمل دؤوبا كعهده مجدا كعادته فينال تقدير رئيس المجلس وأعضائه حتى أن سعدا أبى إلا أن يشرف مجهوده الظاهر فى رياسة اللجنة المالية بأن ترك مكانه فى منصة الرياسة إلى منصة الخطابة حيث وقف طويلا يمتدح مجهود إسماعيل صدقى ويثنى عليه وعلى أعماله الثناء الجم ...

والواقع أن سعداً لم يأت بجديد وهو يمتدح صفات إسماعيل صدقى الذكى المخلص فى عمله وهو الذى عرفه إبان الحركة الوطنية . صادقا فى جهاده . مفكرا فى الأزمات . بل وهو الذى أخرج الجهاد من صمته يوم نادى بالجهاد العملى . وأبرز القضية المصرية فى المؤتمرات الدولية . وما كان للرجل الحصيف أن يترك سعداً يمتدحه . من غير أن يقول فيه ما يرفع من شأن خصومتهما السياسية ويترفع بها عن الصغائر :

« كان سعد زغلول عندما عرفته أكبر منى سنا وأعلى مركزا فكانت علاقتى به فى بادئ الأمر علاقة صغير بكبير فقد كنت فى أوائل حياتى مساعدا للنيابة بينما كان هو مستشارا فى الاستئناف ثم اتصلت به فى الحركة الوطنية ورافقته فى الأسر بل تمتعت بتقديره ، وعرفت من صفاته مايعرفه الصديق عن صديقه فشهدت فيه من كرم النفس ولطف الشمائل والترفع عن الصغائر ما جعله محل احترام أصدقائه وحبهم له وتعلقهم به ، هذا إلى جانب شخصيته القوية وزعامته الوطنية التى كانت تسيطر على الجميع ...

« كان سعد زعيما وطنيا بكل ما تؤديه هذه الكلمة من المعانى ، ولو أن

كلمة « زعيم » لاتمنع أنه كان سياسيا قديرا ، وقائدا ماهرا فى أوقات الشدائد وربانا بارعا صارع الأنواء والأمواج وواجه الأخطار فلم تؤثر فى عزيمته ولم تزعزع من جبروت نفسه وإرادته ...

« وكانت شجاعته وبلاغته وسعة اطلاعه وكثرة تجاربه مما هيأ له التأثير العميق بين الجماهير فاشتد حبها له وإعجابها به وانقيادها لكل ما يبديه من رأى وإصغاؤها لكل ما يهتف به من قول فامتلك الأفئدة والنفوس. وبقى طول حياته الزعيم الأكبر ...

« صحيح أنى اختلفت معه ، وصحيح أنه كان للرجل أخطاء – ومن ذا الذى لايخطئ – وصحيح أنه كانت فيه عيوب ولكنها كما يقول الفرنسيون العيوب التى تلازم الصفات الكبيرة .

« وقد قبل عنى فى باريس ما دعاه إلى تصديق عبارات ألقاها إليه بعض الواشين ولكن عندما تلاقينا ووقف على الحقيقة لم نلبث أن تفاهمنا ولم يكن بينى وبينه فى بعض المواقف إلا ما يكون بين رجلين مختلفين فى الرأى لمصلحة بلدهما ، فكنت أجله كل الإجلال وكان يشملنى بتقديره ، حتى إذا زالت أسباب الخلاف عاد اتصالنا وتعاوننا معاً ... »(١)

وبرغم بُعد إسماعيل صدقى فى برلمان الائتلاف عن المناورات السياسية وتكريسه جهوده فى كل عمل خاص بالمال والاقتصاد. إلا أنه كان يظهر فى أوقات الحاجة إليه ليقوم بدور السياسى الحصيف وأن مناورته البارعة التى رتبها مع زميله وصديقه ثروت باشا خلال ما نسميه فى محيط السياسة المصرية باسم أزمة المفتش العام للجيش المصرى لتدل على عقلية فذة وتدبير بديع فيه إحراج للإنجليز وإظهارهم فى صورتهم الحقيقية التى تزيد من نفور الشعب لهم وتعمل فى ذات الوقت على إحباط خطط ممثلهم وإضعاف مركزه أمام حكومته وأمام شعب مصر ...

---

(١) مذكراتى لدولة المترجم له .

إن أزمتا الجيش خلال الائتلاف فى وزارة عدلى، والمفتش العام فى وزارة ثروت. لهما خطورتهما البالغة وكان فى إظهارهما والأخذ والرد بشأنهما إظهار للشعور القومى وإضعاف للرقابة الأجنبية وسحب للسلطات الخطيرة من أيدى الإنجليز ...

«وقد حدث أن لجنة الحربية فى مجلس النواب، اقترحت عند نظرها لميزانية الجيش إلغاء منصب السردار سبنكس باشا لتنافيه مع مسئولية الوزير أمام البرلمان، وتحسين أسلحة الجيش وأدواته، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية، واقترح بعض أعضائها تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لايكون سبنكس باشا عضوا فيه على مثال مجلس الجيش الإنجليزى ....

«واتصل نبأ هذه الاقتراحات إلى دار المندوب السامى وكان وقتها اللورد جورج لويد فاعتبر ذلك تحديا لسلطات بريطانيا الحربية فى مصر وحظى بمقابلة جلالة الملك فؤاد وتبودلت بينه وبين ثروت باشا المقابلات ثم قدم مذكرة للحكومة المصرية يشرح فيها وجهة النظر البريطانية وتتلخص هذه المذكرة فى أن أحد تحفظات تصريح ٢٨ فبراير الذى منع تدخل أية دولة أجنبية فى شئون مصر يجعل لانجلترا حق الإشراف على الجيش المصرى ...

ورد ثروت باشا بأنه كان من الذين اشتغلوا فى جميع أدوار تصريح ٢٨ فبراير ولم ترد مسألة الجيش ألبتة فى أى نص منه، ولا فى أية مفاوضة من مفاوضاته، ولهذا السبب ترى الحكومة المصرية أن هذه المسألة من المسائل الخاصة بها ...

«فلم ترتح بريطانيا إلى هذا الرد ولم يتزحزح ثروت باشا عن موقفه فأرسلت بريطانيا ثلاث بوارج إلى المياه المصرية بقصد التهديد، والحقيقة أن هذه المظاهرة البحرية لم تكن تنطوى على شئ من الكياسة السياسية ...

«وقد ألقى السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم تصريحاً عن مسألة الجيش المصرى فى ذلك الحين ... فرأى صدقى باشا

من واجبه أن يوجه إلى رئيس الوزارة المصرية سؤالا فى هذا الشأن وفى شأن البوارج الإنجليزية قال فيه :

« إنى أشعر بأن الشعب المصرى – وقد أظهر بلسان ممثليه المرة بعد المرة شدة رغبته فى دوام حسن التفاهم مع الدولة الإنجليزية – يتولاه الألم كله إذ يرى أن حرصه على هذا التفاهم قد قوبل من الحكومة البريطانية بذلك الإجراء الذى لم تجريه العادة إلا بين المتخاصمين ...

« وأما بيان وزير الخارجية البريطانية فلا يخفف من وقعه غير الشعور بأنه لم تصل إليه بعد . كل الحقائق التى يمكن أن يبنى عليها حكم صحيح ..

« والذى زاد من ألم كل مصرى فى الآونة الحاضرة ما جاء فى بيان وزير الخارجية من أن إرسال البوارج الحربية بنى على ما اعتقده من أن هناك مجهودات ومساع تبذل لإثارة اضطراب سياسى يعرض أرواح الأجانب ومصالحهم لأكبر الخطر ...

« وإذا كان فى هذه المأساة – كما هو الشأن فى أكثر النوازل – ما يبعث على بعض التسلية فقد يكون فيما صرح به وزير الخارجية البريطانية من الرغبة فى أن تسوى المشكلة الحاضرة بطريقة ودية تصون مصالح الدولتين...

« وانى إذا وجهت اليوم سؤالى إلى دولة رئيس الوزراء بشأن ما تنويه الحكومة تلقاء الحوادث الحاضرة فانى لا أشك لحظة فى أن الموقف الذى ستتخذه حكومتنا الدستورية سيكون كما عودتنا موقف حزم وحكمة يتجلى فيه التصميم الأكيد على المحافظة على مصالح البلاد ..... »(١)

والسؤال فى حد ذاته خطير ... والمناورة دون شك بارعة تدل على حصافة وبعد نظر ورغبة قوية فى وضع الدولة الغاصبة المعتدية فى موضع شائن بها مورطة لسياستها لتظهر أمام عيون العالم المتمدين بمظهرها الحق المجرد

---

(١) مذكراتى للدولة المترجم له .

عن المجاملة المقحم نفسه فيما ليس له به دخل ولا شأن . . . والسؤال والمناورة كما قلنا كانا خطة مدبرة ومتفقاً عليها بين صدقى وثروت...

أما رد ثروت على السؤال فقد كان « رداً سياسياً حكيماً » أعقبته زيارة جلالة الملك لإنجلترا فكان من شأن هذه الزيارة أن تبددت السحب التى ظهرت فى جو العلاقات المصرية الإنجليزية وساعدت ثروت على الدخول فى محادثات شخصية مع السير أوستن تشمبرلن للوصول إلى اتفاق يصلح أساساً لمفاوضات رسمية لتسوية المسألة المصرية من جميع الوجوه .

« وقد أدت هذه المحادثات إلى ما سمى مشروع « ثروت — تشمبرلن » وكان بمثابة خطوة « دافعة » إلى الأمام بعد تصريح ٢٨ فبراير ، وكانت السيطرة الإنجليزية ما زالت مهيمنة على البلاد والإنجليز هم أصحاب الحل والعقد ولم تكن المسألة المصرية — فى هذا الوضع — بالتى تحل طفرة واحدة بل بتفاهم يتلوه تفاهم(١) »

وسافر ثروت للمفاوضة ... وأحيطت محادثاته بالتكتم الشديد وكان يطلع سعداً على مسير المفاوضات خطوة أثر خطوة وسعد بأعماله ونجاحه وبراعته شديد الإعجاب ، شديد الثقة . . . . .

ولكن .. شاء القدر أن تفقد مصر سعداً دعامة الائتلاف وأكبر مشجع على بقائه . . وانتخب أعضاء الوفد مصطفى النحاس خليفة لسعد . . . وبدأت تظهر فى الأفق بوادر هددت بانهيار الائتلاف ... أو كان فيها ما يفصح بعدم الرضاء عن تصرفات وزارة ثروت ومفاوضاتها فاستقال الرجل ... وصدر الأمر الملكى إلى مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة فألفها من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين ...

• • •

(١) مذكراتى لدولة المترجم له .

كان سعد – كما ذكرت – يؤمن بالائتلاف إيمانا كبيراً ويرى فيه بعد سلسلة المحن التى مرت بالبلاد وما جره عليها الاختلاف والتنابذ – خير علاج يضمن لمصر المجاهدة التواقة إلى التحرر – أن تنال أكثر مما كانت ترجوه . . . .

كان سعد يؤمن بذلك الائتلاف المبارك لأنه فوق فوائده القومية والوطنية كان يسد الباب « الخلفى » دون المستوزرين وعشاق الجاه والمناصب والألقاب من أنصار مذهب « فرق تسد » أو جمهرة الرجعيين الذين يدينون بشريعة « مصائب قوم عند قوم فوائد » ويحبون دواما أن يتصيدوا فى الماء العكر ولا تحلو لهم الحياة إلا فى أجواء سممتها رياح التفرقة وميكروبات الخصام ...

كان سعد يؤمن بهذا الائتلاف . . . وطالما عمل جاهداً على بقائه والاحتفاظ بمظاهره المنبئة بالعزة والقوة الوطنية وأن الدور الودى الذى لعبه وساهم فى إخراجه بعد استقالة عدلى وإصراره على ترك المنصب إذا لم يوفق فى إقناع ثروت لأن يحل مكان عدلى ويقبل الوزارة بحالتها الائتلافية – ليؤكد إلى أنه كان رجلا يتفاءل بالاتحاد والألفة حتى لقد أنكر صوالحه وصوالح حزبه فى سبيل الصالح العام والظفر بالنتيجة المنشودة التى كان منتظراً أن يحققها ذلك الائتلاف ...

آمن سعد بمنحة الاتحاد بعد أن أخذت آثارها فى الظهور ... وقد كان ثروت فى مفاوضاته مع أوستن تشمبرلن يستطيع أن يحقق لمصر ظفراً لولا أن جاءت الرياح بما لم يكن يشتهيه السفان . وأراد القدر غير ما أراد رجال الائتلاف ... ولقى سعد العظيم ربه ...

وبدا للوهلة الأولى ... وبعد أن تغيرت الشخصيات المهيمنه على سياسة الوفد العامة والخاصة أن هناك غايات خفية ترمى من جديد إلى « التفرد » برغم أن وزارة « النحاس » الأولى قامت على دعامتى الحزبين المؤتلفين ! !

وإذاً ... فقد كان موت سعد المفاجئ الذى لم يتوقعه أحد ولم يحسب

حسابه ... نذيراً بالقضاء على الائتلاف إن لم يكن بصفة عاجلة فبصورة بطيئة مملة كانت نهايتها لاتعني غير القضاء عليه ...

كان « القادة » الجدد يمارسون للمرة الأولى سلطات خطيرة ومسئوليات جسام لاعهد لهم بها أو لعلها كانت كبيرة عليهم فخشوا أن يشاركهم الغير مغانمها أو أن يقاسمهم أمجادها ... وكان موت سعد المفاجىء وتركه مكانا خطيراً فى دنيا السياسة وفى مسرح حزبه القوى – داعية لأن يشعر خليفته بثقل التركة وجسامة المسئولية وعظم المنصب فأحب أن ينفرد ... أو لعله أنصت « إلى نصائح » الداعين إلى فض هذا الائتلاف ....

كان سعد شخصية طاغية قوية استطاعت أن تكوّن نفسها بنفسها فوصل صاحبها بجهاده إلى مكان الصدارة والتزعم وذاق عظمة الجهاد وحلاوة الاستمتاع بنتائجه وثمراته ...

أما أولئك الذين جاءوا بعده وورثوا مجده – ولا أقصد شخصية معينة – فقد كانوا كالأبناء المتلافين الذين رفعت عنهم الوصاية فوجدوا بين أيديهم ثروة هائلة لم يجسر جرئ مهما أوتى من قوة ومهما كان له من حقوق أن يسائلهم عن تصرفاتهم بالنسبة لها أو أن يقيم عليهم قضايا الحجر السياسية، لأن مجد سعد قد ظللهم ورعاهم وحماهم فكيف كان يجسر مجترئ أو شجاع أن يحاسب ورثة سعد أو يسائلهم عن تصرفاتهم فى التراث المجيد وقد تسلموه هينا وورثوه فى يسر دون نصب أو تذوق لمشاق الجهاد !

وللمرة الأولى فى تاريخ النضال والجهاد يرث رجلا مجد رجل آخر فيحنى الناس رؤوسهم للوريث السعيد ويبايعونه بالإجماع ويضفون عليه شتى النعوت والصفات والألقاب التى كانت لسلفه فيصبح بين غمضة عين وانتباهتها لا رئيس حزب الوفد فحسب ... بل زعيم الأمة وقائد نهضتها الواجب أن يتبعه الجميع ويطيعه الجميع دون جدال أو سؤال ... بل كان الويل والحرمان والتجريد وإلصاق شتى صفات الخيانة لذلك الجرئ الذى يعترض أو يسائل أو يناقش الزعامة الموروثة لأول مرة فى تاريخ جهاد الأمم !

والآن .. وقد اشتط بى القلم . أجدنى مضطرة إلى أن أكرر ثانية ما قلته من أن موت سعد كان نذيراً بموت الائتلاف وأن اشتراك الحزبين المؤتلفين تحت راية « النحاس » كان ائتلافاً على دخن إذ كان كلاهما شديد التربص بصاحبه يرجو أن يسجل عليه هفوة أو أن يكون هو بادئه باعلان العصيان .

وهكذا تصادمت الآراء ... وكان أن استقال وزراء الأحرار من الوزارة النحاسية الأولى ... بل واستقال معهم وزير وفدى هو أحمد محمد خشبة باشا ... فكان هذا إيذاناً بزوال الائتلاف ...

• • •

وكان طبيعيا – وقد تصدع الائتلاف وانهار بنيانه الذى وضع أسسه سعد وعدلى وثروت ومن ورائهم عقلاء القوم الراغبون فى رفعة مصر وسعادتها – أن تحاول الوزارة الجديدة أن تصطبغ بصبغة الحزب الواحد وأن تحاول الصمود وحدها فى الميدان وأمام شتى التيارات !!

كان هذا طبيعياً ... أو كان هذا هو الأمر الذى ترجوه وتنشده الوزارة الجديدة ومسيّرو دفة سياستها ولكن .. ما كل ما يتمنى المؤمل يدركه ...!!

أجل ... ما كان للقدر الذى رتب الأمور وأعد لكل شئ عدته وميقاته أن يحقق كل ما كان يرجوه أنصار بقاء وزارة النحاس الأولى لأن وزارتهم التى لم يمض على تأليفها وتسلمها مقاليد الحكم أربعة شهور وبضعة أيام لم تصمد للعواصف السياسية وبالتالى لم تحظ بالعطف الكامل المنشود المشجع على بقائها وإن أصرت هى على البقاء – فكان أن أقيلت !!

وهكذا ... وبعد أن تصدع الائتلاف العتيد وأصبح من جديد خصومة سياسية طاغية ... بدأ الناس يتقولون ويتحدثون ... وبدأت من جديد مناورات الأحزاب . والمناداة مرة أخرى بمبدأ عبادة الأشخاص ورثة المجد والجهاد والزعامة الرشيدة !!

واضطرب المسرح السياسى وفشلت المسرحية ذات البداية القوية وأسدل الستار على نهايتها الأليمة العاصفة فاذا بممثليها فى وادٍ يتراشقون

الهم ونظارتها فى واد آخر يستعدون لمعارك عنيفة جديدة تفرق بين الأب وولده والشقيق وشقيقه وتمزق أواصر الأسرة وتبدد الشمل وتزرع الفتن !

كانت قصة جميلة البداية حقاً ... ولكن ما أن اختفى مديرها والمشرف عليها حتى بدأ ورثة المجد يتوقون إلى التفرد بالسلطان ويسعون بالخفى من الوسائل إلى غاياتهم وأغراضهم ...

وخلا المسرح من جديد ... خلا من ممثليه بعد ركلة قوية ماكانوا ينتظرونها وهم أصحاب غالبية النظارة وأكثر المؤيدين ...

خلا المسرح وكان لابد من مغامرة جديدة وأسس جديدة لنظام جديد ! !

وتساءل الناس فى غمرة الدهشة عمن سيكون بطل المسرحية القادمة ومن سيكون واضعها ومن سوف يتولى مهمة الإخراج ... ! !

ودارت عجلة الحظ دورانها البراقة السريعة وأومض مع دورانها البرق ولعلعت أضواؤه فزاغت الأبصار ....

دارت العجلة السعيدة المرجوة المشتهاة ... وصلصلت أجراسها الذهبية وأسرع بها الجواد الأشهب بخطوات ثابتة . لم يخطىء فى طريقه . فقد عودته الحوادث المتلاحقة . معرفة الباب الذى يصهل أمامه . وكان هذا الباب هو باب نمر السياسة المصرية . وموجه سفينتها عند المحن إسماعيل صدقى ...

وكان الرجل قد استعد للسفر إلى الخارج فلم يجد غير إلغاء ترتيبات رحلته انتظارا لما ستتمخض عنه الأيام .

واتجهت الأبصار إلى النمر الذكى ... الذى وقف الحظ ببابه وجعل يدقه دقات عديدة ... وخوطب بصفة رسمية فى تأليف الوزارة الجديدة ... فعرفوا فيه بطل مسرحيتهم القادمة وواضع قصتها ومنظم حوادثها .. ومخرجها المسئول عما سوف يقدر لها فى ميدان السياسة من فشل أو نجاح ! !

والأمر الذى لاشك فيه إن اتجاه الأنظار السامية إلى إسماعيل صدقى بالذات كان لحكمة عالية ورغبة أكيدة فى إيجاد استقرار وهدوء يمهدان لإستخلاص حقوق جديدة من الغاصبين ...

وكان هدف هذا الاتجاه السامى يرمى أيضاً فوق ماسبق إلى تجديد رغبة قديمة فى وصل حبل الأئتلاف الصادق بين كبار الزعماء . . . وتجنيد الكفايات الفذة التى عاصرت المفاوضات من بدايتها وخبرت أسرارها ودقائقها ... فى ميدان واحد تتضافر فيه القوى وتتحد الأهداف فى سبيل مصر ، وتحت لواء زعامة مستقلة قادرة على توجيه السياسة وإتقان القيادة وإحكام خطط الهجوم !!

ومن كان أليق الناس ... بل الساسة ... وأجدرهم بهذا كله وأكثرهم قدرة على تنفيذه وحمل أوزاره ومزاياه من إسماعيل صدقى ؟!

وتلقى إسماعيل صدقى الأمر شبه الرسمى وسرعان مابدأ يعمل ويستشير ووضع الأسماء التى سيتعاون مع أصحابها ...

ثم – وفى سرعة غريبة – تبدل الجو وتغيرت الحال ودون تنبيه تقاعس الجواد اللؤلؤى وتغير اتجاهه ... ورنت الأجراس العذبة الصدى وسرعان ماخفت صوتها إذ تحركت عجلة الحظ تاركة باب إسماعيل صدقى إلى باب آخر جديد . . .




حكومة
بلا دستور

وفى سرعة غريبة وغير متوقعة ... تبدل الجو وتغير الحال ... حين تحركت عجلة الحظ تاركة باب إسماعيل صدقى إلى باب آخر هو باب محمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين وأول من عمل على تصديع بنيان الأئتلاف المبرور الذى أقام سعد وعدلى وثروت دعائمه ! !

وبدت الحيرة على الناس واشتد تساؤلهم عن سر التغير وكيف رفع إسم إسماعيل صدقى ووضع بدلا منه إسم محمد محمود ؟!

ولم تطل بالناس حيرتهم إذ وجدوا جواب سؤالهم دون بحث أو تقصى فعرفوا أن المندوب السامى الجديد لورد جورج لويد أوصى باختيار رئيس الوزارة الجديد وتشاور مع الجهات العالية فى ذلك الأمر موضحاً مزايا تعاونه مع رئيس متأثر بالثقافة الإنجليزية وزميل جامعى قديم تثقف معه ثقافة واحدة وشربا من معين علم واحد فى بلد واحد ، وكان بهذا الحديث يشير إلى شخص معين . هو محمد محمود .

وهكذا ... أصبح محمد محمود رئيساً للوزارة الجديدة .

ومن المصادفات الغريبة . أن يجلس إسماعيل صدقى فى داره مساء ٢٦ يولية عام ١٩٢٨ . بعد أن ألغى رحلته . ينتظر صدور الأمر الملكى إليه بتشكيل الوزارة ، وإذا به يخاطب بأمر هذا التغيير الفجائى ! !

لم يدهش إسماعيل صدقى باشا للتغيير وهو السياسى المحنك الداهية الذى ذاق حلو السياسة ولم يتأفف من مرها . إذ علمته سلسلة التجارب العديدة التى مرت به فاجتازها كلها رافع الرأس موفور الكرامة . . . ان ما قد فاته اليوم لابد أن يلحق به فى غده ...

واكتفى النمر بما كان ... وعد اتجاه الأبصـــار إليه نصراً ونجاحاً جديدين ... وأسعده أن كان ـ والبلاد تجتاز موقفا دقيقا ـ موضع اهتمام الجهات العليا ورجل الساعة فى نظرها ... وعرف أن الحظ الذى وقفت مركبته الذهبية ببابه ذات يوم سوف يعود مرة أخرى ليقف فى نفس المكان ... وربما فى موقف أشد حرجا ودقة .

وظل النمر فى مكانه العتيد والابتسامة الساخرة لاتفارق ثغره وهى إن دلت على شئ فانما تدل على اعتداد صاحبهـــا بشخصيته القوية وذكائه المرموق ....

ظل فى مكانه وما اعتوره وهن ولا فارقته أمانية بل ظل متوثباً متحفزاً وإن كان مجمع رغباته أن يبقى فى مكانه التقليدى فى قاعة مجلس النواب يراقب ويشرف على أعمال الوزارة الجديدة بعد أن رحب برئيسها وهنأه بالمنصب الرفيع الخطير المسئوليات وتمنى له مزيداً من التوفيق وسط محيط السياسة العاصف الذى كان سطحه الهادئ وأجواؤه الصامتة تنبئ بنذر وثورات وأعاصير ....

وبدأت الوزارة الجديدة أعمالها ... وما لبثت أن صدمتها الحقيقة فوقفت طويلا أمام الواقع تفكر فى اجتياز صخرته وتفادى مخاطره !!

أجل ... كان على وزارة محمد محمود وقد وجدت نفسها فى مركز بالغ الدقة والحرج أن تبحث عن مخرج منه ... وكان من اللازم لكى تستكمل مسببات بقائها دستورياً أن تستند إلى غالبية برلمانية وأن يعلن مجلس النواب القائم ثقته بها ... ولكن تلك كانت أموراً مستحيلة التحقيق إذ لم تكن لها بالمجلس غير أقلية ضئيلة لايمكن أن تسندها أو أن تضمن بقاءها فى ميدان الحكم وعلى كراسيه وتحمى ظهرها المكشوف من هجمات المعارضة البرلمانية القوية التى ستواجهها — لو حدث وتمت المواجهة !!

إذاً ... ماذا كان على الوزارة أن تفعل وموقفها غريب شاذ كما أسلفنا ؟!

لقد كان التفكير فى إيجاد شبه مهادنة بين البرلمان القائم والوزارة الجديدة هو المستحيل بنصه وروحه لأن « الوفد » وهو صاحب الأغلبية البرلمانية لم ينس بعد لوزارة الأحرار موقفهم الغريب منه واستقالاتهم التى عجلت بعمر وزارته القصير ...

وكان « الوفد » فوق هذا يرى فى الأحرار بقبولهم الوزارة خارجين على إجماع الأمة ... وكان يعتبرهم خصوماً هدموا من أجل مصالح شخصية

بحته – صرح الإئتلاف الإجماعى . . . وأنهم عملوا فى الظلام على محاربة مصطفى النحاس، وسعوا إلى الحكم بأساليب لايقرها الوفد فاغتصبوه ليكون لهم جاهه وسلطانه وتكون لهم « الغلبة السياسية » كحزب ناشئ جديد .

ولقد كان من المستحيل . . . وتلك حالة الميدان السياسى وحالة القوى المتوثبة التى تصطرع فيه ويتربص بعضها بالبعض الآخر – أن تحظى وزارة محمد محمود بثقة البرلمـــــان ! !

وكان من غير المعقول أيضاً أن يفكر الرئيس الجديد – مع ثقته بموقف وزارته وموقف الغير منها أن يطلب ثقة وتأييداً من مجلس يعرف فى أعضائه كراهيتهم له ولحزبه ! !

إذاً . . . فقد كان من اللازم اتباع سياسة الحيطة والحذر . والحكمة فى معالجة الأمر وتفادى المواقف الحرجة بطريقة تكفل استتباب الأمن وبقاء النظام الجديد على حاله وكان على الوزارة بدلا من استصدار مرسوم بحل البرلمان وإجراء إنتخابات جديدة – أن تفكر عمليا فى مخرج من الأزمة باصدار مرسوم بتعطيل أعمال المجلس شهراً واحداً ! !

وصدر المرسوم ... وقال الناس وقتها أن أمر التعطيل كان إجراء متوقعاً من وزارة لها صفة البقاء الدستورية وتخشى أن تتقدم بطلب الثقة إلى البرلمان فيخذلها ويضعها أمام الرأى العام فى موقف حرج ...

وبدأ النضال السياسى يأخذ وجهة جديدة وخطيرة ... وأعلن محمد محمود الواثق من قوة المعارضة ومتانة مركزها – أنه سوف يحكم البلاد بيد من حديد ! !

ورسمت اليد الحديدية على أرض الوادى حدود خطتها وعينت أهدافها ومراميها فكان من الجنون أن يعلو صوت أو يتقدم جرئ بالمعارضة ...

وبدأت « وفود الأقاليم » و « أعيان البلاد » – تنفيذاً للخطة الجديدة – يساقون تحت تأثير الوعود والوعيد إلى رئيس الوزراء يؤيدونه ويعلنون الثقة به ...

ولعمرى ... لقد كانت ثقة مفتعلة غريبة ... بل مثيرة للدهشة والعجب.. تلك « الثقة » التى راحت الوزارة « تؤلف » وترتب وتنظم مواكبها من أعيان وتجار ووجوه البلاد !!

ولكم كان جديراً « بمخرجى » هذه المواكب ذات الأعلام المرفوعة والبنود السامقة أن يبتعدوا جهدهم عن « الحيل » المسرحية المكشوفة التى لاتجوز على عقل، وأن لايجافوا الحقائق المظهرية بأن يلجأوا إلى الحقيقة فى هيئتها ومخبرها الواضحين . ماداموا على ثقة من حقيقية هذه المظاهر ويعلنونها فى هيئة استفتاء انتخابى عام تشترك فيه — بعيدة عن الضغط والإرهاب والوعيد — شتى طبقات الأمة المنتظمة فى مواكب الترحيب والتهليل والإعجاب بالوزارة الجديدة !!

ولم يكتف رئيس الوزارة بمقدم الوفود إليه . . . بل وتمشياً مع السياسة التى رسمها ... نظم عدداً من الرحلات فى شتى أنحاء القطر ليشرح لسامعيه وجهات نظره فى تعطيل الدستور وإيقاف الحياة النيابية وما اعتزم أن يقدمه للأمة من خير ومشروعات عمرانية .

وأقدمت الوزارة بعد ذلك على إجراء أشد خطورة من إجرائها الأول — الخاص بتعطيل البرلمان شهراً واحداً — إذ استصدرت مرسوماً جديداً بتعطيل الحياة النيابية فى البلاد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد !!

وكان معنى هذا الإجراء التعسفى الجائر فى حق الدستور ... أن الوزارة التى تدير دفة سياستها اليد الحديدية تريد أن تحكم البلاد حكماً « أوتوقراطيا » تكبت فيه الحريات الفردية . وتكمم الأفواه ولا يكون للشعب الذى ناضل فى سبيل دستوره . أى حق من الحقوق التى قررها ذلك الدستور الحائر بين الإلغاء والتعطيل والاجازات الإجبارية !!

وبرغم ما حدث ... وبرغم النذر التى كانت توحى بها الحوادث المتتابعة.. أصر صاحب اليد الحديدية على تبرير سياسته تلك ، فجدد رحلاته وذهب فى « حديده » وهيله وهيلمانه إلى « طنطا » ليخطب فى سرادق حكومى

مفسراً سياسته التعسفية ومبرراً إجراءاته الغريبة ضد الدستور ! !

وكان صدقى ضمن من شهدوا مسرحية « سرادق طنطا الحكومى » الذى أفلحت الإدارة فى سوق الناس إليه .. وإسماعيل صدقى نمر لا يهدأ ولا يحب غير النضال والكفاح .. خاصة إذا كان هذا الكفاح موجها إلى الوفد فى ذاته، ولذا لم يكن عجيباً أن يشترك فى « المهرجان » وأن يقوم فى الحاضرين « خطيباً » ليؤيد سياسة محمد محمود ويجد لها كافة مبرراتها ..

كان إسماعيل صدقى يعلم عيوب قانون الإنتخاب ويعرف عيوب بعض مواد دستور عام ١٩٢٣ ... ولقد صرح أكثر من مرة برغبته فى تعديل الدستور تعديلا يحول دون تغلب فريق على عدة فرق ويمنع الاستمرار فى « عبادة الأشخاص » مهما كانت صفاتهم وبرامجهم دون نظر إلى أعمالهم.. ولقد عرف من محمد محمود أنه يود تعديل الدستور تعديلا يقضى على « الأوتوقراطية» الحزبية فكان عليه وقد وجد بينه وبين صاحب اليد الحديدية اتحاداً فى الهدف .. أن يؤيده وأن يدعو الناس إلى تأييده ما دام سيعمل باخلاص على إخراج عمل تمناه صدقى إلى حيز التنفيذ لتستفيد منه لمصر وتستطيع وقد ضمنت تعادل القوى الحزبية أن تتجه بأهدافها إلى وجهات سليمة لها فوائدها ...

كان صدقى يعرف أن هذا ضمن برنامج وزارة محمد محمود فأيدها وأيد رئيسها . ولكن هل كانت اليد الحديدية جادة فى الإقدام على ذلك التعديل ؟ !

* * *

برغم مظاهر التأييد المفتعلة التى قوبلت بها وزارة « اليد الحديدية » وإجماع وجوه البلاد وأعيانها على الترحيب بها والاستبشار بتوليها الحكم ... وبرغم تأكيدات الأنصار بأن المواكب المساقة جـــدية وصحيحة من شتى الوجوه . فان محمد محمود لم يقدم مع ذلك على السير خطوة إيجابية واحدة فى سبيل العودة إلى الأخذ مرة ثانية بالنظام النيابى وإجراء انتخابات

جديدة تؤيد وتعزز هذا « التأييد » الإجماعى الظاهر وتدمغ حجة المعارضين بالزور وتؤكد أن الأمة فى جانب « اليد الحديدية » وأنها راضية كل الرضاء عن النظام الحكومى الجديد !!

ومرت الأيام وما فكرت وزارة محمد محمود فى تحقيق هذه الخطوة اللازمة . الأمر الذى زاد معه عجب المؤيدين والمناصرين قبل رجال المعارضة — الذين كانوا على ثقة من أن الوزارة التى عطلت الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد والتى أعلنت على لسان رئيسها أنها ستحكم البلاد بيد من حديد — لن تقدم على اتخاذ خطوة دستورية مادام رئيسها قد أعلن أنه سيحكم حكماً « أوتوقراطيا » فيه معنى « التحكم الفردى » وحب الطغيان .

ولرب قائل يجرؤ أمام هذه الحوادث فيبدل الحق باطلا ويقول أن وزارة محمد محمود لم تأت بجديد فى حكمها التعسفى الذى جافى روح الدستور واعتدى عليه، لأنه قد سبقها فى اتخاذ مثل هذا الإجراء وزير آخر فى وزارة أخرى هو إسماعيل صدقى وقت أن كان وزيرا للداخلية فى وزارة « زيور .. »

وقد يجد هذا القائل فى تدليله الثابت ما يغطى المركز الشائك الذى استحدثته سياسة اليد الحديدية ما دام قد وجد لمثل تعطيل البرلمان سابقة ...

ولكنى أسارع لأقول .. ان الاجراء الذى اتخذته وزارة « زيور باشا » كان إجراء أملته ظروف دولية وسياسات عليا أقدم على تنفيذه إسماعيل صدقى ليصفى الجو المعقد بين مصر والإنجليز عقب مقتل السردار وليضع بعد ذلك خطة حكيمة « تنقذ ما يمكن إنقاذه » وتكون أساساً صالحا لتنقية جو العلاقات بين الدولتين .

ثم ان الضرورة الدولية كانت لازمة ومؤيدة لذلك التعطيل الذى قصد به إبعاد « الوفد » من الميدان السياسى وخاصة بعد أن قال الإنجليز فى حكومة الشعب التى قتل فى عهدها السردار أنها « حكومة لاتستحق احترام العالم المتمدين » .

فالتعطيل كان لازما للحيلولة دون إنجلترا وقيامها باجراء تعسفى شاذ

من إجراءاتها التقليدية قد يكون فيه القضاء أو على الأقل المساس باستقلال مصر وتغيير وصفها الدولى ومكانتها التى حظيت بها بعد إعلان التصريح الشهير وتغيير نظم الحكم فيها واعتبارها دولة ملكية دستورية ذات سيادة فى الداخل والخارج ...

كما أن التعطيل فى المرة الأولى، وبرغم كل مسبباته وظروفه المعقولة لم يكن تعطيلا لمدة طويلة قابلة للتجديد. بل لاتخاذ خطوة أخرى هى حل المجلس والدعوة إلى إجراء استفتاء شعبي وانتخابات جديدة تقرر فيها الأمة كلمتها وسياستها ...

قصد فى الحالة الأولى تعطيل الحياة النيابية لتستأنف مرة ثانية، وتنهج سياسة جديدة تمليها صوالح البلاد بدليل أن صدقى أجرى انتخابات جديدة أعلنت نتائجها وعقد بعدها وفى المدة الدستورية مجلس النواب .. ثم ولنفس الظروف الأولى التى أوحت بالتعطيل صدر مرسوم الحل لأن انتخاب سعد لرياسة مجلس النواب كان معناه تأييد سياسة الحزب الذى كان يحكم قبلا والذى كرهه الإنجليز ...

أما وقد ولت هذه الظروف جمعاء وانقضى عهدها وتألفت وزارة « اليد الحديدية » فى ظروف وملابسات بعيدة عن التدخل الأجنبي السافر فان إجراء التعطيل كان إجراء شاذا ... إجراء حزبيا أملته صوالح حزب خشى رئيسه — الذى ولى الوزارة — أن يجابه برلمانا معارضا . عرف مقدما أنه لن يؤيده أو يمنحه ثقته بحال من الأحوال .. ولذا توفيرا للقال والقيل والأخذ والعطاء وإثارة القلاقل والثورات الداخلية اختصرت الطريق من بدايته ... بل قبل أن تبدأ فى السير فيه وعطلت الحياة النيابية لمدى طويل قابل للتجديد وكأنها ضمنت البقاء .. والخلود ! !

ولكن عجلة الحوادث فى دورانها السريع الذى ألهى الوزارة عن التفكير فى الغد وما يأتى به .. وقفت أمام حقيقة وجدت معها أنه من اللازم العودة إلى « الاستفتاء الشعبى » وإجراء الانتخاب واستئناف الحياة النيابية

التى صدر مرسوم بتعطيلها لثلاث سنوات قابلة للتجديد . ذلك لأن الحكومة البريطانية المتبعة لمجريات الحوادث الواقفة على أخطر الأسرار السياسية طلبت رسميا من الحكومة المصرية أن تدخل معها فى مفاوضات رسمية لإنهاء المسائل المعلقة بين الدولتين ...

ولما كانت آخر مرحلة وصلت إليها المفاوضات المصرية الإنجليزية هى مرحلة مفاوضات « ثروت — تشمبرلين » فقد كان على محمد محمود أن يستأنفها من تلك المرحلة وأن يبدأ الجهاد ...

وبدأت المفاوضات فعلا فى جو من التكتم والسرية ولعل ذلك كان منشؤه مركز الوزارة غير الدستورى ... وقطعت تلك المفاوضات شوطاً بعيداً كادت تنتهى عنده باقرارها لا على هيئة مفاوضات رسمية ولكن فى صيغة مقترحات ...

وهنا صدمت صخرة الواقع محمد محمود ... واهتزت اليد الحديدية لا لتبطش هذه المرة ... بل لتبحث عن مخرج وكان هذا المخرج هو إجراء انتخابات جديدة . . والتقدم إلى « البرلمان » بنصوص مشروع معاهدة « هندرسون — محمد محمود » لمناقشته .

ولقد فكر محمد محمود وهو يفاوض هندرسون فى تعديل مواد الدستور تنفيذاً لفكرته القديمة من ضرورة القضاء على « الأوتوقراطية الحزبية » ... وقد أراد قبل إقدامه على هذا العمل الجرئ أن يناقش فيه بعض أخصائه ويتعرف آراءهم فيه حتى إذا وجد من يشجعونه على ذلك التعديل مضى فيه .. وعلى أثره تجرى الإنتخابات التى يرجوها ولكن بعض أخصاء الرئيس من أعضاء حزبه ناشدوه ألا يقدم على اتخاذ هذه الخطوة بل نصحوه بعدم التفكير فيها(١).

وهكذا عدل محمد محمود عن فكرة إجراء أى تعديل فى مواد الدستور

---

(١) مذكرات فى السياسة المصرية لمعالى الدكتور هيكل باشا .

واستمر فى « مفاوضاته » السرية .. وعند عودته إلى مصر « جاهر » بها فى حفل عام أقيم له « بكلية سان مارك » وشرح المزايا التى تجنيها مصر من وراء إقرارها لمشروعه ....

ولكن العواصف السياسية ... وقوة المعارضة التى قامت فى وجه الوزارة أحرجت مركزها فقدم صاحب اليد الحديدية استقالته . فقبلت فوراً وعهد جلالة الملك فؤاد إلى عدلى يكن بتشكيل الوزارة ...

وكانت الوزارة الجديدة تعرف حقيقة الدستور وتحترمه فأجرت انتخابات كان من نتيجتها فوز ساحق للوفد .. وعودة مصطفى النحاس إلى تولى الوزارة فى أوائل سنة ١٩٣٠ ......

وفوض البرلمان الجديد وزارته فى إجراء المفاوضات فسافر النحاس لمفاوضة هندرسون ... وباءت المفاوضات بالفشل وعاد المفاوضون بمبدأ جديد فى تاريخ العلاقات المصرية الإنجليزية وهو مبدأ « خسرنا المعاهدة .... وكسبنا صداقة الإنجليز .. »

• • •

كانت نغمة غريبة ومرذولة تلك التى عاد بها وفد المفاوضة الرسمى ليغطى بها فشل مباحثاته . فيدعى أنه وان كان قد خسر المعاهدة فقد كسب صداقة الإنجليز !!!

ولعمرى لقد كان ربحا ... هو الخسران المبين ... وكان اعترافا دمغ سياسة وزارة الشعب بميسم التهاون وعدم المبالاة بعواطف المصريين إذ لم يسافر وفد المفاوضة إلى لندن ليكسب صداقة ويوثق عراها ويقوى روابطها . بل ليغنم لمصر ربحا فيه اعتراف كامل باقرار مبادئ جاهدت فى سبيلها الأمة وأريقت من أجلها الدماء !!

وإذاً ... فقد كان على مصر التعسة أن تحنى رأسها لذلك الربح المبرور والكسب المقدس لصداقة الإنجليز التى وضعها الوفد فوق مصالح الأمة

وجعلها أعظم وأقدس من انتزاع الاعتراف الكامل بالجلاء الناجز والاستقلال التام لمصر والسودان !!

وإنى لأسائل نفسى بعد عشرين عاما مرت على ذلك التصريح الغريب الجرىء ... لو أن مفاوضا مصريا غير مصطفى النحاس قطع المفاوضات مع الإنجليز وعاد إلى مصر ليدلى عن نتيجة مفاوضاته بهذا التصريح الجرئ — فماذا كان يقول الوفد فيه .. وترى ماذا كانت تقول صحفه وكتابه !!

إن الجيل الجديد ... بل أن التاريخ الحديث ليعجب لهذا التعبير اللولبى الجرئ ويسائل نفسه .. أى صداقة تلك التى كسبها الوفد الذى لو كان كسب صداقة كما يدعى ... واعتز بهذه الصداقة ... اعتزاز الحر بصداقته للحر ... لاستطاع أن يستخلص — فى سهولة ويسر — من ذلك الصديق المعتز بصداقته حقوقه التى اغتصبها منه ..

ولكن عاد الصديق ليفاخر بصداقة من نوع غريب ماكان أشبهه فيها بعودة صاحب « خفىّ حنين » بالخفين العتيدين اللذين أغنياه عن ماله وكل ماكان يمتلك !!

صداقة الإنجليز !!

يالها كانت من نعمة يسائل المصرى الحر نفسه وقد نالها فى بساطة تامة : ولم إذن كانت ثورتنا الكبرى على العدو الحبيب ؟!

أجل ... فيم كانت ثورتنا على الحبيب الغاصب والصديق المرموق . أما كان أجدر به وفاء لحق الصداقة أن يعطى الصديق حقه من غير عناء ودون أن تبذل فى سبيل هذا الحق مهج وأرواح !!

صداقة الإنجليز !! نعمة توجت جهادنا الكبير وجعلتنا ننسى الماضى ولا نجد غير أن نضم الحبيب غافرين له الأمس القريب والبعيد وما كان لنا معه وما كان له معنا وما شهدته البلاد وما شهده الآباء والأجداد من أهوال وشرور وقسوة واضطهاد ...

حقا إنها لصداقة . كصداقة الذئب للحمل ..

لكأنى بالثورة الكبرى عندما قامت ... وكأنى بالوفد عندما تكوّن ووكلته الأمة عنها ، كان يسعى إلى هدف أصيل هو نيل صداقة الإنجليز وكسبها .. ثم.. وفى المرتبة العاشرة أو المائة أو الألف أو ما بعدها تأتى المطالب القومية والحقوق التى اغتصبها الإنجليز !

كسبنا صداقة الإنجليز !!

إذاً ... فاختفى يا دماء ١١ يوليو عام ١٨٨٢ ... وإياك ياحصون الإسكندرية أن تذكرى ضرب الإنجليز بمدافع بوارجهم دون حجة أو حق شرعى .. ثم لتسدل أيها التاريخ ستارك القائم على مذبحة التل الكبير .. واغتفرى يا أرض مصر البائسة للإنجليزى الغاصب الذى وطئ بقدمه الثقيلة أرضك الطاهرة محتلا مغتصبا لحقوق ليست له ؟!

وانسى بعد كل هذا يا مصر الجريحة أعمال جلاديك وباركيهم وقبلى منهم أقداما خاضت فى بحور قدسية من دم البررة الأبرياء من بنيك ...

واهدئى يا أرواح ضحايا « دنشواى » فقد كانت حمائم القرية أكثر غلاء منك وقيمة ... وإياك أن تصرخى أيتها الأرواح فى مستقرك الأخير فتقلقى أصدقائنا الأعزاء وتقضى عليهم مضاجعهم الوثيرة فى قصر الدوبارة وجاردن سيتى وغيرهما من أعظم الأحياء !!

واستسلم بعد ذلك أيها الشعب الخانع الذليل مادام الوفد قد نسى الهدف وتنكب طريق الجهاد وسافر ليستخلص حقا فعاد يحمل تأكيداً لصداقة وهمية هى صداقة القط للفأر !!

وطأطئ أيها التاريخ هامك وانسى الماضى وأحاديث المجد والخلود واذكر أن هذا الشعب العريق قد رضى أخيرا بما هو أقل من فتات مائدة .. هو صاحبها ..

ولتذهب فى أودية العدم صحائف جهاد الأبطال « شريف وعرابى ومحمد عبده ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول .. »

وقف أيها التاريخ لحظة ... لحظة واحدة حاسمة لترى ماذا أعد القدر للوزارة الشعبية التى «خسرت المعاهدة ، وكسبت صداقة الإنجليز» !!

لقد أقيلت . أجل أقيلت ثم دارت عجلة الحوادث لتقف مرة أخرى أمام حدث جديد .

° ° °

وعادت أجراس عجلة الحظ الذهبية تصلصل وتدوى فى كل مكان ..

كانت الخواطر مبلبلة والنفوس مهتاجة وقد أثارها عدم الاستقرار الحكمى ...

وتطلعت الأبصار نحو المجهول وكأنها تسأل عمن يكون رجل الساعة الجديد ...

لقد أقيل مصطفى النحاس قبل ذلك وحكم بعده الأحرار واتبعوا فى حكمهم سياسة لم ترض عنها البلاد فاستقالوا ليعود الوفد إلى الحكم مرة ثانية .. ثم أقيل بعدها مرة أخرى بعد أن حقق لمصر ربحا وطنيا جليلا هو كسب صداقة الإنجليز !!

ولقد كان من اللازم بعد هذا التسلسل الرتيب الذى كان لابد أن يتم دورته مرة أخرى أن تتجه السياسة العليا إلى إجراء تجربة جديدة لنظام الحكم والقائمين به وذلك بأن تكل الأداة الحكومية إلى عناصر جديدة نزاعة إلى الاستقلال الحزبى ولها أهداف وطنية . وتعمل جادة ودون تردد فى سبيل الصالح العام ...

وكان طبيعيا أن تتجه الأنظار مرة أخرى إلى إسماعيل صدقى باعتباره رجل الساعة وسيد من يستطيع أن يقود السفينة فى بحر مضطرب الأنواء ...

ودق الحظ باب النمر المتوثب الرابض الذى أوقف حياته وتفكيره على خدمة وطنه ومليكه ... والذى كان واثقا أن انتظاره لمثل هذه الدعوة لن يطول ما دامت مصر فى حاجة إلى كفاءات ومقدرة وصلابة وتفكير سليم و حاسم وسريع ...

دق الحظ باب إسماعيل صدقى ... ولبى النمر النداء سريعا وانه لفى « نادى محمد على » يحدث زكى الأبراشى فى أمر الوزارة الجديدة وقد جاءه برغبة جلالة الملك فى أن يكون رئيسها ... فيعرض أولا شروطه لقبول ذلك التأليف ليكون جديراً بحمل أمانة أداء الخدمة والوفاء بالعهد ...

ويستمع الأبراشى طويلا إلى حديث النمر الجرئ ... بل إلى شروطه ...

ولعمرى لقد كانت سنة جديدة وجريئة أيضا أن يتقدم سياسى أيا كان لونه الحزبى أو نفوذه الشعبى إلى ولاة الأمر – حين يكلف بتشكيل الوزارة – بشروط يعتبرها أساساً للقبول ...

كانت سنة جريئة فعلا . ولكنها بالنسبة لرجل لا مطامع شخصية ولا حزبية له . . . ويرغب بكل أمانة وإخلاص فى أداء واجب وطنى كامل نحو أمته ومليكه .. كانت أمراً عادياً وناجحا أيضا . إذ فيها بسط كامل وتفسير واضح للسياسة العامة التى سوف تسير عليها الوزارة حتى لايكون هناك بعد ذلك مجال لنقاش أو أخذ ورد .

وتحدث صدقى ... وأنصت الأبراشى إليه وهو يقول فى إيمان :

– « إننى أفخر بثقة جلالته بى ولكنى أود أن أخبره أنه إذا تم اختيارى لهذا المركز الخطير أن أمحوا الماضى بما له وما عليه وأن أنظم الحياة النيابية تنظيما جديدا يتفق ورأيى فى الدستور واستقرار الحكم(١).

ولقد كان عرضا جريئا لايقدم على مثله غير إسماعيل صدقى .... وشروطا لايمكن أن يفكر فيها غيره خبر الميدان السياسى وعرف دروبه ومسالكه . . . وذاق حلوه ومره ... ومرت به شتى أعاصيره وأنوائه ... وخبر رجاله فعرف أقدارهم جميعا وعرفوا جميعهم قدره . وخشوه وعملوا لتفكيره السريع الجرئ ألف حساب !!

كان إسماعيل صدقى الدستورى النزعة ... القانونى الثقافة ... الاقتصادى

(١) مذكراتى لدولة المترجم له .

التفكير ... يعرف جيدا معنى ما كان يقول ... وكان أيضا يعرف أنه من الواجب عليه كمواطن شريف محب لبلاده أن يكون صاحب رسالة وصاحب هدف إصلاحى اجتماعى وطنى، فحدد الهدف فعلا وجعل أساس برنامجه الحكمى إصلاح أداة الحكم وتعديل الدستور تعديلا يضمن الاستقرار والسلام وهما عنصران فقدتهما أجواء السياسة المصرية منذ عرفت البلاد نظام الدستور !

لقد عرف صدقى البعيد النظرة ... الصادق الفراسة ... أن « مواد » الدستور فى بعض فقراته ... وفى وضعها الأول كان من اللازم أن تعتبر تجربة « غير ملزمة » بضرورة اعتبارها تشريعا سماويا من الكفران أن ترقى إليه العقول بالجدل أو النقاش أو الإشارة إلى تعديل أو إصلاح ما دام قد نص على الخضوع لنظمه والاستمساك بلوائحه دون نقاش ...

وكان يؤمن أيضاً وقد سارت التجربة فى طريقها أشواطاً طويلة ... وخبرها الدهاة والساسة وأهل الفقه والتشريع ... وعرفوا عيوبها ومزاياها أن يفكروا فى الاستمساك بالمزايا وأن يعملوا على إصلاح العيوب .

وكان من اللازم أيضا والدستور « ثوب فضفاض » يتطور بتطور الزمن ويتغير مع تغير الحوادث والأفكار وعلى أضواء التجارب والمشاهدات — أن تعدل بعض مواده وتستكمل « نواقصها » بعد إجراء التجربة وتعرف مدى نجاحها — بما يوافق نظم التطور وسنة الإصلاح .

ولما كانت الحياة النيابية فى مصر لم تلق برغم قصر عهدها أى استقرار لعدم توزيع « القوى » الحزبية توزيعا عادلا وعلى أسس سليمة عادلة ومتمشية مع الصالح العام فى بلاد لم تستكمل بعد شتى معانى النضوج الفكرى والسياسى والتعليمى — فقد كان من اللازم أن يفكر المصلحون فى « إقرار » هذا النظام وتثبيت دعائمه بما يتمشى وصالح الأمة ... ومدى وعيها من شتى نواحيه بتعديل نظم الحياة النيابية تعديلا يضمن استقرار الحكم .

ولقد كان وضع الدستور المصرى سنة ١٩٢٣ منقطع الصلة بالماضى فانه على وجه العموم ، وفيما عدا ما احتفظ به من الانتخاب بدرجتين ،

ليس بينه وبين نظام الجمعية التشريعية أو ماسبقه من نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سبب أو نسب ...

« وضع هذا الدستور على نظام الدستور البلجيكى مستعيرا من غيره من الدساتير الحديثة أحكاما مختلفة من هنا وهناك ، فكان من ذلك كله مجموعة يصح أن تعتبر صورة صادقة لما بلغته الديمقراطية فى أوروبا فى العصر الحديث . . . .

« ويعلم المطلع على تاريخ الدساتير الأوروبية أن هذه الصورة الأخيرة لم يبلغها طفرة واحدة أى بلد من البلاد التى نشأ وترعرع فيها النظام النيابى ، وأن الدساتير وضعت فى كل بلد وفق أحواله المعاصرة له ، وأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية بعد أن تبلغ مداها يكون لها أثرها فى تعديل تلك الدساتير تعديلا يجئ تارة بطريق قلب الدستور وتغييره وطورا بالطرق التى رسمها الدستور نفسه ...

« ومن يستقرئ أخبار وضع الدساتير لن تفوته ملاحظة أن كثيراً من واضعى الدساتير الحديثة يعمدون إلى الانتفاع بخبرة الغير فى الأمور الدستورية دون مراعاة مابين بلد وبلد من الفوارق فى الخلق والطباع والنظم الاجتماعية .. ويظنون خطأ أن آخر الأوضاع خيرها إطلاقا كما أن أحدث المخترعات أكملها ، أو أن ما نجح فى بلد لابد ناجح فى غيره من البلاد ... ويرون أن النقل عن الغير أقل كلفة وأهون نصبا إذ كان البحث أو الاستقرار فيما يناسب ويلابس حال كل بلد أمراً صعب المسلك طويل المشقة ...

« ولا شك فى أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة فى مصر خصوصا من حيث التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها . لاتشبه فى كثير أحوال البلاد التى نقل عنها الدستور المصرى سنة ١٩٢٣ ولا يجهل أحد أن هذا الدستور وضع فى وقت بلغ فيه الخلاف بين المشتغلين بالمسائل العامة والمشايعين لهم حد الفتنة ولهذا كان من الواجب أن يفرق بين دساتير البلاد التى عالجت

النظام النيابى دهراً طويلا وبين ما يوضع لنا بقدر ما يقتضيه اختلاف الشبه بين أحوالنا وأحوالها ، كما كان من الواجب أن يجعل الدستور بحيث لاتعلق به آثار الفتنة التى ولد فى جوها ...

« ليس يعنينا ، بل يعنى التاريخ وحده أن نعرف ماذا كانت هذه الغاية الأخيرة مما كان يمكن أن يحققها الذين وضعوا الدستور ... وإنما الذى يعنينا أن نقرره . هو أن دستور سنة ١٩٢٣ لم يحقق فى تلك السنين ماعقد عليه من الآمال من أنه خير ما تمتعت وتتمتع به البلاد من صور الحكم ، وأكفلها باقرار النظام والسلام ، وتوجيه الأمور العامة إلى خير الغايات على يد الصالحين لذلك ، القادرين عليه .

« والدليل على ما تقدم أنه منذ جرت الانتخابات لأول مرة استعملت فى سبيل النجاح فيها طرق لم تألفها البلاد ، ودعايات بعيدة عن أن تكون مقبولة فى شرعة الدساتير ، وأخرج كثير من أحكام قانون الانتخاب عن غرضه وعن وضعه الأصلى ! كما حدث ذلك فى أحكام تزكية المرشحين . واستغل تاريخ النهضة لمصلحة فريق أحسن استعمال ذلك النوع من الاستغلال ، فجاءت نتيجة الانتخابات سواء فى مجلس الشيوخ أو فى مجلس النواب موافقة لشهوات ذلك الفريق بالظفر بالغلبة ... وقد تم له الظفر بحيث لم يترك مكاناً لمعارضة قيمة ...

« وفات الظافرين أنهم خالفوا بذلك مصلحتهم الحقيقية كما خالفوا لب النظام البرلمانى وجوهره ، وأسست من ذلك اليوم فى مصر « أوتوقراطية جديدة » فى صورة برلمانية ... ! !

« وأرادت تلك الأوتوقراطية أن تستديم لنفسها سلطانا أو تتيه بفضل تلك الطوارئ العارضة فكان أول ما اتجه إليه نظرها تحويل الانتخاب ذى الدرجتين إلى انتخاب مباشر موهمة أن هذا النوع من الانتخاب هو خير نظام أخرج للناس ... ! !

« وفى الحق أنه لايمكن أن يوصف أى نظام من أنظمة الحكم بأنه خير

الأنظمة، فليس فى طبيعة أى نظام أن يكون صالحا لكل زمان ومكان مادامت الأمم . بل الأمة الواحدة على توالى العصور تختلف عاداتها وطباعها ونهضتها وأخلاقها ودرجة التعليم فيها . حتى لقد قال أحد الحكماء «جرت سنة الاجتماع وطبائع الشعوب بأن الأنظمة مهما تبلغ من الكمال ليست فى الواقع إلا حسابا وتقديرا ، مرماه ونتيجته تفضيل أخف الضررين ...»

«وفريق الأوتقراطية كان قد جرب عدة مرات فى الحكم فأظهر فيها عجزا وأوشك أن يلحق فى كل مرة بالبلاد وسمعتها ضررا بليغا .. ذلك أنه لم يسلك فى الحكم السبيل المستقيم . فقد شغل باستدامة أسباب النفوذ والسلطان لنفسه، وبتوفير وجوه المنافع لأنصاره والثأر من خصومه ، عما يقتضيه الحكم من توفر على النظر فى حاجات البلاد وضروب الإصلاح ، وتضحية فى سبيل إسعاد البلاد ورقيها ...

«ولا شك فى أن داء البلاد الوبيل كان فى ذلك الحين طغيان فئة اتخذت من الدعاية التى تنشرها بين الناخبين والنواب جميعا سببا ممدودا للحكم والتحكم، فان هى أقصيت عن الحكم حاولت استثارة عطف الجماهير بدعوى اضطهادها لدفاعها تارة عن استقلال البلاد ثم عن الدستور تارة أخرى .. فهى فى سبيل مصلحتها الخاصة كانت تصرف البلاد عن سبيل الخير وتشغلها عن حل مشاكلها وإصلاح شئونها(١) .

لهذا كله رأى إسماعيل صدقى أن صالح البلاد يفرض على القائمين على أقدارها محو الماضى بما له وما عليه «باصدار دستور جديد تستفتح به صفحة جديدة فى تاريخها الحديث ... فكان أن صارح الأبراشى باشا بشروطه التى ذكرناها ..» ولا شك أنه شرح وجهة نظره فيها ودافع عنها الدفاع المجيد ....

وحمل الأبراشى باشا إلى مسامع جلالة الملك فؤاد رغبة إسماعيل صدقى المتواضعة . فأقره عليها ..

---

(١) مذكراتى لدولة المترجم له وقد آثرنا نقل رأى دولته بنصه لأنه خير دفاع عن وجهة نظره فى ذلك الموضوع الخطير ...

وعاد الأبراشى باشا ليبلغ إسماعيل صدقى « ارتياح » جلالة الملك إلى مشروعه .. واختياره لتشكيل الوزارة الجديدة ...

ثم صدر الأمر الملكى إلى دولته فبدأ فى استشاراته واختيار زملائه ...

* * *

بدأ إسماعيل صدقى يؤلف وزارته .. ووجد نفسه فى نفس الموقف الذى لقى محمد محمود نفسه فيه يوم ألف وزارة « اليد الحديدية » عام ١٩٢٨ ولكن صدقى كان قد وضع خطته ورسم سياسته فى صورة علنية وسرعان ما راح يعمل ...

وأحب إسماعيل صدقى أن يجعل وزارته خليطا من المستقلين والأحرار الدستوريين ورجال حزب الاتحاد ، وهو حزب ظهر فى ميدان السياسة المصرية « كالنبات الشيطانى » وفى ظروف خاصة وطارئة ولم يكن له منذ ظهر فى عالم الوجود حتى اختفى وزال شبحه ... أى نشاط أو شأن أو تأثير . . .

وقبل المستقلون والاتحاديون العمل مع صدقى فى وزارته الجديدة ... ولكن كانت للأحرار الدستوريين وقفة . رأى خلالها « زعيمهم » محمد محمود أن من يقبل الاشتراك فى الوزارة الجديدة يكون متخليا عن عضويته فى الحزب ...

ونزل الأحرار على رأى زعيمهم « الذى رأى وحده » هذا الرأى بعدم معاونة صدقى فى وزارته ولم يرض أن يطرح الأمر « دستوريا » لمناقشته فى جلسة من جلسات الحزب يتبادل فيها مع الأعضاء آراءهم .

ولقد تجنى محمد محمود باستمساكه برأيه ... وإصراره على فصل من يخالفه أو يناقشه فيه لأنه ودون أن يعرف شيئاً عن خطة الوزارة الجديدة أو سياستها أو مراميها حكم عليها حكما لا أساس له ... وجاهرها بعداء سافر ..

ومع هذا كله أبى النمر أن يرد الهجوم بمثله أو يمضى فى سياسته

المرسومة أى خطوة قبل أن يتفاهم مع رئيس الأحرار الثائر . فذهب إليه مع على ماهر ليقنعه بالحجة كي ينزل على رأيه ...

واسماعيل صدقى مجادل قوى الحجة ومحدث بارع وسياسى داهية ولكنه لم يفلح فى زحزحة محمد محمود عن رأيه الذى تشبث به وأبى أن ينصت للجدل . ولو كان محدثه على حق صراح ...

ولقد أكد إسماعيل صدقى لرئيس الأحرار الدستوريين أنه ما جاء إلى الوزارة إلا ليحقق نفس الغرض الذى ألف محمد محمود من أجله وزارته عام ١٩٢٨ « مع اختلاف فى الطريقة والأسلوب ... » وأنه متى أتم تحقيق هذا الغرض وأدى رسالته كاملة سيترك الحكم ...

بل لقد قال صدقى لمحمد محمود بالحرف الواحد ما نصه « انى عابر سبيل، ومتى انتهيت من مهمتى فى القضاء على الفوضى تخليت عن الوزارة »(١) .

ولكن رئيس الأحرار المعتز بأحراره أبى أن يقتنع وأصر على موقفه .

وهكذا عدل إسماعيل صدقى عن طلبه إشراك (الأحرار » معه مجاملة منه لشعور رئيسهم الذى كان لم يزل يعتبر نفسه « جريحا سياسيا » بعد استقالة وزارته وقيام وزارة إسماعيل صدقى على أنقاضها ...

ومع هذا لم يعدم النمر الجرئ القدرة على إقناع بعض « كبار الأحرار » للاشتراك معه مثل حافظ عفيفى وتوفيق دوس ومحمد على علوبة ـ الذى وان لم يشترك فعليا فى الوزارة ـ فقد أيدها وأيد سياستها ما دامت تتفق وسياسة الحزب . . . .

واختار إسماعيل صدقى فى النهاية وزراءه فكانت له الرياسة والداخلية والمالية والبحرية ولتوفيق رفعت الحربية ولعبد الفتاح يحي الحقانية وحافظ حسن للأشغال والزراعة وعلى ماهر للمعارف وحلمى عيسى للأوقاف وحافظ عفيفى لوزارة الخارجية ...

---

(١) مذكراتى للدولة المترجم له .

ورأى صدقى ـ بعد أن أتم اختيار وزرائه وألف وزارته فى ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ ـ أن يسير قدماً فى تنفيذ سياسته الجديدة فذهب، وقبل إعلان تشكيل الوزارة وتأليفها . إلى سير برسى لورين المندوب السامى البريطانى الجديد ليحدثه فى بعض الشئون السياسية ...

وصارح صدقى سير برسى لورين بنبأ تأليفه الوزارة وإتمامه تشكيلها فدهش الرجل لأنه لم يكن قد علم حتى تلك الساعة بأمر ذلك التكليف وإذا به يقول لصدقى ما نصه :

ـ إنى لاأعلم شيئاً قبل الآن عن هذا التكليف ، ولكنى أرى أنك أتيت فى وقت غير مناسب .

وسأله الوزير الكبير :

ـ ولمـــاذا ؟

فأجاب :

ـ لأننى أمضيت نحو شهر فى مفاوضة زعماء الغالبية لوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا، وكان أملى أن نجد المخرج للوصول إلى اتفاق ...

فأجاب صدقى :

ـ انى مكلف من الملك بتأليف الوزارة ... وقد ساهمت فى تصريح ٢٨ فبراير ، بل انى أحد واضعيه ، وقد سبق لى أن كنت المفاوض الثانى مع عدلى باشا سنة ١٩٢١ وفى الإمكان أن أستأنف معكم المفاوضات التى انقطع حبلها ...

قال :

ـ مادام الملك فؤاد قد كلفكم تأليف الوزارة فلا اعتراض لى على ذلك ... ! ! (١)

---

(١) مذكراتى للدولة المترجم له .

والواقع أن ذهاب إسماعيل صدقى إلى دار المندوب السامى قبل إعلان تكليفه تشكيل الوزارة وتقديمه وزراءه إلى مقام سيد البلاد . فيه مناورة سياسية بارعة أفلح النمر الداهية فى ترتيبها وإجرائها وعن طريقها — وفى لحظة خاطفة — استطاع أن يعرف سرا من أخطر الأسرار ... وأن يعرف سياسة المندوب السامى الجديد ومدى اتصالاته فى مصر ومع زعماء الأحزاب من المصريين .

وفى حديث إسماعيل صدقى مع سير برسى لورين السياسى الإنجليزى الداهية ما يشعرنا بشئ لاعهد للسياسة المصرية به من قبل لأن رجلنا لم يداور أو يشاور أو يحاول إرجاع الأمر إلى الدخيل . بل قال فى صراحة وجرأة للسياسى الإنجليزى بعد اعترافه بأنه كان فى سبيل وضع خطة .. وتأليف وزارة للمفاوضة — أنه مكلف من الملك بتأليف الوزارة ... وفى معنى تكليفه وانصياعه لأمر مليكه وطاعته إياه مايوجب على ممثل الإنجليز أن يخضع له لأنه أمر صاحب الحق الشرعى الذى له وحده حق اختيار من يشاء من الأشخاص ...

ولم يقف إسماعيل صدقى عند هذا . بل راح بعدها يقدم نفسه للمندوب مؤكداً له أنه يستطيع بحنكته وتجاريبه أن يفاوض !!

ولم يجد الإنجليزى الداهية بعد هذا ما يستطيع أن يقوله للنمر الداهية الجرئ سوى أنه « لااعتراض لديه » على تأليفه للوزارة ما دام الملك قد كلفه بذلك ....





لم يكن إسماعيل صدقى – يوم أخذ على عاتقه تنفيذ برنامجه الإصلاحى الشامل لوجه الله وخدمة مليكه وبلاده – يجهل ما سوف يلقاه من زوابع وأعاصير عرف مقدماً أن الأصدقاء قد يكونون أول من يثيرها قبل الخصوم والأعداء . . . .

كان النمر الجرئ المغامر يعرف أى نضال كان ينتظره وفى أى ميدان ستتم جولات هذا النضال وأى سلاح سيستخدمه الخصم الرابض المتربص ..

عرف ذلك جيداً فاتخذ للأمر عدته واستعد ليلبس لكل حال لبوسها ... كما عرف أنه مقبل على معركة كبرى فلم يرض وهو الداهية الذكى أن تكون القوى وحدها سلاحه القاهر فى المعركة ... بل أحب أن يلجأ إلى ذكائه ليعرف قوة خصمه ويدرس شتى القوى التى قد يؤثر وجودها فى سير ذلك القتال ...

كان النمر القوى يؤمن أن القوة ليست كل شئ ... ويعرف أن الذكى المحاذر يستطيع بحذره وذكائه وبُعد نظره أن ينال أضعاف ما يناله المهاجم الذى يبغى من وراء الهجوم نصراً ساحقاً ...

كما كان يؤمن بأن الهجوم مهما كانت نتائج النصر والسيادة التى يحققها،

لابد أن تصحبه خسائر مهما تفهت فانها تكون عزيزة ، ويكون لها فى ذات الوقت أثر بعيد فى النفس .

كان صدقى يعرف كل ذلك ولذا راح يكشف « الطرق » ويدرس الميادين . ولم يرض أن يشهر سلاحه قبل أن يعرف أى سلاح سوف يلقاه ممن ساءهم أن يكون هو كبير الوزراء ...

لقد بدأ إسماعيل صدقى خطته الجريئة بأن حصن نفسه وقوى مركزه وأسند ظهره وحماه جيداً بأن عرض على سيد البلاد برنامجه الإصلاحى فنال موافقته الكاملة ورضاء جلالته السامى وهو أعرف الناس بما تحتاج إليه مصر من خطط إصلاحية ومشروعات نافعة مسيسة الصلة برقى كامل ينشده ويرجوه ويحقق للبلاد أهدافها .

وهكذا أدرك النمر نصف الانتصار وتمكن منه برضاء المليك وإقراره برنامجه الإصلاحى ... وبقى عليه أن يحقق النصف الآخر بالتنفيذ ... إلا أنه أحب أن يختبر بعض القوى التى سيعمل معها ليعرف مدى تأثرها بما يحوطها من أفكار ومشروعات ليضمن بذلك الربح الكامل ...

وخطا صدقى خطوته الأولى – قبل أن يعلن نبأ إسناد الوزارة إليه بصفة رسمية – بزيارة المندوب السامى فى « داره » ليعرف اتجاه السياسة الخفية ذات الأثر فى الاستقرار الذى ينشده الجميع حتى يكون على علم بمسيرها وشتى حركاتها ... بل وميولها وأهوائها ليكون على حذر ويستعد لكل طارئ .

وبقى على إسماعيل صدقى بعد هذا أن يواجه الشعب ... ولم تكن تلك مشكلة كبرى لأن النمر كان يعرف أنه صاحب سياسة « صريحة » غير ذات قناع وأن الشعب المنطقى إذا حكم عقله قبل عواطفه ودرس برنامج الوزارة وخطتها وتعرّف على أهدافها سهل عليه أن يوليها ثقته ... ولذا كان أول عمل أقدم النمر الجرئ على « إخراجه » هو التصريح علانية بسياسة وزارته

لتكون وعوده وأهدافه ومراميه السياسية والاقتصادية والتقدمية بمثابة « عقد » بينه وبين الشعب يحاسبه بموجبه ويناقشه بمقتضاه .

وهكذا أصدرت « الوزارة الصدقية » بياناً تقدمت به إلى الشعب فكان تقليداً جديداً سنه النمر الذكى وجعله على هيئة « خطاب عرش » لم يتقدم به إلى البرلمان ... بل إلى الشعب الذى ينتخب ويقيم البرلمانات !!

وفى البيان قالت الوزارة :

« تفضل جلالة الملك فأولى هذه الوزارة ثقته الغالية وهى مع تقديرها لهذه المنة الجليلة وذلك العطف السامى لاتفوتها الظروف الدقيقة التى تتولى الحكم فيها ولا صعوبة المهمة التى ستواجهها فى إدارة شئون البلاد ... على أنها تستمد من شعورها بالواجب قوة تستعين بها إن شاء الله على تنفيذ أغراضها الوطنية ...

« وأن أول هذه الأغراض هو بث الطمأنينة بين الناس والعمل على استتباب النظام والأمن فى البلاد . وترى الوزارة لتحقيق هذه الغاية أن تقيم أعمالها على أساس وطيد من العدل والانصاف بين الهيئات جميعاً لاتؤثر فى تصرفاتها فئة دون أخرى بل الجميع لديها سواء ، وهى لذلك ستلتزم الحيدة السياسية المطلقة فلا تنسب فى مجموعها وأفرادها إلى هيئة أو هيئات سياسية ....

« وستنهج الوزارة فى سبيل الوصول إلى بث هذه الطمأنينة بالوسائل الطبيعية والأسباب النظامية .

« وهى قوية الرجاء فى ألا تلجئها الظروف على كره منها إلى الأخذ بغير تلك الوسائل والأسباب .

« وإذا كان من أهم مايشغل بال الناس فى الوقت الحاضر الضائقة المالية فان الوزارة ستسعى سعياً متواصلا فى استنباط كل مايمكن من الوسائل الوقتية والدائمة لتفريجها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ...

« وإذا كان من شأن هذا الضيق العام أن يمتد تأثيره على مالية الدولة فستجعل الوزارة فرضاً عليها أن تتبع سياسة مالية حكيمة مبنية على الاقتصاد ووضع الأمور فى نصابها فى جميع فروع الحكومة .

« وستعنى الوزارة أيضاً بأن تنفذ وأن تستمر فى تنفيذ الأعمال الكبرى التى من شأنها أن تدر الخير على البلاد متوخية فى ذلك تقديم الأهم على المهم متجنبة الإنفاق فى الكماليات قبل إتمام الضروريات .

« كما أن الحكومة ستوجه عناية مختلف موظفيها إلى سرعة إنجاز الأعمال حتى تكون الإدارات الحكومية أكثر مايمكن إنتاجاً فى خدمة الجمهور ...

« وستجعل الوزارة فرضاً عليها أن تستمع لكل شكوى وأن توسع صدرها لكل نقد نزيه وأن تمد يدها إلى كل من يعاونها فى تنفيذ أغراضها الوطنية .

« وتثق الوزارة بأن نزاهة أغراضها وشرف مقاصدها سيخلقان بينها وبين الشعب أصدق صلات الثقة ومظاهر التعاون وهى تعتمد بعد تأييد صاحب الجلالة الملك على هذه الثقة وذلك التعاون ...

« لذلك ستحرص دائماً على أن تظل البلاد متمتعة بالنظام النيابى الذى هو ترجمان الثقة والتعاون بين الحكومة والشعب ...

« وتجعل الوزارة خطتها فى أنها تريد أن يكون قولها قليلا موجزاً ... وأن يكون عملها كثيراً مباركاً مسدد الوسيلة محمود النتيجة ... »

وهكذا أرسا السياسى الجرئ إسماعيل صدقى قواعد الاستقرار بشتى أنواعها بعد أن درس « طبيعة » الميدان وتعرف على من فيه .

ولقد كان « بيان وزارته » تقليداً جديداً فى تاريخ الوزارات المصرية وكان كما أسلفت شبه تعاقد على « تنفيذ » وعود تهدف إلى رقى الجماعة وتعمل على خير الصالح العام ...

° ° °

لاشك أن البيان الوزارى كان يحدد هدفاً واضحاً ويعين برنامجاً محدداً ظاهراً للوزارة ... ولا شك أنه كان « رمية » مقصودة أراد بها إسماعيل صدقى أن يسفر عن أغراضه وأن يحسن « تقديم » وزارته الجديدة إلى الشعب.

ولا شك أيضاً أن إعلان « تجرد » الوزارة من الثوب الحزبى أيا كان لونه « ضربة محكمة » ثانية من إسماعيل صدقى أعلن بها الملأ أن وزارته قومية ذات طابع وطنى وأنها تسعى إلى الصالح العام لخير ورقى ورفعة مصر والمصريين ،وأن تقريره من أنها « ستلتزم الحيدة السياسية المطلقة فلا تنسب فى مجموعها وأفرادها إلى هيئة أو هيئات سياسية ... » مايوجب تحكيم المنطق السليم والتريث لمراقبة مدى تنفيذ هذا الوعد وصحته قبل الحكم السريع على صاحبه .

وصدقى إذ يعلن فى بيان وزارته بأنها « ستحرص دائماً على أن تجعل البلاد متمتعة بالنظام النيابى الذى هو ترجمان الثقة والتعاون بين الشعب والحكومة » فان البيان يتضمن أيضاً تصريحاً بأن الرجل لايريد ولا يحب أن يكون طاغية أو يحكم البلاد بالعسف والإرهاب .

وهو إذ يعد أيضاً – بعد ما ذكر من وعود – « بأنه سوف يسعى سعيا متواصلا فى استنباط كل مايمكن من الوسائل الوقتية والدائمة لتفريج الضائقة المالية باتباع سياسة حكيمة مبنية على الاقتصاد ووضع الأمور فى نصابها فى جميع فروع الحكومة ... » فانما يدل على أنه قد ألم بمهمته من جميع نواحيها وتوخى فى سياسته البعد عن التحزب وإرضاء الطوائف . وإقامة أعمال وزارته على أساس وطيد من العدل والإنصاف بين الهيئات جميعاً .

وقد يرى البعض فى بيان الوزارة الصدقية « منوماً » لتخدير الشعب أو عريضة «استرحام» فيها وعود معسولة لضمان عدم معارضته وإقراره للنظام الجديد .. أو قد يرون فيها زلفى إلى الناس وإسراف فى «العطايا» لصرفهم عن استغلال الأحزاب لهم وتفويت فرصة ذلك الاستغلال على الأحزاب .. وهذه أقوال مردود عليها . بأن إسماعيل صدقى لم يكن فى يوم من الأيام

ذلك الرجل الذى يسعى إلى « تملق » الطبقات أو محاولة استرضائها لأنه كان فعلا يعمل من أجل الجميع دون طنطنة أو دعاية أو محاولة « استقضاء ثمن العمل المجدى » هتافاً أو تهليلا أو تصفيقاً ... وأن بيانه للشعب لم يكن أكثر من مجرد تحذير من مواطن يحب الخير لمواطنيه وفى نفس الوقت يحب أن يبتعد بهم عن مواضع الفتن والتضليل باسم « صوالح وطنية وهمية » هى فى الواقع « مغانم » يسعى إليها غالبية رجال الأحزاب ...

لم يكن صدقى بالرجل الذى « ينوّم » أو « يخدّر » أو يستعين بالوعود على إقرار حق يؤمن به ويعد الخروج عليه جريمة وطنية .. لاتلصق بمرتكبيها فقط بل بوطنهم العزيز ،ولذا نراه يدمغ المتقولين على بيانه أو المفترين عليه قبل أن يتقولوا .. بأن يسارع ويقرر فى جرأة طالما عرفت عنه . بأن الوزارة « ستنهج » فى سبيل الوصول إلى بث الطمأنينة الوسائل الطبيعية والأسباب النظامية ... وأنها قوية الرجاء فى ألا تلجئها الظروف على كره منها إلى الأخذ بتلك الوسائل والأسباب . . . »

وأنه مبالغة منه فى حسن نيته نحو السذج الأبرياء من الشعب — وقبل أن يغرر بهم أصحاب المصالح والأهواء — يمد يده معلناً السلام ....

أجل ... لقد مد إسماعيل صدقى إلى الشعب يداً حريرية القفاز وان كانت فى معدنها من الصلب القوى الشديد البأس !!

مد يده القوية الباطشة لاليردع بها الناس . بل ليحذرهم ويحول بينهم وبين مخاطر عينها لهم وكره أن يساقوا فى تيارها الجارف الذى لاقلب له ولا عقل ولا دين ...

وأنصت الشعب إلى « بيان » إسماعيل صدقى ... وأعاد تلاوته مرة ومرات ... أجل أنصتوا إلى « البيان » التقليدى وما تضمنه من خطوات تقدمية وعهود حاسمة وبرغم هذا راجت الشائعات . . . ووجدت لها فى نفوس السذج المتحمسين أفسح مجال . . . وظن الجميع ممن أثرت فيهم الوسوسة أن النوازل توشك أن تحل « بالبلد العزيز » . وما أذاع هذه

الشائعات إلا بعض من ظنوا أنفسهم أصحاب حق فى الحكم . وجعلوا منه ضيعة توارثوها وليس لغيرهم حق التفكير أو الإشارة أو توجيه دفة السياسة فيها .

ظن الجميع ذلك ... وحكموا على إسماعيل صدقى قبل أن يروا أعماله أو يناقشوه فيها . وكانوا فى حكمهم ظالمين ...

ونسى الناس عهد « اليد الحديدية » .. بل نسوا عهداً تولى كان أول تصريح لرئيس وزرائه أنه « سيقضى على الفوضى ويحكم البلاد بيد من حديد » ثم عطل الدستور لثلاث سنوات قابلة للتجديد ... أو بمعنى أدق عاد بالبلاد بعد أن نالت ما نالت من حقوق دستورية . إلى عهد الحكم الفردى الذى لا رقيب عليه ولا يجرأ أحد أن يسأله أو يحاسبه أو يناقشه فى عمل من أعماله مهما تفه ذلك العمل أو عظم شأنه ومهما جر على البلاد من ويلات وشرور ...

ما كان أبعد الليلة شبها عن البارحة . ولكن ما كان أغرب ما رضى الناس بالبارحة البغيضة ثم ثاروا على « الليلة » التى كانت لم تبدأ بعد ...

نسى الناس العهد الدكتاتورى الذى تولى ... وتبخرت من رؤوسهم أصداء الخطب الرنانة والوعود المعسولة التى ماخرج منها إلى حيز التنفيذ وعد واحد — وتشككوا مقدما فى نوايا رجل صادق محب للحق والصراحة يؤكد فى ثقة واعتداد بأن وزارته ستجعل « خطتها أن يكون قولها موجزا وأن يكون عملها كثيراً مباركاً مسدد الوسيلة محمود النتيجة ... »

نسى أهل الخيال من جموع الشعب أنهم أمام وزارة « فعالة » لا « قوالة » وكأنهم من طول ما ألفوا « القول » نسوا العمل بل كرهوه وأبغضوه إمعانا منهم فى الاستسلام إلى الخيال والركون إلى الوعود وأهلها من المسرفين فى هباتهم حتى لكأنهم يطعمون الشعب آمالا ، ويكسونه بالأمانى ، ويرتقون به على سلم الأحلام ...

نسى الناس كل شئ ... بل لقد نسوا أيضاً أن الوزارة النحاسية قد استقالت ... وتركت - لعدم وجود روح الانسجام فى طريقتها لمباشرة الحكم بينها وبين السلطات العليا - الميدان السياسى بمحض رغبتها وأن « وزارة قومية » يرأسها إسماعيل صدقى تقدمت امتثالا لرغبة صاحب الجلالة الملك لتحمل العبء ولتسير قدما فى طريق الجهاد للنهضة بمصر وتحقيق رفاهيتها وإسعاد شعبها . . . .

ولقد كان الواجب الأول على الشعب وقد قبل إسماعيل صدقى مسئولية حكمه وإدارة دفة مصالحه أن يحسن استقبال « المنقذ الجرئ » الذى قبل فى شهامة نادرة أن يحمل شتى « المسئوليات » بعد أن تركتها وزارة الوفد معلقة .

كان من واجب الشعب وقد عرف أن إسماعيل صدقى لم يغتصب الحكم من الوفد ولم يعتد على « التركة المقدسة » ولم يدر بخلده أن « يوقف » الوزارة عليه وعلى بنيه من بعده ... أن يراقب فى هدوء واتئاد « أعماله » وأن يعارض ما شاءت له المعارضة . إن كان هناك ما يوجب القيام بالمعارضة ...

كان هذا أول ما يجب على الشعب أن يفكر فيه ...





ولكن بدأت الوزارة تعمل ... وبدأ صدقى جهاده فى سبيل مليكه ووطنه ... وبدأ أيضاً تقليداً جديداً فيه إبقاء على جلال المركز السامى الذى يشغله والوظيفة الخطيرة التى ملأها بأن قدم استقالته من عضوية مجالس إدارات إحدى عشرة شركة كبرى ...

واستقالة إسماعيل صدقى من عضوية جميع تلك الشركات . كانت فى حد ذاتها ولا شك تضحية كبرى من تضحيات رجل الساعة الذى أراد أن يستن فى «واجبات» الحاكمين تقليداً واجب الحذو والاتباع ...

وفوق هذا فان هذه الاستقالة تحمل فى مبناها معنى الاستهانة بالتضحية

« المادية » الضخمة وإيثار الصالح العام على الصوالح الخاصة ... كما أن فيها أيضاً مايبغى قطع ألسنة السوء ودابر المتقولين حتى لايدع لخصم متقول أو معارض موتور سبيلا إلى نقده أو التلميح بما يمكن أن تفيده هذه الشركات من وجود « رجلها » فى مركز كبير الوزراء ...

وبدأ النمر يتحفز لعمله بعد أن أجرى هذا التقليد المبارك فى المحيط الحكومى ... وراح فى خطوات ثابتة يمهد لإخراج مشروعه الضخم الكبير .

وكما فعل محمد محمود بالأمس القريب — إذ أجل انعقاد البرلمان المعارض شهراً يضمن خلاله تنقية الجو وإعداد الطريق وتمهيده — كذلك فعل إسماعيل صدقى متبعاً نفس الإجراء الذى أقره وأباحه الدستور .

وكان الرجل يعرف مقدماً ما سوف يلى قرار التأجيل ... وكره فى صميم نفسه ماقد يجر إليه أمر إذاعته باحدى جلسات المجلس العلنية من تحد صارخ للأمر أو خروج على الطاعة أو تمرد لايقره ولا يجيزه القانون ورأت حكمته أنه من اللازم اتخاذ سبيل غير سبيل مواجهة المجلس بقرار تأجيله ... فأذاع ونشر بشتى الطرق الرسمية والقانونية والدستورية قرار التأجيل ليكون أعضاء البرلمان على علم يعفيهم من الاجتماع لسماعه ...

وهنا هبت العواصف ... وثارت الأنواء العاتية ... وخرج شيطان الفتنة يسعى ويوسوس فى الصدور .. ويحرض الشعب على عدم الانصياع لمن جاء ينقذه اليوم كما أنقذه بالأمس .

وتولت سكرة الاعتزاز والمباهاة ... وجاء الحق فى صورة واقع بغيض كرهت أن تراه عيون من استقالوا بالأمس تاركين الحكم وسلطانه إما بمحض إرادتهم . أو لعجز مادى تبدى فى إدارتهم الحكمية ووسائلهم التنفيذية ...

وبدلا من أن يقبل حزب الوفد قرار التأجيل فى رضاء المواطن المطيع لتوجيهات وإرادة ولى الأمر ... وبدلا من أن يقبل القرار متريثا مترقبا ليرى بعد ذلك أى اجراء سوف يستتبعه . ثارت ثورته وتمرد وأعلن العصيان ..

وقرر أعضاء البرلمان المؤجل أن يجتمعوا وعرفوا مقدماً أن حادثاً أليماً سيحدث نتيجة لتصادم منتظر سيقع بين الحكومة والشعب ولهذا قرروا أن يجتمعوا فى النادى السعدى و« بيت الأمة » وفى وقت محدد ومتفق عليه خرجت جموعهم صوب البرلمان وتقدم رئيس المجلس « ويصا واصف » إلى الباب الحديدى المغلق وأمر حرس البرلمان بتحطيم السلاسل ...

وأطاع الحرس رئيسهم المباشر صاحب السلطة عليهم ... واجتمع نواب الوفد جميعاً وراحوا يتبادلون الخطب الثائرة محتجين على الوزارة .. ثم وفى النهاية تلى عليهم مرسوم التأجيل فخرجوا وهم يتواعدون على اللقاء لتمثيل نفس مسرحية الاحتجاج مرة أخرى بعد شهر ... أى فى ٢١ يولية سنة ١٩٣٠ !!

وبدأ الوفد عن طريق نوابه وشيوخه حملته العصيانية ... وراحت المديريات والأقاليم تبعث إلى رئيسه تطلب زيارته وأعضاء حزبه ...

وكان طبيعياً أن يلبى الوفد دعوة الأقاليم والمديريات وأن يحدد مواعيد زيارتها فينفس عن كربته ويجد خطباءه مجالهم ليقولوا فى الوزارة ما يشاء لهم الخيال وبراعة الكلام ...

ودعت الشرقية الوفد لزيارتها ... ولبى الوفد النداء ... وفى بلبيس بدأت أول مأساة دامية ...

أجل ... أول مأساة دبرها مخرجو القلاقل ومثيرو الفتن من أصحاب المنافع الشخصية الذين يحبون « تأليف » المآسى و « كتابة » الفواجع بدم السذج من جموع الأبرياء ...!!

وان الباحث ليقف طويلا ... لا أمام الحادث المؤلم بل أمام الزيارة نفسها محاولا أن يصل إلى سر الدعوة وسبب قبولها وهدف الوفد من ورائها وهل كان يريد أن « يعلن » عن قوته أو « يظهر » قوة تأثيره ؟!

لئن كان هذا أو ذاك ... فذلكما أمران لم ينكرهما النمر المقاتل بل حسب

لها كل حساب وصرح بأنه ماجاء إلى الحكم إلا لتنظيم هذه « القوة » و«تحديد» نفوذها الممتد فى طبقات ساذجة – من الغبن فى حق الرجال والساسة والمفكرين من الزعماء – أن يتصرف أو يقرر أهل هذه الطبقات مصائرهم ... وأقدار واتجاهات بلادهم التواقة إلى نهضة شاملة أخرها وكاد يعصف بها التنابذ الحزبى وسيادة « الحزب الواحد » سيادة مطلقة لاتعادل فيها ولا توازن على الإطلاق . . .

أما إذا أراد الباحث أن يقف أمام الحادث بوصفه البشع فمن واجبه أن يتمهل ويتبع الطريق الذى أدىّ إليه وتسبب فى وقوعه . . .

لقد كان الوفد بتمرده وعدم قبوله لمرسوم الحل ، ثم خروجه إلى الأقاليم لزيارتها بغية إثارة النفوس والقلاقل والثورات – خارجاً على السلطات .. شاقاً عصا الطاعة ... متمرداً على من بيدهم الأمر .

وكان من بيدهم الأمر إزاء هذا العصيان العلنى أمام أحد أمرين . إما ترك حبل الأمور على غواربها .. أو إيقاف تيار الفتنة .. وهو واجب الحاكمين الأول . . .

وأمر الحاكم أعوانه بأن يكونوا فى مراكزهم على أهبة الاستعداد والعمل لحفظ النظام وضمان السلام بكامل صورته ...

وخرج الناس يلقون الزائرين ... وكان بوسع هؤلاء « الزوار » بوصفهم قادة للشعب أن يفهموا مستقبليهم ماهية الاحتجاج على نظام الحكم القائم فى حدود القانون ودون أن تجسر السلطة التنفيذية على التعرض لهم ...

وكان بوسع الشعب فى بلبيس أو فى غيرها أن يتظاهر وأن يثور ولكن فى تعقل وأناة ... لأن التظاهر شئ وانطلاق العداء التقليدى بين الشعب ورجل الأمن والنظام من عقاله ... شئ آخر ...

وأنه من الغريب حقاً أن نقرر هنا أن الشعب سواء فى بلبيس أو غيرها لايرى فى رجل السلطة التنفيذية أداة حفظ أمن ونظام .. بل عدو من الواجب القضاء عليه ...

ومن هنا بدأت المأساة ... كانت الحماسة تسيطر على المستقبلين ... والحماسة الوطنية فى عرف غالبية الشعب فى مصر هى تحطيم كل شئ وتدميره والاعتداء على النافع المفيد من الأشياء ... ولعلهم فى نشوة التطرف وحب إظهار كرم الضيافة للزائر والمبالغة فى إعزازه ... كرهوا أن يروا رجال الأمن فى أماكنهم العتيدة يشرفون على النظام ويحافظون على سلامة الأهلين... فثار العداء التقليدى الكامن فى نفس « رجل الشعب » وقد أحس أن فى وجود رجل البوليس ماينافض « استقلاله الذاتى » وحبه للسيادة وسرعان ما انطلقت غريزة حب « التحطيم والتدمير » من عقالها فكان التحرش أولا. ثم الاجتراء بعد ذلك ، ثم دفاع رجل الأمن عن هيبته !!

ومن هنا . . . وبدافع حب الخروج على النظام ... وإشباع شهوة « العداء الغريزى » الذى يكنه رجل الشعب لحارس الأمن ... كانت المأساة التى لم تحركها دوافع الوطنية أو الرغبة فى التضحية أو الاستشهاد فى سبيل الوطن وصوالحه . بل دوافع « صبيانية » وعوامل فيها حب الخروج على الطاعة الذى يلازم الجماعات المتكتلة التى يظن أفرادها أن فى مجرد تجمعهم والتئام صفوفهم وهتافاتهم مايوجب الخروج على مبادئ القانون وما يجبر الهيئة الحاكمة – مخافة بطشهم – أن تحنى الرأس لغرامهم بالفوضى وحبهم للعصيان وتركهم يطلقون أعنة غرائز « التمرد » ويفعلون مالا يجب أن يسألوا عنه من صغائر وحماقات تنتهى دواما بفواجع دامية ...

ومرة أخرى أعود لأقول أن تلك الدوافع « الطائشة » كانت سبب حدوث المأساة وقد كان بوسع « الضيوف » العمل على تفاديها بتحديد برامج الزيارة وأهدافها . وما يجب أن يسودها من نظام وما يتبع فيها من ترتيب يحفظ عليها الغرض منها ولا يدع فرصة لمتحد أو متدخل يفرض فيها سلطانه أو ينفذ بنود القانون .

وكان من اللازم أيضاً على «الضيوف القادة» الذين أخرجتهم الغضبة من أجل أمر لم يتم بعد – أن يروضوا أنصارهم على الطاعة ... وعلى الخضوع

للنظام وأن يقنعوا «المتحمسين» منهم بأن «الاحتجاج» شئ يبيحه القانون .. أما «الفوضى والخروج على النظام والاعتداء على هيبة الحكومة وإحراجها» فأشياء أخرى لايقرها العرف الأخلاقى ... فكيف بالقانون ؟!!

وتبلبلت الخواطر لمأساة «بلبيس» التى ماذهب إليها رجال الوفد إلا ليحصلوا على عهد وليلقنوا الناس يميناً «بالإخلاص للدستور والدفاع عنه» .. وأن الباحث المنصف ليسائل نفسه عما يقصدونه باليمين وما يرمون إليه حتى لو ألغت الوزارة الدستور كلية وأقامت نظاماً من نظم الحكم أقرته وارتضته ودعت الناس إلى قبوله والرضاء به والخضوع له ...

أقول : ان الباحث ليسائل نفسه عما كانوا يرمون إليه ... أهو تحريض على التمرد فى صورة علنية ... أم دعوة جريئة إلى إحداث حدث بين الشعب وولاة الأمر ؟!

ولو حدث وكان الوفد فى مقاعد الحكم ... وفكر معارض أيا كانت صفته أو لونه الحزبى فى إحداث مثل هذه القلاقل .. فماذا كانوا يفعلون ..

ذلك سؤال فيه مايبعث على الحيرة ولكن جوابه واضح ،وفى حوادث الأمس القريب التى كان الوفد بطلها . ما يبرر تصدى رجال الأمن للخارجين عليه المتحدّين لسلطانه من أهل «بلبيس» !!

وبعد تلك الحوادث الدامية قرر الوفد زيارة مدينة المنصورة غير مقدر ماسيكون من إراقة دم جديد وتقديم ضحايا غير ضحايا بلبيس ...

ولم يجد اسماعيل صدقى إلا أن يصرح فى الصحف ناصحاً بقوله :

« لقد أخذت على عاتقى عندما توليت الحكم مسئوليات خطيرة جعلت فى أولها صيانة الأمن العام والاحتفاظ به سليما من أى اعتداء. وهذا الموضوع هو الآن شغلى الشاغل ...

« إن البلاد هادئة وأنا لست ذلك الرجل الذى يبيح زعزعة هذا الهدوء بوساطة هؤلاء المقلقين للخواطر الذين يتبعون حزباً أو بالأحرى عصابة

لم تدرك نفوذها الحالى فى أنصارها وفى فريق مشاغب من سكان المدن إلا بالإرهاب واستغلال السذاجة العامة ...

« إن النحاس باشا يتوجه إلى الجمهور كى يحمله على أن يكرر بصفة آلية ومن غير تمييز صيغة يمين لاأرى كنهها .. لايرمى إلا إلى شئ واحد ألا وهو خلق الحقد والكراهية للنظام القائم ناسياً أنه بالهاب غرائز الطبقات لايمكن اجتناب وقوع حوادث يؤسف لها ومن واجب السلطة الإدارية أن تقاومها ...

« إنى وزير الداخلية .. أى أننى الرئيس الأعلى للبوليس وأرى أن واجبى بهذه الصفة مزدوج فهو لايقتصر على الشدة وحدها ... بل يتناول الوقاية أيضاً.

« ولقد صرحت فى البلاغ الرسمى الذى نشرته الصحف أن الحكومة تلقى حمل المسئولية على عاتق كل فرد أو جماعة تتخطى حدود القانون ولا تحترم أوامر الحكومة ...

« وانى لمحتفظ بالعمل بما جاء فى هذا الإنذار كاملا ولا سيما فيما يتعلق بالزيارات التى اعتزم رئيس الوفد — إذا كان صدقاً مانشر فى بعض الصحف — أن يقوم بها عاجلا وفى مدن أخرى من الأقاليم ...

« وعلى هذا فان جميع الإجراءات الكفيلة بضمان الاحتفاظ المطلق بالسكينة العامة والأمن العام سترانى على استعداد للالتجاء إليها ...

« على أن طبيعة هذه الوسائل ترجع إلى خطورة الحالة التى أكره على مقاومتها ... ولذلك آمل أن لاتضطرنى الظروف إلى اتباع إجراءات استثنائية ليس فى نيتى الآن أن ألجأ إليها ...

« ومهما يكن الأمر ... وأيا كانت التحريضات التى يسعون بها لاضطراب النظام والأمن العام فانى أرغب أن يقتنع كل فرد اقتناعاً مطلقاً بأن الحكومة التى أدير دفتها ستقبض دائماً على ناصية الحال ولن تسمح بأن تكون مصر فريسة لمثيرى القلاقل ...

« فليستقل كل إنسان إذن بعمله ... دون خوف ولا قلق ...

« أما من ناحيتى فقد برهنت فى أغلب الأحيان انى لاأحب الحكم كثيراً ... ولكن بما أنى قد قبلته فى هذه المرة لمصلحة بلادى فان عظم المهمة التى لاتزال ترتسم فى الأفق من شأنه أن يجعل هذا الحكم طويلا ...

« ولما كانت هذه الوزارة معتمدة على ثقة المليك وثقة الطبقات العميقة التى لاتتكلم ولا تهتاج ولا تضطرب ولكنها ـ ستعرب فى اليوم المناسب عن عزمها وإرادتها الخلاص من نظام مختل هو نكران الرق ـ فانها ستتابع السير فى سبيلها إلى أن تحقق الأغراض التى تلهمها الخير لمصلحة البلاد .. »

ولا شك أن فى هذا البيان الشامل مايسكت .. وفيه أيضاً مايعطى للشعب . صورة صادقة عن رجل الساعة القادر على صون كرامة الحكومة من العبث .. والناصح بنى وطنه ـ برغم قوته ومكانته ـ بألا يلجئه الاضطرار إلى استعمال وسائل لايرضاها ...

ولكن .. هل المعارضة هدأت وعادت إلى جادة الصواب وتدارست الأمر بحكمة وضنت بدماء السذج من الأهلين الذين أوهموهم بأن الدستور فى خطر ؟ !





أبدآ ما هدأ للمحرضين بال ، ولا سكنت لهم جارحة ثائرة ولا هم ضنوا بالدماء الزكية ولا فكروا فيما تجر إليه « تنقلاتهم » من إراقة دماء يكون من نتيجته ترميل الأيامى وتيتيم الصغار وجعل « الدور » مآتم تجللها الفواجع وتسودها الأحزان ...

وفى المنصورة ... فى ٧ يوليو سنة ١٩٣٠ ... ولما ينقض بعد أسبوع واحد ... كانت المأساة الثانية الأشد بشاعة ورهبة ! !

هللوا ... وصفقوا ... وقالوا أن الأمة معنا ... وانها لمن وراء ظهورنا تشد أزرنا ... ولكن الواقع قال غير ذلك ... قال انهم هم الذين كانوا وراء ظهر الأمة التعسة . يدفعون شبابها البرئ إلى الموت ويجعلون الأجساد الرخصة الغريرة دروعا تقيهم كل أذى .. بل كأنهم فى تجوالهم . آلوا على أنفسهم أن يشبعوا الأرض المتعطشة دماء طاهرة . كان الوطن أحوج ما يكون إليها لمقابلة العدو الحقيقى .

وهز العقلاء رؤوسهم فى رثاء وإشفاق لأن شهوة الانتقام خرجت بالقوم عن جادة التعقل والصواب فنسوا كل شئ إلا محاربة صدقى « عابر السبيل » الذى ماغصبهم حقا .. بل نصحهم فلم يستبينوا الرشد من نصحه .. وحاربوه لأنه لبى دعوة المليك وحمل أمانة الحكم بعد أن تخلف عنها أولئك الغاضبون ...

وان الإنسان – بعد عشرين عاما تولت – ليسائل نفسه عما كان يقصده الوفد من زياراته للأقاليم وتحديه للسلطة ... أهو إثارة القلاقل عامة وإحداث ثورة كبرى بصفة خاصة . أم إحراج صدقى وإخراجه من الوزارة لتعود إليهم من جديد !...

ولئن كان مايقصدونه هو الأمر الأول فقد حقت عليهم « المعاملة » الرسمية التى لقوها ... ولئن كان الأمر الثانى هو مايريدون فان صدقى لم يكن يستطيع وهو فى بداية الطريق – وبعد أن قبل حمل أمانة الحكم ، وتقديم برنامج إصلاحى شامل إلى الجهات العليا – أن يتراجع ويقر بعجزه ويعترف بفشل كفايات رجال مصر وكبار مفكريها من المساهمة بنصيب متواضع فى واجب الخدمة العامة . . لأن الوفد – المؤمن بأن مصر ضيعة ورثها – لايريد وجوده . أو لأنه ليس من رجال الوفد !!

كانوا يرون أنهم وحدهم أبناء مصر ... وهم وحدهم فقط من يجب أن توكل إليهم مقاليد الأمور ... وهم وحدهم الذين يجب أن يسند إليهم الحكم ... وأن أحداً غيرهم برغم مصريته ... وبرغم كفايته ... وبرغم ماضيه فى الخدمة والتضحية والجهاد – محرم عليه أن يتقدم إلى ميدان الخدمة أو يجاهر بأنه من المصريين !!

تمت المأساة ... وعاد السذج يتحدثون عن النصر المؤزر الذى ناله « الوفد » والخذلان المبين الذى منيت به « الحكومة » وقد كان العكس هو الصحيح ...

وحلا للسذج أن تستمر المهزلة الدامية وأن « تطوف » بشتى أنحاء

القطر « فرقة الموت » التى ماقدر أفرادها مسئولية ما يترتب على ذلك ولاأحسوا هول التبعات ...

وراحوا يتكلمون فى غير حذر ... ويرددون يمينهم الغريبة فى غير تحرج ... ويوعزون إلى صحفهم بأن تعمد إلى إثارة الخواطر وتصوير الأهوال ...

وامتدت يد الحكومة إلى الصحافة التى لم تقدر تبعات الحكومة ودقة مركزها « لتكممهما » وتحول دونها والاستمرار فى إثارة الخواطر وبث الفزع وإشاعة السوء والمخاوف ... وصودرت صحف عديدة كانت لاتلبث أن تعاود الظهور بأسماء أخرى لتكرر تمثيل نفس المأساة الدامية محرضة على التمرد مشجعة على الثورات حاملة إلى البلاد القصية والأقاليم البعيدة صوراً فيها مجافاة للواقع وفيها تصوير أليم للحالة العامة ...

وأحب البعض من مثيرى الفتن والقلاقل أن يتخذوا من حوادث « بلبيس » و « المنصورة » مادة لإثارة الخواطر فأذاعوا فى طول البلاد وعرضها أن من اللازم إعلان «حدام عاد» على ضحايا حوادث بلبيس ..

وأحبت الاسكندرية أن تنفرد بطريقة خاصة فى إعلان « حدادها العام » ونتج عن العداء التقليدى بين « رجل الشارع » و « رجل النظام » حدوث مأساة جديدة ما أسرع ما استغلها الخصوم وجعلوها أداة للهجوم القلمى ...

ولقد كان أمراً عادياً أن يثور فى مصر بعض بنيها فتعمل الحكومة جهدها للقضاء على « ثورتهم » وإعاده الأمن إلى نصابه ... وكان عادياً أيضاً أن تجر المعارضة مصطفى النحاس إلى تجريح إسماعيل صدق ونقده فى مرارة وقسوة ... وأن يكيل إسماعيل صدق لمصطفى النحاس بنفس الكيل وأن يغالى فيه فيزيده أضعافا وأضعافا ...

ولقد كان عادياً أيضا أن يعارض مصرى مصرياً آخر .. أو يقف أخ فى وجه أخيه ، ولكن كان من المؤلم حقاً أن يتخذ أجنبى دخيل من هذا

التنازع الشخصى بين الأشقاء مادة أو وسيلة لتدخل غير مشروع ،وهو مالم يقبله إنسان وطنى غيور ...

ثارت بلبيس ... والمنصورة ... وحدثت بالاسكندرية فواجع ومآسى. ثم استطاع إسماعيل صدقى بوصفه وزيراً للداخلية ورئيساً أعلى للبوليس أن يسيطر على الموقف وأن يعيد كل شئ إلى نصابه ... فالى أى حق استند الدخيل فى تدخله البغيض فى مثل هذه الحوادث التى ما استمرت على مسرحها أكثر من بضع ساعات قليلة !!

لقد أباح الإنجليز لأنفسهم عام ١٨٨٢ حق التدخل فى شئون مصر باسم حماية مصالح الأجانب، ثم ضربوا بمدافع بوارجهم عاصمتنا الثانية فى الحادى عشر من يوليو ١٨٨٢ بحجة حماية الأجانب والأقليات ... واليوم ... وبعد حوالى نصف القرن ... وفى شهر يوليو بالذات ... وذكرى تدخلهم المقيت عالقة بالأذهان. يقومون فى مجلس عمومهم بمناورة استعمارية بارعة إذ يحدد «بلدوين» هدفها. ويدير «رامسى ماكدونالد» دفتها مستغلين حوادث الاضطرابات المصرية الداخلية ذريعة للقيام بتلك المناورة !!

قام بلدوين زعيم المحافظين يسأل ماكدونالد رئيس العمال عما إذا كانت لديه أنباء أو تصريح لأعضاء المجلس عن حوادث مصر الأخيرة ... فيرد ماكدونالد بالإيجاب ويقوم ليقول لسامعيه من غلاة المستعمرين :

«لما ظهرت بوادر الأزمة الدستورية الحالية فى مصر أرسلت حكومة صاحب الجلالة تعليماتها إلى المندوب السامى أن يراعى خطة الحياد الدقيق التام، وان كانت قد تركت له الحرية – دون الخروج على هذا الموقف – فى أن يذكّر الفريقين المتنازعين بأن الحكومة بعملها هذا إنما تبذل أقصى جهدها لتحتفظ بالجو الطيب الذى انتهت إليه مفاوضات المعاهدة ...

«وقد صرح السير برسى لورين بمعنى هذا لكل من جلالة الملك فؤاد والنحاس باشا الذى أعرب له عن اغتباطه ...

«ومنذ أن تألفت الوزارة الحالية أبان السير برسى لورين بصفة جلية

أن حكومة جلالته تنوى التمسك بخطتها القائمة على الحياد وعدم التدخل والتعرض لما تعده مسألة داخلية محضة تخص مصر ولا توجد خطة أخرى تتفق مع النية التى أعلنتها حكومة جلالته فى سنة ١٩٢٢ . وستبقى الحكومة محتفظة بها إلى الحد الذى لايتعارض مع التبعات الدولية الملقاة على عاتقها ...

« وقبل أن تصل إلى لندن الأنباء التى يؤسف لها عن حوادث الاسكندرية كانت التعليمات قد أرسلت إلى المندوب السامى لكى يبين بصريح العبارة أن حكومة جلالته لاتنوى أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصرى. وعلى ذلك لايمكن أن يكون لها ضلع فى تغيير قانون الانتخاب حتى وان كان تصريح سنة ١٩٢٢ يمنعها من التدخل الفعلى فى مسألة من هذا القبيل .

« ونظراً للحوادث التى وقعت أمس أرسلت التعليمات إلى المندوب السامى ليبلغ صدقى باشا أننا لابد أن نعده مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر .

« وكلف السير برسى لورين أيضا أن يبلغ النحاس باشا أنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر وأن نعده كذلك مسئولا مع الحكومة إذا تعرضت أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر . . .

« وفى خلال ذلك رأت حكومة جلالته نظراً لما يتهدد أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر فى الاسكندرية أن تصدر أوامرها إلى بارجتين حربيتين إلى مياه ذلك الثغر ... »

ولقد كان تصريح ماكدونالد هذا فيه تدخل سافر وجرأة تتنافى وشروط المعاهدة . لأن الذى حدث كان عملا داخلياً لاعلاقة لأى دولة به . . . وما تستر خلفه من أن الإقدام عليه كان من أجل حماية أرواح الأجانب . فأمر لا موجب له .

وبدأت المعارضة تطنطن .. واتخذت من الحادث مادة للتقولات وبنت أسساً وفروضاً ورسمت خططاً للمستقبل المجهول ...

ووقف النمر فى الغاب متحفزاً لا ليرد كيد الكائدين من أهليه ويحول دونهم وارتكاب الصغائر ... بل ليرد كيد الدخيل الغاصب وليلطمه لطمة قوية ترد إليه عقله فلا يفكر ثانية فى الاجتراء أو التدخل بين أشقاء فرقتهم – إلى حد ما – مشاكل شخصية من السهل تسويتها ولو ببعض التضحيات...

أجل ... تحفز النمر ... وكشر عن أنيابه ... وبانت نواجذه وهو يبتسم ابتسامة الهول والوعيد ...

ولم يطل بصدقى التفكير إذ سرعان ما خلع القفاز الحريرى فبانت يده الباطشة التى اعتزم أن يلكم بها الأجنبى الدخيل ...

ووقفت عجلة الحوادث طويلا أمام النمر لترى ماذا اعتزم أن يفعل وأى عمل جرئ سوف يقوم به وهل سيحارب فى جبهتين ويستطيع الثبات أمام قوتين ويتمكن من إيقاف ثورات الأهل وإخوانهم حتى يصرع الغريب المتحفز ؟!

وقفت عجلة الحوادث ... بل وقف الزمن ليرقب ماسوف يتم . وهل فى إمكان إسماعيل صدقى أن يجابه الموقف . أو تغلبه التيارات المتضادة القوية !!

لقد كان الرجل حديدى الأعصاب ... قوى الإرادة ... جبار العزيمة ... لايأبه لشئ فى سبيل تنفيذ غرضه وإقرار سياسته وإظهار خططه وإخراج مشروعاته إلى حيز النور ...

وكان يرى فى تصريح ماكدونالد جرأة وفى « التبليغ » البريطانى بعد ذلك له .. وللنحاس باشا .. تدخلا غريباً يكيف غرابته ويعطيها صورتها المشوهة توجيهه إلى زعيم غير مسئول رسميا ... وان كانت له فى الأمة مكانته ...

وكان عليه بعد هذا ... وأمام هذا الاعتداء الجرئ أن يرد اللطمة ويعيد الإهانة مضاعفة إلى من تجاسر ووجهها ...

وزاد الطين بلة أن وصلت « البوارج » ... أداة التهديد البريطانى ...

إلى ميناء الأسكندرية فى ١٨ يوليو فكان من الضرورى القيام بعمل حاسم وإلا أفلت الموقف. ووجد الخصوم – داخلياً وخارجياً – مادة للتعريض والتجريح !!

وما أسرع ما أرسل صدقى إلى الحكومة البريطانية بهيلها وهيلمانها « لكمته » الغاضبة ...

زأر « النمر المصرى » المتحفز الجرئ صاحب الحق ووثب وثبة القادر فى وجه « الأسد البريطانى » العجوز فارتجف وتراجع وجعل فى غمرة دهشته من قسوة هجوم مفاجئ ما توقعه .. ينصت إلى دويه ودمدمته وكأنه لايصدق ما كان يسمع ولا يتصور أن مصريا كائنا من كانت مكانته الشعبية أو مركزه الحزبى أو نفوذه . . . يجسر على إسماعه مثل هذا الإنذار الخطير ولا أن يقول له – عن طريق مندوبه السامى – :

« ترى الحكومة المصرية فى التبليغ الذى تفضلتم بارساله إلى ، أن الموقف الذى اتخذته الحكومة البريطانية أخيراً لايكاد يتفق مع تصريحاتها المتكررة بأنها ستراعى بالنسبة لمسائل مصر الداخلية ، مقتضيات الحياد الدقيق فان ذلك التبليغ فى الحين الذى يشير فيه إلى تصريح ٢٨ فبراير ، ويراه مانعاً كل تدخل فى مسألة داخلية محضة كالمسألة الدستورية يعقب بأن الحكومة لاتنوى أن تكون أداة للاعتداء على الدستور ...

« وقد يكون لإعلان نية الحكومة البريطانية محل لو أن الحكومة المصرية التمست معونتها فى تنفيذ ذلك الغرض، ولكنها لم تفعل وما كان لها ومصر دولة مستقلة أن تفعل ذلك ...

« فذلك الإعلان من جانب الحكومة البريطانية لايمكن أن يؤول إلا على أنه تدخل بمعنى معين فى تلك الشئون الداخلية التى لم ينكر تصريح ٢٨ فبراير نفسه حق مصر المطلق فى التصرف فيها .

« وقد ذكرت لسعادتكم – وأتشرف بأن أعيد ما ذكرت – بأن المحافظة على أرواح الأجانب فى مصر وعلى طمأنينتهم ومصالحهم كانت

منذ اللحظة الأولى فى صدر ما عنيت به وزارتى من المشاغل ... وتلقاء شعورى بواجب حمايتهم وثقتى بما أملك من الوسائل لم تحدثنى نفسى لحظة بأن أتخلى عن المسئوليات التى أشار إليها تبليغ الحكومة البريطانية ، وان لم يكن من شأن ذلك التبليغ أن يسهل على أداء مهمة اعتزمت على أى حال القيام بها إلى النهاية ...

« ولم يبق إلا أن أرجو سعادتكم أن تعربوا للحكومة البريطانية عما تراه الحكومة المصرية فى عبارة التبليغ التى تشير إلى مسئولية غيرها ، فانها وان كانت لم يهمها طبعاً إلا الحرص على المحافظة على أرواح الأجانب وأموالهم قد تحمل على أنها غض من سلطان الحكومة القائمة،وتشكيك فى انفرادها بالمسئولية ، وهى وحدها التى تسأل عن حالة البلاد وتخاطب فى هذا الشأن فيجر ذلك إلى غير ما قصد إليه من تلك الإشارة مما قد يعيق من قوة التدابير التى تقضى بها إعادة النظام . . . »

ذلكم كان رد إسماعيل صدقى — وهو رد لم يكن يجسر على توجيهه رجل غيره . رد كان له دوى طنان وشأن كبير جداً فى انجلترا .. بل العالم كله حتى قالت الصحف الإنجليزية أن الحكومة البريطانية قد لطمت لطمة تحس بصداها الولايات البريطانية من لندن إلى هونج كونج ...

وقد أمرت إذ ذاك بعودة « البوارج » التى كانت أرسلتها للتهديد من وسط الطريق .. ولكن تأثير الرد فى مصر — بالأسف — لم يكن له أى أثر عند المعارضين . إذ أولوا هذا الرد القوى بأنه لايمكن إلا أن يكون متفقاً عليه مع الإنجليز ...(١)

هكذا قالوا فى مصر ... وفى مصر تقلل الحزبية الجامحة الرعناء من قيمة الشئ مهما عظم ...

هكذا قالوا فى مصر ... ولكن . وفى انجلترا ... وعلى لسان غلاة المحافظين من دعاة الاستعمار قالوا غير هذا القول ...

---

(١) مذكراتى لدولة المترجم له .

لقد قالت صحافة المحافظين عن صدق أنه «أصاب المرمى» ... أما جريدة «المورننج بوست» فقد نشرت الرد المصرى بنصه الكامل تحت عنوان من عندياتها أسمته «توبيخ ماكدونالد» .

وانه ... وفى نفس يوم وصول البوارج المعتدية إلى مياه الثغر حيث لم تبق فيها طويلا ... والخواطر مبلبلة مهتاجة ... والشعب يستعرض الأمر ويقلبه على شتى وجوهه ... يواجه الرجل فى ثبات وقوة واعتداد ذلك الموقف ... وفى نفس الوقت يفكر بعقل الأب الحنون وقلب الوالد البار بأولاده وقد خشى أن تحركهم من جديد فتنة ... فيعمد إلى إسداء النصح ويوجهه هذه المرة عن طريق السادة العلماء أئمة الدين وهداة الشعب فيدعون الناس إلى تجنب الفتن والنزوع إلى الطاعة والهدوء وينصحونهم بالتزام السكينة وترك االأمور لمن بيدهم تصريفها ... ويوقع على البيان الأستاذ الأكبر الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر وفضيلة الشيخ أحمد نصر شيخ المالكية وفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الحنفية ...

وعادت الأمور بعد هذا إلى مجراها الطبيعى واستقر الأمر إلى حد ما ..

لقد كان إسماعيل صدقى أعجوبة فى كل شئ ... كان نادر الوجود ... معجزة بين الرجال . كان واسع الحيلة .. بعيد النظرة ... عميق الفكر . صائب الهدف ... دءوب على العمل ... سريع التفكير ...

وكان فوق هذا وغيره داهية تضل فى تعرفة الأفهام ... وكان برغم بساطته البادية عميقاً لايسبر غوره ... وكان مجادلا لين العريكة قاهر الحجة قوى الأسانيد ... وكان سياسيا من طراز ممتاز طالما حسب له الساسة من أجانب قبل المصريين ألف حساب ...

وزيادة على هذا كله ... كان الرجل صاحب رسالة سياسية كبرى لم يقدرها الشعب فى حينها ولكن عندما تكون للناس عقول تفكر وعيون ترى ونفوس كبيرة تعرف ماهية الصالح العام وتفرق بينه وبين العواطف الشخصية أو التحزب الأعمى فسيعرفون أى رجل كان رجلهم الجرئ الثابت

الجنان إسماعيل صدقى الذى عمل لمصر ... ولمصر وحدها وصالح أهلها من المصريين !!

كان إسماعيل صدقى صاحب رسالة سياسية كبرى آمن بها ولكى ينفذها بحذافيرها . ابتعد جهده عن الأحزاب وجدلها ومناوراتها وآثر أن يحمل وحده عبء الجهاد فى سبيل بلاده ناشراً تلك الرسالة الإصلاحية الجامعة ...

كان الرجل صاحب رسالة وأصحاب الرسالات دواماً مجاهدون يتحملون المشاق فى سبيل رسالاتهم ويسخرون من المتاعب ويعرفون مقدما أنهم سيلقون الأهوال فى سبيل نشر رسالتهم . كما نال غيرهم من المصلحين. أو الذين استشهدوا فى سبيل ذلك ...

وكذلك كان مدى عرفان صدقى ... فانه بعد أن قبل الحكم ... وحمل تبعاته الجسام لقى الأهوال والمعارضات وثارت حوله أقاويل واتسعت شباك مؤامرات ولكنه ظل صامداً كالطود لايتزعزع حتى ينفذ رسالته ويخرج بها كاملة إلى الناس الذين أحبهم وأخلص فى خدمتهم ...!!

• • •

لقد حرص إسماعيل صدقى طول صراعه مع خصومه ألا يمس الدستور أو يلجأ إلى أى إجراء فيه تعريض لسلطانه الذى طالما اعترف به وصرح فى مرار عديدة بنزعته إليه وبأنه رجل دستورى سيحكم مصر حكماً دستورياً فيه معنى سيادة الشعب وحق إشرافه على أعمال الحكومة . وبيّن فى كثير من المواقف . أنه على استعداد لأن يسمع شكاوى الشعب . أيا كان مرسلها . على أن يبت فيها حسب ما ينص عليه الدستور ...

حرص إسماعيل صدقى على هذا حتى فى شتى إجراءاته التى واجه بها الخصوم إذ كانت فى حدود الدستور ... وكان الدستور يبيحها . مثل قرار التأجيل ثم مرسوم فض الدورة ...

وحرص فى ذات الوقت ـ مادام لم يتعد نطاقه الدستورى ولم يرتكب مخالفة توجب نقده أو مؤاخذته ـ على أن يحفظ للحكومة هيبتها وأن يرد

الخارجين على تصرفاته الدستورية إلى طريق الصواب بالجدل الفقهى مرة ... ومرة أخرى بالقضاء على مشاغباتهم باللجوء إلى حق الحكومة الطبيعى الذى يحتمه الموقف وينادى به ...

ولما كان إسماعيل صدقى قد حرص قبل حلول اليوم الذى حددته المعارضة لاستئناف اجتماع «نوابها» فى مجلسهم — على استصدار مرسوم بفض الدورة . فقد كان من واجبه أيضاً استكمالا لإتمام مظاهر هذا المرسوم وحتى لاتتكرر مأساة تحطيم سلاسل الباب الخارجى للمجلس مرة أخرى أن يحسن حراسة مداخل «البرلمان» والطرق المؤدية إليه .

ولم يكد يحل صباح ٢١ يوليو ... اليوم المنتظر المأمول . . حتى سدت المسالك إلى البرلمان ...

ولقد رأى عدلى يكن باشا رئيس مجلس الشيوخ فى ذلك الوقت — أن فى اجتراء القوات النظامية على «حرم» البرلمان ... ودخولها فى نطاقه المكفول الاحترام ... الذى يرعاه حرس خاص به بعيد عن سلطان الحكومة . . فيه مساس بالدستور . خاصة وأن عدلى باشا لم يطلب هذا التدخل . .

واحتج الرجل النزيه على ما اعتبره من الحكومة اعتداء على «حرمة المجلس» ... وأسرع إسماعيل صدقى يرد على دولة رئيس الشيوخ مبرراً ماقد اعتبره دولته اعتداء بقوله :

«أن الأعضاء بيتوا النية على تحدى الحكومة ومرسوم التأجيل وفى هذا خروج على الأوضاع الدستورية فاذا هى أقدمت فى سبيل احترام هذه الأوضاع إلى ماقد يحمل على أنه تخط للمادة ١١٧ من الدستور فان التبعة فى ذلك لاتقع عليها ...»

وأوقف رد إسماعيل صدقى المتقولين عند حدود كان من العسير عليهم أن يتعدوها أو يجسروا على مجادلة الرجل الحريص على روح الدستور وسلامة أوضاعه والذى أجبرته ظروف الحال والرغبة فى حفظ هيبة الحكومة على الاستعانة بحرس غير حرس المجلس يأتمرون بأمره هو لا بأمر الغير

كى تتفادى البلاد حدوث أمر مشابه لحادث « تحطيم السلاسل » ...!!

وفى نفس اليوم .. أقدم المعارضون على ارتكاب « مخالفة » دستورية جديدة .. وخطيرة .. فاذا بهم يعصون الأمر السامى ويتجاهلون مرسوم فض الدورة البرلمانية الصادر منذ حوالى عشرة أيام مضت .. ويصرون على أن يجتمع « برلمانهم » الذى فقد اجتماعه الغريب « صفته الدستورية » فى أى مكان كان . وتذاع أنباء اجتماعه والقرارات التى يتخذها لتكون أداة جديدة لتعكير صفو السلام .

واجتمع أعضاء البرلمان مع هذا ... وبرغم صحة مرسوم فض دورتهم... واتخذوا لهم مكاناً مختاراً فى « دار الشريعى » حيث قرروا عدة قرارات كان أهمها رفع التماس إلى مقام المليك .

ويحلو لى هنا ... أن أقف لحظة أراجع فيها مثل هذا الموقف الغريب الذى وضعت فيه المعارضة نفسها ...

كان أول عمل لهم أن عصوا جهاراً مرسوم التأجيل لمدة شهر ... واقتحموا البرلمان عنوة وحطموا سلاسل بابه الخارجى ... وكان عملهم الثانى إثارة الخواطر وإشاعة الفتنة وتحريض الناس على العصيان والثورة على الحكومة التى جاءت بأمر ورغبة جلالة الملك ... وكان عملهم الثالث أنهم تجاهلوا مرة أخرى مرسوم جلالة الملك بفض الدورة البرلمانية وأصروا بأى ثمن على الاجتماع ... ثم وبعد هذه المخالفات الدستورية الصارخة ... وذلك العصيان السافر . يهرعون إلى ساحة جلالته ملتمسين طلب عقد البرلمان ناسين أن الدورة قد فضت بمرسوم — وأن تكون الجلسة المطلوبة بعد أسبوع من جلستهم تلك .. أى يوم ٢٦ يوليو .. لاستجواب الوزارة واتخاذ القرارات الواجبة فى مثل ذلك الحال ثم اقتراع الثقة عليها ...

وردت الوزارة على معارضيها ... وثار بينهم وبينها جدل فقهى ... ومرة أخرى وجدت الصحافة مجالها فى مصر والخارج ولكن كان النمر بالمرصاد لكافة حركاتهم التى كان يحركها ويسير سياستها شعور القلق الذى

سادهم والخوف الذى استولى عليهم من أن يقدم صدقى على احداث تعديل فى الدستور يقضى على «أوتوقراطيتهم» ... وسيادتهم الحزبية ...

أجل .. كان إسماعيل صدقى بالمرصاد لكل حركة .. وكان القادر على صد أى هجوم، وتغيير مجريات أى تيار . وانه وقبل الاجتماع الوهمى لمجلس النواب .. وصدور قراره الذى أتينا عليه . يصرح لمراسل جريدة «الجنس فيننسى» بقوله :

«الحالة الحاضرة ليس فيها من الخطورة ما يعزونه إليها وأن الأضطرابات الحالية مفتعلة أكثر منها حقيقية وأن لدى الحكومة الوسائل الكافية للسيطرة على الحالة فى كل وقت ...

«فالمقامات المالية غير مستهدفة لأدنى خطر وأقطع دليل على ذلك استئناف الأعمال بعد الحركة التى قامت فى الاسكندرية وأخمدت سريعاً بعد مفاجأتها بالسلطة المحلية .

«وينتظر أن تحدث غداً الإثنين اضطرابات جديدة إذ يطلب حزب الوفد اجتماع البرلمان فى جلسة استثنائية وهو طلب تعده حكومتى غير مشروع بعد صدور المرسوم بختام الدورة البرلمانية .

«وقد اتخذت التدابير لكى تكون الأرواح والممتلكات فى مأمن من كل اعتداء .. والحكومة تعتمد على ما لديها من الوسائل الكثيرة وخصوصاً إخلاص الجيش والبوليس اللذين سيظهران فى كل وقت كفاءتهما لمقابلة الحالة ... »

وهكذا ... وبمثل هذه القوة ... سيطر الرجل على الموقف واستطاع أن يزيد حالة القلق فى نفوس خصومه باظهاره لهم أنه قادر على تملك أعنة الحال وأن «الاضطرابات» المتعددة ليست غير محاولات مفتعلة لاتأثير لها فى دولاب العمل أو مسير الأمور وأنه لو كانت لخصومه القوة التى يعتدون بها ويثقون منها – أن ينتظروا حتى يتم مشروعه ... ثم يلجأوا إلى الأمر الطبيعى حيث تكون الكلمة العليا فى ذلك الوقت للأمة الرشيدة، والناخبين الممتازين الذين سيعدهم ويمهد لظهورهم الدستور الجديد ...



كان إسماعيل صدقى يعرف أن أية محاولة ترمى إلى إيجاد شبه تفاهم أو مهادنة مع الوفد مقضى عليها بالفشل الذريع ...

كان يعلم هذا قبل أن يلى الوزارة .. وزاد علمه به يوم قبل تأليفها .. ثم وبعد سلسلة الحوادث الدامية التى كان الوفد فيها طرفاً محرضاً وكان هو فيها الطرف الآخر العامل على استتباب الأمن والاستقرار – أصبح مجرد التفكير فى ذلك التفاهم أو تلك المهادنة حديث خرافة هيهات أن تتحقق !!

وكان إسماعيل صدقى يسعى إلى أمر واحد هو « العمود الفقرى » فى رسالته التى قبل الوزارة لإتمامها .. وكان هذا الأمر بالغ الخطورة وهو تعديل الدستور بما يضمن القضاء على الطغيان الحزبى ... وما كان الوفد بحال من الأحوال يقر هذا التعديل أو يرضاه ... ولهذا أيضاً كان التفاهم أو محاولة إيجاده خرافة كبرى ثانية !!

ولما كان الرجل استمساكاً منه بالأوضاع الدستورية قد أحب أن يكون إلى جانبه حزب من الأحزاب يناصره . أو يؤيد على الأقل وجهة نظره . فقد اتجه عندما كلف بتشكيل الوزارة إلى الأحرار الدستوريين ودعاهم إلى الاشتراك معه .. ولكنهم وبأمر دولة زعيمهم رفضوا مشاركته وإن وقفوا عن بعد يعضدونه فى صراعه مع الوفديين !!

وبرغم رفض الأحرار التعاون مع إسماعيل صدقى فقد ظلت علاقته

بهم على أحسن حال . ولذا فقد أحب أن يتجه إليهم بالمشاورة فى إتمام « مسوغات » الأمر الوطنى الخطير الذى اعتزم أن يقوم به ...

ولما كان برنامج وزارة الأحرار الدستوريين التى كان على رأسها محمد محمود — هو نفس البرنامج الذى أعده صدقى وعمل على تنفيذه وإخراجه إلى حيز العمل — فقد وجد الرجل أن الحكمة توجب عليه فوق المشاورة أن يشاركهم فى الأمر ويتعرف رأيهم فى صراحة قد تجر وتؤدى إلى استكمال التعديل المطلوب ...

لقد أحب محمد محمود أن يقضى على « الأوتوقراطية الحزبية » ... وذلك ما أراده صدقى ... ولقد عرف محمد محمود عيوباً فى نظمنا الدستورية وجد أن الحكمة توجب إصلاحها ... وكان هذا ما جاء إسماعيل صدقى لإتمامه.

ومن هنا اتصل صدقى بالأحرار ... وراح يشاورهم فى الأمر ويعرض عليهم مشروعه خطوة خطوة لينال تأييدهم أولا بأول وحتى لايكون ظهور « عمله هذا » مفاجأة لهم هم الآخرون !!

واستمرت الاجتماعات التمهيدية طويلا فى « نادى محمد على » بين إسماعيل صدقى من ناحية ومحمد محمود وبعض خواصه من ناحية أخرى... وأخيراً قدم إسماعيل صدقى للأحرار « مشروعه » لمناقشته وإبداء آرائهم فيه ..

وطالت الاجتماعات بعد ذلك وتعددت وبعد أن أتمت لجنة من الأحرار دراسة « مشروع الدستور الجديد » بدأت تتقارب وجهات النظر المتباعدة حتى لم يعد هناك أمر معلق بين الطرفين لإقرار التعديل وظهور الدستور الجديد إلا « ثلاث نقط » دار حولها جدل كثير وكان لكل من الطرفين فيها رأيه الخاص ...

ولعله مما يهم القارئ .. وما يكمل بحثنا هذا .. أن نورد هنا تلك « النقط الثلاث » التى كانت موضع اختلاف والتى دار حول تعديلها بحث طويل وهى :

١ — القوانين المالية وقد نص فى التعديل على أن الحكومة هى التى تقترحها لا مجلس النواب .

٢ ـ الثقة بالوزارة وهى مختصة بمجلس النواب وحده ولا يكون الاقتراع صحيحاً إلا إذا كان صادراً من الغالبية المطلقة ويتسنى للوزارة تأجيل الاقتراع أسبوعاً ...

٣ ـ مشروعات القوانين التى يرفض جلالة الملك التصديق عليها فى الدورة البرلمانية تؤجل للدورة الثانية ...

ولقد قيل فى المادة الأولى :

انها مأخوذة من الدستور الإنجليزى ... فوافق عليها الأحرار وأقروا مبدأ اقتراح الحكومة للقوانين المالية .

أما المـــادة الثانية الخاصة بطلب تأجيل اقتراع الثقة فقد رأى الأحرار أن يكون التأجيل لمدى ثمان وأربعين ساعة بدلا من أسبوع ...

أما المـــادة الثالثة الخاصة بالتصديق على المشروعات فقد اتفق الطرفان عليها وأقراها ...

وإذاً .. فقد تمت الخطوات التمهيدية الأولى .. وأقر الأحرار « الدستور المعدل » ولم يعد أمام إسماعيل صدقى إلا أن يستكمل معدات إصداره ويعد لذلك المراسيم اللازمة ...

ولكن .. لم يكد يمضى الأمس الذى وقف فيه « المتفاوضون » عند حد « الاتفاق النهائى » حتى فوجئت دوائر الحكومة بقرار غريب اتخذه الأحرار وجاء فيه ما نصه :

« بذل حزب الأحرار الدستوريين كل ما استطاع من مجهودات لكى لاتمس الحكومة أسس الدستور ومع ما عدلت عنه الحكومة من الآراء فان ماظلت متمسكة به يناقض سلطة الأمة ويشل البرلمان فى تصرفاته ويجعل الحياة النيابية معطلة فى أهم خصائصها ...

« لذلك يعلن الحزب أسفه لما تصر الحكومة على المضى فيه من إصدار دستورها الجديد وينكر عليها هذا التصرف ولا يستطيع تأييدها فيه بحال .. »

وهكذا انتهت المشاورات ... ووجدت الوزارة نفسها أمام وضع جديد..

° ° °

كان قرار حزب الأحرار الدستوريين مفاجأة وخاصة بالنسبة لمن تتبعوا منهم مسير «مفاوضات التعديل» التى استمرت طويلا بينهم وبين إسماعيل صدق.

ولقد كان للقرار — فوق صداه فى الأوساط السياسية فى مصر — أصداء سياسية ذات أثر فى الخارج.

وإن مراسل الديلى تلغراف .. ليسارع فيبرق بالحادث إلى جريدته فتنشره فى صفحاتها الأولى دون تعليق إذ كتب يقول:

« علمت من صدقى باشا أن حزب الأحرار الدستوريين رفض بالإجماع الموافقة على مشروعه »

وقال محمد محمود باشا بعد الإجتماع:

« آسف كل الأسف لأن أقول أنه على الرغم من الجهود التى بذلت للوصول إلى اتفاق بين الحزب والوزارة قررت لجنة حزب الأحرار الدستوريين بالإجماع أنه لايسعهم قبول دستور ينقص من سلطة الأمة ويجعل البرلمان عنصراً عقيما لاجدوى له فى إدارة حكم البلاد ... »

وقد قابلت صدقى باشا بعد هذا فأعرب لى عن دهشته من هذا القرار وقال:

« كان الظاهر لى من محادثتى مع محمد محمود باشا أن هناك ثلاث مسائل فقط لم تتفق عليها آراؤنا، وقد حاولت فيما بعد التوفيق بين وجهتى النظر لأنه لاح لى أن الاتفاق عليها مستطاع ... وكان يظن أن المشروع برمته والغاية التى يرمى إليها مما يمكن قبوله، ومن الغريب حقاً أن تعزى إليه النتائج الخطيرة التى ذكرها رئيس حزب الأحرار الدستوريين.

« ولكنى لا أود أن أدافع عن مشروع وزارتى لأن نشره قريباً يجعل ذلك غير ضرورى وحسبى أن أقول بأن الإنجليز المشبعين بالروح الدستورية سيلحظون بلا مشقة أن مشروع التعديلات يترك سلطة الأمة كاملة وأن البرلمان سيكون عنصراً مفيداً لإدارة الحكم فى البلاد.

« فاذا أسفت لهذا القرار فانما آسف لأن المعارضة صادرة من حزب

كانت صداقتى له هى التى تدفعنى لاسترضائه على الرغم من قلة أعضائه وإنى آمل أن يتغلب العقل على هؤلاء الخصوم .

« ولا يسعنى أن أدع هذا الحادث السياسى يكون حجر عثرة فى سبيل الاهتمام برضاء البلاد برمتها وسترون ذلك بأعينكم وكل آت قريب .. »

وتجد صحافة لندن بعد موقف الأحرار من « صديقهم القديم » مادة .... بل مواد للحديث ... وتحتل أنباء مصر « الصحائف الأولى » من أنبائها ... ويكثر المعلقون والمتكهنون وينتقل ميدان النشاط السياسى فجأة من مصر ... ومن أعمدة صحافتها التى انضمت إليها بعد قرار الأحرار صحيفة معارضة جديدة هى « السياسة » ... إلى لندن ...

ويتبع العالم فى شئ من الشغف أنباء مصر ... وأنباء تعديل دستورها الذى اعتزم صدقى تغييره ليضع أسس نظام دستورى جديد يقوم الحكم لسنوات عديدة قادمة وفق نصوصه التى روعى فيها ألا تتغلب فئة على فئة وألا يسود حزب واحد على غيره من الأحزاب وألا يكون له حق التفرد بالحكم على الإطلاق ...

ولم يكن غريباً إذن ... وقد انتقل الميدان إلى لندن أن تهتم الديلى ميل بالأمر وتورد فى افتتاحيتها المقال التالى :

« ان الطموح الذاتى والتحاسد بين الشخصيات – آفة الشئون السياسية فى مصر على الدوام – عادت الآن إلى الظهور فوق كل شئ فى القاهرة ولسوء الحظ .. أن قرار الأحرار الدستوريين بأنه لايسعهم تأييد تعديلات صدقى باشا ... لايمكن أن يعزى إلى أى دافع اسمى من ذلك .

« ولو كان الأحرار الدستوريون الآن فى مناصب الحكم لكانوا يضعون برنامجاً يكاد يكون مشابهاً لهذا البرنامج ... وقد اعترفوا بأنهم يعتبرون هذه التعديلات التى ينوى صدقى باشا إدخالها على قانون الانتخاب ضرورية إذا كان لابد من القضاء على حكم الوفد المطلق فى مصر .

« ويلوح أن موقف الأحرار الدستوريين الجديد يرجع السبب فيه

إلى فتور العلاقات الشخصية بين محمد محمود والعرش أو بالأكثر إلى دسائس دعاة الوفد الذين حملوا محمد محمود على الاعتقاد باحتمال عودته إلى منصة الحكم كزعيم لحزبي الوفد والأحرار الدستوريين كهيئة مؤتلفة ...

« إن هذا التطور لايمكن أن يقع . لأن حزب الوفد سينبذ محمد محمودباشا فى اللحظة التى لايبقى لهم فائدة منه فى حملتهم على الملك فؤاد ووزارته الحالية.

« إن هذه الدسائس تخص مصر أولا لأنها من شئونها الداخلية،ولكن بريطانيا لايمكنها أن تتغافل عنها فان عواقبها فى النهاية قد تؤدى إلى حالة تستدعى وجوب التدخل البريطانى لأن هذه البلاد مضطرة للتدخل إذا حدثت اضطرابات تهدد أرواح الأجانب فى مصر وأموالهم ...

« فالوفديون بعد مابذلوا من مجهودات عقيمة لحمل الحكومة البريطانية على مساعدتهم مساعدة فعالة تخطوا هذه المساعى إلى غيرها فمضوا يغرون حزب محمد محمود باشا على عدم تأييد وزارة صدقى باشا .

« أما إذا كان الوفد قادراً على اتباع هذا بتدبير خطة متسعة النطاق لإحداث الاضطرابات فأمر غير محتمل لأن البلاد برمتها سئمت الكفاح السياسى ولكن لايبعد أن يحاول الوفد إثارة مشاغبات متفرقة كما ألمح إلى ذلك مكاتبنا فى القاهرة .

« أما وزارة صدقى باشا فقد صحت عزيمتها على تنفيذ خطتها غير مكترثة للمعارضة . أما إذا كانت قادرة على المضى فى هذه السياسة إلى ماشاء الله بغير تأييد منظم فى مصر فن المستحيل عليها ذلك،والمعتقد أن صدقى باشا سيتخذ التدابير اللازمة فى أول فرصة لتأليف حزب سياسى جديد لاينتظر أن ينخرط فى سلكه أنصاره الحاليون فقط بل بعض المتبرمين بالحالة من الأحزاب الأخرى السياسية .

« وفى هذه الأثناء تكون القوى الوطيدة فى مصر هى الملك فؤاد الذى يقع على عاتقه ذلك الواجب الدقيق الحرج يعنى به إنقاذ بلاده من الدمار والخراب فى الأسابيع المقبلة .. فالملك فؤاد ذكى الفؤاد ثاقب البصر وقد

اكتسب الشئ الكثير من الهيبة والنفوذ — وإن كان لم يعبأ قط بالشهرة الشعبية — ولا يبعد أن يتسنى له مصالحة العناصر المتكافحة ويضع حداً للدسائس ويسير سفينة الدولة فى مياه أمينة هادئة ... وإذا لم يستطع ذلك فان نبوءة الذين يدعون بأن مصر غير لائقة للحكم الذاتى لها مايبررها كل التبرير .. »

وكان طبيعياً بعد كل هذا ... وبعد تعدد مظاهر اهتمام الرأى البريطانى العام بأمر التعديل الذى أدى إلى وجود خلاف بين الحكومة والحزب الذى كان يؤيدها فى صمت . . . أو الذى لم يشترك فعلا فى الصراع القائم بينها وبين الوفد ... أن يسارع مراسلو تلك الصحف إلى « بطل » تصريح عدم التعاون مع الوزارة ورفض إقرارها فى إجراء أى تغيير فى مواد الدستور لتعرف رأيه ...

والتقى مراسل « روتر » بمحمد محمود باشا الذى صرح له بقوله :

« من يوم أن سعيت فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ استمرت سياستى واضحة ومنتظمة،وإذا كنت قد اضطررت وأنا رئيس للوزارة عام ١٩٢٨ إلى وقف النظام النيابى فما ذلك إلا لأنى رغبت فى أن تتمكن البلاد من تنظيم أمورها تنظيما يساعدها على التقدم السياسى الضرورى ويمهد الطريق لتنفيذ الدستور كما كان يراد أن ينفذ عند وضعه ... وفى جميع الخطب التى ألقيتها وعدت أن أعيد الدستور سالماً للبلاد ...

« لذلك لا أستطيع أن أؤيد أية محاولة يقصد منها حرمان الشعب من سيادته وجعل البرلمان مهزلة .. »

وكان طبيعياً أيضاً ألا تفوت فرصة الرد إسماعيل صدقى « بطل » محاولة التغيير ... والمصر عليه ولذا نسمعه وقد لقيه نفس مراسل روتر وهو يقول :

« أرانى متفقاً مع محمد محمود باشا فى وجود حالة طغيان لابد لها من علاج ... ولكنى أختلف معه فى طريقة ذلك العلاج فدولته يرى أن العلاج يكون بتعطيل الدستور والحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد حتى

تتغير أفكار الناس ، بينما أنا أرى أن حرمان الأمة من حرياتها الدستورية ومن حقوقها النيابية وأخصها حق الرقابة على الحكومة هذه المدة الطويلة أمر خطير وأثره فى المصالح العامة والأخلاق العامة سيئ جداً .

« لذلك فضلت لعلاج ذلك الطغيان أن يكون عن طريق تعديل النصوص التى شجعت عليه وسهلته ... وقد جعلت همى مقصوراً على هذا التعديل وعلى ما دلت عليه الخبرة من نقص فى الدستور الحالى دون أن تمس الحريات العامة أو أسس الدستور نفسه ...

« فمتى انتهيت من هذا العمل لا أتأخر عن المضى فى الحياة النيابية كما كانت ... وأما تعديل قانون الانتخاب فانه من رغبات الدستوريين أيضاً ولذلك لا أرى محلا لأن أحدثكم بشأنه .

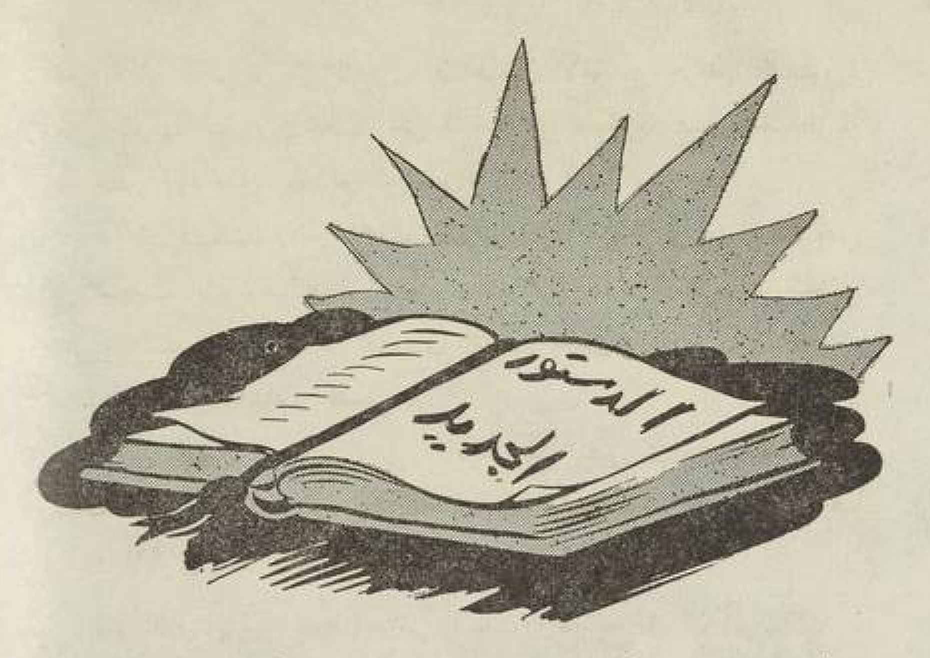
« وأما فيما يتعلق بعدم المساس بالدستور فاسمح لى أن أقول لك أن الأحرار الدستوريين لم يثيروا أى اعتراض على فكرة التعديل فى ذاتها بدليل أن كثيراً من التعديلات التى أدخلتها الوزارة مسلم بها .

« وسيظهر الدستور غداً ويتبين لكم وأنتم عريقون فى الدستورية أنه لاتوجد أمة متحضرة تخجل من أن ينسب إليها هذا الدستور .

« وانى مندهش من ذكركم لى ماقاله محمد محمود باشا لكم من أنه لايعرف النتائج التى قد تنجم من قراره — وذلك لأن الرجل السياسى يجب فى كل عمل أن يقدر النتائج وقد قدرت من ناحيتى كل نتائج عملى بما فيها عدم رضاء الدستوريين .

« ولما كنت عليما بحقائق الأمور فى بلادى فانى أعرف أن المصريين ليسوا مكونين من طائفتى الوفديين والدستوريين فقط .. بل السواد الأعظم من المصريين ساكنون وادعون وهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى البلاد من الفلاح الصغير إلى العين الكبير .

« وانى أعلم علم اليقين أن هؤلاء لاتحميهم الشهوات السياسية وهم مؤيدون لكل إجراء يقصد به إعادة السكينة والرخاء للبلاد . . .



لم يقم إسماعيل صدقى للمعارضة الجديدة التى قامت أى وزن .. بل سار قدماً فى سبيل تنفيذ برنامجه الإصلاحى للدستور . تنفيذاً لخطته التى قبل الحكم على أساسها . . .

وأتم الرجل الجرئ المؤمن بفكرته مشروعه الخطير وقدمه إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك بمذكرة مفصلة قال فيها :

« مولاى ...

منذ شكلت هذه الوزارة لم تزل تتلمس العلاج لما أصاب البلاد من غواشى الاضطراب مجيلة النظر فى النظم الأساسية للدولة ، متحرية ماينبغى توفيره من الأسباب لاستقرارها كيما تطمئن البلاد وتنصرف إلى العناية بما يهمها من الشئون ...

« وقد هداها البحث إلى أن خير علاج للحالة الحاضرة هو تعديل الدستور وقانون الانتخاب الحاليين على الوجه المبين فى المشروعين اللذين تتشرف الوزارة برفعهما إلى سدتكم الكريمة مشفوعين ببيان لأسباب تلك التعديلات ومراميها .

« ولم يكن أحب إلى الوزارة من أن تسلك إلى غرضها طريق التنقيح الذى رسمه الدستور . . . إذ هى قوية اليقين بأن مجلسين – لايكون رائدهما إلا ما للبلاد من المصلحة الكبرى فى أن تكون الحياة النيابية فيها صالحة الأساس مرضية الأثر – لايترددان فى قبول التنقيح للأسباب الحاسمة التى تقدمها الوزارة فى صراحة وإيمان . ولكنها لاتستطيع أن تؤمل ذلك من المجلسين الحاليين ...

« وما بالوزارة أن ترمى أعضاء المجلسين جملة أو فرادى بأنهم يتعمدون العمل لغير مصلحة البلاد . ولكنها تندب الظروف التى غشت على جو الحياة النيابية فى مصر ولما تكد تظهر إلى الوجود فلوتها عن قصدها ولم تبق من وجوه الحرية إلا حرية محاربة استقلال الآراء .

« لذلك لم يكن يمكن أن نعقد آمال بتنقيح يعرض فى مثل هذا الجو ويمتحن بهذه الروح .

« فلم يبق إذن .. إلا أن يمحى الماضى بما له وما عليه وأن يصدر دستور جديد نستفتح به صفحة جديدة فى تاريخ مصر ترجوها الوزارة مجيدة .. وإذا كانت الضرورات تلجئ الوزارة إلى انتهاج هذا السبيل فالتاريخ العام للحياة النيابية حافل بمثل هذه الظاهرة .. ظاهرة إبدال دستور بدستور .

« على أنه لما تعرضه الوزارة على جلالتكم من الإبدال طابعاً خاصاً هو أنه يقع فى جو من السكينة الشاملة وأنه قد تعلقت به الآمال العامة فى استقرار الأمر وعلاج الحال ...

« وإذا كان مشروع الدستور قد عنى بعلاج الحالة التى استفاضت منها الشكوى فقد عنى قبل ذلك بالاحتفاظ بأصول الدستور الذى صدر فى سنة ١٩٢٣ .

« وتعلم الوزارة يامولاى أن أنظمة الحكم مجرد حساب وتقدير ، وقد أطالت النظر فيما عرضت له من شأن هذا التنقيح وهى شديدة الثقة بأنها لم تخطئ الحساب ولم تتجاوز فى التقدير .

« على أن التنقيح مهما أحسن وضعه وأحسن تنسيقه لايكون قوى الأثر نافذ الفعل إذا كان من المستطاع أن يعرض بدوره إلى التنقيح ، فلكى توتى التجربة الجديدة ثمارها يجب أن تكون ثابتة مستقرة وأن يوئمن استقرارها .

« لذلك ترى الوزارة — أسوة بما تفعله طائفة من الدساتير — أن يحرم تعديل الدستور الجديد قبل عشر سنين من العمل به .

« وتطمع الوزارة بما تعلمه من سهر جلالتكم على مصالح هذه الأمة وحرصكم على توفير أسباب التقدم والرفاهية لها ، وما شهد به القريب والبعيد من ثاقب نظركم وعلو حكمتكم أن يحوز المشروعان والبيان قبولا من جلالتكم ،فاذا حازت هذه الوثائق الثلاث رضى جلالتكم تفضلتم باصدار أمركم الكريم بنشر الدستور الجديد وبالتصديق على قانون الانتخاب .

« وإن الوزارة وهى ترفع إلى سدتكم العلية آيات إخلاصها لتبتهل إلى الله بالدعاء بأن يجعل هذا العمل محمود النتيجة مبارك الأثر على البلاد وأن يفئ به عليها ظلال الأمن والرفاهية وأن يحفظ للبلاد ذات جلالتكم الكريمة موئيدة بتوفيق الله ... »

وفى هذه المذكرة ولا شك مايغنى عن التعليق ... وفيها أيضاً مايفصح عن النوايا الإصلاحية التى اعتزمتها الوزارة فى ظل الدستور الجديد الذى عاد صدقى باشا فى مذكرة تفسيرية له يشرح فيها مزاياه ويعددها . ثم يبين فى معرض الحديث مساوئ الدستور القديم الذى صدر عام ١٩٢٣ بقوله :

« جاء دستور سنة ١٩٢٣ بعدد لأعضاء مجلس النواب أكثر مما تقتضيه ضرورات الحكم وحالة البلاد الحاضرة فقد جعل التمثيل بنسبة نائب إلى ستين ألفاً من الأهالى فكان عدد النواب ٢١٤ نائباً قبل سنة ١٩٢٧ فلما ظهرت نتيجة الإحصاء الذى أجرى فى ذلك العام أصبح ذلك العدد ٢٣٥ نائباً ...

« وقد كان عدد أعضاء مجلس شورى القوانين ٣٠ ، وعدد أعضاء الجمعية التشريعية ٣٨ ، فما شكا أحد من الأخيرة قلة أو ضآلة ... والمعروف فى

علوم الاجتماع والمشاهد فى المجالس الكبيرة العدد أنه كلما ازداد العدد كانت المناقشات أقل جدوى ، واستقلال الرأى ونضوجه أضعف سبباً ، وقد حددت لجنة الدستور هذا العدد احتذاء لمثال بعض الدول الأجنبية .

« على أن الاستكثار من عدد النواب فى تلك الدول يلاحظ فيه رقى التربية السياسية وتعدد المصالح واختلافها لكى يكون للآراء المتباينة والمصالح المختلفة ممثل ينطق بلسانها ...

« وقد وجد فريق «الأوتوقراطية» فى هذا العدد الكبير أداة مستحبة لاستهواء الأنصار وإرضائهم وطريقاً معبداً لاستدامة نفوذه وسلطانه بما نشأ بينه وبين هؤلاء الأنصار من الاتفاق والتعاون : هم يؤيدونه بالاستسلام له فى المجلس وهو يجزيهم على ذلك تعضيداً ومنافع أخرى تجعلهم أكثر حرصاً على الاحتفاظ به وتفانياً فى الدفاع عنه ... بل لم يكفه هذا العدد الكبير ، فزاد من عدد أعضاء مجالس المديريات زيادة لاتقضى بها ضرورة ولا تبررها مصلحة حيث جعلت من أعضاء هذه المجالس ضعفى عدد النواب ...

« وليس من شك فى أنه مع غلبة الشبه فى نواحى الحياة المصرية وقلة وجوه الاختلاف ودرجة التربية السياسية ، يكفى عدد أقل من ذلك العدد بكثير لقضاء كل حاجات التمثيل فى مجلس النواب بل ان هذا العدد الأقل الذى سينتخب عن دوائر أوسع . يكون بطبيعة الحال أرفع مستوى وأكثر جدارة من متوسط النواب ...

« والأمثل فى هذا الشأن أن يكون العدد ثابتاً بحيث لاتعرض له الزيادة كلما زاد عدد الأهالى بحسب ما يثبته الإحصاء كل عشر سنوات ... إذ أن زيادة عدد الأعضاء على وجه الإطراد تسبب الارتباك فى العمل وليست فى ذلك ضرورة إذا روعى بقدر الإمكان فى توزيع عدد الأعضاء على دوائر الانتخاب ، تساويها فى عدد السكان ...

« وبما أن ازدياد عدد السكان يحصل على وجه العموم بنسبة واحدة فى كل دائرة فالتمثيل يظل بذلك عادلا لإطراد التساوى فيه ...

« على أن المألوف أيضاً فى أغلب البلاد الدستورية كانجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ، أن للنواب عدداً ثابتاً يوزع على أقسامها الإدارية لايتغير بتغير عدد السكان ... بل لقد عرف عن بعضها تفاوت ظاهر بين الدوائر المختلفة من حيث ذلك العدد — وهذا التفاوت الذى كثيراً ما يكون نتيجة العمران اللازم عن رقى الصناعة واتساع نطاقها ، هو وحده الذى يدعو إلى إعادة النظر فى التوزيع بين فترات طويلة ...

« ولهذا رأيت أن أحدد عدد أعضاء مجلس النواب فى الدستور الجديد بحيث لايزيد على ١٥٠ نائباً وقد وزع هذا العدد على المديريات والمحافظات بمقتضى قانون حدد الدوائر الانتخابية ...

« وكانت لجنة الدستور سنة ١٩٢٣ قد جعلت طريقة الانتخاب على درجتين وصدر بذلك قانون ... فلما تولى الوفد الحكم حول هذا الانتخاب ذا الدرجتين إلى انتخاب مباشر بدعوى أنه حق طبيعى وأصدق للتعبير عن رغبة الأمة ...

« والصحيح أن الانتخاب وظيفة ، لاحق يتمتع به الكافة على السواء وأنه لذلك يجب أن تكون لدى الناخب الكفاية اللازمة لما يناط به من حسن الاختيار ...

« ولا نحتاج إلى دليل على أن هيئة الناخبين فى مصر تعوزها أسباب التربية السياسية التى تمكن الناخب من الحكم فى قضايا السياسة ، ومشاكل الحكم ، ليؤثر من يراه أدنى إلى قلبه وفهمه ...

« وليس هناك من يجهل أن مصر بلد زراعية ... وفيما عدا المجاميع التى تسكن المحافظات وعواصم المديريات والمراكز ، والتى لاتبلغ ربع عدد السكان ، فان أساس الحياة العامة والخلية الأولى فى عمليات الانتخاب هى القرية ... ومعظم القرى يتراوح سكانها بين حوالى الألف وأربعة الآلاف .. وعلى القرية وطبائع سكانها يبنى الحكم ويجرى القياس ..

« ولو أن أهل القرية سئلوا أن يختاروا من بينهم من يثقون بذمتهم

لكانوا خليقين بأن يحسنوا الاختيار ،لأن ما يقتضيه ذلك من معرفة الخلق والمقدرة موفور الأسباب فى هذا المجتمع الضيق ، لكنهم لو سئلوا أن يتجاوزوا أفق القرية لاختيار رجل يتحدث عنهم وعن أمثالهم ممن يكون مجموعهم دائرة انتخابية « ستين ألفا » أو نحو « مائة ألف » لأعوزتهم المعرفة المباشرة بلاشك .. فلم يبق إذن .. إلا أن يعتمدوا على العلم بشئ مما يتجادل فيه المرشحون ،وعلى الإلمام بطرف من ماضى أحزابهم ومبادئها ونزعاتها والتمييز بينها ...

« فهل يستطيع ذلك سواد الناخبين فى مصر ...؟!

« مثل هذا يكون مستطاعاً لو أنه يتصل بأسباب حياة الناخب اليومية ، أو لو أنه يرتجل ولا حاجة فيه إلى إعداد وتربية ... ومن أجل ذلك كان الانتخاب ذو الدرجتين أدعى إلى التعبير السليم بين المرشحين ، فان من شأنه أن ينتج أفضل أهل القرية وأحسن سكان المدن . . . ويخلق فينا المعرفة بالرجال ... وبالتالى أقربهم إلى العلم بالشئون العامة ... ونلخص ما تقدم فى كلمتين « ان الانتخاب المباشر يجعل الفلاح ينتخب نائباً لايعرفه ... »

« وما يقال فى عدد أعضاء مجلس النواب من حيث الثبات وطريقة الانتخاب يقال فى مجلس الشيوخ ... ولهذا نص دستور سنة ١٩٣٠ على أن عدد الشيوخ يكون ثابتاً لايتجاوز المائة وعلى أن انتخاب المنتخبين يكون على درجتين ...

« بقيت مسألة التعيين والانتخاب ونسبة كل منهما للأخرى فقد روعى فى مجلس الشيوخ أن يكون بعض أعضائه معينين ، والبعض الآخر منتخبين غير أن دستور سنة ١٩٢٣ آثر الانتخاب بالعدد الأكبر فجعل له ثلاثة أخماس الأعضاء وترك لتعيين الملك الخمسين ....

« وقد كان وما يزال يعاب على الأنظمة النيابية أنها جعلت السياسة صناعة يحترفها ويحذقها عدد غير قليل .

« وإذا كان ذلك مما لايستطاع تجنبه للحاجة إلى أمثالهم فى تكوين صفوف

الأحزاب .. فانه مما يقوم الأداة السياسية للبلاد أن يكون إلى جانب هؤلاء أشخاص يستطيعون بمكانتهم الاجتماعية أو بسابق خدماتهم أن يكونوا مستقلين عن الأحزاب كل الاستقلال أو بعضه ، كما يستطيعون بما اجتمع لهم من علم أو تجربة فى الصناعات والأعمال التى زاولوها أن يدخلوا فى السياسة آراء ناضجة ومشاعر ونزعات خلت من النعرة الحزبية .

« ولكن كثيراً من هؤلاء يأبون أن يخوضوا فى معامع الانتخاب صوناً لكرامتهم عن المنازعات والمناضلات . لذلك تفتح لهم فى كثير من البلاد أبواب مجالس الشيوخ ... وسواء أكان الدخول فيه بطريق التعيين أم بطريق الانتخاب فانه — لإبعاد مزاحمة طوائف محترفى السياسة — رأيت أن يشترط فيمن يدخله شروط خاصة من الوظائف أو الأعمال أو الصناعات أو الثروة ، وأوردت فى الدستور نسبة المعينين فى هذا المجلس من خمسيه إلى ثلاثة أخماسه ، فأصبحت نسبة المعينين من الشيوخ أكثر من المنتخبين حتى لا تحرم البلاد من خدمات عدد من رجالها الأكفاء .

« لا أريد أن أخوض فى عيوب دستور سنة ١٩٢٣ التى دلت تجارب السنوات الماضية على وجوب إصلاحها ، وحملتنى على تنقيحه دون المساس بأصوله الثابتة ، ولكنى أشير هنا إلى أنه ما كادت تبدو الرغبة فى إصلاح الدستور ... وما كاد دستور سنة ١٩٣٠ يظهر للوجود حتى شن الوفد على هذا الإصلاح حملات شعواء !! وكان طبيعياً أن يشن الوفد هذه الحملات لأنه وجد فى الدستور الجديد حداً من سلطانه الحزبى والبرلمانى .

« ولكن ... لم يكن من الطبيعى فى ذلك الحين أن يقف الأحـرار الدستوريون من الدستور الجديد موقف المعارضة ... فقد كانوا يشكون كما يشكو سائر العقلاء والمحبين لمصلحة البلاد من الطغيان الحزبى ، وكانوا يبحثون كما أبحث عن طرق العلاج ...

« وقد هدانى التفكير إلى صنفين من العلاج لا مندوحة من اختيار أحدهما إذا أريد المخرج ...

« الأول علاج يقضى بالغاء الحياة النيابية إلغاء تاماً، أو تعطيلها إلى أجل غير مسمى حتى تجرى الأمور فى مجاريها الطبيعية ويلتفت رجال السياسة إلى مصالح البلاد . ويتعهدونها بالخدمة الخالصة ...

« أما الثانى فعلاج يراد به تلمس أرفق الوسائل لإصلاح ماظهر من عيوب النظم النيابية فى مصر إصلاحاً يتم فى هوادة ووفق ناموس التطور وتنعدم معه كل أسباب الشكوى وتستقر به الأمور .

« كان علينا أن نختار أحد هذين العلاجين وكانت أمامنا تجربة الأحرار الدستوريين وهم الذين فضلوا العلاج الأول وطبقوه سنة ١٩٢٨ ولكنه كان علاجاً قاسياً وظالماً فى الوقت نفسه لأنه أشبه شئ بعملية البتر التى لايجوز الالتجاء إليها إلا عند الضرورة القصوى حين لاتكون هناك مندوحة عنها .

ولذلك اخترت أنا العلاج الثانى وهدفى منه إنقاذ الوطن من سوء المصير ، وكان موقف الأحرار الدستوريين من هذا العلاج من أعجب المواقف ... ! !

...

وبالرغم مما أثير ... وما كان سيثار فقد تقرر أن يظهر الدستور الجديد وأن تعمل به البلاد ... وأن يعترف به الجميع رضوا أو لم يرضوا .

وهكذا . ووسط الزوبعة التى ختم بها قرار الأحرار الدستوريين صدر الأمر الملكى الكريم رقم ٧ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية.. وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

« بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ .

« وبما أن أعز رغباتنا وأعظم ما تتجه إليه عزيمتنا توفير الرفاهية لشعبنا

---

(١) مذكراتى للدولة المترجم له وإيراد النص كاملا فيه أبلغ دفاع عن الدستور الجديد ومزاياه بقلم واضعه والمجاهد فى سبيل إخراجه .

فى نظام وسلام واعتباراً بتجارب السبع السنين الماضية . . وعملا بما توجبه ضرورة التوفيق بين النظم الأساسية وبين أحوال البلاد وحاجاتها .

« وبعد الاطلاع على الكتاب والبيان المرفوعين إلينا من الوزارة بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — يبطل العمل بالدستور القائم ويستبدل به الدستور الملحق بهذا الأمر ويحل المجلسان الحاليان .

وبعد هذا الأمر الكريم جاءت سبع مواد أخرى بتنظيم أساليب الحكم وكيفية تطبيق القانون والمحافظة على الأمن العام والآداب وحق تعطيل الجرائد .

ووجدت الأحزاب المصرية — مؤيدة للوزارة ومعارضة لها — نفسها أمام نظام جديد ووضع جديد . ودستور جديد . فكان على المعارضين وقد ذهبت معارضاتهم أدراج الرياح أن يتفكروا فى الأمر ويقلبوه على وجوهه العديدة المحتملة ويتخذوا فيه قراراً حاسما ...

لقد جاء صدقى بجديد غريب ... جديد برغم غرابته فهو أيضاً محير ومعجز ... وكانت ضربته « الدستورية » لهم أجمعين ضربة (معلم » عرف كيف يوجهها . ويتقى بها ما سوف يوجه إليه من ضربات أعد لها مقدماً كل حساب ...

لم يكن مرسوم حل المجلسين هو الجديد الغريب بل كان الجديد فعلا أنه وفى الوقت الذى استصدر فيه مرسوم الحل قد عمل على إخراج دستور جديد تجرى وفق أحكامه إنتخابات جديدة ... أعنى أن الرجل لم يتعرض فى شئ للحياة النيابية بل حافظ عليها وضمن للبلاد أن تحكم دستورياً . ودون أى مساس بسيادة الشعب وسلطانه !!

وكان الأكثر غرابة من هذا أن تغضب « المعارضة » لظهور الدستور فتحاربه « كلاميا » دون أن تفكر فى إعلان « حرب » صحيحة الأوضاع عليه وفى مكانها المحدود ...

لقد أعلن الأحرار قبل ظهور الدستور رأيهم فيه ... وما أسرع أن راح « الوفد » بعد ظهوره رسميا يحاربه و « يجرحه » ويأبى الاعتراف به فى قرار هذا نصه :

« أما وقد اعتدت وزارة صدقى باشا على دستور الدولة واستبدلت به دستوراً باطلا من صنعها برغم إرادة الأمة وهى تعمل لإكراه البلاد بالقوة على الاعتراف به والخضوع له واستصدرت مرسوما بقانون انتخاب جديد على خلاف ما يقضى به الدستور .

« وبما أن دستور الدولة الذى أقسم الكل على احترامه والطاعة له هو حق مقدس للأمة لايمكن التفريط فيه ولا السكوت على المساس به أو مخالفة أحكامه .

فلهـــــذا :

« قرر الوفد المصرى عدم الاعتراف بالدستور ولا بقانون الانتخاب الجديدين وعدم الخضوع لهما ومقاطعة الانتخابات العامة بجميع عملياتها .. »

وكذلك سارع الحزب الوطنى إلى إعلان رأيه فى بيان أذاعه للناس وقد جاء فيه :

« حيث أن المادتين ١٥٦ و ١٥٧ من الدستور رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ صريحتان فى أن الحكومة (السلطة التنفيذية) لاتملك حق تنقيح الدستور ولا الحق فى وضع دستور جديد كما فعلت الوزارة الحاضرة ...

« وحيث أن الدستور رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ كان متطلباً التعديل الحقيقى والاضافة التى لابد منها سيما فى التنصيص على حدود المملكة المصرية تمشياً مع دساتير الأمم جميعاً أولا ، وعلى مركز السودان المعلن بالمادة ٢٥٩ ثانياً . وعلى لقب ملك مصر والسودان للوقوف بحكم المادة ١٦٠ من الدستور أخيراً ..

« وحيث أن الوزارة الحاضرة قد اجترأت على وضع دستور جديد يحد من سلطة الأمة ويعرقل الحياة النيابية دون أن تجرأ على المساس بما للاحتلال البريطانى فيه من أحكام كما بينا فى الفقرة السابقة .

« وحيث أن الدستور الجديد بأحكامه سيرجع بالبلاد إلى ماكانت عليه فى عهدى مجلس الشورى والجمعية التشريعية فى صورة تأباها النزعة الوطنية والتطلع إلى حد الكمال ...

لـــــــــذلك

يعلن الحزب الوطنى على لسان لجنته العامة شديد الاحتجاج على تصرف الوزارة الحاضرة فى وضع دستورها الحكومى وافتياتها على حقوق الأمة المقدسة..

« كما يعلن تجاوزاً أنه لن يؤيد دستوراً لن يحقق سلطة الأمة فى أجلى مظاهرها وليس من وضع يدها ... »

ومن هنا بدأت تتلاقى وجهات النظر المختلفة بين الأحزاب المصرية المتطاحنة وخاصة حزبى الوفد والأحرار ووجدها البعض فرصة ذهبية سانحة لإصلاح ما أفسدت الأهواء بالتقريب بينهما ....

وكان طبيعى وقد بدأت مساعى التقريب بين الأحرار والوفد أن يصدر الأحرار بدورهم وبعد بيانهم الأول قراراً جديداً يعلنون فيه ماسبق أن أعلنه الوفد من عدم اعتراف بالدستور ومقاطعة الانتخابات التى ستجرى فى ظله ..

ولعمرى لقد كان فى قرار « المقاطعة » غرابة ... وفيه فوق غرابته استخفاف بالمسئولية السياسية وهروب من ميدان الجهاد فى سبيل العقيدة الحزبية لأن « مقاطعة » الانتخابات التى ستجرى فى ظل الدستور الجديد ليست الوسيلة الفعالة «لهدم» مواد ذلك الدستور الدخيل عليهم لو أرادوا ذلك ! !

لقد كان من اللازم لتنال الأحزاب المؤتلفة نصرها المؤزر أن « تطيع » أولا ... ثم تدخل حلبة الصراع السياسى بما لها من قوة ونفوذ حتى إذا حصلت على غالبية تنشدها استطاعت أن تقف وهى قوية صامدة عزيزة فتطالب « واضع الدستور الجديد » بتعديل دستوره أو إلغائه ، أو إعادة الدستور القديم مرة أخرى .

كانت المعارضة تستطيع ذلك لو أنها أرادت « معارضة » الدستور الجديد معارضة دستورية لا تقبل جدلا ولا نقاشا ولكنها أحست أن فى

« فتح باب » الجدل الدستورى «تحت قبة البرلمان الجديد» فيه أخذ ورد وفيه دفاع وفيه هجوم وفيه تبادل لوجهات نظر عديدة متباينة . وأخيراً فيه ما يفتح عيون الشعب وآذانه على حقائق لايودون له أن يعرفها . خشية أن يتبين حقائقهم ويعرف الناس جميعاً ماهو الغث . وما هو الثمين ... وما هو النافع الباقى . وما هو الزبد الواجب أن يذهب جفاء ! !

وكما تلقى إسماعيل صدقى قبل ذلك أنباء المعارضين ... وخطط نضالهم فى شئ من « التهوين » من شأنهم .. كذلك تلقى نبأ قرارهم مقاطعة الانتخابات التى أعلن عن إجرائها فى ظل الدستور وقانون الانتخاب الجديد .

وكان للرجل المتيقظ الحذر فى قرار المقاطعة رأيا جريئا جديرا بالتسجيل إذ صرح وهو العالم الخبير بخفايا الميدان السياسى واتجاه التيارات الحزبية بأن المعارضة وقد قررت مقاطعة الانتخابات فانما هى تهدف إلى تحقيق غرضين كلاهما لايؤثر فى مركز الوزارة ولا فى تحويل الرأى العام ...

أما أول الغرضين فهو خفى يرمون إليه ويقصدون من ورائه التأثير فى الحكومة البريطانية لأنهم « يعملون هنا وعيونهم فى لندن ... »

وأما ثانى الغرضين فهو حقيقى يتوقعونه فى مصر وأمرهم فيه لايستحق الذكر . . . »

ولم تفت إسماعيل صدقى بهذه المناسبة فرصة التصريح بأن مجرد « تنحى حزب أو حزبين » عن الاشتراك فى المعركة الانتخابية لايهمه بحال من الأحوال بقدر مايهم « المقاطعون » أنفسهم ، ذلك لأن الحزب الذى «يضرب» عن دخول الانتخابات فانما يقضى على وجوده السياسى ...

وهذا قول له قيمته ... فقد جاهد صدقى فى سبيل « إخراج » دستور جديد وهو مؤمن بأنه خير مايمكن أن يقدم لمصر ... ثم كان على الأحزاب بعد هذا مهمة « إكمال » بقية مراحل الطريق بالاشتراك بما لها من نفوذ فى الانتخابات وتقرير المصير الذى يكون فيه بقاء هذا النظام وصاحبه . أو زوالها معا من على المسرح السياسى ! !



سارت الأمور على نفس وتيرتها الرتيبة وما حادت فى شئ عن الخطة المرسومة ... واستمر اسماعيل صدقى قدما فى سبيله الإصلاحى الذى خط طرقاته ورسم مسالكه وبيّن معالمه . وبدأ الإحساس بالحرمان من مغانم الحكم يحز فى قلوب حانقة مالبثت أن ألف بينها إحساس الحنين إلى الجاه الذى ضاع ، وسلطان « الكرسى » الذى فشلت شتى الوسائل فى رده ... أو حتى على الأقل « زعزعته » ... ولهذا أحست برغبتها فى القيـــام بعمل حاسم

ـ فى نظرها على الأقل ـ وذلك بايجاد وحدة ومهادنه واتحاد . . . .

ولقد بالغ المتفائلون الراغبون فى إحداث هزة قوية . . . فى أن يكون هناك شئ أكثر من المهادنة والاتحاد ... رغبوا فى إحداث إدماج كلىّ وائتلاف شامل بعد خصومة قوية ونضال عاصف رهيب ...

وهكذا . وأمام المغانم المستقبلة الخيالية . بدأت تتلاقى أهداف حزبى الوفد والأحرار ... خصومه التقليديين ! !

وما أسرع ما نسى الزعماء « الجدد » الائتلاف القديم الذى شاد صرحه سعد وعدلى وثروت وكيف عمل محمد محمود على هدمه وتحطيمه كى لا يعمل وحزبه مع مصطفى النحاس أو يبقوا معه فى وزارة ائتلافية هو رئيسها ! !

نسى الزعماء « الجدد » تجارب الأمس القريب وفشلها الذى ما جف مداد صحائفه ولا غابت عن الأذهان ذكرياته .. وراح بعض « الوسطاء » يعملون على تقريب وجهات النظر . . . ثم كانت لجنة من « طاقمى » الحزبين أسموها « لجنة الاتصال » .

وفى سرعة ونشاط غريبين راحت « لجنة الاتصال » تحقق الأهداف، وتجمع الأضداد إلى أن حدث فى النهاية أن مد مصطفى النحاس يده إلى صاحب « اليد الحديدية » وهزها فى شوق ومحبة من نسى الماضى وبات يأمل فى الغد المرجو الحبيب ! !

اتحد الخصمان . . . وائتلف الوفد والأحرار وان الإنسان ليسائل نفسه لحساب من كان هذا الائتلاف ؟ !. وفى سبيل من حدث هذا الاتحاد ؟ !

أجل ... فى سبيل من ؟ !

أفى سبيل الوطن كانت الألفة الطارئة بين عدوى الأمس اللذين شهدت مسارح السياسة وميادينها بينهما جولات كان مثارها الدفاع عن الدستور فى قول فريق ، وتنقية الدستور فى قول فريق آخر ؟ !

لا والله . ما جمعت بين الحزبين أهداف قومية . ولا صوالح الوطن

الجريح الذى أضلوه عن غايته وأبعدوه عن مقصده وحادوا به فى مسالك لهم فى ولوجها مآرب ومنافع ...

أبدا ما جمعت بين الحزبين أهداف قومية ولا صوالح الوطن المنكوب فى بنيه وقادته . . . بل جمعتهم الرغبة الجامحة فى اقتناص مغانم وتعكير صفو وسلام وإحداث قلاقل وفتن يروح ضحيتها مئات التعساء من مخدوعى هذا الوطن ...

وبالرغم من صيحات الاستنكار التى قامت فى وجه « الدستوريين » من أنصارهم الأبعدين والأقربين ... وبالرغم من سيل « الاحتجاجات » التى قوبلت بها « قراراتهم » الأخيرة الخاصة برأيهم فى الدستور وإعلانهم عن « عدم التعاون مع الحكومة الحاضرة » .. ثم مقاطعتهم الانتخابات ... وبالرغم من « الاستقالات » الخطيرة و « الانشقاق » الذى حدث فى صفوفهم فقد أصرت البقية الباقية منهم على المضى قدماً فى « سياسة التدمير » التى لاتستقيم وبرنامج حزب يدعى أنه « عامل » من عوامل الاستقرار والإصلاح.

وأخيراً ... وعلى حساب محاربة إسماعيل صدقى فى شخصه وشخص مشروعاته العمرانية ودستوره الإصلاحى الجديد بصفة خاصة ... اتحد الوفد والأحرار ولم يكن تقاربهما لتحقيق معجزة وطنية أو محاربة دخيل أو القضاء على غاصب . بل فى سبيل حرمان الوادى من جهود رجل كرس جهده وذكاءه وتجاربه لخدمة بلاده ومليكه .

ولقد حذر إسماعيل صدقى مقدماً معنى ذلك الائتلاف الحزبى الذى جمع بين الضدين فى مكان واحد . ووحد بين هدفى خصمى الأمس القريب فلم يأبه لذلك الائتلاف المزعوم المنهار على أسسه المقوضة . ولم يهتم به أو يقيم له أى ميزان ... خاصة وأن خصميه خرجا بالخصومة من ميدان السياسة ... إلى حلبة « الشخصيات » وكأنهما كانا ينازعان الرجل « تركة » أو « ميراثا » أو مالا استباحه لنفسه دونهما ونسى أو تغافل نصيبهما فيه ! !

لم يهتم صدقى بهذا الاتحاد لثقته بأنه قائم على أسس بعيدة عن الصالح

العام . وأن الرجل الاجتماعى المصلح ليتمنى فى صميم نفسه أن يكون «الائتلاف» الجديد فاتحة خير على الحزبين فتنجح « لجنة الاتصال » وقد اتحدت الأهداف وتوحدت القوى والجهود فى إقناع المسئولين بالاشتراك فى «الانتخابات» الجديدة !!

لقد تمنى صدقى ذلك ... وتمنى أن ترقى الخصومة السياسية فى مدارج العمل للخير العام .. وصالح مصر والمصريين ليضمن وجود معارضين أقوياء فى « البرلمان الجديد » يعمل حسابهم ويشترك معهم فى نضال سياسى لصالح الوطن العزيز ...

ولكن ما لبث القناع أن تهدل عن وجه الاتحاد ... وصارحت « لجنة الاتصال » الشعب ببرنامجها وهو محاربة إسماعيل صدقى ودستوره بأى ثمن وأى سلاح وأى وسيلة مهما التوت ...

وكما اعتاد النمر القوى أن يتلقى هجوم الأعداء وغدر الأصدقاء والحلفاء بشئ من السخرية والاستهانة بأمرهم .. كذلك فعل إسماعيل صدقى .. ولكن بطريقة عملية هذه المرة ...

وبالرغم من كراهية الرجل لنظام الأحزاب .. بل لوجودها الذى أثبت كل حزب فشله الذريع على طول الخط فى كل عمل مارسه أو غاية سعى إليها — لخروج «أصحابه» عن الغاية .. وتنكبهم الطريق السوى .. وإيثارهم الخصوصيات الفانية على العموميات الخالدة الباقية وإيجادهم بين الناس نوعاً من « التحزب الأعمى » ... ولوناً من « التحيز البغيض » يضيع فيه الحق ويغلب الخيال الواقعية وتصرع العواطف الحقائق .

بالرغم من كراهية إسماعيل صدقى للأحزاب ونظمها ... وبالرغم من ابتعاده عنها منذ ترك الوفد عقب «مؤتمر الصلح فى باريس» إلى ذلك الحين من عام ١٩٣٠ — وارغبته فى استكمال بعض شكليات واجبة « دستوريا » ... وحتى لايقال أن النظام الجديد لايستند إلى حزب يقف فى ميدان الصراع

الحزبى إلى جانب غيره من شتى الأحزاب المصرية ـ فقد قبل الرجل تكوين حزب مصرى جديد ! ضم إليه صفوة من رجالات مصر،وكثيرون من رجال حزب الأحرار الذين خرجوا عليه لتآلفه مع حزب الوفد .

إذاً ... فقد أقدم الرجل ـ وفى سبيل إتمام «شكليات» دستورية واجبة ـ على تكوين حزب ... وأنه ليعترف بكل هذا ويقول :

«أنا من الذين لايميلون إلى الحزبية ولا يحبون التقيد بالأحزاب ، ولذلك لم أنضم طول حياتى السياسية قبل سنة ١٩٣٠ إلى حزب ولم أؤلف حزباً . . .

«وقد تألف حزب الأحرار الدستوريين برياسة عدلى يكن باشا واشترك فيه زميلى ثروت باشا وكلاهما كان صديقاً حميماً لى ومع ذلك لم أنضم إليهما ولم أشترك يوما فى عضوية هذا الحزب ...

«ولكن بعد تأليفى الوزارة ووضع دستور سنة ١٩٣٠ ... وإعلان الانتخابات لقيام برلمان جديد فى ظل هذا الدستور . رأيت أن لابد للوزارة من استنادها إلى غالبية برلمانية ...

«وقد كنت أؤمل أن يؤيدنى حزب الأحرار الدستوريين كما أيدنى حزب الاتحاد نظراً لصداقتى لأعضائه الذين شعروا بأنى سلكت الطريق القويم ... ومما يؤسف له أن المسائل الشخصية لعبت فى ذلك دورها الممقوت ولم يعمل حساب لما قلته بإخلاص عندما توليت الحكم وهو «أنى عابر سبيل».

«ومن العجيب أن الباقين من الأحرار الدستوريين ائتلفوا مع الوفد وكانوا قد عانوا منه ما عانوه بحجة أنى اعتديت على دستور سنة ١٩٢٣ وفاتهم أنهم هم الذين أجلوا الحياة النيابية وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد وحكموا البلاد أربعة عشر شهراً حكماً وصفوه هم بأنه حكم ديكتاتورى . . .

«لذلك رأيت فى تلك الظروف أن أؤلف «حزب الشعب» ورؤى

فى أول الأمر أن يسمى « حزب الإصلاح » ... وقد انضم إليه عدد من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والمستقلين»(١).

وهكذا خرجت إلى الوجود فكرة تكوين حزب جديد يناصر إسماعيل صدقى ... وهكذا تكون حزب الشعب بعد أن حدد مبادئه وأهدافه فى الآتى :

١ ـ استقلال مصر استقلالا تاما والمحافظة على سيادة مصر على السودان وحقوقها كاملة فيه .

٢ ـ الاتفاق مع الدولة البريطانية على المسائل المعلقة بينها وبين الدولة المصرية والعمل على تنفيذ هذا الاتفاق بما يضمن استمرار حسن التفاهم بين الدولتين ...

٣ ـ إلغاء الامتيازات .

٤ ـ دخول مصر جمعية الأمم .

٥ ـ تأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش .

٦ ـ ضمان استقلال القضاء .

٧ ـ إصلاح الشئون الداخلية .

وعلى هذه الأسس ووفق هذه المبادئ تألف الحزب وخرج إلى الوجود فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠ واجتمعت جمعيته العامة فانتخبت إسماعيل صدقى رئيساً له وعبد الفتاح يحيى وتوفيق دوس وعيسوى زايد وكلاء ومحمد علام مديراً للإدارة وأحمد رشدى سكرتيراً وعبد المجيد نافع مساعداً للسكرتير ... وعدداً من الأعضاء ...

(١) مذكراتى لدولة المترجم له .



درج إسماعيل صدقى فى بيت مصرى صميم ورث أفراده شتى صفات أهل مصر التقليدية من حب عميق للأرض التى أنجبتهم، وتقديس للنيل الذى أحياهم ماؤه ، وولاء لمن أرادهم الله حكاما عليهم ، وتقدير وعطف على الأهل والجيران والأصدقاء ...

وشب إسماعيل بين آباء كانت صلاتهم وثيقة بالولاة والحكام ... وكانوا لإخلاصهم محبوبين ومقربين منهم .. فكان جده لوالدته رئيس ديوان

سعيد باشا ابن محمد على باشا الكبير ... وكان أبوه من كبار موظفى الدولة بعد ذلك .

وكانت « منح » الأسرة العلوية الكريمة « وعطاءات » ولاتها تغمر بيت صدق . . . وكان أهلوه جميعاً دائمى الذكر لأفضال ولاتهم وكرمهم فلا عجب ان سار إسماعيل صدقى على نهج آبائه وتابع سنتهم الحميدة من الولاء والإخلاص للبيت العلوى الكريم ...

وشهد صدقى عصر إسماعيل العظيم وتوفيق من بعده ثم عباس أخيراً وقد قام بخدمته وكان مقرباً منه ...

واندلعت شرارة الحرب العالمية عام ١٩١٤ وحدث فيها ماحدث ... وكان من جراء اختلاف السياسات فيها أن منع الإنجلز سمو الخديو من العودة إلى بلاده وعرشه .. ثم وفى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ أيضاً أعلنوا خلعه . فانتقل الحكم إلى عظمة السلطان حسين كامل أكبر الأمراء فى ذلك الوقت وعم سمو الخديو السابق ...

وكان طبيعياً ألا يعترف سمو الخديو عباس بذلك الخلع غير الشرعى ولا بفرمان مايو ١٨٤١ الذى تولى الحكم بمقتضاه السلطان حسين كامل . وذلك لأن الخلع كان عملا استبدادياً من غاصب لاحق له فى اتخاذ هذا الأجراء ، وثانياً لأن فرمان ١٨٤١ الذى تمت فى ظله مقتضيات تولية عظمة السلطان حسين كامل « فرمان لاغ » بمقتضى فرمان لاحق له هو فرمان ١٨٦٦ المتضمن وجوب حصر الولاية لا فى أكبر أبناء محمد على . بل فى أكبر أبناء الوالى طبقة بعد طبقة ...

وقد انتقل الحكم بعد وفاة عظمة السلطان حسين وتنحى ولده الأمير كمال الدين إلى عظمة أخيه « الأمير أحمد فؤاد » . . . وكان طبيعياً أيضاً أن يظل عدم اعتراف سمو الخديو السابق — بتسلسل الحكم — قائماً على حاله .

فلما وضعت الحرب أوزارها ... وحدثت التطورات المعروفة دوليا ... وقامت الثورة الكبرى .. ثم نالت مصر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأعلن

استقلالها فى ١٥ مارس من نفس السنة وأصبحت دولة ملكية وراثية ذات سيادة داخلية وخارجية ... تغيرت الأوضاع كلها وأصبح لامحل لاعتراف الخديو السابق أو عدم اعترافه بكل ما حدث ...

ومرت الأيام تباعا .. وتقضت السنون واحدة فى أثر واحدة حتى كان عام ١٩٣٠ وقد تولى إسماعيل صدقى مقاليد الحكم وأصبح كبير وزراء جلالة الملك أحمد فؤاد – فأحس أنه من اللازم أن يقدم إلى جانب الخدمات العامة العديدة – خدمة خاصة لمولاه ... فكان أن فكر فى تسوية المسألة المعلقة بين صاحب العرش المصرى وسمو الخديو السابق تسوية نهائية حتى لاتبقى معلقة إلى ما شاء الله ...

وإسماعيل صدقى إذ يقدم فى إيمان على إيجاد مخرج وحل لهذه المسألة فانما يوفى ديناً فى عنقه لعاهل محبوب ترجع علاقته به ومعرفته لجلالته إلى عهد بعيد .. إلى عهد سبق عام ١٩٣٠ بحوالى ربع قرن من الزمان ..

تشرف إسماعيل صدقى بمعرفة الأمير أحمد فؤاد يوم وقع الاختيار على سموه ليكون رئيساً للجامعة المصرية الأهلية ومن وقتها قامت بين الاثنين صلة وطيدة مدعمة قائمة على الاحترام المتبادل والتقدير التام .

وأثناء حكم السلطان حسين كامل كان سمو الأمير فؤاد يقيم برمل الاسكندرية وإلى مقربة من سراى سموه كان يقيم إسماعيل صدقى ...

وذات يوم ... وعقب وفاة السلطان حسين كامل طلب سمو الأمير أحمد فؤاد « جاره » إسماعيل صدقى تليفونيا وطلب منه أن يحضر لرؤياه ...

ولبى صدقى فى سرعة طلب الأمير الكريم الذى صارحه بأن الجهات المسئولة فى القاهرة قد استدعت سموه وطلبت حضوره على عجل واستطرد سموه قائلا :

– « وأردت أن تكون أنت أول من أنبئه بهذا النبأ ... »

وتمنى إسماعيل صدقى للأمير كل خير فى سفره وحله وترحاله ... وعاد سموه من جديد يقول :

ـ « انه على أثر وفاة أخى السلطان حسين يراد عرض العرش على ... فما رأيك ؟ »

وأجاب صدق فى سرعة :

ـ « إن صفاتك العظيمة ومواهبك الممتازة تجعل اختيارك لهذا المركز خيراً لمصر ونعمة لأهلها ... ويسرنى أن أكون أول من يهنئك وأسأل الله أن يكون عهدك عهد يمن وبركة على البلاد ... »

وسأل سموه ان كان اسماعيل صدقى يريد السفر معه ... فاعتذر الرجل راجياً منه أن «يؤخر هذا للوقت الذى يرى فيه أن لوجوده بعض الفائدة ... »

« وتولى فؤاد العظيم عرش مصر ... وجلس فى مكان آبائه وأجداده ...» فى ظروف دقيقة فكان عليه أن يحافظ على تراث آبائه ، وكان عليه أن يوطد دعائم العرش ويذلل الصعوبات ، ويحل مشاكل الأمة المصرية الرازحة وقتئذ تحت نير الحماية والاحتلال اللذين امتدا إلى عهده خمسة وثلاثين عاماً...

« تولى فؤاد الأول هذه الأريكة والحرب العالمية ما زالت قائمة ، ثم كانت الاضطرابات فى مصر وفى بعض أنحاء العالم ولم تكن هناك أمة تعرف مصيرها أو تتكهن بما تأتى به الأيام ، فاضطلع رحمه الله بمهام الحكم والسلطان فى ذلك الوقت العصيب ، وقبض بيد حكيمة على أزمة البلاد ، وساعدته مواهبه الفطرية وثقافته الواسعة المتنوعة فى قيادة أمته قيادة حازمة فى كل ناحية من نواحى نهضتها السياسية والعلمية والعمرانية .

« وكانت المسألة المصرية أهم مايشغل بال جلالته . وكان موقفه فيها موقف القائد المرشد الذى يوجه توجيها صالحا وقد انتفع « صدقى وثروت » بارشاداته ، وحسن توجيهاته السديدة فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى كان متتبعا لأدواره منذ بدأ حتى انتهى ....

« وقد مرت به أزمات كثيرة . فكان يلقاها على الدوام بصبر وثبات

ونفس قوية لاتعرف اليأس والملل ... وكان أحسن مثل فى التفاؤل والأمل بالمستقبل ... غير أنه كثير التأثر لما يصيب بلده من متاعب . وكان يضيق بمواقف رجال السياسة المصريين إذا ما أنس منهم الجنوح إلى الاشتغال بمجد الأشخاص بلا فائدة لمصر ... وكذلك عندما كان يرى أحقاد البعض تسيطر على موقفه فى المسائل الكبرى ...

« ولم تكن ولايته للعرش مما يحرص عليه لخدمة نفسه أو لمنفعة شخصية ، حتى أنه مكث مدة فى سراى البستان التى كان يقيم بها أيام إمارته وقبل أن يصبح سلطاناً وملكاً ،ولم يكن ينتقل إلى عابدين إلا « للأعمال الرسمية » فاذا ما سأله سائل عن سر ذلك كان يقول :

« اننى أحب أن أبقى حيث أنا حتى إذا لم أنجح فى خدمة بلادى تخليت عن العرش . . . »

« وكان وطنياً صميما متعصباً لوطنه ومصريته ، مع أنه عاش طويلا فى الخارج وأعجب بحضارة البلاد الغربية . ولكن إعجابه كان مقصوراً على رغبته فى الإفادة من حضارة الغرب بما يدفع مصر خطوات فى طريق الرقى والنجاح ...

« وكان إلى سماحة نفسه ونزاهته وتواضعه الكبير عظيم الترفع عن الصغائر حريصا على المحافظة على كرامته وكرامة العرش،لأنه كان يرى فى العرش رمزاً لعظمة الأمة ومجدها،فكان ينأى به عن أن يمسه شئ من قريب أو بعيد خصوصاً فى بلد شرقى ...

« وكان الحكم فى نظره ينبغى أن يبنى على العلم والعرفان،وقد عنى منذ كان أميراً بتقدم مصر العلمى ، ووقف جهوده على ترقية الحياة العقلية للأمة ، ومن ثم راح يرسل البعوث العلمية إلى مختلف الممالك الغربية لتنهل من بحار العرفان ، وأكثر من افتتاح المعاهد العلمية ورصد جوائز ثمنية للمتفوقين فى العلوم ، وشجع كل شئ من شأنه ينير سبيل العلم .

« وكان الملك فؤاد عجيب الأطوار إلى حد أنه لما تولى الحكم كان كأنه

تسلم رسالة من المولى سبحانه وتعالى بأن يكون نعمة على البلد فكان كل وقته مكرساً للعمل ...

« وربما كان غريباً لبعض الناس أن الملك فؤاد كان يعلم من أعمال الحكومة مالا يعلمه الوزراء أنفسهم ... وكان الوزراء يذهبون للاجتماع معه وهم يعلمون أنه قد درس المسائل التى سيتناقشون فيها دراسة ضافية وزاد على ماقدم له من مذكرات وبيانات بمراجع وأبحاث من عنده ...(١)

وأعود ثانية — بعد ما ذكرت عن جلالة الملك فؤاد ما ذكرت — لأقول أن تسوية المسألة التى كانت معلقة بين صاحب العرش المصرى وسمو الخديو السابق تسوية نهائية ... كانت من أهم المسائل التى شغلت اسماعيل صدقى وأولاها جانباً كبيراً من عنايته واهتمامه ....

وكان اسماعيل صدقى يعرف سمو الخديو عباس معرفة وثيقة وطيدة إذ خدمه فى شبابه وتدرج فى حكمه فى شتى وظائف الدولة حتى أصبح وزيراً للزراعة ... وكان يعرف فى سموه من اتصالاته به أثناء زياراته لأوروبا حبه لعمه جلالة الملك فؤاد وإعجابه به ، وتتبعه لإصلاحاته العديدة التى أفادت مصر وانتقلت بها من حال إلى حال ... كما كان صدقى يعرف أيضاً أن جلالة الملك فؤاد برغم مركزه الوطيد واستقلال بلاده استقلالا تاماً — كان يحب أن يسوى المسألة المعلقة بينه وبين سمو الخديو السابق ويضع لها حداً نهائيا يكفى لإزالة ماخلفته الظروف الخاصة من غشاوة بينه وبين ابن أخيه ... »

شغلت تلك المسألة الهامة بال اسماعيل صدقى ... وأجبرته على التفكير فيها بصفة جدية حتى لقد أحب أن ينهيها وأن يضع لها حداً وترضية مهما كانت الظروف والإحوال ...

وصدقى كما أسلفنا ... كان ولم يزل ... رجل الحظ ... بل سيد الحظ

(١) مذكراتى لدولة المترجم له .

الذى طالما كان الحظ فى خدمته والتوفيق فى ركابه . فحينما كانت هذه المسألة تشغل حيزاً كبيراً من تفكيره . ويقلبها على شتى الوجوه . يتدخل الحظ فيطرق بابه عبد الله البشرى بك سكرتير خاص سمو الخديو السابق موفداً من لدن سموه لمقابلته ...

كان ذلك فى بداية عام ١٩٣١ ... والصراع الحزبى شاغل الرجل وشئون الحكم وتبعاته تستلزم جهوده وجرأته ... ووجدها فرصة لم تشغله عن هدفه وان ضاعفت جهوده وجعلته بدلا من عمله فى ميدان واحد لخدمة بلاده – يعمل فى ميدان آخر ثان لخدمة مليكه بصفة خاصة ...

واجتمع رسول الخديو بكبير وزراء الملك ... ولم يطل النقاش بين الرجلين الصريحين إذ كان البشرى بك قد جاء برسالة من سمو الخديو يعلن فيها رغبته التامة فى تصفية الموقف وإزالة ما بينه وبين جلالة عمه العظيم من خلاف على العرش لم تعد هناك من داعية لوجوده على الإطلاق ما دام الغرض من الجلوس عليه هو خدمة مصر وسموه يرى أن أحوال مصر قد استقرت وانتقلت من طور إلى طور آخر جديد لاصلة بينه وبين الماضى إذ لم تعد ولاية عثمانية ولا محمية بريطانية بل دولة ملكية وراثية ذات سيادة فى الداخل والخارج ولذلك فهو يرحب بأن تنتهى المسألة على خير وفاق .

وكان سرور اسماعيل صدقى برسالة البشرى بك لايقدر إذ سنحت له الفرصة وساق الحظ إليه من كان يفكر فى أمرهم . فوجد لديهم صدى لشعوره ورغبة فى معاونته على إنهاء هذه المسألة المعلقة ...

وما أسرع ما ذهب كبير الوزراء – بعد أن استوثق من مهمة رسول الخديو – إلى مقابلة مليكه ليسر إليه بما كان ويضع الأمر بين يديه بوصفه صاحبه ويتلمس مشورته وإرشاداته وتوجيه السامى الحازم الذى عهده فى جلالته فى شتى الأمور ...

وراقت الفكرة لجلالة الملك فؤاد . وارتاح إليها كثيراً وطلب من رئيس وزرائه أن « يسير على بركة الله ... » ولم يزد على ذلك ...

وفى جو من التكتم والسرية الشديدين ... ودون أن يعلم أحد بما كان يحدث ويتم ويدور خلف الوزارة « كواليس » تكررت مقابلات رسول الخديو وكبير وزراء الملك فى دار الأخير لوضع شروط الاتفاق النهائى، على إجراء التسوية المعلقة بين العاهلين ...

ووضعت الخطة وتفصيلاتها أخيراً ... وسافر البشرى بك ليعرض الأمر على سمو الخديو ويطلب رأيه واقتراحاته النهائية . ثم عاد ثانية إلى مصر فى خلال شهر من ذهابه حاملا آراء الخديو ومطالبه . معلناً أن سموه قد قبل دون قيد ولا شرط مبدأ النزول عن كل مطالبة بأى حق من الحقوق فى عرش مصر ...

ووجد اسماعيل صدقى أنه وصل إلى بداية المرحلة الحاسمة فأسرع يضع صيغة نصوص الاتفاق الخطير بمعاونة عبد الحميد بدوى باشا رجل الفقه والقانون والمعاهدات ...

وعاد البشرى بك ثانية ليقابل الخديو فى سويسرا وكان قد اتفق قبل سفره أن يبرق لصدقى باشا فى الوقت المناسب لتوفد الحكومة مندوبين لها هناك لمقابلة سمو الخديو وتوقيع صيغة النزول النهائى الذى اتفق عليه ...

وجاءت البرقية ... واختار اسماعيل صدقى للقيام بالمأمورية الخطيرة سعادة أمين أنيس باشا المستشار الملكى وينسى بك المحامى مندوبين عن الحكومة ومعهما يوسف جلاد باشا رئيس الإدارة الأفرنجية بسراى عابدين ليقابلوا سمو الخديو فى لوزان ويحصلون على توقيعه وموافقته على النزول الذى تم أخيراً يوم ٦ مايو سنة ١٩٣١ ...

وأبرق الوفد الحكومى إلى مصر بالنبأ السعيد فأسرع اسماعيل صدقى إلى جلالة الملك وفى اليوم التالى اجتمع مجلس الوزراء – ولم يكن بين أعضائه أحد يعلم بالأمر – فقرر إعلانه رسمياً وإذاعته فى أنحاء البلاد ...

وأذيع النبأ المنتظر ... وتلقته البلاد فى كثير من الفرح والتقدير إذ وضع نهاية فاصلة لجفوة عائلية بين شخصيتين كريمتين ...

أما الاتفاق فى ذاته فلم تكن فيه أية مساومة على الإطلاق وقد قبل الخديو عباس النزول عن العرش بدافع الوطنية والحب لعمه ولأسرته التى خدمها ٢٣ عاما ، ورضى عن طيب خاطر أن يتخلى عن حقه بدون قيد ولا شرط ، لأن الجالس على العرش هو أكبر أنجال محمد على باشا الكبير ، كما أنه أكبر أنجال الخديو اسماعيل ، ولم تدفع الحكومة المصرية تعويضاً ولكن رؤى أن تصان كرامة الخديو فى أوروبا وكرامة البلاد التى كان يتولى عرشها فتقرر أن تدفع الحكومة سنويا مبلغ ثلاثين ألف جنيه لاتنسحب على الماضى ولا يصرف منها شئ لأحد من ورثته بعد الوفاة — ولم يكن هذا ثمنا للنزول ولا امتيازا على غيره من ذوى العروش المخلوعة ...(١)

أما وثيقة النزول فهذا نصها ...

« انى موقن بأنى خدمت بلادى بأمانة وإخلاص ، وإنى كرست لها مدى ثلاث وعشرين سنة — بالرغم من دقة الظروف — كل قواى وخير أيام حياتى.

« وقد تتبعت عن كثب ما أحرزته البلاد وما زالت تحرزه من أسباب التقدم فى جميع النواحى وإنى مغتبط بما أراه من خطاها الثابتة فى سبيل توثيق استقلالها ... والتوفيق بين نظامها السياسى وبين حاجاتها وأمانيها ...

« ورغبة منى فى تحديد موقفى حيال نظام مصر السياسى ، وتأكيد إخلاصى نحو ذات مليكها المعظم فانى أعلن اتباعى للدستور المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ وأصرح بأنى سأتوخى فى جميع الظروف خطة مطابقة للنظام المقرر لقوانين البلاد ...

« وعلى وجه الخصوص أعلن احترامى للأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية ، والقانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص باقرار تصفية أملاكى . وهما جزآن لايتجزآن

---

(١) مذكراتى للدولة المترجم له .

من الدستور المصرى .. وقانون التضمينات نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٣ وأعلن اتباعى لها جميعا .

« ولما كنت أقر لحضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد بن اسماعيل بأنه ملك مصر الشرعى ، فانى أعلن بهذا تنازلى عن كل دعوى على عرش مصر كما أعلن نزولى عن كل مطالبة ناشئة عن أنى كنت خديويا لمصر أيا كان وجهها سواء عن الماضى أم عن المستقبل ...

« ومع تأكيد ولائى المطلق الدائم لجلالة الملك فؤاد الأول أعرب لجلالته عن صادق إخلاصى وأتوجه إلى الله بصالح الدعوات ليحوط جلالته والأمير فاروق ولى عهد المملكة بعين عنايته ليزيد فى إسعاد مصر فى حاضرها ومستقبلها ... »

وكما أحدث النبأ فى مصر هزة فرح وإعجاب . كذلك كان تأثيره فى الرأى العام العالمى إذ وجد فى وثيقة النزول ... وصفة إعلانه ... وحدوثه فى وقت مناسب ودقيق تجتاز فيه البلاد تجربة سياسية دستورية لها خطورتها نصراً مزدوجاً ناله النمر الذكى وبرهن به على بعد نظره ... وشديد ولائه للأسرة العلوية ... ولاء ورثه عن أهليه وتغلغل فى دمه وأصبح قطعة منه ...

وكما تلقت الصحافة المحلية الحادث السعيد بالتعليق والترحاب ... كذلك تلقته شتى الصحافات العالمية فكتبت فيه الفصول الطوال وتناوله المعلقون من نواح عديدة ووجهات نظر متباينة نورد هنا ما ذكرته جريدة « العالم الإفريقى الإنجليزية » بهذا الخصوص :

« ما يزال سر المفاوضات التى أدت إلى نزول الخديو السابق عباس حلمى عن كل دعوى على عرش مصر مكتوما – والمؤكد أن إذاعة هذه الوثيقة أدهشت القاهرة كما أدهشت لندن وجاءت فى أنسب وقت إذ كانت بمثابة رد مفحم على بيان الأمراء والساسة المصريين بتأييدهم للدستور القديم ومناهضتهم للدستور الذى صدر بأمر ملكى فى العام الماضى . ذلك أن عباس حلمى فى وثيقة نزوله يعرب عن ولائه التام للملك فؤاد ونظام الحكم الحاضر ...

« ومهما كانت الدوافع التى حملت الخديو السابق على هذا العمل الذى لم يكن منتظراً فلا ريب أنه جاء نصراً حاسماً للحكومة الحاضرة لأنه على الرغم من أن أنصار الخديو فى مصر لايزيدون على حفنة إلا أنهم كانوا مصدراً للقلق وظهوره اليوم على المسرح باعتباره مؤيداً من أشد مؤيدى عمه الملك يعد عملا له قيمته ...(١)

فاعلان النزول والحالة هذه كان ضربة سياسية محكمة قضت على شبه نزاع لم يكن له فعلا وجود ظاهرى وفى نفس الوقت أيدت نظاماً قامت طبقات عديدة تحاربه بسلاح غير شرعى و فى ميدان لم يكن فى يوم من الأيام مسرحاً لمثل هذا اللون من ألوان النضال الدستورى بين « قانون » و « قانون » و « تشريع » و « تشريع » لكل أنصاره . ولكل خصومه !!

لقد كان النزول مع دلالته الأكيدة على ولاء اسماعيل صدق لمولاه ضربة سياسية محكمة أحس القاصى والدانى والمناصر والمعارض آثارها ، وان جلالة الملك فؤاد بدوره ليحس ذلك فيسارع باسباغ فضل جديد من أفضاله على كبير وزرائه فينعم على السيدة الفاضلة حرمه بنيشان الكمال ويقول جلالته لها :

— « إن زوجك قد حاز كل أوسمة الدولة،وقد فكرت أن أقدم لك وسام الكمال ليكون المكافأة التى أستطيع أن أقدمها إليه فى شخصك ... »

وكان الإنعام السامى « بنيشان الكمال » الرفيع القدر على السيدة الجليلة حرم كبير وزراء الملك تقديراً ملحوظاً من جلالته له قيمته المعنوية العظيمة ... وفى نفس الوقت له دلالته البعيدة القوية التأثير إذ دل على تأييد صاحب العرش لرئيس وزرائه فى كل خطوة تقدمية جريئة خطاها ويخطوها فى سبيل الإصلاح وإقرار النظم وإصلاحها بما يكفل سعادة ورقى البلاد ...

ولم ينس سمو الخديو السابق فى ذات الوقت أن يتفضل على صدق

---

(١) افريكان وورلد فى عددها الصادر فى ١٦ مايو سنة ١٩٣١ .

السياسى الكبير بشكره وتقديره إذ استطاع بلباقته وحسن تصرفه وجميل تقديره للأمور ودقة عرضه لها وتفهمه إياها أن يبدد سحباً داكنة ما فكر واحد من كبار ساسة مصر فى إزالتها وإبعاد آثار لها وإن كانت بعيدة الحدوث إلا أن وجودها كان فيه ما يكدر الأجواء ... ويبقى طويلا أكدار ما كان هناك من داعية لبقائها خاصة وقد توطد فى مصر نظامها الملكى وكفل الدستور نظام توارث العرش وسقطت بذلك أية مطالبة به أو ادعاء بأحقيته ...

لم ينس الخديو السابق الخدمة الجليلة التى قدمها له اسماعيل صدقى فأعادت الصفاء والود العائلى بين سموه وجلالة عمه عاهل مصر العظيم فكتب إليه ... وبخط يده الكريمة الكتاب التالى وفيه بعد الديباجة ...

« ....

نشكر دولتكم عظيم الشكر ... وبمناسبة انتهاء المفاوضات وإمضاء العقد نخبر دولتكم برضانا وارتياحنا ونرجو لدولتكم دوام التوفيق فى كل ما قمتم وتقومون به من صالح العمل الكثير لسعادة مصر سياسيا واقتصاديا وإداريا بما عرف عن دولتكم من المقدرة والكفاية وما اشتهرتم به من الحكمة واصالة الرأى وحبكم للبلاد ...

« ونخص بالذكر علاجكم الحكيم لإنقاذ مصر من هذه الأزمة العالمية الطاحنة وتخفيف وطأتها على مصر العزيزة وتثبيت ماليتها . كذلك إصداركم للدستور الجديد الذى نرجو أن تمنح البلاد فى ظله طمأنينة وحياة كلها تقدم ورخاء حتى تصل بحسن سعيكم وسعى المخلصين من أبنائها إلى ماتصبو إليه من إتمام استقلالها وتوثيق مجدها ...

عباس حلمى



بدأ اسماعيل صدقى عامه الجديد بجولات انتخابية فى شتى بلدان القطر ليجابه الرأى العام بنظمه الحديثة ودستوره الجديد وإصلاحاته المنتظرة التى سيقوم بتنفيذها لصالح البلاد ...

بدأ النمر عام ١٩٣١ بزيارات وجولات فى أنحاء البلاد ... شمالها والجنوب ... شرقها ومغربها ... فأشفق من مغبتها الأنصار قبل الخصوم ... وكانوا محقين فى إشفاقهم ، لأن الأمس القريب – الذى اضطر فيه صدقى إلى مقابلة عنف مفتعل . . . وهياج موحى به .. وثورة مغرضة بقوة كفلت للحكومة هيبتها وللنظام جلاله – لم تكن جروحه قد التأمت ... أو نسيت حوادثه بعد ....

خرج النمر ليجوب البلاد ... ويواجه أهلها على اختلاف طبقاتهم ومتباين مشاعرهم وتعدد ألوانهم الحزبية ... فأشفق عليه الأنصار ، ولكن رجل الإصلاح والتجديد والتقدم ما كان يخطو خطوة دون أن يعرف مدى ثباتها وتأثيرها ، ولذا خرج فى جرأة واعتداد وثقة وهو مؤمن بأنه سينال نصراً مؤزراً . بل وأكيداً ....

أشفق عليه الأنصار ... لأن اسماعيل صدقى لم يكن الرجل الذى يؤيده حزب قوى أو يتبعه خلق عديدون من هواة الشهرة ومحترفى السياسة فيدقوا

له الطبول ويتغنوا بأمجاده ويسرفوا فى مديحه ويعددوا ما أسدى وما سوف يسدى لمصر من منن ونعم وأفضال ...

لم يكن اسماعيل صدقى ذلك الرجل الذى يواجه الشعب بصفته الحزبية أو بأنصاره من أهل المنافع والأهواء والأغراض ... لم تكن هذه صفته وهو الذى لايؤمن بحزب ويعتقد أن مساوئ التشكيلات الحزبية فى مصر بصفة خاصة أضعاف أضعاف منافعها ... وكان صدقى فى ذلك الوقت بالذات رئيس حزب سياسى ناشئ .. ولكنه وبرغم الأنصار وغيرهم ممن جمعتهم حول الرجل الظروف المختلفة والحاجات المتباينة ... لم يرض لكرامته كرجل جهاد ... ولا لماضيه كمناضل وقف وحده فى وجه أشد العواصف السياسية — أن يتقدم إلى الشعب بوصفه رئيس حزب على الإطلاق ...

كره اسماعيل صدقى الوطنى المؤمن بوطنيته المعتز بماضيه الواثق من نقاء صفحته الفخور بمصريته . . أن يلبس فى زياراته وتنقلاته ثوب الحزبية برغم جدته لأنه أحب أن يتقدم إلى المصريين من أخوته بصفته أخوهم فى الوطنية وقد جاءهم بجديد أنكرته طائفة منهم وكفرت به طائفة ثانية وآمنت ثالثة ووقفت الرابعة موقف الحياد الدقيق ...

بهذه الصفة الجليلة الكريمة ... وبهذا الثوب الوطنى العزيز ... تقدم اسماعيل صدقى وقام بزياراته لشتى أنحاء البلاد ليجابه الجماهير ويقارعها حجة بحجة ... ودليلا بدليل ... وبرهانا ببرهان ...

وبالرغم من أن الرجل لم يكن من الذين يعرفون كيف يستثيرون غرائز الشعب ويستدرون عواطفه ... ويثيرونها ... ولم يكن خطيباً شعبياً أو «بهلوانا» متلونا يصوغ الجيد من الكلام ويحسن تنميقه وترتيبه ليشترى التصفيق أو يظفر بصرخات الاستحسان والإعجاب ...

لم يكن اسماعيل صدقى ذلك الرجل الذى ينزل إلى مستوى العامة لتعبث أضاليله بهم . . بل رجل يجب أن يرتفع إليه «السواد الأعظم» حيث يكون وحيث يجدون أنه قد هيأ لهم المكان اللازم لهم الذى يرفع من شأنهم

أمام الدول . . فتقدم إلى الشعب ببرنامج عملى وصفحة مشرفة ، وقوة حاسمة قادرة على الإقناع .

وانتظمت مواكب الرجل من إقليم إلى آخر ... ومن عاصمة إلى أخرى ... فكان النجاح فى ركابه ... وكان التوفيق إلى جانبه حيثما ذهب ...

وتكلم صدقى عن دستوره ... ولم ينس أن يعرج على الأمس ويذكر مساوئه ويندد بها ويعيد إلى الإذهان ذكريات ومآسى جنتها الحزبية والتحزب والأحزاب على مصر والمصريين ...

ونجحت الرحلات .. وكانت دعاية طيبة من الوزير الكبير .. بل تقليداً جديداً فى تاريخ السياسة المصرية إذ لم يحدث قبل عهد وزارته تلك أن قام كبير الوزراء بجولات فى شتى أنحاء القطر للدعاية لبرنامجه الذى أعده للحكم وسياسته التى اعتزم تنفيذها .. وما ألف الشعب فى مصر — منذ عرفت البلاد الدستور وتمتعت به واستطاع الفرد العادى أن يدلى برأيه وأن تكون له حرية العقيدة وإبداء الرأى فى حدود الدستور — أن كلف رئيس وزارة نفسه بالتجوال فى أنحاء البلاد ليعرض سياسته ، لأن الذى كان يحدث فعلا . أن يقوم بمثل هذه الزيارات رجال الأحزاب لأغراض خاصة وأهداف يرمون من ورائها إلى تحقيق مطامع أو أرباح ...

ولكن اسماعيل صدقى ... كان دستوريا بطبعه ... يؤمن بالشورى ويحب أن يتعرف رأى الناس ويصارحهم بكل شئ ... فكانت هذه الرحلات التى قدر لها نجاح ما توقعه الأنصار ولا تصوره الخصوم ! !

•••

لم تكن رحلة اسماعيل صدقى بالشئ الذى استطاع خصومه أن يهونوا من شأنه ... ولم يكن نجاحها الساحق أمراً يستطيعون السكوت عليه ولذا كان أول شئ فكروا فيه .. وأهم قرار رأت « لجنة الاتصال » تنفيذه هو إعلان الحرب على الرجل بنفس السلاح الذى أحسن استعماله وهو القيام برحلات فى سائر البلاد ! !

وأخيراً . خرج « الحزبان المؤتلفان » على الشعب بقرارهما الجديد وهو زيارة القطر واستثارة الهمم لإذكاء ماقد انطفأ من نيران التمرد والثورة والهياج . . .

لقد جرب الوفد قبلا ذلك السلاح الكريه وجرت رحلات رئيسه وأعضائه على البلاد ماجرت من نكبات وفواجع داخلية ... وتدخل بغيض من الأجانب المتربصين ...

جرب الوفد قبلا هذا السلاح وكان له عذره إذ خرج يدعو إلى استنكار ذلك الدستور الجديد ولكن ...

ولكن أى ذريعة كان سيتقدم بها « الحليف الجديد » إلى الأمة وصفحة الأمس القريب ما زالت ماثلة ، ولم ينس الناس بعد حكم « اليد الحديدية » وأفعال الأحرار بالدستور ..!!

كان للوفد ماضيه ... وكان له عذره فى إعلان الجهاد على صدق وغيره ممن يتحرشون بالدستور . . . بل كان الوفد محقاً إذ يقول رجاله وأنصاره أن اسماعيل صدقى قد اعتدى على دستور الأمة ... وأنه يحاول بدستوره الجديد أن يحد من سلطان الشعب وأن يضاعف من سلطان الحكومة وبدلا من أن تكون هى أداة فى يد البرلمـــان يوجهها كيف يشاء سيصبح البرلمان أداة فى يد الحكومة توجهه حيث تريد !!

ولكن ماذا كان سيقول «الأحرار» للناس وما نسوا « اليد الحديدية » ولا « تعطيل الحياة النيابية لثلاث سنوات قابلة للتجديد » !!

ترى ... أية نغمة كان سيتغنى بها الأحرار وما فعل صدقى غير ماسبق أن أقدموا على عمله ... وما أخرج إلى ميدان الوجود غير مشروع كانوا هم أصحابه والساعين إليه ...

لقد أكمل اسماعيل صدقى ما بدأته وزارة الأحرار ... وخرج إلى النور بمشروعهم ... وعدل لهم الدستور الذى كرهوه وقال رئيسهم محمد محمود

فى إحدى خطبه فى تبرير هدم ذلك الدستور ومحاربة خصوم الأمس من حلفائه الجدد :

« لقد شوهوا الحكم النيابى وجعلوا منه معولا لهدم الآمال من آن لآخر... فقد خلقوا بسوء سياستهم أزمة الجيش وأزمة قانون الاجتماعات وغيرها من الأزمات التى تعلمونها والتى ما زالت خافية عليكم فقضوا بأيديهم على استقلال الهيئة النيابية نفسها ...

« إنما هدمنا حياة نيابية فاسدة وأداة خطرة استعملوها شر استعمال فألحقت بمصالح البلاد أبلغ الضرر وشغلتها عن قضيتها الكبرى وعن إصلاح شئونها ....

« هدمناها لنقيم مكانها حياة نيابية نزيهة لاتعرف إلا مصالح البلاد فتنعم الأمة ويتحقق كل ما تطمح إليه من غوالى الآمال ... »(١)

وأى شئ بعد هذا كان يستطيع الحليف الجديد أن يتقدم به إلى الشعب... وأى دستور هذا الذى خرج يدافع عنه اليوم وهو القائل على لسان رئيسه فى حديث صحافى له فى يوليو عام ١٩٢٨ .

« أتعشم أن نتمكن من الرجوع إلى الحالة الطبيعية بعد تعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات ... وأريد أن أؤكد لك أمراً واحداً ، ذلك أنه لم يكن أنا الذى حاول أن يقضى على الدستور ولكنه الوفد الذى لم يكن يحكم بواسطة برلمان ولكن كانت السلطة فى يد فئة استبدت بالهيئة التشريعية فأقامت حكومة أوتوقراطية ...

« والخطة الحازمة الشديدة التى أسير عليها هى الطريق الوحيد الذى أستطيع القضاء به على الأذى والإضرار التى خلفوها ....

بل كيف كان يسوغ الأحرار لأنفسهم الخروج مع الوفد وزيارة البلاد وذلك أمر يحدث فيه تصادم واضطراب وشغب ـ وهم الذين طالما كانوا

(١) من خطاب للمغفور له محمد محمود باشا فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٨

أعداء الشعب وجعله وسيلة عملية لمحاربة أى نظام من أنظمة الحكم .. وفى مثل هذا الخروج الذى اعتزموا مشاركة الوفد فيه قد قال رئيسهم وفى ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٩ بالذات ...

« ان المعارضة فيما يظهر تتخيل أن الشعب طريقة توصل إلى القضاء على الحكم الحاضر ... وانى أكرر أن الأمر على نقيض ذلك وأن هذا النظام الحاضر لاينقضى أجله إلا بعد أن يقوم بالمهمة التى وكلت إليه ...

« فكم يحسن أهل المعارضة إلى أنفسهم وإلى وطنهم .. بل إلى الحياة النيابية التى يدعون أنهم يبغونها إذا هم التزموا فى طعنهم حدود الصدق وفى معارضتهم حدود القانون وإلا فان الحكومة لم تكن فى يوم من الأيام أكثر منها الآن لأن تضرب على كل يد تمتد للعبث بالنظام الحاضر ... »

بل ماذا كان يقول الأحرار للناس فى « سوابقهم » الماثلة ... وأى يد كانوا يمدونها للشعب ... وأيديهم جمعاء بها مابها من آثار صراعهم مع الدستور ..؟!

أى حديث كانوا على استعداد لترديده فى يومهم الجديد ... وأى برنامج حافل كانوا قد أعدوه فى « مسرحيتهم » غير المحبوكة ... وأى دستور هذا الذى أخرجهم اعتداء صدق عليه وهم الذين طالما رددوا مع رئيسهم قوله هذا فى سبتمبر سنة ١٩٢٨ .

« ثقوا أننا جادون لاهازلون فى تهيئة جو صالح لإعادة حياة نيابية قوية نزيهة يتحدث فيها عن الأمة أهل الرأى وأصحاب الكفايات حياة نيابية يقوم الانتخاب فيها على الحرية لا على التهويش والتضليل ...

« لهذا ... ولهذا وحده ... يستطيع النائب أن يتحدث عن قومه ويترجم عن مصالحهم وأمانيهم بحيث لايلحظ فى رأيه أى اعتبار آخر ...

« والحق والواقع أن البلاد لم تحظ فى الأيام الماضية إلا بصورة لحياة نيابية تطوى تحتها كل شئ إلا المبادئ الدستورية الصحيحة ... »

تلك كانت « نماذج » من أقوالهم بالأمس فى « الدستور » و « الحياة

النيابية» و «حلفائهم الجدد ..» أما أعمالهم اليوم فقد كانت شيئاً جديداً .. وجديدا أن يخرج من طغوا على الدستور وعطلوه ... وكمموا الحريات ... وحكموا البلاد حكما دكتاتوريا ... ليستجدوا الشعب الذى لم ينس عطفا جديدا ... ومزيداً من « الشغب » فى سبيل دستور كانوا بالأمس قتلته وجلاديه !!

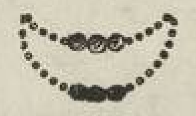
نسوا كل هذا . وخرجوا الأحرار تحت «لواء الوفد» مجاهدين . غاضبين . ناقمين فى سبيل الدستور ... وفى سبيل الدستور بالذات لا من أجل مصالح ولاأغراض .. حتى ولا حزازات شخصية .. أو عدم استلطاف لاسماعيل صدقى ..

وهكذا خرج المجاهدون .. خرجوا فى رحلات قرروها وقدروها ... وأرادوا التنقل فى عواصم القطر ومديرياته لتتكرر من جديد فواجع الأمس وتثور كوامن الأحقاد .. وتسيل الدماء .. ويتلاقى الخصوم والأنصار .. ويقدم المصرى على إيذاء المصرى ... ولا يجد الأخ حرجا فى القضاء على أخيه .

ولكن ...

هل تركهم « النمر » ؟!

لا . لقد كان لهم بالمرصاد فغير مجريات رحلاتهم .. و « فوّت » عليهم شتى ماكانوا يرمون إليه من أغراض ....





ما أسرع ما تدور عجلة الحوادث ... وما أسرع ماتحمل الرياح التى يثيرها دورانها العاصف .. صحف الماضى تما حوت وتلقى بها فى أودية العدم والنسيان .. وما أسرع ما ينسى الناس بعد هذا كله – ومع الدورات الجنونية السريعة – كل شئ ... كل عبرة ... كل موعظة ... كل ذكرى ... حتى ذكريات الأمس القريب وحوادثه ...

نسى الناس كل شئ وغابت عنهم حقائق ثابتة عديدة ... نسوا الواقع وما اعتبروه وظلوا وراء عواطفهم سادرين وما حكم رشيد فيهم عقله أو حاول أن يتعرف الحاضر على صورته أو يتفحص المستقبل على ضوء تجاريب الماضى ...

نسوا كل شئ ... وأن غالبيتهم لتتحدث اليوم عن الدستور حديث ببغاوات تردد أقوال سادتها ودون أن يعرف اب أو ماهية أو خفايا أو معنى ذلك الحديث !!

لقد كان غريباً فعلا أن تتحدث غالبية الشعب ... أنصاف المتعلمين

وأشباههم وما دونهم من فئات تخطاها العلم وضرب بينه وبينها حجاباً كثيفاً حال دون رؤياهم له أو معرفته لهم !!

كان غريباً أن يتحدث هؤلاء عن الدستور ويناقشون مايحويه من تشريعات وهم يجهلون ألف باء الدستور ... بل أكثر من ذلك فانهم راحوا يندون بأهدافه وينقدون فى جرأة غريبة مراميه الإصلاحية وما سوف يحققه من سيادة شعبية وإصلاح ....

وكان غريباً أيضاً أن يتزايد الجدل وأن يتحمس له أنصاره فيدخلوا — دون تمكن أو دراسة أو اطلاع — فى مقارنات فقهية بين مواد الدستورين . القديم الصادر عام ١٩٢٣ ... والحديث الذى أصدره اسماعيل صدقى عام ١٩٣٠ ....

ومرت الأيام أيضاً ... ولم يعد للناس مع مرورها الرتيب من حديث إلا حديث الدستور ... ولا من قصة يتناقلونها إلا قصة افتيات اسماعيل صدقى على ذلك الدستور ومحاولة الانتقاص من سلطان الأمة باصداره دستوراً جديداً !!

وانه لتحرضنى بهذه المناسبة فقرة من خطاب ألقاه صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا فى حفل سياسى فى أوائل عام ١٩٣١ فى جمع من أعضاء حزب الاتحاد ومشايعى وزارة اسماعيل صدقى وبعض وزرائها ... كان حديث الناس أيامها مداره الدستور واجتراء اسماعيل صدقى على جلالته وقدسيته ... فأدلى الرجل المقدام — السريع البديهة ... الحازم التفكير ... الحاسم التصرف ... المتوقد العاطفة ... المحب للتجديد والتقدم — دلوه هو الآخر فى الدلاء وقال :

« ليس الدستور صحفاً مسطورة ونصوصاً جامدة ... بل هو روح وخلق وتقاليد يكفل الحرية والعدل والنظام ... وإذا ما انعدمت فالفوضى والظلم والطغيان ... »

وهو قول له مدلوله ... وله فوق هذا قيمته الخطيرة التى يعتد بها

ويحسب لها ألف حساب ... فصاحبه وهو رجل الفقه والقانون يعرف تماماً قيمة قوله ومعناه وهو إذ يقرر أن الدستور ليس صحفاً مسطورة فقوله الحق الذى يجب أن ينصت إليه هواة الجدل على غير أساس لأن على ماهر ليس بالرجل الذى يلقى القول على عواهنه ودون أساس ... بل رجل يعرف تماماً مواضع كلماته ... ومراميها القريبة والبعيدة ...

وعلى ماهر فوق هذا كان عضواً بارزاً له مكانته فى اللجنة التى وضعت دستور سنة ١٩٢٣ ... فهو والحالة هذه عارف به ... خبير بنصوصه ... متتبع له ... متلمس لما حققه ... وما عجز عن تحقيقه ... شاعر بما هو فى حاجة إليه من وسائل الاستكمال والإصلاح .

والدستور فعلا ليس قانوناً ربانياً ... ولا هو صحف مسطورة ... ولا كتاب منزل ... ولا شريعة سماوية يجب الخضوع لنصوصها والتسليم بما جاء به من أوامر ونواه دون جدل أو سؤال لأنها من لدن عزيز حكيم يسأل ولا يسأل ...

ليست للدستور هذه الصفة إطلاقا لأنه « صحف موضوعة ... » استنتها الظروف الطبيعية للمحكومين .. ثم هو بعد هذا مجموعة من توجيهات فيها « إلزام » بواجبات وتحديد لحقوق ...

وهو بعد هذا ... ومع تقريره لمبدأ الشورى وسلطان الشعب وحقه فى رقابة الحكومة عن طريق وكلائه ونوابه فهو نصوص تشريعية وضعت فى مجموعها وكليتها بما يوافق مطالب مصر ورغبات الأهلين ...

كما روعى فيها كونها مسايرة للتقاليد ولا جفاء بينها وبين العرف المادى والمعنوى ...

ولما كانت سنة التطور شرعة العصور الحديثة ... وأن ما كان يتقبله العقل البشرى بالأمس قد لايرضاه اليوم .. وقد ينكره فى الغد .. ولما كان الدستور « تعبيراً » معنويا ينطق برغبات الشعوب ويعبر عن أمانيها فقد كان لزاما عليه كى يساير هذه « الرغبات » ويمثل هاتيك « الأمانى » أن يخضع

للتغير الفكرى والمعنوى وأن يسير معهما جنبا إلى جنب وأن يتابعهما خطوة فخطوة .

وإذاً ... وقياساً على هذا ... وتمشياً وسنن التقدم ... كان من اللازم أن يعدل الدستور فى بعض مواده بما يوافق روح العصر وتطورات أهليه الفكرية وغيرها ...

وقد قيل مثل هذا فى دستور ١٩٢٣ ولكنهم اعتنقوه بعد ذلك وساروا عليه ، بعد أن رموه بكل نقيصة . مع أنه وضع فى زمن غير هذا وحالة غير تلك ، ونعتوا أصحابه الذين وضعوه بلجنة الأشقياء لأن « الوفد » نفسه كان أول من دفع ببطلانها ... بل وعدم شرعيتها ...

ولم يكن أيضاً قانوناً سماويا ... بل مجرد « تجربة » لنظام جديد قابل للتغيير والتبديل .. أوكما قال سعادة عبدالعزيز فهمى باشا أب الدستور وأحد أساطينه وكبار فقهائه : « ثوب مطاط » .

وإذا كان الدستور ... وهو « الثوب المطاط » قد صيغت مبادئه عام ١٩٢٣ ... ووضعت بما يوافق الوقت والآراء والأفكار فى ذلك الحين ... فهل كان يحق لهذا الثوب الذى « بلى » أن يظل محتفظا بجدته حتى عام ١٩٣٠ وألا تدخل عليه أية تعديلات أو « تجديدات » توافق روح الزمن ! !

وإذا كان الكثير من القوانين الوضعية التى تحدد للناس التزاماتهم وحقوقهم .. ويتعاملون فى بمقتضاها كل مكان .. إذا كانت هذه القوانين قد غيرت وبدلت وجددت وأدخلت عليها إضافات وتعديلات توافق الزمان والمكان والعقلية ... فأى مانع إذن كان يمنع ولاة الأمر أن يغيروا ويبدلوا فى نصوص الدستور على ضوء التجاريب وهدى ما تحتاج إليه البلاد من تقدم وإصلاح ؟!

لقد اشترك الأحرار الدستوريون فى وضع دستور عام ١٩٢٣ ... وقال الوفد فى لجنته ماقال . ثم وفى عام ١٩٢٨ قال الأحرار فى هذا الدستور

بالذات ماقالوا ... أما الوفد فقد نسى الماضى ونظر إليه على أنه « صحف مطهرة » ليس لإنسان أن يمسها من قريب أو بعيد ...

وبين هؤلاء وهؤلاء ... بين المد والجزر ... والدفاع والهجوم ... والصداقة والخصومة ... والنقد والتجريح ... وقف اسماعيل صدقى وقد أراد المتجادلون الثائرون الغاضبون أن يحرموه مكانه ... ويتناسوا من هو ... وأى دور لعبه فى سبيل ظهور وإقرار وخروج دستور عام ١٩٢٣ إلى النور..

ما أسرع ما ينسى الناس ! ! ألم يكن اسماعيل صدقى وصاحبه عبدالخالق ثروت أول من فكرا فى استخلاص حق مصر من الانجليز فى اعتراف سياسى من جانب واحد يقرر هذه الحقوق ؟ ! !

ألم تفشل مفاوضات ووفود ... وساسة وقادة وزعماء فى الوصول إلى نهايات أو اعترافات مشرفة تحدد علاقة مصر بالانجليز ؟ !

ألم ينجح اسماعيل صدقى وعبدالخالق ثروت حيث فشل الآخرون ؟ !

لقد قالوا بالأمس عن تصريح ٢٨ فبراير أنه « نكبة وطنية » فلما ترتبت عليه امتيازات دولية وتغيرات جوهرية فى نظم الحكم وصدر فى ظله الدستور وأجريت الانتخابات تغيرت الآراء وتبدلت فاذا بالمهاجمين بالأمس هم حماة اليوم والذائدون عن « النكبة » وما استتبعها من مزايا وامتيازات ! !

واليوم ... وسنة التطور ... وقانون التقدم ... وتعدد مجالى الفكر ... واتساع آفاق العلم والعرفان كلها توجب تغيراً وتعديلا كليا ... يقف دعاة الرجعية جموداً ويحاربون فى حماقة من يقوم بالتعديل أو ينادى بالإصلاح ! !

ولقد أثبتت التجارب العديدة التى مر بها هذا الدستور أنه من اللازم محو الماضى بحسناته وسيئاته وتغيير مواد الدستور بما يضمن إيجاد استقرار سياسى أكيد تسير معه الحياة النيابية هادئة ثابتة لاتخضع للعواصف الحزبية ولا تؤثر فيها الميول والعواطف والأهواء ...

ذلك ما رآه اسماعيل صدقى وهو من عرفنا مكانه ومركزه من الدستور القديم ... ولقد كان من اللازم أن يتريث خصومه حتى تحين الفرصة

فيحاربوه فى « الميدان النيابى » بنفس السلاح ، فاما أن تكون له الغلبة ... أو يكون لهم فى النهاية النصر المبين !!

وأنه وبعد ماكان من موقف معارضيه منه ومن دستوره ... ليؤكد أن الانتخابات سوف تدور رحاها وسيشترك فيها الشعب ... وأنه ليصرح بهذا واثقاً فى حديث ضاف له مع مراسل جريدة « الديلى تلغراف » بقوله :

« صرحت مراراً لما تسلمت الوزارة مقاليد الحكم بأنى دستورى ولاأنوى مطلقاً الحكم بالطرق الأوتوقراطية بل أحكم بوساطة البرلمان ...

« ولما كان فى النية تعديل الدستور فلم يكن هناك بد من تخلل دور انتقال للقيام بالإصلاحات الدستورية وإجراء الانتخابات وقد أوشك هذا الدور أن ينقضى وانى أؤمل إجراء الانتخابات فى أواخر مايو ...

« وقد ادعى خصومى السياسيون أن الأمة معهم . فأنا الآن أدخل فى مضمار الانتخابات التى ستثبت قيمة دعواهم ...

« وقد قرروا مقاطعتها ولكن طرق الإرهاب لايمكن السماح بها ... فلا يسمح باقامة المظاهرات ولا عقد الاجتماعات العمومية فان غرضها الوحيد هو تحريض الشعب على العبث بالقانون ...

« وسيرى العالم بالتأكيد أن الجماهير المصرية ستشترك فى الانتخابات بنفس النسبة التى اشتركت بها فى الانتخابات السابقة على أقل تقدير ...

« ومتى افتتح البرلمان فانى أؤمل أن تتمكن الحكومة من المفاوضة لعقد معاهدة مع بريطانيا ... »

ولقد كان الرجل واثقاً مما كان يقول إذ عرف فى دستوره كيف يعالج الأمر ويقضى على «الدجل» الحزبى الذى ماجنت مصر من ورائه غير الشر وانصرافها عن الهدف السامى الذى قامت من أجله ثورتها الكبرى وأريقت فى سبيله ما أريقت من الدماء ...



نسيت الأحزاب ونسى الزعماء والقادة — فى غمرة الصراع الناشب بينهم وبين الحكومة فى سبيل الدستور — أنه كانت تجتاح العالم أجمع أزمة مالية خطيرة طاحنة لم يبق معها أخضر ولا يابس لأنها لم تبق على شئ بل ولم تترك لصرعاها شيئاً على الإطلاق ...

نسيت الأحزاب المصرية وقادتها أمر الأزمة المالية الطاحنة وعدد ضحاياها وبدلا من أن تمد يدها بالمعونة أو الإرشاد للشعب ... أو تحاول التخفيف عنه بأية وسيلة كانت ... راحت تحارب الحكومة محاولة صرفها عن الأهداف الحيوية والقومية ...

نسى أمر الأزمة وما فعلته بالناس . . . ولكن ماكان اسماعيل صدقى لينسى أمرها الخطير أو يتغافل عن آثارها المخربة المدمرة أو يتصام عن صرخات ضحاياها الذين لايحصرهم عدد ... وهو رجل الاقتصاد القادر بتجاربه المالية وعقليته النادرة الفذة أن يفعل الشئ الكثير للتهوين من

شأنها والتخفيف من أخطارها . . . وإبعاد شبحها عن الوطن وبنيه الأعزاء ...

لقد كانت للرجل سياسة واضحة المعالم،وأهداف ظاهرة غير خفية وبرنامج معروف لا لبس فيه ولا دجل ... ولذلك لم يصرفه نضاله السياسى عن مراقبة الأمور والتفكير بعقل سديد ناضج فى إيجاد المخرج والحل وانه ليصارح الشعب بذلك ويصرح به فى حديث صحفى له فيقول :

« بعد الملاحظات التى لاحظتها بنفسى قد عرفت الآثار الضارة التى تتأثر بها « البورصة » والتجارة والصناعة والمصارف من جراء اتباع سياسة مالية حكومية مختلة . لهذا كان برنامجى الاقتصادى هو الآتى :

١ ـ إنقاذ مالية الدولة .

٢ ـ إعادة الثقة فى البلاد وعلى الخصوص لدى رجال الأعمال .

٣ ـ علاج الأزمة الحالية ...

والأزمة التى كانت تقاسى البلاد شرورها وويلاتها فى ذلك الوقت لم تكن أزمة محلية بل أزمة عالمية رهيبة أناخت على الدنيا بكلكلها فضج العالم بالشكوى . . .

وكانت الأزمة عادلة فى توزيع مظالمها البغيضة إذ وزعت ويلاتها على شتى الطبقات ... ورمت الناس جميعاً بشرورها فضجوا منها سواء فى ذلك الفقراء والموسرين . ولذلك كانت عادلة،إذ لم تميز بين طبقة وأخرى .

وكان الفلاح ... وهو حارس الثروة المصرية وعاملها وعمدتها ... أشد الناس تأثراً بتلك الأزمة . وكان معنى استمرار « ضرباتها » القاسية إن الثروة المحلية والاقتصاد القومى لمصر سيقضى عليهما ...

ولقد كان طبيعياً وقد امتدت أيادى الأزمة الطاحنة إلى جميع المرافق فأتت عليها ولم تبق على أمل أو شبه رجاء ـ أن تستتبعها وتسير فى ركابها أدوات فتاكة وأسلحة مدمرة وأساليب فناء وهلاك ...

وكان طبيعيا أيضا أن يختص الفلاح المسكين بنصيب كبير من هذه الرزايا وأن يقع على رأسه منها عبء خطير وأن يتمادى القدر فى السخرية منه فيجبره أمام ظروف الحاجة القاسية الملحة أن يفرط فى أرضه الغالية التى أورثته إياها أجيال مجيدة وارتبطت بها حياته وبزغت من سوادها العنبرى الكريم أضواء مستقبله ومستقبل بنيه ...

وهكذا أوجدت الأزمة المالية الطاحنة فئة المرابين ... أو بتعبير أكثر دقة أكثرتهم وعملت على إظهارهم وتعميم شرورهم الفتاكة ...

وفئة المرابين فئة خطرها رهيب فى الريف البائس الفقير وشرورها تمتد إلى جموع الفلاحين فى لين الأرقم الغادر ... فيضطر الفلاح إزاء الحاجة إلى مد يده على الرغم منه إلى عدوه الألد ... وهنا تقع الطامة الكبرى وتكون الأرباح ... وأرباح الأرباح ... وأرباح أرباح الأرباح !!

وبعد هذه السلسلة الرهيبة المحكمة الحلقات يقع الصيد التعس فى المحظور ويخلع الأرقم جلده الناعم الملمس فتباع الأرض ويطرد صاحبها المسكين ، ويصبح عالة على المجتمع بعد أن كان عضواً عاملا من أعضائه المجدين ...

واستفحال مثل هذا الأمر الخطير وتفشى داؤه الرهيب فى الريف التعس فى مثل تلك الأزمة الباطشة التى لا ترحم . كان معناه القضاء على الثروة القومية وفناء للملكيات الصغيرة ونقلا للميراث التليد من أيادى أصحابه المصريين إلى جمهرة النفعيين من الأجانب أصحاب المطامع ...

ولقد كان من اللازم — إزاء هذا الخطر الداهم . . . وأمام قسوة الإجراءات الجبرية التى كان من جرائها أن بيعت أراض ، وشردت عائلات عديدة عريقة — أن تفكر الحكومة فى حماية الأهلين وصيانة الثروة العقارية .. وكان اسماعيل صدقى رجل الموقف بلا جدال !!

أجل ... كان اسماعيل صدقى رجل الموقف إذ فكر بعقلية رجل الاقتصاد الذى وجد ثروة بلاده يتهددها الخطر ووجد أنه من الجرم ألا يعالج الأمر

بحزم أو يتصدى للمخاطر فيدرؤها عن الفلاح المسكين ليقضى على أزمة مزدوجة فيها ضياع تراث وفيها ما يعنى تعطل فئة كبيرة من الشعب واحتسابها فى عدد « عبيد » طائفة السادة الجدد من الملاك ! !

وبدأ الرجل يعمل .. وما أسرع ما عمل فى سبيل مصر وريفها .. إذ أعد مشروعاً لإيجاد مصرف زراعى يحل مكان المرابين ... بل يقضى عليهم ويحارب وجودهم ...

وخرجت الفكرة إلى عالم الواقع ... وزفر الناس زفرات الراحة والاستقرار وقد ظهر فى دنيا الاقتصاد وعالم المال «بنك التسليف الزراعى».

و « بنك التسليف الزراعى » كما يدل عليه اسمه .. مصرف مدعّم ماليا يعمل فى حدود خاصة لايتعداها ويشمل نشاطه حدود الريف وفى سبيل الثروة الزراعية .

وقد ساهمت المصارف الأجنبية العديدة فى رأس مال البنك ودعمت وجوده وأرست أسسه وكان لها فى ماله المدفوع النصف ...

وزيادة فى بعث الأمن إلى النفوس ... وتعزيزاً للطمأنينة الواجب توافرها لمصرف ناشئ .. ضمنته الحكومة وساهمت فى رأس ماله المدفوع بأربعة ملايين من الجنيهات وحصرت أعماله فى تقسيط السلف الزراعية على خمس سنوات دون فائدة وخصصت من مبلغ الأربعة الملايين الموضوعة تحت تصرفه مليونين للسلف الزراعية والمليونان الباقيان لمنع البيوع الجبرية ..

وحنت مصر رأسها للأزمة الطاحنة فمرت من غير أن تصيب أبناءها بضرر وذلك بفضل تصرف رئيس حكومتها الذى عرف كيف يعالجها فيحسن العلاج ...



ومر الوقت ... والرجل كعهدنا به دؤوب مجد ... يخلع ثياب الحزبية مرات ليلبس لبوس المواطن المكافح فى سبيل خير مواطنيه ولا ينسى وهو فى معمعة القيام بمشروعاته الإصلاحية والعمرانية أن يوجه إلى حد ما اهتمامه إلى الناحية السياسية فى وزارته - إذا اعتبرنا إصدار الدستور وتهيئة الجو للانتخابات العامة التى تشترك فيها شتى طبقات الأمة - عملا سياسياً خاصا بحزب دون سائر الأحزاب .

ولما كان اسماعيل صدقى قد صرح بأنه قد أعد العدة لإجراء الانتخابات فى خلال مايو سنة ١٩٣١ فقد بر بوعده ليضع الأحزاب « المضربة » أمام الأمر الواقع وليثبت للعالم أجمع أنه جاد فى قوله وأنه عند كلمته ...

وصدر أخيراً مرسوم دعوة الناخبين لانتخاب مندوبيهم استعداداً للانتخابات العامة وهذه ديباجته :

« نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المواد ٢ و ١٩ و ٢٣ و ٢٨ من قانون الانتخابات رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء .
رسمنا بما هو آت

. . . .

ثم دعا المرسوم بعد ذلك الناخبين لانتخاب المندوبين عنهم أيام ١٤ و ١٦ ، ١٨ مايو سنة ١٩٣١ . . . ثم وبعد إتمام انتخاب المندوبين فى الأيام المعينة — دعى هؤلاء المندوبون لانتخاب أعضاء مجلس النواب فى أول يونيو من السنة نفسها ...

وأعدت الأحزاب المشتركة فى الانتخابات كشوف ترشيحاتها .. وسارت الأمور فى جو عادى هادئ حتى تمت الانتخابات العامة .. وطبيعى أن الغالبية والكثرة البرلمانية كانت لحزب الشعب ...

وقد يدعى قائل أن « فوز » حزب الشعب الناشئ بالغالبية الساحقة يعنى شيئاً واحداً وهو « تدخل » من جانب رئيسه فى سير الانتخابات — والعكس هو الصحيح .. لأن الحزب كان ناشئاً فعلا وكان يرجى على يديه يديه خير كثير ولذا كان « التصويت » فى جانبه ... وهذا أمر مشاهد ومعترف به فى شتى الانتخابات التى أجريت فى مصر إذ طالما أحرزت الأحزاب المرشحة للحكم أو « القابضة » على ناصيته الغالبية المطلقة لأن للناخبين مطالب لايمكن أن يؤديها لهم نوابهم فى سهولة ويسر وسرعة أيضاً وهم معارضون للحكومة ولهم ضدها وقفات !!

وهكذا ... أجل وهكذا تمت الجولة الأولى من جولات الصراع الدستورى بين صدق ومعارضيه ... بين أنصار الدستور الجديد وأنصار الدستور القديم ... تمت الجولة بنصر كبير أحرزه الرجل الداهية والسياسى المحنك البعيد النظر ... وبعد هذا كله ... قدر للمشروع أن يتوج بالنجاح التام ودعى « البرلمان » بوضعه الجديد . . . وصفته الجديدة . . . وفى ظل دستوره الجديد إلى الانعقاد العادى لدورته الأولى ...

وكان افتتاح البرلمان الجديد حدثاً له قيمته وتأثيره فى شتى الجهات ...

كان فيه ما يعنى النصر المؤزر المبين على طائفة المعارضة ... وكان فيه معنى الرضاء السامى ... وفيه مايدل على الاستقرار وانتقال سلطة توجيه الأفراد من يدى من وقفوا وأصروا على الوقوف فى « وجه » ظهور « الدستور » والعمل به . إلى يدى أمينة حريصة على التوجيه إلى استتباب الأمن والنظام .

ولطالما أثيرت بشأن « المعارضة » البعيدة عن الحكم ... وعدم اشتراكها فى « الانتخابات » وتحريضها على مقاطعتها – بحوث فقهية – لتحديد مركز « المحرضين على المقاطعة » واعتبارهم خوارج على قوانين البلاد الشرعية التى أرادها ولى الأمر وبصمها بخاتمه ليعمل بها فى أنحاء مملكته ويخضع لها شتى رعاياه . . .

لطالما أثيرت هذه الأمور الخطيرة ولكن اسماعيل صدقى لم يرض أن تأخذ سمتها القانونية وأبى أن « يقدم » المحرضين إلى جهات الاختصاص واكتفى « بتنحيهم » و« مقاطعتهم » واعتبر ذلك فوزاً لنظامه وتدعيما لدستوره الذى ماكان يجب أن يعرقله أو يحول دون صدوره « خروج » حزب أو دعوته الشعب إلى مقاطعة الانتخاب !!

ودعى البرلمان إلى الاجتماع ... وخرجت جموع الشعب تشهد موكب الافتتاح العتيد وترى جلالة الملك فى طريقه إلى المجلس ليزيد فى تدعيم البناء الشامخ الذى أراده والذى ارتضاه لخير مصر وصالح المصريين ...

ووقف اسماعيل صدقى يقرأ خطاب العرش الذى أذيع فى طول البلاد وعرضها وكان فى « إذاعته » دعاية طيبة للوزارة ودستورها الجديد ومشروعاتها العمرانية الجليلة ...

واستمعت البلاد مع نوابها خطاب « الرئيس » وقد وقف يرحب بالعهد الجديد ونوابه ولم ينس أن يشير إلى قصر المدة التى سوف يستغرقها اجتماع المجلسين وما يرجو أن يتم خلالها من خير لصالح البلاد ...

وعرج « الرئيس » على ذكر الأزمة المالية الطاحنة التى يعانيها العالم أجمع وما تلمسه من وسائل عديدة لتفريجها ومدى عنايته الفائقة التى وجهها

إلى تنمية موارد الثروة وحماية المحصولات وفى صدرها «القطن إنتاجاً وتصريفاً»..
وذكر اسماعيل صدقى لأعضاء المجلسين طرفا من اتفاق وزارته مع شركة السكر وأثر هذا الاتفاق فى تدعيم صناعة محلية لها قيمتها الكبيرة وأثر ذلك فى الاقتصاد القومى العام ...

وأتى الرجل فى خطابه الجامع على تفصيلات هديته العظيمة التى قدمها للفلاح بصفة خاصة وللثروة الزراعية فى مصر بصفة عامة ... وكان طبيعيا أن يتكلم ... بل أن يخص بنك التسليف بجزء كبير من خطابه الخطير ...

وتكلم صدقى عن «بنك التسليف الزراعى» وأفاض فى حديثه عنه وعدد مزاياه التى جنتها والتى سوف تجنيها البلاد وكيف كان مع قصر عهده أداة فعالة فى صون الثروة و «الكرامة» والإبقاء على «الملكيات الفردية الصغيرة» التى كاد يلتهمها غول المرابين الجشع !!

تكلم اسماعيل صدقى عن أهداف البنك وفوائده التى سوف تتعاظم وتتشعب مع مرور الزمن وتعرف الناس على مدى رسالته الإصلاحية الإنقاذية ....

تكلم عن مراميه والفوائد المحققة من وراء إنشائه كإيجاد «النقابات التعاونية» أولا .. بل العمل الجدى على إيجادها وتقرير «ثبوتها» فى ميدان العمل لخير «القرية» وصالح الريف وإمداد هذه النقابات و «تسليفها» ماهى فى حاجة إليه من مال لتستطيع أداء رسالتها والقيام بها على أتم وجه ...

ولم ينس صدقى وقد تكلم عن النقابات التعاونية ومدى مساعدة «البنك» لها — أن يتكلم عن مدى المساعدات الفردية التى تقدم «للفلاح» نفسه و«تسليفه» وصغار المزارعين بشروط سهلة ومغرية أقل فائدة لها هى إنقاذهم من براثن «المرابين» وشرورهم وتيسيراً عليهم عند شرائهم ما يحتاجون إليه من بذور وخلافها وبيع ما تنتجه «أرضهم» بعد ذلك .

وتكلم الرجل وتكلم ... تكلم المصرى الغيور المصلح المجاهد ...

لامن أجل حزب وراءه .. ولا مغانم يرجوها الأنصار .. بل من أجل مصر، ومصر وحدها التي بدأت تدخل من ذلك الوقت في طور جديد ...

• • •

لم يعد أمام اسماعيل صدقي وقد توطد نظام حكمه العتيد ونجحت سياسته الرشيدة ونالت الرضاء والتقدير الساميين، فخرج دستوره الذي أحسن صياغته ووضعه إلى عالم الوجود ... واستكملت وزارته شتى مسببات وجودها الدستوري الصحيح ...

لم يعد أمام الرجل المصري المعتز بقوميته المؤمن بحقوق وطنه وقد استتبت قواعد النظام الذي أرساه وجاهد في سبيله ... إلا أن يواصل العمل المنتج المفيد في ظل الدستور الجديد وإرشادات مليكه الساهر على صوالح شعبه — فؤاد عاهل مصر العظيم ...

أبداً مافترت لذلك الرجل همة وهو يعمل في سبيل مصر وأنه ليستأنف اليوم نشاطه الاقتصادي ويضيف إلى سابقة جهاده فضلا جديداً رمى من ورائه — كما رمى من إنشاء وتدعيم بنك التسليف الزراعي — إلى تعزيز الثروة والقضاء على الأزمة المالية ومسبباتها .. أو التخفيف من وطأتها عن كواهل الشعب ...

ومصر بلد زراعي ... قوامه الزراعة ... وإنتاج الأرض عماد الثروة ... ولقد جاهد اسماعيل صدقي لتدعيم الثروة الزراعية وحماية القائمين عليها وخاصة صغار المزارعين من أصحاب الملكيات الصغيرة المحدودة فأمن مستقبلهم ... وحماهم شر المرابين ... ومد إليهم يد المساعدة الفعالة التي ظهرت آثارها العملية النافعة في ميدان الزراعة ...

وانه ليكفي لكي ندلل في هذا المقام على ماقدمه بنك التسليف الزراعي من خدمات جليلة للأرض العزيزة الغالية وشتى أصحابها من مختلف ومتباين الطبقات العاملة في «الأرض» أن نذكر ما يلي :

أولا – عدد القضايا التى حصل التدخل فيها من جانب الحكومة لصالح المزارعين ٨٧٤ قضية .

ثانياً – مساحة الأرض التى أوقفت الحكومة نزع ملكيتها وأبقتها على أصحابها وحفظت لهم كراماتهم وتراثهم العائلى ٢٣٤٤٢٦ فدان ، ١٢ قيراط ، ٩ سهم ، وهو مقدار فى حفظه إعزاز لمصر وفى ضياعه من أيدى بنيها خسارة جسيمة ورهيبة .

ثالثاً – المبالغ التى دفعتها الحكومة من جانبها بمشاركة بنك التسليف الزراعى – لتحقيق وقف « نزع ملكيات » الأراضى المثقلة بالديون للمصارف وأصحاب رؤوس الأموال الدائنين مبلغ ١٨٠٨١٥ جنيهاً ، ٨٦٧ مليما .

رابعاً – كان متوسط ما دفع على يد الحكومة عن الفدان الواحد خمسة جنيهات وبضعة مليمات تزيد قليلا على المائتين(١)...

وهكذا ... واتباعاً لنفس السنة الحميدة وانتهاجاً للخطة القومية فى سبيل النهوض بالبلاد ورغبة فى تخفيف ويلات الأزمة اتجه الرجل الذكى إلى ناحية أخرى مسيسة الصلة بمستقبل مصر وبنيها ... وثيقة الارتباط بغدها المأمول الذى يرجوه لها ويعمل فى سبيله ومن أجله كل مخلص محب لأمه الكبرى ... مصر الغالية ...

أجل . . . من أجل تحقيق هذا الهدف النافع العظيم الأثر . . . عمل اسماعيل صدقى فتقدم بمشروع جليل له أثره الفعال فى أعمال الرى والصرف وإصلاح الأراضى وتيسير سبل وصول الماء إليها فى شتى فصول السنة – ذلك المشروع القومى النافع هو مشروع خزان « جبل الأولياء » !!

وقد كان طبيعياً بعد هذه الخطوة النافعة فى سبيل مصر وفلاحيها وثرائها ومن أجل تخفيف ويلات الأزمة فيها ... كان طبيعياً وقد أشارت الحكومة

---

(١) مشروع ميزانية الحكومة المصرية لعام ٣٢ – ١٩٣٣

إلى مشروع « الخزان » أن تجد المعارضة سبباً ووسيلة جديدين لمهاجمة اسماعيل صدقى فى مشروعه الجديد ـ ما دام قد هزمهم فى الجولة الأولى . . .

إذ رددوا وقتها نغما ملولا .. وتناقلوا اتهاما طالما رموا به الأحرار ... قالوا فى المشروع ما استطاعوا أن يقولوه ... وكان أغرب ما رددوه أنه يخدم مصالح الإنجليز فى مصر ويمكنهم منها ومن أقدارها ويجعلهم يتصرفون فى « الميـــــاه » حسب أهوائهم فيصرفونها حين يريدون ... و « يمنعونها » حين يشاءون وتشاء سياستهم ...

كان طبيعيا أن تجد المعارضة مادة دسمة ـ فى عرفها على الأقل ـ لمهاجمة المشروع وإعطاء صورة مشوهة عنه للشعب الذى ركز عقله فى أذنيه ولم يكن سواده الأعظم من الرقى الفكرى والرفعة التعليمية بحيث يستطيع التمييز بين الحقيقة الناصعة والدعاية المغرضة التى تهدف إلى هدم وتدمير ما يعمل على إقامته وتشييده المصلحون الذين عرفوا بخططهم الموفقة ، ونظرتهم الصائبة فى كل عمل أقدموا عليه ...

وتمادت المعارضة فى حملاتها ... ولديها فى ذلك الوقت كل سلاح ... بل وأخطر سلاح . وهو الصحافة ووسائلها .. وراحت تقول وتصنف وتعمل جادة على تشويه الحقائق بكل طريقة لتحقق هدفها المشئوم ...

وبالغت المعارضة فى حملاتها الظالمة ... بل وشكلت لجانا فنية برئاسة وزراء سابقين للأشغال ووكلاء لهذه الوزارات لدراسة المشروع ومعارضته .. ولعمرى ان النقد الجارح ومحاولة الهدم أسهل وأيسر من التوجيه الصحيح والتدعيم . . . .

ولم تكف المعارضة عن هجومها بشتى الوسائل لتضمن رضاء كافة الطبقات ... فالطبقة المثقفة ادعت تشكيل لجان فنية ... وللعوام راحت تشيع أن المشروع لصالح الانجليز وأداة قوية تمكنهم من مصر وتديم سلطانهم عليها وتجعلهم بوصفهم المسيطرين على أعالى النيل يتحكمون فى

« الميـــاه » والزراعة المصرية .. ان شاءو أعطوا ، وان شاءوا منعوا . وبذلك تخضع لإرادتهم ثروة البلاد .

ولقد كان مقبولا منهم أن يعارضوا لخير الوطن وصالحه،ولكن أن يشيعوا أراجيف وترهات وأباطيل فذلك ماكان ينكره العرف الأخلاقى ويخرج بالمعارضة من الهدف الذى وجدت من أجله وهو تلمس الإصلاح والتقويم . إلى هدف الهدم ونشر الفساد ...

ولقد كانت النفوس تقبل من المعارضة شتى وسائل هجومها وعديد دعاياتها القاتلة ولكن أن يقولوا أن اسماعيل صدقى يخدم المصالح الانجليزية وهو صاحب الوقفات المشهورة مع الانجليز .. فذلك هو الادعاء الغريب، الذى لايصدقه إنسان ، شاهد مواقف صدقى مع الانجليز .

ولقد كان عجيباً فعلا أن يصدق البعض هذا الادعاء وكأنهم نسوا وقفة اسماعيل صدقى بالأمس القريب من الوزارة الانجليزية يوم أحبت بمناسبة حوادث الاسكندرية أن تتدخل بطريق الإرهاب فأرسلت بعض قطع أسطولها إلى الاسكندرية ...

نسى الناس .. أو نسيت كثرتهم الغالبية ذلك الموقف الباسل الدال على لوطنية والكرامة .. نسوا وقع كلمات اسماعيل صدقى .. بل وضاع جرسها من آذانهم وقلوبهم وأصغوا إلى أكاذيب مضللة لايقصد منها إلا تعكير الجو. ووقف عجلة التقدم والإصلاح .

والواقع أن اتهام اسماعيل صدقى بالخيانة والتملق للانجليز لم يكونا شيئاً جديداً فى تاريخ السياسة المصرية ... بل فى تاريخه الحافل بأساليب النضال والصراع فقد أراد سعد يوم استقال الرجل الشجاع المعتز برأيه من الوفد — أن يقضى على سمعته بهذا الادعاء حيث قال يومها . أنه اتصل بالانجليز وأراد الاتفاق معهم والتسليم لهم ... وجابه اسماعيل صدقى الهجوم القوى وواجه الرأى العام فى اعتداد وثبات .. وتحد رهيب طالب خلاله من اتهموه أن يقدموا دليلا واحداً على خيانته .. فعجزوا ،وتراجعوا وإن ظلت ألسنتهم

تنهش الرجل ونيران بغضائهم تود أن تأتى عليه حنقاً وغيظاً ، بل حسد وحقداً . . . .

وان الرجل اليوم لفى نفس مكانه بالأمس . . . قوى ... ثابت ... كريم .. ساخر بكل « قولة » من الادعاءات .. محتقر لكل فرية غير نزيهة ولاكريمة ما دامت لاتستطيع أن ترقى إلى مواطئ قدميه ...

إن النمر لفى نفس مكانه العزيز لايعبأ بعواء الذئاب الجائعة التى عضتها الحاجة وكاد الحسد يقتلها ... ولا يهتم بمراوغة الثعالب وأساليبها الخادعة المضللة ... ولا يقيم وزنا لأقوال الببغاوات التى تردد كلاماً لاتفهمه وتلتقطه فى غباء كما تلتقط الحبوب أين كانت ...

ان النمر لفى نفس مكانه العتيد يسمع ويرى . . . ويشفق على خصومه من نفسه إذا ثارت ... ويده إذا امتدت ... وصوته إذا علا ... بل يخشى عليهم من وثبته الفاتكة . . . لأنه كان يعرف تماماً مهام وظيفته ويعرف مقامه ومقام الآخرين ...

كان إسماعيل صدقى يعرف أنه يعمل من أجل الخلود ... ومن أجل الحسنة ... بل من أجل الأجيال القادمة التى سوف تنظر إلى أعماله بغير العين المغرضة التى ينظر بها إليه رجال جيله وشبابهم ...

كان يعرف أنه يعمل لصالح مصر ... ويؤمن بأن التاريخ المنصف النزيه سيتحدث عنه فى غده القريب .. أو البعيد .. بلسان الصدق وروح الإنصاف والعدل وعدم التحيز ... ولذا سار فى طريقه قدما غير عابئ بالأشواك ولا مهتم بالطعنات التى كانت تصوب إلى ظهره ...

كان يعرف ... وكانوا يعرفون معه ... أنه آخر من يفكر فى العمل فى العمل لصالح الإنجليز وقد عرفهم وخبرهم وقاسى من ألاعيبهم ما قاسى وشهد من تدخلهم البغيض ما شهد فكان فى مقدمة من ثاروا عليهم وهانت لديهم الروح فى سبيل التحرر من ربقة التدخل البريطانى ...

كانوا يعرفون أن إسماعيل صدقى رجل مبدأ لارجل أحزاب ... رجل

خدمة عامة لا رجل منافع شخصية ... كانوا يعرفون أن مشروع خزان جبل الأولياء مشروع نافع ومفيد . وإلى جانب فوائده الجليلة للرى والزراعة سيكون وسيلة من وسائل تفريج الأزمة والقضاء على البطالة ... كانوا يعرفون هذا . ولكن لعن الله الحزبية يوم عرفتها مصر . ولعن الله التحزب أينما كان !! فما أفادت مصر منه غير الخزى والعار والتقهقر فى كل شئ .

وان إسماعيل صدقى بعد كل هذا الهجوم ... وبعد المعركة الجدلية التى أثارتها الصحافة الحزبية وسممت بها الأفكار ليجد أنه من اللازم أن يواجه الناس وأن يحدثهم فى كل مكان عن مشروعه ... بل مشروع البلاد النافع المفيد ليحظى بتأييدهم شعبياً ويوقفهم على حقائق يعمل على إخفائها المعارضون .

وإنا لنراه يدعو إلى عقد اجتماع شعبى عام فى دار حزب الشعب فى يناير سنة ١٩٣٢ ليتحدث عن المشروع ويفند أقوال معارضيه ويقارعهم الحجج ويسفه مفترياتهم ويظهر المشروع الجليل فى صورته الحقيقية الجديرة بالإكبار والتشجيع القومى العظيم ...

ويتوافد الناس ... معارضين قبل المؤيدين ليسمعوا الرجل ... وينصتوا إلى أسلوبه الساخر القاتل ... ونبرته التهكمية ... وحجته القوية التى يظاهر بها الحق وتسير هى فى ركابه ... وهو يهدم ادعاءات المغرضين حجراً بعد حجر ويقوض حججهم ويقضى عليهم أجمعين ...

وتكلم إسماعيل صدقى عن مشروع خزان جبل الأولياء بلغة الخبير العالم ... وأنصت الجميع إليه فى دهشة وقد ألبس الحق ثوبه الذى صنع له وعراه من ثياب الأضاليل التى ألبستها له المعارضة غير النزيهة ... وراح يقول بعد الديباجة التقليدية وكلمة الترحيب بجميع الحاضرين على اختلاف ألوانهم السياسية :

« يجب عدم الخلط بين المسائل السياسية والمسائل الفنية لأن لكل منهما

ميداناً مستقلا وأما الذين يخلطون بينهما من خصومنا فقوم قد اعتادوا الهدم ولم يعرفوا البناء . وهؤلاء خطرهم أكبر من نفعهم ومن أيسر الأمور تفنيد مزاعمهم والرد عليهم بالبداهة قبل أن ترد عليهم الأرقام الناطقة والحساب الدقيق .

« ولست أدرى كيف يمكن أن يكون إنشاء خزان جبل الأولياء خطراً على مصر من الوجهة السياسية وأنه يجلب عليها الأضرار ... إننا جميعاً نقول ان لنا حقوقاً مقدسة فى السودان فانشاء خزان لنا هناك يزيد السودان من غير شك ارتباطاً بنا .

« وأما الزعم بأن وجود خزان لنا فى السودان يمكن الانجليز عن أعناقنا ومن حبس المياه عنا لمضايقتنا عند كل خلاف فزعم باطل وسخيف . أولا لأن الانجليز إذا أرادوا مضايقتنا فعندهم وسائل عديدة وهم ليسوا فى حاجة إلى وسيلة جديدة ... وثانياً لأن ضمير العالم لايسمح قط لأية أمة أن تحبس المياه عن أمة أخرى فتسبب لها الجدب والشقاء والفناء ، وثالثا لأن فى مصر من المصالح الأجنبية المتشابكة وفى مقدمتها مصالح الانجليز أنفسهم مالا يمكن لانجلترا أن تفكر فى تعريضه للضياع والبوار . . . .

« كان خصومنا يحاربون المشروع فنياً فلما أعوزتهم الحجة الفنية لجأوا إلى السياسة ... فلما رأوا مافى نظرياتهم السياسية من سخف اتخذوا من الأزمة المالية العالمية سلاحاً جديداً فقالوا بضرورة تأجيل هذا المشروع ولو علموا أن العلم الاقتصادى الصحيح لايسمح بتأجيل الأعمال ذات الصفة الإنتاجية إذا ما حان وقتها لترددوا كثيراً فى الإدلاء بهذا القول خصوصاً وهم يعلمون أن الكثير من مديريات القطر المصرى قد اكتظت بسكانها حتى صار كل ثلاث أو أربع من الأنفس يقومون باستغلال فدان واحد . بينما نجد أن لكل نفس فى الولايات المتحدة خمسين فدانا ...

« وأعتقد أنكم توافقوننى على أن كثرة السكان عندنا تستلزم ضرورة توزيعهم توزيعاً عادلا مما يزيد فى الإنتاج من جهة وتدعو إليه الضروريات

الإجتماعية من جهة أخرى.. وانكم لتشاهدون من اكتظاظ بعض مديريات الوجه القبلى ما يجبر بعضهم على الهجرة فى غير مواسم الزراعة طلباً للقوت فى غير بلادهم . . . بينما بلغت الفاقة فى بعض المديريات الكثيرة السكان مايجعل من المتعيّن الإسراع بايجاد موارد للعيش لهم . . . وهى حالة تزداد سوءاً بالزيادة المطردة فى عدد السكان ..

« أليس هذا وأمثاله من موجبات التعجيل بالأعمال المنتجة وفى مقدمتها جبل الأولياء ؟! »

وأى منصف ... أو أى خصم عادل إزاء هذا يجب أن يوافق على رأيه ويشجعه على المضى فيه ويشد على يديه مهنئاً مباركاً راجياً له التوفيق فى عمله الناجح لخير مصر وبنيها ... هذا إذا أراد أن يقف موقف العدل ويأخذ مكان المعارض العامل فى سبيل الصالح العام ...

ولكن هل كانت لدينا معارضة عادلة تنسى الحزازات الشخصية ؟! ذلك ما قاسى منه إسماعيل صدقى وما قاسته البلاد بأسرها . . . ولكن لم يكن النمر — وقد أوضح رأيه وشرح موضوعه — بالذى يقف أو يتمهل فى تنفيذ أمر يؤمن به ، ولذلك وبرغم المعارضة وأقوال لجانها الفنية سار فى المشروع ...

• • •

كان هذا فى أوائل عام ١٩٣٢ وقد استقرت دعائم حكم إسماعيل صدقى وتمت له شتى مسببات النصر وسارت وزارته الرشيدة من توفيق إلى توفيق ومن تبديد غيوم أزمة إلى حل أزمات وأزمات ...

فى هذا الوقت ظهرت فى أفق البلاد شائعة غريبة راح المستوزرون وعشاق الحكم والمتباكون على زوال جلاله يروجونها فى حماسة زائدة وكأنها حقيقة واقعة !!

وعظم أمر الشائعة التى لاأساس لها .. وإذا بالبلاد — طولا وعرضاً — تتحدث عما أسموه « وزارة قومية » ... وإذا بمروجى الأكذوبة يصدقونها

من كثرة ترديدهم لها وتكرارهم لنغمتها ، لأنها كانت بارقة أمل ومعقد رجاء فى عودة الجاه والسلطان ، وما أسرع ما أصبحت مادة حديثهم فى منتدياتهم ومجالسهم ، وقيل يومها أن الشائعة انفلتت من « دار المندوب السامى » وانه فاتح فى شأن الوزارة القومية نفرا من السياسيين ...

وكان ادعاء خروج الشائعة من « دار المندوب السامى » بعد كل هذا . . . فيه — فوق ما يبعث على الأسى — إحساس بمرارة الذلة السياسية والتردى فى سبيل المطامع والغايات ... وفيه فوق هذا ما يشعر الشعب بأن هناك « يداً ثالثة » تصرف الأمور وتهيمن على مجريات الحوادث وتفرض وجود نظم خاصة تريدها هى تمشيا وصوالحها وإن أباها الشعب وكرهها المخلصون من قادته ...

وكان طبيعياً ألا يقيم إسماعيل صدق للشائعة المفتراه أى ميزان ... وما كان ليهتم بها وهو العالم الخبير بمركز وزارته وقوة نظام حكمه ، ومدى ماهو حاصل عليه من تقدير كريم ورعاية سامية ...

وفى الوقت الذى مرت خلاله عاصفة تلك الشائعة العجيبة — التى لم تثر غباراً أو تحدث أثراً فى الوزارة الصدقية — استطاعت أن تعصف ببناء الائتلاف الذى قام بين حزبى المعارضة . . . بل ، صدعت قلاع الأحزاب نفسها وأوجدت بين قلوب المجاهدين من الأعضاء فرقة وكراهية وتباغضاً ...

ولقد صفق « الأحرار » لفكرة الوزارة القومية إذ وجدوا فيها ظلا لتلك الوزارة الأولى التى صدعوا بناء الائتلاف فيها وخرجوا منها فأقيلت بعد خروجهم بأيام .. ثم كانت لهم بعد ذلك الوزارة « الدكتاتورية » وكان من أمرهم وأمر حكمهم وأقوالهم فى حلفاء اليوم ما يعرفه الجميع .. وراحوا يتفاوضون ويرسمون الخطط مع الكثيرين من الحلفاء !!

وأبى رئيس الوفد أن يؤمن بفكرة هذه الوزارة ... وكان موقفه بالغ

الغرابة ... إذ لم يرض أن يمد يده فيحالف عدو الأمس ويسير إلى جانبه فى ميدان الجهاد .

رفض مصطفى النحاس وفريق كبير من أعضاء الوفد فكرة « الوزارة القومية » وحبذها فريق آخر على رأسه فتح الله بركات وحمد الباسل وستة آخرون . . . .

وقيل يومها أن الائتلاف لم يتصدع وحده .. بل تصدع معه بنيان « الحزب الكبير » إلى فريقين أحدهما يشايع خصوم الأمس فى تحقيق فكرتهم التى لا أساس لوجودها .. والثانى يقف بالمرصاد لهذه الفكرة اللعينة ! !

وأنكرت دار المندوب السامى أنها « أوحت » بفكرة وزارة قومية تفاوض الانجليز .. وكذبت الوزارة ذلك الأمر ونفت حدوثه .. ومع هذا فقد استمر التنازع بين المؤتلفين وازدادت حماسة المحبذين والمعارضين ! !

وبدأ الشعب ينسى حديث « الوزارة القومية » ليتحدث عن الشركاء الذين باعوا جلد الدب قبل صيده .. ثم تنازعوا على الثمن ووصل النزاع إلى المشاحنة والقطعية ! !

وتألم الناس جميعاً لما حدث وأشفقوا على الحزب الكبير وخشوا أن ينقسم إلى فريقين ، وسارع الوفد ينفى حدوث انقسام بين صفوفه المتراصة ...

ولكن . . . وبرغم الاتصالات والزيارات والمآدب فقد أخذت شقة الخلاف تتسع وتزداد مع الأيام إتساعاً حتى أفلت زمام الأمر وتمزق الثوب المرتق إذ لم تنفعه الرتوق ! !

وهكذا تحققت فراسة إسماعيل صدقى فحدث ما تنبأ به .. وانقسم « الحزب الكبير » إلى جهتين كل منهما يدعى أنه صاحب حق وأنه هو الوفد فى « أساسه ومبادئه » وأن الآخر خارج عليه ! !

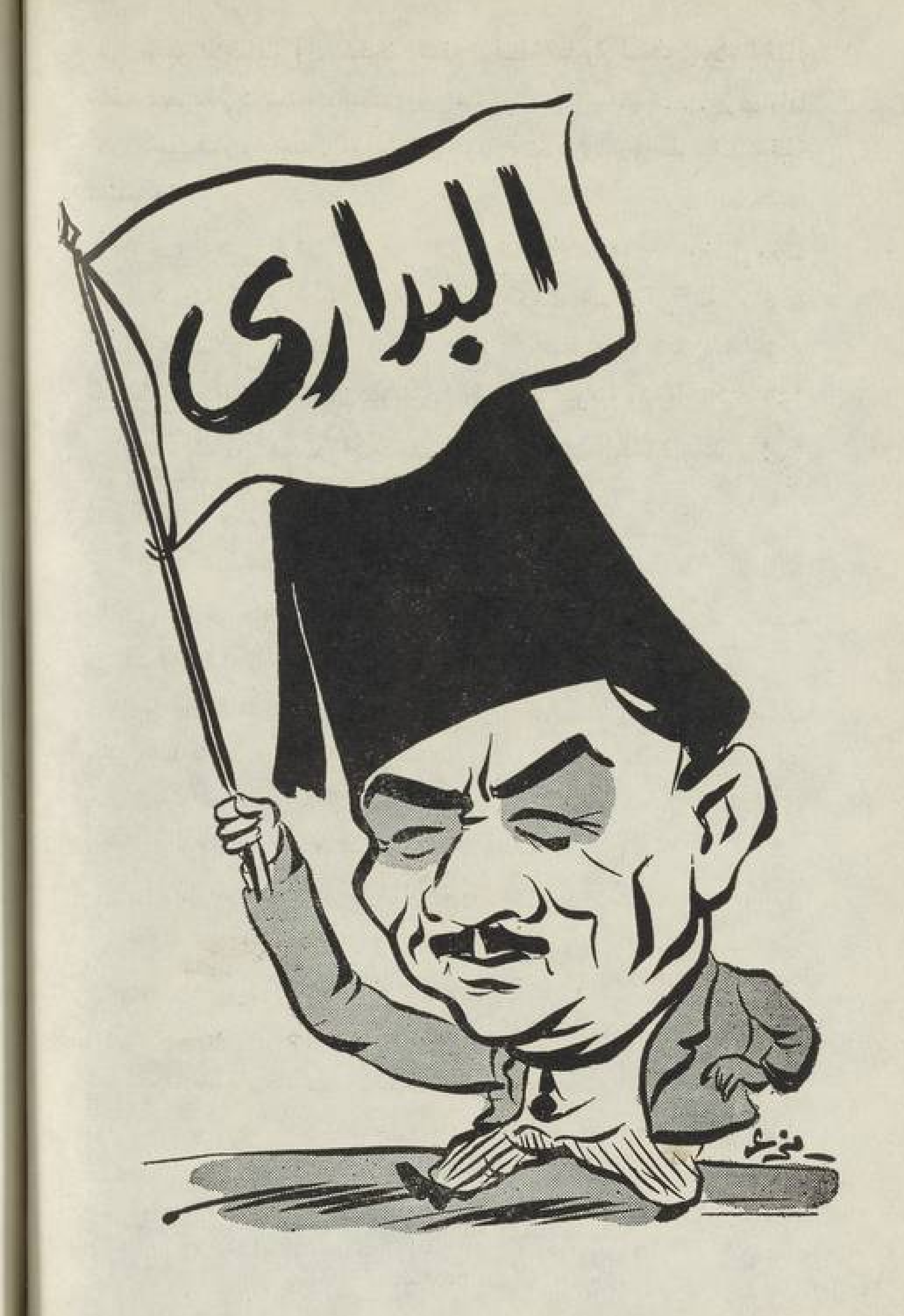
وأشفق الناس لما حدث ... وحز فى نفوسهم أن تنهار الأبنية الشماء من

أجل توافه الأسباب وأن تكون المنافع الخيالية داعية لتنابذ زملاء الجهاد وتخاصمهم لمجرد شائعة لاتستند إلى أساس . . . وتساءلوا . . . ترى ماذا كان يحدث بين المجاهدين والمؤتلفين لو كانت « الوزارة القومية » حقيقة واقعة ؟!

وفصل رئيس الوفد ثمانية من كبار وقدامى الأعضاء ... وفصل معهم جريدة مسائية كبرى « هى جريدة البلاغ » كانت لساناً من أبلغ وأقوى ألسنة الحزب . . . وبدلا من أن يتدخل « محمد محمود » بين الأخوين المنفصلين . أقام للخارجين المؤيدين « للوزارة القومية » حفل تكريم !!

وبدأ الشعب يتحدث والأحزاب فى « تشكيلاتها الداخلية » تثور . . . واستمرت قافلة الوزارة الصدقية فى طريقها المرسوم . . . وعلى رأسها النمر الذكى المنتصر !




البارى

استمرت القافلة فى مسيرها المحكم الرتيب الذى وضع إسماعيل صدقى خطته السديدة الحكيمة . وسكتت المعارضة إلى حد ما . فقد فشلت فى هجومها الأول على مشروع خزان جبل الأولياء . بل وتصدع بناؤها عقب الفرية التى اختلقوها عن وزارة قومية . ولكن الظروف أبت إلا أن تسوق إليها صيدا جديدا دسما . وجدت فيه المعارضة مادة جديدة ومثيرة لمهاجمة إسماعيل صدقى ووزارته . ذلك الصيد هو حادثة البدارى . . .

كانت حادثة من حوادث « التعذيب الإدارى » التى يلجأ إليها رجال الإدارة فى كل عصر وزمان لتدعيم الأمن واستتباب النظام وحفظ هيبة الحكومة من عبث العابثين ومروق الخارجين على سلطان القانون وطاعته ممن يعيثون فى الأرض فسادا ويفرضون على الآمنين ، وخاصة فى الريف سلطاناً جائرا وسياجا من الوهم والإرهاب ...

كانت حادثة البدارى من الحوادث التى اعتاد الريف أن يراها ويسمع بها . . . كانت حادثة ومرت . . . فلم يسمع بها أو يتأثر لها غير نفر محدود فى تلك القرية الجبلية البعيدة التابعة لمركز أسيوط !!

إنها حادثة شهدها مسرح حوادث القرية البعيدة . . . ثم بدأ النسيان ينشر عليها ظلاله ، ويدخل على قلوب فرائسها وضحاياها — أحيائهم ومن لقى الموت أو ذاق هول السجن أو كان يستعد لتنفيذ حكم الإعدام — إحساس الرضا بما كان والتسليم بما حدث ...

وقد تأثرت بها جماعة صغيرة فى قرية محدودة ... ثم عاد الهدوء ينتشر من جديد على مسرحها ... وعاودت الحياة سيرتها التقليدية وبدأ الناس كعادتهم ينسون .

ولكن .. شاءت الظروف أن يقفز اسم « البدارى » إلى مكان الصدارة وأن يكون حادث التعذيب فيها « مثارا » لهجوم عنيف على إسماعيل صدقى ووزارته . . . هجوم أثارته الصحافة المعارضة دون روية أو دراسة لأنها قصدت من ورائه إحراج مركز الوزارة ووضعها فى مكان مزعزع يعرضها إلى اللوم والتأنيب !!

ولقد قلت سابقاً أن حادثة البدارى كانت قد مرت ... وخرجت من مسرحها العتيد ... وتركت « الإدارة » ورجالها إلى دور القضاء ... وصدر فيها حكم محكمة الجنايات باعدام المتهم الأول بقتل مأمور المركز ومعاقبة شريكه بالسجن لمدى الحياه !!

لقد مرت الحادثة فى أدوارها التقليدية ثم . . . قدم المتهمان نقضاً فى حكم دائرة الجنايات مدعماً بمبررات النقض القانونية . . . وصدر حكم محكمة النقض فكان مطرقة ثقيلة هوت على رأس « الإدارة » ووصفت أساليبها بالوحشية وعجبت كيف « تركت العدالة » من أقدموا فى جرأة على تعذيب الناس وأجبروهم أمام الوسائل الإرهابية القاسية إلى الإقدام على ارتكاب جناية القتل ؟!

والواقع أن الوزارة الصدقية لم تعلم بحادث البدارى عند وقوعه ، بل بعد صدور حكم محكمة النقض فيه ، وتقدم ورثة مأمور مركز البدارى القتيل بطلب تقرير معاش لهم ...

واهتزت البلاد للحادث . وهتفت لحكم القضاء ... وشحذت المعارضة سلاحها البتار وراحت تصور الحادث وتقص وحشيته على صفحات جرائدها.

رجل أراد بوسائله « الإدارية » الخاصة أن يوطد الأمن فى بلدة هو المسئول الأول والأخير عن أمنها وهدوئها وسلامة أهلها وضمان أرواحهم وأموالهم ... ذلكم كان مأمور مركز البدارى ...

هذا الرجل أقدم فى سبيل واجب يؤمن به ... على استغلال سلطان وظيفته استغلالا بالغ السوء والشناعة وارتكب حوادث تقشعر لها الأبدان وتنكرها أبسط مبادئ الأخلاق ...

هذا الرجل ... واعتمادا على سلطان وظيفته كحاكم إدارى للإقليم ... أقدم على إذلال رجولة نفر من الأهلين وامتهن إحساسهم بالكرامة امتهانا مزريا فأحسوا أنه من اللازم أن يغسلوا « عار » الحادث بدم الرجل القاسى الذى أمعن فى إهانتهم .. فكان أن أقدموا فى جرأة على القضاء عليه ..!!

والقتل فى سبيل « العرض » و « الكرامة » أمر يراه أهل الصعيد فضيلة يؤمنون بها ويقدسونها فلا عجب أن كبّرت « البدارى » للحادث وهللت لأن أرضها قد تخضبت بدم الرجل الذى أقدم دون رحمة على إهانة كرامات الرجال وإذلال أحاسيسهم برجولاتهم !!

ولقد قيل يومها فى وسائل التعذيب التى استعملها المأمور القتيل أنها وسائل تجافى الإنسانية فوق إذلالها للرجال أنفسهم وجعلهم أحدوثة وسخرية فى أفواه الناس من أهليهم وجيرانهم ...

وقد قيل أكثر من هذا وأغرب .. وكثرت الأقاويل .. ثم ،وبينما المعركة ثائرة النقع فى الخارج تزكيها وتزيد لهيبها الصحافة المعـارضة ... تقدم استجواب فى مجلس النواب عن الحادث !!

وحدث أثناء نظر المجلس المخصوص بوزارة الداخلية فى الطلب المقدم من عائلة « المأمور » القتيل بطلب تقرير معاش لهم — أن صدر قرار بوقف ذلك التقرير حتى يستبين الرأى فى « الحادث » وتتحدد المسئولية بعد دراسة تلك القضية الخطيرة كما أشارت بذلك محكمة النقض ...

وكان إسماعيل صدقى قد سلم ملف القضية إلى على ماهر وزير الحقانية ليقوم من جانبه بفحصه ودراسته والإدلاء برأيه فيه ...

وجارى على ماهر محكمة النقض فى رأيها الخاص بضرورة محاكمة رجال الإدارة المسئولين عن الحـادث والمنسوبة إليهم جرائم التعذيب وإذلال الأهلين وإثارتهم ...

ولما قدم الاستجواب الخطير لمجلس النواب كان على الحكومة أن ترد ... بل كان على الوزير المختص وهو وزير الحقانية أن يقوم بمناقشة الاستجواب والرد عليه ...

وتحدد موعد الرد على الاستجواب العتيد ... واهتم الرأى العام للأمر ... وامتلأت شرفات المجلس بالزائرين والزائرات ورجال الصحافة ...

وأعد على ماهر رده القوى المفحم .. وحضر إلى مجلس النواب ليدلى به . ولكن ... ولظروف خاصة حدثت بعض مناورات ... وتلاقى على ماهر وإسماعيل صدقى ... ثم انسحب على ماهر وانعقدت الجلسة دون أن يحضرها وزير الحقانية وطلبت الحكومة من جديد تأجيل الاستجواب وتحديد موعد جديد كى تناقشه . . .

وحاول الوسطاء تنقية السحب التى خيمت على جو العلاقات بين صدقى ووزير الحقانية وأفلحت إلى حد ما ... وقيل أن على ماهر سيناقش الاستجواب فى المجلس ...

ومرة أخرى امتلأت الشرفات ... وجاء الناس ليسمعوا رجل الثورة والفقه الدستورى والقانون العام وهو يلهب ظهور رجال الإدارة بسياط من نار لا رحمة فيها ولا مهادنة . . .

وعقدت الجلسة التاريخية العتيدة ... ولكن على ماهر بطل الموقف لم يكن من شهودها ... وتساءل الناس فى حيرة « أين ذهب وزير الحقانية والليلة موعد الاستجواب الخطير ؟! »

وجاء موعد إلقاء البيان المنتظر ... وقام حلمى عيسى باشا وزير المعارف ليلقيه على حضرات النواب ... وحدثت ضجة كبيرة ... وصدرت أصوات احتجاج وصخب، ولم يجد الوزير إلا أن يسكت ولا ينطق بكلمة ..

وأسرع إسماعيل صدقى ينقذ الموقف فتكلم عن الدستور وعن «شرعية» نيابة وزير عن وزير وزميل له فى إلقاء بيان خاص ... وعزز قوله ببراهين دامغة ... ثم هدأت الحركة وتلاشى الصخب والضجيج ، وبدأ حلمى عيسى فى إلقاء بيان الحكومة عن الحادث نيابة عن على ماهر الذى حالت بعض ظروف دون إلقائه هذا البيان المنتظر ...

وتم إلقاء البيان .. وفيه تبرير لأعمال المأمور الظالمة .. وتجريح للضحيتين اللذين دافعا عن كرامتهما ، وخرج الناس وهم يهزون رؤوسهم واثقين

أن « البيان » لم يطهر الجو وأن « التصفية » التى رتبها الوزارة كانت « تصفية فاشلة » لابد أن تتبعها أمور وأمور يعرفها جيدا من يعرفون على ماهر ، ويعرفون مدى حرصه فى سبيل الاعتداد برأيه والاحتفاظ بكرامته ...

وقدم وزير الحقانية استقالته . وقيل يومها أن الرجل الذى ترك منصب القضاء . . . وخلع « وشاحه » المقدس ليغامر فى ميدان الجهاد والثورة فى سبيل مصر الأم الكبرى ، هذا الرجل سيخلع رداء الوزارة . ويتركها غير آسف على سلطانها وجاهها لأن « السياسة » لم تأخذ بنظريته ووجد صدقى أنه من المتعذر إلى حد ما تحقيق مطالبه التى أصر عليها وهى :

١ — طلب العفو الملكى عن المحكوم عليهما فى جناية قتل المأمور .

٢ — ضرورة تطبيق القانون بحرفيته على من يثبت التحقيق إدانته لأن سلطان القانون نافذ على الجميع .

وأدلى على ماهر يومها ببيان للصحف — وبعد استقالته — سرد فيه حوادث البدارى . وظروفها . ودواعيها ... وتطوراتها . وحمل الإدارة تبعة الحادث لأنها ، وبوسائلها غير الكريمة ، وتناسى رجالها لأبسط قواعد الكرامة وتقدير المعايير الإنسانية .. كانوا محرضين على الحادث ودافعين إليه !

وأسرع إسماعيل صدقى فتولى الرد على بيان على ماهر .. وشرح بدوره ظروفه وملابساته وأوجد لرجال الإدارة شتى المبررات .. ثم وبعد رده فى الصحف ألقى فى مجلس النواب بياناً شاملا عن الحادث ...

وهكذا .. خفت ثورة البدارى . وأسدلت على حوادثها واستجوابها « حجباً وستائر » داكنة .. ومرة أخرى أخذ الحادث طريقه إلى النسيان بعد أن سارت العدالة فى طريقها إلى إحقاق الحق وأخذ الجانين بجرائمهم التى أقدموا عليها ظانين أنهم بمنجاة عن سلطان القانون ...



لم يكن حادث البدارى من صنع وزارة إسماعيل صدقى . ولا هو كان ضمن برنامجها الموضوعة بل كان حادثا عرضيا خلقته ظروف خاصة واتخذته الصحافة وسيلة لتجريح الوزارة والهجوم عليها . . . ثم أثار بعد ذلك عاصفة فى مجلس النواب ، وعلى أثره استقال وزير مسئول له خطره وله شهرته وله بعد هذا ماضيه فى الجهاد . . .

لقد كان حادث البدارى إذاً أمراً عادياً من أمور تستوجبها .. وتحتم وجودها أحوال وملابسات خاصة .. كما كانت العواصف الجدلية والأزمات التى لابسته وثارت بسببه ... عواصف عارضة وأزمات تزول بزوال السبب.

وما دام الحادث فى جوهره كان قد انتهى ... وما دامت الوزارة قد التمست العفو عن المحكوم عليهما وصدر فى ذلك عفو ملكى باستبدال عقوبة الإعدام على المتهم الأول إلى عقوبة السجن المؤبد — فقد كان من اللازم

بعد كل هذا أن تهدأ العاصفة وتأخذ الأمور بعد ذلك مجرياتها الطبيعية وتسير فى الطريق المرسوم لها من قبل ...

ولما كان إسماعيل صدقى قد وضع لوزارته برنامجا إصلاحياً شاملا . فقد استمر على خطته التى جاهد فى سبيلها . . . ورمى من ورائها إلى غرض أساسى قومى هو التخفيف بقدر الإمكان عن كواهل الشعب المرهق ومساعدته إلى حد ما فى تحمل التبعات الثقال التى أوجبتها وخلقتها الأزمة المالية ...

وفى فصل سابق تحدثنا عن مشروع خزان « جبل الأولياء » وما كان للمعارضة من جولات هجومية فى سبيل نقده وتجريحه .. وهى آراء سفهها ، وحطمها ، وسخر منها ، وأثبت بطلانها إسماعيل صدقى ومن ورائه فنيون مسئولون يعرفون معنى ما يقولون ..

فلا عجب إذن ... ونحن نتكلم عن رجل إصلاح وجهود ومشروعات نافعة ... أن نستأنف ذكر مجهوداته الموفقة فى سبيل ذلك الإصلاح القومى الشامل ذى الفوائد الطويلة الأمد التى تجنيها البلاد ... ويستفيد منها الشعب على مختلف هيئاته وطبقاته ...

وبالرغم من أن مشروع خزان « جبل الأولياء » كان فى دوره الإعدادى فقد أسرع الرجل العامل يعزز مشروعه العمرانى الأول بمشروع لايقل عنه نفعاً للبلاد وهو مشروع تعلية « خزان أسوان » .

وإسماعيل صدقى رجل الاقتصاد ... والمالى الخبير بعلاج المشاكل المادية وآثارها .. هذا الرجل حينما يوجه جهوده الموفقة لخدمة مصر بلاده فإنما يوجهها إلى ناحية « الأرض » وما يمكن أن تساهم به هذه « الأرض الطيبة » من جهود فى سبيل التخفيف عن بنيها ومساعدتهم وإشعارهم بحنوها وكراهيتها من أن تطحنهم حاجة أو تؤذيهم مسغبة ...

ولئن كان إسماعيل صدقى قد عمل جاهداً فى سبيل الفلاح وهو عماد الزراعة ... وحارس الأرض ... والقائم عليها وعلى تحسين « دوراتها »

الفصولية وإنتاجها المتتالى بانشاء بنك التسليف الزراعى الجم الفوائد العظيم النفع ، فقد كان من اللازم أن يعزز هذه الخطوة الإصلاحية بخطوة أخرى شديدة الصلة بها ...

أجل ... كان من اللازم — وقد أمن إسماعيل صدقى الفلاح وحفظ له أرضه من عبث المرابين .. وأنشأ له الجمعيات التعاونية وغير ذلك من الوسائل التى تخفف من أهوال الأزمة الطاحنة — واستكمالا لفوائد المشروع الذى تم إعـــداد بدايته أن تستتبع العمل الأول السلسلة المتممة له والمتشابكة فيه ...

وتعلية خزان أسوان ... بعد مشروع « خزان جبل الأولياء » كانت إحدى حلقات هذا الإصلاح الشامل العظيم إذ ستضمن « التعلية » تخزين كمية هائلة من مياه الفيضان خلف الخزان يكون لها تأثيرها فى الدورات الزراعية أيام التحاريق ...

وبالرغم من عظم نفع مشروع « التعلية » وفوائده التى لاتنكر . فقد قامت فى وجهه معارضة شديدة ... وقيل وقتها أنه كان من اللازم « تأجيله » إلى وقت آخر ... ولكن إسماعيل صدقى لم يكن بالرجل الذى يقبل تأجيل أو تأخير مشروع يؤمن به ويثق بفوائده الإصلاحية العميمة ...

وكما اهتم إسماعيل صدقى بمشروعات عمرانية تهدف إلى خير الفلاح وصالح الأرض . فقد وجه فى نفس الوقت اهتماما آخر إلى المدن وعمل إلى إصلاحها وتجميلها ...

ولعل مشروع « الكورنيش » بمدينة الاسكندرية ... وما كان له من أثر بالغ عظيم الأثر فى تجميل المدينة . فيه مايشهد بمدى ماكان يفكر فيه إسماعيل صدقى من خير للبلاد ومن فيها ...

ومشروع الكورنيش كان ولم يزل مشروعا حيويا للعاصمة الثانية ... جم الفوائد ... جليل الأثر ... كان من اللازم أن يخرج إلى حيز التنفيذ

والعمل قبل إخراجه بأعوام وأعوام ولكن انشغال الوزارات المتتالية بالصراع الحزبي وتدعيم « أسس » لاعلاقة لها بمصالح البلاد أو مستقبلها . لم يدع لها فرصة لذلك التفكير ...

ولكن إسماعيل صدقي — كان رجل الخدمات العامة والإصلاح القومى والاجتماعى والعمرانى — فلم يكن غريباً عليه أن تمتد يد إصلاحاته إلى « الثغر » فيعمل على إلباسه حلة قشيبة من الإصلاح والتجميل ...

ومشروع « الكورنيش » بمدينة الاسكندرية مشروع تلزم له دراسة مستفيضة ولكن اسماعيل صدقى الذى عاصره ... ومرت به سائر أدواره التمهيدية والإعدادية ... لم يدع فرصة « للروتين » الحكومى البطئ أن يعرقل مسيره أو يؤجل إخراجه فأسرع بالموافقة عليه — من ناحية الحكومة — وترك للمجلس البلدى الاسكندرى أن يسير بعد ذلك فى إعداد شتى خطط إخراجه وإتمامه ...

والمشروع ليس فى حاجة إلى وصفه ... فهو غنى عن التعريف ... وآثاره ظاهرة ، وأثره فى تجميل الاسكندرية وربط أطرافها البعيدة وضواحيها بعضها إلى بعض معروف ومشهور ... وهو الآن « نعمة » قومية ... ومصدر سخى من مصادر « الدخل الكبير » والإيراد الضخم .





قد نسبق الحوادث ... ونخرج عن ترتيب سردها الرتيب إذا نحن تعرضنا لمشروع الكورنيش بالقول وناقشنا ما أثير حوله من غبار وظنون. لأن هذه « الزوبعة » المفتعلة قد أحدثتها وخلقتها ظروف سياسية خاصة بعد أن استقال اسماعيل صدقى وترك الوزارة ...

أقول .. قد نسبق الحوادث إذا تحدثنا هنا عن مشروع « الكورنيش » الذى احتضنه اسماعيل صدقى ، وعمل على إخراجه وإتمامه فى أقصر وقت . ذلك لأنه لم تكن هناك من داعية على الإطلاق للحديث عنه أيام الوزارة الصدقية ...

ولكن .. تغير الزمن .. وتطور الحوادث .. واستبدال طاقم الحكم بطاقم آخر ... وخروج اسماعيل صدقى من الوزارة ... وتسلم عبد الفتاح يحيى مقاليد الحكم بدلا منه ، ولاعتبارات حزبية أثارتها ظروف خاصة ومسببات معروفة .. برز « مشروع الكورنيش » .. وأصبح بين يوم وليلة أداة هجوم جديد على اسماعيل صدقى ...

وقد أسبق الحوادث هنا أيضاً إن أنا ذكرت فى هذا الفصل الأساليب التى اتبعتها الحكومة الفتاحية مع اسماعيل صدقى لتجريحه وإثارة « غبار » كثيف حول سمعته .. وهو قول أعود إليه لأذكره تفصيلا فى فصول قادمة. على أن ما يهمنى هنا ويهم القارئ ذكره أن نصف الطريقة التى هوجم بها « مشروع طريق الكورنيش » !!

كان المشروع قد تم نهائياً ... وتسلمته البلدية على يد « الفنيين المسئولين » واستفادت به إلى أبعد حدود الاستفادة . وإذا بأحد حضرات النواب وهو محمد فرغلى يتقدم فى ديسمبر سنة ۱۹۳۳ ... أى بعد ثلاثة شهور من استقالة اسماعيل صدقى ... باستجواب للحكومة عن « طريق الكورنيش »

ورفع الناس رؤوسهم فى دهشة وراحوا يتساءلون أى جديد جد فى المشروع الذى تم ... وأية مخالفات خطيرة ارتكبت خلال العمل فى إتمامه ...

وقيل وقتها ما قيل ... وتناثرت الأقوال واضطربت وتشعبت ... واتجهت الأبصار ناحية اسماعيل صدقى الذى كان يتلقى السهام والطعنات وقتها بنفس الابتسامة الهادئة الساخرة التى ارتسمت على شفتيه أيام كانت تضفر له أكاليل النصر والفخار !!

ولم تجد الوزارة أمام الاستجواب الخطير الذى تقدم به فى المجلس النيابى عضو له قيمته فى « الاسكندرية » بالذات ... وله صلاته العديدة التى قد تمكنه من الوقوف على أسرار خطيرة ومعلومات ذات قيمة ... لم تجد الوزارة أمام الاستجواب إلا أن تحيل الموضوع إلى لجنة تحقيق لتحديد أوجه المسئولية فيه ...

وقد اتجه التحقيق إلى البحث عن « أثر وزير الداخلية السابق » فى حمل مجلس بلدية الاسكندرية على تقرير إنشاء الطريق وهل أثر أو ضغط على أعضاء البلدية ...

وظنت الوزارة الفتاحية أنها توصلت إلى كشف سر خطير يضمن سكوت اسماعيل صدق عنها ... بل واختفاءه إلى حد ما عن الميدان السياسى !!

ظنت الحكومة ذلك ... وأخذ التحقيق مجراه وتشعب وحدثت بعد ذلك ، وأثناء التحقيق أن تصدعت بعض جوانب الكورنيش بفعل أمواج صاخبة أثارتها عاصفة بحرية قوية أوجدت للمحققين بابا جديدا للاتهام واتساع نطاق التحقيق لتقرير المسئولية وتحديدها من شتى الوجوه ...

واتجهت الأنظار إلى « وزير الداخلية السابق » المشرف على شئون البلديات لتعرف مدى صلته بالحادث ...

ونشطت الصحافة على اختلاف نزعاتها الحزبية لتطالع الرأى العام بما يهمه معرفته فى الأمر .. ووجد اسماعيل صدق فى الهجوم دافعاً للرد .. وللرد المفحم الذى نورده فى التالى ليقف القراء على الحقيقة كاملة ناصعة .. ويعرفون ماهية قصة « الكورنيش » المادة الدسمة التى اتخذها — أنصار الأمس وأصدقاء النظام الذى جاهد إسماعيل صدق فى سبيله ، وبعض أعضاء الوزارة التى أقرت المشروع وتم فى عهدها — أداة لتجريح الرجل والنيل منه ...!!

كان النمر فى نفس مكانه يحوطه جلاله . . . وتغمره هيبته ، وما كان وهو « المهاجم » القوى الباطش ليرجف أو يخشى الهجوم ... بل كان يشفق مقدما على مهاجميه الذين أدخلوا أنفسهم — ظلما — فى غابه الحصين ليلقوا النهاية ويتذوقوا غصص الهلاك !!

كان النمر يسمع ويرى ويسخر ... وانه ليجابه الرأى العام دون خشية أو وجل ليطلعه على حقيقة الأمر ويقول للأعداء قبل الأصدقاء :

« شغلت وظيفة سكرتير عام لمجلس الاسكندرية البلدى مدة عشر

سنوات ابتداء من سنة ١٩٠٠ وفى هذه المدة كان الشغل الشاغل لبلدية الاسكندرية هو تجميل المدينة وبوجه خاص من ناحية واجهتها التى على البحر ... وهذا جريا على العادة المتبعة فى جميع المدن البحرية حيث يجتهدون فى إيجاد وسائل الاتصال بالبحر سواء من وجهة الرياضة أو من وجهة صحة السكان .

« وكان مشروع البلدية إذ ذاك هو إنشاء طريق محاذ للبحر على طول واجهة المدينة وبعد أن تنتهى المدينة على طول واجهة ضواحيها . وهذا المشروع لايختلف عن المشروعات التى قامت بها جميع المدن البحرية الكبرى .

« وفى المدة التى كنت أشغل فيها وظيفة السكرتير العام أنشأت البلدية الرصيف المسمى بالرصيف الشرقى وكان المبلغ المقدر لنفقته ٣٠٠ ألف جنيه فصعد إلى مليون جنيه نظراً لتعديلات طرأت أثناء العمل . لكن المدينة رأت أنه لايكمل الانتفاع بهذا الرصيف إلا بعمل حاجز للأمواج ليصدها عن الجون أو الميناء الشرقى حتى يمكن استعماله للرياضة البحرية ففكر فى إنشاء الحاجزين اللذين يبدآن من « قايتباى » ومن « السلسلة » وقد قامت المدينة أخيراً بالشطر الثانى من هذين الحاجزين وهو الذى يتصل بالسلسلة ...

« وإذا كنت لا أزال ذاكراً للأرقام فان هذا الحاجز الأخير الذى كان مقدر له ٢٢٠ ألف جنيه تكلف ٢٠٠ ألف جنيه وكسور بسبب إضافة بعض أعمال لم يكن فى النية إقامتها كسطاح مضاف إلى الحاجز الغرض منه نقل النوادى البحرية من رأس التين إلى ذلك المكان وهذه العملية تكلف ما يقرب من ٦٠ ألف جنيه .

« بقى الكورنيش وهو المكمل لهذه المشروعات البحرية التى انتوى إقامتها المجلس البلدى منذ إنشائه .

« ولتبيين قدم المشروع أقول أن البحث بدأ فيه فيما يختص بالجزء الموصل للابراهيمية فى الوقت الذى كنت أنا فيه سكرتيراً للبلدية واستمرت

المباحثات بل بدئ فى بعض الأعمال التنفيذية عندما نقلت إلى وكالة الداخلية حيث كنت أشرف على أعمال البلدية .

« غير أنه فى ذلك العهد كانت مالية البلدية قاصرة عن المضى فى مشروع بهذه الأهمية لأن مشروع الرصيف الأول اضطرت المدينة من أجله إلى اقتراض مبلغ مليون جنيه ثم جاءت الحرب ووقفت الأعمال ثم انتهت الحرب وبدأت المدينة تفكر فى تنفيذ مشروع الكورنيش من جديد .

« وكان لى فى عهد تبوئى لوزارة المالية دفعتين فى سنتى ١٩٢١ و ١٩٢٢ ولوزارة الداخلية فى سنة ١٩٢٥ اهتمام خاص بهذا الموضوع ، وبدئ فعلا فى أعمال الكورنيش قطعاً قطعاً كلما مكنت ميزانية البلدية من الاستمرار فيها فتمكنت المدينة بموارد ميزانيتها من القيام بجزء كبير من الكورنيش جانب منه عند سراى رأس التين والجانب الآخر ابتداء من السلسلة إلى سيدى جابر وذلك على دفعات .

« وصادف أن المقاولة كانت من نصيب « المسيو دنتمارو » فى جميع الأجزاء التى عملت ماعدا جزءاً واحداً رست مقاولته على مقاول آخر . ولكن فى حوالى ١٩٢٨ إذ كانت البلدية تريد أن تمضى فى مشروعها إلى النهاية اصطدم المشروع بعقبة كادت تودى به أو كانت ستحول دون المضى فيه إلى آخر حدود المدينة وهذه العقبة هى ثكنات مصطفى باشا التى يحتلها الجنود الانجليز ....

« ولقد لقى طلب المجلس البلدى من السلطات العسكرية البريطانية رفضا شديدا ثم عادت السلطات بعد إلحاح شديد وقبلت مرور الكورنيش من وراء ثكناتها على أن يدفع لها المجلس البلدى ٥٠ ألف جنيه لإقامة منشآت بدل التى كانت تقول أنها ستتأثر من مرور الكورنيش .

« ثم جاءت وزارتى سنة ١٩٣٠ فاستأنفت السعى عند تلك السلطات وكان نصيبى منه النجاح دون دفع أى شئ وإذ ذاك تمكنت المدينة من عرض القسم الخامس من الكورنيش للمناقصة وهو الذى فهمت أنه يجرى

بشأنه تحقيق الآن غير التحقيق الخاص بباقى العملية لغاية سراى المنتزه .

« وعندما كان العمل يجرى فى القسم الخامس كان تفكيرى يتجه دائماً إلى استمرار عملية الكورنيش إلى نهايتها الطبيعية وهى قصر المنتزه وذلك لأسباب أولها سبب عام وهو اهتمامى دائماً بأن لايعتور أعمال البلديات فى المدن أى توقف لأن من شأنها أن توجد عملا للعاطلين فى المدن وتدر المال على طبقة من السكان جديرة بكل عناية ولذلك لابد لاحظتم أن أعمال مدن القطن فى السنوات الثلاث الماضية استمرت بهمة لم تعرف الفتور .

« ومشروع كورنيش اسكندرية كان من شأنه إيجاد عمل لعدد يقرب من ثلاثة آلاف عامل من العمال وهذا مما لايستهان به فى مدينة عظيمة .

« والسبب الثانى — انى نظراً لدوام تفكيرى فى التوازن التجارى للقطر كنت أعمل على إيجاد المصايف حتى تنفق الناس أموالهم فى داخل البلاد بدلا من أن يذهبوا إلى بلاد أخرى ينفقون فيها تلك الأموال وليس أكثر اجتذابا للمصيف من مشروع يسهل الاتصال بالبحر وبحماماته فضلا عن الجمال الرائع الذى تكسبه مدينة الاسكندرية من مثل هذا المشروع .

« والسبب الثالث — انه كان من شأن الكورنيش أن يزيد فى موارد البلدية سواء من جهة عوائد الأملاك المبنية الكثيرة التى تقام على الرصيف الجديد كما كان الحال بالنسبة لرصيف المدينة أو من جهة تأجير الحمامات وهذه وحدها أتت للبلدية فى السنة الماضية بربح قدره ٢٠ ألف جنيه ...

« وهذا فوق ما يفيده الأهالى من تصقيع الأراضى على البحر وما ينجم عنه من تشجيعهم على البناء وفوق ماتفيده الاسكندرية من إقبال المصيفين عليها فى الصيف بسبب تجميلها وتحسين واجهتها البحرية وما ينفقونه فى المدينة مدة الصيف .

« ولكن اتباع الطريقة الأولى ... وهى انتظار وسائل الميزانية المعتادة للمضى فى المشروع .. ماكان يمكن من المضى بالمشروع وإنجازه قبل عشر سنوات ، والغرض كما قلت ، هو الاستفادة به فى هذه الأزمة الشديدة

ولذلك لما عرض عليّ القومسيون البلدى قراره رحبت به ووافقت عليه .

« وقد قيل بهذه المناسبة أن إقرار التصديق على المشروع كان بسرعة غير مألوفة وبهذه المناسبة أقول أن المهلة الممنوحة لوزير الداخلية لإبداء رأيه فى المشروع ثلاثة أيام وقد أقررته فى يومين لأنى أعرف المشروع ومزاياه ونواحيه ومداه والوسائل التى بها تدفع نفقاته وقد كنت وزير الداخلية والمالية مما جعلنى أعرف المشروع معرفة تامة بغير إضاعة وقت طويل لاسيما أنى مارست الموضوع من قبل زمناً طويلا .

« أما ماقيل من أن المشروع فى ذلك الوقت كان مفروضا أن يتكلف ٨٠ ألف جنيه فانى لم أعبأ كثيراً بهذا الرأى الذى لم يرد إذ ذاك على لسان أحد من المسئولين .

« وقد كنت أقدر فى ذلك الوقت أنه وقد تكلفت الأجزاء الخمسة من المشروع أكثر من ٢٠٠ ألف جنيه وكان الباقى أكثر مما نفذ فلا بد أن يتكلف إنجاز المشروع أكثر من ٢٠٠ ألف جنيه وأن فى مقدور البلدية أن تقوم بخدمة الدين الذى ينشأ عن ذلك فى الخمس السنوات التى قبل المقاول أن يأخذ المبلغ فيها بلا فائدة .

« أما أن المبلغ قد زاد بعد ذلك . كما فهمت على ٤٠٠ ألف جنيه فهذا لاشأن لى به ، وربما كشف التحقيق الجارى الآن عن أسباب هذه الزيادة . وأكثر الظن عندى أنها نشأت من أنه بينما كانت الأجزاء الأولى من الكورنيش كلها على الأرض الصلبة فان كثيراً من أجزاء الكورنيش الجديد عمل فى البحر وناهيك بنفقات الأعمال البحرية فى بحر كثير الهياج . كما هو الشأن فى شواطئ الاسكندرية »

ولما كان قد أثير لغط حول هذا المشروع بالذات خاصاً بأن إسماعيل صدقى قد « وقع منه ضغط » على المجلس البلدى الاسكندرى ليقرر المشروع . فقد توجه إليه محرر الأهرام بسؤال حول هذا الموضوع الذى أقحم فيه اسمه ... وسرت من أجله شائعات على كل لسان ...

وكان طبيعياً أن يسخر النمر المعتز بقوته وعزة كرامته وثقته بأنه رجل لاترقى الشبهات إلى مواطئ قدميه وأنه عمل ماعمل فى سبيل مصر والمصريين وأنه كان مؤمناً ولا يزال بالفوائد الجمة التى سيجنيها الاقتصاد « المحلى » لمدينة الاسكندرية من وراء الكورنيش ...

كان طبيعياً أن يسخر إسماعيل صدقى من الهمسات والأقاويل التى ثارت حواليه وأذاعها حساده ومعارضيه ... بل بعض أصدقاء الأمس وحلفائه ... وأنه ليرد على ذلك كله بقوله :

« لم يحصل ضغط واعتقادى أنه ما دام التحقيق جاريا فى هذا الموضوع فستتبين الحقيقة واعتقادى أن أعضاء المجلس ما أقروا المشروع إلا لشعورهم بأنه لمصلحة المدينة وهذا ما جعلنى أقره أيضا ...

« على أن كلمة الضغط غير مفهومة فان لوزير الداخلية أن يشعر بلدية الاسكندرية دون أن يكون هناك ضغط ، بأن المشروع يروقه لأنه يرى فيه مصلحة للمدينة .

« وقد حصل منى أننى نبهت المجلس البلدى إلى مشروعات من هذا النوع منها شارع إسماعيل الذى وصل الميناء الغربية بميدان محمد على ، ذلك المشروع العظيم الأهمية والخطر والذى ستبلغ نفقاته فى النهاية أكثر من مليون جنيه .

« نبهت المجلس البلدى إلى التقاعس الحاصل فى هذا المشروع ولم أكتف بالتنبيه بل عمدت كوزير للمالية إلى منح البلدية مساعدة مالية من جانب الحكومة للمضى فى شارع إسماعيل .

« ونبهت البلدية بمناسبة قرب مجئ ملكى إيطاليا إلى ضرورة تحسين المواصلات بين ضاحية الرمل وجهة النزهة وأنطونيادس حيث تقرر أن ينزل صاحبا الجلالة ملكا إيطاليا ضيفين على المدينة ودعوت المجلس لإيجاد وسائل المواصلات ولذلك عمل طريقان كبيران فيهما تجميل للمدينة فوق ماكان يرجى من التكريم اللازم لملك ذى خطر وقدر .

« إلى هذا نبهت المجلس البلدى . فقام به ، ونبهته إلى غير ذلك من المشروعات وكان هذا التنبيه يقوم على دعائم التفاهم بينى وبين الأعضاء دائماً دون أن يكون لدى أو لديهم ما يشعر بأن هناك أى ضغط من وزير الداخلية — وكيف يستطيع وزير أن يضغط على أعضاء مجلس بلدى حتى يجعلهم يقررون ما يخالف ضمائرهم ويتنافى مع واجبهم وهم ليسوا بموظفين وأكثرهم من الأجانب .

« هذه حكاية الكورنيش بحسب ما أعرفه لأنه لاينتظر من وزير الداخلية أن يكون ملماً بتفصيلات العمل فى ذاته من حيث التنفيذ ووسائله والنواحى الفنية له . . .

« وعقيدتى بل وأظن عقيدة من يتحمسون لانتقاد هذا المشروع . أنه مشروع نافع . . . »(١)

والرجل هنا ... وفى حديثه هذا بالذات يقرر حقيقة مركزه من المشروع كوزير للداخلية حيث يعترف صراحة بأنه لم يكن ملماً بتفصيلات العمل فى ذاته من حيث التنفيذ ووسائله والنواحى الفنية له لأن هذا لايدخل بحال فى نطاق عمله وليس له معرفة به بل هو أمر يعرفه المسئولون فنياً والمشرفون من رجال البلدية على ترتيب العمل ومسيره ...

وانا لنرى أيضاً أن إسماعيل صدقى الجرئ لم يقف صامتاً أمام القول بأن التحقيق قد اتجه إلى البحث عن أثر وزير الداخلية السابق فى حمل مجلس الاسكندرية البلدى على تقرير إنشاء طريق الكورنيش وهل أثر أو ضغط على الأعضاء — لأنه يعترف بهذا صراحة ويقول أنه « نبه » المجلس البلدى إلى هذا المشروع المفيد وإلى غيره من مشروعات نافعة أخذ بها وكان لها تأثيرها الظاهر فى تجميل المدينة وتحسينها ، وزيادة دخل البلدية ...

---

(١) حديث دولة المترجم له مع مندوب جريدة الأهرام .

فسألة الكورنيش إذاً ... لم تكن مسألة خاصة باسماعيل صدقى . بل خدمة عامة أراد أداءها لخير البلاد ... ولقد ظهرت وما زالت تظهر فوائدها العظيمة . . .

وهى بعد هذا . وبعد ماكان من أمر تهدم بعض أجزاء السور البحرى لاتمس الرجل فى قليل ولا كثير لأن برنامج العمل ومراقبته وتعهداته واستكماله ثم تسلمه فى النهاية من المقاول المسئول ... أمور لادخل لوزير الداخلية فيها... ولا تهمه فى شئ لأنها من صميم أعمال المسئولين فنياً هناك .





ومرت عجلة الحوادث ... ومر عام .. وفى أثره عام .. ثم حل العام الثالث وإسماعيل صدقى على عهدنا به .. الرجل العامل المكافح الذى لا يهدأ ولا يرحم نفسه ولا يهتم بصحته ...

ولقد كان أمراً طبيعياً أن يعمل الرجل ، وأن يخلص فى عمله ، وأن يقبل على أدائه فى إخلاص ... وفى حدود طاقته ، ولكن ...

ولكن أن يكفر الرجل بناموس الراحة ... ويحمل نفسه فوق طاقتها... ويقوم فوق أعباء رئاسة الوزارة بعمل وزيرى الداخلية والمالية ... فيراقب الأمن الداخلى ... ويشرف على شئون حزب جديد ناشئ هو رئيسه وهو

المسئول عن أقداره . فتلك أمور تكاد تصل إلى حد المعجزات وليس غريباً إذا كانت نتيجتها رد فعل قاس على صحة الرجل ...

ان مجرد حمل أعباء وزارة واحدة متشعبة المصالح متعددة المسئوليات . فيه من الإرهاق الذهنى والجسمانى مافيه . فما بالنا بحال رجل حمل مسئوليات ثلاث ... الرئاسة ، والمالية ، والداخلية . . . ولكل منها مشاكلها وتبعاتها العديدة التى لاتحصى ...

فاذا أضفنا إلى ما ذكرنا أن إسماعيل صدقى حمل فوق ما حمل أمانة مسئوليته كنائب . ثم كمسئول عن سياسة البلاد ، وسياسة حزب . لأمكننا أن نتصور أى حياة كان يحياها الرجل وأى جهاد مضنى كان يجاهده ؟!

كان إسماعيل صدقى رجل إخلاص ووفاء ، وكان فوق هذا صاحب رسالة يؤمن بأنه خلق لأدائها لهذا الوطن الذى تشرف بالانتساب إليه ... لهذا كله لم يكل ، ولم يهن بل ظل يكافح ويناضل ، ويحارب عن عقيدة ليرسى دعائم إصلاحاته ويقيم عليها أشمخ بناء ...

وكان الرجل جلداً ... صبوراً ... عاملا ... ثابتاً كالطود الراسخ . لا يأبه بالنزعات العاطفية ... ولا يقيم وزناً « للتحريضات » الحزبية التى كانت تعكر الصفاء العام وتحدث القلاقل والفتن والثورات لأنه كان يثق أن « الحرب الحزبية » فى سبيل الأشخاص شئ و « الحرب القومية » والجهاد فى سبيل الوطن شئ آخر ...

كان يعرف أن الحرب الأولى مصيرها أولا وأخيراً فشل وبوار وزوال . أما الثانية فكان يؤمن بأنها وسيلة البقاء والخلود .. فعل لها وجاهد فى سبيلهما مؤمناً مخلصاً ...

ولقد حارب الشعب إسماعيل صدقى .. ثم خفت حدة الشعب .. وحاربته الأحزاب ... فتكسرت عند ثباته ونزاهته حدة حربها ، وحاربته الصحافة وكانت وقتها أقوى سلاح حورب به ... واستطاعت « صاحبة الجلالة » ذات النفوذ أن تحقق الغرض الذى شنت من أجله هجومها الخطير ...

فصورت الرجل فى أقسى صورة .. ووضعته فى أبشع وضع ومسخت جلائل أعماله ... وأدخلت فى أذهان العامة افتراءات وأكاذيب هو منها برئ ...

رجل لقى كل هذا .. ووقف وحده أمام هذه التيارات مجتمعة، وحمل شتى التبعات .. خطيرها وجسيمها مدى ثلاثة أعوام أو تزيد .. أكان يستطيع أن يصمد ؟! أكانت طاقته البشرية تستطيع مزيداً من الاحتمال ؟!

لقد كانت النتيجة الحتمية لسلسلة الأعمال التى قام بها ، والمسئوليات التى حملها والصراع الذى تصدى له ... أن سقط مريضاً ... وويل للغاب إن أصاب المرض سيده وحارسه !!

مرض النمر ... مرض النمر القوى حمال التبعات ... القادر على التصدى ورد الهجوم . الذائد عن الغاب ومن فيه .. مرض مرضاً كره أن يستسلم له أو يسلم بشدة وطأته ... ولم يجد بداً من التراجع إلى حد محدود كى يستجم ويعاود من جديد سيرته فى الجهاد والنضال ...

وهكذا اعتكف إسماعيل صدقى ، وراق له أن يقضى فترة استجمام فى فندق « مينا هاوس » علّ السكون الشاعرى الحالم الذى كان يحوطه والسكينة الهادئة الجليلة التى تغمره ، والفضاء الرحب الممتد حواليه ، يستطيع أن يعيد للرجل راحته ويرد على أعصابه التى أرهقت . قوتها وجلدها..

واعتكف النمر . . . فسولت المطامع الذاتية وحب الشهرة للبعض أن يظهروا على حساب الغائب ، ووجد هذا البعض متنفساً لأهوائهم ورغباتهم فى ميدان خلا من حاميه وحارسه ومسيّر دفة سياساته جمعاء ...

ولعل النمر وجد أن الحكمة توحى بأن يترك العاصفة تمر بسلام وأن واجبات مراعاته لصحته تجبره على أن يظل فى استجمامه ولا يقحم نفسه فى صميم اختصاصات هو صاحبها . وأحب هذا البعض أن يجربها وأن يشعر بخطورة تصرفه لها وتسيره لعجلتها الخطيرة ...

ووجد إسماعيل صدقى أن واجبات وحقوق صحته عليه أن يسافر

إلى الخارج . وفعل ذلك ، وكأنما قد أخلى بسفره هذا الجو للمتدخلين فى شئون الحكم والسلطان ...

وتعاظم شأن زكى الأبراشى ناظر الخاصة الملكية ... وتعدى نطاق إختصاصه وعمله حتى أصبح أتفه أمور الدولة تصرف حسب مشيئته ووفق إرادته،وكأنه ظن أنه جمع بين نظارة الخاصة الملكية ورئاسة مجلس الوزراء ! !

وعاد إسماعيل صدقى من الخارج فى سبتمبر سنة ۱۹۳۳ وكان قد استطاع أن يسترد شيئاً من قوته ونشاطه وصحته ... وقيل يوم عودته أن فى « الجو » شيئاً مخيفاً ستظهره الأيام ...

أجل . لقد كان هناك شئ فعلا ... وهذا الشئ هو تدخل الأبراشى فى شئون الحكم . الأمر الذى رفضه وأنكره إسماعيل صدقى فقدم استقالته إلى جلالة الملك ... ولكنه وإزاء العطف السامى والرعاية العالية وجد نفسه مجبراً على سحب هذه الاستقالة ...

وسارت الأمور .. ثم تعقدت من جديد . لتدخل .. أو تدخلات جديدة وعديدة من جانب الأبراشى ... لقد أراد صدقى أن يعين وزيراً فى وزارة خاصة ، وأراد الأبراشى تعيين وزير آخر لنفس الوزارة فرفض صدقى وأصر على موقفه ولم يجد إلا أن يقدم إلى ولى الأمر استقالته ...

• • •

وأخيراً .. وبعد أعوام طوال من الجهاد المضنى ، والحرب التى ماتوقفت لها رحى . استقال اسماعيل صدقى بعد أن وطد نظاماً أراده وجاهد فى سبيله . وترك شئون الحكم وشجونه ليتفرغ من جديد إلى الخدمة العامة فى ميدان غير الميدان الوزارى ...

استقال اسماعيل صدقى لأنه شعر أن هناك يداً غير يده تريد أن تشاركه فى تصريف الأمور .. فلم يجد إلا أن يغضب لكرامته وأن يترك الوزارة غير آسف عليها ...

وقبل جلالة الملك استقالة كبير وزرائه .. وصدرت إرادة جلالته باسناد أعباء الحكم إلى عبد الفتاح يحيي باشا أحد الوزراء السابقين فى الوزارة الصدقية ووكيل حزب الشعب ...

ولما كان الدستور يوجب على الوزارة التى تحمل مقاليد الحكم أن تتقدم إلى البرلمان فى خلال مدة قانونية ليقترع عليها ثقته أو يسحبها منها .. ولما كان رئيس الوزارة الجديد من الأعضاء البارزين فى حزب الشعب إذ كان وكيله . وكان فوق هذا وزير الخارجية فى الوزارة السابقة . فقد عقد اسماعيل صدقى اجتماعا فى دار الحزب خطب فيه وحدد سياسته وسياسة حزبه قبل الوزارة مطالباً إياها لضمان تأييده البرلمانى أن :

« تعتبر نفسها وزارة شعبية . أى يكون وجودها استمراراً للوزارة الصدقية بسياستها باعتبار أن رئيسها وكيل للحزب السائد وبها وزيرين شعبيين ، وأن تتبع النهج الذى رسمه الحزب وتبعته الوزارة السابقة ونفذته ... »

واعتبر عبد الفتاح يحيي تصريح إسماعيل صدقى وخطابه هذا تحدياً له وماساً بكرامته فاحتج لتدخل رئيس حزب الشعب فى شئون وزارته ومجاهرته بذلك التدخل وإملائه للوزارة سياسة قد لا يرضاها أو لا يحب السير عليها ...

وظهرت فى الجو غيوم . وتوترت العلائق بين أصدقاء الأمس ، ووقف كلٌ فى ناحيته يتحدى ...





وإن المنصف المتتبع لسير الأمور يرى أن صاحب اليد المتدخلة فى مسير الأمور الحكومة كانت « ليده » آثار ... وكانت يده لم تزل تعمل فى الخفاء .. وكان لها أثرها فى تعكير العلائق بين أصدقاء الأمس ..

بل لعل الأبراشى باشا قد تعمد أن يزداد الجو بين إسماعيل صدقى والوزارة الفتاحية اكفهراراً وظلمة ليرد — للنمر الذى أبى الانصياع له . والرضاء بتدخله فى خاصة أمور الحكومة — لطمته جزاء هذا الرفض ...

وبدأت الوزارة تتحدى النمر الذى قبل التحدى فى هدوء وان حز فى نفسه أن يرى زملاء الأمس وأصدقاء الجهاد يكشفون الأقنعة عن حقائق مشاعرهم نحوه ...

ولقد كان طبيعياً أن يسخر إسماعيل صدقى من الصغائر التى ارتكبت فى حقه ولما يمضى على تركه الوزارة بضعة أيام تقرب من الشهر أو تزيد ... ولكنه وهو الرجل البعيد النظر . قد رأى وراء هذه الصغائر ، وتلك المناورات البسيطة المظهر نذر شر مستطير خشى أن يستفحل أمرها فتتطور إلى مالا يحب

تصوره أو يرضى به. رأى فيها شرارات نار طائشة ان انطلقت نحو الهشيم أحالته ألسنة لهب ثائرة قد تنتشر فتقضى على كل شئ فعله من الإصلاحات.

وأحب الرجل الحازم أن يضع حداً لذلك الأمر الخطير وقد عز عليه أن يؤدى «تلاعب» الدخلاء إلى انهيار نظام وطيد صرف الكثير من عمره فى سبيل إيجاده وتدعيمه ...

عز عليه أن يؤدى « العبث الشخصى » بشامخ بناء أقامه ، وأن يحدث ذلك بوساطة أصدقاء الأمس . وأراد بسلطان الدستور أن يوقف اللاهين والعابثين . . .

ودعا إسماعيل صدقى إلى اجتماع لأعضاء حزب الشعب ... وهو كما يعرف القراء الحزب السائد فى البرلمان ، وبيده بقاء الوزارة أو عدم بقائها ..

وأحست الوزارة الفتاحية أن فى دعوة صدقى لأعضاء حزب الشعب ما يعنى تحدى الوزارة ... أو إرهابها فلجأت إلى وسائل غريبة ما كان ينتظرها عدو ولا صديق . الأمر الذى أثار إسماعيل صدقى وجعله يسارع بتسجيل هذه المخالفات الخطيرة فى كتاب بعث به إلى دولة رئيسها جاء فيه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

منذ الأمس تواترت لدى الأنباء بأن حملة شديدة توجه من حضرات المديرين ومن موظفين آخرين كباراً وصغاراً على حضرات النواب الشعبيين وسدى هذه الحملة ولحمتها . التهديد تارة والترغيب تارة . وغايتها أن تصيب هدفين معاً : الأول دفع حضرات النواب إلى حضور حفلة شاى ستقام فى الغد بدار أحد أعيان الأقاليم ، والثانى ترغيبهم عن قبول دعوة الغذاء التى دعوتهم إليها بمنزلى فى « الغريب » .

والأمر بالغ الخطر . لأن التدخل بين النائب وحريته بمثل الأساليب التى اتصل بنا خبر الكثير منها ليس إلا افتياتا صارخا على التقاليد الدستورية وعلى الحرية المكفولة بالدستور » .

وبرغم هذا استمرت الوزارة فى خطتها وكأنما أرادت أن تصل إلى تنفيذ سياسة مرسومة وضعتها وأرادت تنفيذها بشتى الطرق مهما جفت. ومهما خرجت عن العرف وتقاليد المجاملات بين الزملاء. أو بين رئيس حزب ووكيل هذا الحزب.

ولقد كان موقف غالبية الحزب من رئيسه موقف تشجيع وتضامن ... ولكن لعن الله المطامع والأغراض !! فكثيراً ما باعدت بين الأصدقاء، وكثيراً ما راح ضحيتها الصالح من الأمور.

كان تأييد غالبية الحزب لإسماعيل صدقى رائعا .. وكان تضامنهم خطيراً وهو أمر ما أحبته الوزارة وخاصة عندما أشيع فى شتى الأوساط – وقد قربت الدورة البرلمانية على الافتتاح – أن إسماعيل صدقى سيرشح نفسه لرئاسة مجلس النواب !!

وكان هذا أمرا ما أعدت له الوزارة أية عدة ولا حسبت له أى حساب. فلما ظهرت فى الأفق بوادره، وتناقلت الألسن خبره، وعظم أمر الشائعة، وجهت الحكومة جهودها إلى عرقلة إتمام ذلك الأمر ...

لقد ثارت ثائرة الوزارة، وغضب دولة رئيسها لأن إسماعيل صدقى أحب أن يتبع وكيل حزب الشعب فى حكومته الجديدة نفس سياسة رئيس الحزب فى وزارته السابقة .. غضب دولة رئيس الحكومة لمجرد إبداء هذه الرغبة وعدها تدخلا فى «خصوصياته» وفى برامجه ومشروعاته ... وراحت حكومته تناوئ الرجل وتحاربه وكرهت أن يكون اسماعيل صدقى فى موضع الرقيب عليها وأن يجلس فى مقعد رئاسة النواب ؟!

وعلم صدقى بمساعى الحكومة فى سبيل إحباط ذلك الأمر او كان حقيقة فعلية، وخشى إزاء التلويح أو التهديد بالمنافع أو أضرارها أن يحدث انقسام خطير فى الحزب. ولم يجد وهو الزاهد فى منصب رئاسة النواب إلا أن يصدر بياناً لأعضاء الحزب، وأن يرسل إلى رئيس الحكومة هو الآخر

صورة من هذا البيان ليزيد طمأنينته ويؤكد له أنه لن يفكر فى ترشيح نفسه لرياسة المجلس ...

وظهر البيان ... وكان ضربة صائبة ... وإنا لنورد هنا نصه :

« يعلم إخوانى أعضاء حزب الشعب أنى لم أرشح نفسى لرياسة مجلس النواب وإنما تمسك لى بها رهط كبير منهم بحسبانها حقاً طبيعياً من حقوق حزب الشعب ودلالة على ثقتهم بى خصوصاً فى الثلاث السنوات الماضية كانوا ينزلون عنها بناء على طلبى وبالنظر إلى ما هناك من تضامن بين حزبى الشعب والاتحاد ...

« وبما أن الأمر قد وصل إلى تصرفات لبعض الموظفين من شأنها أن تلحق ضرراً بوحدة الحزب وأن تؤثر فى المظهر النيابى فى حين أن مسألة الرياسة هى مسألة ثانوية من حيث قيام النائب بواجبه النيابى ومن حيث عدم تأثيرها فى مقام النواب .

لــــــــذلك

« جئت بهذه الكلمة راجيا من حضرات نواب حزب الشعب أن لا يتمسكوا بترشيحى لرئاسة مجلس النواب ... »

والأمر ولا شك يثير الرثاء .. ويدمع العين حزنا على الوفاء لرجل يأبى عليه التعنت الحكومى — وهو صاحب الفضل فى إيجاد النظام الجديد — أن يستعمل حقه الدستورى ويرشح نفسه لرئاسة مجلس النواب ...

ولقد كان غريباً من أصدقاء الأمس أمام هذا الكرم النفسى أن يثيروا فى أمر هذا البيان الهادئ الوديع شائعة أخرى ويقولون أن « بيان إسماعيل صدقى بتنحيه عن رياسة مجلس النواب مناورة مكشوفة لإسكات الفريق المعارض فى حزب الشعب ... »

ودعى البرلمان إلى الاجتماع .. وبدأت الدورة أعمالها .. وأحس الرجل الحر أن فى وجوده مالا يتفق ورأى الحكومة ورغبتها .. وشعر بأنه ربما

عارض أو وقف فى وجه الوزارة فيتبعه فريق كبير من حزبه فيؤدى أمر هذا التأييد إلى التفكير فى إجراء خطير أشفق مقدماً منه . ولم يجد إلا أن يستقيل من عضوية مجلس النواب ليخلى الجو للحكومة الجديدة وأنصارها .
وبعث باستقالته هذه إلى معالى رئيس النواب فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣

« حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرجو معاليكم أن تتكرموا بعرض استقالتى من عضوية مجلس النواب على هيئة المجلس الموقرة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام »

ولما كانت الاستقالة من عضوية المجلس من اللازم أن يستتبعها إجراء دستورى آخر وهو الاستقالة من رئاسة حزب الشعب ــ لأن فى الاستقالة من المجلس ما يعنى قطع الصلة العملية بالحياة النيابية ــ فقد أسرع إسماعيل صدقى بتقديم استقالته من حزب الشعب بكتاب هذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة نائب رئيس حزب الشعب

أتشرف بأن أبدى لدولتكم أنى قدمت استقالتى من عضوية مجلس النواب . وبما أن رياسة حزب الشعب تقتضى وثيق الاتصال بالحياة البرلمانية .

لذلك أرجو من دولتكم أن تتكرموا بعرض استقالتى من رياسة الحزب على مجلس الإدارة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام »

ولقد أراد الرجل باستقالتيه أن يتفادى الانقسام الحزبى مما يضر بالنظام الذى عمل طوال ثلاث سنوات على تدعيمه وإيجاده ...

وتمادى إسماعيل صدقى ــ حباً منه فى الإبقاء على الأوضاع وتركها كما هى ــ فى بعده عن حلبة السياسة فأعلن اعتزالها وأبى الرد على أى سؤال ..

واجتمع الحزب ... وكان غريباً أن يصدر قراراً إجماعياً بقبول استقالة منشئه وموجده وتوجيه خطاب شكر إليه !!

أى والله ... خطاب شكر فقط !!

وخطاب الشكر الغريب .. هذا الذى قرر الحزب إرساله إلى اسماعيل صدقى لم يكن قرار صدوره إجماعيا . بل تحت تأثير ضغط رهيب وتهديد كان غريباً فى بابه .. وغريباً أن يصدر من رئيس الوزراء ..

لقد جمع دولة نائب رئيس حزب الشعب أعضاء الحزب فى جلسة خاصة حضرها وزير المعارف حلمى عيسى .. فى هذه الجلسة هدد الرئيس والوزير جميع الأعضاء من النواب بأنهم إن لم يؤيدوه على طول الخط ويقبلون استقالة رئيسهم السابق من الحزب ومجلس النواب دون كلمة أو معارضه فسيقضى على النظام الحالى ... ويحل البرلمان ! !

وصدرت الصحف وفيها إشارة صريحة إلى ذلك التهديد العلنى . وفكر إسماعيل صدقى فى الأمر ملياً .. ووجد أن الحكمة توجب معالجة الأمر وسد الطريق على الساعين فى القضاء على النظام الذى جاهد من أجله طويلا ...

ولم يجد النمر إلا أن يعود مرة أخرى إلى الميدان ليجاهد من جديد . وأسرع يكتب إلى رئيس مجلس النواب يسترد استقالته التى كانت لم تعرض بعد على حضرات أعضاء المجلس .

ولقد ألم إسماعيل صدقى فى كتاب استرداد استقالته بموضوع النزاع .. وأشار إلى الاجتماع الذى دعا إليه كبير الوزراء وما حدث فيه من تهديد بحل المجلس والقضاء على الحياة النيابية . ولم تفته فى كتابه هذا شاردة ولا واردة بل قال فى صراحة تامة وجلاء واضح كل ما كان يمكن أن يقال :

«حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب

سبق أن بعثت لمعاليكم بخطاب طلبت فيه عرض استقالتى من عضوية مجلس النواب على هيئة هذا المجلس الموقرة . وقد اطلعت اليوم بجرائد الصباح على تصريحات منسوبة لحضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة وحضرة صاحب المعالى وزير المعارف قيل أنها ألقيت على مسامع حضرات النواب الشعبيين والاتحاديين وفيها النذير بحل مجلس النواب إذا لم تتجه أصواتهم لناحية معينة عند عرض استقالتى فى هذا المساء . وقد كانت هذه

التصريحات محل الدهشة منى حتى أنى ترقبت صدور جرائد المساء لعلى أقرأ بها ما يفيد أن مانسب إلى الوزيرين مخالف للواقع وقد صدرت هذه الجرائد فاذا هى مع الأسف الشديد تؤيد أنباء التصريحات المذكورة بصورة لاتحتمل شكا ولا إبهاما ...

« إزاء ما تقدم ولعلمى أن حل مجلس النواب . هو إجراء خطر لاتلجأ إليه الحكومات إلا حيث يتعذر التفاهم بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية فى اتجاهات الحكم الرئيسية وليس قبول أو رفض استقالة نائب من هذه الشئون فى كثير أو قليل ...

« ولحرصى من جانب آخر على استقرار الحياة النيابية التى عملت لها منذ الساعة الأولى بجهد وإخلاص طالما شهد بهما النواب المحترمون وقد يبدو لى مما أنا موقنه من شعور حضراتهم نحوى أن عرض استقالتى ربما أثار بين النواب والحكومة خلافاً قد يؤدى لما تنبو عنه الحكومة ويخالف مقتضيات المصلحة العامة . لذلك رأيت أن أسحب استقالتى من عضوية المجلس حتى لاأهيئ فرصة للنيل من النظام الحاضر فى شأن هو خاص بى ولا علاقة له بتوجيه السياسة العامة للبلاد .

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر الاحترام » .

١٩٣٣/١٢/١٨ اسماعيل صدقى

نائب فرسيس

وكان طبيعياً أن تفاجأ الوزارة بنبأ استرداد الاستقالة .. وأن تروعها الحقائق التى أوردها النمر المهاجم فى كتاب الاسترداد ... وأن يسارع دولة رئيسها بمحاولة تغطية موقفه الذى أشار إليه اسماعيل صدقى بعد إشارة الصحف — إشارة صريحة لا لبس فيها ولا غموض ولا إبهام ...

واتصل دولة الرئيس بالصحف . ووزع عليها بياناً رد به على كتاب استرداد الاستقالة جاء فيه :

« إن نتيجة الانتخابات لمكتب مجلس النواب التى جرت بالأمس فيها الرد على مزاعم دولة صدقى باشا ولا تدع مجالا للشك فى أن دولته قد فشل فى مناورته السابقة فقد كان يتوهم أنه يستطيع أن يحمل غالبية أعضاء مجلس النواب على التمسك بعضويته حتى يتسنى له أن يقول بعد ذلك كما هى عادته أنه نزولا على إرادتهم لايسعه إلا سحب استقالته ...

« فلما أيقن أن حضرات أعضاء المجلس لن يجاروه فى مناورته لم ير بدأ من أن يسحب استقالته بيده مستتراً وراء أسباب يدعيها .

« ومما يدعو إلى الأسف أن دولة صدقى باشا يظهر نفسه فى المناسبات التى يخلقها خلقاً بمظهر الحامى للحياة النيابية ... القوام على كرامة النواب. وفاته أن حرص النواب على كرامتهم وإدراكهم لواجباتهم النيابية هو الذى جعلهم يجتنبون المضى مع دولة صدقى باشا فى مناوراته الملتوية وبذلك برهنوا للملأ على أنهم فوق مظان دولة صدقى باشا وأوهامه ... »

ولم ينكر دولة رئيس الوزراء اجتماعه بحضرات نواب حزب الشعب فى داره ... ولكنه أنكر تهديده إياهم بحل المجلس ... وقال فى ذلك :

« حادثت حضرات النواب الشعبيين الذين اجتمعوا فى دارى بعد ظهر الأحد بصفتهم هذه راجيا ألا يفضى موضوع استقالة صدقى باشا عند عرضه على مجلس النواب إلى تكرار ماحدث فى الحزب عند عرض استقالته من رياسته لأنه ليس من شأن تكرار المناورات سوى تزعزع الحياة النيابية . طالباً إليهم أن يبذلوا جهودهم ليحولوا دون وقوع تلك المناورات » .

وبالتالى ... نفى معالى وزير المعارف ما نسب إليه من تصريحات هو الآخر . واعتبر الأمر منتهيا من جانب الحكومة ...

ولكن إنكار دولة الرئيس لحادث التهديد ... ونفى معالى وزير المعارف لما نسب إليه كلية — لم يغيرا من الأمر شيئا إذ قدم نواب الحزب الوطنى

إلى الحكومة استجواباً فى هذا الشأن مدعما بأسانيد دعمتها ما جاء فى الصحف خاصا بتدخل الوزارة وتهديد الأعضاء بحل المجلس .

ولقد صرح معالى حافظ رمضان باشا بعد أن علم بأن دولة الرئيس ومعالى الوزير قد كذبا التصريحات المنسوبة إليهما بقوله :

« ان فريقا من النواب عندى الآن وهم يؤكدون صحة هذه الوقائع وان نفى الحكومة سيضطر الحزب إلى أن يطلب من المجلس إجراء تحقيق برلمانى تطبيقاً للمادة ٩٨ من الدستور التى تنص على أن لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستنير فى مسائل معينة فى حدود اختصاصاته » .

وقد جاء فى ختام الاستجواب المقدم من نواب الحزب الوطنى مايلى :—

« وحيث أن صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا أرسل خطاباً لمعاليكم يسترد فيه استقالته التى كان قد طلب عرضها على المجلس وقد سجل فى خطابه المذكور هذه التصريحات المنسوبة لحضرات الوزراء فى الاجتماعين المذكورين ...

« وحيث أن تلك التصريحات هى أخطر مايصدر من حكومة لنواب وتتعارض مع أبسط المبادئ الدستورية التى تكفل للنواب كرامتهم وحريتهم فى إبداء الرأى وتعتبر اعتداء صارخاً على الدستور ويحق للنواب الموقعين على هذا أن يقدموا هذا الاستجواب لحضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة وحضرة صاحب المعالى وزير المعارف وحضرة صاحب المعالى وزير الداخلية عن هذه التصرفات حتى بعد المناقشة يتخذ المجلس ما يراه حافظاً لكرامته ضامناً لحريته وحامياً لدستوره »

تلك كانت نماذج مصغرة من أعمال الوزارة الفتاحية مع الرجل الذى جاهد .. وعمل ، ولقى الحرب ، وحارب الخصوم . فقام فى وجهه أخلص الأصدقاء ، وحق عليه بعد هذا كله أن يقول « اللهم اكفنى شر أصدقائى . أما أعدائى فأنا كفيل بهم . . . »


حكم التاريخ

وأراني – بعد أن ذكرت ما ذكرت من حوادث ومفاجآت . ومناورات سياسية . وهجوم جرئ . وتحد سافر . بين الوزارة الفتاحية واسماعيل صدقى. مضطرة لأن أعفى نفسى من الاستمرار فى هذا السرد الذى يؤلم النفس ويضيق به الصدر . ويثير كوامن الشجون . ويزهد العامل فى عمله . ويدفع الراغب فى الجهاد عن التعلق بأوهام البطولة والفخار مادام أنصار الأمس وأصدقاؤه يلقون قائد الأمس وقد ذهبت عنه عروض المنصب على تلك الصورة الجاحدة ويعاملونه بمثل ما عومل به إسماعيل صدقى من جحود ونكران جميل ... وكفران بالماضى . وبقدسية الجهاد حتى أن الإنسان وهو يستعرض ما كان ليعجب لإسماعيل صدقى وقوة احتماله الفائقة ومقدرته الجبارة على الصبر ومقابلة الهجوم بابتسامة ساخرة !!

هاجموه . وكلهم صنائع يديه . وما كان ليقيم أى وزن لهجماتهم المغرضة لأنه عرفهم وخبرهم وعرف فيهم شخوصاً . حركها كيفما شاء ووجهها حيثما أراد فلما أحست بعده عنها ... واستشعرت شيئاً من التحرر ... أحبت أن تهاجم « صاحب اليد المحركة » وأن ترد إليه جميل إظهاره لها كما أراد أن يكونوا ... لا كما أرادوا هم أن يكون ظهورهم على مسرح الحوادث الجسام .

تلك أمور لا أرى من داعية لأن أتعرض لها ... وللقارئ المنصف أن يتمثل الحوادث ويحكم بضميره الحى بعد أن يعصب عينيه ويتخيل ما كان من أصدقاء الأمس ... وما كان من شأنهم مع الرجل الذى وقف وحده أمام أحزاب لها قيمتها ... ولها سلطانها ، ولها تأثيرها فى النفوس ، فما اهتز ... بل زعزعها وهزتها يده الناعمة الرقيقة فأسقط عنها من أسقط ، وأبعد من أبعد ، وجعلهم – وهم من نعرف – يحسبون له ألف حساب !!

أجل ... لقد وقف إسماعيل صدقى وحده أمام أحزاب لها خطورتها . واستطاع أن يعمل ... فلا عجب أن رأيناه يرثى لهجوم أصدقاء الأمس ... ثم يتركهم إشفاقاً عليهم موثراً العزلة مفضلا البعد عن الناس ....

تركهم ... وترك معهم كل شئ حتى الدستور العتيد الذى آمن بأنه كان خير هدية قدمها ابن بار لأمه الكبرى ... ووطنه الحبيب ...

وطلق إسماعيل صدقى فيمن طلق . الحزبية والتحزب .. وانه فى ذلك يقول :

« لم أكن أريد أن أؤلف حزبا ، أو أصبح رئيساً لحزب يوما من الأيام، لأنى لاأميل إلى الحزبية ، وليس من طبيعتى التشيع لشخص من الأشخاص ، ولو كان شخصى ولكن ظروف الحكم والحياة الدستورية اضطرتنى إلى تأليف « حزب الشعب » لأستند إلى تأييده بعد ماتخلى عنى جانب ذوو شأن من حزب الأحرار وانضم إلى الوفد لمعارضتى ومحاربة دستور سنة ١٩٣٠

« حتى إذا تركت الحكم وسايرت التيار الحزبى بعض الوقت لمست أن لا فائدة من اتصالى بحزب معين واستقلت استقالة مسببة بينت فيها أن الحزبية فى مصر ليست من النوع الذى يتحقق منه للبلاد نفع ، لأنها عندنا ذات صفة شخصية . أى أنها تتصل بالأشخاص لا بالمبادئ وذلك شأنها فى البلاد التى لم تنضج فيها الحياة النيابية ، ولم تستقر فيها مبادئ الحكم الديموقراطى ، حيث يجتمع الناس حول أشخاص لا حول مبادئ ...

« فالأحزاب عندنا أفراد جمعتهم وحدة حال ، أو صداقة ، أو ذكريات مشتركة ، أو أقسام من أحزاب انفصلت عن حزبها الأول لاختلاف فى بعض وجهات النظر ، فكونوا من الأحزاب أحزاباً ، ولست أدرى لهذا كله من فائدة غير تلك التى تهيئ للمتحزبين أسباب الحكم »(١)

من أجل هذا . طلق إسماعيل صدقى الحزبية اللعينة التى طالما جاهر بكراهيتها وعدد مساوئها ... ومن أجل جحود الناس ، ونكران الفضل ، وتنكرهم لسادة الأمس القريب ، ونسيانهم الماضى وإسراعهم إلى نيل حظوة من فى يده جاه الحكم ، اعتزل الناس أيضاً !!

---

(١) مذكراتى لدولة المترجم له .

ومرت أيام وشهور ... وتبدل الناس وتغيروا ، وكان لهم مع مطلع كل يوم لون ... وفى ضحاه ثوب ... وفى مغربه أنشودة ... وما مر عليهم يوم . إلا استبدلوا بلون الأمس وثوبه وأنشودته ... شيئاً جديداً يوافق السيد الجديد ...

مرت أيام .. وتبدل الناس وتغيروا .. وذهبت الوزارة « الفتاحية » وزال عنها جلال الحكم . وخلع من فيها طيلسان الجاه . . . وطوى الزمن صفحة حياتها القصيرة التى أفصحت وأبانت عن الكثير عن طوايا الناس وخفايا النفوس وجاءت إلى الحكم وزارة جديدة على رأسها سياسى من طراز قديم هو محمد توفيق نسيم باشا ...

ولتوفيق نسيم مع اسماعيل صدقى قصة قديمة تركنا ذكرها فى حينها لنجد لها مكانها اللائق فى هذه المناسبة ... قصة ترجع إلى يوم كان فيه اسماعيل صدقى رئيسا للوزارة ... وكان توفيق نسيم رئيسا للديوان الملكى العالى ... وقد قدم رئيس الوزارة إلى مقام جلالة الملك فؤاد مشروع دستوره الجديد فرفع نسيم باشا بدوره إلى مقام مولاه مذكرة ضافية ضمنها رأيه فى ذلك الدستور وأشار إلى بعض مواد فى صلبه اقترح أن يستبدل بها أخرى من وضعه وتنقيحه .

وثارت المعارضة وقتها لاعتراض رئيس الديوان على مشروع الدستور الجديد .. وطنطنت .. ودوت أبواق دعايتها واتخذت من الأمر مادة لمهاجمة الدستور وتجريح صاحبه وخروجه فى صلبه ومبناه على إرادة الأمة ...

ولم يشرف جلالة الملك رئيس ديوانه بمجاراته فى الآراء التى أبداها لأن جلالته كان ينشد استقراراً ويريد ثباتاً لنظام أراده .

ومرت أيام قلائل . وقيل وقتها أن فى الجو شيئاً . وصدر الدستور .. واستقال توفيق نسيم من منصبه كرئيس للديوان فعين بمرسوم عضواً فى مجلس الشيوخ الجديد ، ومرة أخرى استقال من عضوية المجلس ...

هذا السياسى القديم .. الذى كان له مع صدقى موقف معروف ، وكان له فى دستوره الجديد رأى معروف أيضاً . ظهر اليوم على مسرح السياسة المصرية كرئيس للوزراء فكان طبيعياً أن يجد فى الأمر جديد وأن تظهر فى الأفق بوادر جديدة . بل ومنتظرة أيضاً . خاصة وأن المعارضة رحبت برئيس الوزارة الجديدة وأشارت إلى مايمكن أن تفيده البلاد على يديه ...

وجريا على سنة الطبيعة . مرت الأيام من جديد ، ولم يطل بالناس انتظارهم للمفاجأة المنتظرة .. ففى ٣٠ نوفبرسنة ١٩٣٤ صدر مرسوم ملكى بالغاء الدستور العتيد . دستور اسماعيل صدقى الذى صدر عام ١٩٣٠ ...

وبالرغم من أن مرسوم الإلغاء كان متوقعاً إلا أنه كان فعلا مفاجأة مثيرة . إذ اقتصر على الالغاء فقط !!

أجل . اقتصر المرسوم الملكى فى مبناه على إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ وإبطال العمل به وحل مجلسى البرلمان القائمين ولم يشر من قريب أو من بعيد أية إشارة إلى دستور سنة ١٩٢٣ بل قرر مرسوم الحل أن :

« يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزيعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما نص عليها الدستور المصرى الأول ، وأن يتولى الملك بوساطة وزرائه السلطة التشريعية وسائر ماخص به البرلمان . زيادة على السلطة التنفيذية ، وذلك إلى أن يوضع نظام دستورى جديد يحل محل النظام الذى ألغاه هذا الأمر .... »(١)

وإذاً فقد وقع .. ولا أقول المحظور . بل أمر كان منتظراً أو متوقعاً فى كل لحظة من اللحظات ... وألغى أخيراً دستور اسماعيل صدقى وظنت المعارضة أنها انتصرت وأن إرادتها قد نفذت وتم لها كل شئ وخيل إليهم أن إسماعيل صدقى ذاق مرارة الهزيمة حيث ألغى الدستور الذى أشاد به ومجده ...

---

(١) مذكرات فى السياسة المصرية لمعالى الدكتور حسين هيكل باشا .

والواقع أن اسماعيل صدقى قد نال النصر كل النصر . عندما أخرج دستوره . وسارت البلاد وفق مبادئه عدداً من السنين ... ولم تقع عليه أى هزيمة يوم ألغى هذا الدستور . لأنه ليس صاحبه ، وليس مالكه ... وما كان له أن يتحكم أو يصر على إبقاء شئ لايريده صاحب الأمر ولو كان هذا الشئ مثاليا . . كما يعتقد ويؤمن ... لأن الدستور لم يكن غير لبنة متواضعة أراد من وراء وضعها فى صرح النهضة الدستورية المصرية أن يؤدى ـ بكل أمانة وإخلاص ـ خدمة لمليكه ووطنه ... ولقد فعل ... وخدم ... وأرضى ضميره وكان أن صدر الدستور ثم ... وتحت تأثير ظروف خاصة ألغى هذا الدستور فكان صدوره أولا نصراً له . وإلغاؤه أخيراً .. نصراً له أيضاً !!!

وقد يعجب القارئ لأنى أقرر أن إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ كان نصرا لاسماعيل صدقى ... وتلك حقيقة لأن الإلغاء كان معناه العودة إلى الماضى ... إلى الأوتوقراطية الحزبية ومضارها التى لم تزل تقاسيها البلاد حتى يومنا هذا ـ وهذا أمر طالما ضجت منه شتى الأحزاب ، وجأرت بالشكوى ، وطالبت بالإصلاح ...

لقد ألغى دستور سنة ١٩٣٠ لا لشئ آخر سوى هذا ... ولست هنا فى مجال مقارنة وتفاضل . ولكن فى موقف تقرير حقائق ، وان « البطل » الذى جاهد فى سبيل ذلك الدستور الذى ألغى ليقرر فى حسرة أنه هزم بالرغم عنه وأنه ليعزو هزيمته إلى التأثير فى الرأى العام عن طريق الصحافة . وأنه فى ذلك ليقول :

« إن الصحافة قوة تستطيع أن تبنى ، وتستطيع أن تهدم ، واستطاعتها فى الهدم أشد منها فى البناء . خصوصاً فى بلد لم ينضج بعد النضوج الكافى ولم يتعود التفكير الذاتى .

« ولو أنه كان جوارى صحافة مؤيدة قوية لما استطاع خصومى أن

ينجحوا فى محاربة دستور سنة ١٩٣٠ ذلك الدستور الذى بينت كيف وضع بعناية وروية ودقة ، والذى كان من أرقى دساتير العالم ، وأقلها عيوباً بالنسبة لدستور سنة ١٩٢٣ ، بل انه كان خاليا من تلك العيوب التى عانتها البلاد فى الماضى وتعانيها الآن . . ولكن خصومى استطاعوا أن يحاربونى بأقوى سلاح وهو « الصحافة » وقد كانت لهم « صحافة » ذات دعايات حزبية تنشرها فى البلاد . وكانت حرة من كل قيد ، فأمكنها أن تشوه أغراض هذا الدستور الجديد ومبادئه الحقة ، ووجدت من قرائها من يصدق هذه الدعايات أو من يجاريها تحت أهواء السياسة وأقدار الظروف ... »(١)

وعلى هذا نستطيع أن نقرر أن الدعاية الحزبية . هى التى شوهت جمال وروعة ومزايا دستور سنة ١٩٣٠ ، لا دراسته ونقده وتحليله وتبيان عيوبه . وأن الناس بغضوه وتباعدوا عنه .. وأنهم انقادوا إلى آراء مغرضة ولم يستطع منصف أو محق منهم أن ينهج سبيل الحق ولو على نفسه فيقرر الواقع ويبحث وينقب — ولو كان من أشد خصوم صدقى وألد أعدائه — فيقرر فى إخلاص ولصالح بلاده أن دستور سنة ١٩٣٠ كان أفضل بكثير من دستور سنة ١٩٢٣

وغداً .. وطلائع الغد المأمول قد تبدت فى الآفاق بشائرها .. غداً عندما تبين الحقائق .. ويسلط المنصفون أضواء الحقائق على دستور خسرته البلاد بتحزبها وانقيادها وراء الأهواء والعواطف وحب الأشخاص ...

غداً ... ولست أخال ذلك الغد ببعيد سيحكم التاريخ على عقليات أهل جيلنا الحزبى وسيقرر أنهم كانوا قوماً يتابعون الهوى ولو كان الحق فى غير جانب أهله .. ويجافون الحقائق حتى ولو كان الحق أساس وجودها ! !

غداً سيذكر التاريخ عنا عجباً ... سيقول فيما يقول أن دستور سنة ١٩٢٣ الذى وضعته « لجنة الأشقياء » قد أصبح بين غمضة عين وانتباهتها خير دساتير العالم ... وأنه وبعد غمضة عين وانتباهتها أيضاً أصبح « دستور

---

(١) مذكراتى للدولة المترجم له .

«الأمة» وسر بقاء سادتها .. وأن هذه الأمة بقيت جامدة ولم ترد أن تتحرر أو تتقدم أو تساير التطور الزمني والعقلي وما اعتور أفكار الناس وعلاقاتهم وقوانينهم ونظم الحكم في بلادهم ووقفت حيث هي جامدة ولم تفكر في تنقيح أو إصلاح دستورها «المقدس» لأنه كان من وضع «عزيز حكيم» يسأل ولا يسأل ويفرض على العالمين إرادته وليس لهم أن يناقشوه ..!!

سيذكر التاريخ كل هذا .. ويا ويلتنا وقتها مما سوف تحويه صحائف ذلك التاريخ .

وهكذا ألغى الدستور الجديد ... ولكن هل عاد في ذات الوقت دستور عام ١٩٢٣ ؟.. لا !.. لم يستطع توفيق نسيم أن يعيد الدستور القديم بنفس السرعة التي ألغى بها الدستور الجديد . لاعتبارات أثارت البلاد وأقامتها وأقعدتها ...

والواقع أن السياسي القديم وبعد أربعة شهور من ولايته شئون الحكم لم يحقق للبلاد ما تبغيه من أهدافها القومية وأنه فيما يعالج من الشئون الداخلية كان «وفدي» الهوى .... ولعله شعر من ناحية أخرى بأن الانجليز لايسايرونه في أهم ما يطلب إليهم مسايرته فيه ، وأن القصر لايبذل له من التأييد ما يطمئن له ، ففكر في مخرج من هذا الموقف وإن أدى الأمر إلى إستقالة الوزارة ، مع ثقته بتأييد الوفد إياه تأييداً خالصاً صريحاً ، وهداه تفكيره . فكتب في ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٥ إلى جلالة الملك كتاباً ذكر فيه ما أنجزته الحكومة من الأعمال التي يرتجى منها للبلاد خيراً ، وأشار إلى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ منقحاً طبقاً لنص الدستور المذكور لو رأى جلالة الملك تنقيح شئ فيه ، أو وضع دستور تقره جمعية تأسيسية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلا صحيحاً – وهذا رأى أبداه نسيم باشا نفسه حين كان رئيساً للديوان الملكي في سنة ١٩٢٢ –

وختم الرجل كتابه منوهاً بأن بعض العناصر غير المسئولة تتدخل في شئون الحكم تدخلا قد يترتب عليه أن يطئ النجاح في معالجة الأمر أكثر

مما أبطأ ، راجياً التغلب على الصعوبات واستكمال النجاح بمساعدة جلالة الملك وحسن رعايته ...

« ولما كان إرسال مثل هذا الكتاب غير مألوف ومنطويا على معان كثيرة فقد أجاب جلالة الملك وزيره الأول بكتاب أرسله إليه بعد ثلاثة أيام يؤكد فيه تأييده لتحقيق المهمة العظمى التى اختاره لها ويذكر أنه يؤثر إعادة دستور سنة ١٩٢٣ على أن يعدله ممثلوا الأمة بما تدعو إليه الأحوال ويرجو الله فى ختامه التوفيق والسداد . بذلك ختم هذا الحوار من غير أن تخفى على المتصلين بالسياسة دلالته ... » (١)

ومعنى الكتاب ولا شك أن الرجل الذى استصدر مرسوماً بالغاء دستور سنة ١٩٣٠ كان يريد فى صراحة ودون مواربة أن « يعدل » دستور سنة ١٩٢٣ ... أى أنه ألغى دستوراً ليخلق هو الآخر .. أو يعدل .. أو ينقح فى دستور قديم . أعنى أنه كان يريد أن يجعل من نفسه « اسماعيل صدق » آخر . لأنه كان يؤمن كما يؤمن غيره بأن الدستور القديم بوضعه ونصوصه القديمة .. فى حاجة إلى تغيير وتبديل وإصلاح ..

ولم يستطع توفيق نسيم فى كتابه الصريح هذا أن يخفى رغبته تلك . فنراه يقترح إعادة الدستور القديم بعد تنقيحه . أو وضع دستور آخر تقره جمعية تأسيسية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلا صحيحاً ...

إذاً .. فقد كان الرجل وغيره معه .. يرون أنه من اللازم تنقيح الدستور . أو أن يستبدل به دستور آخر ... وهو أمر مثير للدهشة . إذ كيف يلغى الرجل دستوراً جديداً ثم يطالب باصلاح دستور قديم ... أو إلغائه ووضع دستور ثالث جديد بدلا منه ؟!

وانى لأتساءل بعد هذا ؟. ما الذى فعله اسماعيل صدقى غير تنقيح دستور قديم حيث استبدل به دستوراً جديداً يساير التطور ويرضى نزعات

(١) مذكرات فى السياسة المصرية لمعالى الدكتور هيكل باشا .

المجاهدين الساعين فى إيجاد دستور مثالى لبلد يسعى قدماً نحو التقدم ويعمل فى جد واجتهاد إلى أخذ مكانه السامى بين سائر الأمم المتمدينة ...

أسائل نفسى هذا السؤال ... ولا أجد أمامى غير ما يثير العجب . إذ مرت أيام فى أثرها أيام دون أن يقدم السياسى القديم النزعة على فعل شئ فى ذلك السبيل أو حتى يحقق شيئاً مما كان الجميع ينادون به ويطالبونه بالحاح .....

وهكذا . وأمام الموقف المربك الغريب الذى وقفته الوزارة من إعادة الدستور القديم . تطورت الأمور ... بل تعقدت بين الشعب والوزارة التى استقبلت عند تأليفها استقبال الفاتحين المنقذين !!

تطورت الأمور . . واهتاجت الخواطر . . وثار الناس . . وتلمسوا المخرج الذى كانوا ينشدونه ... وتلفتوا يبحثون عن الدستور الذى طالت غيبته فلم يجدوا ظلا لما كانوا يطالبون به . . .

وظل الناس حيارى فى أمر تردد وزارة توفيق نسيم فى إعادة الدستور القديم بعد أن ألغت الدستور الجديد وأبطلت العمل به .

وتكاثرت الأحاديث والشائعات فى أمر ذلك التلكؤ المثير . وإذا بوزير الخارجية البريطانية « سير صامويل هور » يصرح فى خطاب سياسى له عن دستور مصر بقوله :

« أنه عندما استشيرت الحكومة البريطانية نصحت بأن لايعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠ إذ قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل وأن الثانى لاينطبق على رغبات الأمة ... »

وهكذا كشف التصريح الخطير النقاب عن خفايا السياسة ... وأبان لرجل الشارع فى مصر أنه كانت هناك « يد أجنبية » تعمل ضد إرادة الأمة واجماعها . . فاندلعت شرارة الغضب . . وثارت النفوس . . وحمل الشباب كعهده دائما مشعل التحرر . . وطالب الزعماء بالاتحاد . . وأجبرهم على الخضوع لإرادته وتكوين « الجبهة الوطنية » . . .

ومرة أخرى اتحدت الأحزاب . وطالبت باعادة الدستور ...

وكان موقف الوفد دقيقا . فهو يرى فى توفيق نسيم « صديقا » يجب تعضيده .. ولكن كانت للشعب رغبة أخرى لم يحققها توفيق نسيم فاضطر الوفد أن يخضع لإرادة الشعب !!

وأخيرا . وبعد ثورات وحوادث وإراقة دماء ومهاجمة صريحة للوزارة « النسيمية » وأساليبها غير المجدية ... وبعد ثمانية شهور طوال من كتابها الأول إلى جلالة الملك الذى أشارت فيه إلى جهودها ورغبتها فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ أو تعديله أو استبداله استصدرت مرسوماً ملكيا باعادة ذلك الدستور ....

وهنا نقف لحظة ... أجل لحظة واحدة فقط ...

عندما استقال اسماعيل صدقى . . واتبعت الوزارة « الفتاحية » نحوه أساليب أتينا على ذكر بعض منها ، واستقال من عضوية مجلس النواب ، ورئاسة « حزب الشعب » ، واعتزل الحياة السياسية – قال الناس أن الرجل الذكى ... قد شعر بنهايته وفقدان تراثه العتيد ، وأنه آثر العزلة لينعم بخيال يذكر فيه الماضى ويتحسر على المستقبل .

وعندما استقالت الوزارة الفتاحية ... وألف توفيق نسيم وزارته ... وصدر المرسوم الملكى بالغاء دستور سنة ١٩٣٠ عاد الناس يقولون : – أعنى منهم بصفة خاصة محدودى الأفق الفكرى – ان مرسوم الإلغاء حكم باعدام اسماعيل صدقى سياسيا .

ومرت الأيام ... واضطرب ميزان الأمور ... ووقف الناس حيارى بين إلغاء دستور وعدم صدور مرسوم آخر باعادة دستور مطلوب ... وكان التقلب فى ميدان السياسة الخارجية ، وظهور شبح الحرب واختفاؤه ثم قيام الحرب الحبشية الإيطالية . . ثم تصريح سير صامويل هور عن دستور مصر ، وتأثير الانجليز فى تأخير صدور قرار إعادته !!

ظهرت هذه الحوادث جمعاء على مسرح السياسة الداخلية والخارجية – وإذا بالشباب وهو روح كل حركة تقدمية – يجبر الزعماء على الاتحاد والتضافر والتعاون ونسيان الذات فى سبيل مصر ... وإذا « بالجبهة الوطنية » تظهر كأهم وسيلة للإنقاذ المنشود ... وإذا بمحدودى الأفق الفكرى يفاجأون فى صوامعهم المنعزلة باسم اسماعيل صدقى بين أعضاء الجبهة الوطنية ...

أجل .. كان اسم اسماعيل صدقى بين أعضاء الجبهة الوطنية المطالبة بضرورة الإسراع فى إعادة النظام النيابى القديم ودستور سنة ١٩٢٣ !!

وكانت حيرة قصرت معها العقول المحدودة الأفق عن تصور الهدف السامى الذى رمى إليه اسماعيل صدقى بالاشتراك فى الجبهة والمطالبة بعودة الدستور الذى حاربه وحكم بوأده طوال سنوات أربع كان دستوره الجديد فيها صاحب الكلمة والمقام والسلطان !!

لقد ناضل اسماعيـــل صدقى وفق طريقته ليحقق نفعا أراده ... ثم ولظروف خاصة شرحناها وبيناها أكثر من مرة رفضت البلاد التسليم بما أراد . وأبت الرضاء بما وضعه لها من أسس سليمة فكان عليه وحالته تلك ... وحالة الأمة بأسرها على ما وصفنا أن ينزل – وهو الفرد – على حكم الغالبية ويسلم دون جدل بما أرادت وله بعد هذا ... ومع مسير الزمن وتطور الأفكار والحوادث . أن يجاهر بما كان يريد ويطالب بتعديل ما يجب تعديله ؟!

هكذا . ونزولا على حكم الغالبية ... نسى صدقى جهاده ودستوره ولم يفكر فى شئ إلا أنه جندى فى جيش نظمته الأمة ووجهته حسب إرادتها للجهاد فى ميدان معين خاص ...

وكان على الجندى أن يطيع ... وكان عليه أمام الواقع .. وخلال مركزه وموقفه الجديد .. أن يسير مع الجماعة وأن يطالب باعادة الدستور القديم ما دامت شتى طبقات الأمة قد أجمعت على تلك المطالبة ...

وكان على اسماعيل صدقى كجندى تحت السلاح أن يعمل وألا يقصر مطالبه فى إعادة الدستور فحسب . بل يمضى قدما مع « الجماعة » ويطالب بما كانوا يطلبون وهو معهم قلبا وقالبا . وروحا وعقلا وتفكيرا ...

ذلكم كان رجلنا ... وتلك كانت حقيقة اسماعيل الذى أساء الناس فهمه ولم يفكر أحدهم فى تعرف حقيقة أهدافه ولا سامى نواياه ...

ذلكم كان اسماعيل صدقى ... رجل الشورى وخادم الدستور الذى ما كان له ولا كان لخصومه أن يفكروا فى أنه يخرج على مطالب « الجماعة » لو أصرت ذات يوم على مطلب خاص ...

والآن . وبعد هذه الوقفة القصيرة ... نعود إلى مكاننا الأول ــ لقد طالبت الجبهة باعادة الدستور وقدمت فى ذلك إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك ملتمسا أكدت فيه هذه الرغبة ، وأبانت ثقتها التى لاتتزعزع فى أن مطلبها هذا سوف يكون محل رعاية جلالته السامية ...

وعادت الجبهة فبعثت بكتاب آخر إلى المندوب السامى الجديد أجملت فيه مطالب الأمة بمختلف طبقاتها ... وشتى أحزابها ... وجميع قادتها ... جاء فيه :

« حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى

١ ــ حرص المصريون دائماً منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات العشر الأخيرة . على أن يتم الاتفاق بين مصر وانجلترا بتحديد علاقاتهما وحل المسائل المعلقة بينهما ... وقد قوى أملهم فى إتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ إلى نصوص رضيها الطرفان وأوشكا أن يوقعاها لولا خلاف حدث فى اللحظة الأخيرة أدى إلى عدم توقيعها...

٢ ــ ويرجع حرص المصريين على إتمام الاتفاق إلى أسباب حيوية بالنسبة لبلادنا فان عدم إتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وانجلترا من حين إلى حين ، ولا شئ أحب إلى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو إلى هذا

الاحتكاك الذى يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، وعدم إتمامه يعوق تقدم مصر ويضع العقبات فى سبيل رقيها ومن الأمثلة على ذلك :

(أ) بقاء الامتيازات الأجنبية فانها ماسة بسيادة مصر حائلة بينها وبين التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على المقيمين فى مصر جميعاً ، مع أن حريتها فى هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعاً عادلا .

(ب) وجود إدارة أوروبية بجانب إدارة الأمن العام المصرية .

(جـ) حرمان البلاد من أن يكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها .

(د) حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ومن دخولها عضواً فى عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم فى خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها فى الدول المستقلة ...

وليست هذه إلا بعض الآثار الناشئة عن عدم إبرام المعاهدة والداعية إلى حرص المصريين على المسارعة إلى إبرامها ...

٣ — وفضلا عن هذه العقبات التى تقف فى سبيل مصر وتحد من استقلالها وحريتها . فان بقاء المسائل المعلقة بغير حل قد كان من الأسباب التى أدت إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد وأدى لذلك فى كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة واضطرابات شملت آثار المصريين والأجانب المقيمين فى مصر على السواء ....

٤ — ومنذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة فى هذا العالم ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم إلى الاشتراك فيها ، وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها . وقد اشتركت مصر فى هذه الأزمة بالفعل منذ لبت الحكومة دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا ، كما اتخذت

انجلترا أراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ ... وقامت الحكومة المصرية من جانبها لتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع ، بمد المواصلات وتهيئة الجيش ، ونقل وحداته إلى الجهات التى تقتضيها الظروف..

٥ – وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله واثقا بأن التعاون الصادق مع انجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت مفاوضات سنة ١٩٣٠ إلى تقرير نصوصها ، وليس فى عقد هذه المعاهدة ما يشغل انجلترا لعدم الحاجة إلى مفاوضات جديدة تحتاج إلى مجهود ذى بال . . .

٦ – ولو كان فى إبرام المعاهدة بعض ما يشغل انجلترا فى الظروف الحاضرة – التى كثرت فيها مشاغلها بسبب الأزمة الدولية – فلن يبرر ذلك عدم إبرامها . فان إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر . وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلا أن تطلب من انجلترا إبرام معاهدة رضيتها وصرحت بلسان وزرائها أنها لاتعدل عنها .

٧ – لاشك إذن أن حرص المصريين على إبرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع انجلترا فى الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص لهذا الغرض ، يرجعان إلى أن الاتفاق بين الدولتين حيوى بالنسبة لبلادهم مزيل لما يقوم من العقبات فى سبيل حريتها ورخائها وتقدمها ...

وما دامت نصوص المعاهدة التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم . فان عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة وإخلاص ...

٨ – ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر إقبالا على التعاون مع انجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمحالفتهم ولكانت مصر فى موقف يجعل تعاونها مع انجلترا أقوى أثراً مما هو

الآن لاسيما ونصوص المعاهدة تكفل لانجلترا فى حالة الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل مافى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ، ويدخل فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها كما تنص على تعاون مصر وانجلترا تعاون حليفتين .

٩ – لهذا يرجو الموقعون من فخامتكم باعتبارهم ممثلى الشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية أن تتفضلوا فتبلغوا الحكومة البريطانية طلبنا بأن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات «هندرسن – النحاس» فى سنة ١٩٣٠ وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت المفاوضات .

وتفضلوا فخامتكم بقبول فائق الاحترام . »

مصطفى النحاس – محمد محمود – اسماعيل صدقى – حمد الباسل – يحيى ابراهيم – عبد الفتاح يحيى – حافظ عفيفى . . . .

وهكذا ... وعلى هذه الصورة من صور التضامن الشعبى عاد اسماعيل صدقى إلى ميدان الجهاد ليرفع مع غيره من الزعماء المسئولين عن أقدار مصر وغدها المرموق – راية النضال فى سبيل الوطن العزيز ...

ooo

ومرت مدة طويلة قبل أن ترسل انجلترا ردها إلى مصر بقبول مبدأ المفاوضة معها لإقرار تحالف يعين العلاقات بين البلدين ويحدد مدى التعاون بينهما فى حالة السلم والحرب ... وغير ذلك من أمور مسيسة الصلة بحاضر مصر ومستقبلها كالجيش والسودان ...

وتولى أنتونى إيدن وزارة الخارجية البريطانية مكان صامويل هور ... وصرح فى برقية له أنه معنىّ فعلا بالمسألة المصرية . ولكن ليس قبل دراستها دراسة كاملة وطلب مهلة لاستكمال هذه الدراسة ......

وحل الوقت المرتقب . . وأبدت انجلترا من جانبها كامل استعدادها لفتح باب المفاوضات مع هيئة مسئولة جامعة للزعماء والأحزاب ولم ينس المسئولون هناك أن يشيروا إلى معاهدة سنة ١٩٣٠ التى تردد ذكرها فى مذكرة « الجبهة الوطنية » وبأنه من اللازم ألا تعتبر أساساً للمفاوضة . لأن الأحوال الدولية توجب بحث الموضوع العسكرى على أضواء خاصة يعكسها الموقف الدولى الحاضر . . . . .

ووجدت الحكمة الملكية السامية أن الصالح القومى العام يوجب تنحى وزارة توفيق نسيم عن الحكم والأمر بتشكيل وزارة قومية تتولى السير بمطالب البلاد فى تلك الآونة بروح التفانى والإخلاص لتصل بها إلى بر السلام . . . . .

وتنفيذاً للحكمة السامية ... والرأى الملكى السديد دعا جلالة الملك فؤاد أعضاء الجبهة لمقابلته بقصر عابدين العامر وكان النطق السامى كالآتى :

« ان أمامكم صعابا جمة فلا بد من الاستعانة عليها بالأناة والحكمة والحزم مع نسيان كل اعتبار غير اعتبار الغاية الكبرى التى نسعى إليها ، وها هو موضوع المفاوضات مع دولة انجلترا قد أصبح من الشئون العاجلة الحالة مما يدعو لاشتغالكم بها اشتغالا جدياً ...

« ولا يخفى أن هذه المفاوضات قد شرع فيها تكراراً ، وفى كل مرة كان يطرأ ما يدعو لعدم نجاحها حتى بقينا سنين كثيرة بغير نظام مستقر .

« والآن وقد عرضت دولة بريطانيا المفاوضة من جديد فالفرصة قائمة لبذل ما يستطاع من جهود فى سبيل إنجاز المهمة الكبرى التى تتطلبها منكم البلاد ، وهى فرصة جميلة تلك التى يتاح بفضلها أن يشترك زعماء البلاد جميعاً فيما يحقق رغبات الأمة كلها ... كذلك فان بريطانيا من جهتها تتوق إلى أن تتعامل مع مصر كلها . »

ولم تفت جلالته فرصة الإشارة فى نطقه السامى إلى « الوزارة القومية »

التى تجمع الزعماء كما جمعتهم « الجبهة الوطنية » وكان من نتيجة هذا التضامن الإجماعى الخير الذى تبدت فى الأفق السياسى تباشيره الساطعة فقال جلالته :

« لما كانت وزارة نسيم باشا لاتمثل أحزاب البلد ، فان دولة رئيسها قد أعرب بعد تفاهم معى بالأمس عن رغبته فى إخلاء مركزه مما يدعونا الآن لتكوين وزارة ائتلافية ، ولقد بحثت الأمر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا ، وأظننا قد اقتربنا من أن نتفاهم ... لقد اتفق دولته ٩٩٪ على ذلك وبقى ١٪ وأنا متمسك به أيضاً . . . »

وختم جلالته نطقه السامى بقوله :

« إن الوقت وقت تضحية ، والتضحية فى سبيل البلاد تهون مهما كانت غالية ، وانى أعد جبهتكم بتعضيدى فى المهمة التى أخذت على عاتقها والتى أرى أن أهم مافيها بث روح الوئام والتضامن والمحبة بين الجميع ... »

ولسنا هنا ... وبعد النطق الملكى الكريم — فى موقف نحلل فيه الدوافع والأسباب التى جعلت النحاس باشا يصر على موقفه « القديم » من رفض الوزارة الائتلافية — ولا نجد بعد هذا وتمشيا مع الرغبة فى تسجيل الحوادث إلا أن نذكر أن جلالة الملك طلب من نسيم باشا أن يبقى فى الحكم حتى يتم على ماهر مشاوراته مع أعضاء الجبهة لتأليف الوزارة الجديدة ...

وألف على ماهر فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ — وبعد الرضا السامى وموافقة أعضاء الجبهة جميعا — وزارته المحايدة القصيرة الأمد ... والتى استطاعت برغم قصر مدة حكمها أن تحقق أهدافاً مثالية وأن تعمل أعمالا مفيدة ذات آثار ..

وعلى ماهر ليس بالرجل العادى ... ولا الوزير الذى يرتجل وهو فى كرسى الحكم ويتبع سياسة « وقتية » تمليها الظروف . . بل هو رجل « قانون » و « ترتيب » و « منطق » ثم أنه فوق هذا كله رجل يعد « برنامجه » قبل أن يبدأ أى عمل من الأعمال ...

وعلى ماهر رجل من رجال الثورة الكبرى ... وقطب من أقطاب الجهاد . وهو رجل ذكاء وفطنة ... ورجل له قلب ... بل وقلب كبير ...

إذاً ... فقد كان الرجل كما ذكرت رجل « برنامج » عملى مفيد . كما كان يعرف جيداً مهمته وهدفه ... وكان يعرف الغاية ... فعمل أول ماعمل على تحقيقها . كان يعرف أن أول خطوة إيجابية فى برنامجه القومى هى المفاوضة . وأنه فى سبيلها .. وبعد حوالى أسبوعين من توليه الحكم يرسل إلى المندوب السامى الرسالة السديدة التالية :

« حضرة صاحب السعادة

منذ وليت الحكم علمت بصفة رسمية بتبليغ سعادتكم الشفوى إلى مولاى الملك وإلى سلفى وإلى رئيس الجبهة الوطنية ، ذلك التبليغ الذى تصرح فيه حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانيـــة باستعدادها للدخول معنا فى محادثات مع الحكومة المصرية بقصد الوصول إلى الاتفاق على معاهدة بين انجلترا ومصر ، وإنى لأجد من الواجب على ومن دواعى السرور أيضا أن أعرب عن الارتياح الذى صادفه هذا الاستعداد الطيب من جانب الحكومة البريطانية سواء لدى مليكنا المحبوب أو لدى حكومته وشعبه . . . .

« وان الحكومة المصرية لتشاطر الحكومة البريطانية الرغبة فى توطيد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر على أسس ثابتة صريحة وهى موقنة بأن تحقيق هذا الغرض المشترك إنما يكون فى مصلحة البلدين جميعا . ولذلك فهى حريصة أيضا أن تبدأ المحادثات فى هذا الشأن فى الحال . .

« وتمهيداً لذلك قد صدر مرسوم بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ معينا لهيئة الوفد الذى كلف إجراء هذه المحادثات والمفاوضات ومحدداً مهمته ...

« ولا يسعنى عند تبليغكم الصورة المرفقة من المرسوم المشار إليه إلا أن ألاحظ أنكم عند قيامكم بالتبليغ الشفهى سالف الذكر قد نوهتم بأن الإخفاق فى عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية مما قد يحمل الحكومة البريطانية على إعادة النظر فى سياستها نحو مصر ...

« ولا شك أنه لم يفت سعادتكم ما أثارته هذه التصريحات فى الرأى

العام المصرى من القلق الشديد ... حقا انكم حرصتم على الإشارة إلى أنها لاتنطوى على شئ من التهديد أو الإرهاب وانها لاتعدو تقرير الواقع ، ولكن مهما يكن لهذه الإشارة من أثر فى تخفيف وقع التصريحات التى كلفتم ابداءها بصفة خاصة لايسع الشعب المصرى وحكومته ومندوبوه والناطقون بلسانه — أن يعتقد أن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل تلك التصريحات يمكن أن تكون خالصة أو حره . . .

« لذلك ومراعاة للمصلحة المشتركة بين البلدين أتشرف بأن أرجو منكم أن تؤكدوا لى أن الحكومة البريطانية ترى حق إبداء الرأى ولا يوجد شئ يمكن أن يحد من حرية ممثلى مصر فى المناقشة والعمل وأن استعمال هذه الحرية لن يؤثر على مابين البلدين من صلات الصداقة ...

« ويهم الحكومة المصرية بهذه المناسبة أن تنوه بهيئة المندوبين المصريين من الصفة التمثيلية للبلاد فهى تضم ممثلى الرأى العام بجميع مناحيه ، وأن تنوه كذلك بما يتمتع به أعضاؤها من شخصية بارزة ومكانة عالية وبما توليها البلاد بأجمعها من ثقة غير محدودة وما خولتها الحكومة من سلطة تامة : كل ذلك دلائل قوية على رغبة مصر وحكومتها فى الوصول إلى اتفاق تسوى به العلاقات بين البلدين ...

« ويهم الحكومة المصرية بهذه المناسبة أن تنوه بهيئة المندوبين المصريين من الصفة التمثيلية للبلاد فهى تضم ممثلى الرأى العام بجميع نواحيه ، وأن تنوه كذلك بما يتمتع به أعضاؤها من شخصية بارزة ومكانة عالية وبما توليها البلاد بأجمعها من ثقة غير محدودة وما خولتها الحكومة من سلطة تامة . كل ذلك دلائل قوية على رغبة مصر وحكومتها فى الوصول إلى اتفاق تسوى به العلاقات بين البلدين ...

وأرجو عند إبلاغى التأكيدات السالفة الذكر أن تتفضلوا ببيان أسماء المندوبين الذين سيمثلون الحكومة البريطانية ...

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم أسمى عبارات التقدير » .

رئيس مجلس الوزراء
(على ماهر)

ومرة أخرى – ولو أن هذا خارج عن موضوع بحثى – أعود لأجد فى على ماهر جرأته المنقطعة النظير ... وذكاءه اللامع ... ونظرته البعيدة ... وقدرته على وضع « برنامج » ذى أسس مدعمة ... وذلك بمناسبة كتابه هذا إلى المندوب السامى الذى لم يفته فيه أن ينبه ممثل بريطانيا إلى الأثر السيء الذى أحدثه تصريحه الشفهى ذات يوم بأنه فى حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الدولتين فان انجلترا ستضطر إلى تغيير سياستها نحو مصر ...

ونراه – وهو ينبه المندوب السامى إلى ذلك التصريح – يعمد إلى أن يستخلص منه تصريحاً رسمياً ينفى ما سبق أن صرح به ويذكره بأن أمثال هذه « التهديدات » لم تعد مجدية ... كما أن عصرها قد ولى وأن الأسس الصالحة التى توصل إلى الأهداف الصريحة يجب أن تقوم على حسن العلاقات والتقدير بين الدولتين ...

وتلك « غمزات » قد كانت تفوت أى رئيس وزارة راغب فى إيجاد صفحة جديدة لعلاقات جديدة .. ولكن على ماهر ذا القلب الوطنى الكبير .. ما كانت لتفوته أمثال هذه « الغمزات » ذات المغزى . وذات الأثر البعيد . . . .


معاهدة ١٩٣٦..

والآن وقد تهيأ الجو . . . وأصبح المسرح معدأ لإظهار المسرحية التى سيكون فى ظهورها ما يعزز العلائق بين بريطانيا ومصر ...

ولقد كان على ماهر ... هو على ماهر ... اعصب مشتعلة . . وذكاء وقاد . . وعمل متصل . . وانه لمن حق الرجل علينا أن نصفه إذ قام بالدور التمهيدى للمفاوضات خير قيام . . وأداه فى صالح قضية بلاده خير أداء . . وأنه فى سبيل هذا الإعداد السريع الذى توجبه مصلحة الوطن وقضيته الكبرى كان قد أعد ومهد ورتب كل شئ للمفاوضة ...

وكان أول إجراء هو تأليف الهيئة الرسمية التى ستتولى المحادثات .. فالمفاوضات .. وفى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ قدم دولة على ماهر باشا بصفته وزيراً للخارجية ورئيسا لمجلس الوزراء إلى جلالة الملك كتابا جاء فيه :

« لم تزل البلاد منذ أعلنتم استقلالها فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ تواقة إلى تحقيق ذلك الاستقلال كاملا وإلى أن تتبوأ مكانها بين الأمم عاملة على تأييد السلام ، مساهمة فى رفع لواء المدنية وها هى اليوم تجاب دعوتها إلى إبرام اتفاق مع بريطانيا العظمى يكفل لها مصالحها دون أن يتنافى مع استقلال مصر ....

« وان من آيات اليمن ودواعى الاستبشار أن البلاد بفضل إرشاد جلالتكم وجهودكم الموفقة تستقبل هذا الدور متحدة الكلمة ، متسقة الإرادة ، وأنها قد أجمعت على المبادرة إلى معالجة وضع اتفاق يوثق ما بين البلدين من الصداقة والمودة ويقر علاقاتها على أساس متين من حسن التفاهم والتعاون .»

« ثم قال دولته فى ختامه :

« ويسرنى وأنا أصدع بوحى جلالتكم فى هذا الصدد أن أنوه بما للهيئة التى أعرض على جلالتكم اقتراح انتدابها لهذه المهمة الوطنية الجليلة .. من جلال الوحدة وقوة التمثيل لعناصر البلاد ومناحيها المختلفة . . . »

وعرض دولته على جلالة الملك المرسوم الخاص بتعيين هيئة المفاوضة من كل من :

مصطفى النحاس «رئيسا» ومحمد محمود ، واسماعيل صدقى ، وعبدالفتاح يحيى ، وواصف غالى ، والدكتور أحمد ماهر ، وعلى الشمسى ، وعثمان محرم ، ومحمد حلمى عيسى ، ومكرم عبيد ، ومحمود فهمى النقراشى ، وحافظ عفيفى ، وأحمد حمدى سيف النصر » .

واعتبروا جميعاً مندوبين فوق العادة ، وخول لهم جلالة الملك السلطة التامة فى إبرام المعاهدة وتوقيعها ...

وفى ١٤ فبراير سنة ١٩٣٦ أقسم دولة رئيس الهيئة الرسمية للمفاوضات وحضرات أعضائها اليمين الآتى نصها أمام جلالة الملك فؤاد :

« أقسم بأن أكون مخلصاً للملك وللدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدى ماهو معهودا وما قد يعهد إلى به من الأعمال فى مهمتى بالذمة والشرف(١)»..

وهكذا ... وتمشيا مع قانون التفانى فى خدمة الوطن ... واستجابة لداعية الجهاد ... وتلبية لنداء التضحية والعمل على إعلاء شأن مصر — نرى اسماعيل صدقى فى مركز جديد بعد مركزه المرموق فى الجبهة الوطنية ... نراه عضوا فى هيئة المفاوضات . . بل الرجل الثالث فيها !!

واسماعيل صدقى — كما نعرفه — مفاوض له مكانته وله فى «وفد المفاوضة» خطورته لسعة اطلاعه وعرفانه لدقائق المراحل والتفصيلات التى مرت بها قضية مصر منذ عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٦ الذى أرادت أن تسجل فيه عهدا جديداً ... وكتاباً جديداً فى تاريخ العلاقات بينها وبين مصر . . .

ووجود النمر ولا شك فى صفوف المجاهدين وهو المعروف بكراهيته للانجليز فيه كسب للقضية . . وفيه أيضاً مايوصد باب الاعتراض على التضارب الدستورى فى مصر وإلغاءها دستورا وعودتها إلى آخر — لأن وجود الرجل

(١) المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية لمعالى الأستاذ محمود سليمان غنام باشا .

بين المطالبين باقرار الحق الطبيعى للبلاد فيه مايسكت ... وما لايدع مجالا لمتقول أو دخيل ...

وبدأ العمل ... وبلغ من شدة الاهتمام به والسرعة فى وضع قواعده أن ردت دار المندوب السامى على كتاب رئيس الوزراء فى نفس اليوم بالكتاب التــــالى :

« حضرة صاحب الدولة

أتشرف باحاطة دولتكم أنى استلمت مذكرتكم المؤرخة ١٣ فبراير والتى لفتم بها دولتكم النظر إلى تصريح صدر منى . وفقا للتعليمات فى البلاغ الشفوى الذى تشرفت بتوجيهه إلى سلف دولتكم فى ٢٠ يناير ذلك التصريح الخاص بالنتائج المحتملة لعدم الوصول إلى الاتفاق فى المفاوضات المقبلة بشأن المعاهدة ...

« وتطلبون دولتكم الآن تأكيدا بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا تسلم بأنه لن يحد شئ من حرية مندوبى مصر فى المناقشة أو التصرف وأن استعمال تلك الحرية لن يخل بحسن العلاقات بين البلدين ...

« فجوابا على ذلك يسرنى أن أخبر دولتكم بناء على تعليمات حكومتى أن لها وطيد الأمل . بل انها فى الواقع موقنة أن كلا الفريقين سيبذلان قصارى جهدهما كى لايترتب على استعمال هذه الحرية أى تأثير فى العلاقات الودية بين البلدين ، وأن الحكومة البريطانية لتحمل أصدق عواطف الود حيال الحكومة المصرية والشعب المصرى ، وبينما تجد من الواجب أن تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى شأنها فى ذلك شأن كل الحكومات ، فانها ترى – إذا كان هناك ثمة فشل فى الوصول إلى اتفاق بالرغم مما يحدو الفريقين من صادق الرغبة – أنه ليس من الضرورى أن يترتب على الفشل تأثير فى حسن العلاقات بين البلدين ، تلك العلاقات التى لاتحرص الحكومة البريطانية على استدامتها فحسب ، بل على زيادتها قوة ...

وفيما يتعلق بأسماء المندوبين الذين سيمثلون حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة فى المحادثات المنويّة ، فانه لم تصلنى بعد التعليمات التامة فى هذا الصدد ، إلا أننى سأبادر إلى إحاطة دولتكم بها حينما أستطيع ذلك .

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم أسمى عبارات التقدير » .

المندوب السامى

مايلز لامبسون

وأسرع على ماهر بعد ذلك فاستصدر مرسوما باجراء الانتخابات وتحديدها ....

وبدأت الأمور تسير سيرها الطبيعى الرتيب . وهدأ مسرح السياسة الحكومى لأن الشعب والوزارة كانا يعرفان ان الوزارة «وزارة انتخابات» . أما فى معسكرات الأحزاب فقد حدثت اتصالات ، ومشاورات ، ومد وجزر ، وتجاذب ، ثم استقرت الأمور فى النهاية بعد عملية « توزيع الدوائر » والاتفاق عليها وخاصة بين الوفد والأحرار ...

وحدثت فى مصر مشاورات تمهيدية للمفاوضات فى سراى مجلس الشيوخ ... وسارت سيراً حسناً يبشر بنجاح وظفر ...

وبدأ يقترب موعد الانتخاب الذى أعدت له الأحزاب عدتها وما لديها من قوة ووسائل دعاية . ثم ولم يكد يقترب الموعد المضروب حتى اهتزت البلاد بفاجعة مروعة . وهى فقد مصر ربان سياستها الحكيم ... وعاهلها المحبوب الملك فؤاد الأول . . .

وهنا نقف لحظة واحدة إجلالا لذكرى الراحل العظيم طيّب الله ثراه وجزاه عن الكنانة وأهلها وما أولاها وأولاهم من خير ونفع ورعاية — خير الجزاء . . ولنشيد فى نفس الوقت بموقف جرئ كريم لعلى ماهر ....

كانت مصر تعرف على ماهر جيداً . . . وتعرف من هو . . . عرفت فيه الذكاء والقلب الكبير والقدرة على تنفيذ مايؤمن بصلاحيته وفائدته لمصر . . .

عرفت فيه هذا وأكثر من هذا .. ولكن الشئ . بل الصفة الوحيدة التى تميز بها عن الجميع كانت حبه للبيت المالك إلى درجة نكران الذات ...

لقد كانت مصر – وما زالت – تحت البيت العلوى ... وطالما كان الإخلاص له شاغل الزعماء وهمهم الأكبر .. ولكن على ماهر كان حبه وولاؤه لفؤاد وشبل فؤاد حبا من نوع عظيم . حبا فيه الاستهانة بالتضحية . . . وفيه الفناء فى ذات من يحب ...

ولذا لم تكد تسوء صحة جلالة العاهل الراحل ، وتسود الأفق شائعات تناقلتها الألسن عن الوصاية ومجلس الحكم حتى سارع على ماهر فقضى على الشائعات ومن كانوا يتداولونها . . أو من أرادوا أن يقحموا أنفسهم فيها ويتحدثون – رسميا – ولو بغير – صفة – فى ذلك الأمر بأن صرح علانية :

« مسألة الوصاية عمل الحكومة الرسمى وليس لغير حكومة مصر حق المناقشة فيها !! »

ومات الملك – كما ذكرنا – وسرعان ما أعلن على ماهر تولية فاروق على عرش مصر وجلالته وقتها فى انجلترا يتأهب للعودة على عرش آبائه وأجداده . . . .

وكان إعلان الولاية ضربة « للرجعيين » و « النفعيين » وأصحاب المصالح .:. وكان تيارا وطنيا دافقا ما تجاسرت قوة على الوقوف أمامه فسار فى مجراه الطبيعى الذى رضيه الشعب المحب لعاهله الشاب ...

وتمت الانتخابات بعد ذلك ... وفاز الوفد بالغالبية فتولى رئيسه الوزارة. وسارت المفاوضات . وتقدمت نحو الغاية . . ثم وفى النهاية سافر « الوفد الرسمى » ليوقع فى لندن وسط مظاهر الترحيب المعاهدة التى عرفت باسم معاهدة ١٩٣٦ .



اعتبر الوفد توقيع معاهدة ١٩٣٦ نصراً مؤزراً وفتحاً مبيناً ومجداً ما تطاول إليه حزب ولا حاول أن يسمو إليه سياسى فى الوجود ...

تلك كانت فكرة الوفد . وذلك كان مدى إيمانه بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التى أطلق عليها معاهدة « الصداقة والشرف » ... وأطلق فى سبيل الدعاية لها ما أطلق . وقال عنها دعاته ما قالوا حتى مرت فى سلام عاصفة النقد القوية التى وجهت إليها من بعض كبار أعضاء هيئة المفاوضة نفسها !!

مرت العاصفة بسلام ... واستقر حزب الوفد فى الحكم فخطا خطوة ثانية فى سبيل التحرر من الربقة الأجنبية وسلطان الدخلاء فكان أن أبرم معاهدة إلغاء الامتيازات وهى المعاهدة التى عرفت بعد ذلك باسم معاهدة « مونتريه » .

وبدأت مصر تجنى ثمار معاهدة مرموقة آمن الشعب بأن وراءها الخير كل الخير والفلاح كل الفلاح والرقى الاجتماعى كل الرقى ...

وحددت البلاد مركزها من الأجانب وغيرهم وأصبحت مصر فى النهاية حليفة لبريطانيا تقف إلى جانبها موقف الند للند والصديق من الصديق وألغيت امتيازات ممثل الانجليز فى مصر فلم يعد أكثر من سفير عادى شأنه فى الحياة السياسية والعلاقات الداخلية والخارجية شأن غيره من سفراء الدول الأخرى . . . .

ومرت قافلة الحوادث وتخطت الحدود والسدود ، وألقت وراءها عاما بعده عام .. ثم .. وبعد صفاء وائتلاف حزبى سادت أجواء العلاقات الحزبية سحب قاتمة . وراعت الشعب حوادث « ومخالفات » وجد فيها افتياتا من حماة الدستور على الدستور . وكانت أزمة . وكان أقسى مافيها أن انشق على حزب الوفد نفر من أخلص أعضائه وأشدهم جرأة وكوّنوا حزباً أسموه « الهيئة السعدية » رأسها أحمد ماهر ...

واستفحل أمر الأزمة وتطور تطوراً غريبا كان من جرائه أن أقيلت الوزارة النحاسية وصدر الأمر الملكى بعدها إلى محمد محمود بتشكيل الوزارة الجديدة . . . .

وألف محمد محمود وزارته . ودعمت بالكفاءات المشهود لها . وكان اسماعيل صدقى وزير ماليتها العتيد ...

وكان طبيعياً أن يقدم محمد محمود على حل البرلمان الوفدى وأن يستصدر مرسوما باجراء انتخابات جديدة كانت الغلبة فيها للأحرار والسعديين وبقية الأحزاب الصغيرة الأخرى .

ومرة ثانية سارت قافلة الحوادث طويلا . . ثم وفجأة ودون سابقة إنذار ، وخضوعا للظروف والمؤثرات الدولية التى أوجبتها الحرب العالمية الثانية . توقفت القافلة لتشهد حادثا جديدا ...

ليكاد القلم يجف ويقف بدوره مع تلك الوقفة المفاجئة للقافلة السعيدة إذ راعة أن حنت الكرامة الوطنية رأسها ، واستسلمت خانعة لبطش القوة

التى سجلت جرما بشعا واجترأت على جلال صاحب السلطان وضربت «بأوراق المعاهدات» عرض الحائط فى سبيل «مصالح» ادعتها ...

وعلى «قنطرة» بغيضة مكروهة . وبعد أن سمع الشعب بأذنيه قصة مثيرة للشجون لم يكشف التاريخ غوامضها بعد . . جاءت مرة أخرى وزارة الوفد . ومرة أخرى أيضا صدر مرسوم بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة أضربت أحزاب المعارضة بأجمعها عن دخولها . . . – وطبيعى – فاز الوفد فيها بغالبية ساحقة ...

ومرة أخرى سارت قافلة الحوادث فى طريقها الرتيب المطروق لتقف بعد ذلك ولما تمضى على مسيرها فترات قلائل – أمام حادث انفصال خطير فى الوفد . . ثم اتهامات أشد خطورة للعهد بأسره ومن فيه من وزراء ومسئولين. وكان مكرم عبيد بطل الموقعة ...

ومرة أخرى أيضاً – وقد زاد فى قائمة الأحزاب المعارضة لسياسة الوزارة حزب جديد هو الكتلة – سارت «قافلة» الحوادث وسط زوابع. وأعاصير واضطرابات فكرية متضاربة . ومعارضة ظاهرة وخفية وظلت فى مسيرها المضطرب ذاك بضع سنين قلائل وقفت بعدها فجأة أمام إقالة مسببة جديدة للوزارة النحاسية ...

وصدر الأمر السامى إلى الدكتور أحمد ماهر بتأليف الوزارة . فقام بتشكيلها من أحزاب المعارضة جميعاً وضمنهم «الكتلة» ومرة أخرى أيضا صدر مرسوم بحل مجلس النواب القائم وقتها وإجراء انتخابات جديدة قاطعها الوفد وأبى أن يدخل معركتها . وكانت الغلبة فيها للسعديين ومن بعدهم سائر حلفائهم الآخرين ....

وعادت قافلة الحظ تسير . ولكن لنتركها فى طريقها ونقف نحن لحظة قصيرة نراجع خلالها ما كان من حوادث وأحداث وما عن لنا فيها من أراء ونقدات تحليلية ....

كان الاتحاد ثم تكوين الجبهة ثم وقوف مصر بأسرها صفا واحدا أمام الغاصب أمر له خطورته . وكان له حسابه المرموق المعتد به . وكان من جرائه أن نزلت بريطانيا على رأى مصر . ورضيت بمطالبها ودخلت معها فى مفاوضات كانت معاهدة ١٩٣٦ نتيجتها الحتمية الأكيدة . . .

ثم كان بعد الاتحاد . وظفر البلاد بتحقيق خطوة أولى عزيزة نحو الاستقلال التام الكامل المعانى . فرقة . وتنابذ . وتطرف حزبى مقيت تعرضت البلاد خلاله إلى هزات عنيفة كانت لها آثارها الظاهرة ونتائجها التى ما أحبها وطنى مؤمن بحقوق بلاده ! !

لقد كان فى تكرار اقدام كل وزارة حزبية جديدة على حل مجلس النواب . وتعدد حدوث هذا الأمر حوالى المرات الأربع مدة تقل عن عشرة أعوام ... ثم الدعوة بعد كل مرة من مرات « الحل » إلى إجراء انتخابات جديدة . وإيجاد طاقم دستورى جديد يوافق فى لونه . وعواطفه . وميوله . ومزاجه . لون . وعواطف . وميول . ومزاج الوزارة القائمة . كان فى تكرار هذا ما يعنى عدم الاستقرار بحال من الأحوال . . . .

ولقد كان فى تكرار « حل المجلس » وعدم تغير سبب « الحل » ما يجعلنا نؤمن بأن « قانون الانتخاب » فى صلبه كان فى حاجة قصوى إلى التغيير ... وأن الدستور فى مبناه كان فى حاجة إلى « إصلاح » و « تعديل » لبعض النصوص التى تكفل قيام حياة نيابية مستقرة فى ظل نظام ثابت يعرف المشتركون فى وضعه ماهية « الحكم النيابى » وكيف يغلبون الصالح العام على الأهواء ! !

إن فى إقدام « الوفد » على حل مجلس النواب السعدى أو الدستورى مثلا ... أو إقدام السعديين أو الدستوريين على حل مجلس النواب الوفدى ما يجعلنا نؤمن بأننا ما زلنا تحت وطأة داء وبيل حاول اسماعيل صدقى وحاول الدستوريون قبله تخليص البلاد منه ولكن دون جدوى لأننا قوم مرضى بداء العواطف والأهواء ...

لقد أثبتت التجارب العديدة ... والهزات الحزبية غير المستقرة التى أطاحت بعهود ونظم و « برلمانات » أن الأوتوقراطية الحزبية قد تغلغلت فى جميع أحزابنا على السواء . لأن فى الإقدام على « حل المجلس » أيا كان لونه الحزبى ... وإجراء انتخابات « شكلية » معروفة النتيجة . ثم مقاطعة الحزب الخارج عن الحكم لها . ثم فوز الحكومة القائمة أيا كان لونها بالغالبية الساحقة التى تبيح لها الانفراد بالسلطان — أمر لايقره العرف الدستورى بحال من الأحوال لأن فيه خروج سافر وصريح على قواعد الاستشارة الحقة والرجوع إلى « كلمة الشعب » ورأيه الصحيح بما تعنيه هذه الكلمات...

إذاً . . . .

فلم يتجن اسماعيل صدقى عندما عدل قانون الانتخاب وأبدل بالدستور دستوراً آخر فى مواده ما يضمن قيام مجالس صحيحة التمثيل للآراء الشعبية .

لقد كره محمد محمود « الأوتوقراطية الحزبية » وأقدم فعلا على محاولة التخلص منها ... وكره أعضاء الوفد أنفسهم — وقد خرجوا عليه وكونوا «هيئات» و « تشكيلات » و « كتلا » — هذه الأوتوقراطية .. وكرهها كل مؤمن بحقوق بلاده راغب فى نهضتها ورقيها عامل بما يجب عليه من اعطاء كل ذى حق حقه !!

لقد كره الزعماء هذه « الأوتوقراطية » وكان من جزاء كراهيتهم لها ، أو حبهم لأن تكون فى « صفهم » ... وناحيتهم و « لصالح » وجودهم .... أن راحوا يحاربونها فى ناحية . . ويخلقونها فى صورة أخرى وفى ميدان آخر . . . ويعملون على القضاء عليها فى ميدان ليبعثوها بشكل مغاير فى ميدان غير ميدانها الأول . . . كرهوها وأحسوا حيالها بشعور المدمن لمخدر قاتل . . فهو يكرهه لأن فيه هلاكه . ثم هو يحبه ولا يجسر على تركه لأن فيه حياته وسر بقائه !!

كره الزعماء هذه « الأوتوقراطية » عندما تكون فى غير جانبهم ... وقدسوها حينما تكون فى صفهم !!

وكذلك كرهها الشعب وقد رأى بعينيه الطريقة البشعة التى كانت تجرى بها الانتخابات ... وعلى أكتاف أى صنف من الناس كان يصل أصحاب المطامع والغايات وعبدة المناصب .

كرهها الناس جميعاً ... حتى من كانوا يتخذون من « الانتخابات » مورداً لأرزاقهم وغير أرزاقهم ووجدوا فيها سلاحاً مشحوذاً مجرما . فرق بين أفراد الأسرة وقضى على وشيجة الرحم وحارب شتى الفضائل . ما دام فى سبيل ذلك يحقق غرضا يرمى إليه .

كرهتها مصر بأسرها . وطالما تاقت إلى ما يخلص الناس من شرها ويرسى قواعد ثابتة تضمن الاستقرار لكل شئ . حتى لأداة الحكم ووسيلته وأسباب بقائه ليستطيع أن يعمل وأن ينتج ...

كرهها الجميع . فهل أخطأ اسماعيل صدقى إذ كان أجرأ مصرى ... وكان أشجع من تقدم ليخلص البلاد من ويلاتها ؟!

لا والله ما أخطأ اسماعيل صدقى . ولا فرط فى حمل الأمانة « القومية » وتحقيق الهدف الذى يتوق إليه الجميع . . ولكن أخطأت الحزبية العمياء التى لاترى النور فى وضح النهار وتصر بأساليبها العتيقة التى تؤثر بها فى عقول السذج على أن البلاد تعيش فى ليل داج فرضه عليها الخارجون على سلطان دستور الأمة !!!

ان نظرة بسيطة إلى صحائف عشر سنوات فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر ليوقفنا على حقائق بشعة لو قلنا أن الاضطراب وعدم الاستقرار هما ميزتها الوحيدة ماكنا متجنين أبدا ... ولو قلنا أن العبث بصوالح مصر ومستقبل بنيها هو ماكنا نجنيه لما تجاسر جرئ على اعتراضنا طالما كانت الحرب « الحزبية » والتشهير ... ووأد المشروعات النافعة هى السياسة التى كان يتبعها كل حزب إزاء الحزب المعارض له الذى سلبه بأساليبه الخاصة جلال الحكم ولذة السلطان ...

ومرة أخرى أعود لأقول ... هل أخطأ اسماعيل صدقى لأنه أراد للأداة الحكومية استقراراً ... ولمركب السلطان مسيراً فى طريق معبد ... وأحب أن تحتفظ الأحزاب بكراماتها وأن تبقى راية المصالح القومية مرفوعة عالية ينظر الجميع إليها نظرة إكبار وتقديس ؟!

لا والله لم يخطئ اسماعيل صدقى ولكنها الحزبية وحب التفرد بالإصلاح . ثم « الطنطنة » بعد ذلك فى ميادين التفاخر بما أسداه « الحزب » وما قدمه للبلاد من إصلاحات وغير إصلاحات . ولو فتش عنها المحقق لما وجد لها ظلا من الحقيقة .

ذلك داء وبيل نقاسيه ... وكلما وقفنا على أبواب أزمة دستورية ... صدر مرسوم بحل مجلس قديم . وآخر باجراء انتخابات لإيجاد « طاقم » يوافق مزاج الحكومة القائمة ... كلما حدث ذلك تذكرنا دستور سنة ١٩٣٠ وكيف حاربته « الرجعية » وقضت عليها العواطف والحزبية الموجاء !!





والآن . لنلحق بقافلة الحوادث . انها لتسير قدما . ثم انها بعد ذلك لتقف أمام أحداث عارضة ....

لقد انتهت الحرب . حيث ألقى الغول الألمانى سلاحه . وركع المارد اليابانى على ركبتيه طالبا الصفح والغفران . وكاد الناس أن يتنفسوا الصعداء . وحلقت أخيلتهم فى سماء الأمانى ظانين أن السعادة قد واتتهم وأنهم منها قاب قوسين أو أدنى ...

ولكن الحقائق ما لبثت أن طاردت الأحلام ... وبدأت البذور التى زرعتها الحرب فى أرض خصبة تؤتى ثمارها البشعة المدمرة فاذا بحلفاء الأمس يظهرون على حقائقهم . وإذا بهم يسفرون النقاب عن وجوههم دون زيف أو طلاء . وإذا بحرب باردة مضنية أشد هولا من حرب الحديد والنار تقوم فى شتى أصقاع العالم ....

وأصابتنا فى مصر منها لوثة . لوثة بشعة ماكان لنا بها من عهد فى يوم من الأيام ... لوثة جعلت نفراً منا يضيقون بالواقع ويكرهون معالجة نقصه وأدوائه ويرجعون بعقلياتهم وتفكيرهم إلى « قانون الغاب » .. انهم فئة من

شبابنا المفكر الذى نال حظا من العلم والعرفان لجأوا إلى الإرهاب ملبين نداء « شهوة الدم » وساعين لقانون الغابة وشرائع الوحوش الضارية !!

ويوم دوت الطلقات الطائشة فى البهو الفرعونى . وفى قدس مجلس البلاد النيابى ... وفى حرم « البرلمان » فصرعت الشهيد الدكتور أحمد ماهر المجاهد الكبير المحبوب . والزعيم الجرئ المتزن صاحب العقلية الناضجة والماضى البعيد الشريف فى ميدان التضحيات الوطنية ... نكست مصر رأسها. وبرئت من الجريمة وصاحبها ...

ويوم كتب أحمد ماهر بدمه الغالى صفحة نورانية فى تاريخ الجهاد . وفى سفر البطولة والتضحية والإيمان بالرأى . وتقديس العقيدة . يوم صحت مصر وتفتحت عيونها على آفاق جديدة . كانت سيرة الشهيد العظيم نبراسها وضوءها الساطع الوهاج ...

ويوم تقدم محمود فهمى النقراشى إلى الميدان فجئا إلى جانب زميل الجهاد . ورفيق الصبا . وحمل من بعده راية جهاده . وواصل السير بسفينة سياسته حمدت الأمة للبارئ أن هيأ لها بعد فقدانها زعيمها الجرئ . زعيما آخر عرفته وعرفت فيه خير خلف للشهيد العظيم ...

وعادت قافلة الحوادث تسير . ثم إذا بها تقف فجأة بعد مطلع عام ١٩٤٦ بقليل لتطالع من تتبعوا مسيرها فى لهفة وشوق بالكتاب التالى :

« مولاى صاحب الجلالة

تشرفت وزملائى بالاضطلاع بأعباء الحكم على أثر وفاة المغفور له الشهيد أحمد ماهر باشا فالتزمت خطته فى العمل لتطهير سمعة الحكم وإقرار العدل بين الناس وتوفير الغذاء والكساء لهم ورفع مستوى معيشتهم وإعادة ثقتهم بالقانون .

« ولم يكن فى تحقيق هذه الغايات على ضخامتها ، وما يصرف الوزارة عن مطالب البلاد الوطنية وبذل كل ممكن لرفع مقامها الدولى بالاشتراك

فى الحياة الدولية الجديدة . والمساهمة فى المؤتمرات العالمية بعزم صادق وجهد أكيد ... ولقد كان للسياسة الرشيدة التى رسمها المغفور له الدكتور أحمد ماهر باشا فضل عظيم فيما وصلت إليه البلاد من نتائج فى هذا الميدان فوفق الله جهودها الداخلية والخارجية برغم المصاعب التى لازمت قيام الحرب أوجاءت نتيجة لنهايتها وأصبحت مصر عضواً فى هيئة الأمم المتحدة ثم عضواً فى مجلس الأمن .

« وقد ساهمت الوزارة بأوفى نصيب فى تحقيق أمل البلاد العربية بعقد ميثاق جامعة الدول العربية وتوطيد دعائمها وتوكيد أواصر الصداقة بينها مما جاء بأطيب الثمرات ...

« وعلى أثر انتهاء الحرب بادرت الوزارة إلى رفع الرقابة على الصحف. وإلغاء الأحكام العرفية وفك القيود التى اقتضتها ضرورات الحرب . ثم أعلنت مطالب البلاد الوطنية فى الجلاء ووحدة وادى النيل وهو ما أجمعت الأمة عليه إجماعا كاملا . وعمدت إلى المطالبة بتعديل المعاهدة التى أبرمت بينها وبين بريطانيا العظمى فى سنة ١٩٣٦ لتحقيق تلك المطالب الوطنية فاستجابت الحكومة البريطانية لها وقبلت الدخول فوراً فى محادثات تمهيدية أعلنت هذه الوزارة أمام البرلمان أنها تدخلها حرة من كل قيد .

« وفى هذه المرحلة الجديدة — مرحلة دخول البلاد فى مفاوضات المطالب الوطنية — رأيت يامولاى أن أتخلى عن الحكم لأضع الأمور بين يدى جلالتكم توجهونها بسامى حكمتكم إلى ما ترون فيه الخير للبلاد .

« وانى لأنتهز هذه الفرصة يا مولاى لأقرر بأن ما أدركناه من توفيق قد كان دائماً بفضل رضائكم الكريم وتوجيهكم السامى ، وأتوجه إلى الله العلى القدير أن يحفظ ذاتكم ويديم توفيقكم لخير الوطن العزيز .

« وانى على الدوام خادم سدتكم المخلص الأمين .

« محمود فهمى النقراشى »

وبالأمر الملكى الكريم رقم ٩ لسنة ١٩٤٦ قبلت استقالة الوزارة النقراشية . التى سجلت فى كتاب استقالتها ما حققته للبلاد من أعمال جليلة وما وصلت إليه فى سبيل تنفيذ وتحقيق أهداف مصر الغاية التى جاهدت طويلا فى سبيلها ..

ولا يفوتنى أن أذكر هنا أن المطالب الوطنية عقب انتهاء الحرب العالمية مباشرة قد تطورت وحمى وطيس المناداة بها ... وأجمع الشعب بكافة طبقاته على مطالبة الانجليز بالجلاء الناجز عن وادى النيل تحقيقاً للوحدة الطبيعية بين شماله والجنوب وأن محادثات عديدة قد جرت فى هذا الشأن بين المسئولين فى مصر وممثل بريطانيا انتهت بتقرير الدخول فوراً فى مفاوضات تمهيدية أعلنت الوزارة النقراشية أنها ستدخلها دون قيد أو شرط ...

وتساءل الناس بعد استقالة الوزارة النقراشية عمن سيكون رجل الساعة . ومن سيكون الزعيم الذى سيحمل على كتفيه عبء الجهاد القديم الجديد ويدخل مع بريطانيا فى مفاوضات جديدة تحقق الجلاء الناجز . والوحدة الخالدة ...

ولم تطل بالناس حيرة التساؤل إذ لم تكد تطلع شمس الغد حتى ثارت عواصف الدهشة وردد الناس مرة أخرى اسم رجل الساعة الجديد . اسماعيل صدقى ......

وعاد النمر إلى غابه مرة أخرى ... عاد إلى الميدان فى وقت كانت البلاد أحوج ما تكون فيه إلى قائد ذكى محنك عليم بخفايا السياسة . واقف على بواطن أمورها . قادر على السير بسفينتها وسط اللجج . والأنواء . والعواصف.

عاد النمر إلى ميدانه مرة أخرى وهو رجله القادر الموهوب وان فى التكليف السامى له ما يفسر عظم المهمة التى ألقيت على عاتقه :

« عزيزى اسماعيل صدقى باشا

تجتاز بلادنا العزيزة مرحلة دقيقة ، ليست دقتها صدى القلق العام الذى يساور العالم بأسره فحسب ، بل هى أيضاً مظهر سليم لتطلع الشعب إلى تحقيق مطالبه العادلة فى الخارج والداخل ...

« ولما كان ذلك يحتاج إلى تضافر القوى ، وتساند الرجال ، لاسيما ومصر مقدمة على مفاوضات مع حليفتها العظيمة ، وكنتم أهلا لتوجيه البلاد هذه الوجهة ، والسير بها فى هذا السبيل ، فقد حملناكم أمانة الحكم ، ثقة منا بما نعهده فيكم من ولاء وإخلاص .

« لذلك اقتضت إرادتنا إسناد رياسة مجلس وزرائنا إليكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لتأخذوا فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا استصداراً لمرسومنا به .

والله يكلؤنا بعنايته ، ويوفقنا جميعاً إلى ما فيه إسعاد شعبنا المحبوب ، والعمل على رفاهته انه نعم المولى ، ونعم النصير .

صدر بقصر القبة فى ١٤ ربيع الأول ١٣٦٠ (فاروق)

«١٦ فبراير ١٩٤٦»

والتكليف السامى فيه ولا شك إشعار بعظم المهمة الوطنية وبأن اختيار اسماعيل صدقى لها كان أصوب اختيار لأنه كما قرر النطق الملكى أهل « لتوجيه البلاد هذه الوجهة والسير بها فى هذا السبيل ... »

وقبل الحر حمل الأمانة . وتقدم فى معهود جرأته ليقود البلاد تنفيذاً لإرادة مولاه ... وانه ليسارع برفع جوابه إلى جلالة الملك قائلا :

« مولاى صاحب الجلالة

تفضلتم جلالتكم فأسندتم إلى فى هذا الظرف الدقيق من حياة البلاد مهمة تأليف الوزارة وتوجيه مصائر الأمة إلى ما فيه الخير الذى تحرصون الحرص كله على اسباغه عليها ضافيا موفورا ، وانها يا مولاى لمهمة عسيرة ينوء بها أصلب الرجال عوداً ، وأقدرهم على تحمل تبعات الحكم وأعبائه الثقال فكيف بهذا الضعيف الذى لولا ما شرفتموه به من ثقتكم السامية وحبوتموه بعطفكم الكريم ما أقدم على الاضطلاع بهذه المهمة الشاقة . ولكن هى الثقة السامية والعطف الكريم قد بعثا فيه روحا جديدة مستمدة من روحكم القوية الوثابة ، ومن همتكم العالية الشابة .

« ولقد وفقت يا مولاى إلى الاستعانة برجال عرفت فيهم الكفاية والخبرة والشعور الكامل بالمسئولية ، ومنهم أعضاء أحد الأحزاب التى لها فى تاريخ خدمة البلاد الأثر المحمود . ولقد عاهدونى على ألا يدخروا وسعاً فى سبيل الخدمة العامة والوصول بالبلاد إلى ما ترجون لها من نهوض وسؤدد ونجاح .

« وها نحن أولاء يا مولاى معتزمون على السير قدما فى خدمة مرافق البلاد وتهيئة الوسائل المؤدية إلى تحقيق إرادة الأمة فى إكمال استقلالها إكمالا لاتشوبه شبهة ولا يعتريه نقص .

وانى سأتشرف بأن أرفع إلى جلالتكم أسماء من سيقومون بالمفاوضة مع بريطانيا العظمى مفاوضة حرة طليقة من كل قيد ، تحقيقاً لإرادة الأمة التى أعلنتها إعلانا ، وأرجو أن يكون ذلك فى أقرب وقت ، عاملين على أن يكون تمثيل البلاد فى هيئة المفاوضات - طبقاً لتوجيهات جلالتكم - تمثيلا تاما شاملا بغير نظر إلى ما عسى أن يكون هناك من فوارق فى وجهات النظر فى الشئون الداخلية وهى الفوارق التى أصبحت البلاد لاتطيق بحال من الأحوال أن يمتد أثرها إلى شئون الاستقلال .

« أما الإصلاح الداخلى الذى تعتزم الوزارة المضى فيه غير وانية ، ولا متهاونة ، فهو يشمل العمل على استتباب الأمن والنظام ونشر الطمأنينة فى البلاد والسعى الحثيث فى تحسين أحوال المعيشة فى الطبقات الفقيرة ، تحسينا شاملا منظما مطردا ، يتفق مع مكانة البلاد وكرامتها ويعالج حاجاتها الملحة التى طال عليها الزمن بالإهمال والنسيان ، ولن يكون هذا السعى منذ اليوم ضربا من ضروب الدعاية بل سيكون الغرض الأساسى الأول للسياسة الداخلية للوزارة أن ترمى إلى مطاردة الأعداء الثلاثة . الجهل ، والفقر ، والمرض ، مطاردة لاهوادة فيها ، وفى سبيل تحقيق هذا الغرض ، بل شرط النجاح فيه العمل على الرقى المالى والاقتصادى للبلاد بزيادة الإنتاج فى كل مصادره ونواحيه لاسيما فى الزراعة والصناعة وتحسين وسائلهما . والسهر

على تسهيل تصريف منتجاتهما وتيسير سبل التجارة فى الداخل والخارج .

وانا لمدركون يامولاى تمام الإدراك أن تحقيق هذه الأهداف على اختلاف أنواعها وخطر شأنها لايتم إلا فى جو من الثقة شامل ، وحال من الهدوء والنظام كامل ، وهى على ثقة من وطنية المصريين عامة ، ووطنية الأحزاب وأولى الرأى فيها خاصة ، وتشعر بأن الجميع - بفضل هذه الوطنية - يدركون جلال التبعات أزاء تحقيق الأهداف الوطنية داخلية كانت أو خارجية حتى لاتقوم عقبة فى سبيلها . يكون من شأنها تعويق البلاد عن إدراك هذه الأهداف ، ذلك شعور الوزارة ولها من هذا الشعور خير مطمئن على قضية البلاد ، كما لها من عطفكم السامى وتوجيهكم الكريم أكبر سند على تحقيق الآمال .

وانى أتشرف بأن أعرض على سدتكم الملكية أسماء حضرات من قبلوا معاونتى فى هذه المهمة محتفظاً لنفسى بمنصبى وزارتى الداخلية والمالية وهم :

أحمد لطفى السيد باشا ، وزير دولة ويتولى وزارة الخارجية . سابا حبشى بك ، لوزارتى التجارة والصناعة . عبد القوى أحمد باشا ، لوزارة الأشغال العمومية . محمد عبد الجميل أبوسمره باشا ، لوزارة الشئون الاجتماعية ابراهيم دسوقى أباظة باشا ، لوزارة الأوقاف . حفنى محمود باشا ، لوزارة المواصلات . اللواء أحمد عطية باشا ، لوزارة الدفاع الوطنى . محمد كامل مرسى باشا ، لوزارة العدل . محمد حسن العشماوى باشا ، لوزارة المعارف العمومية . حسين عنان باشا ، لوزارة الزراعة . الدكتور سليمان عزمى باشا لوزارة الصحة العمومية .

فاذا حاز هذا الاختيار قبولا لدى مولاى رجوت من جلالته التفضل باصدار المرسوم باعتماده .

وانى لا أزال لجلالتكم المخلص الوفى الأمين » .

١٧ فبراير سنة ١٩٤٦ — اسماعيل صدقى

وجواب اسماعيل صدقى يرسم فى براعة وتوفيق وداخل إطار من اللباقة ـ أهداف الوزارة الجديدة داخلياً وخارجياً . ويتمادى وهو يحدد تلك الأهداف إلى ماهو أبعد من رسم وسائل الإصلاح العامة فيعبر فى صراحة وجلاء إلى تبيان جسامة المهمة الملقاة على الوزارة ويطلب فى غير مواربة معونة الشعب وتضافر الأحزاب واتحاد صفوف الأمة وهى نغمة كانت مصر قد نسيتها كلية منذ عام ١٩٣٨ إلى ذلك الوقت ...

ثم هو بعد هذا .. ولما يرتح بعد أو يباشر سلطات منصبه .. يكب على العمل كدأبه ... ويعمل على الاتصال فوراً بالشعب عن طريق الصحافة فيدلى بأحاديث عديدة فيها اشارات واضحة لالبس فيها ولا إبهام مبيناً الخطوات التى ستتبعها الوزارة ... والأهداف التى ستعمل على تحقيقها، ومدى حرصها على قضية الوادى ... أما عن المفاوضات وتحقيق المطالب القومية فانه يقول فيها :

« هذه مسألة لاأقبل فيها مطلا ولا تسويفا ورأيى فى ذلك اليوم ، لايختلف عن رأيى قبل أن أتولى مقاليد الحكم . . لذلك أحرص كل الحرص على أن تبدأ المفاوضات فى أقرب وقت مستطاع وأن يتولى هذه المفاوضات كبار رجالات مصر المشهود لهم بالوطنية ، وما دمتم قد اطلعتم على الخطاب الذى تشرفت برفعه إلى جلالة الملك فانكم تدركون أن الحكومة تعد هذه المسألة مسألة قومية حيوية لايصح أن تنفرد بها فئة دون أخرى ، لأنها مسألة مصير الأمة جمعاء فهى ملك للجميع وانى أشعر شعوراً صادقاً أن خير دليل يقدمه كل زعيم على وطنيته هو أن يشترك فى العمل على تحقيق هذه الأهداف بصرف النظر عن كل اعتبار حزبى أو غيره ، وإذا جاز الخلاف فى كل موضوع آخر فانه لايجوز فى مسألة ترتبط بها كرامة الأمة فى الحاضر ومصيرها فى المستقبل ...»(١)

---

(١) الأهرام بتاريخ ١٩٤٦/٢/١٨

ويحلو لى أن أقف لحظة أمام حديث النمر . . الذى وصفته الصحف الانجليزية يومها على اختلاف نزعاتها بأنه «رجل مصر القومى»(١) لنستشف من وراء كلمات حديثه روحا سامية فيها إكبار للوحدة .. وتقدير للاتحاد . . . ودعوة صريحة إلى ضم الشمل ، والتئام الصفوف «لأنه إذا جاز الخلاف فى كل موضوع آخر فانه لايجوز فى مسألة ترتبط بها كرامة الأمة فى الحاضر ومصيرها فى المستقبل ... »

واسماعيل صدق هنا .. وأمام حديثه هذا .. رجل يفهم واجبه ويعرف خطورة المهمة التى قبل القيام بها ، ودقة الرسالة التى حملها عن أمته فنراه – فى إخلاص وصدق – يحرص كل الحرص ويدعو فى حرارة وإيمان كل رجالات مصر للاشتراك فى المفاوضات ومواجهة الجانب الانجليزى بقوة يسمها الاتحاد وتميزها التضحية فى سبيل مصر لأن «المسألة وهى مسألة قومية لا يصح أن تنفرد بها فئة دون أخرى ، لأنها مسألة مصير الأمة جمعاء فهى ملك للجميع . . . »

ونراه بعد أن تحدث عن المفاوضات المقبلة يعرج على مسألة «الإصلاح الاجتماعى» وهى هدف الجميع ... وغاية رجال السياسة وأنه فى شأنها يقول :

«لاشك أن أهم موضوع إلى جانب الأهداف القومية هو العمل –والعمل سريعا – على تحسين حال الطبقات الفقيرة بمصر ورفع مستوى المعيشة بينها من الوجهتين المادية والأدبية وإذا كنا قد أشرنا إلى ذلك فى الكتاب المرفوع إلى جلالة الملك فلا يفوتنى الآن أن أنوه بفضل جلالته فى هذا الميدان وأن أقول أننا نعمل لذلك بتوجيه جلالته ، واننا نكون قد نزلنا على إرادته السامية فى تنفيذ كل مشروع يحقق جانباً من هذه الأهداف الاجتماعية . وانى لأشعر أن هذا العمل ضخم ومتشعب النواحى ولا يجوز فيه الارتجال

---

(١) الأهرام بتاريخ ١٩٤٦/٢/١٨ لمراسل الأهرام اللندنى .

بل لابد من أن تكون السرعة فى التنفيذ مقرونة بالبحث والتدقيق...»(١)

ولا ينسى اسماعيل صدقى وقد لمس المسألتين الحيويتين أن يعرج على ناحية حساسة أخرى هى مسألة الطلبة ... هذه الفئة العزيزة ... عماد المستقبل وقادة الأمة ، وقلبها النابض بالأمانى ، وعدتها عند الحاجة ، ونبراس وجودها ، وقوام كيانها ... هذه الفئة العزيزة كان بينها وبين الوزارة المستقيلة شأن وتصادم شهدهما « كوبرى عباس » الذى اصطبغ بدمائهم الطاهرة الزكية لأنهم ثاروا لوطنهم ... ونادوا بحياته الخالدة فأبت يد باطشة إلا أن ترديهم وتذيقهم كؤوس الموت ...

هذه الفئة الحبيبة الغالية ... كان اسماعيل صدقى يرى أن من واجبه أن يترضاها وأن يقدم لها النصح الأبوى فى قوله :

« لايمكن إلا أن يكون طلبة العلم محل عطفى الكبير واهتمامى فهم رجاء الأمة فى مستقبلها . وقد لاحظ كثيرون أنى اخترت خمسة أعضاء فى وزارتى من الجامعيين أولهم أستاذنا الكبير أحمد لطفى السيد باشا الذى رافق الجامعة منذ إنشائها وأولاها كل عناية . والأربعة الآخرون من عمداء الجامعة وأساتذتها المعروفين وهم أعرف الناس بروح الشباب وأشدهم عطفاً عليه لذلك لن تكون هذه الوزارة حربا على طلبة الجامعة .

« وأضيف إلى ذلك أنى ماكدت أتولى عملى اليوم حتى طلبت الاطلاع على تفصيلات جميع ماوقع من الحوادث التى كانت موضوع مناقشات فى البرلمان والصحف لأتبين حقيقة ما جرى ، فأتخذ التدابير التى تقتضيها معرفة الحقيقة . ولى وطيد الأمل بأن هذه الحوادث لن تتجدد ، وبخاصة أن أمانى الطلبة ورغباتهم التى كانوا يهتفون بها لاتختلف فى شئ عما تنادى به الأمة جمعاء ، وفى مقدمتها أعضاء هذه الوزارة كما هو مبين فى الكتاب المرفوع إلى جلالة الملك .

---

(١) الأهرام فى ١٩٤٦/٢/١٨ من حديث لمراسلها مع دولته .

«وان كان لى أمنية فى هذا الموضوع فهو أن يظل الطلبة فى منأى عن دعاة التحريض الذين يحاولون أن يصلوا إلى صفوفهم فانه لن ينتج عن ذلك سوى الضرر... »(١)

ولا يفوت اسماعيل صدقى بعد ذلك أن يشير فى لباقة إلى شئون البلاد المالية ويتناولها فى براعة ودقة فى قوله :

« ان ميزانية الدولة أمامى ولم أكوّن حتى الآن رأيا خاصا فى هذا المشروع ، سوى أن ضخامة الأرقام قد هالتنى ولذلك سأعيد شخصيا النظر فى المشروع المقدم إلى البرلمان . ولا يفوتنى أن المشروعات الإصلاحية المنوى تنفيذها تقتضى الشئ الكثير جداً من النفقات ، لذلك لابد لنا بطبيعة الحال من تجنب كل تبذير وإسراف لايتفقان مع ضرورة الانفاق على المشروعات العامة ، وسأقوم بهذا البحث وأرجو أن أنتهى منه قريبا... »(٢)

ولا يغفل دولته بعد كل هذا — وبعد أن استعرض ودلل ووصف الأدواء لشتى ماكان يتوق الشعب إلى مداواته وإصلاحه وتحقيقه — أن يشير إلى جامعة الدول العربية التى قيل أن له رأيا خاصا فيها فاذا به يقول :

« ان سياستى إزاء جامعة الدول العربية هى السياسة نفسها التى سارت عليها الحكومات السابقة ، فقد أثبتت الجامعة فائدتها فى توحيد سياسة هذه الدول والذود عن مصالحها المشتركة وقد حباها جلالة مليكنا بعطفه وتشجيعه. وانى لأرجو لها المزيد من النجاح... »(٣)

وهكذا .. عاد النمر .. ولم يخف عن الأمة ما قرر أن يقوم به من إصلاحات شاملة . طالما تاقت الأمة إلى تحقيقها فراح يشرحها ويوضحها للجميع وتلك كانت سياسته التى أراد أن يخدم عن طريقها البلاد ...

* * *

---

(١) ، (٢) ، (٣) الأهرام فى عددها بتاريخ ١٩٤٦/٢/١٨



ولكى نساير الحوادث . . ونعرضها فى صورتها الحقة نذكر أنه عقب تشرف اسماعيل صدقى بمقابلة جلالة الملك وصدور التكليف السامى إليه بتشكيل الوزارة على أساس بقاء النظام الحاضر اتصل رئيس الوزارة الجديد بسعادة هيكل باشا رئيس الأحرار وشرح له برنامج وزارته وكيف أنه يريد تشكيلها من المستقلين . وإشراك الأحزاب الحالية فيها بادخال وزيرين من كل منها فى الوزارة ، أما رؤساء الأحزاب فيبقون حيث هم ولا يشتركون إلا فى وفد المفاوضات الرسمى .

واستطاع اسماعيل صدقى أن يقنع الأحرار بقبول مشاركته فى تحمل أعباء الحكم ... أما رجال الهيئة السعدية فقد رفضوا الاشتراك بتاتا ... وبقى بعد هذا حزب الكتلة .. وأظن أن اسماعيل صدقى لم يفكر فى إشراك هذا الحزب فى وزارته إبقاء منه على تعضيد السعديين له فقد كانت بينهم

وبين الكتليين فى الوزارة مواقف لم ينسوها لهؤلاء الزملاء الذين كانوا أداة ضعف . ومعارضة فى الوزارة !!

ورفض السعديون الاشتراك فى وزارة اسماعيل صدقى أمر حمله الناس على محمل واحد هو أن هذا الحزب صاحب الغالبية فى المجلس لن يعطى الوزارة الجديدة ثقته وهو أمر كانت البلاد بأسرها تخشى مغبته ولكن حكمة جلالة الملك الشاب كانت قد سبقت العواصف الحزبية الهوجاء الجامحة ساعة أعلن إرادته فى بقاء النظام الحالى ... فكان على السعديين قبل الإقدام على مغامرة « إعلان عدم الثقة بالوزارة الصدقية » أن يتريثوا قليلا ، وأن يفكروا فى الأمر وهم يقلبونه على شتى الوجوه ....

ولقد واجه « النمر » فى ثباته المعهود مجلس النواب فى الليلة التالية لتوليه الوزارة ... واجه « النمر » جلسة صاخبة حافلة ... هامة ...

ولما وجد اسماعيل صدقى أن وثائق تأليف الوزارة لم تكن بالمجلس أسرع بحل الاشكال فارتجل البيان التالى :

« انه لشرف كبير نالنى حين تفضل صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم باسناد الوزارة إلىّ فى هذه الآونة العصيبة من تاريخ البلاد .

« ولذلك أكرر شكرى لذاته العلية مع صادق الولاء والإخلاص ، وآخذ على عاتقى أن أقوم بمهمتى على الوجه الذى يجعلنى دائما عند حسن ظن جلالته ويرضى ضميرى ويرضى الشعب المصرى ويرضيكم .

« وأستطيع أن أؤكد لحضراتكم أن من البواعث التى شجعتنى على قبول هذه المهمة الشاقة أنى نائب معكم زاملتكم طويلا فعرفتم اتجاهاتى ، وسياستى وعرفت ميولكم وأهدافكم ولهذا لم يكن لدى شك فى أن أعباء هذه المهمة ستخف عن كاهلى بفضل التفاهم الذى أنتظر بحق أن يكون كاملا بينى وبينكم ، فعندى ما يحملنى على الاعتقاد بأنه لن يقع بينى وبينكم خلاف فى الرأى على أهدافنا الوطنية التى نقدرها جميعاً حق قدرها .

« على أن البرنامج الذى تقدمت به الوزارة قد تناول فيما تناول أمرين كبيرين :

أولهما : السعى لإكمال استقلال البلاد .

وثانيهما : محاربة أعداء ثلاثة هى : الجهل والفقر والمرض .

فاذا كان هذان الأمران هما برنامجكم فلا أدرى كيف يمكن أن ينشأ بينى وبينكم أى خلاف !!

« ولهذا شعرت بالغبطة المستفيضة عندما تبوأت الحكم ، لأننى كنت وما زلت على ثقة بأنه لا برنامج لى إلا برنامجكم ولا اتجاه لى إلا اتجاهكم .

« وما دام الحال كذلك فلا محل لأى خلاف بيننا ، ولا أحب أن أشعر المخالفين لى إنما يخالفون لأننى صدق لا لأن برنامجى لا يرضيهم ، انى أربأ بالمخالفين أن يقال عنهم ذلك فالمسألة مسألة قضية الأهداف الوطنية ونريد جميعاً أن نخدمها فى غيرة وإخلاص .

« أقول هذا بمناسبة ما قرأته فى الصحف من أن دولة النقراشى باشا حذر أعضاء حزبه من رئاستى للوزارة قائلا لهم أنكم تعلمون سيرة صدق فى الحكم . . . .

« أيها السادة — ماكنت أنتظر بعد ستة عشر عاما أن يتكلم متكلم عن سيرة صدق فى الحكم ، لست أريد أن أقلب صفحات التاريخ لأدافع عن نفسى لأننا فى موقف يستدعى الهدوء والروية ، ويستلزم التفاهم وصادق التقدير ، وليس من الحكمة أن أثير ما قد يدعو إلى الخلاف والشقاق ، ليس هناك من فائدة عملية فى التحدث الآن عن أمور مضى عليها أكثر من ستة عشر عاما ، بينما الحاضر ينادينا بعمل ماهو أجدى وأنفع للبلاد ...

« انكم لتعلمون كما أعلم أن النظام الحاضر انما هو وليد اتحادنا إزاء ما وقع من أحداث يوم ٤ فبراير فقد رأى زعماؤكم حينئذ أن ماوقع لم يتفق وكرامة البلاد ، ولهذا تكونت من ذلك الحين جبهة واحدة من صدق وماهر وهيكل ومكرم وحافظ رمضان ومن معهم .

« لقد رأى صدقى يومئذ شيئاً له قيمته ووزنه ، وكان رأى صدقى محل تقدير من الجميع ، ومن النقراشى باشا نفسه . فياليت شعرى ما الذى يدعو الآن إلى نبش الماضى البعيد ومحاولة التحدث عنه بدل أن نواجه الحاضر بمشاكله ومطالبه وأمانيه ...

« اننا نعيش الآن وأهدافنا واحدة ، فما معنى التفرقة بيننا ونحن أنصار نظام واحد ، أليس من واجبنا أن نتضافر ونتعاون ونتحد للقيام بالمهمة الكبرى التى أمامنا والغاية الأسمى التى نسعى إليها .....

« أستطيع أن أؤكد لحضراتكم أنه لم يمر ببلادنا وقت أشد من هذا الوقت خطراً ولا أدعى منه إلى التآزر والتعاضد بيننا حتى نستطيع أن نأمل بالفوز بما نريد ...

« لعلكم تذكرون أن الجبهة قامت بعملها خير قيام وأنتج عملها اجتماعنا فى هذا المجلس الموقر ، ، كما أنتج أن رجل الفضل والنبل والوطنية المغفور له الدكتور أحمد ماهر باشا تولى الحكم وكلكم تعلمون أن علاقتى به رحمه الله كانت علاقة مودة وتقدير ، وأن أنسى لا أنسى أنه قبل استشهاده بدقائق كان إلى جانبى فى هذا المجلس نتبادل الرأى وشعائر المودة والتقدير ...

إذن ... ماذا جرى أيها السادة ؟! ما عرفتموه عنى وأنا بينكم فى مقاعد النواب وفى حياتى السياسية التى تدبتنى لها الوزارة ، وما كانت الوزارة لتنتدبنى لهذه المهمة الكبيرة الكريمة إلا لاعتقادها بأننى أستطيع أن أقوم بالمهمة التى أسندتها إلى فى هذه الهيئة على الوجه الصحيح السليم . أقول أن الذى جرى هو أننى تمسكت بالنظام الحاضر أيما تمسك ، بل لعلى غاليت فى المطالبة بأهدافنا ، وكنت شديد الإلحاح فى هذه المطالبة وفى إشراك الشعب المصرى فى التعرف على ما هناك .

« أما أن يقال عنى أننى خالفت مقتضيات هذا النظام ، أو يقال إننى حدت عن الطريق السليم ، وهو الذى يوحى به الخطاب الذى تشرفت برفعه إلى مقام جلالة الملك ، فلا أظن أحداً فى هذه الهيئة إذا استشار ضميره يستطيع أن يقول هذا القول ...

« أيها السادة ـ جئت إليكم ، كما قلت فى أول حديثى لأقوم بمهمة ـ هى أن أستخلص حقوق البلاد وأن أعمل على تحقيق رغباتكم أنتم ممثلى البلاد . بل هى رغبات كل مصرى يقدر حق وطنه عليه وما أنا فى ذلك إلا وكيلا عنكم وما كان لمثلى أن يحيد عن البرنامج المفصل أمامكم الذى هو فى الوقت عينه برنامجكم ، ألا وهو تحقيق الأهداف القومية كاملة والمطالبة بها فى عزم وبغير هوادة ...

« وانى أعاهد المجلس أننى فى اليوم الذى أشعر فيه بالعجز عن تحقيق هذا البرنامج أسارع إلى التخلى عن الوزارة ...

« لاأريد أن أطيل عليكم أكثر من ذلك ، وأختم عبارتى بكلمة واحدة هى أن المهمة كبيرة تستدعى منى ومن زملائى قوة فوق قوتنا كما تستدعى أن نشعر بأننا محل الثقة منكم ومن أجل هذا أطرح الثقة بالوزارة ... »

وكانت وقفة رائعة جريئة للنمر القوى . وكانت « هجمة » موفقة وضع فيها « الحزب المعارض » أمام الأمر الواقع وقد طالب الأعضاء جميعاً ـ معارضين ومؤيدين ـ أن يحكموا الضمير وينظروا إلى صالح الوطن قبل أى اعتبار حزبى أو عاطفى ...

وكانت جرأة بالغة من النمر أن يخلع ماضيه ويتنكر لثوبه الغالى الذى جاهد فى سبيله ما جاهد . وهو الذى كان يستطيع وقتها أن يقول ما شاء له القول وأن يدافع ما شاءت له غريزة الدفاع عن قواعد أرساها وهو مؤمن بصلاحيتها .. كان يستطيع .. ولكنه ، وخضوعا للصالح العام ورغبة فى عدم احداث ثغرة تنفذ منها الخلافات . تجرد فى شجاعة من الماضى وطالب الجميع من أنصار النظام الحاضر وهو منهم . بل وهو دعامة من دعامات هذا النظام أن يحكموا الضمير ... وأن ينسوا الاعتبارات وأن يسيروا إلى جانبه ... وأن يؤيدوه ما وسعهم التأييد ليستطيع أن يحقق أهدافه . التى هى أهدافهم . وأهداف العهد الحاضر بأجمعه ...

تلك كانت خطة « النمر » . وذلك كان سبيله فى هجومه السافر الجرئ

وهو يعرض على زملاء الجهاد برنامجا . هو فى الواقع برنامجهم هم ...

ولقد كان اسماعيل صدقى يعرف أن هناك غالبية تؤيده من الأحرار والكتليين والوطنيين والسعديين أنفسهم . ولكنه قطع خط الرجعة على التصدع ولم يرد أن يحدث بين « المؤتلفين » انقساما كان يبغضه . فناشد الجميع أن يخلعوا ثوب التحيز والعواطف وأن يحكموا الضمائر قبل أى شئ آخر . وأن ينظروا إلى صالح الوطن وأن اسماعيل صدقى لايخدم صالحا من صوالحه بل هو خادم لمصر وأبناء الوادى أجمعين ...

وكان طبيعيا أن يتولى رئيس السعديين الرد ، خاصة وقد عاتبه اسماعيل صدقى عتاب الصديق المستمسك بصداقة زميله ، فقام النقراشى ليقول :

« نحن لايمكننا أن نمنح الثقة ، بل ننظر فى أعمال الحكومة لنحكم لها أو عليها ، ولذلك سنمتنع عن إبداء الرأى ...

وفى سرعة ولباقة أسرع اسماعيل صدقى يقول :

« أنا لاأطلب حكما ، بل أطلب الثقة ، ولم يبق إلا أن تقولوا إن هذه الوزارة تستطيع أن تقوم بهذا البرنامج أو لاتستطيع ؟ »

والنمر فى كلمته هذه يكشف الستار عن حقيقة مشاعره ، فهو هنا يخلع ثوب السياسى الداهية الذى يراوغ ويداور ويجادل خصمه فى قوة . ثم فى ضعف . ثم فى استخذاء حتى يعرف ميوله واتجاهاته ومطالبه ليقف بعد ذلك فى وجهه . . . .

هو هنا يخلع ثوب السياسى الداهية الخطير الذى يخشاه الجميع ويظهر على مسرح الحوادث فى ثياب المواطن الجرئ الذى يريد فى إخلاص أن يحمل أمانة الحكم وأن يحقق هدفا متفقا عليه . ثم يطالب فى جرأة جميع من حواليه من زملاء يناصرون أو يعارضون أن يكونوا إلى جانبه ، أو يطلبوا منه التنحى عن المهمة الخطيرة لعدم ثقتهم فيه !!

وبالرغم من أن بعض حضرات النواب طالبوا بتأجيل طرح الثقة بالوزارة إلا أن المجلس لم يأخذ بطلبهم وأقفل باب المناقشة . ثم طرحت

الثقة بالحكومة ففازت بها بغالبية ١٠٥ أصوات ضد ثلاثة وامتنع ٧٧ عن الاقتراع . . .

وهكذا انتصر النمر فى جولته الأولى ... وانه ليعزز هذا النصر بانتقاله إلى حيث كان يجلس النقراشى باشا فصافحه لأنه عاد وقال :

« انى أنتظر أن أرى أعمال الحكومة لأحكم لها أو عليها ... » ثم انتقل إلى المنبر وقال :

« انى أشكر حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا لأنه علل امتناعه برغبته فى التريث ، فلى أن أقول أنه لم يمنع عنى ثقته وثقة أنصاره ، وسوف أحقق هذه الثقة التى لا أزال أخطبها إن شاء الله . »

وكانت مناورة . ومناورة لبقـــة بارعة نهض على أثرها ابراهيم عبد الهادى ليقول :

« لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تكون الهيئة السعدية حجر عثرة فى سبيل النظام الحاضر ولهذه الحكومة أن تفرح برجال الهيئة السعدية مرتين ، لأنهم إذا منحوا الثقة منحوها عن طمأنينة ويقين .

« انا لم أرد أن أظلم رجلا قبل أن يخطو فى طريقه إلى العمل خطوة ، فهل يراد بى — وقد شق على أن أظلم الناس — أن أظلم ضميرى فأمنح الثقة قبل أن يستكمل راحته ؟ كلا ....

« إذن يا صاحب الدولة كن من ناحية الهيئة السعدية على اطمئنان بأنها منصفة كل رجل يخدم الوطن والمليك ...

« أيها الزملاء لنكن فى حلبة الأخذ والرد فى هذا الحرم المقدس رجالا تتضافر أيدينا كلما سنحت سانحة لخير الوطن حتى إذا ما انتهى النقاش إلى رأى تلقى كل زميل من زميله تحية الرجال ... هذا عهدنا للأمة ولكل من نشاطره ويشاطرنا العمل لخدمة البلاد ، ليس لنا من غاية إلا خدمة وجه الله والوطن فنرجو أن نسمو بأنفسنا عما قد يجر إليه النقاش من صغار لتبقى قضية البلاد مشرقة الوجه ، واضحة الغاية ، نتقدم إليها دائماً مؤمنين متكاتفين . »



كانت كلمة « الجـــلاء » النغم المحبب فى لحن النهضة الوطنية وحركة المطالبة بالتحرر التى شملت البلاد بأسرها عقب الحرب العالمية الثانية ...

وكان طبيعيا أن يبدأ الجلاء الفعلى للانجليز بجلاء معنوى تبيانا لحسن نواياهم وتدليلا منهم على أنهم يوافقون على ما ذهب إليه المصريون من المطالبة بتحرير أرضهم ... وتطهيرها من الدخلاء ...

وكان من اللازم أن يسبق الجلاء الفعلى . . جلاء معنوى أبسط صورة من صوره هى إبعاد أبغض انجليزى فى الوادى واقصائه عن منصبه ليحس المصريون عامة أن الرجل البغيض إلى قلوبهم قد ذهب إلى غير ما رجعة مع ماضيه الكريه وسيرته الشوهاء . .

كان من اللازم أن يذهب . بل أن يطرد من مصر ممثل بريطانيا « لورد لوف كيلرن » أبغض أجنبى إلى المصريين ! !

هذا الرجل الذى أقحم نفسه مرات ومرات فيما لايعنيه . . . والذى استطاع بدسه ووقائعه وأساليبه العتيقة أن « يمزق » فى صراحة سافرة شتى المعاهدات والتصريحات وأن يعود بمركز السفير فى مصر إلى أيام المعتمد

البريطانى ... هذا الرجل كان من اللازم أن يذهب . وأن يختفى من على مسرح الحوادث . وفى ذهابه واختفائه . أقل ترضية تقدمها بريطانيا لمصر المتوثبة المطالبة بالجلاء الناجز عن أراضيها وبتحقيق الوحدة المقدسة لوادى النيل .

وسحبت بريطانيا فعلا رجلها المكروه . فتنفس المصريون الصعداء . وأحسوا كأن كابوسا قد انجاب عن صدورهم وأن فى مكنتهم أن يتنفسوا بحرية وأن يعملوا جاهدين على تناسى ما كان من أمر هذا الرجل . . وما قدمت يداه فى حق مصر وحق استقلالها . بل وحق العرش وصاحب العرش العظيم ...

ذهب « لورد كيلرن » إلى غير ما رجعة . وطويت صفحته البغيضة إلى جانب أمثالها من صحف الذين أساءوا إلى مصر ولم يحترموا شعورها . وشاء الحليفان وسط جو من التفاهم أن يبدآ صفحة جديدة فى تاريخ علاقاتهما.

ووجد الشعب الفرح أن فى ذهاب كيلرن ، ومقدم صدق فألا حسنا . خاصة وأن علاقة قديمة كانت تجمع بين – رئيس الوزراء الجديد والسفير الجديد سير رونالد كامبل ، وصداقة ترجع بالعهد إلى عام ١٩٣٠ أيام كان سير رونالد ضمن رجال دار المندوب السامى البارزين ممن عمل معهم صدق وهو رئيس الوزراء وقتها ، وخبرهم ، وخبروه ...

ولقد كان « الجلاء » كما قلت « أعذب لحن » راحت تردده الشفاه وتهتف به من أعماقها . ولقد كان أيضاً طلسما سحريا اجتمعت الناس عليه وأجمع الكل على تحقيقه كاملا غير منقوص ...

كان الجلاء « نغما » لم يجسر جرئ مهما كانت مكانته أو درجة معارضته للحكومة القائمة أو العهد القائم – على الخروج عليه ! !

كان « لحنا » فيه انسجام أحبه الجميع ... وفى ترديده أحس الكل الراحة الكبرى ... وأن الأحزاب جمعاء ، والهيئات الكبرى سياسية كانت أو غير سياسية لتطالب به وتؤيده وتحدد يوما معهودا تجعله يوم « اضراب عام » تشترك فيه الطوائف وشتى طبقات الشعب وتسميه « يوم الجلاء » وتتخذ منه مظهرا اجماعيا لتكتل « الشعب » من أجل مطالبه ...

وكان الخميس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ هو يوم الجلاء العتيد ...

وبدأ اليوم بصمت غريب يسود البلاد جمعاء . وسكينة لاعهد للناس بها . شوارع مقفرة . وحوانيت مغلقة . وشراذم من الناس يتجمعون ويتكتلون لتكوين مظاهرات تعلن احتجاجاتها الاجماعية وتنادى فى صوت واحد « الجلاء والوحدة » .

ووجد صدقى أن فى هذا الاجماع الشعبى الخالد . وفى المطالبة بتحقيق الأمنيات الوطنية التى ضاعت بين المطل والتسويف والوعود العديدة . ما يشجعه على مجابهة الانجليز بالأمر الواقع متخذا من هذه المظاهرات السلمية واتحاد الشعب . واجماع كلمته . تكأة يعتمد عليها . وحصنا يحتمى به إذا أراد الهجوم على الغاصب المسوف المسرف فى منح الوعود .....

ولقد أعاد موقف اسماعيل صدقى من مظاهرات الشعب « يوم الجلاء » إلى الأذهان موقفا مشابها . بل مواقف مشابهة للمرحوم حسين رشدى باشا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وإيعازه للصحف وأهل الرأى فى البلاد بمهاجمته ليستطيع على أساس هذه المهاجمات العلنية أن يتقدم إلى انجلترا بمطالب شعب مصر ...

وسارت الطبقات جميعا . بعلم اسماعيل صدقى . بل وفى رعايته . ولقد بالغ الرجل فى إثارة حماسة المتظاهرين فخرج بينهم . وطاف عدة ميادين وشوارع تجمعوا فيها وخطب فى جموعهم مباركا الحركة فى روحها ومبناها وهدفها . راجيا المتظاهرين أن يحافظوا على النظام . وأن يكونوا دعاة استقرار ....

وهكذا سارت الطبقات جميعا تهتف هتافا واحدا . وتردد نداء حبيبا . وتتعالى أصواتها المدوية المؤمنة بحقوقها فتهتز لدويها شم جبال الغاصبين ...

كانت يقظة شاملة . وكان بعثا مباركا مبرورا . شمل البلاد من أقصاها إلى أقصاها .

ولكن كما جرت العادة . ما من حادث وطنى رائع إلا شابته حوادث

مؤلمة . فعند مرور موكب من المواكب العديدة بميدان الخديو اسماعيل حاولت بعض السيارات الحربية البريطانية اجتياز حشود الناس فكان أن حدث تصادم . وحادثة قتل نتجت عن مرور السيارات الانجليزية الطائشة بين جموع الناس .

وتطور الحال فى سرعة مخيفة .. وثارت عواطف الشعب .. والتهبت رؤوسهم ... واتجهت جموع المتظاهرين إلى ثكنات قصر النيل ، وعند بابها المغلق كانت تقف سيارتان حالتا دون دخول المتظاهرين المشتعلين حماسة ، وفر جنودهما إلى الداخل متسلقين الأسوار ...

وأقدمت بعض جموع الشعب الثائر على إحراق السيارتين ... وأطلق الانجليز من الداخل رصاص بنادقهم . وبدأت الضحايا تسقط صرعى فى ميدان الاستشهاد . وأبى القدر إلا أن يصبغ يوم الجلاء بدماء مصرية بريئة شهيدة . سجلت فى صحائف الخلود سطوراً جديدة عن عسف الانجليز واستهانتهم بأرواح الوطنيين ....

وحمل المتظاهرون جثة أحد الشهداء ولفوها فى العلم المصرى وراحوا يطوفون بها شوارع القاهرة ، وكادت الأمور تتطور ... وتستحيل إلى فتنة طائفية لو تمت لوجد الغاصب فيها وسيلة تبرر إقدامه على عمل جرئ .

وكان طبيعيا — وقد انفجر صمام الأمان وأفلت المقود من صاحبه — أن يسارع اسماعيل صدقى إلى تدارك الأمر قبل استفحاله وتطوره ، ولقد أرادت الطبيعة الحانية بذاتها أن تقدم له المساعدة الأولية فأقبل الليل وتفرقت الجموع وكلهم قد تواعد على أن يكون الغد يوم الفصل فيم شهدته البلاد من فواجع ودماء ! !

ودعا اسماعيل صدقى بعد ارفضاض مجلس الوزراء رجال الصحافة لمقابلته وقال لهم ما نصه :

« بعد نصف ساعة سنذيع على الشعب بيانا بواسطة الراديو وصحف الصباح وإذا لم يكن متضمنا كل البيانات عن الحوادث التى وقعت اليوم

فذلك لأن التفاصيل تتناول حوادث شملت جزءا كبيرا من مدينتى القاهرة والاسكندرية وبعض مدن فى الريف . تستدعى منى بعض البحث وجلاء بعض نقطه . . .

« ومن أجل ذلك أود ألا تخوضوا فى التفاصيل حتى يصدر بها بيان رسمى . ولكنى أستطيع أن أقول لكم من الآن ان المظاهرات التى جرت اليوم قد بدأت فى جو مشبع بالسكينة وبالروح الطيبة ، وهذا فى كل الوقت الذى كانت المظاهرات فيه مكونة من شباب متعلم مدرك لمسئولياته ، ومقدر لمصالح بلاده . ولكن مع الأسف دخلت بعض عناصر غير مسئولة فى الميدان وبدخولها تغيرت الحال ووقعت الحوادث المؤسفة ... »

وفى المساء .. والخواطر ثائرة .. والنفوس ناقمة حانقة على الانجليز أذاع اسماعيل صدقى على الشعب المصرى بيانه الرسمى التالى الذى استعرض فيه الحوادث المؤلمة وختمه بقوله :

« والآن وقد أعربت الأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها عن مشاعرها الوطنية ورغباتها القومية لايسع الحكومة إلا أن تطلب من الجميع أن ينصرفوا إلى أعمالهم فى حدود الأمن والنظام — والحكومة إذ تمنع المظاهرات الآن إنما تمنعها عن عزم أكيد وقوة غير باغية لاحفظا على أرواح الأبرياء فحسب وان كان هذا وحده كفيلا بالمنع الصارم . وإنما محافظة على القضية الوطنية الكبرى التى نعمل جميعاً ونحرص جميعاً على انجاحها .

« لهذا لن تدخر الحكومة وسعا فى استعمال كل الوسائل التى لديها للضرب على أيدى العابثين الذين يلعبون بالنار والذين يحاولون أن يهدموا فى أيام بل ساعات ما عملت له الأمة مجاهدة فى شهور وسنوات ... »

والواقع أن اسماعيل صدقى عندما عالج الأمر بهذا الحزم الشديد وقرر فى حدب الأب وحنان المواطن أن يحول بين أنصار الشر فى ارتكاب حماقات تسيئ إلى مصر وسمعة حكومتها وكرامة شعبها الناهض المطالب بمكانه الجدير به . فانما كان يعرف عن ثقة ما سوف يحدث لو ترك

أعنة الأمور للطائشين . وإن قدر فعلا أنه لابد أن تمر بجو العلاقات البريطانية المصرية سحب وغيوم ...

وحدث ما توقعه الرجل ... وصدقت فراسته وما عاد لمتقول ، أو لمعارض أن يقحم نفسه فى ميـــدان كان اسماعيل صدقى يعرف اتجاهاته وأسراره وخباياه فلم تكد تمر الليلة ويأتى صباح الجمعة ١٩٤٦/٢/٢٢ حتى توجه مستر بوكر الوزير المفوض بالسفارة البريطانية ونائب السفير البريطانى ومعه سير وولتر سمارت السكرتير الشرقى للسفارة إلى وزارة الداخلية وقابلا دولة رئيس الوزراء مقابلة دامت نصف ساعة اجتمع صدقى على أثرها بسعادة رئيس الديوان الملكى بالنيابة ...

وسرت فى كل مكان شائعات راح أصحابها يؤكدون أن ثمة حوادث تمت بين اسماعيل صدقى ونائب السفير وأن تكرار اجتماع مجلس الوزراء فى ذلك اليوم كان من أجل هذه الأسباب الهامة ...

ولم يطل بالناس تساؤلهم لأن اسماعيل صدقى رجل يعرف أنه فى مثل هذه الأحوال – وحتى لاتتبلبل الخواطر ... وتعرف الأضاليل والأكاذيب طريقها إلى النفوس – يجب أن يكون الشعب على علم بكل شئ . خاصة وأن الأمر ليس أمر الوزارة أو دولة رئيسها بل أمر ذلك الشعب نفسه . . .

ودعا اسماعيل صدقى رجال الصحافة فى حوالى الساعة التاسعة مساء للاجتماع به وقال لهم :

« تسألون عن زيارة المستر بوكر الوزير المفوض بالسفارة فأقول أن حديثنا قد تناول حوادث الأمس وكان له بشأنها بعض الملاحظات والرغبات فأعددت الرد عليها كتابة وعرضت على مجلس الوزراء فى جلسته هذا المساء هذا الرد وأقرنى عليه . . . . »

وفى اليوم التـالى ... والناس حيارى يتساءلون عما يمكن أن تتضمنه « ملاحظات ورغبات » السفير بالنيابة . طالعت البرقيات الأجنبية جمهور الشعب المصرى بأن الحكومة البريطانية قد أيدت كتابة تبليغ سفيرها بالنيابة للحكومة مطالبة بمنع المظاهرات والمطالبة بحفظ الأمن واحتجت على الاعتداء

على الكنائس وطالبت بمعاقبة المسئولين عن إثارة حوادث المظاهرة الكبرى فى يوم « الجـــلاء » .

ولم ينس الانجليز فى تبليغهم الرسمى الجديد أن يهددوا بارجاء المفاوضات بطلب تعديل المعاهدة إذا عجزت الحكومة عن تحقيق تلك الرغبات المطلوبة ..

وكان طبيعيا أن يتحفز النمر لهجوم جديد .. وأن يكيل للانجليز الصاع خمسة وأكثر ... فيرسل لهم رداً شديد اللهجة على تبليغهم الغريب وتدخلهم الذى لاداعى له ومطالبهم التى تعد فى صميم أعمال الحكومة التى عرفت فى أقصر وقت كيف تقبض على ناصية الحال وتعيد الأمن والهدوء إلى نصابيهما دون أن يحدث بعد ذلك ما يعكر الصفاء ...

وكان طبيعيا بعد هذا أيضا أن تثار هذه الأمور فى مجلس الشيوخ وللمعارضة فيه قوة لايستهان بها . . . وأن يحمل صبرى أبوعلم زعيم المعارضة لواء حملة قاسية ضد اسماعيل صدقى لقيها فى ثباته المعروف وراح يدلى ببيان عن الحوادث الدامية التى وصل بسببها التبليغ البريطانى ... وأثبت بالبرهان القاطع أن سائقى السيارات من الانجليز هم الذين تقع عليهم مسئولية الحوادث . . . . .

وقام زعماء النظام القائم يشدون أزر رئيس الوزراء ويؤيدونه فى كل الإجراءات التى يتخذها لصيانة حقوق البلاد . وكان التضامن إجماعيا رائعا دلل على أن مصر التى طالما اختلفت أحزابها تستطيع إذا ما دوى نفير الخطر أن تتحد وتتكتل وتصبح صفا واحدا لا فرق فيه بين صغير أو كبير . حتى لقد راعت اسماعيل صدقى مظاهر التأييد والاتحاد فوقف والتأثر باد عليه ليقول :

« أنه فخور بهذا التأييد الإجماعى حتى ماكان منه خاصا بالوفد ... »

وهكذا مرت « عاصفة الجلاء » وهدأت ثوراتها ... وبدأ اسماعيل صدقى يوجه اهتمامه إلى تنفيذ البرنامج القومى الذى أخذ على عاتقه القيام به وهو الوصول مع الانجليز إلى تحالف ودى يؤيد ما قبله ويعزز علاقات المستقبل ويرسيها على دعائم من الثقة المتبادلة بين الصديقين الندين ...



نحو الريف

ماكانت الحالة الشاذة غير المستقرة التى سادت المسرح السياسى .. والقلاقل المفتعلة .. أو الصادرة عن شعور حق . ولا المناقشات الجدلية التى أثارت البرلمانات باعلان الثقة بالوزارة وتأييدها على طول الخط . ولا الأخذ والرد حول البيان والاحتجاج البريطانيين . ولا المناورات الحزبية العقيمة . ولا النداءات التى صدرت إلى الشعب وفيها تحريض له وتذكيره بحوادث ماضية طواها الزمن مع غيرها من عيوب ومحاسن لشتى الزعماء .. ماكان هذا كله ليقف باسماعيل صدقى حيث هو أو يحول بينه وبين تنفيذ البرنامج الوطنى الذى أخذ على عاتقه القيام به ..

ماكانت هذه الحوادث العابرة برغم خطورتها . وما كانت مظاهرات الاحتجاج الصامت ... أو مظاهر إعلان الحداد على شهداء الوطنية ، لتقف برجل الساعة حيث تمنى له الخصوم ، فالرجل كان صاحب رسالة لها فى دين الوطنية قيمتها العظمى . وما كان اسماعيل صدقى الذى سخر من السن

والمرض ، ونسى الشيخوخة ، وقام قومة النمر الغاضب المهاجم ليتصدر الصفوف ويقود الجميع ليقف دون المضى قدما نحو الهدف العظيم وهو التمهيد للمفاوضة . ثم الانتهاء من وضع معاهدة تكفل لمصر السيادة التامة وتكون نهاية مطافها على مسرح الجهاد الوطنى وتحقيق الغايات ...

كان اسماعيل صدقى رجل عمل ... يكره العواطف ولا يقر سياستها ويبغض أنصاف الحلول .. وكان واقعى المذهب . بعيد النظرة . يجادل عن ثقة . ويحب أن يقتنع ببرهان قاطع . ولقد كانت وقفته الوطنية الرائعة يوم تقدم إلى مجلس النواب طارحاً الثقة بوزارته . أكبر دليل على واقعية الرجل وحبه للحقائق وبعده عن الدجل السياسى .

وكان الرجل يعرف فوق كل هذا — وكما قال قبلا وفى أكثر من مناسبة — أنه مجرد عابر طريق جاء ليحقق الآمال التى علقت عليه ، ووكل له القيام بها وكان يعرف أنه هو وغيره من الزعماء . والأحزاب . والمبادئ . والخصومات . ذاهبون وأن الوطن هو الباقى الخالد . وأن ما يقدمه المواطن الأمين لوطنه المحتاج إلى معاونته وصادق خدمته هو الذى يبقى ببقاء الوطن وتتذاكره أجيال بعد أجيال .....

وكان اسماعيل صدقى يعرف أيضا أنه لايجاهد فى سبيل مصلحة شخصية له . أو غاية من غاياته . أو لتحقيق شهوة تملك أو رغبة فى الانفراد بامجاد ليكون له وحده حق المفاخرة بها ، بل كان يعلم أنه يجاهد فى سبيل الملايين من أهل الوادى وأن من حق هؤلاء الملايين دون تفرقة أو تمييز أن يعرفوا الوسائل التى اتخذها الوكيل عنهم لتحقيق الصالح العام ...

وكان يعرف أيضا أنه لضرورة الاستكمال الشكلى لهيئة المفاوضين أن تقف الأحزاب صفا واحدا وتواجه من سوف تنتزع منهم الحقوق المغصوبة .. كان يعرف أنه من اللازم على أهل البيت الواحد أن يتضافروا ويتعاونوا ويقفوا كتلة متراصة لايعتريها وهن ولا خلل ، ليدخلوا فى قلب

خاصبهم الخوف وليشعروه بأنه لامنفذ له بينهم ما داموا جميعا أمامه كالبنيان المرصوص ...

كان اسماعيل صدقي يؤمن بهذا كله .. وكان يحب من صميم نفسه أن يحقق هدف البلاد .. وأن تكون شتى الأحزاب إلى جانبه .. متضافرة معه في تحقيق مطالب الوطن .

وكان يؤمن أيضا أن تضامن السعديين والأحرار معه ... وتشجيعهم له تنقصه وحدة هامة ليكون الانسجام كاملا . كان ينقصه تعضيد الوفد - والوفد قوة شعبية لها قيمتها ومكانتها - ولذا عمل على أن يكون من بين رجال الوفد البارزين مفاوضين يشتركون معه ... ويحملون إلى جانبه راية الائتلاف الشامل لتتم في النهاية معجزة تحقيق آمال البلاد ...

ومد اسماعيل صدقي يده إلى الوفد ... وكانت خطوة جريئة خطاها - بلا شك - رجل جرئ ... لأن الوفد كان عدو النظام الحاضر ... واسماعيل صدقي عمدة من عمده القوية ... وكان الوفد مبعدا عن الحكم ... وشتى مجالى السياسة لأمور لانرى داعية لخوضها ...

والوفد بعد هذا كانت بينه وجميع أحزاب النظام الحاضر خصومات وصلت إلى حد المشاحنات الشخصية ... وأحزاب النظام الحاضر كانت ترى في « الوفد » حزبا « خارجا » وهيئة متمردة استعدت الانجليز في أكثر من مناسبة على سلطان البلاد وحاكمها ... فاقدام اسماعيل صدقي على إدخال الوفد ضمن هيئة المفاوضات وإجلاسه إلى جانب من قالوا فيه وقالوا ... وقال فيهم وقال ... فيه ما يعمل على تصديع جبهة النظام الحاضر كلية ... بل ما يقضى عليه لأن مجرد تنازل أقطابه عن اتهاماتهم السابقة ... وجلوسهم للمفاوضة إلى جانب من اتهموهم بالخيانة والتقصير ... فيه ما يذهب هيبة أولئك الأقطاب ... ويغطى ذلك الماضى الذى طالما أثاروه !!

• • •



ولكن اسماعيل صدقى فعل ذاك فى جرأة وطنية بالغة نسى معها شخوص النظام الحاضر ورأيهم فى الوفد ورجال الوفد . . ولم يعد يذكر إزاء الصالح العام ، وأمام المسئولية الكبرى ، وفى سبيل قضية الوطن إلا ضرورة الاقدام فى اخلاص على ضم الصفوف وتوحيد الجبهة . فمد يده إلى الوفد ... ودعاهم إلى الاشتراك فى هيئة المفاوضات الرسمية .. وذهب فى سبيل استرضائهم واقناعهم بالقبول إلى حد أبعد من البعيد ...

وناقش الوفد الفكرة ، كما حملها اليه قطبه اللامع فؤاد سراج الدين . . ثم أصدر فيها قراره وهو ضرورة أن تكون له رئاسة وفد المفاوضة ! !

وكان هذا معناه الاعتذار عن الاشتراك فى المفاوضات بهيئتها المطلوبة .

ولعمرى ... لقد كان مطلب الوفد مطلبا غريبا معناه البسيط الإطاحة كلية بالنظام الحاضر ... وطعن شتى الكفاءات المعارضة له ...

وأحب هنا أن أقف لحظة بسيطة أورد فيها الأسباب التى أبداها الوفد فى تمسكه بالرياسة كما روتها صحفه المناصرة(١).

« ان مسألة الرياسة مسألة جوهرية وقد قطع فيها برأى حاسم المغفور له سعد زغلول باشا عندما اختلف مع المغفور له عدلى يكن باشا على رئاسة وفد المفاوضات سنة ١٩٢١ ، وذلك أنه كان زعيم الوفد الذى وكلته الأمة بالسعى إلى الاستقلال فلم يكن فى وسعه أن يتخلى عن هذه المهمة بتخليه عن رياسة وفد المفاوضة .

« وانه ليست هناك مصلحة من تنحية النحاس باشا عن المفاوضات فقد اشترك فيها وتولاها فى كل دور من أدوارها وهو الذى رأس مفاوضات سنة ١٩٣٦ وأبرم معاهدتها فهو خبير بنقط الضعف فيها ...

« وان لهذا الأمر سابقة فى سنة ١٩٣٦ فقد تولى النحاس باشا رياسة وفد المفاوضة ولم يكن رئيساً للحكومة بل ذكر فى المرسوم الملكى الذى صدر بتشكيل جبهة المفاوضة أنه عين « بصفته رئيساً للوفد المصرى » .

« ان وفد المفاوضة ليس وفداً حكومياً بدليل أنه بالتشكيل المقترح لن يكون فيه من رجال الحكومة إلا صدقى باشا ...

« وانه لو تهاون الوفد فى التمسك برياسة الوفد وبغالبية أعضائه فانه يكون قد تهاون فى حق البلاد وقضى على نفسه بالفناء والعدم فالوفد يعتبر نفسه صاحب الغالبية فى البلاد وصاحب الوكالة عن الأمة .... »

وكان طبيعيا أن تقف المحاولات عند هذا الحد لأن اسماعيل صدقى

---

(١) جريدة المصرى بتاريخ ١٩٤٦/٣/٧ .

لم يمد يده إلى الوفد يسأله أن يكون للمفاوضات رئيسا فهذا أمر كان لاسماعيل صدقى فيه رأى سابق منذ عام ١٩٢١ يوم انقسمت الأمة بسبب تلك الرياسة البغيضة إلى معسكرين ، ويوم ركب الناس رؤوسهم وتعاموا عن رؤية مصالحهم ومصالح وطنهم وقال بعض المغالين أنهم يرحبون باحتلال على يد سعد ويرفضون استقلالا يأتى به عدلى . . . .

لقد تولى ذلك الزمن وذهبت معه شخوصه ، وغابت ظلاله وذكرياته . وحل وقت جديد .. كان الوفد عام ١٩٢١ هو الحزب الوحيد فى البلاد باستثناء الحزب الوطنى الذى كان وقتها بعيدا عن التيارات الحزبية وكان له فى المفاوضات رأى آخر ... وكان الوفد يومها هو الحزب الوحيد . . والحزب الغالب ومع هذا لم يرض عدلى أن يأخذ برأى سعد ولا بمطالبه فى مسألة الرئاسة لأن عدلى لم يكن ذاهبا إلى لندن ليفاوض فى شراء « عزبة » له أو اقطاعية لأسرته بل كان ذاهبا ليسترد لمصر حقوقاً وهيبة ومكانة . . .

كان الوفد عام ١٩٢١ — كما قلت — الحزب الغالب ومع هذا لم يسلم عدلى بمطالب سعد . ومرت سنون وسنون . وجرت مفاوضات ومفاوضات . وتكونت أحزاب بعد أحزاب . واستنارت العقول وتطورت الآراء وأصبح حال مصر عام ١٩٤٦ غير حالها فى عام ١٩٢١ وكابوس الاحتلال على صدرها ...

تغير الزمن .. وتطورت الآراء .. وتبدلت النظرة .. ومع هذا لم يرض الوفد أن يغير من معتقداته بل اعتبرها تراثا .. لقد كان إصرار سعد على أن تكون له الرئاسة سبباً من أسباب تفكك عرى الوحدة .. واليوم والوفد يعود إلى المطالبة بالرئاسة بعد أكثر من ربع قرن فانه يأبى إلا أن يمثل نفس القصة ويعيد المهزلة التى كان من أثرها تصدع بنيان الائتلاف .

ولئن كان المرسوم الملكى الذى صدر فى عام ١٩٣٦ قد صدر بتعيين الوفد رئيسا لجبهة المفاوضة فان الأمر اليوم غيره بالأمس ... ان مهمة « الجبهة » اليوم هى « إلغاء » معاهدة سنة ١٩٣٦ التى ثبت عدم صلاحيتها

فمن الواجب على الأقل أن يكون رئيس مفاوضى اليوم غير رئيس مفاوضى الأمس لأن المسألة مسألة « إلغاء » نصوص معاهدة كان هو رجلها الأول ! !

ودون جدوى حاول الوسطاء الوصول إلى حل فتوقف الأمر عند ذلك الحد . وأسرع الوفد باصدار بيان إلى الأمة شرح فيه وجهة نظره الحزبية وسأل الله فى نهايته « أن يكتب لمصر التوفيق فى حاضرها ومستقبلها وأن يهيئ لها من أسباب المجد والنجاح ما يكفل لها إقامة صرح الاستقلال وتحقيق وحدة وادى النيل ... »

وعز على اسماعيل صدقى أن تكون تلك نهاية مسعاه السلمى لتوحيد صفوف الأمة .. وكبر عليه أن يقف الوفد حجر عثرة فى سبيل الاتحاد القومى .. كما وجد فى «البيان» الذى أصدره ما يوجب الرد عليه .. لا لغرض الرد ولا للعمل على اتساع هوة الجدل الحزبى وما يتبعه من مهاترات وإنما لتكون الأمة — صاحبة الأمر والكلمة الأولى — على علم بكل صغيرة وكبيرة ......

وأصدر اسماعيل صدقى بيانه الذى رد به على بيان الوفد وكان ردا مفحما كان فيه البيان القاطع الذى حلل فيه الموقف تحليلا فقهيا لا يأتيه الباطل ولا يقبل صاحب عقل سليم أن يجادل فيه ، ومضى بعد ذلك قدما وبمعونة الأحزاب التى ظاهرته والبرلمان الذى منحه ثقته ، نحو تحقيق الهدف الكبير وهو « تأليف وفد يقوم بمفاوضة بريطانيا العظمى مفاوضة حرة طليقة من كل قيد تحقيقا لإرادة الأمة التى أعلنتها إعلانا » .

° ° °

ولقد ظن حزب الوفد المصرى أنه بامتناعه عن الاشتراك فى هيئة المفاوضة سيضع الحكومة أمام مشكلة عويصة الحل . أو على الأقل سيجرد هيئتها التى ستتولى محادثة الانجليز من صفة التمثيل الكامل لشتى الأحزاب المصرية .

ولكن اسماعيل صدقى — وبعد أن مد يده فتجاهلوها .. ودعاهم فأعرضوا عن سماع النداء .. وأراد تجنيدهم فى سبيل مصر فأبوا وتمردوا وشقوا عصا

الطاعة وكرهوا أن يكون قائدهم اسماعيل صدقى ـ أسرع فى اختيار أعضاء وفد المفاوضة من أصلب رجالات مصر عودا .. وأشدها مكسرا .. وأخلصها وطنية ثم تقدم بمشروع المرسوم التالى إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك لإقراره وهو :

مولاى صاحب الجلالة

« لقد حملتمونى أمانة الحكم والقضية المصرية تجتاز آخر مراحلها التى يتقرر فيها مصيرها فى حاضرها ومستقبلها ، ولم يعد خافيا يامولاى ما انعقد الإجماع عليه فى هذه الأمة وهو المطلب الوحيد الذى اتفقت عليه جميع طبقاتها وطوائفها وأحزابها وهيئاتها وأفرادها على اختلاف نزعاتهم وتباين مشاربهم وهذا المطلب هو الجلاء ووحدة وادى النيل ، لاتعرف مصر أحدا ينشد سواه ، ولا جماعة ترجو عنه بديلا . . .

« . . . وقد آن الأوان يامولاى لتأليف الوفد الرسمى الذى سيضطلع بأعباء المفاوضات مع حليفتنا بريطانيا العظمى ، مفاوضات حرة طليقة من كل قيد ، لتعديل المعاهدة تعديلا أساسيا شاملا ، إجابة لإرادة الأمة وتحقيقا لمطلبها الأسمى .

« وهأنذا يامولاى أتشرف بأن أرفع إلى مقام جلالتكم أسماء حضرات من تفضلوا بقبول معاونتى فى الاضطلاع بهذه المهمة الوطنية الكبرى ، خلت أنفسهم من كل أثره وامتلأت بروح الايثار ، مع العزم الأكيد على خدمة مصرنا العزيزة خدمة صالحة لوجه الله .

اسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء

رئيسا لهيئة المفاوضات

حضرة صاحب المقام الرفيع محمد شريف صبرى باشا ، حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ، حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا ، حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ، حضرة صاحب الدولة حسين سرى باشا ، حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا ، حضرة

صاحب المعالى أحمد لطفى السيد باشا وزير الدولة ــ المتولى وزارة الخارجية . حضرة صاحب السعادة على الشمسى باشا ، حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا ، حضرة صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا ، حضرة صاحب السعادة ابراهيم عبد الهادى باشا .

فاذا حاز هذا الاختيار قبولا لدى مولاى رجوت إلى جلالته التفضل باصدار المرسوم لاعتماده ، وانى لا أزال لجلالتكم المخلص الوفى الأمين . »

اسماعيل صدقى

فصدر المرسوم الملكى بعد ذلك بالموافقة على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء . ثم أخذ الناس يتحدثون عن المفاوضات القادمة ومتى تبدأ وأين سيكون مكانها ، ومن هم رجال ومفاوضوا الجانب الآخر ...





هيئة المفاوضات لعام ١٩٤٦

واقتضت الحكمة الملكية السامية أن يتفضل جلالة الملك الشاب باستقبال أعضاء وفد هيئة المفاوضة ... واقتضت إرادته أن يكون الاستقبال فى نفس الحجرة التاريخية التى استقبل فيها جلالة المغفور له والده هيئة المفاوضات المصرية عام ١٩٣٦ — وبين يدى جلالة الوطنى الأول — وبعد أن تشرف الأعضاء بمصافحة جلالته أقسموا جميعا اليمين التالى :

« أقسم أن أكون مخلصا للملك والدستور ولقوانين البلاد المصرية وأن أؤدى ما هو معهود أو ما قد يعهد به إلى من الأعمال فى مهمتى بالذمة والشرف . . . . »

وبعد أداء هذا اليمين الجليل .... تفضل جلالة الملك فوجه إلى أعضاء وفد المفاوضة نطقا كريما فيه توجيه وإرشاد وتذكير :

« لعل كثيرين منكم يذكرون أن فى هذه الحجرة بالذات ومنذ عشر سنوات قابل المرحوم والدى مجموعة من رجالات مصر ودعاهم إلى الوحدة والائتلاف فاستجابوا لدعوته . ولعل بعضهم يذكر نصائحه وإرشاداته وهى ذكرى عزيزة على نفسى ، وانى لأشعر الآن بأن وطنيته ، وحبه لمصر ، هما اللذان أستمد منهما العون والإلهام ولو كان رحمه الله معنا الكان بما له من مران ومن علم أقدر منى على التعبير عن شعوره ...

« ... وانى لمغتبط أن أرى من حولى الآن رجالا حنكتهم التجارب ، وشهدت لهم البلاد بالوطنية والتضحية وإنكار الذات ، ولا شك فى أن كل واحد منكم سيزن قوله ورأيه بميزان ضميره ، وحينئذ يكون من المحقق أن ما يرضى ضمائركم يرضى البلاد ...

« ولعله من حسن الطالع أن يوافق هذا اليوم يوم عيد الدستور ، فهو يوم مبارك إن شاء الله وأرجو منه تعالى أن يوفقكم إلى نجاح يحقق لمصر أملها الذى نعرفه جميعا ، وانى متفائل بأن عوامل الرغبة فى الاتفاق وتمكين مصر من مطالبها الحقة يتمشى مع التعاون المثمر مع حليفتنا ويهيئ لنا الاستمرار فى العمل مع هيئة الأمم المتحدة لتحقيق السلام العام .

« وأنتم تعلمون مبلغ حرصى على إسعاد شعبى ، فتى فرغتم من هذه المهمة السياسية الكبرى فانى واثق من تعاونكم على تنفيذ برنامج الإصلاح الاجتماعى للنهوض بالشعب ورفع مستواه ، فنحن نرغب فى أن نوصل إلى العامل والفلاح بأيدينا وبقلوبنا هذا القدر من معنى الهناءة الإنسانية فتشعر نفس الشعب بالرضاء وبقيمتها الوطنية .

« والله يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد . آمين ... »

ووجدها اسماعيل صدقى — بعد كلمة مولاه الجامعة المانعة ... القوية المعبرة ... الجياشة بالشعور الصادق بحب مصر ... الفياضة بمعانى الغيرة على مصالح بنيها — فرصة ليتكلم بوصفه رئيسا لهيئة المفاوضات ..... فأستأذن ليقول :

« انى أترجم عن شعور زملائى وإخوانى إذ أتقدم بواجب الشكر للسدة الملكية على ما أولتنا من رعاية وثقة غالية ، وأقطع باسمهم عهدا على أن نكون عند حسن ظن جلالته والبلاد بنا ، وعلى أن نكرس جهودنا كلها فيما وكّل إلينا أمره من قبل جلالة الملك لتحقيق الأهداف القومية التى أجمعت عليها الأمة إجماعا تاما ....

أطال الله عمر الملك ، وأيده بروح من عنده ... »

وهكذا ... بدأ وفد المفاوضات أولى خطواته العملية نحو تحقيق الهدف ... وكان على التاريخ بعد هذا أن يسجل دون تحيز .. أو تحزب .. أو محاباه ... ما سوف تسفر عنه الخطوات القادمة ...

وأخيراً .. وبعد مرض أصاب النمر ، وصل إلى مصر السفير البريطانى الجديد سير رونالد كامبل وهو كما ذكرت قبلا صديق قديم لاسماعيل صدقى . وأسرع يفاتحه فى أمر تحديد الموعد الذى ستبدأ فيه المفاوضات بين الدولتين بصفة رسمية ...

واسماعيل صدقى برغم كونه سياسيا بارعا يحب الصراحة ويقدسها ولا يتهاون فى سبيلها فانه .. وفى المقابلة الأولى بينه وبين السفير يسارع بتسجيل رأيه

الخاص فى مسألة المفاوضين الانجليز . . . الذين أثيرت مسألة تعيينهم قبلا بصفة غير رسمية ... وان حديثا بشأنهم قد دار بين عمرو باشا سفيرنا فى لندن – كطلب اسماعيل صدقى – وبين مستر بيفن وزير الخارجية ...

ووجدها اسماعيل صدقى – وبمناسبة وجود السفير فى زيارته – فرصة أخرى لاستئناف الحديث الأول إذ قد أشيع أن بريطانيا ستعين مندوبيها من كبار موظفى السفارة فى مصر للتحدث فى الشئون المدنية ما دام رئيس وفد المفاوضة المصرى أحب أن تبدأ المفاوضات بالناحية المدنية قبل العسكرية . . . .

ولم ينس اسماعيل صدقى أن يشرح للسفير البريطانى وجهة نظره فى هذا الأمر وأن يسجل فى ذات الوقت استياء مصر بأسرها ، وامتعاض الشعب بكافة طبقاته لو أقدمت بريطانيا على الاستعانة فى مفاوضاتها الجديدة بكبار موظفى السفارة البريطانية لإحساس الشعب بأن هؤلاء الموظفين كانوا أثناء الحرب أداة سياسية خاطئة منفرة أبغضتها مصر وكرهها بنوها أجمعين – ثم انه لا يجب من جانب بريطانيا وقد وجدت فى وفد مصر الرسمى رجالا لهم مكاناتهم الاجتماعية العالية والحزبية الخطيرة أن تختار لمفاوضتهم غير أندادهم من موظفين عاديين .

وكان اسماعيل صدقى محقاً فى طلبه . عادلا فى تمسكه برأيه لأن مصر كانت تعلق على المفاوضات القادمة آمالا عظاما فاختارت لها خير بنيها ومن بينهم من كان وصيا على العرش ... وفيهم أكثر من رئيس للوزارة ليجلسوا على مائدة واحدة للتفاوض والتحدث مع أنداد لهم خبيرين بشئون الشرق عارفين بمطالب مصر والأدوار التى مرت بها قضيتها وأن يكون هؤلاء « المفاوضون » من غير موظفى « السفارة » لأن لهم آراء ولهم « وقفات » ولهم تصريحات . . لم تكن غالبية المصريين قد نسيتها بعد ...

واسماعيل صدقى ساعة عرض رأيه هذا وتمسك به ، ودلل على مدى خطورته وأثره البعيد فى تصفية الموقف ، كان يعرف ويثق بأن المفاوضات

القادمة ليست كالمفاوضات التى سبقتها ولأن معاهدة سنة ١٩٣٦ كانت تجرى على أساس مباحثات ومشروعات اعتبرتها البلاد وقتها « خطوة أو مرحلة فى طريق الاستقلال » لا الاستقلال نفسه .. أما اليوم فالبلاد « فى نهاية المراحل وللمفاوضات نتائج حاسمة » من واجب بريطانيا أن تعطيها من الاهتمام جانبا يعادل اهتمام الجانب المصرى بها وباختيار أعضائه فيها . . .

واقتنع السفير برأى اسماعيل صدقى . ووعد بالرد عليه فى أقرب فرصة ممكنة بعد اتصاله بالمسئولين فى بلاده ...

ο ο ο

لم تكن الآراء التى صرح بها اسماعيل صدقى للسفير البريطانى خاصة بوفد المفاوضة البريطانى — لتمر دون أن تكون موضع دراسة واعتبار ... فالرجل ما كان ليلقى القول على عواهنه ... وآراؤه السديدة طالما أصابت المرمى وكانت محل تقدير وأن وزير الخارجية البريطانية ليسارع من ناحيته إلى النزول على رأى المفاوض المصرى الأول وينفذ له مشيئته ويعلن مجلس العموم فى الثانى من أبريل سنة ١٩٤٦ بأن « الحكومة المصرية قد دعت الحكومة البريطانية إلى المفاوضة بشأن إعادة النظر فى معاهدة التحالف الانجليزية المصرية التى عقدت سنة ١٩٣٦ وأن الحكومة البريطانية قد وافقت على إجراء هذه المباحثات فى ضوء تجاربنا المشتركة ، متقيدين فى ذلك بنصوص ميثاق هيئة الأمم المتحدة لضمان السلام والأمن الدوليين ...

« والحكومة البريطانية على استعداد الآن لأن تشرع فى البدء بالمفاوضة فى القاهرة ، وقد عينتنى لرياسة الوفد البريطانى على أن يساعدنى فى ذلك وزير الطيران اللورد ستانسجيت والسفير البريطانى فى مصر السير رونالد كامبل

« ولن أتمكن من حضور المراحل الأولى للمباحثات ولكنى سأكون على اتصال وثيق باللورد ستانسجيت والسفير البريطانى اللذين سيتوليانها بالنيابة عنى . . . .

« والحكومة البريطانية واثقة من أن اختيارها لهذا الوفد الذى سيجتمع

بالوفد الممتاز الذى عينته الحكومة المصرية سيلقى ترحيباً فى مصر على أنه دليل على رغبة الحكومة البريطانية الأكيدة فى وضع أساس ثابت للعلاقات المقبلة بين البلدين اللذين حققا درجة عالية من الزمالة خلال سنى الحرب الحرجة . . . . . »

وخطاب بيفن ، ثم دقة اختيار المفاوضين البريطانيين . وتعيينه على رأسهم ... فيه دون جدال ما يفصح فى جلاء أن بريطانيا قد وضعت ملاحظة اسماعيل صدقى محل اعتبار شديد ... وسارعت من جهتها إلى تنفيذ اقتراحه لتبدأ المفاوضات فى جو يسوده التفاهم والوئام وحسن التقدير بين الحليفين ..

وكان من الطبيعى بعد هذا الإجراء أن تبدأ بريطانيا من ناحيتها الاتصال بممثلها وأن توحى إليه بأن يحاول « جس النبض » ليتعرف وجهة نظر المفاوضين المصريين وأهدافهم التى سيعملون على تحقيقها ويطالبون انجلترا بنفاذها والتى ستكون موضع الأحاديث والمفاوضات ...

وكان طبيعيا أن تعين بريطانيا فى وحيها لممثلها ببعض مطالب كانت ترمى إلى الانتهاء من مناقشتها . أو عدم الخوض فيها . وأن سير رونالد كامبل لينتهز فرصة زيارة اسماعيل صدقى للسفارة ليرد للسفير زيارته ويسارع بابلاغ المفاوض الأول أنباء وفد المفاوضة . ويقدم إليه بعض المقترحات البريطانية رجاء تعرف رأيه فيها . . . .

ولم ينس السفير وهو يدلى بمقترحاته أن يذكر لاسماعيل صدقى أنها مجرد آراء شخصية بحتة وحديث شخصى أيضا يجب ألا يتعدى بأى حال من الأحوال دائرتهما الخاصة ...

وأجاب اسماعيل صدقى السفير بأنه سوف يعتبر الحديث شخصيا ولكنه لن يكتمه عن جلالة مليكه . . وعن وزير الخارجية الواجب أن يلم بكل صغيرة وكبيرة من الأمور التى تدور حول المفاوضات أو تمس موضوعها من بعيد أو من قريب ...

وتكلم السفير .. وأنصت اسماعيل صدقى إلى المقترحات التى جاء بها وهى :

« أن حكومته لاتفكر فى أى اتفاق ثنائى يرمى إلى استخدام قواعد فى الأراضى المصرية للدفاع عن الامبراطورية البريطانية ، أو لمواجهة اعتداء يقع على مصر فقط بل هى تفكر فى تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التى لها مصالح حيوية فى الشرق الأوسط وخاصة بلدينا ... وان بريطانيا العظمى مستعدة لبحث مسألة العلاقات بين البلدين من الوجهة الاستراتيجية بطريقة جديدة من شأنها إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ليحل محلها اتفاق أوسع فى نطاق هيئة الأمم المتحدة .

« والغرض المحدد الذى ترمى إليه بريطانيا العظمى فى كل اتفاق من هذا القبيل سيكون موضوع مفاوضات عملية ، وقد يكون ضروريا إيجاد الفرصة لدول الشرق الأوسط الأخرى للانضمام إلى هذا الاتفاق الذى يرمى إلى المحافظة على السلامة .

« وهذا الاتفاق يقضى بالطبع أن ترابط القوات البريطانية فى جهات تمكنها من مراقبة كل تهديد بالاعتداء على الشرق الأوسط . وهذا يعنى – فى رأى الحكومة البريطانية – أنه يجب فى أيام السلم العادية إبقاء قواعد تكون نواة لقوة عسكرية فى منطقة الشرق الأوسط ، فينبغى الوصول إلى وسيلة من شأنها تحقيق هذا الوضع أو حل المشكلة دون مساس بسيادة مصر أو بكرامتها القومية .

« وقد درست الحكومة البريطانية بعناية خاصة هذه المسألة لأن لها أهمية أساسية من الوجهة الاستراتيجية لسلامة مصر والشرق الأوسط . ولأن الحكومة البريطانية ترغب فى إجابة مصر إلى تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بدون إبطاء .

« لذلك تقترح الحكومة البريطانية سحب الوحدات والمنشآت العسكرية والبحرية والجوية من القاهرة والاسكندرية .

« وبعد دراسة عميقة للموضوع ، واستشارة الرؤساء العسكريين للأسلحة الثلاثة رأت الحكومة البريطانية أنه لايمكن صد أى اعتداء موجه إلى الشرق الأوسط دون وجود قاعدة مناسبة فى جوار قناة السويس مما يقتضى إنشاء

منشأة عسكرية فى منطقة القناة لتكون نواة . ويتوقف تحقيق هذا الغرض إلى درجة كبيرة على مصر نفسها . . .

« لذلك فان الحكومة البريطانية شديدة الرغبة فى الوقوف على رأى رئيس الحكومة المصرية شخصيا قبل البدء فى المفاوضات الرسمية ...

« وهناك حل يجوز اقتراحه على رئيس الوزارة المصرية من شأنه أن تؤجر مصر لبريطانيا العظمى قطعة من الأرض فى منطقة قناة السويس تبقى تحت السيادة المصرية بموجب اتفاق يوضع على غرار الاتفاق الذى خول الولايات المتحدة قواعد فى النصف الغربى من الكرة الأرضية مثل القواعد القائمة فى جزر فرمودا ونيوزيلندا .

« ومن الممكن أيضا الوصول إلى اتفاق إقليمى على اعتبار إبقاء القاعدة البريطانية بناء على طلب مشترك من دول الشرق الأوسط صاحبة الشأن .. »

ولما كانت هذه المقترحات البريطانية التى تقدمت بها الدولة الحليفة « لجس النبض » — كما قلنا — خاصة بمسائل بالغة الخطورة والأهمية ... منها ماهو خاص بابقاء قوات عسكرية بريطانية فى منطقة القنال فى أرض مصرية تمنحها الحكومة للانجليز أو تؤجرها لهم ليتخذوا منها قواعد حربية داخل الحدود .

ومنها أيضا ماهو خاص بأمر إشراك بعض دول الشرق الأوسط ومن بينها الدول العربية فى محالفات دفاعية تكون أوسع مدى من اتفاق ثنائى يعقد بين الحليفتين مصر وبريطانيا — فقد طلب اسماعيل صدقى إرجاء رده الذى كانت تطلبه بريطانيا — بصفة شخصية — إلى فرصة قريبة يدرس فيها ذلك الأمر وتلك المقترحات ويستطيع تقديم مذكرة وافية بالرد على هاتين المسألتين الحيويتين بصفة خاصة . . . .

واعتكف النمر .. لا ليستجم .. أو يستريح بل ليعد دفاعا ان لم يكن هجوما على الاقتراح الانجليزى ... وراح بالاشتراك مع وزير خارجيته ومسيو جاكيه المستشار بالخارجية يعدون مذكرة ضافية بالرد المصرى على

المقترحات البريطانية خاصة ولأنها كانت تخص سيادة الدولة ، وتمس هذه السيادة الكاملة مسا ظاهرا لاشك أنه يتنافى والاستقلال الكامل من شتى الوجوه ... وهو الاستقلال الذى قامت مصر ساعية إليه دون توانٍ أو تفريط بأية وسيلة وأى ثمن . . . .

وأنهى النمر ومساعداه المذكرة الخاصة بوجهة النظر المصرية معززة بالأسانيد والأسباب ... ولم يطل بالسفير البريطانى انتظار ذلك الرد الذى سيكشف لبريطانيا الطريق — إذ لم يكن من طباع النمر أن يؤجل التافه من الأمور فكيف بمسألة هامة تمس سيادة البلاد وتلمس فى عنف كبرياء بنيها وتحدد لأجيال قادمة مستقبلها ومستقبل هؤلاء الأبناء ومكانهم تحت الشمس إلى جانب غيرهم من أبناء الأمم ذات الكيان الكامل والسيادة التى لاشك فيها والتى لاتحوطها أو تسورها تحفظات ، أو نقط دفاع ولو كانت أكثر من استراتيجية . . . .

وقدم اسماعيل صدقى إلى السفير المذكرة المصرية برده على البريطانيين ليكونوا على علم بالأمر وقد جاء فيها خاصا بمسألة بقاء القوات أنه :

« مهما كان الوصف القانونى الذى يمكن أن يسبغ على بقاء قوات أجنبية فى أوقات السلم فى مصر ، فان مجرد وجودها على هذه الحالة هو رمز للسيطرة مباشرة أو غير مباشرة ... على أن تلك النظريات القديمة التى كان التسليم بها فى الماضى أمرا عسيرا قد أصبحت اليوم مما لا يمكن التسامح فيه بعد حرب كان من أغراضها الرئيسية ضمان حرية الشعوب .

« ولا يمكن أن يتصور المرء وجود اتفاق يحقق رغبات الشعب المصرى ، ثم يسجل هذا الاتفاق فى صورة ما ، بقاء قوات أجنبية فى الأراضى المصرية . .

« نعم انه مما لاشك فيه أن الحكومة البريطانية قد منحت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد حربية فى جزر نائية عن أرض الوطن الأصلى « الجزر البريطانية » ولكن لو أن اتفاقا من هذا القبيل المبرم بين هاتين

الدولتين العظيمتين عقد بين مصر وبريطانيا ، وشمل جزءاً من أرض الوطن لكان له مدى ومعنى مختلفان كل الاختلاف !!

« ثم ان مبدأ الأمن المشترك الذى قررته هيئة الأمم المتحدة لايشمل تدابير عسكرية وقائية ، كأن ترابط قوة عسكرية أجنبية فى أرض دولة أخرى وقت السلم ، فان على كل دولة أن تحقق الأمن فى أرضها بواسطة قواتها الوطنية المسلحة ...

« ثم ان اتفاقية ١٨٨٨ تنسجم تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، فيجب احترامها وتطبيقها من جديد ضمن حدود هذا الميثاق تحت إشراف مجلس الأمن ... على أن مصر سوف لاتقصر فى أن تتخذ بنفسها كافة وسائل الدفاع الضرورية عن قناة السويس متى استردت حريتها التامة ، وذلك بأن تهيئ لقواتها العسكرية النمو الذى يدعو إليه مركزها ....

« أما المسألة الثانية ، وهى الخاصة باتفاق يشمل مصر وبعض بلاد الشرق الأوسط ، فيتلخص ردى عليها فى تلك المذكرة بأن رأى الجانب المصرى كان منصبا دائما على عقد اتفاق ثنائى بين بريطانيا ومصر ، وانى أفضل هذه الطريقة على الطريقة المعروضة الآن التى تتضمن اشتراك بعض دول الشرق الأوسط فى المحالفة البريطانية المصرية .

« وانى شخصيا لا أؤيد فكرة إنشاء اتفاقات تشمل تعهدات سياسية وعسكرية بين مصر وبلاد جامعة الدول العربية ، فان هذه الجامعة إنما أنشئت فى الواقع على أساس رابطة الأخوة بين أعضائها ، الناتجة من التشابه فى الجنس واللغة والتاريخ المشترك وموقع البلاد الجغرافى ، وهذه الأخوة تعفى الدول المذكورة من الالتزام بأن تبرم بينها معاهدات سياسية أوعسكرية معينة ....

« وانى أرى – ولو أن مصر تتمتع فى هذه الجامعة بنفوذ خاص ومركز أدبى ممتاز – أن يتعين عليها أن تعمل مستقلة عن غيرها من هذه الدول

الصديقة لتسوية علاقاتها مع بريطانيا العظمى ... وذلك لاعتبارات لامحل للتحدث عنها الآن ...

« وأن العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر إذا استقرت على قواعد سليمة ومرضية فان نفوذ مصر فى الشرق الأوسط سيعمل فى هذه الحالة بكيفية من شأنها أن تجلب لبريطانيا بل للدول العربية نفسها كثيراً من المنافع والمزايا . . . . »

وهكذا قطع النمر بجرأته البالغة ... وحجته القوية على الانجليز طريق المناورات الشكلية وأعطاهم فكرة حقه عن رأى مصر فى المحاولة الغريبة التى عرضوها وتقدموا بها لتكون بعد ذلك موضع مفاوضات وأحاديث كى لايثيروها بعد اليوم ويعرفوا فيها رأى مصر القاطع الذى لايمكن أن يتغير أو تحيد عنه . . . .

ولقد كانت ولا شك حكمة من النمر الذكى فى أن يكون رده الحاسم على المقترحات « الشفوية الشخصية البحتة » .. رداً كتابياً متضمناً آراءه وله ما يبرره من الموانع والأسباب ليكون هذا الرد - فيما بعد - موضع نظر ، وقاطعا لتكرار الحديث فيه . . . . .





لم يكن غريبا – وقد تطورت المطالب المصرية مع الزمن وأصبحت باجماع الآراء « جلاء ناجزا » للانجليز عن أرض الوادى « ووحدة شاملة » للشمال والجنوب تحت التاج المصرى – أن تصاحب هذه التطورات وتسايرها ظاهرة اجتماعية لها قيمتها الخطيرة هى نهضة السودان نفسه وتكتل جمهرة من المثقفين من خيرة بنيه وتكوينهم « وفدا سودانيا » قرر أن يكون بالقاهرة عندما تبدأ المفاوضات !!

وكان حدوث هذه الظاهرة لأول مرة فى التاريخ .. وقدوم أبناء الجنوب ليكونوا إلى جانب أشقائهم أبناء الشمال ، معززين الوحدة ، مطالبين بها ، مستمسكين بالجلاء الشامل عن الوادى قاطبة .. فيه ما يعنى قطع خط الرجعة على الانجليز وإسكاتهم عند تقولهم أنهم يتحدثون عن السودان ويعبرون عن آراء سكانه ويستمسكون بنظم وشرائع خاصة هناك فيها مجافاة للعرف وخروج على شروط التحالف بين دولتى الحكم الثنائى هناك . . »

وقدوم « وفد السودان » إلى القاهرة ... فيه فوق ظاهرته السياسية الخطيرة ، ظاهرة أخرى جديرة بالتفات الانجليز وهى أن الوعى القومى قد تطور فى السودان تطورا خطيرا .. وأن العقلية السودانية الساذجة التى ضرب عليها الاستعمار سياج الجهل المظلم – هذه العقلية قد نضجت وكرهت

الظلمة ، وأحبت الحرية ، وتعشقت النور ، وتاقت إلى العيش على قدم المساواة مع الانجليز ، وأحبت أن تزيل الفوارق الشكلية ، وتحطم القيود الواهية التى فرضها الغاصب لتحول دون تلاقى واجتماع واتحاد الشقيقين .

وقدوم «وفد السودان» إلى القاهرة فى وقت صرحت فيه انجلترا أنها ستعمل جاهدة على تصفية الموقف بينها وبين مصر وتحدد لمدى أعوام عديدة قادمة علاقتها بدول الشرق الأوسط جمعاء ... وخاصة حليفتها مصر — ليدل على أن هناك تجاوبا بين الأشقاء وأنهم ما وفدوا إلا لتعزيز الرابطة وإسكات حجة الانجليز ، وليجعلوا الانجليز يسمعون بآذانهم هتاف الاتحاد ونشيد الوحدة الأبدية الخالدة . . .

وانه لمن الغريب حقا ونحن فى منتصف القرن العشرين أن نتغنى نحن أبناء الوادى أجمعين بنشيد الوحدة فينكر علينا الانجليز حلاوة النغم وجلال الانسجام فى موسيقاه ... ويدسون بين الصفوف المتراصة عازفين مأجورين يحاولون إفساد ما أراد له القدر إصلاحا . وينفرون بين الشادين الذين أسكرتهم حلاوة النشيد فرتلوه بموسيقى خفقات القلوب قبل أن تتمتم به الشفاه ...

كان من الغريب حقا ونحن فى منتصف القرن العشرين أن ينكر علينا الانجليز لحن الوحدة الذى رددته أجيال وأجيال ... ورددته وشدت به عصور وعصور .. وتجاوبت أصداؤه جنبات الوادى .. واحتفظت بتراجيعه وأرانينه حقب وقرون وأجيال تولت وما زالت ذكرياتها العبقة الندية ماثلة قريبة إلى الأذهان . . . .

مصر ... والسودان ... الرأس والجسد ... الروح والجسم ... الرابطة التى أرادها الله وتجاسر بشرى عاجز على الكفران بها .. الصلة التى أحكمتها القدرة وحاول الإنسان الضعيف أن يوهنها ويضعف من تماسكها . . .

مصر والسودان ... الجسد الخالد الذى جرى فى جنباته شريان واحد يهب العالمين الحياة ... العروس الغالية المحبوبة المتجددة الشباب التى أحبا

النيل وأوجدها ونثرت يده القادرة على صفحاتها كل مقومات التحضر والرقى والفلاح والنهوض ...

مصر والسودان ... العروس التى تخاب أبناؤها وجمعتهم فوق روابط الأخوة . . . روابط الحب والوفاء ... وربط بينهم النيل فى غدوه ورواحه فجمعتهم منذ أقدم عصور التاريخ رابطة اللغة والدين .. ثم ظلت رابطة اللغة والدين جامعتهم حتى هذه العصور الحديثة . . .

كانت مصر والسودان فى العصر الفرعونى قطراً موحداً . . . بل كان السودان فى عصر الاحتلال الهكسوسى حصن مصر الحصين الذى لجأ إليه أمراؤها المجاهدون فتحصنوا ... ورتبوا قواتهم ... وأنشأوا أسطولهم الضخم . . . ومن الجنوب الأمين تحركت قواتهم إلى « طيبة » لتكون فى خدمة سيكننرع وكاموس ثم أحمس العظيم طارد الغاصبين .

وظلت الثقة قائمة على أشدها بين مصر وسودانها ... بين بياض العين وسوادها المبصر الحبيب على كر العصور بعد ذلك . كانت هناك وحدة فى اللغة والدين .. ثم دخلت المسيحية مصر .. وطبيعى انتقلت إلى السودان .. وعلت بعد ذلك بنود الإسلام فى شمال الوادى ... وظلت تنتقل وتتعالى حتى وصلت إلى قلب الجنوب فاذا بالرابطة القوية تزداد شدة وعنفا ومتانة بين الأخوين وقد ضاعفها دين عماده الأخاء الحر الخالص ...

وعظم شأن أمراء مصر من الفواطم وبنى الأخشيد والطولونيين والأيوبيين .. واستقلوا عن مقر الخلافة بسلطانهم .. وخلال هذه العهود قامت فى السودان امارات مستقلة موحدة كانت تربطها إلى مصر صلات ومودة ..

وجاء محمد على، وأحب أن يعيد القديم إلى قدمه .. وأن يزف الشقيقين مرة أخرى .. أبناء العروس الخصبة زوج النيل الخالد ، فذهب إلى السودان .. لا غازيا .. ولا فاتحا .. ولكن حاملا لواء حضارة وأخوة .. ومشعل نور وتحضر للشقيق الذى كان لم يزل بفعل بعض عوامل عديدة يحيا فى ظلمات وأوهام . . . .

وعادت الرابطة أشد قوة وصلابة .. وتزاوج أبناء العمومة وبناتها . . . ووحّد الله بين القلوب بشتى الصلات ، وعادت راية الوئام والوحدة ترفرف على الوادى بأسره مرة أخرى مرددة القصة القديمة .. هاتفة بالنشيد الأبدى العتيد ..

وتوالت بعد ذلك حوادث ومفاجآت وقامت فى السودان حركة دينية كان من جرائها أن خرج « السودان » على مصر فعز عليها أن يكفر الأشقاء بدين الوحدة .. وحاولت بشتى الطرق أن ترضاهم ولكن دون جدوى فكان من اللازم أن تقدم على عمل حاسم لترد الخارج إلى حظيرته ... وتعيد الشقيق إلى أحضان شقيقه ولو بتأثير قسوة أو إرهاب .

وراحت مصر تستأصل شأفة الدراويش ،وتقضى عليهم ،ثم .. وكدأب انجلترا دائماً تدخلت فى النزاع دون مبرر ،ووجدتها فرصة للمشاركة . . وكان الفتح قد تم وكانت الموقعة الفاصلة على وشك الوقوع فأرسلت أورطتين أجل فرقتين فقط ما اشتركتا — والتاريخ على ما أقول شهيد — فى غير موقعة واحدة كانت موشكة على الانتهاء وكانت كفة المصريين فيها هى الراجحة . ثم . . . وكعادة الانجليز دائما فى انتهاز الفرص واغتصاب الفخار . رفعوا علمهم الدخيل إلى جانب العلم المصرى . ثم .. ووفق سياستهم الناعمة اللعينة ، وتحت تأثير ظروف خاصة لم يحسب لها بعض الساسة فى ذلك الوقت أى حساب وقع الانجليز الدخلاء معاهدة مع المصريين عرفت باسم اتفاقية يناير ١٨٩٩ — أقحموا أنفسهم فيها بين الشقيقين ، ودخلوا السودان تحت ستار من الوعود والأكاذيب وفى ظل معاهدة غريبة من المؤلم أن نذكرها . ومما يثير الشجن أن نورد للقارئ بعض نصوصها التعسفية التى فرضت علينا «شركة» وهمية مع « شركاء » ما ساهموا معنا بغير الخديعة والطنطنة والدعاية الجوفاء :

« حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا ملكة الانجليز والجناب العالى الخديو .

« وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة

الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ماهو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الجهات المتنوعة ...

« وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المرتبة على مالها من حق الفتح وذلك بالاشتراك فى وضع النظام الإدارى والقانون الآنف ذكره . . . .

فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم لهذا الشأن على ما يأتى :

« المادة الأولى : تطلق لفظة السودان على جميع الأراضى التى لم تحتلها الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٣ والأراضى التى كانت بادارة الحكومة المصرية قبل الثورة الأخيرة وفقدت منها موقتا ثم فتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد والأراضى التى قد تفتحانها بالاتحاد من الآن فصاعدا ......

المادة الثانية : . . . .

المادة الثالثة : تفوض الرياسة العليا العسكرية فى السودان إلى موظف واحد يلقب بحاكم عموم السودان ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل من وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية ...

المادة الرابعة : . . . .

المادة الخامسة : لايسرى على السودان أو على جزء منه شئ من القوانين والأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا إلا مايصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السابق بيانها

المواد من ٦ ــ ٩ : . . . .

المادة العاشرة : لايجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى

قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .... »

ونقف هنا قليلا ... بل طويلا .. وكلنا أسى وحسرات أمام هذه الاتفاقية التى فرضها الانجليز فرضا على السودان وجعلتهم شركاء « منفردون » وحدهم بحق الإدارة ... وجردت مصر حتى من أبسط حقوقها كشريكة فى الفتح والحكم فى السودان ...

ومر الزمن بعد ذلك فى سرعة غريبة ليقف أمام ثورة مصر الكبرى ومطالبتها بالاستقلال التام لها ، وللسودان الشقيق الحبيب ...

وذعر الانجليز . . وراوغوا وإذا بالمفاوض المصرى الأول سعد زغلول يطالبهم بالسودان ، وعزز عدلى الطلب وهو يفاوض ملنر .. ثم تكررت المطالبة فى مفاوضات « عدلى – كيرزون » .

وجاء تصريح ٢٨ فبراير بعد ذلك فاحتفظ فيما احتفظ به بالسودان على أن تتولى الحكومة الانجليزية أموره بصفة مطلقة . .

وفاوض سعد ماكدونالد فلم ينس سعد السودان فى مفاوضته ولا فى تصريحاته الصحفية ومنها قوله لمراسل الديلى هيرالد فى فرنسا :

« إن مصر تعتبر السودان جزءاً لاينفصل عنها . أما ما قاله مستر ماكدونالد عن وكالة انجلترا عن أهالى السودان فهو مناهض لحقوق مصر المقررة ، تلك الحقوق التى يعترف بها العالم بأجمعه إلى اليوم . »

وحلت النكبة الوطنية الكبرى يوم مقتل السردار ... وكان على انجلترا أمام الفاجعة أن تسفر عن حقيقة وجهها الاستعمارى الأكلح البشع فكان انذارها لحكومة مصر بسحب قواتها من السودان ...

تلك فترة تحدثنا عنها قبلا وبيننا كيف أن اسماعيل صدقى فى وزارة « إنقاذ ما يمكن إنقاذه » قد لعب دوره هو الآخر بمهارة ولباقة ، وحفظ لمصر سودانها ...

وجرت بعد ذلك وفى عام ١٩٢٧ مفاوضات «ثروت — تشمبرلن» ورفضت مصر مشروع انجلترا الذى عرض عليها خاصا بالسودان .

ثم جرت مفاوضات أخرى بين حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا والمستر هندرسن انتهت إلى مشروع معاهدة فاوض على أثرها حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا المستر هندرسن فى صيف سنة ١٩٣٠ وفشلت المفاوضات عند نقطة السودان حيث وقف المفاوض المصرى أشرف موقف عرفه له تاريخ مصر الحديث . (١)

وجاءت معاهدة سنة ١٩٣٦ واستقرت الأمور المصرية بمقتضاها فى السودان استقراراً وقتياً . ثم قامت مصر على بكرة أبيها تطالب بإلغاء تلك المعاهدة وتنادى بالوحدة والجلاء ... فكان طبيعياً أن يتحرك السودان وأن يسير قدما ليأخذ مكانه العتيد فى نزاع يدور حول شئونه وحول مستقبله .. فجاء إلى مصر وفده العتيد برئاسة الأستاذ الأزهرى بك فقوبل أكرم وأعز استقبال ، وحل فى بلاده وبين أهليه ...

من هذا كله نرى إنه ان كان الماضى السحيق قد ربط السودان إلى مصر. فان الحاضر قد زاد تلك الصلة قوة ومتانة ... وأن الغد والمستقبل المأمول ... والأجيال البعيدة القادمة لتؤكد دوام الرابطة وضرورة الوحدة ولو كره الإنجليز !!

إذن فلم يكن غريبا وهذه صلتنا بالسودان . وصلة السودان بنا ... ثم تطور المطالب المصرية فأصبحت لاتحتمل تأويلا ولا تسويفا ولا أخذا ولا ردا .. وتركزت فى كلمات أربع هى «وحدة شاملة وجلاء ناجز» .. لم يكن غريبا أن يتكون بالسودان وفد وأن يأتى هذا الوفد من موطنه الجنوبى إلى بيته الشمالى ... ليكون إلى جانب شقيقه فى نضاله وصراعه الجديدين الخالدين . ووصل الوفد العزيز إلى مصر ... بلاده وبلاد أهليه فقوبل فيها — كما

(١) فى السودان للدكتور ابراهيم عبده .

ذكرت – أكرم استقبال وبدأ أعضاؤه اتصالاتهم العديدة بشتى الهيئات والأحزاب شارحين وجهة نظرهم ونظر بلادهم مقدمين مطالبهم التى لم تخرج فى شئ على مطالب مصر الخاصة بالوحدة . ثم ليكن الوادى بعد ذلك قطراً موحداً تحت ظل التاج المصرى المفدى .

وهكذا وأمام هذه العوامل جمعاء .. اتحاد الكلمة .. وتوحيد المطالب ومقدم وفد السودان المطالب بوحدة أبدية مع مصر وفى ظلال تاجها المفدى ، وتكوين الوفد البريطانى ، والرد على المقترحات الانجليزية .. أمام هذا كله كان على « النمر » اليقظ أن يتخير الفرصة . . . وأن يتعجل اليوم ... وأن يسارع بالعمل ليحقق غالى الأهداف ...





أخيرا . . . .

وبعد عشر سنوات من توقيع وإقرار معاهدة سنة ١٩٣٦ – حضر إلى إلى مصر المفاوضون الانجليز للبحث فى تعديل تلك المعاهدة التى لم تعد ذات موضوع ، والتى ثارت حولها زوابع الاعتراض والانتقاد وطالب الشعب والحكومة على رأسه بالغائها وتحديد أهداف وأغراض التحالف الجديد فى غرضين ساميين هما « الوحدة الشاملة للشمال والجنوب تحت التاج المصرى . . . والجلاء الناجز عن أرض الوادى . . . »

وصل المفاوضون الانجليز على رأسهم لورد ستانسجيت وزير الطيران ونائب رئيس الوفد البريطانى مستر بيفن الذى لم يستطع الحضور لانشغاله فى بعض المؤتمرات الدولية — ولقيته الحكومة المصرية .. وأنزلته من ومعه فى ضيافتها . . . .

وتساءل الناس ... متى تبدأ المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى وكان طبيعيا ألا يظفر واحد من المتسائلين بجواب شاف لأن معنى وصول الوفد إلى مصر لم يكن يعنى بحال من الأحوال تحديد موعد المفاوضات والبدء فيها فورا لأن « التحديد » ثم « البدء » بعد ذلك كانا يستلزمان إجراءات أخرى ، ومقابلات تمهيدية لتبادل وجهات النظر بين الساسة والمسئولين عن أقدار المفاوضات الجديدة بين مصر وحليفتها بريطانيا وكان من الضرورى بعد أن استقر المقام فى مصر برئيس الوفد البريطانى لورد ستانسجيت أن يذهب مع السفير لزيارة رئيس الوفد فى بيته حيث يستطيع ثلاثتهم بعد التعارف الأول أن يتحدثوا وأن يتبادلوا شتى الآراء حول المفاوضات القادمة والنقط التى سوف تدور حولها الأحاديث والمناقشات . . .

ولقد عرف اسماعيل صدقى السياسى الداهية كيف يستقبل الضيف الكبير الذى وضعت انجلترا بين يديه أمانة تقرير العلاقات الحسنة المرجوة بين القطرين الراغبين فى دعم أسس صداقاتهما وعلاقاتهما لأعوام عديدة قادمة ..

وأخذ لورد ستانسجيت بروعة استقبال اسماعيل صدقى له وأنصت إليه وهو يحييه فى « بلد صديق ومنزل صديق ... » ويذكره بأيام الشباب والجهاد الأول فى سبيل المبادئ التى أوقف ستانسجيت جهوده عليها عام ١٩١٩ وكيف كان فى ذلك الوقت قبلة أنظار رجال الوفد المصرى فى « مؤتمر الصلح » وكيف عقدوا على معاونته ومؤازرته لهم فى ذلك الحين آمالا واسعة ...

وبعد هاتيك المقدمات الترحيبية والمجاملات الودية بدأ النهر يتحول إلى هدفه . . ويتعرف الطريق إلى غايته إذ ما أحب التسويف ، وطالما كره المماطلة .. وكفر بكلمة الغد . .

بدأ النمر يتحول إلى هدفه .. بل أسرع ليحقق ذلك الهدف ولم يجد فرصة أنسب من فرصة وجود رئيس وفد المفاوضة فى بيته ليسلمه مذكرة ضافية بوجهة نظر مصر قاطبة وحكومتها معها فى معاهدة ١٩٣٦ التى وعد السفير بتقديمها فى فرصة قريبة لتعزز مذكرته التى سبق وقدمها بالرد على المقترحات البريطانية الخاصة ببقاء بعض القوات الانجليزية فى منطقة القناة ...

ولم يكتف اسماعيل صدقى بتقديم مذكرته الجديدة بل أشار إلى المذكرة القديمة وسأل اللورد عن رأيه فى المذكرتين ورأى حكومته معه ... ولم ينس أن يطلب إليه أن يكون صريحا معه إلى أبعد حدود الصراحة فى عرض هذه الأمور الخطيرة والتعليق عليها وإبداء الرأى فيها واضحا جليا كى يستطيعا بعد ذلك ، واعتمادا على هذا التفاهم الحسن، أن يقيما صروح المعبر الودّى المتين الذى سوف يصلون عن طريقه فى دعة وأمان وهدوء إلى تحقيق أسمى وأكرم الغايات ......

وقد أخذ رئيس الوفد البريطانى بهذه الصراحة النادرة ، وأحس ببديهته أنه أمام لاعب ماهر خبير ، وسياسى داهية من اللازم أن يتعامل معه وفق أسس موضوعة ، وثابتة ومدعمة وأن هذا الشيخ الشاب المتفانى فى حب بلاده ، الذى قبل فى أحلك المواقف وأكثرها دقة أن يرأس وفدها وأن يتحدث باسمها وأن يسمع العالم المتمدين صوتها الداوى وقد نفضت عن نفسها غبار الزمن ورفعت رأسها وحطمت القيود ترجو تحررا وخلاصا ... هذا الرجل الأمين الذى لامطمع له ولا غاية ، والذى أراد أن يتوج حياته وجهاده الشاق بفخر حل مشكلة بلاده التى طال عليها الزمن . دون أن يسعى إلى إرضاء حزب ... ولا ليستدر التصفيق أو الهتاف ، ولا لتنطلق فى مديحه أبواق الدعاية الجوفاء التى تقلب الباطل حقا وتلبس الحق ثوب الباطل ... هذا الرجل الذى جاء لينفذ برنامجا صريحا . من اللازم أن يحتاط الانجليز فى مفاوضته لأنه عارف بهم ، خبير بأساليبهم وهو بعد هذا وفى سبيل مصر الغالية ، ومن أجل مليكه المفدى الساهر على مصالح

شعبه ، لايقبل ولن يقبل مواربة ، ولا مداراة ، ولا تسويفا . . . ولا مماطلة لأنه عين الهدف ، وحدده أكثر من مرة للجانب الآخر الذى جاء لمفاوضته . . . .

وأنصت لورد ستانسجيت مرة أخرى إلى اسماعيل صدقى وهو يشرح له فى عبارة لبقة واضحة هدف مصر الذى لن تحيد عنه وهو الجلاء والوحدة وأنهما برغم ازدواجهما ليسا غير شئ واحد ... بل أمنية واحدة يتوق الجميع إلى تحقيقها فى أقرب فرصة . . .

وأشار اللورد فى رده على اسماعيل صدقى بأن الصداقة التقليدية بين البلدين ستضمن تذليل كافة الصعاب التى قد تعترض سبيل المفاوضات ... وهنا أسرع النمر فى جرأته واعتداده ليوقف محدثه عند حد هذه الصداقة التقليدية التى طالما كانت سر النكبات وأساس المماطلة ... وسبب كل تسويف ومراوغة .. ليصرح له فى وضوح أن هذه الصداقة التى تشير إليها بريطانيا وتتشدق بها فى كل مناسبة .. من اللازم أن يقبلها الطرف الآخر وأن يشيد بها بدوره ويفاخر مادامت قائمة على أساس من الاحترام الواجب بين الأصدقاء حافظة لكرامة كل من الطرفين .

وفى اعتداد الواثق المزهو بكرامته استمر اسماعيل صدقى فى حديثه ليؤكد للمفاوض الانجليزى الأول أن هذه الصداقة « المزعومة » لو كانت حقيقية لاجدال فى قيامها ووجودها فيجب أن تقدس كرامة المصريين ولا تقف دون مطالبهم السامية وهى تحقيق الجلاء تماما عن أرض الوطن لأنه لامعنى لأن أتمشدق بوجود صداقة . . . وأردد دواما أنشودتها وهى ليست كذلك بحال من الأحوال . لأن الصداقة شعور متبادل . . . لا اغتصاب ولا احتلال ، ولا فرض وجود بالقوة تحت ستار هذه الصداقة المدعاه ! !

وأحب السياسى الانجليزى اللبق أن يفسر ما أسماه صدقى « فرض وجود أو احتلال أو بقاء » بأنه أمر لازم للدفاع . والدفاع شئ والاحتلال أو فرض

الوجود شئ آخر ... وأسرع النمر الجرئ إلى مهاجمة محدثه فى لباقة وهو يقول :

« لخبرائك العسكريين أن يبحثوا أولا عن وسائل ضمان الدفاع . ولكن عليكم أنتم معشر رجال السياسة أن تنتبهوا إلى أمر هام وهو أن المسألة ليست مسألة دفاع فقط بل مسألة تفاهم وصداقة ... وإذا كانت وسيلة الدفاع فى نظركم بقاء قوات أجنبية فقد تظفرون بالدفاع ... ولكن لن تظفروا بالصداقة أبداً . . . »

وكانت صراحة ما بعدها صراحة ... وجرأة تحدى المفاوض المصرى الأول فيها انجلترا المنتصرة بحقيقة يجب أن توضع قبل أى اعتبار وأن تكون فى المكان الأول أمام أعين المفاوضين الانجليز وهى أن « ادعاء الدفاع عن مصالح انجلترا فى الشرق الأوسط » قد أصبح أنشودة ممجوجة السماع كريهة الصدى .. بغيضة الترديد .. لأن مصر الناهضة التواقة إلى استكمال شتى مسببات وجودها والراغبة فى أن تبرهن للعالم على أنها قادرة على أداء واجب الدفاع عن أراضيها فى نطاق هيئة الأمم المتحدة – قادرة على القيام بهذا الدفاع عن نفسها ، وعلى انجلترا صاحبة الممتلكات الواسعة . والقواعد العديدة التى تبحث لنفسها عن قاعدة أخرى صالحة لتجعلها مركز دفاعها عن مصالحها فى الشرق الذى كرهها وكره أساليبها ، وأصبح اسمها صمما فى آذان بنيه . . . ورؤياها قذى فى كل العيون . . . .

وعاد اسماعيل صدقى فى سرعة ليعزز موقفه الأول وحديثه الصريح بقوله :

– يجب أن يفهم الخبراء الانجليز كل هذه الحقائق التى ذكرتها لكم حتى لايرتبوا وسائلهم بعد ذلك على أى وضع من أوضاع الاحتلال البغيض ..

وفهم اللورد كل شئ .. فهم المفاوض الانجليزى الأول فى أقصر وقت.. وفى أول زيارة قام بها للمفاوض المصرى الأول كل ماكان يجب أن يعرف وكل ماكان يجب أن يكون على علم به من أمور لها خطورتها فى تقرير الموقف وتعزيز العلاقات المصرية البريطانية لأجيال عديدة قادمة ..

فهم اللورد كل شئ . . . وكان عليه بعد هذا كله أن يتدبر الأمر وأن يحتاط من شر الأنواء والعواصف التى تثيرها « المصالح » المفروضة حتى لاتضطرب السفينة .. وحتى يستطيع من فيها أن يصلوا بها إلى الشاطئ فى هدوء ، وحسن تفاهم ، وأمان ...

فهم لورد ستانسجيت كل شئ . ووضح له السبيل . ثم كان عليه بعد ذلك أن يعمل ودون أن يخرج عن الحدود والأهداف التى عينتها مصر . صديقة بريطانيا . وحليفتها الوفية الأمينة الحافظة للعهود ...





وجد لورد ستانسجيت أنه أمام مفاوض عنيد لا يحب المداورة ، ولا يقبل في حقوقه جدل أو تحوير تقتضيه مناسبة أو تحتم وجوده سياسة خاصة !. ولم يجد إزاء صراحة اسماعيل صدقى وتحديد هدف المفاوضين المصريين في « جلاء ووحدة » الا أن يكون صريحا هو الآخر ... ولكن في شئ من التحفظ البريطاني الذي يقصدون به « جس النبض » و « تكرار المحاولات » !

والواقع أن خطة تبادل المذكرات التي أخذ بها الجانبان المصرى والبريطانى كانت ذات أثر بعيد وفعال ، لأن مذكرة اسماعيل صدقى الأخيرة ثم حديثه الشخصى مع لورد ستانسجيت لم يتركا للسياسى الانجليزى فرصة للراحة

بعد انصرافه من الزيارة الأولى ووضعاه أمام مسئوليات جديدة وخطيرة من الواجب أن يدرسها ويتعرفها ويناقشها من شتى الوجوه . . .

ولما كان لورد ستانسجيت لم يترك النمر المصرى إلا منذ لحظات معدودة ... ولما كان من الإرهاق أن يعود ثانية ، وفى نفس اليوم إلى تكرار الزيارة فقد اكتفى بالاتصال باسماعيل صدقى تليفونيا وحدد الغد موعداً للمقابلة ...

وحل الغد ... واستقبل اسماعيل صدقى فى بيته مرة ثانية رئيس وفد المفاوضات الانجليزى وفى صحبته السفير — ولم يضيع ثلاثتهم الوقت بعد ذلك فى المجاملة أو الترحيب إذ كان العمل وحده غايتهم أجمعين . . .

وانتظر النمر المتوثب من زائريه أن يصارحاه بسر طلبهما هذه الزيارة السريعة وإذا بالسفير يتولى شرح الموقف قائلا أنه جاء مع اللورد ليسألا اسماعيل صدقى إيضاحا عن بعض « النقط » أو « المطالب المصرية » التى أوردها فى مذكرته الأولى التى طالب فيها بالجلاء الشامل السريع عن وادى النيل ... وذكر فيها أن « مصر ستحرص على أن تستفيد من خبرة بريطانيا ومن وسائلها الكبرى » فى حالة تحقيق الجلاء وإبرام التحالف الواجب أن يقوم فى أيام السلم على أسس مدعمة من التفاهم بين العسكريين المسئولين فى الدولتين المتحالفتين ....

وصارح السفير اسماعيل صدقى بأن العبارة السالفة الخاصة بافادة مصر من خبرة بريطانيا ووسائلها الكبرى قد استوقفت أنظارهم وكانت موضع مباحثات ومدار نقاش بين رجالهم السياسيين والعسكريين وأن المعسكرين وما يحويان من كفايات حاولا جهدهما أن يوفقا بين ما ورد فى المذكرتين المصريتين من آراء شخصية وبين مايقتضيه واجب الدفاع عن كيان الامبراطورية وأن السياسيين والعسكريين قد وجدوا أنه من اللازم الرد على فحوى المذكرة بمذكرة أخرى جاء فيها :

« ان الغرض الذى تسعى إليه بريطانيا فى معاهدة التحالف الجديدة هو توطيد الصداقة التى نشأت بين البلدين منذ أمد بعيد ، وانه لمن الممكن

أن يهدد أمن مصر ومجموعة الأمم البريطانية تهديداً حيوياً بهجوم يشن على منطقة الشرق الأوسط ، وهذا مما تبين بشكل نهائي خلال حربين ...

« وان الأمم الصغيرة مهما دافعت عن نفسها بصلابة لاتتاح لها فرصة فى الحرب الحديثة ضد دولة معتدية قوية مالم يكن فى مكنتها أن تتلقى عونا كاملا ومباشراً ، لابد أن تعد له العدة فى وقت السلم ، من دولة ذات قوة حربية واقتصادية فعالة بالقياس إلى الدولة المعتدية ، ولذلك ينبغى أن تتحقق مصر من معونة مباشرة أمام تهديد خطير .

« وان الوفد البريطانى فى سبيل الوصول إلى هذا الغرض سيتقدم باقتراحات تقوم على القواعد الآتية :

١ — ستنسحب كافة القوات البريطانية البحرية المقاتلة وكافة القوات المحاربة التابعة للجيش البريطانى من مصر كلية ، وسينفذ هذا الانسحاب وفق برنامج وستنسحب كافة أسراب سلاح الطيران الملكى البريطانى ، ولو أنه يقترح بقاء عدد قليل من أسراب الطائرات المقاتلة فى منطقة القناة للتعاون مع سلاح الطيران الملكى المصرى فى إعداد دفاع جوى ...

٢ — ينبغى أن ينص فى المعاهدة على تقديم المعونة المشتركة ، وأن تتعهد الحكومة المصرية بايجاد التسهيلات لقاعدة إدارية متحالفة .

٣ — سيكون من الجوهرى وجود مركز قيادة متحالفة لتنسيق تدابير الأمن فى كافة أنحاء الشرق الأوسط ، ويقترح أن يكون مركز هذه القيادة فى منطقة القناة ، وأن تقدم الحكومة المصرية لقوات الحكومة البريطانية تسهيلات للمرور فى هذه المنطقة كلما دعت الحاجة . . . »

واستعرض اسماعيل صدقى المذكرة البريطانية فى سرعة وأخذ يناقشها مع صاحبيها ويفند ادعاءاتهما الواحد بعد الآخر فى دقة وخبرة ومعرفة أكيدة هدم بها أكثر من مرة الأسباب المدعاة كقول السفير « ان منطقة الدفاع الهامة يجب أن تكون فى القنال ... » وان هذا الرأى فوق أنه رأى

الخبراء العسكريين فهو أيضا رأى الحكومة البريطانية . ورد عليه النمر في جرأة قائلا :

– أليست فلسطين ، وهي في حدود منطقة القناة تصلح للأغراض التي تتوخونها ؟! وبينما هذه الأغراض ستكون بطبيعة الحال في نطاق ضيق إذا ما نفذت في أراضينا ، فانها ستكون في نطاق واسع في بلد تسيطرون عليه كفلسطين ؟!

وطال الحديث ، وتشعب حول هذه النقط الهامة ... وأدلى كل من الطرفين برأيه فيه . . . ثم عاد المفاوضان البريطانيان يذكران لاسماعيل صدقي أنه من اللازم أن تظل هذه المحادثات الشخصية في نطاق خاص ... الأمر الذي لم يرض صدقي اقراره وأحب أن يشرك فيه زملاءه المصريين .

وانصرف الرجلان وإذا بصدقي يتلقى رسالة هامة جاءت من السفير المصري في لندن خاصة بالمفاوضات المقبلة والجو الواجب أن يسود هذه الأحاديث بين الدولتين ورغبة انجلترا في تصفيته تصفية ودية تقوم على أساس الثقة المتبادلة ... وذكر السفير ان مستر بيفن قد استدعاه لمقابلته في هـــذا الشأن الحيوي الخطير . . . ولم ينس أن يذكر في رسالته أنه كان للموقف الروسي بالنسبة للبترول ، ورغبتهم في التوسع ، وحرصهم على السيطرة . أثر في رغبة انجلترا في تصفية مواقفها من الأمم الحليفة ، وتنقية علاقاتها بها ليتمكنوا من السيطرة على الموقف بحيث لايتركون للروس ثغرة ينفذون منها إلى التدخل في مسائل هم بعيدون عنها إلى حد بعيد .

ووردت في خطاب السفير إشارة إلى «نصوص» خاصة أحب وزير الخارجية البريطانية ، ورئيس وفد المفاوضين الانجليز أن يبلغها إلى الحـــكومة المصرية وهي :

« أنه يحرص على أن تبدأ المفاوضات في جو صالح من الصداقة ، وأن تبحث العلاقات في المستقبل على أساس أننا ندان مستقلان ، وفي هذا الجو

يجب أن تدرس صداقتنا المستقبلة التى نرجو أن تتناول مسألتين الأولى هى التحالف والثانية التعاون المشترك للمحافظة على الأمن فى الشرق الأوسط ... »

وجاء فى رسالة السفير بعد ذلك أن مستر بيفن قال : « ان لنا حقوقا بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ قد نتنزل عنها إزاء التدبير الواسع المدى الذى وصفته آنفاً والذى يتعين أن تشتمل عليه المعاهدة الجديدة . فاذا كان لنا أن نعمل معا فى نظام أوسع نطاقا للشرق الأوسط كان من الضرورى أن يكون لنا مركز نستطيع به أن ننفذ هذا التدبير . وأن نحافظ عليه ، وهذا المركز يشترط فيه أن يكون فى أكثر الأمكنة ملاءمة للقيام بالتزاماتنا المشتركة فى شئون الدفاع ...

« ووزير الخارجية شديد الاهتمام بأن يسود منذ البداية جو من الود المكين بين وفدين متساويين مهما تقم فى سبيلهما من العقبات الوقتية ، وانه يدرك أن أية صعوبة قد تنشأ فى أثناء المحادثة بسبب طرف آخر يحاول الاصطياد فى الماء العكر . فانها تستغل فورا ، ولذلك فان من مصلحتنا أن نتجنب بأى ثمن حدوث مثل ذلك فى الوقت الحاضر ... »

لم تكن رسالة السفير لتجعل اسماعيل صدقى يغير موقفه أو يبدل خططه التى اعتزم اتخاذها حيال المفاوضين الانجليز ، وهى خطط واضحة وصريحة فى ضرورة الجلاء وإقرار الوحدة . وإلا فلا مفاوضة ولا معاهدات وعلى الأمة المصرية من جانبها أن تتخذ من الخطوات ما تراه ...

ولقد كان طبيعيا إذاً — ورأى صدقى هو ترديد لمطالب الرأى العام ... وغايته الكبرى هى تحقيق هدف مصر وأمانيها — أن يرفض المذكرة الانجليزية الأخيرة جملة وتفصيلا ، وأن يرفضها معه الخبراء العسكريون المصريون ، وأن يسارع بعد ذلك — كدأبه دائما — إلى تسجيل هذا الرفض الحاسم فى مذكرة جديدة سلمها بنفسه إلى لورد ستانسجيت الذى كان بانتظارها فى قصر الزعفران ...

كانت المذكرة المصرية شديدة اللهجة . حاسمة الرد . قوية فى تحديد

الهدف والإصرار عليه . ومع هذا فقد قبلها اللورد دون مناقشة لأنه كان يعرف النمر جيدا وسبق له أن ناقشه فى نفس تلك الموضوعات ، ورأى مدى تمسكه بها وإصراره عليها إصراراً ظهر فى إجماع الأمة التى سوف تسأله عن أمانيها وما عساه فعل بها ... فكان حديثه فيها ، و «دوراته» حولها فيه مضيعة للوقت وترديد لأمر قطع المفاوض المصرى فيه برأى نهائى لايقبل الجدل . . . .

واستطاع صدقى الداهية الحصيف الذكى المتتبع لمجريات الحوادث والخبير بتيارات السياسة العالمية واتجاهاتها أن يبطل الادعاء البريطانى ، ويقوض أسس استمساكهم بمنطقة القنال ...

وفجأة انتقل السفير إلى مذكرة اسماعيل صدقى السياسية ليناقش فكرة وردت بها . وترددت أكثر من مرة خاصة باعتقاد مصر أن لانجلترا وراء هذا الاستمساك بالبقاء فى منطقة القناة فكرة غامضة قد يكون فى طياتها ما يخفى معنى الاعتداء على السيادة المصرية ... وراح السفير يناقش الفكرة فى لباقة ليؤكد لاسماعيل صدقى أن بلاده لاتبغى من وراء الاحتفاظ بالقاعدة الحربية غير شئ واحد هو :

« تأمين مصر ضد الغزو . . . . . »

وهو ادعاء غريب ، مثير للدهشة والسخرية وتبرير ضعيف لبقاء الاحتلال ورجال الاحتلال وجيشه فى هيئة أخرى مهما تغيرت أو تبدلت أو اتخذت صفة أو إسما جديدا فهى احتلال بغيض تأباه مصر ويستنكره بنوها أجمعين .

وكان أغرب عرض تقدم به السفير لحل الموقف المعقد هو أن نحرم القيـــادة البريطانية على رجالها « الباقين فى القاعدة المصرية » ارتداء الزى العسكرى والبقاء بالملابس المدنية ... وهو عرض مثير للضحك لايحتمل إلا أحد أمرين ... اما الاستخفاف بعقلية المتحدث . أو السخرية من صاحب

الحق الشرعى وإقناعه بأن هناك فارقا كبيرا بين البريطانى فى ملابسه المدنية والبريطانى الآخر فى ملابسه العسكرية ... وإذا كان يمكن أن يقال أن وجود صاحب الملابس العسكرية فيه مظهر من مظاهر الاحتلال أو هو الاحتلال بعينه ، فان وجود صاحب الملابس المدنية لايعنى شيئاً من هذا على الإطلاق ...

وسخر صدقى من العرض الساذج ، ثم وافق فى جرأة على أن يبقى فى مصر مدنيون انجليز . ولكن على شرط واحد لاجدل فيه ولا مساومة بل يجب أن ينص عليه فى صلب المعاهدة وهو :

« خضوع المدنيين الانجليز للسلطة المصرية »

فهذا الخضوع للمشرع المصرى وقوانينه وسلطاته المتعددة فيه ما يفسر حسن النية ، وفيه ما يعطى التعبير الصحيح لكلمة « مدنيين بريطانيين » ولكن أن يظهر رجل الاحتلال فى كل مكان فى ملابس مدنية ، ويكون خاضعا لغير سلطة البلاد التى يعيش فيها ... فذلك هو الاحتلال فى صورة غريبة لايقبلها عقل طائش ولا يمكن أن تتسق مع مطالب مصر التى تحولت بكليتها اليوم إلى المناداة بالجلاء الناجز عن الوادى بأسره من شماله إلى أقصى الجنوب .

وطال بالمسئولين حديثهم الخطير الذى ستتوقف عليه العلاقات القادمة المرجوة بين الحليفتين وأخذ كل من الطرفين يعزز رأيه ويدافع عنه فكانوا يتباعدون مرة ، ويتقاربون مرات وهم خلال هذا وذاك حريصون جد الحرص على ضرورة تحقيق مطالب مصر العادلة التى جاهرت بها . وقامت من أجلها هذه البحوث والمناقشات . وستبرم بعد ذلك المعاهدة المرجوة هذه المطالب كانت « الجلاء والوحدة . . . » وهما أمران سلم بهما الانجليز ولكن فى شئ من التحفظ الذى يمس روح السيادة المصرية الكاملة التى يرجوها الجميع ويتوقون إلى تحقيقها ...

° ° °

وجد اللورد ستانسجيت وسير رونالد كامبل فى المذكرات التى تقدمت بها الحكومة المصرية وفى تصريحات اسماعيل صدقى لهما بأنه « لا أمل فى اتفاق أو محالفة مع مصر إذا لم يكن أساسها الجلاء التام براً وبحراً وجواً ، فى غير احتفاظ على أرض مصر ، أو مياهها ، أو هوائها بأية بقية من بقايا القوات البرية أو البحرية أو الجوية مهما ضؤلت ، وبأى مظهر ظهرت ، وبأى لباس بدت » ... وإذا لم يتحقق هذا الشرط بما يحويه من تفسير . فلامفاوضات بل لاداعى لإطالة الوقت وإضاعته دون جدوى . ودون تحقيق فائدة يرضى عنها الطرفان .

ودرست انجلترا الموقف .. درسته مرة ومرات .. درسته على ضوء الحوادث فى مصر ... وعلى ضوء الحوادث الخارجية والتطورات السياسية الدولية المتعددة والمفاجآت غير المنتظرة ، فوجدت نفسها فى النهاية أمام واقع قوى كان من اللازم أن تسلم به دون مجادلة أو مراوغة ...

كانت انجلترا تريد تصفية موقفها من مصر ، وموقف مصر منها ولكن كان « الجلاء » مشكلة المشاكل بالنسبة لها ... وبالنسبة لمصر أيضا وكانت انجلترا تفسر « الجلاء » بما يتمشى وصوالحها ويتفق وأغراضها ومراميها فى حين كانت مصر تستمسك به على أنه مبدأ مقدس محدود الغاية فيه ما يعنى « الإجلاء » التام أو « تطهير الوادى من الاحتلال وأثر الاحتلال وشتى مظاهر الاحتلال ... »

كان عجيبا أن يعطف الانجليز على مطالب مصر وهم فى محنة الحرب وقسوة الهزائم ... ولكن حين تم لهم النصر بدلوا وغيروا فاذا بهم كانوا يحاربون فى سبيل بقاء طغيانهم . وإزالة طغيان الآخرين .. ومن أجل إقرار دكتاتوريتهم ومحاربة وجود دكتاتورية أخرى ...

وقد راعهم ، وراع ساستهم أن تحدد مصر أهدافها وتعينها وتستمسك بها فى إصرار وعناد . ولم يجلوا رغبة منهم فى تصفية موقفهم من مصر . وموقف

المصريين منهم إلا أن يقدموا على خطوة إيجابية فيها استرضاء لخواطر المصريين جميعا وتهدئة لبالهم وذلك باعلان الموافقة رسميا على « الجلاء » ...

وفى صباح يوم ٣٠ ابريل سنة ١٩٤٦ توجه اللورد ستانسجيت والسفير البريطانى إلى رئاسة مجلس الوزراء ليقابلا اسماعيل صدقى وكانا يحملان إليه مذكرة جديدة .. ورغبة جديدة .. أما الرغبة فقد صارح بها لورد ستانسجيت فى قوله للمفاوض المصرى :

« نحن مشبعون بواجبات المحالفة ، ومع أنها تقتضى تحملنا أعباء ، فاننا جئناكم اليوم لنقبل إخلاء القوات البريطانية لأرض مصر كلها ...

« وقد قبلنا ذلك لثقتنا بأن الحكومة المصرية ستؤدى واجبها من ناحيتها فتقيم الاستعدادات اللازمة للدفاع عن أرض مصر ، ويسر الحكومة البريطانية أن تقدم هذا العرض ، وهى تعتمد عليكم من أجل القيام بالإجراءات التى جاء ذكرها فى مذكرة الضباط المصريين ، كما تعتمد عليكم فى تسهيل تقبل الخبراء ، وفقا للمشروع الذى كان محل حديثنا فى الجلسة الماضية ...

« وانه ليحتاج الحال لبعض الوقت لإتمام عملية الجلاء لأنها مرهونة بالاستطاعه المادية . هذا من جهة ومن جهة أخرى لم يعد ما يسمح بالاعتماد على أماكن فى مصر لنقل جيوشنا الموجودة فى المدن ما دام الجلاء سيكون تاما ، ويلزم لنا وقت لإعداد أماكن خارج أراضيكم لإيواء قواتنا ونحن نقدر أن للجلاء مرحلتين . المرحلة الأولى هى النقل من المدن إلى الدلتا ، والمرحلة الثانية هى نقل باقى القوات وباقى ما عندنا من استعدادات هائلة موجودة بالقطر المصرى ... »(١)

أما المذكرة فقد كانت رداً من الجانب العسكرى البريطانى على المذكرتين المصريتين السياسية والعسكرية وقد سلمها اللورد إلى اسماعيل صدقى ... وتناقش ثلاثتهم فى فحواها . بل ذهب بهم التفاوض مداه فتكلموا

---

(١) مذكراتى لدولة المترجم له .

فى أمر الجلاء الفعلى وتنفيذه وقد استكثر المفاوض المصرى أن تعين بريطانيا مدة الجلاء بخمس سنوات ورأى أنه بوسع بريطانيا أن تقدم على التنفيذ وأن تتمه فى مدى أقل من هذه المدة الطويلة المقترحة .

ولم ينس المتحدثون أن يشيروا إلى ضرورة الإسراع فى عقد جلسات هيئة المفاوضين بصفة رسمية لبدء المحادثات فوراً . ثم افترقوا ليجتمعوا مرة ثانية خاصة بعد أن درس الجانب العسكرى المصرى المذكرة البريطانية الأخـــيرة .....

واجتمعت هيئة المفاوضين المصريين ... وراح اسماعيل صدقى يشرح لهم الأدوار التى مرت بها المراحل التمهيدية ، وكيف حاول الجانب الآخر أكثر من مرة « جس النبض » و « كشف معالم الطريق » وتعرف « الحالة » التى ستسير عليها المباحثات وهل للمصريين هدف آخر يمكن أن يتحولوا اليه غير الجلاء والوحدة ...

ولم ينس صدقى أن يذكر الدور الخطير المعقد الذى لعبه . ولا الوقفات العنيدة التى وقفها من الانجليز . كذلك أطلع زملاءه على مذكراته التى تقدم بها فنال الثناء والتقدير ولم يكونوا بالشئ الجديد بالنسبة إليه وهو الذى عرفت فيه مصر ، وعرف فيه كارهوه ومعارضوه قوة الجلد وشدة المراس والشكيمة والاستمساك بكل ما هو حق ...

وعرض اسماعيل صدقى فى النهاية مذكرة الجانب البريطانى الأخيرة وتصريح الانجليز رسميا بأنهم سيشرعون فى إتمام معدات الجلاء ... ولم تفته شاردة ولا واردة جرت فى تلك المحادثات وخاصة ماهو متعلق منها بأمر الجلاء ومدته وتحديدها .

وعلى ضوء ما قدمه اسماعيل صدقى من بيانات وتصريحات ومذكرات... تم وضع الرد المصرى على المذكرة البريطانية الأخيرة وسلمه المفاوض الأول إلى البريطانيين ويتلخص فى الآتى :

« يشاطر الوفد المصرى الوفد البريطانى رأيه فى أن المعاهدة الجديدة يجب أن تكون اتفاقا على تبادل المعونة ضمن نطاق هيئة الأمم المتحدة ...

« ويجب أن تكون المعاهدة اتفاقا بين دولتين متساويتين تساويا تاما فى السيادة .

« ان المعاهدة الجديدة هى للتعاون المشترك ضد كل اعتداء مسلح إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لصون السلام والأمن الدولى .

« يتعين أن تتجنب المعاهدة كل نص يمكن أن يؤول به أنه يدل على نية بريطانيا فى التدخل فى شئون مصر .

« تتكفل مصر وحدها بقواعد إدارية تشمل مطارات ومنشئات للدفاع البرى والجوى والبحرى .

« يوافق الوفد المصرى على قيام تعاون وثيق بين هيئتى أركان حرب الدولتين بشرط ألا تتضمن المعاهدة أية إشارة إلى استخدام الحكومة لخبراء أو فنيين فى الشئون العسكرية من البريطانيين .

« ان مدة السنوات الخمس لسحب القوات البريطانية — وان اعتبرت حداً أقصى — هى مدة أطول كثيراً مما يجب ، ويمكن أن يتم الجلاء فى مدى عام واحد .

« يوافق الوفد المصرى على أن تبذل السلطات المصرية كل ما فى وسعها لمعاونة السلطات البريطانية عند جلائها — وعلى تكليف الخبراء العسكريين فى الوفدين إعداد برنامج لتصفية الهيئة الإدارية فى مصر وسحب القوات البريطانية »(١)

ودرست هيئة المفاوضات البريطانية المذكرة المصرية ... ووجدت فيها ولا شك ما يؤيد وجهات النظر المصرية المضادة التى سبق وأبديت فى شتى مناسبات الحديث المتعدد الذى دار حول المفاوضات .

---

(١) مذكراتى للدولة المترجم له .

ولم يجد العسكريون البريطانيون ... والسياسيون معهم وسيلة لإظهار حسن نواياهم أصرح ولا أحسن ولا أكثر وضوحا من إصدار بيان صريح بتحديد الجلاء وبأنه أصبح أمراً واقعا لا محالة .

وفى اليوم التالى لتسلم اللورد رد هيئة المفاوضة المصرية سالف الذكر أذاعت السفارة البريطانية فى الصحف التصريح التالى :

« قرر الوفد البريطانى للمفاوضات بموافقة دولة اسماعيل صدقى باشا أن يصدر بيانا عن السياسة البريطانية فى هذه المفاوضات التى كثرت التكهنات حولها فى الآونة الأخيرة ... وفيما يلى نص البيان :

« إن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة هى توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة ...

« وعملا بهذه السياسة بدأت المفاوضات فى جو من المودة وحسن النية ، فعرضت الحكومة البريطانية أن تسحب جميع قواتها البحرية والبرية والجوية من الأراضى المصرية ، وأن يتقرر بالمفاوضات تحديد مراحل جلائها ، والموعد الذى يتم فيه والتدابير التى تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون فى حالة الحرب أو خطر حرب وشيك الوقوع طبقا للمحالفة ... »

ولقد كان تصريح الجلاء قنبلة داوية شديدة الوقع فى شتى الدوائر المهتمة بالأمر وخاصة دوائر المعارضة البريطانية وأعنى بها دوائر حزب المحافظين ولهم ولرئيسهم ونستون تشرشل فى الجلاء آراء غريبة كأنهم وهم يلوكونها .. أو يرددونها .. أو يتمشدقون بها يتصرفون فى حر مالهم ويعتبرون مصر « ابعادية » أورثهم إياها الزمن ، أو تملكوها « بوضع اليد » لمدة طويلة حتى أنه حدث ومستر اتلى رئيس الوزارة البريطانية يقرأ هذا التصريح فى مجلس العموم أن قام تشرشل العجوز العنيد ثائراً فى قاعة المجلس وقال :

« هذا بيان خطير الشأن ، وهو من أخطر ما ألقى فى هذا المجلس

من بيانات إذ يعرض على مصر سحب جميع قواتنا البرية والبحرية والجوية من أراضيها عند الشروع فى المفاوضات معها ، وانى أرى من الواجب أن أسجل فى هذه اللحظة أنها لم تستشر أحداً فى هذه البلاد بأية طريقة كانت .

« وانى شخصيا لم أعرف هذا القرار إلا قبل تلاوته بنصف ساعة .. انها خطة وضعتها الحكومة من تلقاء نفسها ، فيجب أن تقع المسئولية عليها وحدها ، ومن جهة أخرى يبدو لى أن المعارضة ترى من الواجب عليها الإشارة إلى خطورة الحالة .

« ان ذلك العمل العظيم الذى قمنا به فى تلك البلاد خلال ستين سنة من الديبلوماسية والإدارة قد ألقى به فى كثير من الخزى والهوس ... »(١)

وفى تصريح تشرشل .. وفى غضبته التى أفصح عنها بيانه هذا .. وفى اتهامه الحكومة بأنها قد ألقت بما قام به الانجليز فى مصر من أعمال خلال سنى الاحتلال وبعده — فى كثير من الخزى والهوس . ما يدل دون شك على أن النمر المصرى بجرأته وإصراره على موقفه وآرائه ... ووقوفه وقفة جبارة لايتزحزح عنها ولا يتحول — قد استطاع أن يحرز ضد الانجليز نصراً أكيداً مؤزراً ، يقول عنه هو نفسه وبعد أن صدر تصريح الجلاء هذا : « إذا تحدثت عن نجاحى فى حمل الحكومة البريطانية على إصدار بيان قبل المفاوضات تعرض فيه موافقتها على الجلاء التام براً وبحراً وجواً عن الأراضى المصرية فلست أريد أن أفاخر بجهودى أو أمن على بلادى بأنى أول من ظفر بذلك من الحكومة البريطانية ، وأن مبدأ « لامفاوضة إلا بعد الجلاء » قد وافق عليه القوم لا على أنه شرط لامناص من قبوله ، بل لأنه النتيجة الحتمية للاعتبارات والضرورات السياسية والعسكرية التى كنا بصدد معالجتها ... »(٢)

---

(١) التلغرافات الأجنبية الواردة لصحفنا .
(٢) مذكراتى للدولة المترجم له .

والآن فقط ... وقبل أن تدور المحادثات ، ويجلس المتفاوضون فى قاعات المفاوضة لوضع أسس وبنود وشروط معاهدة التحالف الجديدة بين مصر والانجليز - نستطيع أن نقول أن اسماعيل صدقى قد استطاع أن يحقق نصرا وأن يجعل مصر قبلة أنظار العالم ومثار أحاديثها واهتمام صحافتها ؛ بما وصل إليه من نجاح سياسى بفضل دهائه وخبرته وصفاء تفكيره .

وان نقول أيضا أن هذا الرجل الكيس الفطن ... الذكى الجرئ . . . السياسى الداهية .. هذا الرجل ، استطاع وحده ، بحديثه الرشيق ، ولباقته الساحرة ، وابتسامته المنتصرة . . . ثم استمساكه بالحق وحبه للصراحة وكراهيته للدوران وأساليبه . هذا الرجل استطاع أن يحقق وحده ولصالح مصر ما يعجز عنه جيش لجب بعدده وعتاده . . وقضه وقضيضه .

هذا الرجل الهادئ النبرة .. الساخر الصوت .. الرقيق الحاشية .. الذى يخفى يده الباطشة فى قفاز من حرير استطاع بلباقته ورقته أن يجر الامبراطورية بأسرها إلى « فخ » من صنعه . . . فورطها بأن وضعها فى موقف دقيق لم تجد معه إلا أن تسلم برأيه وأن تصدر تصريحاً رسمياً بالجلاء عن الوادى وأن يذاع هذا التصريح الخطير فى الصحف ، وفى مجلس العموم . . . .

لقد استطاع اسماعيل صدقى بدون عناء أو كلفة أن يجعل من الخيال حقيقة ، وأن يحمل الشعب على الإيمان بواقعية ما كان يظن أنه ضرب من ضروب المحال ، بل المحال بنصه وروحه . . . .

أبداً ما تصور أحد أن تصبح « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » حقيقة لا مرية فيها .. ولكنها اليوم .. وبفضل اسماعيل صدقى الساحر السياسى أصبحت حقيقة .. وحقيقة ملموسة أثارت الدهشة والعجب .. إذ صرح الانجليز بالجلاء والإقدام على تنفيذه . قبل المفاوضة ... ! !

أجل ... جلاء قبل المفاوضة ! !

وهكذا «جر» النمر الامبراطورية كلها إلى «فخه» المحكم. **فكان** التصريح، وكانت ثورة المحافظين، وكانت غضبة تشرشل العجوز الماكر ومهاجمته حكومة العمال علانية ووصف تصريحها بأنه حماقة وأنه ألقى فى كثير من الخزى والهوس....

والواقع أن الصيحة المزمجرة الغاضبة التى أرسلها السياسى الانجليزى العجوز وزعيم المحافظين دعاة الاستعمار واستعباد الشعوب. لم تكن لتضيع عبثا أو تتلاشى أصداؤها الملوية فى آفاق الامبراطورية الواسعة، **لأنه** كان من اللازم أن تجد لها صدى ورنينا وأن ينقسم الناس فى شأنها سواء كانو انجليز أو غير انجليز إلى معسكرين. معسكر فى صف الاستعمارى العجوز، وآخر يقف ضده ويسفه آراءه ويذكره بماضيه أيام الحرب وهو يبكى الحريات ويتباكى من أجلها ويستصرخ الشعوب لمناصرته كى يقضى على الطغيان ويمحو الإرهاب ليختفى إلى الأبد ظله...

ومرت الأيام القلائل بين صدور التصريح.. والموعد الذى اتفق عليه الطرفان كى يبدآ المفاوضات بصفة رسمية.

حل اليوم وهو الخميس ٩ من مايو سنة ١٩٤٦ واجتمع الوفدان فى وزارة الخارجية وكانت الجلسة الأولى بينهما ...

لقد بدأت فى جو – كما أسلفنا – تسوده روح التفاؤل والثقة والرغبة الأكيدة فى تنقية الجو من الشوائب ليستطيع الطرفان أن ينشقا نسائم علاقاتهما فى أفق حر نقى طيب ... وظلت سائرة فى طريقها المرسوم تحدوها عناية الطرفين، ورعايتهما الجميلة، ورغبتهما فى وضع كل أمر فى نصابه. خاصة وبعد أن وضحت الغايات وتبدت معالم الطريق واتبع المفاوضون سبيلا أنارته العلاقات الطيبة والتفاهم المثمر الذى سبق هذه المحادثات الرسمية..

ولقد بدا للمفاوضين المصريين من أول الأمر أن نظراءهم ممثلى دولة بريطانيا مقدرون لعواطفهم.. عارفون بمطالبهم.. مقتنعون دون حاجة إلى جدل أو حجج أو أسانيد بعدالة ما يفاوضون من أجله حتى أنهم – تعزيزا

لهذا الشعور الطيب من جانبهم – بعثوا فى استدعاء الخبير البريطانى مستر بيكيت الأخصائى القانونى فى صياغة المعاهدات ليضع المعاهدة الجديدة فى قالبها القـــانونى .

تلك كانت خطوات مباركة موفقة ، كان الشعب المتوثب الناهض يرقبها فى كثير من الاهتمام ، ويباركها فى كثير من التقدير .. بل والدعاء لتسير نحو النهاية وتستطيع البلاد أخيراً أن تنشق ماهى فى حاجة إليه من نسائم التحرر والاستقلال الذاتى الكامل الذى لاتبخس من روعته قيود ولا تنقص من جماله اشتراطات أو تحفظات خاصة ، ولا يكون للانجليز وفق نصوصه ، وبمقتضى بنوده المرعية المسلم بها حقوق مكتسبة . ولو عن طريق « الإيجار » فى مناطق خاصة سواء كانت داخلية أو على الساحل أو فى أى منطقة أخرى من البلاد . . .

وكان على مصر بعد هذا التفاهم الحسن أن تتوقع زوال الكابوس وبطلان ادعاء البقاء فى منطقة القنال أو الاسكندرية لحماية مصالح الامبراطورية أو لضمان السلام فى منطقة الشرق الأوسط أو لرد العدوان المنتظر على هذا الجزء الحيوى من أجزاء العالم . . .

وكان على مصر – اعتمادا على حسن التفاهم بين المفاوضين – أن تعزز مركزها فى جنوب الوادى وأن تتخير لإخواننا هناك نوع الحكم الذى يرضيهم ويوافق ميولهم فى ظل التاج المصرى .. وكان على مصر وكان .. ولكن .. ويالها من « ولكن » .. ما أن قدم المفاوضون المصريون إلى نظرائهم الانجليز مشروعهم المصرى الأول لتحديد النقط الجوهرية فى المحادثات وإقرارها بصفة رسمية حتى تلبد الجو ، وعاودت الانجليز فى سرعة غريبة وغير متوقعة طبائعهم الاستعمارية . فراعهم المشروع المصرى . وأخذهم – كما قالوا – على غرة واعتبروه تسليما مهيناً دون قيد ولا شرط ، ولعلهم نسوا الأمس القريب الذى لم تغب ذكرياته عن الأذهان ، ولم تختفى

ظلاله ، ولا نسيت أصوات محادثاته العديدة التي ماخرج المشروع المصرى على شيء منها . والتي سلم بها الانجليز أكثر من مرة . وجلسوا ليقروها ولم ينكرها أو يستنكرها قبل أن تأخذ دورها النهائى . ووضعها الرسمى ... مفاوض واحد من المفاوضين الانجليز .

رفض الانجليز المشروع المصرى السمح وتقدموا بمشروع بريطانى جديد رداً على المشروع المصرى ، تبين عندما بحثه المفاوضون المصريون أنه تعزيز لمعاهدة ١٩٣٦ التي يراد التخلص منها والتطهر من أوزارها

كان فيه « تسليم » سافر بتحويل مصر إلى قاعدة بريطانية و « ترسانة » انجليزية تدخلها قوات انجلترا عندما تشاء ... وتستولى على مرافقها ساعة تريد دون رقيب أو حسيب . . . ومن غير وازع من ضمير أو كرامة أو إحساس بأن للغير كرامات وأوطان من اللازم أن تصان وأن يحميها بنوها مهما كانت الظروف .

وكان حريا بالمشروع الجرئ أن يثير اشمئزاز المفاوضين المصريين ... وإن رئيسهم اسماعيل صدقى ليعلن ذلك بقوله :

« لم تلتق إذن وجهتا النظر المصرية والبريطانية فى هذه المسائل المشار إليها فى المشروع البريطانى الجديد ... وتأكد لى ولزملائى أعضاء الوفد المصرى بعد الاطلاع على هذا المشروع أن قبولنا له رجوع إلى الوراء وتسليم ضمنى ببقاء معاهدة ١٩٣٦ . ولما أصر الجانب البريطانى على موقفه وتمسكه بكل صغيرة وكبيرة فى مشروعه أبلغت لورد ستانسجيت استحالة قبول المسائل الواردة فى هذا المشروع . فوعدنى باستشارة مستر بيفن واتفقت معه على إصدار البيان الآتى يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٤٦ .

« ان تبادل الآراء بين الوفدين قد أظهر أن هناك بعض المسائل التى رأى الوفد البريطانى ضرورة الرجوع فيها إلى المستر بيفن ... ويتطلب هذا بعض الوقت . . . »

وكان معنى هذا البيان الواضح توقف المفاوضات ولما يمض على افتتاح جلساتها عدة أيام لاتقرب بحال من الأحوال من أسابيع ثلاثة ! !

وهز أشد الناس تفاؤلا رؤوسهم فى حسرة لأنه ... وأمام الصخرة الأولى التى اعترضت الطريق فى بدايته ... ولما تتقدم بعد سفينة المفاوضات لاجتياز الجندل الأول فى مجراها الصخرى الوعر ... تصادمت المصالح الأصيلة ... والأخرى المدعاة ، فكان من اللازم أن يتوقف كل حديث ... وكل محاولة للتفاهم أو الوصول إلى حل فيه رضاء للطرفين ... حتى يدرس الانجليز موقفهم التعسفى الجائر الذى تمسكوا فيه بما ليس لهم فيه حق ... وأصروا على التحكم فى ملك الغير وكأنه من حرماتهم ... وأبوا فى عناد أن يسلموا بحق صاحب الحق لأنهم أصروا على اغتصابه وأضمروا لمصالحه السوء وكأنه كبر عليهم أن يروا — ذلك القاصر — الذى فرضوا أنفسهم قواما عليه ... يبلغ رشده السياسى ويطالب بكافة حقوقه ! !

ومن الغريب المؤسف أن نذكر هنا أنه فى الوقت الذى صدر فيه البيان الرسمى المشترك بوقف المفاوضات بين مصر وبريطانيا للأسباب المؤسفة والمعروفة ولتشبث العقلية الاستعمارية بآرائها البالية العتيقة ... فى هذا الوقت وبعد ما قيل من أن مستشار المفاوضات «مستر بكيت» سافر للتفاهم فى أمر توقفها وما أثير حول بعض المطالب من اعتراضات ... فى هذا الوقت كان مجلس العموم ميدانا لحملة جديدة شنها المحافظون على بيفن ووزارة العمال من أجل تساهلها مع مصر ! !

ولم يكن غريبا أن يصول الاستعمارى العجوز تشرشل ومعه إيدن على ما أسمياه « تساهل » حكومة العمال مع مصر ... وكأنهما أرادا — وحزبهما من ورائهما أن تعتبر الحكومة البريطانية مسألة توقف المفاوضات هذه وسيلة لقطعها ... ثم سحب التصريحات الماضية بأسرها وإملاء شروط جديدة !

واشتط الخيال بمستر إيدن فتصور نفسه وزيراً للخارجية ومشرفاً على المباحثات وإذا به يبدى رغبات ويعين مطالب ويحدد « خطوات » لينفذها كأن

« ينصح حكومته فى أقرب وقت مستطاع باتمام جلاء القوات البريطانية عن مدن مصر الكبرى وسحبها إلى منطقة القنال لأن مثل هذا العمل يخفف من حدة « الفوران » فى مصر . . . »

ولقد كان عجيبا أن تثار فى انجلترا هذه الزوبعة الجامحة حول توقف المفاوضات وتصريحات المسئولين الانجليز بالجلاء ... وأن يكون مجلس العموم والصحافة ميدانها ... وأن تبرز فيها أسماء تشرشل وإيدن واتلى وبيفن وغيرهم ولا تثار فى مجلس البرلمان المصرى حول ذلك الأمر كلمة واحدة .

ولاحظ اسماعيل صدقى الدستورى بطبعة هذا الأمر وإذا به يسرع باعداد بيان شامل عن الخطوات التى سارتها المفاوضات ... والاعتراضات... والصخور التى اعترضت خطواتها الوئيدة الأولى ... وآراء طرفى المفاوضة ليلقيه فى مجلس الشيوخ .

وأنصت شيوخ الأمة إلى حديث الرجل الجرئ الذى وضع صوالح بلاده فوق كل اعتبار ، والذى أراد أن يحرز باسمها نصرا خالدا مهما كانت التضحيات ومهما كان الثمن ... أنصت الجميع إليه وهو يقول بعد التمهيد والمقدمة .

« يبدو أن بعض المحافظين كشفوا عن كوامن نياتهم نحو مصر بالموقف الذى وقفوه من حكومة العمال إذ كانوا وما يزالون دعاة معاهدة ١٩٣٦ ، تلك المعاهدة التى كان لها ما يبررها عند توقيعها إذ كانت وليدة حالة سياسية وأخطار حربية تهدد مصر كما تهدد الامبراطورية البريطانية فكان مستساغا أن تتخذ بسبب هذه الحالة ضمانات ، ولكن المحافظين الآن وهم يعلمون علم اليقين أن الخطر الناجم عن المحور قد زال إلى غير رجعة ما يزالون يعملون على الاحتفاظ بمعاهدة ١٩٣٦ ان لم يكن بنصها ، فبروحها . لايبغون عنها حولا لأنهم رأوا فيها إلى جانب الأغراض الحربية ما يحقق السيطرة على مصر والتدخل فى شئونها ....

« وانى لأود أن يكون مفهوما وهذا هو رأيى ورأى هيئة المفاوضة أن

المعاهدة التى يراد إبرامها يجب ــ للحصول على الغرضين معا « الثقـــة والصداقة » ــ أن تكون معاهدة الندين المستقلين ، أما أن تكون الأوضاع بحيث لاتتحقق الثقة والمساواة فان من العسير أن يحمل المفاوضون المصريون على اتخاذ طريق لايوصل إلى الأهداف المطلوبة ،على أنى مع ذلك أيها السادة لا أزال شديد التفاؤل .

حضرات الشيوخ

« إن حبل المفاوضات لم ينقطع وكل ماهنالك أن المفاوضات وصلت إلى مرحلة رأى معها الوفد البريطانى أن يستشير فيها حكومته وهى مسائل لم يرها داخلة فى حدود توكيله وهو تصرف لاغبار عليه وتنفيذه يتطلب بعض الوقت، وما دام الأمر كذلك فلعلكم ترون معى أن من الخير ألا ندلى بتصريحات تفصيلية قد تضر بسير المفاوضات ..... »

وسكت صدق ... وبدأت المعارضة تتكلم ... وثارت جدليات فقهية .. وأثيرت بعض شكليات لم تكن لإثارتها داع على الإطلاق ... ثم هدأت العاصفة أخيرا وأحيل بيان رئيس الحكومة على لجنة الشئون الخارجية بالمجلس لدراسته . . . .

° ° °

وبقى النمر فى مكانه العتيد يرقب فى هدوء وثقة ماسوف تتمخض عنه الحوادث وما سيسفر عنه وجه الغيب إذ كان يعرف أن مسألة توقف المفاوضات بين مصر وانجلترا مسألة عارضة لن تطول ، وأن توقفها الفجائى غير المنتظر بعد تصريحات الساسة الانجليز وإعلانهم حسن نواياهم إن كان قد أثار الرأى العام فى مصر ، فانه كذلك قد فعل فعله فى بلاد الانجليز . . . .

وكان النمر يعرف أيضا أن عجز انجلترا عن الوصول إلى حل للمشكلة المصرية التى طال أمد معالجتها ــ سيعطى فرصة طيبة مواتية لكثير من الدول كى تناهض بريطانيا وتندد بسياستها الاستعمارية الرجعية البالية التى أصبحت

لاتتفق والآراء الحديثة بحال ولا تتمشى والنظم التى فرضتها العقليات التقدمية التى تعتبر الانجليز عقبة كأداء فى سبيل كل تقدم أو إصلاح عالمى ...

وكان النمر — فوق هذا كله — يعرف أيضا أن توقف المفاوضات لمراجعة أولى الشأن الانجليز فى موقفهم من مصر . ان كان يهم مصر المتوثبة .. فهو أيضا يهم العالم المتمدين ... وعليه ... وعلى التيارات التى سيحدثها فى محيط السياسة العالمية ستتقرر أحداث وتتغير خطط وآراء ...

وكان النمر — فى وقفته الوادعة ظاهريا — يعرف ماهية مصر بالنسبة للامبراطورية . . . . وماهية موقعها بالنسبة للأمن العالمى والسلام العام ... وكان يعرف أيضا أن تعنت الانجليز وان أرضى عقليات الرجعيين من ساستهم المستمسكين بالاستعمار ... العائشين فى أبراج تبعد بهم أجيالا عن العقليات الحديثة — فانه لايمكن بأى حال من الأحوال أن يرضى حلفاء الانجليز وأقرب المقربين إليهم ، ومن قد ارتبطت أقدارهم السياسية والتجارية وغيرها بأقدار الانجليز سواء بسواء . . . .

كان اسماعيل صدقى يعرف كل هذا فأحب أن يظل فى مكانه العتيد يرقب فى هدوء وثقة واطمئنان مجريات الحوادث ... وتقلبات السياسة وهو واثق من النتيجة عارف بما سوف يأتى به الغد المأمول .....

وبدأت سياسة الصمت من جانب النمر المتوثب تؤتى ثمارها المرجوة ... وبالرغم من أن الانجليز قد تمسكوا بالتشاغل وعدم المبالاة فان الأمريكيين حلفائهم الأقوياء ... بل عصب وجودهم وسر قوتهم الحقيقية ومصدر انتصاراتهم فى حربين متتاليتين — خشوا أن يكون هذا الصمت مثارا لعاصفة، وداعية لوجود قلاقل جديدة فكان أن فرضوا أنفسهم على «الميدان الصامت» ودخلوه محاولين التوفيق بين مصر والانجليز . . . .

كانت أمريكا تخشى أن يطول النزاع فتجد روسيا لها منفذا فيه ... ان لم يكن باثارة قلاقل وثورات فى تلك المناطق من الشرق الأوسط

ومصر مركزه المتوسط ومنارة حضارته ... فعلى الأقل يجعل مادته سببا لانتقاد ومهاجمة سياسة الانجليز الاستبدادية التى تحرم على الشعوب التواقة إلى الحرية حق الحياة فى النور والاستمتاع بالحياة !!

وهكذا تدخلت أمريكا ... وفرضت نفسها وسيطا بين الحليفين الذين عز عليهما أن يصلا إلى حل للمشكلة القائمة بينهما والتى مر عليها أكثر من نصف قرن وهى بين أخذ ورد ... وجذب وإرخاء ... ووعود ومواثيق ... ثم معاهدات وقيود ... ثم جلاء فى صورة غريبة هى إلباس الاحتلال البغيض ثوبا زائفا ماكان بريقه ولا جدته ولا زيناته ولا برقشته بمستطيعة أن تخفى عن العيون الصورة الرهيبة للوحش المتربص الجاثم على الصدور ..

لقد أبدى مستر جيمس بيرنز وزير الخارجية الأمريكية اهتماما كبيرا بتصفية الموقف الناجم عن توقف المفاوضات ... وكان وهو الخبير بمجال الميدان الدولى يحب أن تمر هذه العاصفة الراكدة ان صح هذا التعبير فى سلام ليضمن تحول العيون والألسن عن هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للسياسة العالمية جمعاء فلم يتردد فى مصارحة الرئيس ترومان بجلية الأمر طالبا إليه أن يتدخل بين طرفى النزاع عن طريق الوساطة .

ورأى الرئيس ترومان أن يبعث فى ذلك الأمر رسالة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق ... وأعدت الرسالة السرية وأحالها مستر بيرنز عن طريق وزارة الخارجية الأمريكية إلى القاهرة ليتولى الوزير الأمريكى إبلاغها إلى مقام المليك ...

والتمس الوزير الأمريكى مقابلة جلالة الملك ولم تتم المقابلة لغياب جلالته فى « انشاص » الأمر الذى لم يجد معه الوزير بدأ من أن يبعث إلى اسماعيل صدقى فحوى الرسالة السرية رفق رسالة منه ليتولى بوصفة رئيسا للوزارة عرض الرسالة الخاصة على أسماع جلالة الملك ...

وأحس صدقى وقد تدخلت أمريكا فى الخلاف المصرى الانجليزى بنشوة الظفر ... وثبت لديه أن السفينة الضالة فى خضم المطامع ... والتى

تتقاذفها الخلافات والآراء الرجعية الفاسدة ... لابد وأن تصل يوما إلى الشاطئ الذى ترجوه .. ويرجوه لها كل مخلص أمين محب لصوالح وطنه ..

وشاع فى طول البلاد وعرضها أمر الرسالة السرية الخاصة ... وتحدث عنها المتحدثون ... وذهبت الأقاويل فى شأنها مذاهب عديدة ... وتناولتها الصحافة متكهنة بما حوته وبنت على تكهناتها وعديد استنتاجاتها مقدمات ونهايات . . . . .

ودرس اسماعيل صدقى الرسالة جيدا ... ووجد فيها مايعزز موقفه من الانجليز بصفة غير مباشرة ... وأسرع على ضوء الحوادث يكتب رده ... ولم ينس فى ذلك الوقت أن يتصل بوزيرنا فى أمريكا كى « يجس النبض » بلوره ويتعرف مدى اهتمام أمريكا « بهذا التدخل » غير الرسمى وما هية أسبابه ومبرراته وعلله ودوافعه . . . .

وسارع وزيرنا فى أمريكا لاستطلاع الأمر وكشف غوامضه ... وأبرق بصفة عاجلة إلى اسماعيل صدقى بخلاصة وافية لما حدث ... وما عرف ... وما وقف عليه من آراء ... وأسرار ...

وهكذا عرف اسماعيل صدقى – فوق معرفته – حقيقة موقف أمريكا وأن صوالح الأمريكان والانجليز واحدة .. غير أن الأمريكان كانوا يخشون التدخل لئلا يزيدون الهوة اتساعا فأعلنوه بصفة غير رسمية ... وألبسوه لباس مخاوفهم من عدو مترقب يرجو أن تسنح له فرصة القضاء على النفوذ « الأنجلو أمريكانى » فى الشرق الأوسط بأجمعه ....

وتوثب النمر لهجوم جديد فى سبيل مصلحة بلاده الغالية ... وبعث رده على الرسالة الأمريكية قائلا :

« ان الرسالة التى سلمها سعادة وزير الولايات المتحدة إلى رئيس الوزراء لرفعها إلى حضرة صاحب الجلالة الملك قد لقيت كل العناية من قبل العرش والحكومة . . .

« وليس مبعث الاهتمام الذى تثيره هذه الرسالة انها تتعلق بمفاوضات حيوية لمصر فحسب ، بل لأن الأمر يتعلق أيضا بتوسط الولايات المتحدة ، ومصر تعلق عليها دائماً أكبر الآمال لما عرف عنها من البعد عن الأنانية والسمو فى أغراض سياستها الخارجية . . . .

« وجدير بهذا الاهتمام أن يكون الرد وليد الوقائع — كما هى — إدراكا سليما خالصا — إذ تحرص مصر على المبادرة إلى « تطمين » حكومة الولايات المتحدة على حقيقة نواياها . . . .

« فمصر — باعتبارها من بلاد الشرق الأوسط — تشارك الولايات المتحدة ما تبديه من الاهتمام بأمر تلك المنطقة ... ولكن مصر تود أن توضح أن حرصها على هذا الأمر مرتبط لديها بضرورة استعادة حرياتها كاملة غير منقوصة .

« وهى تدرك دائما أنه يجدر ألا يغيب عن النظر تلك الضمانات المترتبة على معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا العظمى . ولكنها تسارع إلى التصريح بأن هذه الضمانات لن يكون من شأنها إلا أن تزداد ثباتا لو استند التحالف المراد عقده مع بريطانيا للعظمى على أساس من الثقة والصداقة ، ولا يتوفر هذا إلا باحترام استقلال مصر .

« وبهذا الشرط وحده — وهو شرط مستمد أيضا من أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وكانت مصر فى طليعة الأمم التى انضمت إليه — يتسنى لمصر أن تساهم مساهمة جدية فى توطيد السلم العالمى ... وهى ستعمل ذلك بفضل مواردها الخاصة وشعورها العميق بواجباتها الجديدة التى تقع على عاتقها كدولة مستقلة . . . .

« وان تجاهل هذه الحالة والتسويف فى علاجها لما يخلق جوا من القلق — ان لم نقل جوا من التوتر — فيه اضرار بالغرض المنشود ألا وهو تهيئة الانسجام والتفاهم المتبادل اللازمين لاستقرار السلم فى الشرق الأوسط استقراراً نهائيا .

« وان مصر تتقبل بارتياح تلك الفرصة المتاحة لها فتطلب من حكومة الولايات المتحدة أن تضم جهودها القوية إلى كافة الجهود الأخرى المبذولة لتهيئة ذلك الانسجام ..... »

وهكذا عرف اسماعيل صدقى كيف يقف فى مواجهة العاصفة ... وأن يردها وهو ثابت لايتزعزع ولا يحيد قيد أنملة عن غرضه الأسمى .

ولقد كانت رسالته تلك وثبة قادرة وناجحة عرف عن طريقها كيف يروض القوى الجبارة ويردها فى حكمة غير خافية على أصحاب العقول ...

ومرة ثانية ... عاد النمر إلى مكانه العتيد ليرقب فى هدوء وثقة واطمئنان ماسوف تتمخض عنه الحوادث وما سيسفر عن وجه الغيب ... لقد أرادت أمريكا أن تتدخل تدخلا مقنعا فى الخلاف فردها النمر وأفهمها فى لباقته وحسن تصرفه مايجب عليها أن تفعل ...

ٓ ٓ ٓ

لم يطل بالنمر المتوثب انتظاره ، لأن الحوادث نفسها ... وتطور الأمور والآراء ... واتجاه الأبصار بين مناصرة ومعارضة إلى مصر بوصفها أهم مركز حيوى فى الشرق الأوسط — كان داعية لأن تدور من جديد العجلة التى توقفت ، وأن تستأنف نشاطها مرة أخرى ... وفى هيئة جديدة ... وعروض جديدة أيضا ....

وهكذا ... ومرة أخرى ... بدأت العجلة تستعد للدوران المعهود ... وكما سبقتها عندما توقفت ، جلبة وضوضاء ومعارضة واستمساك بوجهات نظر ... كذلك سبقتها اليوم ... وقبل أن تعاود من جديد دورانها المرجو ، نفس الضوضاء ، ونفس الجلبة الصاخبة ...

كانت الناحية العسكرية وتأويلاتها وشتى الاحتمالات التى بنيت على آراء رجالها السبب الأول فى الاختلاف بين وجهتى النظر ... وكان التفسير الضمنى الذى ورد فى النصين المقدمين من كل من الوفدين ... والذين رفضهما العسكريون بتاتا فى كلا الدولتين سر الاختلاف الكبير فبينما كان

يرى الانجليز فى النص المصرى تسليما دون قيد ولا شرط ، فقد رأى بعض الغلاة أن المشروع الانجليزى إلزام لمصر باتباع شرائط معاهدة « هجومية »... وهو إلزام خطير يقضى على مصر الحليفة الوفية أن تربط نفسها إلى عجلة الامبراطورية أيان ذهبت . وان عليها تنفيذا لالتزاماتها وتعهداتها أن ترسل رجالها ايان يشاء الانجليز ... وفى أى ميدان يريدون ...

ولقد كان العكس هو الصحيح دون جدال لأن « المعاهدة » وشرائطها العسكرية لم تكن « هجومية » بل « دفاعية » ونصوصها الانجليزية لم تلزم الجيش المصرى بأن يدافع عن بلاد الانجليز أو عن مستعمراتهم بل قررت شيئاً واحدا وهو تنظيم جهود الدفاع المشترك بين القوتين المتحالفتين فى الهجوم على مصر والقيام « المشترك » أيضا لدفع الاعتداء عنها . . . .

وقد راع هذا الوضع بصيغته الأولى « الهجومية » وفد المفاوضين المصريين ، وظنوا أنه قيد جديد يجعل من مصر منطقة نفوذ انجليزية خاضعة لإشرافها العسكرى المطلق الذى لايعترف بمبدأ التكافؤ أو التساوى بين الحليفين ولذا أسرع النمر ليجلو الموقف ويزيل ما اعتوره من لبس وغموض فتمسك فى رده على المفاوض الانجليزى بأن يعين حدود المنطقة الحربية التى تنتهى عندها مسئوليات مصر الحربية بحيث لاتتعداها ، ولا يطلب إليها مهما كانت الظروف أن تتعداها بأى حال ، وتحت أى تأثير أو ظروف قاهرة كانت .

ولقد أثيرت هذه المسألة بالذات فى مجلس الشيوخ ... وهو الهيئة التى تقدم إليها اسماعيل صدقى عقب توقف المفاوضات مباشرة ببيانه المعروف الذى أحيل بعد مناقشات واعتراضات شكلية إلى لجنة الخارجية .

أثير هذا الأمر الخطير ... وعقدت بسببه جلسة سرية استطاع اسماعيل صدقى خلالها أن يوضح فى جلاء تام هدف حكومته والأسس التى ستقوم عليها معاهدة الصداقة المرجوة لتحقيق الجلاء ووحدة وادى النيل ثم التفاهم

بعد ذلك بخصوص السودان وما يجب حياله من تقرير التبعية والنظم الإدارية وطرائق الحكم ....

وأدار اسماعيل صدقى النقاش بلباقته ومقدرته المعززة بالأسانيد والاستشهادات والوقائع الثابتة الأمر الذى لم يجد معه المجلس إلا أن يصدر القرار التالى :

« بعد سماع البيان الذى ألقاه دولة رئيس الحكومة ، والمناقشات التى دارت حوله ، يوافق المجلس على تقرير لجنة الخارجية بما تضمنه من تأييد المفاوضين المصريين ، وتقرير سلامة موقفهم والاطمئنان إلى ماقاموا به لتحقيق إرادة الأمة وتمسكهم بالجلاء التام ووحدة وادى النيل .... »

ولما كان وجه الاختلاف بين المتفاوضين هو رغبة مصر فى التحرر من أى قيد يمس شكليات استقلالها ويظهر سيادتها القومية واضحة وفى جلاء لايلابسه شك أو تأويل خاص يدع للانجليز منفذا لأى لون من ألوان التدخل أو السيطرة على « خصوصيات » مصر . . . فقد ارتضى الانجليز ذلك المبدأ وأحبوا أن يطبقوه ويأخذوا به على نمط النظام المشابه له والموجود فعلا بين الولايات المتحدة وبين كندا وهو نظام إيجاد « لجنة الدفاع المشترك » .

ولم يخف الانجليز موافقتهم تلك على الجانب المصرى ... بل لقد صارح سير رونالد كامبل بهذه الرغبة المفاوض الأول اسماعيل صدقى واعتبر موافقة مصر على إنشاء « لجنة الدفاع المشترك » بينها وبين الانجليز بمثابة استئناف للمفاوضات ... وعودة ستانسجيت مرة أخرى إلى مصر ...

وعند النقطة الخاصة بلجنة الدفاع المشترك وقف الرجلان من جديد ... ولما كان المشروع الانجليزى الأول الخاص « بالدفاع » قد رفض من أساسه رفضا باتا فقد عاد الوفد البريطانى إلى تقديم مشروع ثان معدل .

واجتمع اسماعيل صدقى بعد ذلك باللورد ستانسجيت والسفير ... وعاود الثلاثة نقاشهم فى ذلك الأمر الذى طال مداه لرسم خطوطه النهائية التى لاتقبل تعديلا ولا تدخلا ولا مساسا بحقوق ثابتة ...

وأخيرا تم الاتفاق على الصيغة النهائية الخاصة بتحديد اختصاصات لجنة الدفاع المشترك تحديدا يحقق الرأى المصرى من الوجهتين السياسية والعسكرية . . . .

وفى النصوص التى تبودلت بين الطرفين ما يدل على أن اللجنة التى اقترح إنشاؤها لجنة استشارية بحته ولكن . . . لقد عملت الصحافة الحزبية عملها فى ذلك الحين . . . ووصفت اللجنة وشرائط عملها واختصاصاتها بأنها تثبيت للاحتلال ... وعودة للحماية مرة أخرى لتبسط على مصر سلطانها المقيت .

وكان طبيعيا أن تجد الدعاية الحزبية من يستمع لها ، ومن يصدقها ومن يتصور أن حفنة جليلة من خيرة رجال مصر ، وأبرز زعمائها وعلى رأسهم اسماعيل صدقى الذى أفنى حياته فى ميدان الخدمة العامة مجاهدا فى سبيل انتزاع حقوق مصر من يد الانجليز ... يقدم ومعه رجال اشتهروا بكراهية البريطانيين . . . وعرف البريطانيون شعورهم هذا وما نسوا ماضيهم فى الكفاح الوطنى — على اقرار الاحتلال ، وإعادة الحماية مرة أخرى !

وهكذا ... ووسط هذه الزوابع والأنواء ... وفى محيط مضطرب ثائر تهب عليه عواصف داخلية وخارجية ، كانت تسير سفينة المفاوضات...

ولقد كان اسماعيل صدقى يستطيع أن يظفر بنصر أكيد حاسم ... وأن يوقف الانجليز عند حدهم فلا يتعدونه لو أن الأحزاب المصرية جمعاء وقفت إلى جانبه فى إخلاص تشد أزره وتعاونه ... ولكن .

ولكن النظرة الحزبية كانت لم تزل غالبة رغم تطور الآراء ... وكانت الغالبية من الشعب تؤخذ بفارغ القول ولا تحاول الوصول إلى لب الحقائق فخسرت مصر وكسب الانجليز فى وقت كان من اللازم أن يحدث فيه العكس تماما فتكسب مصر ويخسر الانجليز ...

ولقد شقى المفاوض المصرى الأول فى سبيل مثله العليا التى أراد أن يحققها لبلاده ذلك لأنه كان يعرف أن حدوده ليست محصنة من جميع الجهات ... وان فى حصون دفاعه نقطة ضعف بارزة سوف يستغلها الغاصب المستمسك بحق ليس له ... لأن كثرة عديدة من أصحاب الحق أتاحوا له هذه الفرصة الرهيبة ... وملكوه عنان الموقف .. بعدم تبصرهم بالعواقب ...

لقد شقى اسماعيل صدقى فى سبيل تحقيق آمال مصر وأمانيها العذبة ... لأنه كان هناك من يعين الأجنبى عليه . . . وكان الأجنبى هو الرابح ... كان الغاصب يعرف أنه إذا استمسك صدقى بمطالبه ورفضوها هم من جانبهم فسيترك صدقى الميدان إلى غيره .. وأيضا إذا جاء واستمسك بحقوق البلاد ورفضوا مطالبه ... كان هناك غيره ثالث ورابع وهكذا ...

كان الغاصب هو الرابح ... وكانت مصر هى الخاسرة إذ لو وقفت صفا واحدا لاثلمة فيه ولا خور ولا وهن ... لطأطأ الغاصب رأسه وعرف أن محاولاته الخفية ... وسياسة التلويح بأن هناك من يقبل أقل من المفاوض الحالى ... ستبوء كلها بالفشل ...

شقى صدقى فى سبيل تحقيق أهداف مصر الغالية ولكنه مع هذا استمر يجاهد .. وكانت الصعاب تلو الصعاب تقف فى طريقه فكان يتخطاها بجرأته وحنكته وسياسته السليمة ونظرته البعيدة التى تميزها كياسته ولباقته .

وكان صدقى إذا تخطى مشكلة الدفاع ... ومهد لإقرار النص الخاص بلجنة الدفاع المشترك ... صدمته الناحية الخاصة بالسودان ... وكان اذا حاول تذليل عقبتها الخالدة لقى فى سرعة خاطفة بيانا مصريا فيه تحريض على العصيان ... أو إعلان ببطلان أى نجاح يظفر به ولو كان فى صالح مصر ... وكان إذا تناول بالرد أراء مهاجميه ... لايلبث الانجليز أن يطالعوه بمذكرات وآراء جديدة حتى سئم تكرار تقديمها وكره الاستمرار فى قبولها بل لقد وجد فى هذه المذكرات التى أصبح تبادلها أو تقديمها من الجانب الانجليزى سياسة جديدة — وجد فيها أمراً لايجب التسليم به أو الاستمرار

عليه لأن فيه دهاء سياسى قد يصل بالمصريين ذات مرة إلى قبول رأى وارد فى مذكرة يفرض عليهم – وفق الخطة الانجليزية نظاما لايرضونه ...

ولما كان اسماعيل صدقى من خلال محادثاته العديدة مع قطبى المفاوضة الانجليزيين لورد ستانسجيت وسير رونالد كامبل قد عرف الكثير عن اتجاهات وآراء الوفد البريطانى فقد سجلها فى رسالة خاصة بعث بها إلى مقام عال شارحا الوضع الحالى للأمور كما يلى :

« ان القوم هنا مرتبطون بتعليمات من لندن لايستطيعون الخروج من نطاقها حتى بالوعد باعادة النظر ...(١) أن فكرة جعل أو استمرار مصر قاعدة حربية هى السائدة ... (٢) أنهم لايزالون بعيدين عن الاعتراف لمصر بمركز ولو معنوى فى السودان ... (٣) انهم بعد مفاوضات دامت أربعة أشهر لم يدركوا العقلية المصرية فى أية ناحية من نواحيها قد قالوا فى النهاية أن تعليماتهم بشأن السودان لم تكن نهائية ويستملونها من لندن ...

ولذا فقد وجد فى النهاية وعلى ضوء ماتقدم أن يتخذ خطوة أخرى حاسمة .

وكما شقى اسماعيل صدقى فى سبيل تحقيق آمال مصر ، وعرف أنه كان يتعامل مع قوم يبدون غير ما يضمرون ، كذلك برم أعضاء هيئة المفاوضة المصريين بالموقف وكرهوا سياسة البرود السكسونية و « خطة المذكرات المتبادلة » وأبوا أن يبقى الوضع طويلا على هذه الصورة التى لن تحقق فى يوم من الأيام أى ربح للبلاد .

شقى الثمر بمراوغات الانجليز وتسويفاتهم المتكررة ودورانهم المستمر حول حلقة مفرغة – فلم يجد فى النهاية هو وأعضاء وفد المفاوضة من المصريين إلا أن يحسموا الرد .. ويتبعون موقفا فيه شدة وفيه اشعار بالعنف والغضب – فكتب صدقى مذكرة شديدة إلى رئيس هيئة المفاوضين الانجليز جاء فيها :

« لايسع الوفد المصرى إلا أن يعبر عن أسفه لأن المفاوضات التى بدأها آملا فى الوصول إلى حل يرضى البلدين ، قد وصلت إلى نقطة لايمكن معها إلا أن يستمسك بالمشروعات التى تضمنتها النصوص الأخيرة فى مشروعه المصرى الذى سلم للوفد البريطانى . . . »

وحمل النمر هذه المذكرة الخطيرة بقرار الهيئة المصرية إلى اللورد والسفير ... ولم يستطع أن يكتفى بما جاء فيها من عبارات صريحة لا التواء فيها ولا مراوغة بل زاد عليها وصرح للرجلين برأيه الشخصى قائلا :

« وانى لأرجوكم أن تقدروا فى هذا الصدد أنه نظراً للعبارات الحاسمة التى استعملها الجانب البريطانى فى بياناته الأخيرة . ونظراً لأن نقطاً أساسية من مطالبنا قد قوبلت – خلافا لما كنا ننتظر – مقابلة لم تقم وزنا لما لها من صبغة شرعية،أقول أنه نظرا إلى كل ذلك أرجو أن تقدروا أنه لم يكن لنا بد من انتهاج المسلك الذى أوضحته ...

« ولهذا فانى أنتظر من جانب حكومتكم أنها بعد إعادة النظر فى الموقف، ستجد وسيلة للاعتراف بالحقوق الشرعية لهذا الشعب الذى يحرص على صداقتكم ، وستجدون دائما من الجانب المصرى رغبة حارة فى أن يبحث معكم الحلول التى تؤدى إلى نتيجة تعاون على إنماء العلاقات بيننا نموا مطردا ..

ولم تفت النمر المهاجم بعد مذكرته السابقة ثم رأيه الشخصى هذا – فرصة توجيه ضربة جديدة من يد حديدية فى لفافة من حرير – فاقترح على اللورد والسفير مخرجا من حيرتهما إزاء مطالبه وحرصهما على التريث وانتظار تعليمات لندن أن يوافقاه على القرار الاجماعى الذى رأت مصر أن تتخذه كخطوة حاسمة فى هذا الشأن وهو « ترك الباب مفتوحا » !

ووجد السياسيان البريطانيان فى رأى صدقى منفذا لتفادى أزمة جديدة فكان أن وافقا معه وأقراه على رأيه ... وكان أن صدر بعد ذلك البيان التالى :

« ان هيئة المفاوضات المصرية لاترى فى البيانات والصيغ التى جاءتها من الجانب البريطانى ما يحملها على تعديل موقفها ، وهى بناء على ذلك تتمسك بمذكرتها المقدمة فى أول أغسطس وما صاحبها من النصوص ...

« وقد دارت مفاوضات ذات طابع عام بين المفاوضين الثلاثة انتهوا إلى اعتبار أن الباب ما يزال مفتوحا لتبادل جديد فى الآراء بقصد الوصول إلى نتيجة ملائمة لمصالح البلدين .... »



كانت سياسة « الباب المفتوح » فى الواقع سياسة غريبة لم يتبعها اسماعيل صدقى إلا ليتفادى مواقف مربكة ومثيرة ، وليضع الانجليز أمام « نقطة » فى تخطيها حيرة ... وفى الرجوع عنها حيرة .. وفى الدوران حولها حيرة أيضا .

أجل ... لقد أفلح النمر فى « جر » الانجليز إلى « فخ » جديد من فخاخه فلم يعلن قطع المفاوضات مادام لم يصل إلى تحقيق ما كان يرجوه ... ولم يصارح الوفد البريطانى المتردد الذى اكتشف أخيراً أنه كان مجرداً من أية

سلطة ولم يكن لديه تفويض فى اتخاذ إجراء حاسم بل كان ينتظر آراء وتعليمات لندن أولا بأول – وأعلن أن الباب سيظل مفتوحا ... وفى هذا ما يعنى أن اسماعيل صدقى كان يريد مزيداً من الحديث ... ولكن مع مسئولين فعلا يقدرون معنى الوعود ... ويستطيعون أن يقدموا – دون استشارات أو أخذ آراء – على تنفيذ ما وعدوا به وما وصلوا إليه من نتائج حاسمة أوصلتهم إياها هذه الأحاديث ...

لقد أفلح النمر فى « جر » الانجليز فعلا إلى « فخ » كان من العسير أن يتخلصوا منه حتى لايظهرون أمام الرأى العام العالمى بمظهر المتشددين غير الراغبين فى الوصول إلى حل مع أصحاب حق تسامحوا معهم إلى درجة أن تركوا لهم باب التفاهم مفتوحا ليطرقوه من جديد !!

وان الرأى العام فى مصر وبعد هذه الخطوة السياسية الموفقة ليبدو قلقا يريد أن يعرف كل شئ ويكشف ستور كل سر ، وانه ليتوجه عن طريق الصحافة إلى – رجل الموقف – يسأله إيضاحا عن « الباب المفتوح » وقد مضى على تركه مفتوحا أسبوعان دون أن يلجه أحد أو يتخطى عتبته أحد الطرفين فيسارع النمر الذكى ليشرح بعض سياسته فى قوله :

« هم الذين سيخطون الخطوة الآتية ، لأننا نحن قد بسطنا مركزنا بكل جلاء . فالكلمة لهم الآن للرد على اعتراضاتنا ، فيقولون لماذا يقبلون إذا قبلوا ولماذا يرفضون إذا رفضوا ، أو يتقدمون بعروض جديدة .. »

ويأبى صدقى الحصيف بعد قوله هذا الا أن يستمر فى شرح سياسته شرحا يرمى من ورائه إلى إصابة هدفين فى وقت واحد ... أولهما تنوير أذهان الغالبية العظمى من شعب مصر ... وثانيهما إفهام الانجليز حقائق يحاولون تجاهلها ....

ولما كان السودان هو شغل مصر الشاغل .. ومستقبله السياسى موضع أخذ ورد طويلين ... ولما كان الانجليز بدعاياتهم قد راحوا يحاولون تشويه جمال معنى الوحدة التى يسعى إليها المصريون ليكونوا وأبناء الجنوب فى

رعاية التاج وتحت سلطانه — فقد سارع صدقى اللبق فى شرح غوامض الموقف وتفسير المبهم من الألفاظ خاصا فيما يتعلق بالسودان « ومما يقال عن تمسك هيئة المفاوضة المصرية بمسألة سيادة التاج المصرى على القطر الشقيق » وأدلى بتصريحات لها خطورتها ودقة مغزاها ليجر ساسة الانجليز — ما دام الباب مفتوحا — إلى الرد عليه وتعرف نواياهم وخططهم المستقبلة عن طريق هاتيك الردود المنتظرة .

ولكن لندن التزمت خطة الصمت المطبق وكأنه حلا لها أن يظل « الباب مفتوحا » فعلا مادام فى صفته تلك مايضمن اعتبار المفاوضات مستمرة حتى يهدأ الحال ... ويثير الانتظار الطويل بعض القلق فيطالب القلقون بتصفية الموقف ... وإباحة المرور من « الباب المفتوح » .

• • •

وبالرغم من السياسة الناجحة التى سار عليها اسماعيل صدقى والتى كانت كفيلة بكشف نوايا الانجليز وإسكات أبواق دعاياتهم ومنعهم من الإسراف فى التصريحات والوعود المعسولة المتكررة لتكون بمثابة « مخدر » قوى « ينيم » المطالب القومية ويقضى على التحمس الوطنى ...

بالرغم من هذه السياسة التى « غلبت » الهدوء السكسونى وكانت أشد هدوءا من برود الانجليز ، والتى تركت بين المفاوضين « بابا مفتوحا » وقف من ناحيتيه حليفان كل منهما متربص لصاحبه يرقب حركاته ويود لو يعرف متى وكيف وأين ستكون حركته أو محاولته الثانية ...

بالرغم من كل هذا الثبات فى « دنيا المفاوضة » وعلى مسرح « الأخذ والرد » فقد أحس المراقبون أن ثمة سحب غريبة تحوم فى الجو الوزارى الهادئ وأن رياح مجهولة المصدر كانت تحرك هذه السحب المتفرقة وتسير بها إلى تجمعات كانت تنذر ولا شك بمطر مفاجئ ...

ولقد دار همس هنا وهناك . . . وتناثرت أقوال وأقوال . . . وتقاربت

الرؤوس ... وكثرت التكهنات ... وتنقلت الشائعات فى كل مكان ... ثم .. وفجأة تبدت الحقيقة سافرة فسكنت الألسن .. واختفت الشائعات ..

واستيقظ الناس ذات صباح ليطالعهم نبأ انتقال اسماعيل صدقى بالطائرة إلى «رودس» ليلتمس من جلالة الملك تعديل الوزارة فى وقت ماتحدث فيه أحد عن مركزها أو حرجه بل كان مدار الحديث دواما عن المفاوضات والهيئة المصرية التى تولتها أمام الجانب الانجليزى ...

وأخيراً دخل السعديون الوزارة بقطب كبير من أقطابهم هو ابراهيم عبد الهادى ... الرجل الثالث فى الحزب والخطيب القادر المفوه .. والسياسى المعتدل الجرئ ...

وكان فى إسناد وزارة الخارجية بالذات إلى القطب السعدى مايعنى حدثا فى دوائر الوزارة وسياستها ... ولقد قيل وقتها ماقيل ... وباضت الشائعات وأفرخت ...

ثم ظن الناس أن الأمور وقفت عند ذلك الحد ... وأن التعديل الأخير سيكون فيه مايعنى القضاء على المتقولين ومروجى الشائعات وعشاق انتشارها .

ولكنه حدث ذات يوم أن تهدلت ستور الصمت التى كانت تخيم على هيئة المفاوضة البريطانية ... وعلت الأصوات التى ظلت هامسة خفيضة وقتا طويلا ... وبدأ الناس فى كل مكان يسمعون ...

وكان على الشمسى أول من تكلم ... وقيل يومها أن هيئة المفاوضات انقسمت إلى معسكرين أحدهما فى جانب اسماعيل صدقى وفيه لطفى السيد وأعضاء حزبى الحكم وثانيهما يضم جمع من المستقلين وهم شريف صبرى وعلى ماهر وحسين سرى ومكرم عبيد .

كان على الشمسى أول من تكلم ... وكانت معارضته خاصة بسياسة الباب المفتوح وبالصيغة التى ختمت بها المذكرة المصرية ... ولقد تطور الحديث إلى معارضة شديدة توترت على أثرها الأعصاب ...

ثم قيل أن اسماعيل صدقى بعد كل ما حدث ... وبعد ذلك الانقسام

التى تحدث به الشعب وكان فى حدوثه نجاحا لحملات المعارضة الخارجية — يفكر فى ترك منصبه ويستقيل من الوزارة .

ولكنه ... وبرغم ماحدث ... فقد ظل الموقف محاطا بغموض شديد .. وبدلا من أن يقدم اسماعيل صدقى استقالته إلى جلالة الملك كما توقع الجميع وبعد أن انهارت فعلا هيئة المفاوضة لعدم التجانس بين أعضائها، رأيناه وفى نشاطه الملحوظ يحاول فى لباقته وجرأته أن يسكت حملات الخصوم لتشويه الحقائق وتغيير الرأى العام — وذلك بتوجيه حملات دعاية فى الصحف يبسط فيها الأمر ... ويتحدث من جديد عن المفاوضات وأوجه الخلاف التى نشأت . . .

كان الجو متجهما .. وكانت السحب داكنة .. بل سوداء .. ولكن اسماعيل صدقى المتفائل المؤمن بأنه سوف يصل ذات يوم إلى انتزاع حقوق بلاده كان متفائلا وانه فى تبرير تفاؤله يقول :

« لم لا أكون متفائلا والمصاعب ليس معناها الفشل والإخفاق ، وانها قد توائم التفاؤل بل قد تعالج ويستعان عليها به ، ومن الذى كان يتصور من العقلاء أن قضية كبيرة الشأن كالقضية المصرية تنتهى فى كلمات أو فى تبادل المذكرات ، أو أنها تحل بضيق الصدر وقلة الصبر من أحد الجانبين المتفاوضين أو من كليهما ...

« وأستطيع أن أقول أن ثلاثة ارباع المسائل التى تناولتها المفاوضة الجارية الآن بين مصر وبريطانيا قد انتهت إلى التفاهم التام ، بل وضعت لها الصيغ الملائمة فصارت مفروغا منها . أما إذا كانت هناك مسألتين أو ثلاثا طال فيها الأخذ والرد فان واحدة منها فقط وهى مسألة السودان ، هى التى تشعر بوادرها بما لاتزال تنطوى عليه من اختلاف وجهتى النظر واستعصاء الحل ، الأمر الذى يجعلها بحق عقبة كأداء فى سبيل المفاوضات غير أنى لا أزال كبير الأمل فى أن الجانب المصرى سوف يوفق إلى إقناع الجانب البريطانى بأننا لانطلب جديداً غير موجود وإنما نطلب الاعتراف بحقوق

قائمة لاشك فيها ، مستندة إلى مظاهرها القانونية والفعلية فان السيادة على وادى النيل ووحدة ذلك الوادى الممثلين فى التاج المصرى هما حقيقتان ملموستان برغم محاولة الحكام البريطانيين فى السابق تجاهلهما أو الغض من شأنهما ... »

ورغم هذه التصريحات ومدى مالها من خطورة بالغة ... وما يتعمد اسماعيل صدقى أن يعمل على إظهاره للجميع عن طريقها من سياسة واضحة لالبس فيها ولا إبهام ولا غموض فان الجو الملبد بالسحب الخفيفة التى تجمعت فجأة ... وقيل انها تفرقت بعد ذلك وأبعدتها الرياح الخفية التى جاءت بها — هذا الجو الذى كان نقيا صافيا عليل الأهوية ... والذى كان من الواجب أن يظل على هذه الصورة اللطيفة المحببة — قد أربد وتغير مرات ومرات بفعل السحب والتيارات ... بل والأعاصير الكاسحة المدمرة ...

وبدا التحفز واضحا على مسرح هيئة المفاوضات ... وزادت حالة التوتر بين أفراد معسكرى الهيئة زيادة خشى اسماعيل صدقى منها لا على صحته وحياته بل على ضياع المطالب المصرية لأن أقل تصريح « جانبى » أو « خروج متعمد » من الهيئة دون أن تعد العدة لمواجهته فيه ما يضع مصر وحكومتها ... بل ومطالبها فى موضع حرج .

فكر النمر طويلا فى الأمر ... وكان جديراً به فعلا أن يفكر وأن يطيل أمد تفكيره فالمسألة ليست هينة سهلة بل معقدة وخطيرة تمس الروح المعنوية للأمة فى صميمها وتؤثر تأثيراً سيئا على نفوس يعز عليها أن يقف أفراد الجيش الواحد الذى أقسم على الإخلاص لمبدأ واحد وقضية واحدة — يترك الجبهة الخطيرة وينصرف عن العدو ويكشف له خطوطه ويطلعه على أسراره .. ثم يحارب بعضه بعضا ... ويعمل بعضه على القضاء على البعض الآخر ! !

وطال بالنمر تفكيره ... ومع هذا راح يعمل ذكاءه ليجد مخرجا من المأزق الحرج لايمس زملاءه ... وفى نفس الوقت لايمسه هو ...

كان موقفا عصيبا على العقلية الفذة التى ماوقفت عقبة فى طريق صاحبها

الجرئ السريع التنفيذ ... ولقد كانت هناك حلول عديدة ... ولكن كانت كلها تؤدى إلى غير النتيجة المرجوة ...

وتزايدت التيارات الخفية ... واشتدت قوة وعنفا حتى لقد خشى الربان على سفينته الثابتة من هول تلك التيارات ... وخشى أن تحمل سفينته إلى مكان مجهول ... وأن تسلمها إلى أيد غير أمينة ...

ولقد قيل أن أبسط الحلول الواجب اتباعها مادامت سرية جلسات المفاوضات قد خرجت إلى حيز العلن وعرف بها الخاص وقبله العام ، انه من اللازم أن يخرج من الهيئة أولئك الذين لاترضيهم الطريقة التى يتبعها المفاوض الأول ومن معه !!

قيل هذا ... وقيل غيره ... ولكن قيل أيضا أن خروج المعارض ... أو إخراجه فيه مايعنى « نشر الملابس الحميمة » على الناس !! وفيه أيضا وهو أخطر مافى الأمر — إثارة للرأى العام الذى تهزه الأحداث مهما كانت تافهة ومهما كانت مسبباتها غير عادلة !!

كان فى إخراج أو خروج واحد من أعضاء الهيئة ما يعنى استقالة الفريق المناصر له بأكمله وفى هذا مايؤيد ماكانت المعارضة تدعيه وتنادى به ... وفيه أيضا مايلبس أولئك الفريق ثياب البطولة فى عيون الشعب الذى لن تصل عقليته فى يوم ما إلى الدرجة التى تحبب إليه أن يدرس الأمر ويتعرف سر الاختلاف .....

ووجد اسماعيل صدقى فى النهاية أن أسلم طريقة هى الاستقالة فقدمها ولم يفته أن يسجل بين سطورها فى اشارات خفية دقيقة سر تنحيه عن حمل تبعات الحكم وأماناته .

وبدأت المشاورات التقليدية وقد أخذت طابعا هاما بالنسبة للموقف السياسى ... وبرزت فى الأفق أسماء لأصحابها ماضيهم العريق فى الجهاد الوطنى مثل على ماهر وعلى الشمسى وحافظ عفيفى ... ووقفت الشائعات أخيرا أمام اسم شريف صبرى واعتبرته رجل الموقف ...

وكان صاحب المقام الرفيع شريف صبرى باشا رجل ذلك الموقف فعلا لاعتداله أولا وأخيرا ولأنه سيتبع فى شئون وزارته داخليا وخارجيا سياسة رشيدة تساير الصالح العام ...

وصدر أمر شفهى إلى شريف صبرى ليؤلف الوزارة ... وبدوره أسرع ليعد العدة لها ويرتب الأمور فاستشار ودرس ، واتصل بالقادة والزعماء لأن وجهته كانت قومية بحتة وسياسته كانت ترمى إلى تجنيد الجهود كافة فى سبيل الخدمة العامة ...

واتصل شريف باشا بحزب الوفد ... وكأنى به أراد أن يبدأ السيرة من أولها كما فعل قبله اسماعيل صدقى وقد أراد أن يعلن التعبئة الحزبية العامة من أجل قضية مصر — وتقدم الوفد باقتراحاته ومطالبه ... وحدثت اتصالات ومشاورات بين الرئيس المنتظر وفؤاد سراج الدين باشا الذى مثل حزب الوفد .

وفؤاد سراج الدين سياسى معتدل فى تطرف ... جرئ فى لباقة ... هادئ فى ثورة ... يعرف كيف يتخير الوقت ... وكيف يتقدم بالمطالب ويصر عليها . . . وفوق هذا سياسى مرموق منظور إليه من جميع الساسة لأنه شاب أمامه مستقبل فسيح مشرق ، خاصة وقد بدأ حياته السياسية بنجاح حسده عليه شيوخ السياسة ...

ولفؤاد سراج الدين بعد كل ماذكرت قوته الشعبية ومكانته بين أفراد الحزب وخاصة رئيسه ،ولم يكن السياسى الشاب وقد نشأ نشأة عالية وظفر بمستقبل باسم وواجهته حياة لامعة — بالذى يعرف المساومة أو المداولة لذا كانت آراؤه صريحة ، ومطالبه « مكشوفة » لاتقبل التأويل ولا يمكن أن يكون لها إلا وجه واحد لاثانى له ...

صارح فؤاد سراج الدين الرئيس المنتظر برأى حزبه . . . واتصل الرئيس برفعة رئيس الوفد فأيد رأى ممثله على طول الخط وكان حل المجلس الحالى أول مطلب ... وإلغاء النظام الحاضر بأسره أهم ما استمسك به ...

وتعارضت مطالب الوفد وآراء بقية أحزاب الحكم ... ووجد شريف

صبرى باشا أنه من العسير عليه — ما دام لم يستطع أن يجند الجميع للخدمة العامة — أن يؤلف الوزارة ... ورفض أن يكون لها طابع حزبى خاص وأن يمثل فيها حزب دون حزب آخر ، ووجد أن الحكمة توجب التنحى خاصة وأنه لم يكن رجل لف أو دوران أو صاحب أساليب سياسية بالية ، وكان يعرف أنه قد طلب لحمل أمانة الحكم ومسئولياته فى ظرف خطير يوجب الاتحاد ... والاتحاد فقط ولا شئ غيره ، وما دام لم يصادفه التوفيق فى مهمته .... وما دام لم يستطع أن يوفق بين سياسته المثالية المرسومة ومطالب الأحزاب فقد وجد أن التنحى خير سبيل يسلكه ... وكان أن أبلغ رغبته هذه إلى مقام جلالة المليك ....

ولم يكد يعلن نبأ تنحى شريف صبرى عن تأليف الوزارة حتى قفزت الشائعات من جديد بأسماء عديدة ... ثم ما لبثت فورة التقول أن هدأت ... ومرة أخرى عاد الاستقرار يخيم من جديد على المسرح السياسى وبدأ الزبد يذهب جفاء ... وتلقى اسماعيل صدقى الأمر الملكى التالى :

« عزيزى اسماعيل صدقى باشا

« ان استقالتكم التى رفعتموها إلينا بتاريخ ٢٨ سبتمبر الماضى لم تقع منا موقع القبول . . .

ولما كنتم حائزين تمام ثقتنا ولما نعرفه من صدق وطنيتكم ونزعتكم الإصلاحية قد رأينا أن تستمروا فى العمل على تحقيق أهداف البلاد الوطنية التى هى أعز أمانينا . . . .

« فاروق »

وهكذا استقرت الأمور ... وأبانت الأزمة السياسة الطارئة أن اسماعيل صدقى ... واسماعيل صدقى وحده دون الجميع .. رجل الموقف الحائز على ثقة مليكه لصدق وطنيته ونزعته الإصلاحية . . . ولأنه أقدر الجميع على السير بمركب الأمانى القومية إلى شاطئ الأمان ...

واستقر النمر فى غابه الذى ما فارقه لحظة وما كان له أن يفارقه بحال من الأحوال ... وأنه وبعد هذه الثقة الملكية الغالية ليفخر وانه ليصرح

علانية للصحف ليعرف الرأى العام عن طريقها طرفا من أسرار الموقف ويقول فى بيان شامل :

« رفعت استقالتى إلى حضرة صاحب الجلالة الملك وأبديت فيها السبب الذى حملنى على تقديمها فتفضل جلالته فلم يقبل هذه الاستقالة لأنه حفظه الله لايزال يشرفنى بكامل ثقته فلست — أرى والحالة هذه — داعيا إلى العودة لهذا الموضوع ..

« غير أنى وضعا للأمور فى نصابها أحب أن يكون مفهوما لدى الجميع أنه لايوجد أى خلاف بين أعضاء هيئة المفاوضة المصرية وأنا منهم ، فيما يختص بالمقترحات البريطانية الأخيرة فقد رفضناها بالإجماع ووضعنا بشأنها مذكرة وافقنا عليها بالإجماع ، والخلاف كله محصور فى أن أحد الأعضاء يريد قطع المفاوضات فورا ، وثلاثة منهم يرون أن يكون ختام المذكرة شبه إنذار إلى الجانب البريطانى يتلخص فى أن هيئة المفاوضات تتمسك حتى بحرفية النصوص لمشروع المعاهدة المصرية فلا تغيير فى أى كلمة فيها هنا أو هناك .

« وأما أنا وباقى حضرات الأعضاء وعددنا سبعة فلم نر هذين الرأيين ، وحسبنا أننا متمسكون بالمشروع والأسس والمبادئ التى قام عليها أشد التمسك فلا محل فى نظرنا لتصرف هو فى الواقع وليد السأم والملل .. وفيه من الإعنات مالا يتفق وروح المفاوضات ....

« ومن دواعى الأمل أنه قد ظهر صريحا من أقوال الجانب البريطانى فى جلسة المفاوضات الأخيرة التى جمعت بين هيئتى المفاوضين فى قصر أنطونيادس أنه على استعداد لمعاودة النظر فى موقفه واقتراحاته .

« هذه هى الحقيقة صريحة مجردة وما عداها تحوير لها وتشويه ليس المقصود منه إلا بلبلة الأفكار بالباطل وخدمة الأهواء الذاتية على حساب العامة.

« ومن دواعى غبطتى أن يصدر الأمر الملكى الكريم بتكليفى بالاستمرار

فى العمل على تحقيق أهداف البلاد الوطنية التى هى أعز أمانى المليك المحبوب وأمانى الأمة جمعاء .

« وسأبذل فى سبيل هذا العمل العظيم والغاية الشريفة كل ما أملك من جهد وقوة والله ولى التوفيق . . . »

والبيان ولا شك فيه اعتزاز بالثقة الغالية ... وفيه ثقة بالمستقبل المأمول وفيه « كشف » لستور بعض « خصوصيات » المفاوضة فى « ثورية » رقيقة لاتشابه بينها وبين تلك الطرائق العلنية التى خرج بها بعض الأعضاء وأدلوا بها إلى الصحافة والرأى العام . . . .

وكان طبيعيا أن يثير هذا البيان الهادئ فى الجو السياسى غبارا وعواصف.. وكان طبيعيا أيضا أن يتصدى للرد عليه أولئك الذين اشار النمر إليهم وعينتهم « غمزاته » الرشيقة وان لم يعين شخوصهم وحقائقهم . . . .

وظهر فى الصحف بيان موقع من شريف صبرى وحسين سرى وعلى الشمسى ... وفى البيان حقائق وإشارات إلى أسرار سياسية لها خطورتها ...

ورد مكرم بلدوره رداً من ردوده المعهودة المتسمة بالبلاغة وسحر اللفظ .. وكشف هو الآخر بعض أسرار وسير كتلك التى كشفت قبلا وغير تلك التى كان الناس يتداولونها فى مجالسهم ...

وخيل لمن يهمهم استفحال الأمر ... واتساع دائرة الأخذ والرد أن الحلبة سوف تتسع والمحاورة سيطول مداها ... والجدل ستعلو رايته ... والأيام ستضيع فى ردود على الردود ...

ولكن النمر كان يعرف كيف يفوت الفرص التى يتخيلها البعض ذهبية .. ويطفئ فى لحظات قلائل بريقها اللماع فاذا هى لاشئ على الإطلاق ...

وهكذا ... وباتباع سياسة الصمت وعدم حمل عناء الرد أو الاهتمام بما قيل استطاع اسماعيل صدقى أن يقتل الأعصار فى مركز هبوبه فهدأت العاصفة هدوءاً ان لم تغلبه روح الحقيقة ... فقد كان ظاهريا على الأقل ...

وراح الناس من جديد ينتظرون وقد وصل بهم المطاف إلى ذلك الحد . ماسوف يجئ به الغد القريب ....

ولم يكد اسماعيل صدقى فى خلال هذه الفترة ... وحواليه هذه الهزات والزوابع وظلال الأعاصير ... بالرجل الذى يهتم بشئ من هذه العوارض الطارئة قدر اهتمامه بتحقيق الهدف الذى يسعى إليه والذى سخر نفسه لخدمته فترك مسرح الجدل لهواة حلقاته ومن جديد راح يوجه جهوده الموفقة فى سبيل مصر وحدها ...

ولما كان وفد المفاوضة البريطانى قد اعتزم السفر عائدا إلى بلاده بعد أن توقفت المفاوضات وتسلم الانجليز رد المصريين ومطالبهم الأخيرة واعلانهم استمساكهم بما جاء فى مذكرة ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ ... ثم ترك المفاوض الأول « الباب مفتوحا » ليضع الانجليز أمام الأمر الواقع ... وحتى يتقدموا الخطوة التى ينتظرها الجميع لتسفر عن نواياهم وتوضح سياستهم ...

ولما كان وفد المفاوضة البريطانى قد اعتزم السفر ، فقد سارع النمر ليلتقى ستانسجيت قبل أن تقله الطائرة عائدة به إلى لندن ....

والتقى الرجلان ... وطالت مقابلتهما ... ودام اللقاء ساعة كاملة لاشك أنهما تبادلا خلالها أراء ومقترحات لها قيمتها الكبيرة فى مفاوضات طال الأخذ والرد فيها وحدثت خلالها حوادث ومفاجآت .

وبدأ الجو السياسى الراكد الأهوية ينتعش قليلا ... تحركت أهويته . وترددت فى جنباته الهمسات وقيل أن الخطوة التالية التى سيقدم النمر على إتمامها بعد أن تخلص من هيئة المفاوضة يوم استقال ... هى أن يسافر إلى لندن ليحادث بيفن شخصيا ...

والفكرة ولا شك موفقة ... وفيها « تقصير » للطريق الوعر ... وما دامت مشاغل بيفن المفاوض الانجليزى الأول لاتسمح له بالقدوم إلى مصر ... فلم لايسافر إليه فى لندن المفاوض المصرى الأول ؟!

وعادت الأحزاب المعارضة تعترض على السفر وقال فيه الحزب الوطنى أنه سفر للاستجداء: ورغم هذا لم يهتم النمر بالأقوال لأنه طالما كان رجل عمل ..

وعاد الجدل إلى الظهور مرة أخرى ... ومرة أخرى وعد اسماعيل صدقى بالرد على الجميع فى خطاب سوف يلقيه فى مدينة طنطا التى سيسافر إليها لحضور المولد الأحمدى ...

° ° °

وفى طنطا وقف اسماعيل صدقى يتكلم فى حشود من الشعب التى جعلت تهتف لبطل « الجلاء والوحدة » . وراح يهاجم ويحمل على معارضيه حملات قاسية فيها سخرية منهم وتعريض بماضيهم وحاضرهم وما يهدفون إليه من إثارة القلاقل والعبث بعقول السذج والإخلال بالنظام وتعكير صفو المحالفة بين مصر وانجلترا . . . .

واستمر النمر فى هجومه القوى الشديد طويلا — ففند الحجج الواهية ... والدعايات المغرضة التى يروجها خصومه فى غير صالح الوطن ... وضد قضيته العادلة ... وأشار إلى قرب سفره إلى لندن لإكمال بحث القضية ومفاوضة وزير خارجية الانجليز ليصارحه « بما ينطوى عليه المصريون من أمل عظيم فى التوفيق بين تحقيق أهدافهم الوطنية كاملة وإقامة عهد صداقة مكينة بين الشعبين المصرى والبريطانى على قدم المساواة الحقة وطبقا لميثاق الأمم المتحدة . . . . »

ولئن كانت الإشارة قبلا إلى سفر اسماعيل صدقى إلى لندن قد أثارت أجواء من التكهنات والأقاويل ... فان إقرارها ... وواقعيتها كانت جديرة بأن تضع الساسة جميعا أمام « الأمر الواقع » وتجعلهم يقولون .. ويستنتجون .. ويتوقعون أحداثا عديدة . . .

ولقد حفزت مسألة تقرير السفر إلى لندن وتضارب الآراء فيها ... وكثرة حديث الناس عنها — أجواء من الشائعات أحبت الصحافة أن تكشف النقاب عنها وتعرضها صريحة ودون مواربة ... وانبرت جريدة المصرى

الغراء فقامت باستفتاء له خطورته بين الساسة المصريين عن هذه الرحلة ذات الأثر الخطير فى مستقبل البلاد ومركز هيئة المفاوضة من «انفراد» اسماعيل صدقى بالسفر وهل فى سفره فائدة يمكن أن تجنيها مصر . وماذا يكون موقف البرلمان القائم منه فى حالة ما إذا أبرم المعاهدة ووقعها مع الانجليز

وكان فؤاد سراج الدين أول من تكلم فقال عن سفر الرجل فى الوقت الحاضر أنه «ضار بالقضية المصرية أبلغ الضرر سواء سافر بمفرده أو مع بعض زملائه .»

وقال طه السباعى : «أنه كان من اللازم أن تلجأ مصر إلى هيئة الأمم ومجلس الأمن فتعرض قضيتها بكل الوسائل وتدافع عنها بكل قواها ...»

وذكر محمود سليمان غنام : «أن انفراد صدقى بالسفر وتجاهله لهيئة المفاوضة يجب أن يكون له أساس ... وهذا الأساس هو ثقة الشعب . . . وهذه الثقة معدومة ولا يمكن لاسماعيل صدقى باشا أن يمارى فى هذا وأن يدعى أن الشعب قد أودع ثقته فيه .»

أما مصطفى الشوربجى فقد قال : «معنى هذا السفر فى نظرى أن مصر تتقدم الخطوة التى تطلبها انجلترا وانكم تذكرون أن انجلترا عندما تسلمت الرد الأخير للمفاوضين المصريين قالت انه ليس عندها إلا المشروع الذى تقدمت به إليهم ، والخطوة التالية يجب أن تكون من المصريين ...

«فصدقى باشا بطلبه السفر إلى لندن يخطو هذه الخطوة ، ولا شك أنها خطوة عاثرة ، تضر بالقضية وتتعارض مع المشروع الذى تمسك به المفاوضون بما فيهم صدقى باشا نفسه .

«أما مركز المفاوضين ففى منتهى الحرج وليس عندهم من وسيلة إلا إظهار أن هذا الخطر يتعارض مع مصلحة البلاد وهم فى حل الآن — على ما أرى — أن يكشفوا عن كل ما جرى فى المفاوضات ليتضح للرأى العام موقف صدقى باشا عاريا ، والذى أراه أن تعلن مصر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وتبلغ الدول المتحدة هذا البلاغ وفى الحال تلجأ إلى مجلس

الأمن تطلب منه الجلاء عن وادى النيل من منبعه إلى مصبه ، واختصاص مجلس الأمن لاشك فيه ، لأن قضية مصر تمس السلام العالمى وان طلب الجلاء يخلق نزاعا يستدعى أن ينظر فيه مجلس الأمن . . . . »

وذكر زكى على : « أن صدقى باشا ربما يوفق فى مهمة إقناع الإنجليز ، وليس من المستحيل أن يفلح فى زحزحتهم عن موقفهم السابق المعروف وقد علمتنا خبرتنا بالسياسة الإنجليزية أنهم قوم لا يسلمون للغير بحقوق إلا إذا أحسوا أنهم مرغمون على ذلك . . . »

وكان دسوقى أباظه يعتقد أنه لاضرر من سفره بتاتا وان هناك فائدة محتملة ومن واجبه ألا يقصر فى أداء واجبه الوطنى مهما كان هذا الاحتمال ضعيفا على أنه يؤكد أنه لن يسافر إلا إذا وجد الطريق ممهدا .

وقال محمد على علوبة « إذا كان دولة رئيس الحكومة سيسافر بمفرده إلى انجلترا لمقابلة وزير خارجيتها فهذا معناه أنه يذهب كرئيس حكومة وأنه سيكون مكلفا بتحقيق المطالب التى أجمع أعضاء هيئة المفاوضة عليها ولا يمكن حتما الخروج عما اتفق عليه وإنما تصبح مهمته السعى والعمل على تحقيق هذه المطالب بأكملها ...

تلك كانت أراؤهم . . . أو آراء بعضهم فى سفر المفاوض الأول . . . وهى آراء — مادحة أو قادحة — ما كانت لتؤثر فى عزيمة الرجل أو توهنها أو تحوله بحال من الأحوال عن عزمه وما كان قد انتواه ! !

ومع هذا . . وبرغم ما قيل . . وما كان يقال فى الخفاء والعلانية . سافر اسماعيل صدقى إلى لندن للمفاوضة . . . ومعه وزير خارجيته السياسى اللبق ابراهيم عبد الهادى . . .





سافر النمر إلى لندن غير عابئ بحالته الصحية ولا نصائح أطبائه لأنه كان يؤمن أنه « مجند » فى ميدان حرب عام وعليه أن يأخذ مكانه فيه وألا يتخلى عنه فاذا قدر له النجاح والظفر كان ... وإلا سقط شهيدا فى ميدان النضال العف الشريف ...

سافر اسماعيل صدقى مع ابراهيم عبد الهادى وزير خارجيته ... وانه ليلقى على «سفره» ضوءا من اعترافاته فيقول فيه :

« فى الفترة التى أعقبت بقاء الوزارة فى مركزها مؤيدة برضى المليك وثقة البرلمان، وفى الوقت الذى كان فيه شعورى برغبة غالبية هيئة المفاوضة فى الوصول إلى إتمام الاتفاق مع انجلترا لايزال قويا برغم المصاعب التى جاءت من الناحية البريطانية التى كانت متأثرة بنزعة استعمارية قديمة تركزت بنوع خاص فى مسألة السودان، ورغم متاعبنا الداخلية والمعارضة الجامحة التى ماكان يغمض لها جفن أثناء هذه المفاوضات وفكرت طويلا فيما يجب أن تكون خطواتى المقبلة فى سبيل تنفيذ البرنامج الوزارى بشأن أهداف البلاد ... وكان رئيس هيئة المفاوضة البريطانية والسفير البريطانى قد غادرا البلاد مما كان يتوقع معه أن تمضى فترة طويلة تعمل فى غضونها القوى المتضافرة على إفشال مساعى التفاهم والتوفيق .

« وقد هدانى التفكير أولا إلى أنه من الخير أن نعدل عن الرأى السائد فى الناحيتين البريطانيتين ومؤداه أن تكون تسوية مشكلة السودان على مرحلتين : الأولى يتقرر فيها المبدأ ، والثانية تشمل التحقيق الذى يقوم به الجانبان للتفاهم على الأوضاع التى تهيئ للسودان أكبر قسط من الرفاهية والرقى

« وقد رأيت أن تكون المفاوضة الحالية مؤدية إلى إنهاء مسألة السودان دفعة واحدة حتى لاتتعثر علاقاتنا مع الدولة البريطانية من جديد فى أخذ ورد قد يودى بكل المصالح المشتركة سواء ماكان منها متعلقا بالسودان أو ماكان خاصا بمصر نفسها .

« وقد يتحقق هذا الغرض بتضمين الاتفاق على الخطوط الأساسية والمبادئ التى تسمح للدولتين المصرية والانجليزية — عن طريق حكومتيهما — بمباشرة مهمتهما فى هدوء وانسجام مستعينتين بشعور واحد هو وضع خبرتهما ومقدرتهما فى خدمة السودان حتى يأتى الزمن الذى تريان فيه أن تسليم مقاليد الحكم لأهله أصبح واجبا محتوما .

« وقد أدركت أن الدقة التى تحيط بأمور السودان، واختلاف وجهات النظر بين كل من تصدوا لمعالجة هذه الأمور ، يقتضيان حصر المناقشة بين الجهتين اللتين تستطيعان توجيه النتائج إلى نهاية حاسمة ولذلك نبتت عندى فكرة مقابلة مستر بيفن شخصيا وهو — على مافهمت — لم يكن قد أحاط تماما بأغراض مصر وبموقف مصر ... ولم يكن قد اطمأن من ناحية نوايانا نحو هذا الإقليم ومركز انجلترا منه ، وكانت المسألة بحسب تقديرى ، لاتعدو أن تكون عند مستر بيفن مسألة ثقة واطمئنان على مصالح رئيسية لانجلترا لا على أوضاع لاتهم السياسة العليا ... »(١)

ولقد حرص الانجليز كل الحرص على الترحيب باسماعيل صدقى فى حله بيلادهم ... ولقد أحسنوا استقباله وتفننوا فيه ... بل لقد بالغوا فى تجميل أسباب ذلك الاستقبال الحار على طريقتهم الخاصة التى أبلاها الزمن وأتت عليها الحوادث والظروف والأحداث وذلك بأن ضمنوا إلى جانب وجود صدقى بينهم ... وجود هيئة معارضة له تحاول باللغو وباطل القول أن تبطل « دعواه » إلى « الوحدة » وسيادة « التاج » على الوادى من شماله إلى أقصى الجنوب .

ولقد كان غريبا حقا أن يلجأ الانجليز إلى أذنابهم من الانفصاليين ليكونوا فى العاصمة كى يهاجموا « مطالب » « الوحدة الشاملة » ... وأن تفسح الصحافة البريطانية صدرها لأولئك النفر من أصحاب المنافع ليقولوا فى « الوحدة » ما شاءت لهم نزعتهم الانفصالية وتربيتهم الاستعمارية التى أفلح الانجليز عن طريقها فى جعلهم « انجليز أكثر من الانجليز . . . » !!

وان أحد دعاة الانفصال . . . وفى سبيل استكمال « تسميم الجو » ليصرح لمراسل روتر يوم وصول اسماعيل صدقى بقوله :

« اننا نطالب باجراء استفتاء يشرف عليه مراقبون مستقلون وليس

(١) مذكراتى للدولة المترجم له .

هناك من شك بأنه سيسفر عن وجود أغلبية ساحقة تؤيد انفصال السودان واستقلاله عن كل من مصر وبريطانيا . . .

« إن سكان المقاطعات السودانية الجنوبية ليس لهم حتى الآن حظ المقاطعات الشمالية وما لأهل المناطق الشمالية من حضارة ومدنية ولكنهم مع هذا لاينكرون أن حصولهم على استقلالهم أمر ضرورى ...

« إننا نطلب حق تقرير مصيرنا — وهذا سبب وجودى هنا لأحصل على كل معاونة ممكنة تؤدى إلى استقلال السودان ...

« إننا لسنا مصريين بل إننا سودانيون ... وأن نظام الحكم الثنائى الآن فى السودان نظام فاشل ... وليس هناك حل لمشكلة السودان سوى منحه استقلاله . . .

« إن السودانيين يخشون سيطرة المصريين الاقتصادية ... وأمام السودان مستقبل زراعى يبشر بالخير إذا استغل ذلك لصالح الجموع السودانيةلالإشباع فئة قليلة من الناس تغلب عليهم الأثرة .

« وانى بوصفى عضواً فى حزب الأمة الذى يمثل نصف مليون سودانى يعارضون فى حكم كل من المصريين والبريطانيين لبلادهم — وأقرر أنه إذا فشلت الجهود التى يبذلها هذا الحزب فان مشكلة السودان ستعرض على هيئة الأمم المتحدة ، ولكن السياسة الحكيمة الاستقلالية التى تتبعها حكومة العمال البريطانية فى كل من الهند وبورما تجعلنا أكثر أملا فى أننا لاشك سننال استقلالنا ... وهذا لايمنعنا من أن نحتفظ بالصلات الوثيقة التى تربطنا بكل من مصر وبريطانيا ... هذا إلى أن السودان سيكون عضواً عاملا فى جامعة الدول العربية . . . »

ومن غرائب الصدف « المرتبة » ! ! وبدائع الاستقبالات التى « نظمت » لاستقبال اسماعيل صدقى أن بعث السيد عبد الرحمن المهدى برقية إلى مستر بيفن يقول فيها :

« بما أن الحكومات البريطانية المتعاقبة أكدت بأنه لن يصدر أى قرار

بشأن السودان ومستقبله السياسى دون أخذ رأى أهليه - وبالنسبة لبيان دولة صدقى باشا قبل سفره إلى لندن للمحادثة الجارية الآن - نود الحصول على تأكيد منكم بأن سيادة السودان تكون لأهله ... »(١)

ولم تفت الصحافة البريطانية بدورها فرصة استغلال الموقف ... ووجود الوفد المصرى فى عاصمتهم - فراحت بدورها تحرك المسألة السودانية وتتناولها بالبحث حسبما أرادت وكيفما صورت لها نزعات الاستعمار .

ورغم كل هذه المعانى البارزة ... وذلك الاستقبال الحافل الموعز به لم يهتم اسماعيل صدقى بالأمر ... ولم يقم له أى ميزان ... بل أسقطه من حسابه لأنه ما جاء لندن ليجادل أو يقوم بالرد على الألسنة الاستعمارية بل ليوجه جهوده الموفقة نحو جهة واحدة ليستطيع بشئ من الثبات والصبر والاستمساك بالحق أن يستخلص ما جاء لتحقيقه ونواله من حقوق طال عليها الزمن واستمسك بتملكها الغاصبون ... وسار مطمئنا واثقا إلى هدفه السامى واستطاع أن يجتمع بالمستر بيفن فى دار وزارة الخارجية حيث تعارفا وراحا فى شئ من الود وحسن التفاهم يتبادلان الرأى ويعدان عدة اللقاء القادم لوضع أسس الاتفاق النهائى الذى جاء رئيس الوزارة المصرية ليحققه ..

والواقع الذى لاجدال فيه أن سفر اسماعيل صدقى إلى لندن كان فكرة موفقة باعترافه إذ يقول فى ذلك : « فبينما كنا فى مصر وجو التحفظ والحذر يحيط بنا من كل جانب ، وبينما كانت كل صغيرة وكبيرة من الشئون التى كنا نعالجها فى المفاوضة مدعاة لأخذ ورد طويلين بين القاهرة ولندن إلى درجة إثارة القلق والسأم - بل التشاؤم من ناحية مصير المفاوضات - جئنا إلى لندن وإذا الجو الذى صادفنا يتحول إلى الصفاء بعد التلبد ، وإذا الصراحة تحل محل الريب والوساوس .

« وكان مستر بيفن من الطراز الجديد للسياسيين الذين لايضيعون الوقت فى اللف والمداورة ويهجمون على الموضوع مزودين بالحجة إذا ما أسعفتهم

---

(١) جريدة المصرى فى ١٩٤٦/١٠/٢٠

الحجة ، فاذا شعروا بضعف موقفهم انتقلوا إلى موضوع آخر ريثما يعاودون البحث والتفكير فى الموضوع الأول أو يسلمون بوجهة نظر الطرف الآخر فى غير تردد طويل أو « مناكفة » .

« وكنت أشعر برغبة الوزير فى الانتهاء السريع لا لأن السرعة ديدنه . بل لأن تزاحم القضايا العالمية كان يقتضى ذلك ... أضف إلى ما تقدم أن الرجل كان مرتبطا بموعد يحل بعد أيام قلائل فى واشنجتون للمباحثة فى بعض الشئون الهامة التى رأى أن يعالجها بنفسه مع الساسة الأمريكيين ...

« وقد وضحت نزعة مستر بيفن إذ قال فى أول جلسة لنا معه — بعد عبارات الترحيب والاستفسار عن الكيفية التى نرى أن تدار بها المناقشات — أنه يعمل دائما وفقا لنظريته المعروفة وهى « وضع أوراق اللعب مكشوفة على المائدة فان ذلك أسهل وأدنى إلى تحقيق الأغراض ... » (١)

واجتمع السياسيان بعد ظهر ذلك اليوم حيث أراد اسماعيل صدقى أن يوضح وجهة النظر المصرية فيما يتعلق بتعديل المعاهدة ... وأنصت بيفن طويلا إلى السياسى المصرى الداهية الذى سمع عنه الشئ الكثير والذى جاء قبلا ومنذ حوالى ربع قرن مضى ليفاوض دهاة الامبراطورية ويحاول أن ينتزع منهم اعترافا باستقلال مصر ...

أنصت بيفن طويلا إلى اسماعيل صدقى المفاوض الجرئ الذى يعرف كيف يستخلص حقه فى لباقة ورقة يخفى وراءهما مضاء عزيمة وشدة وتمسك بالحق واغرام بالتضحية فى سبيله ...

أنصت مدير دفة السياسة الانجليزية فى الخضم العالمى المضطرب إلى نمر السياسة المصرية وهو يشرح فى إفاضة وقوة وحسن أسلوب وبراعة عرض وجهة نظر بلاده فى المعاهدة الحالية وما ترجوه منها ، ووجد بيفن نفسه بعد ذلك — وقد فهم المسألة المصرية تمام الفهم — يرد على محدثه فى شئ من الدقة بل والخبرة بموضوع بدأت مغاليقه تتفتح له،وبدأ يعرفه على حقيقته .

---

(١) مذكراتى للدولة المترجم له .

ولم تفت النمر الجرئ فرصة محاولة قطع الطريق على المفاوض الانجليزى كى يجابهه فى صراحة ولا يحاول أن يسلك — من وراء ظهره — طريقاً آخر يلتقى فيه بمفاوضين آخرين ! !

لم تفت النمر الذكى تلك اللمحة الخاطفة فاذا به يعلنها فى جلاء ووضوح مؤكداً للوزير البريطانى أن المقترحات البريطانية المعروضة مرفوضة مقدما وأن الشعب المصرى بأسره متضامن ومجمع على رفضها ...

وافترق السياسيان إلى عودة فى موعد حدداه بعد « نهاية الأسبوع » ولكن . . ونظراً لضعف بنية النمر ... وللبرد الشديد الذى أصابه فى سفره بالطائرة ... سقط فريسة المرض .

وكان المرض قاسيا ورهيبا أثار القلق والخوف على السياسى الكبير الذى قرر طبيب ملك الانجليز — وكان يعالجه — أن حالته تنذر بخوف وأنه قد يموت قبل مطلع الصباح ...

وكان موقفا رهيبا مربكا لمن كانوا حول اسماعيل صدقى وأن مصطفى أمين الذى كان يرافقه بوصفه الصحفى ليصف تلك الليلة القاسية وصفا بارعا فيقول :

« واجتمعنا فى غرفة ابراهيم عبدالهادى باشا — وزير الخارجية وقتئذ — فى فندق كلاريدج . . ابراهيم عبد الهادى وعمرو باشا وأنا . . .

« وكان الوقت بعد منتصف الليل . وانتظرنا أن يدق التليفون من الغرفة المجاورة ينعى صدقى باشا . . .

« وقال ابراهيم باشا كل ما أتمناه أن يعيش أسبوعا حتى يموت بين أهله فى مصر .

« وبدأ عمرو باشا يتحدث عن تشييع جنازة صدقى باشا فى لندن فيقول :

« يجب أن تكون الجنازة رسمية لأنه قادم إلى هنا لمفاوضات رسمية . .

« وكان الجو جو موت !... وفى ساعة متأخرة انصرفنا على أن نلتقى فى غرفة ابراهيم عبد الهادى باشا فى ساعة مبكرة ...

« واجتمعنا فى صباح اليوم التالى . وكانت مهمة شاقة أن يمسك أحدنا بالتليفون ويسأل عن الأخبار !! فردت الممرضة ودعتنا إلى غرفة صدق باشا .

« وتصورت أننى سأشهد صدق باشا وهو يسلم الروح . وأنى سأسمع وصيته ... ولكننا وجدناه جالسا فى سريره وعلى رأسه الطاقية وعلى عينيه نظارته وأمامه بعض الأوراق .

« وقال عمرو باشا : إزاى الصحة ياباشا ؟!

« فرد صدق باشا : الحمد لله .. أحسن ... لقد شعرت بتحسن ليلة أمس فجلست وكتبت هذه المذكرة ...

« وناول صدق المذكرة إلى ابراهيم عبد الهادى وعمرو فاذا بها مكونة من ١٢ صفحة ومتضمنة رأيه فى مسألة السودان المعروضة من مستر بيفن .؟!

ودهشنا !! كيف أن رجلا كان يكتب هذه المذكرة الخطيرة فى الوقت الذى اجتمعنا فيه لتنظيم جنازته ... »(١)

ذلكم كان اسماعيل صدق ... وتلك كانت صورة مبسطة من تفانيه فى العمل ومبالغته فى الوفاء لوطنه وقضيته الكبرى التى عمل لها فى صدر شبابه ... وظل خادمها الوفى حتى بلغ مبالغ الشيخوخة !!

ذلكم كان النمر فى صراعه مع المرض ... يأبى أن تغلبه العلة وتحول دونه والغاية السامية التى جاء من أجلها ... وأنه ليأبى وقد أنهكه مرضه .... وتكالبت عليه سنون عمره أن يستسلم للداء .. أجل .. كان اسماعيل صدق رجل نضال حتى مع المرض الذى اعتبره عارضا من اللازم التخلص منه ما دامت هناك مهام جسيمة فى حاجة إلى وجوده !!

ولقد أثار مرض الرجل الظنون والريب والمخاوف ... وتوقع الجميع أن نهايته قد حلت ولكنه هو كان يسخر بالجميع ومخاوفهم ويؤمن من أن

---

(١) عمالقة وأقزام لمصطفى أمين بك .

روحه الكبير . . . وقلبه العظيم قادران على فعل معجزة شفائه وتخطيه مراحل الخطر ليستطيع أن يقف ثابتا مناضلا فى ميدان الجهاد الشريف لاستخلاص حقوق مصر المفداه من أيدى غاصبيها ! !

غالب صدقى المرض ... فغلب الداء ولكنه آثر العافية وأحب أن يستجم قليلا فبقى فى فراش إبلاله من مرضه لا ليستريح . . . بل ليعاود العمل والإرشاد كما أحب وأراد ...

ومنع المرض صدقى من الاجتماع ببيفن ... وقيل أن الأخير سيذهب ليعود المريض فى الفندق ولكنه عدل فى اللحظة الأخيرة عن الزيارة لانشغاله باعداد بيانه الخطير الذى كان عليه أن يلقيه فى مجلس العموم متضمنا سياسة انجلترا العالمية ...

وكم أحب اسماعيل صدقى أن يشهد اجتماع مجلس العموم فى جلسته التاريخية تلك ليسمع بيان بيفن الشامل ولكن حال المرض دون ذهابه ... ولقد قيل له بعد ذلك وبعد أن ألقى رئيس الوزارة ذلك البيان عن رأيه فيه فرفض الإدلاء بأى رأى فى الموضوع لأنه كان لم يسمع به بعد الخطاب وبالتالى لم يقرأه ! !

وألقى بيفن بيانه الخطير ... وتناول فيه المسألة المصرية فى شئ كثير من الصراحة التى استمد وقائعها من حوادث الماضى ... ودون أن يقيم أى وزن أو اعتبار للموقف الحالى ولوجود رئيس الوزارة المصرية فى لندن ومحاولة التوفيق بين وجهتى النظر المتعارضتين ...

تناول بيفن أمر المفاوضات فى صراحة غريبة فقال عنها :

« انها تدور لعقد محالفة أساسها وحدة مصالح الدولتين وتشابههما . ومبادئ المشاركة والمسئولية ... ومما يعوق سعينا إلى الوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة نهائية أن فى مصر نفسها كثيرا من الصعوبات السياسية الداخلية .

« وقد اتفق الطرفان على أن من مصلحتهما المتبادلة أن تعقد بينهما محالفة صالحة ، محالفة يمكن أن تدمج فيما بعد فى التسويات التى ستعقد بين الأمم من

أجل السلام العالمى ، وهذه المحادثات لاتمس مصر كوحدة منعزلة عن غيرها فحسب بل يشمل رد فعلها منطقة الشرق الأوسط بأسرها .

« واننا لنهتم اهتماما بالغا باجتناب أى أمر يكون من شأنه إحداث أية ريبة ، أو تنشأ عنه صعوبات مع الدول الأخرى .

« وبهذه المناسبة أذكر المجلس بأن قناة السويس كانت إلى اليوم مفتوحة لسفن العالم بأسره على قدم المساواة بين الجميع وهذا هو النظام الذى عقدنا العزم على أن يبقى قائما على الدوام ...

«ولبريطانيا مصالح أخرى فى هذه المنطقة من العالم ، ويجب أن لايغيب عن الأذهان أن هذه المنطقة حيوية لسلام العالم بأسره ، أما الدول القائمة فى هذه المنطقة فانها تتطلع إلينا لنعاونها فى سبيل تحسين حالة الشرق الأوسط .

« ومن الهراء القول بأننا نريد أن نستغل شعوب الشرق الأوسط أو نضطهدها وما زال احترام استقلال هذه الأمم وتأييدها والعمل على تحسين حالتها جزء جوهريا من السياسة العامة التى تسير عليها الحكومة البريطانية وهذا شئ يقابل بالتقدير من جميع الدول ذات الشأن . . . »

ولقد قيل فى الدوائر الوزارية أن هذا البيان الشامل وما استنفذه من جهد ربما سيعوق بيفن عن مقابلة اسماعيل صدقى ولكن الذى حدث كان العكس إذ لم يكد يشرق صباح اليوم التالى حتى اتصل بيفن بصدقى طالبا تحديد موعد للمفاوضة فى ذلك الصباح !!

وحضر بيفن وستانسجيت ورونالد كامبل إلى الفندق للاجتماع باسماعيل صدقى وابراهيم عبدالهادى ... وطال الحديث وتشعب ... وتناول فى شئ من الحيطة والحذر والدقة مسألة السودان والجلاء .

والواقع أن مسألة السودان لم تكن الشغل الشاغل لدوائر المفاوضات ... بل للدوائر عديدة أتينا على ذكر بعضها ... ونقف قليلا الآن لنورد آراء البعض الآخر وأكثرهم مكانة وأهمية اسماعيل الأزهرى الذى يمثل الفئة المتعلمة فى السودان ويرأس وفده فى مصر ...

لقد أبى على الأزهرى الداعى للوحدة الخالدة – إخلاصه القوى أن يكون بعيداً عن الميدان فانتقل إليه وبدأ نشاطه بتصريحات صحافية عديدة عن حزبه ومكانته .. ومكانة الأحزاب الأخرى التى تحركها يد الاستعمار وتدفع لها ثمن دعاياتها !!

ولم تفت الأزهرى فرصة الاتصال بمستر بيفن فبحث برقية ضمنها آراء حزبه وختمها بقوله : « يجب أن تشمل وحدة وادى النيل مصر والسودان معا تحت التاج المصرى . »

ولا ريب أنه كان للبرقية « الحرة » أثر عارض إلى حد بعيد التيارات العكسية التى أثارتها الأحزاب السودانية المعارضة والبرقيات التى بعث بها السيد المهدى إلى كبار الانجليز . . .

وفى الوقت الذى كانت فيه المسألة السودانية فى أخذ ورد بين صدقى وبيفن من ناحية وبين الأحزاب السودانية من جهة أخرى – أبى تشرشل الاستعمارى إلا أن يدلى برأيه فى مفاوضات اسماعيل صدقى رداً على بيان أتلى فى مجلس العموم – بقوله :

« لايستطيع أحد أن يقول أن الحكومة البريطانية لم تبذل أفضل جهد تستطيعه لإجابة رغبات المصريين ، والواقع أن كثيرين منا ظنوا أن الحكومة البريطانية قد ذهبت إلى أبعد مما يجب وسلكت السبيل الخاطئ حينما أعلنت فى مستهل المفاوضات أنها على استعداد للجلاء عن منطقة قناة السويس وهى المنطقة التى تضمنها لنا معاهدة ١٩٣٦ فى السنوات القليلة الحرجة المقبلة ...

« وكانت النتيجة هى ما توقعناه من قبل فان مسألة الجلاء التى كانت تعد فى نظر الحكومة البريطانية أقصى حد من عروضها أخذت على أنها النقطة التى تبدأ عندها المحادثات الجديدة ، بل إن هذه المحادثات شملت الآن مسألة السيادة على السودان ومصيره ...

وفوق هذه التصريحات الجد الخطيرة ... والمناورات الخفية التى حركتها يد الاستعمار ... وحشد بعض الانفصاليين من أهل السودان خلف كواليس

المسرح السياسى حيث تدور المفاوضات ... فوق هذا كله ... ورغم تصريحات المسئولين من الانجليز بحسن نواياهم ونبل مقاصدهم وجميل تمنياتهم فان أصبع الاستعمار ماكفت عن تحريك « عرائسها » من خلف الستار لتثير التقولات وتخلق جوا يشتهيه ساسة الانجليز .

والأمر الذى لا جدال فيه أن مناورة حشد الانفصاليين فى لندن ... وبرقيات زعمائهم والطامعين فى السلطان منهم – كانت مناورة مكشوفة فضحت « مخرجيها » وأبانت حقائق أولئك الذين « حركوها » ولكن ... هل أقرت السياسة الطاغية بالواقع وأيقنت أن محاولاتها الظاهرة لذوى العيون من أصحاب الحقوق وغيرهم – لن تجدى ولن تغير من الواقع شيئا ؟!

لقد كان الموقف جد غريب ... ولكن كان النمر على عهده بنفسه ... وعهد الناس به ... كان متربصا ... وكان فى موقف يعرف فيه كيف يرد الهجوم ... وكيف يكيل للغاصب الصاع أربعة أمثال ...

• • •

كان الموقف غريبا حقا ... وكانت « الملهاة » التى وضعها المؤلف الاستعمارى تتحول رغم براعته التى يظنها فى نفسه إلى « مأساة » ما حسب لحوادثها أى حساب !!

ومن الغريب حقا أن يكون ذا وجهين وأن يبلغ الاهتمام بحوادث المسرحية مداه فتشترك فيها هيئتان متناقضتان احداهما رسمية والأخرى شعبية محضة . . . وأن يكون للأخيرة وحدها وجهين هى الأخرى . . . وطبقتين من الممثلين !!

كانت هناك الهيئة ذات الصفة الرسمية ... وتلك اتخذت لها مسرحا فى فندق « كلاريدج » حيث جلس للحديث والتفاهم والمفاوضة اسماعيل صدقى وابراهيم عبد الهادى ومستر بيفن وستانسجيت ورونالد كامبل ...

وكانت فى الخارج هيئة أخرى ... هيئة ذات قسمين ... قسم انفصالى يحرك الانجليز شخوصه ويوحون إليهم ... وقسم يدعو مؤمنا إلى الوحدة

وهذا قد سافر إلى لندن ووقف فيها يناضل بوحى من ضميره وحبه لمصر والمصريين ورغبته التامة فى الاتحاد معها والانضواء تحت ظلال تاجها المفدى الواجب أن يشمل سلطانه الوادى ويفئ ظله الوارف المديد على الجنوب والشمال على السواء ...

وكان الانجليز إلى جانب مناوراتهم تلك يعمدون بشتى الطرق من دعاية ونشر وأحاديث وإذاعات إلى إلصاق تهمة غريبة بالمصريين تضعهم فى صورة المستعمر البغيض الراغب فى سلب حرية جاره وفرض حمايته عليه.

تلك كانت ضربتهم التالية التى أرادوا توجيه سهامها إذا ما قدر للمظاهرات السودانية المصطنعة أن يضل مسعاها المقيت وهى تدعو إلى الانفصال والتحرر الذى تسوره جدران الاستعمار وتسيطر عليه سياسة الجشع ويرتبط رغما عنه بالقيد الانجليزى ! !

ولقد استطاع اسماعيل صدقى أن يفوت على المستعمرين فرصة أحبوا الإسراع فى استغلالها وإذا به يفاجئهم بسلاح كذلك الذى أشهروه ... وإذا به يرغمهم على الإيمان بأنه أكثر منهم حيطة وأقدر على التلاعب والمداراة وبدلا من أن يثير غبارا فى الأفق عن طريق حفنة قليلة من الانفصاليين الذين يمثلون حزبا واحدا ضعيفا ... طلع عليهم بالوفد السودانى الرسمى الذى يجمع ستة أحزاب ويمثل غالبية أهل السودان المطالبين بالوحدة الشاملة الراغبين فى التخلص من الانجليز وإبعادهم عن بلادهم ...

ولقد كان الموقف غريبا حقا ... وقد أوحى تصارع القوى فيه إلى خلق أجواء من التكهنات والشائعات حتى لقد علا الهمس وأصبح دويا ... وإذا بأبواق الاستعمار تردد نغما غريبا غير مألوف مؤداه أن انجلترا أمام إصرار المصريين على « احتلال » السودان و « استعماره » و « استعباد » أهليه ستلجأ إلى مبدأ دولى هام هو مبدأ الاستفتاء كى يقرر الشعب أى دولة يريد وأى نظام يتوق إليه وأى لون من ألوان الحكم يود أن يمارسه ! !

ولقد كان غريبا أيضا أن يعد الانجليز العدة لإجراء الاستفتاء على نطاق

واسع وأن يعملوا إلى توسيع نطاق المجلس الاستشارى وتدعيمه ببعض الشخصيات ذات المطامع الراغبة فى نيل مصالح خاصة ... ونشر دعاية شاملة فى القطر الشقيق عن المصريين ونياتهم الاستعمارية البغيضة فى السودان الراغب فى أن يكون حرا وأن يكون للسودانيين دون غيرهم من شعوب الأرض ولو كانوا إخوانه من المصريين !!

ورغم كل هذا لم يأبه اسماعيل صدقى للأمر ووضع نصب عينيه مسألة السودان وجعلها مساوية ... بل متممة للمسألة المصرية ذاتها ... وأكد للمسئولين هناك أنه وان كانت المعاهدات السابقة قد مرت مرورا عابرا بمسألة السودان فقد كان لذلك سببه الذى زال ولم يعد له من وجود الآن ...

ولقد أظهر « مستر بيفن دهشته للاهتمام البالغ الذى يبديه الجانب المصرى بشأن هذا الإقليم » فرد عليه إسماعيل صدقى قائلا :

— « إن عدم الاهتمام هو الذى يدعو إلى الدهشة أليست مصر كما كتب « هيرودوتس » من أكثر من ألفى سنة هى « هبة النيل ؟ » أليست مصر هى التى رأت من مصلحتها الحيوية من مقومات كيانها أن تضع يدها على السودان منذ ثلاثة آلاف سنة فى عهد تحتمس الثالث بينما كانت شقيقته الملكة « حتشبسوت » قد استولت على السودان الشرقى وغزت بلاد الصومال ؟

ولقد أدرك مستر بيفن فى نهاية الأمر أن سيادة مصر لاتحتمل الشك ولاالجدل وقد سبق لغيره من الساسة البريطانيين — وأخصهم لورد كرومر — الاعتراف بها »(١)

ويمضى اسماعيل صدقى بعد ذلك — وبعد ما كان من رده المفحم على مستر بيفن — فى تعزيز آرائه الثابتة دون جدل أونقاش فيقول شارحا الموقف وملابساته التى أتينا على وصف إجمالى لها :

« غير أننى إذ لاحظت أن القوم سيستقلون مطالبتنا بالسيادة لإظهار مصر فى صورة المستعمر الطامع ،أوضحت أن مصر لاتقصد منها غير استظهار

---

(١) مذكراتى للدولة المترجم له .

الوضع الذى يسمح لها بتقديم جميع صنوف المعاونة التى ينتظرها الشقيق الأصغر من شقيقه الكبير ذى الحول والخبرة الممتزجتين بالعطف والحب وقد تتمثل هذه المعانى وما يلازمها من تبعات فى كلمة « الوحدة تحت تاج مصر المشترك » وهو الرمز الذى يسعد السودان أن تعيش فى ظله ...(١)

ووجد بيفن أنه أمام خصم عنيد ... ومفاوض لبق حذر واثق من نفسه ومن قوة حججه ومتانة مركزه فأراد أن يتملص أو أن يحاول النكوص ... وعاد إلى ترديد نغمة قديمة سبق أن رددها هنا مستر بوكر الوزير البريطانى فى السفارة الانجليزية بمصر قائلا أن الانجليز قد « وعدوا » أهل السودان باستقلال بلادهم متى حان الوقت لتحقيق ذلك الوعد !!

وكان غريبا أن يتكلم الانجليز عن « الوعود » ... وأن يستمسكوا «بكلمة» أعطوها وهم الذين ظلوا طوال نصف قرن من الزمان يعللون بالتعلات ... ويسرفون فى « الوعود » وما حققوا « وعداً » واحداً !!

ولم تفت صدقى فرصة الرد على بيفن وقد ذكر « الوعود » الانجليزية لأهل السودان بمنحهم الاستقلال ... وأسرع ثانية يفوت عليه فرصة « تشويه » السمعة المصرية . . ووضع المصريين فى موضع المستعمرين الراغبين فى فرض سلطانهم على قوم تواقين إلى التحرر فقال :

ـ إن البلد التواقة إلى الاستقلال ـ كما كانت مصر دائما ـ ليست هى التى تقوم فى وجهه وتضع فى سبيله العراقيل ، غير أن هذا الاستقلال ليس محله معاهدة تبرم بين مصر وانجلترا بل ستمنحه مصر يوما شقيقتها الصغرى متى تفاهما على أن وقته قد حان ، ومتى اتفقنا على الأوضاع التى تحقق مصالح الطرفين ...(٢)

وأمام هذا المنطق القوى ... والحجة الدامغة البليغة ... والحق الذى لايمارى فيه ... ويحاول الباطل أن يداوره أو يدور حواليه ... أمام هذا

---

(١) ، (٢) مذكراتى لدولة المترجم له .

الإيمان الثابت لم يجد المفاوض البريطانى إلا أن يسلم فى النهاية ويعترف بمطالب مصر الطبيعية فى تقرير وحدتها الشاملة للشمال والجنوب فى ظل التاج المفدى.

وبلغ من تحمس المفاوض الانجليزى للمشروع الذى قدمه أن وعد بأن يحصل على موافقة جميع زملاءه لإقراره فى أقرب وقت ممكن . . . وإلا فانه سوف يترك منصبه ويستقيل ! !

واهتزت أسلاك البرق فى العالم حاملة إلينا الغريب ! !

أجل الغريب فعلا وحقا ... إذ من كان يتصور أن يسلم الانجليز بمطالب مصر وأن يعترفوا فى النهاية بحقوقها فى جنوب واديها ؟!

وقيل فى شأن الاتفاق أقوال كثيرة ومتضاربة لعب الحدس والتخمين فيها دوراً خطيراً ... وكان أظهر ما قيل فى الأمر أنه قد تم الاتفاق فعلا بين اسماعيل صدقى وبيفن على أن :

« ينتهى جلاء القوات البريطانية البرية والبحرية والجوية عن المدن والموانئ المصرية فى خلال ستة شهور ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٤٩

أما عن السودان فقد « اتفق الطرفان على أن السياسة التى تتبع بشأنه يجب أن تظل فى نطاق وحدته مع مصر تحت حكم ملك واحد على أن تعمل مصر وانجلترا كلتاهما فى سبيل رفاهية السودانيين . . .

« ويجب أن يكون للسودانيين الحق فى تقرير مصيرهم فى النهاية وحتى يتأهب السودانيون للحكم الذاتى يجب أن تبقى الإدارة الحالية فى السودان كما هى طبقا لاتفاقية ١٨٩٩ المعدلة بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ مع بقاء المادة الحادية عشرة من هذه المعاهدة الأخيرة . . .

وصدر أخيراً فى أمر انتهاء المفاوضات بلاغ رسمى تناقلته شتى وكالات الأنباء ... وقد أبرق مراسل « المصرى » إلى جريدته المصرية الكبيرة من لندن يقول :

« وصل المستر بيفن إلى فندق « كلاريدج » فى الساعة ٨،١٠ مساء واجتمع بصدقى باشا وعلمت من مصدر يوثق به أن الاتفاق تم بصفة عامة

على عدة مسائل منها مسألة التحالف . ويقال أن بريطانيا وافقت أن على يكون الاحتلال فى حالة الحرب فقط . أما لجنة الدفاع المشتركة فانها ستكون هيئة خبراء استشارية وأصبحت الصيغة الجديدة فى موضوع السودان أقرب إلى مطالب مصر بشأن مسألة السيادة من أى نص سابق . ودعا صدقى باشا المستر بيفن لزيارة مصر فوعد بتلبية هذه الدعوة فى أقرب وقت مستطاع وبعد انتهاء مهمته فى نيويورك،والمفهوم أنه لن يزور مصر إلا إذا وافقت الأحزاب المصرية صدقى باشا على مشروعه . ومن الطبيعى أن صدقى باشا لن يعرض مشروعه على الأحزاب ولا على هيئة المفاوضات إلا بعد موافقة زعيما حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين على ما جاء به من لندن ثم يعرض المسألة كلها بعد ذلك على هيئة المفاوضات ثم البرلمان .

« ولذلك ينتظر أن تقوم المعارضة بحملة شديدة لنقد مشروعه وإذا وافقت هذه الهيئات كلها على ذلك فان وفدا بريطانيا يحضر إلى مصر لتوقيع المعاهدة برياسة بيفن أو ستانسجيت أو السفير البريطانى فى مصر أو أى شخصية كبيرة أخرى من وزارة الخارجية البريطانية . وانتهت المفاوضات فى الساعة ٩,٣٠ مساء وأصدر صدقى باشا البلاغ التالى بعد انتهاء المباحثات :

« انتهى رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها ووزير خارجية بريطانيا من تبادل الآراء بشأن المفاوضات المصرية التى جاء صدقى باشا ووزير خارجية مصر إلى هذه البلاد « بريطانيا » من أجلها . . .(١)

وكان طبيعيا أن تهب المعارضة ، وأن تثور ، وأن تحاول إحداث حدث ... ولقد آلم الرجل الكبير أن يحدث ذلك ، وأن تهب العاصفة عليه من ديار أهليه فقال :

« ماكنت لأتصور وقد فزت باعتراف الجانب البريطانى بوحدة الوادى تحت تاج مصر أن تقوم فى وجه ــ هذه النتيجة الباهرة ــ الصعاب من كل فج

---

(١) جريدة المصرى فى ١٩٤٩/١٠/٢٦

والاعتراض من كل ناحية ، وإنى إذ أفهم رد الفعل فى الناحية البريطانية وفى بعض الأوساط السودانية الواقعة تحت تأثير الفريق الاستعمارى من موظفى السودان ، لا أفهم كيف يكون الحل الذى وصلنا إليه محل انتقاد – بل محل المقاومة – فى بعض الأوساط المصرية وقد بلغ سرورى لبلوغ هذه النتيجة إلى الدرجة التى دفعتنى إلى الاتصال ليلا بالقصر الملكى بالاسكندرية لإبلاغه بأن تاج مصر قد ازدان بدرة جديدة وأن ملك مصر قد عاد إلى الحدود التى رسمتها الطبيعة وسجلها التاريخ . . . »

وعاد اسماعيل صدقى بالطائرة إلى مصر .. وسافر بيفن إلى وشنجتون .. ومن جديد راحت الشائعات تتلمس لها مخرجا ومكانا ... وانتشرت هنا وهناك ... وقيل فى الأندية والمحافل والمقاهى ما قيل ... وعرف المعارضون كيف يستفيدون من اعتكاف اسماعيل صدقى وصمته ، فقالوا ما حلا لهم ... ورددوا فى كثير من المبالغة ما كانوا يريدون .

وبلغ من جرأة المعارضين على الحق ... ومبالغتهم فى تصوير حوادث خيالية أن أذاعوا ما أسموه نصوص الاتفاق الذى تم بين «صدقى وبيفن» ووقعه الاثنان بالحروف الأولى من اسميهما – الأمر الذى جعل مجلس الوزراء يسارع باصدار بلاغ رسمى فى هذا الشأن جاء فيه :

« على الرغم من البيان الذى نشرته رياسة مجلس الوزراء فى اليوم التالى لعودة صدقى باشا ومعالى ابراهيم عبد الهادى باشا من لندن – مناشدة فيه الشعب والصحف الأخذ بأسباب الأناة والصبر قبل أن ينشروا أنباء عن المباحثات – استمرت الصحف على المضى فى تيار الإذاعات .. بل ان جريدة صادرة صباح اليوم نسبت إلى مصدر حكومى عال نصوص بعض العروض التى تقدم بها المستر بيفن إلى دولة صدقى باشا فى لندن . وهذا الذى نشر لا يتفق والحقيقة إلا فى قليل من النواحى المستقاه من هنا أو هناك .

« ودولة صدقى باشا الذى لا يزال إلى الآن ملازما فراش المرض ولا يلتقى بأحد من مذيعى الأخبار يود مرة أخرى ولمصلحة البلاد العليا أن يبتعد الناس

عن مجال التكهنات والإذاعات راجيا انتظار اجتماع هيئة المفاوضة يوم الجمعة أول نوفبر .. ويقرر دولته أن ما نشر حتى الآن لا يصح أن يبنى عليه حكم أو تترتب عليه نتيجة من النتائج ... »

° ° °

وأخيرا ... عاد النمر إلى موطنه ... عاد بعد نضال طويل مع خصم عنيد مراوغ يعطى بيد ليسلب بالأخرى ...

عاد اسماعيل صدقى الذى نسى كهولته ومرضه فى سبيل صالح وطنه . فكان معنى عودته إلى مصر عودة النشاط السياسى إلى المسرح الصاخب واتجاه شتى الأبصار إليه . . .

وألمت بالنمر العائد من معركة الجهاد - نازلة اضطر معها إلى ملازمة فراشه ... ولكنه ورغم المرض أبى أن يبق فى فراش الراحة أو أن يستسلم إلى المرض لإيمانه بأن الراحة لم تخلق للمجاهدين الذين يرونها فى استمرار الكفاح حتى ينالوا حقوقهم المغصوبة . ويحققوا آمالا عقدت عليهم، ويرضون ضمائرهم الحية وقلوبهم الكبيرة ... عندئذ فقط تغمرهم راحة النفس . . وسعادة الضمير ...

أبى اسماعيل صدقى المريض الساخر بضعفه وكبر سنه - وقد أجبره مرضه على الاعتكاف - إلا أن يستأنف نشاطه وجهاده إذ عز عليه أن يكون قعيدة المرض فى وقت كان المسرح السياسى فيه يضطرب بالحوادث ... ويغلى بالأنباء .. ويكاد يفهق على سعته بمن فيه من شخوص مؤيدة ومعارضة ومحايدة .. ونظارة يتلهون بالحوادث ولا هم لهم إلا الهتاف أو إرسال الصفير ! !

عاود الرجل القوى أساليب نشاطه من معتكفه ، وأحب أن يتعرف حقيقة شعور العامة والخاصة فى المقترحات التى جاء بها والتى كانت أنباء بعضها قد تسربت إلى الأسماع .

وعرف إسماعيل صدقى مقدما رأى العامة .. وكان يعرف النبع الذى يستقون منه الأنباء ... والأيدى التى تحرك عواطفهم وتوثر فى شعورهم ... وعرف

رأى الخاصة ... وهؤلاء أيضا كان يعرف مستوحاهم وكيف يتكلمون ... وبقى عليه بعد ذلك أن يعرف رأى هيئة المفاوضة ...

وأوفد الرجل إلى أعضاء الهيئة وزير خارجيته الذى شهد المباحثات وحضرها وعرف أسرارها جمعاء . ليطلع الأعضاء واحداً واحداً على ما جاء صدقى به ... ويتعرف أراءهم أجمعين ...

ورجع ابراهيم عبد الهادى إلى اسماعيل صدقى ليعوده فى فراش مرضه ... وليتكلم ... ولقد عرف صدقى من نبرة السياسى الذكى الصريح أن غالبية أعضاء هيئة المفاوضة لم يرحبوا بمقترحات « صدقى — بيفن » على الصورة التى كان يتمناها أو يرجوها المفاوض الأول ...

ورغم هذا ... وعندما أبل الرجل من مرضه ... وغادر فراشه كان أول شئ سعى إليه أن جمع « هيئة المفاوضة » ليتولى بنفسه عرض المقترحات عليهم ....

وتعددت الجلسات ... وكثر الجدل ... ومرة أخرى عادت الأنباء تتسرب من فرجات الأبواب ... وراح الناس يتشدقون بها ... والمعارضة تهلل وتكبر مؤكدة أن معاهدة « صدقى — بيفن » سيكون مصيرها الحتمى الفشل الذريع ...

وراحت الأيدى الخفية تلعب أدوارها خلف ستار ... وكان على اسماعيل صدقى وقتئذ أن يحارب فى أكثر من جبهة ... وأن يحاول صد أكثر من طعنة ... وأن يولى وجهه شطر داخلية بلاده وخارجها ليقف على كل سر ويعرف دخيلة كل أمر ...

وبقى النمر صامدا فى الميدان وحده ... ولعله فى تلك الفترة الدقيقة من فترات النضال قد نسى المعارضة وحربها والحملات التى وجهها إليه الأصدقاء قبل الخصوم ... نسى النمر هذا كله ... بل تناساه فى الواقع ليوجه جهوده وثباته ونشاطه إلى جبهة خطيرة أخرى قال عنها فى صراحة وعدم مواراه :

« وإذا ذكرت العوامل الخفية فلا بد للحقيقة والتاريخ أن أذكر هنا أن

مساعى إحدى الدول الشيوعية الكبرى اتجهت بكل قوتها وبكل وسائلها إلى إفشال كل محاولة للتقرب بين مصر وانجلترا ...

« وقد نجحت هذه المحاولة على الخصوص فى إقناع الكثيرين منا بأن قضية مصر ليس لها حل إلا على يد مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة ، وأنها كفيلة « أى هذه الدولة » بتوجيه هذه الهيئات إلى ما يحقق أغراض مصر دون تمكين لانجلترا من أن تنفرد بمصر فتطلق لمطامعها العنان ، وتستأثر بمزايا الحلف الذى سوف يمتد – بحسب تقديرها – إلى الشرق الأدنى جميعا !

« وعلى الرغم من ان أنباء المفاوضة كانت قد سبقتنى إلى مصر وعرف منها المطلعون على الحقائق ، بل وغير المطلعين أنها مرضية بوجه عام . فقد فهمت أنى لن ألق تأييدا يتفق مع ما حصلنا عليه من نتائج ، ووضح ذلك من تغير آراء أولئك الذين كانوا إلى العهد الأخير متحمسين للمعاهدة حتى قبل أن يدخل عليها ذلك التحسين الملموس ...

« وكانت حجة البعض أن الرأى العام لم يعد يطيق المحالفة وما تستتبعه من التزامات وليس يرغب إلا فى تحقيق الجلاء والاعتراف بسيادة مصر على السودان ... »(١)

ومع هذا ... ورغم هذه العواصف والأنواء ... بل برغم هذه الأعاصير المدمرة الرهيبة وقف الرجل فى ثبات وهدوء ليجاهر برأيه ويحاول إقناع المعارضين ...

كان اسماعيل صدقى يعتبر الشعب طفلا قاصرا من واجب قادته أن يبصروه بمواطن الخطر والا يستغلوا سذاجته أو ايمانه بهم فى توجيهه إلى أهداف لاتتمشى وصوالحه ، ولقد حاول اسماعيل صدقى ببياناته العديدة وإرشاداته المتكررة ، ونصائحه الأبوية أن يبصر الشعب بالحقائق وأن يجعل

(١) مذكراتى لدولة المترجم له .

غالبية المنصفين من بنيه يزنون الأمور بميزان صحيح وعادل . . . ودون جلوى إذ كان عقل الشعب دائما فى أذنيه ! !

والواقع أن طبيعة اسماعيل صدقى لم تؤهله يوما أن يكون « زعيما شعبيا » أو « خطيبا » يحاول بالمحسنات اللفظية وذلاقة اللسان ... وبالاعتماد على البلاغة، أن يصل إلى الناس، بل كان له دواما هدف واضح وعملى وهو أن يصل إلى غرضه بالأعمال ، وبدلا من أن يهبط إلى مستوى رجل الشارع فيترضاه ويخدعه بزخرف القول ، كان يحب دواما أن يرقى « رجل الشارع » إليه حيث هو ليعرف الحقيقة بعيدا عن كل المؤثرات ! !

ولقد وجد اسماعيل صدقى فى أمر خطير كذلك الذى كان يعالجه أنه لو أراد أن يترضى الشعب ما وصل إلى نتيجة ... ولو حاول أن يقنع الشعب المتسممة أفكاره .. المتحيز .. المتحزب .. لأضاع وقته ... وإذاً .. فقد كان عليه وسط هذه الأعاصير الجارفة القوية أن يجابه الهيئة الرسمية التى بدأت معه مراحل المفاوضات وخبرتها وخبرت أسرارها ...

ودعا اسماعيل صدقى هيئة المفاوضة إلى الاجتماع ... وعرض سياسته فتعددت المناقشات .. وكثر الجدل وقيل فيه ما قيل ... وأن الرجل الصابر المستمسك بحق بلاده ليقول فى هذا الذى حدث :

« تبين لى من أول اجتماع أن الزملاء فى غالبيتهم كانوا حريصين لا على استظهار مزايا المعاهدة الجديدة ولكن على التنقيب وراء كل ما يمكن أن يكون محلا للنقد ...

« وهكذا كانت مناقشات هيئة المفاوضة مظهراً من المظاهر المخيبة لآمال جميع التواقين إلى تصفية ما بين مصر وانجلترا من مشكلات طال أمد حلها ... فلما وصلنا إلى هذا الحل وحققنا الأمنيتين الغاليتين العزيزتين — الجلاء ووحدة الوادى — اصطدمنا بالعراقيل وبالاعتراضات وكلها غير ذات وزن يذكر أمام جدية النتائج التى وصلنا إليها وقوتها مما سنقيم عليه الدليل . وقد أصبحنا فى حالة تقوم على مرأى من الخصوم ومن الأصدقاء على السواء والكل

فى حيرة من أمرنا . يفيق المستعمرون من الانجليز فيتبينون أن مصر أفادت فوق ماكان ينتظر أن تفيد من سخاء ساستهم ، بينما يعمل البعض منا على تصوير مكاسبنا البارزة الواضحة فى الصورة التى تثير الريب وتبلبل أفكار المواطنين ، فينتهى الحال بأن يكون الفائز لا نحن – وقد كلل سعينا بالنجاح – ولكن المستعمر الذى كانت قد أفزعته مساعينا الناجحة وما كان ليقدر أن يأتيه الفرج والخلاص من ناحيتنا نحن لا من ناحيته »(١)

أجل ... ومرة أخرى بدأت أيادينا تهدم بدافع الأثرة ما قد أفلحنا فى إقامته، وتبدد فى عناد ما أفلحنا فى جمعه ونيله .. بل واغتصابه .. وعاد الأمر يخرج مرة أخرى من الأيدى التى تولته ... وفقد أعضاء الهيئة الرسمية للمفاوضات إحساس الثقة فى اجتماعاتهم التى ضاعت سريتها وتهدلت ستور خفائها . . .

وحاول صدقى مع هذا كله أن يقنع المفاوضين بقبول عروضه التى جاء بها ودون جدوى ... ولكنه مع ذلك لم يفقد الأمل ودوام الاتصال ...

وبينما هو يحاول معالجة الأمر إذ بغالبية أعضاء الهيئة يخرجون على الشعب ببيان زاد الأفكار بلبلة ووسع هوة سوء الفهم حتى خال الناس « مشروع صدقى بيفن » نكبة وطنية واحتلالا مشروعا فى لباس جديد ..

كان البيان رهيبا ... وكان خطيرا ... وانا لنورد هنا نصه بعد ديباجته التقليدية وقد وقعه « شريف صبرى وعلى ماهر وعبدالفتاح يحيي وحسين سرى وعلى الشمسى وأحمد لطفى السيد ومكرم عبيد .. »

١– بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ تقدم الجانب البريطانى بمشروع اتفاق نص فى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أنه « فى حالة تهديد سلامة أى دولة من الدول المجاورة لمصر اتفق الطرفان الساميان على أن يتشاورا معا

(١) مذكراتى للدولة المترجم له .

لأجل القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه ...

« ولكن الهيئة رفضته فى مذكرتها الإجماعية التى أقرتها بجلسة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ لما تبين لها من ان الارتباط قد يؤدى إلى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية وما يستتبع ذلك من احتمال عودة القوات البريطانية إلى احتلال أراضيها فضلا عن أن عبارة « تهديد السلامة » عبارة مطاطة تحتمل تأويلات متباينة ..

« وبمراجعة مشروع « صدقى — بيفن » تبين أن هذا النص وان كان قد حذف من المادة الثانية إلا أنه أضيف بما يحقق كل معناه ويكاد يتفق مع حرفه إلى المادة الثالثة .

« ولم يكن من المستطاع أن نقبل ما سبق أن تقرر رفضه بالإجماع ولا أن نجيز نصا يجر البلاد إلى الاشتراك فى اتخاذ تدابير غير محددة قد يكون منها تعكير صفو العلاقات الودية بين مصر ودولة أخرى أو تسليم مرافقنا أو بعضها إلى السلطات العسكرية البريطانية مما يؤدى — كما سبق القول — إلى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية .

« أما إبدال كلمة « عمل » بكلمة « تدابير » فانه لايغير من الموقف شيئا لأن من التدابير ما قد ينتهى إلى أعمال عدائية أو ذات نتائج خطيرة .

٢ — أما عن مطلبى الأمة الأساسيين . « الجلاء ووحدة وادى النيل » فقد وقع إجماع الهيئة — فيما يختص بالجلاء — على تقدير ثلاث سنوات أجلا لإتمامه تقدير مبالغ فيه ، وأن الجلاء مستطاع فى أقل من هذا الأجل بكثير من الناحية المادية وخاصة إذا لوحظ أن العمليات الحربية توقفت توقفا تاما منذ أكثر من سنة ، وكان من المفروض أن تبدأ القوات البريطانية التى جلبت بسبب الحرب فى الجلاء عن المدن والأراضى المصرية عقب توقف العمليات الحربية مباشرة لاسيما وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها لم تجزلهم البقاء إلا فى منطقة محدودة ، وبقوات محدودة العدد لاتزيد على عشرة آلاف جندى وأربعمائة طائرة .

٣ – وقد كان البروتوكول الخاص بالسودان طبقا للنص الذى اقترحته الهيئة يتضمن تعهد الطرفين بالدخول فورا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر » .

وجاء النص فى مشروع الاتفاق الأخير بأن « السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها السياسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتى وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان وأنه إلى أن يتسنى للطرفين بالاتفاق بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذا » .

ومن المقارنة بين النصين يتبين :

أولا – أنه بينما يشير مشروع « صدقى – بيفن » فى الفقرة الأولى إلى السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر فان الفقرات التى تليها تجرد الوحدة من كل خصائصها ...

ثانيا – يحتفظ النص المشار إليه بالحالة الراهنة فى السودان دون أن يعد باجراء أية مفاوضات لتحديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين تحت تاج مصر .

ثالثا – ان النص على تخويل السودان حق اختيار نظامه فى المستقبل يمهد السبيل لفصل السودان عن مصر ويلزمنا منذ الآن بقبول مبدأ الفصل وفى ذلك هدم حتى للوحدة الإسمية فى ذاتها ، فاذا قورن ذلك بما هو جار فعلا فى السودان الآن تبينت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص ...

« ولا عبرة بما جاء فى المذكرة التفسيرية التى أعدها دولة صدقى باشا من أن كل تعديل يطرأ على نظام الحكم فى السودان إنما يكون فى نطاق الوحدة

فانه فضلا عن أن عبارة النص جلية فى هذا الصدد فان تفسير دولة صدقى باشا تفسير من جانب واحد غير ملزم للطرف البريطانى .

« وغنى عن البيان أن حرصنا على وحدة وادى النيل كوحدة فعلية لا ينطوى على أية نوايا من نوايا التوسع أو الاستعمار ، ولكنه حرص جاء محققا لما تجلى من رغبة شعب وادى النيل فى تأليف وحدة تؤكدها الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية ، ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معاً فى إقرار الحكم الذاتى للسودان بل تساعد عليه .

« لهذه الأسباب رفضنا المشروع بوضعه الجديد ، ورأينا اصدار هذا البيان الموجز توضيحاً للموقف الذى آثرناه قياماً بواجبنا وتأدية للأمانة الموكولة إلينا ... »

ذلك كان بيان سبعة من أعضاء هيئة المفاوضة . . . وانه لعمرى لبيان فيه ما يغنى اثارة حرب رهيبة فى النفوس ...

ولقد كان طبيعياً أن يحدث نشر هذا البيان ثورة فكرية عاصفة ... وكان طبيعيا أيضا أن يذهب فيه الشعب شتى المذاهب وأن تدور حوله الأقاويل فيشغل الناس جميعا ويقولون فيه ما يقولون ...

وكان البيان بعد هذا ضربة قاصمة أصابت الهيئة نفسها وقضت عليها ... إذ دلل نشره أولا على وجود فرقة فى الرأى ... وثانيا على استحالة قيام التعاون مرة ثانية بين هؤلاء الأعضاء .

وبدأت الآثار التى كان يرجوها المعارضون من نشر البيان تظهر واضحة وانقسم فيه الناس إلى فرق وشيع بلغ التحزب بغالبيتها — وهم الذين يلتقطون من الأفواه كما تلتقط الطيور الحبوب ... أو كما تردد الببغاوات كلمات لا تفهم معانيها — حدها الخطير الأعظم ذو الأثر المدمر الرهيب ووجد اسماعيل صدقى أنه وبعد نشر هذا البيان فى موقف فى البقاء فيه حرج دستورى فكان أن أسرع يطرح الثقة بوزارته على البرلمان ...

وعقد المجلس جلسة سرية وخطيرة ... ثم فازت الحكومة بالثقة التامة ..

وهو أمر كان اهتمام الانجليز به لايقل عن اهتمام المناصرين من المصريين ... وفيه أيضا كتبت « التيمس » تقول :

« لم يكن أمام صدقى باشا إلا أن يرجع إلى البرلمان وهو السلطة العليا فى إبرام المعاهدات أو رفضها ... وإذا ادعى الوفد بأن هذا البرلمان لايمثل الأمة فانه يمكن للرد على هذا الادعاء بأن عدم وجود ممثلين للوفد فى مجلس النواب يرجع إلى مقاطعة الوفد للانتخابات فى سنة ١٩٤٥ » .

وكتبت « الديلى تلجراف » تقول «قرر مجلس النواب المصرى بالإجماع بعد مناقشة استغرقت أربع ساعات فى جلسة سرية مطالبة الحكومة باستئناف المفاوضات مع بريطانيا لتحقيق أمانى مصر القومية . . . »

أما هيئة المفاوضة ... فبعد « إصرارها على الرفض بغير ما بحث ولا مناقشة » ... وبعد بيانها الخطير السابق الذى أدى إلى إحداث حالة واضحة شاذة ، فقد رأى اسماعيل صدقى أن استمرار وجودها ـ بعد أن أعلنت رأيها جهارا فى المفاوضات الجارية ـ بما يفسر بان « مهمتها أصبحت غير ذات موضوع » أن يستصدر مرسوما بحلها ...

وهكذا ... صدر مرسوم ملكى بحل هيئة المفاوضة ...





معاهدة

« صدقى — بيفن »

أما المشروع نفسه الذى قامت بسببه الضجة ... وثارت من أجله الأقاويل ... وقال المؤيدون فيه والمعارضون ما قالوا ... فاننا ننشره هنا بنصه كما تولى ترجمته اسماعيل صدقى .

« صاحب الجلالة ملك مصر

« صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند

« مدفوعين برغبتهما الخالصة فى تمكين علاقات الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهما ، وتأسيس هذه العلاقات على أسس أدعى لتقوية هذه الصداقة .

« وراغبين فى عقد معاهدة مساعدة متبادلة هدفها تدعيم ما بينهما من روابط المودة ، والعمل — بوساطة تبادل المعاونة والمساعدة — على تقوية النصيب الذى يستطيع كل منهما الاضطلاع به فى سبيل حفظ السلام وصيانة الأمن الدولى ، طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة .

فقد عينا المذكورين بعد .... بصفة كونهم مفاوضين عنهما .

المادة الأولى

ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ والمذكرة المقبولة الملحقة بها ، وكذلك المذكرات والاتفاق المؤرخة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بخصوص الإعفاءات والمزايا الملحقة بهذه المعاهدة

المادة الثانية

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما إذا أصبحت مصر محل اعتداء مسلح ، أو فى حالة ما إذا اشتبكت المملكة المتحدة فى حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر ، فانهما يتخذان بالتعاون الوثيق ، وبعد المشاورة ، أى إجراء تتبين ضرورته ، ريثما يتخذ مجلس الأمن الوسائل اللازمة لإعادة السلم .

المادة الثالثة

تحقيقا للتعاون وتبادل المساعدة بين الطرفين الساميين المتعاقدين وتمكينا من تنسيق التدابير التى تتخذ لدفاعهما المشترك ، تنسيقا فعالا فقد اتفقا على تكوين لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونها من ترى الحكومتان ضمه إليها من المندوبين .

« وهذه اللجنة هى أداة استشارية مهمتها أن تدرس — لكى تقدم اقتراحاتها إلى الحكومتين عما توصى به من الإجراءات — المسائل الخاصة بالدفاع

المشترك عن الطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو ، بما فى ذلك مسائل العتاد والرجال المتعلقة بها قواتهما المسلحة بصفة فعالة من مقاومة الاعتداء

« وتجتمع هذه اللجنة كلما اتضحت ضرورة ذلك لمزاولة مأموريتها . وعند الاقتضاء تدرس اللجنة أيضا – بناء على دعوة الحكومتين وعلى أساس المعلومات المقدمة من كلتيهما – العواقب العسكرية للحالة الدولية ، وخاصة أية حوادث من شأنها تهديد الأمن فى الشرق الأوسط ، وتقدم فى هذا الصدد إلى الحكومتين التوصيات الملائمة ويكون على الحكومتين فى حالة وقوع حوادث مهددة لأمن أى بلد من البلدان المجاورة لمصر ، أن تتشاورا لكى تتخذا بالاتفاق بينهما أية إجراءات قد ترى ضرورتها .

المادة الرابعة

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لايعقدا محالفة ما ، ولا يندمجا فى حلف قائم تكون أغراضهما مضادة لمصالح أحدهما .

المادة الخامسة

لايجوز أن أى شرط من شروط هذه المعاهدة يحدث تأثيرا بأية صورة كانت ، فى الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب لواحد أو الآخر من الطرفين الساميين المتعاقدين على ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

المادة السادسة

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه – مع عدم المساس بما صار اعلانه من كليهما تطبيقا للفقرة ٢ – من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية – كل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يكون قد تعذر عليهما حله بمفاوضات تجرى بينهما ، يصفى طبقا لنصوص هيئة الأمم المتحدة ...

المادة السابعة

يجب التصديق على هذه المعاهدة (التى يعتبر نصاها الانجليزى والعربى رسميين) وتتبادل وثائق التصديق فى القاهرة فى أقرب وقت مستطاع وتدخل

المعاهدة فى دور التنفيذ من تاريخ تبادل هذه الوثائق . وتبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عاما من تاريخ دخولها فى دور التنفيذ، كما أنها تستمر بعد ذلك نافذة المفعول إلى أن تنقضى مدة عام بعد أن يعلن عدم تجديدها من أحد الطرفين الساميين المتعاقدين إلى الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية .

وتأييداً لما تقدم . . . .

بروتوكول خاص بالسودان

ان السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر ، سيكون هدفها الأساسى رفاهية السودانيين وتقدم مصالحهم وتهيئتهم تهيئة مجدة للحكم القانونى ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم فى السودان مستقبلا .

وانتظارا لأن يستطيع الطرفان الساميان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانيين تحقيق الهدف الأخير يحتفظ بمعاهدة سنة ١٨٩٩ كما أن المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ وملحقاتها والفقرتين ١٤ و ١٦ من المذكرة المرفقة بالمعاهدة المذكورة تبقى نافذة المفعول، دون اعتبار لحكم المادة الأولى من هذه المعاهدة .

بروتوكول خاص بالجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الجلاء التام عن الأراضى المصرية « مصر » بواسطة القوات البريطانية يجب أن يكون قد تم فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

وأن مدينتى القاهرة والاسكندرية والدلتا يجب أن تكون قد أخليت قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ وأن يستمر فى إخلاء باقى الأراضى المصرية بصفة غير منقطعة أثناء المدة المنتهية بالتاريخ المقرر فى الفقرة الأولى .

وتستمر نصوص اتفاقية ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاصة بالإعفاءات والمزايا نافذة بصفة انتقالية لصالح القوات البريطانية أثناء سحبها من مصر

وكل تعديل للاتفاقية البادى ذكرها تتضح ضرورته لداعى لزوم إخلاء الدلتا والمدينتين قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ يصير تقريره باتفاق جديد تحصل المفاوضة فيه بين الحكومتين قبل ذلك التاريخ .

قد اتفق على أن المستندات المرفقة طيه لم توضع إلا على سبيل المراجعة على أنه من المقرر أنه فى حالة ما إذا لم يدخل عليها من جانب الحكومة المصرية أى تعديل بعد عرضها عليها رسميا ، فان المستر بيفن سيوصى الحكومة البريطانية بقبولها . . . »

ذلكم كان مشروع « صدق — بيفن » بنصه وروحه ... وهو المشروع الذى قامت فى وجهه — كما ذكرنا — العقبات والثورات وأصدرت فى شأنه البيانات الخطيرة ... وألقيت الخطب ... وتفرقت « هيئة المفاوضة » وصدر مرسوم حلها ...

ذلكم كان المشروع ... ولست بعد كل ما ذكرت فى حاجة إلى مناقشته . لأن بنوده ظاهرة ... وأغراضه واضحة ... ليست فى حاجة إلى مزيد من الشرح والاستيفاء ...

• • •

عندما صدر المرسوم الملكى بحل هيئة المفاوضة المصرية لأن غالبية أعضائها خرجوا بمناقشاتهم إلى حد العلانية وجاهروا برأيهم فى المفاوضات الجارية بين مصر وبريطانيا — بقى على اسماعيل صدقى أن يحمل العبء وحده ويتقدم إلى البرلمان بمشروعه لمناقشته وإبداء الرأى فيه بالموافقة .

والواقع الذى أثبتت صحته مجريات الأمور بعد ذلك — كان يؤكد أن العقلية الانجليزية الجامدة لم تحسب لهذا الأمر حسابه إطلاقا إذ اعتقدوا فى تقديرهم القائم على سوء النية أموراً كانت الخطوات التى حدثت من الجانب المصرى مضادة لها تمام التضاد !!

كان الانجليز يعرفون بطرقهم الخاصة أن هيئة المفاوضة المصرية ستقف فى وجه أى اتفاق يناله اسماعيل صدقى . . . وأنها سوف تتجاهل أى

ظفر يأت به ، وكانوا يؤمنون أن الحزب المصرى الكبير وهو « حزب الوفد » لن يبارك بحال من الأحوال معاهدة يكون اسماعيل صدقى بطلها ... وكانوا يعرفون بعد هذا وذاك أن الشعب بلوره لن يهلل للمعاهدة ولن ينادى بابرامها — ولهذا ... ولهذه الأسباب جمعاء وما يستتبعها من نتائج ذات أثر بعيد — أسرفوا فى وعودهم وأحبوا أن يظهروا بمظهر المسلم بكل مطالب المصريين.

تلك كانت الخطة الخطيرة التى رسمها الانجليز . . . لقد أحبوا أن يقوموا بمناورة بارعة فى فن الدعاية « لتساهلهم » وحبهم الخالص لتحرير الشعوب وإعطائها حقوقها كاملة ... لهذا ... ولهذا وحده ظهر بيفن بمظهر الكريم السمح مع اسماعيل صدقى فسلم بما أراد وهو مؤمن بأن الصخرة الأولى التى ستقف عندها هذه المشروعات ولن تتعداها بعد ذلك هى «هيئة المفاوضة»

لقد قدر الانجليز أن المفاوضين المصريين سيرفضون المعاهدة ... وتبعا لرفضهم سوف يقدم اسماعيل صدقى استقالته فتأت إلى الحكم وزارة جديدة تتبع سياسة جديدة ومن ثمة يبدأ الانجليز معها من جديد مهزلة المفاوضة لتستمر بضع سنين أخرى !!

تلك كانت خطتهم التى عرفها النمر وعرف كيف يتلفها فى الوقت المناسب دون أن يعطيهم فكرة النكوص أو سحب تعهداتهم السخية !!

تلك كانت خطتهم التى آمنوا أنها ستقف حيث تصوروا وأرادوا . . . ولكن ما أن صدر مرسوم حل « هيئة المفاوضة » ثم قيام مجلس الوزراء بعد ذلك بدراسة بنود المشروع وما فيه من مزايا ... ثم دفاع رئيس السعديين محمود فهمى النقراشى باشا عن المشروع « فى جلسة البرلمان السرية » مبينا فى بلاغة وفى يقين النواحى العديدة التى جعلت منه مشروعا متفقا مع مصلحة البلاد كل الاتفاق — ما أن حدث هذا كله حتى بدأت جهودهم توجه إلى ناحية أخرى ... وميدان آخر يحسنون الحرب فيه ولهم فيه شهرة وطول باع ..



وارتدى الانجليز أقنعتهم التقليدية وراحوا يعملون فى الظلام خشية أن تتم معجزة الموافقة على مشروع « صدقى – بيفن » ويتقدم به المصريون إليهم فيفضحونهم أمام الرأى العام العالمى ويسلطون عليهم أضواء كاشفة تفضح للعيون نقيصه من نقائصهم العديدة التى لايشملها حصر والتى يعرفها الناس أجمعين !!

ارتدى الانجليز أقنعتهم التقليدية وراحوا يعملون فى الظلام وبطرقهم الخاصة ... وسرعان ما امتدت الأيدى الخفية تحيك الدسائس والمغامرات ...

وهبت العاصفة من ناحية السودان ... أجل من ناحية السودان وأعنى بالسودان هنا ادارته الانجليزية ... وحكومته الاستعمارية البغيضة زارعة بذور الفتنة والشقاق بين الأخوة الأعزاء الأحباء فى الله ... المخلصين فى الدين ... المرتبطين بالتقاليد وصلات الدم والعادات ...

وبدأت الأيدى الخفية تلعب ... وبدأت ألعابها « بنمرة » خطيرة جاءت فى صورة رسالة حملها حاكم السودان هدلستون إلى اتلى رئيس الوزارة من المهدى وفيها يقول أنه من اللازم على الحكومة البريطانية أن تعرف أن سبب قيام الثورة المهدية فى السودان هو النفور من الحكم المصرى المطلق ...

وأن هذه الثورة قد تعود إلى مسرح الحوادث مرة أخرى فى حالة ما إذا عاد المصريون إلى السودان ! !

وأبلغ هدلستون الرسالة بأمانة وقد سافر إلى السودان بعد عودة صدقى إلى القاهرة . . . ولكى يقوى هدلستون ادعاءاته الغريبة أوعز إلى أبواقه بالإنطلاق وإحداث الضجيج والقول بأن أهل السودان يتساءلون عن مصيرهم فى قلق بعد إمضاء المعاهدة المصرية الإنجليزية وعلى أى وضع سيكونون إدارياً ،وهل ستنفرد بحكمهم مصر وحدها ويرحل الإنجليز ؟ وهذا أمر لايريدونه ويأبون حدوثه بحال من الأحوال ؟!

وانطلقت الأبواق المغرضة . . . وتناقلت وكالات الأنباء والبرق دعاياتها المسممة وراحت تحملها هنا وهناك وفى كل مكان .

وحدثت قبل ذلك مناوشات جد خطيرة فى السودان فبينما كان الشعب السودانى على بكرة أبيه ينادى بالوحدة الشاملة الخالدة بين الشمال والجنوب قام أعضاء « حزب الأمة » الإنفصالى بمظاهرة مضادة واعتدوا على العلم المصرى وكاد الأمر يتطور بين أبناء الجنوب إلى ما لا تحمد عقباه !

وأخيرا ... عاد هدلستون إلى « وكر » حملاته الاستعمارية مزودا بخطة مفصلة للخطوات الواجب أن يتبعها لتسميم الجو وتعكير الصفاء ، وإشاعة القلق . . . ولم يكد يصل إلى الخرطوم حتى أصدر تصريحاً جريئا كان بمثابة تحد صريح لمصر جاء فيه :

« عدت الآن من لندن والقاهرة حيث مكثت قرابة شهر بشأن مفاوضات المعاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر ... على أن هذه المفاوضات لا تزال دائرة الآن ولكن مهما كانت النتيجة فقد أذن لى المستر أتلى رئيس الوزارة البريطانية كتابة فى أن أعطى للسوانيين التأكيدات التالية .

« أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مصممة من ناحيتها على عدم السماح بأى شىء من شأنه أن يجعل حكومة السودان — التى لم تمس المحادثات الأخيرة دستورها وسلطانها بأى تعديل — تحيد عن القيام بالمهمة

التى أخذتها على عاتقها وهى إعداد السودانيين للحكم الذاتى ولمهمة اختيارهم بحرية الوضع الذى يريدون لبلادهم فى المستقبل وأن بروتوكول السودان ينص فى الواقع على أن يكون للشعب السودانى عندما يكون أهلا للحكم الذاتى حرية اختيار وضع بلادهم فى المستقبل،وأن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ترى أنه بحسب منطوق الكلام الذى أفضى به رئيس الوزارة المصرية إلى وزير الخارجية البريطانية لا شىء فى المعاهدة المزمع عقدها يمكن أن يفرط السودانيين حقهم فى تحقيق استقلالهم ولا يمكن أن يقيد شعباً يطلب الحرية .

« على أن رئيس الوزارة المصرية قد أوضح لوزير الخارجية البريطانية أن هذا مبدأ عام وكذلك لا يستوجب تضمينه فى صلب المعاهدة .

« وهناك نقطة اتفقت كلمة السودانيين المثقفين جميعاً عليها وهى رغبتهم فى أن يحكموا أنفسهم بأسرع ما يمكن،وهذه رغبة تشاركهم فيها كل من حكومتى بريطانيا العظمى ومصر وليس هناك مانع من أن تجد حكومة السودان فوراً فى العمل لبلوغ هذا الهدف وانى موطد العزم على أن لا يقف أى شىء فى سبيل تأسيس حكومة سودانية ، وانى أطلب من جميع من يودون أن يخدموا بلادهم أن يتعاونوا معى ومع موظفى على رسم الخطوة التالية فى سبيل تحقيق هذه الغاية . فلا شىء غير حسن النية فيما بينكم والتعاون مع الحكومة يمكن أن يبلغكم هدف الحكم الذاتى الذى تتوق إليه جميع الطبقات والأحزاب .. »

واستمر الداعية الإستعمارى فى تصريحه الخطير الذى أثار به النفوس وكان « غمزة » قوية من اليد الخفية لتعكير الصفاء ... وعرقلة الجهود فى السير قدماً نحو الغاية ...

ولم يكد ينقضى يوم ... أو بعض يوم على ذلك التصريح الجرئ حتى وجهت اليد الخفية ضربة أخرى لتحطيم جسر التوفيق الذى كان اسماعيل صدقى يعمل على تدعيمه وذلك بأن وجهت وزارة الخارجية البريطانية إلى

رئيس الوزارة مذكرة خطيرة بمطالب جديدة وتعديلات جديدة خاصة بالسودان الأمر الذى يؤكد أنه كان هناك شبه اتفاق ... بل اتفاق فعلى على حدوث ذلكما الأمرين فى وقت واحد ... تصريح الحاكم الانجليزى للسودان. ومذكرة وزارة الخارجية البريطانية الخاصة بالسودان ! !

وأحس اسماعيل صدقى أن وراء الأكمة ما وراءها ... وأن خلف اليد الممدودة بغصن الزيتون ... يد أخرى تشهر سلاحا مسموما ... وأن الوجه السمح الذى يلقون به المصريين ليس غير قناع زائف يخفى وراءه وجه الاستعمار البشع البغيض الذى يريد صاحبه أن يلتهم كل شئ ...

أحس اسماعيل صدقى بذلك كله وعرف نوايا الانجليز وقد باتت واضحة فهم يسلمون من ناحية ليغتصبوا أو يعرقلوا « التسليم » من ناحية أخرى ... ويعطون بيد « ليخطفوا » بأيد خفية ما سبق لهم إعطاءه ... فلم يجد إلا أن يكيل لهم الصاع مضاعفا ومن نفس الصنف ، فرد على مذكرتهم بمذكرة خطيرة جاء فيها بعد التقدمة المعروفة المصطلح عليها :

« تعقيبا على مذكرة صاحب الجلالة البريطانية التى سلمت فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ إلى سعادة سفير مصر فى بريطانيا العظمى تتشرف الحكومة الملكية المصرية بأن ترد فيما يلى على مختلف المسائل التى عولجت فى المذكرة المشار إليها ...

« فيما يتعلق بالسودان ، يتضح من مشروع الخطاب الذى أعده مستر بيفن ، ومن التصريحات التى قد يدلى بها فى مجلس العموم ، أن بروتوكول السودان سينص على منح السودانيين حق المطالبة بالاستقلال التام ، أى بعبارة أخرى حق الانفصال عن مصر ... ولكن المفاوضين المصريين لم يوافقوا – ولم يكن فى وسعهم أن يوافقوا – على أن يكون النص الذى تعترف بريطانيا بموجبه بوحدة مصر والسودان تحت تاج واحد هو التاج المصرى ، متضمنا فى آن واحد التخلى عن هذه السيادة بمنح السودانيين حق المطالبة بالاستقلال والانفصال عن مصر ...

« وقد حدث فعلا أن اقترح المفاوضون البريطانيون مشروعا لبروتوكول ذكر فيه حق السودانيين فى أن يعلنوا استقلالهم ، ولكن المفاوضين المصريين رفضوا هذا النص وأقر الفريق البريطانى هذا الرفض . . .

« بل ان النص النهائى للبروتوكول لم يقصد به غير الحكم الذاتى ، فضلا عن أنه حرص على تحديد حق السودانيين فى اختيار نظام السودان المقبل فوصفه بأنه حق ناتج عن « قدرة الشعب على إدارة نفسه » أى لايتعدى الإدارة الذاتية الداخلية ولا يعنى مطلقا الانفصال سياسيا عن مصر ...

« وزيادة عما تقدم ، فان سياسة الطرفين الساميين المتعاقدين فى السودان يجب أن تطبق فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وهذا يستبعد اعتراف مصر وبريطانيا العظمى بحق السودانيين فى قطع العلاقات التى تربطهم بمصر وتاج مصر قطعا تاما ...

« وعلى هذا فلا يسع الحكومة الملكية المصرية إلا أن تبدى دهشتها من تفسير الحكومة البريطانية لنصوص البروتوكول تفسيرا يفقد هذا البروتوكول كل معنى وكل مفعول ...

« والحكومة الملكية المصرية حريصة على أن توضح مرة أخرى أن سيادة مصر على السودان قائمة من الوجهتين التاريخية والشرعية ، بصرف النظر عن اعتراف بريطانيا العظمى بهذه السيادة ، فهى ليست حادثا جديدا من شأنه تعديل النظام الذى يخضع له السودانيون بل هى تسجيل لحالة قائمة ليس فى وسع أية هيئة دولية أن تعترض عليها .

« وقد يحدث فى المستقبل أن يؤثر السودانيون الاستقلال على الاتحاد مع مصر ، ففى هذه الحالة ستتخذ مصر القرار الذى تمليه عليها الروابط الأخوية التى تربط مصر بالسودان .

« غير أن الاستقلال مسألة قومية تهم فقط الشعب الذى يطلب الاستقلال والدولة التى تمنحه أو تعترف به . . وليس من شأن أية دولة حتى ولو كان

لها حق الاشتراك فى إدارة الشعب الذى يهمه الامر ، أن تتدخل فتطلب باسم هذا الشعب استقلالا لايملك الشعب بعد قدرة المطالبة به .

« وفضلا عن هذا فان التخلى عن السيادة المصرية على السودان لمدة غير محدودة فى المستقبل لايصح تسجيله فى بروتوكول ملحق بمعاهدة تحالف ثنائية تعقد لمدة عشرين سنة .

« فلهذا لايسع الحكومة الملكية المصرية، بهذا الصدد أن توافق على تفسير الحكومة البريطانية لبروتوكول السودان . سواء فى التصريحات التى قد يدلى بها مستر بيفن فى البرلمان، أو فى مشروع الخطاب الذى عرضه على الحكومة الملكية .

وطلب مستر بيفن أن يكون مفهوما بصورة قاطعة أن نظام الحكم الحاضر فى السودان سيظل محترما ... وقد وافق المفاوضون المصريون فى لندن على أن النظام الإدارى الذى نصت عليه اتفاقية ١٨٩٩ وعدلته معاهدة ١٩٣٦ سيظل نافذا ، غير أن الموافقة على استمرار نظام إدارى معين لاتعنى مطلقا أن هذا النظام يجب أن يظل نافذا فى المستقبل بدون أى تعديل . بل بالعكس فان البروتوكول نفسه ينص على أن يكون الهدف الجوهرى لسياسة الطرفين الساميين المتعاقدين، ورفاهية السودانيين وانماء مصالحهم واعدادهم باطراد للحكم الذاتى ومن ثم لممارسة ما ينتج عنه من حق اختيار النظام القادم للسودان .

« فمن واجب الحكومة المصرية إذن أن تتأكد من أن الإدارة الحالية تسير وفقا للتوجيهات التى رسمها البروتوكول ، فالنظام الإدارى القائم الآن ليس نهائيا غير قابل للتعديل ، بل بالعكس فانه يجب أن يتطور لبلوغ الهدف الذى حدده الطرفان الساميان المتعاقدان . . .

« ولتحقيق هذا التطور يحق لمصر ويجب عليها أن تبدى الملاحظات والاقتراحات التى تراها لازمة، كما أنه لابد لها من الاطلاع اطلاعا تاما

ومستمرا على التدابير التى تتخذها الإدارة الحاضرة فى السودان لتنفيذ السياسة التى تعهد الطرفان الساميان المتعاقدان على تطبيقها فى السودان ...

« فتفسير البروتوكول على النحو الذى يبدو أن الطرف البريطانى يريد التمسك به ، يكون معناه تجريد نص البروتوكول الخاص بالسودان والسياسة التى تعهد بها الطرفان الساميان المتعاقدان من مفعولها بتاتا ...

« ويحوى مشروع الخطاب أيضا الاعتراف لبريطانيا العظمى بحق تأمين الدفاع عن السودان بواسطة القوات المسلحة والتسهيلات التى قد تطلبها ... ويبدو من هذا النص أن مهمة الدفاع عن السودان تقع على عاتق بريطانيا وحدها فى حين أن لمصر حقا على الأقل متساويا مع حق بريطانيا العظمى فى هذا الصدد ...

« فعلى مصر أيضا أن تقول كلمتها فى المسائل المتعلقة بالدفاع عن السودان لأنه جزء من الدفاع عن مصر نفسها ، وفى المسائل التى قد توجد فى السودان ، إذ أن مصر نفسها قد تضطر إلى إرسال قوات مصرية إليه ... فهذه المسائل يجب أن تكون فى الوقت المناسب موضوعا للبحث من جانب مصر وبريطانيا العظمى خصوصا وأن وجود قوات بريطانية الآن فى السودان لم يكن موضع اعتراض من جانب مصر ...

« ومشروع الخطاب يمس أيضا مسألتين أخريين : الأولى حق المرور أو الترانزيت لبريطانيا العظمى فى مصر ، وحق تحليق الطائرات البريطانية فى جو مصر خلال مدة الجلاء ثم حق تحليق الطائرات بعد الجلاء .. والثانية بقاء الالتزامات المالية الناتجة عن تطبيق معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد إلغاء هذه المعاهدة .

« وقد تم الاتفاق فى لندن على أن تكون مسألة تحليق الطائرات بعد الجلاء موضع مناقشة تجرى بعد التوقيع على المعاهدة للوصول إلى اتفاق بهذا الصدد . أما تصفية الحقوق والالتزامات المالية الخاصة بالطرفين فانه لا يمكن إجراؤها

إلا بعد أن توضع المعاهدة الجديدة موضع التنفيذ ، فضلا عن أن هذه التصفية تتطلب اتفاقا بين الحكومتين ...

« وقد رفض المفاوضون المصريون فى محادثات لندن الاقتراح البريطانى الرامى إلى حل هذه المسائل بموجب رسائل تلحق بالمعاهدة ، فان الطرف المصرى لم يشأ أن يكرر الإجراء الذى اتبع فى معاهدة ١٩٣٦ باعتبار أن معاهدة التحالف المثالية بين بلدين يعترف كل منهما بسيادة الآخر واستقلاله . لايمكن أن تكون غير اتفاق بسيط واضح ، وإذا اقتضت هذه المعاهدة إضافة ملاحق عديدة مفصلة . فمعنى هذا أنها تحوى بنودا غير عادية لاتنسجم مع معاهدة تحالف مثالية .

« وقد رفض المفاوضون المصريون – وهم فى هذا محقون – أنه إذا نشأت فى المستقبل مسائل تقتضى اتفاقا تكميليا فالمفهوم أن تدرس الحكومتان تلك المسائل فى وقتها بغية الوصول إلى حلها بتفاهم متبادل .

« لهذا كله لايسع الحكومة الملكية المصرية أن تقبل اقتراح مستر بيفن بالتوقيع على مشروع الخطاب الذى أعده ...

« أما فيما يتعلق باستقلال السودان ، وباستمرار النظام الإدارى الحاضر فيه فان الحكومة الملكية المصرية لايسعها أيضا قبول تفسير الجانب البريطانى كما هو موضح فى مشروع الخطاب أو فى ملخص للتصريحات التى قد يدلى بها مستر بيفن فى مجلس العموم . .

« وتحرص الحكومة الملكية على أن توضح من ناحية أخرى أن مقدمة النصوص التى وقع عليها بالحروف الأولى فى لندن تقضى بأن تعرض هذه النصوص على الحكومة المصرية حتى إذا ما وافقت عليها عمد مستر بيفن إلى توصية الحكومة البريطانية باعطاء موافقتها أيضا ...

« وقد نفذ الجانب المصرى هذا الشرط ، ولم يوافق على الشروط مجلس الوزراء فحسب بل ان مجلس النواب أيضا قد وافق على السياسة التى أثبتتها

الحكومة . فكان يجب أن تكون هذه النصوص وموافقة الحكومتين عليها بمثابة المرحلة الختامية للمفاوضات ...

« غير أنه يبدو الآن أن الحكومة البريطانية تريد إعادة فتح المفاوضات وإدخالها فى مرحلة جديدة لايرغب المفاوضون المصريون الاشتراك فيها . لأن الحكومة المصرية لايسعها إلا أن تتمسك بالنصوص التى وافقت عليها والتى أقرها مستر بيفن .

« ولا يخامر الحكومة الملكية شك فى أن الاعتبارات الموضحة فيما تقدم ستحمل مستر بيفن على أن يعرض على مجلس الوزراء البريطانى النصوص التى وضعت فى لندن ووقعت بالحروف الأولى بدون أى تعديل أو إضافة وأن الاعتبارات المشار إليها ستحمل الحكومة البريطانية من ناحيتها على الموافقة على النصوص التى سبق للحكومة المصرية أن وافقت عليها ....

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدقى

ولقد استطاع اسماعيل صدقى فى مذكرته هذه أن يبطل دعاوى الانجليز ويقطع عليهم خطوط الرجعة التى رسموها . ويفسد عليهم سياسة « التوارى » و « الاختفاء » وتحريك « الأيدى الخفية » ... ويظهرهم فى مظهر الناقضين للعهد . . . ولم يجد الرجل الحر الأبىّ الصريح . . . المناضل عن الحق ... وفى سبيل الحق ... إلا أن يترك المجال لغيره وأن يتخلى عن مسئولية الحكم بعد أن أعيته الحيل مع الانجليز ... ولم يستطع أن يجعلهم فى النهاية يقررون أمرا سبق لهم أن هللوا له وباركوا حدوثه وشجعوا على إبرامه والانتهاء منه ...

لم يستطع الرجل الصريح اسماعيل صدقى أمام هذه السياسة اللولبية ... الملتوية ... ذات الأوجه المتعددة ... أن يحمل وحده المسئولية وآثر وقد جاهد وخانه نفر من قادة الأمة وأخلص بنيها — أن يترك الأمر لمن يكونون أقدر منه على تسيير دفة الأمور ومواجهة أولئك الانجليز الذين بدا أنهم كرهوا — وهم الغاصبون — مارضيه صاحب الحق ! !

وكان من أغرب وأجرأ أساليبهم البالية وهم يحاولون – بطرقهم الملتوية – الوصول إلى تفاهم يدعونه، أن تعلن وزارة الخارجية البريطانية تأييدها بصفة رسمية للبيان الجرئ الذى أفضى به حاكم السودان ...

وهكذا ... وأمام هذا الأسلوب الخادع من أساليب السياسة الاستعمارية اللعينة لم يجد اسماعيل صدقى إلا أن يقدم استقالته إلى جلالة الملك ...

ولقد صدقت الحكمة التى تقول « يكاد المريب أن يقول خذونى » فلم تكد تعلن استقالة اسماعيل صدقى من رئاسة الوزارة بعد مذكرته الخطيرة التى أوردناها – حتى راح الانجليز عن طريق صحافتهم يفضحون أنفسهم ويحاولون إلصاق تهم غريبة بالمفاوض الذى حيرهم – وكانت مهاجمتهم له نورا أوضح سياسته وأبان نواياهم الاستعمارية اللعينة .

استقال الرجل فى النهاية . . . وظلت استقالته موضع استشارات عديدة ثم قبلت أخيراً ... وانى لموردة هنا نصها بأكملها استكمالا للبحث :

« مولاى صاحب الجلالة

« تفضلتم فوضعتم أمانة الحكم على كاهلى ، والسن متقدمة والجهد محدود فكان لى من ثقتكم الغالية وعطفكم الكريم ، ومن جلال الأهداف الوطنية والشعور الفياض بواجب الخدمة العامة أقوى حافز لى على الاضطلاع بالأعباء الجسام فصرفت مع زملائى فى خدمة مولاى وقضية الوطن كل عناية واستنفدنا كل وسع فى عمل متصل من غير ملال أو كلال وقد تجمعت أهوال السفر المضنى فى سبيل تلك الخدمة وهذا العمل للتغلب على الصعاب والعقبات التى قامت أو أقيمت فى طريق تحقيق الأهداف الوطنية من الجلاء الشامل ووحدة مصر والسودان تحت تاجكم المفدى ، وكانت المفاوضات طويلة وشاقة ومضنية وأصبحنا من التوفيق قاب قوسين أو أدنى ، ولكن المرض قد أصابنى ونال منى منذ شهرين ، وأنا أقاومه وأناهضه وهو يلح ويثقل ، وقضية البلاد ما زالت تتطلب العناية وبذل المجهود ، والمرض يا مولاى لايرحم وقد استطال أمره وعيل صبرى ، ولذلك رأيت لزاما على أن أرفع استقالتى

إلى سدتكم العلية راجيا من مولاى التفضل بقبولها رعاية لمصلحة القضية التى لاتحتمل الإرجاء أو التأجيل ، على أنى يا صاحب الجلالة وأنا أقدم على هذه الخطوة أشعر بالغبطة البالغة لأن الله فى عدله وكرمه قد شاء أن يحفظ لى رضاكم السامى كاملا ، وعطفكم الكريم موفورا وثقة البرلمان مجددة مكررة، وكل أولئك لاغنى عنه لقيام وزارة دستورية فى بلد ديمقراطى . وها أنذا أترك الحكم يا مولاى وأنا متمتع بكل ذلك راضى النفس قرير العين مرتاح الضمير على ما استطعت أداءه لمليكى ووطنى من خدمة خالصة لوجه الله ...

« ولا يسعنى إزاء ما لقيت من العطف السامى والتأييد الكريم إلا أن أرفع إلى مولاى خالص الشكر جزيلا ، وعرفان الجميل وفيرا ، والله اسأل أن يبارك فى حياتكم الغالية ويسدد على الدوام خطاكم وأن يقر السلام والطمأنينة فى نفوس الشعب المصرى المتلهف على نجاح قضيته ، ويكتب التوفيق لخلفى الذى تختارونه يا مولاى لإتمام هذه المهمة الجسيمة بما يحقق الأهداف الوطنية لهذا البلد المفدى .

وإنى ما زلت يا مولاى الخادم المخلص الأمين .

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ — اسماعيل صدقى

° ° °

ودارت المشاورات كما أسلفنا واستقر الرأى أخيرا على قبول استقالة اسماعيل صدقى ... وإسناد الوزارة إلى محمود فهمى النقراشى الذى قبل الحكم ... وباشره بمؤازرة زملائه الدستوريين .

وبدأ الجو السياسى يهدأ قليلا ... وبدأت الاستعدادات الجديدة فى المعسكر الجديد تتخذ أهبتها للنضال القادم ... وتراجع النمر بضع خطوات ... تراجع وهوفى أوج مجده وبهرج سلطانه السياسى المؤزر وقد أرضى ضميره ووطنه وترك الميدان الصاخب لا إلى عزلة وتقاعد كان الغاصب يرجوهما .. بل إلى جهاد جديد حر لاتحده قيود « الوظيفة » وتقاليدها ولا ترسم خطوطه ومعالمه سياسة معينة أو شروط معاهدة جائرة ... وليكون على أتم

الإستعداد لاستئناف الجهاد إذا طلب إليه ذلك . أو دعت الضرورة إلى خروجه من معتزله .

تراجع النمر المعتز وقد ضاق صدره الرحب بألاعيب وحيل العدو ،وقد أحب فى سماحة وإخلاص أن يفسح الطريق لغيره ويمهد له مجال العمل والتجربة ، ولم ينس فى تراجعه الرتيب الموفق أن يبصر المقبلين على استئناف الجهاد بالخفايا ، وينير لهم طريق الأسرار المستغلقة فألقى قنبلته الضوئية المدمرة فكانت على الغاصبين نارا وعلى زملاء الأمس وشركاء الجهاد نورا يهدى سواء السبيل ويحذرهم أساليب ثعالب السياسة ومدوراتهم وتسويفهم ليعيدوا — وبعد مرور هاتيك السنون — القصة السمجة الملول مرة أخرى من بدايتها .

وجاء النقراشى ... والنقراشى رجل فوق معاصرته لقصة الجهاد ضد الغاصبين من بدايتها الأولى تحت لواء سعد زغلول — قطب من أقطاب المفاوضة الأخيرة وعضو له قيمته فى هيئتها ، فعرف أسرارها ، ووقف على خفاياها ، وأسأمه أن تطول فصولها وتتكرر وأن تأخذ مع الشخوص التى تتغير على مسرح السياسة لبوسا وأثوابا جديدة تخفى القديم المعروف .

والنقراشى بعد ما ذكرت رجل صراحة وجد ، لايحب الأساليب العتيقة البالية التى يتبعها الانجليز ، ويكره المماطلة ولا يحب التسويف فى حق يؤمن به ، ثم انه بعد هذا صاحب خلق ... يبغض سياسة الثعالب وينفر منها ويرى فيها جرائم بشعة يرتكبها الرجعيون فى حقوق الأمم الصغيرة المهضومة الحقوق ...

وأحب النقراشى — اعتمادا على التجارب السابقة ولكى يتفادى نقض الانجليز فى غدهم لوعود ومواثيق الأمس — أن يتبع سياسة صريحة وأن يسلك طريقا واضح المعالم كره الثعلب ولوجه وعاد يداور الرجل الصريح ويحاوره ..

وكره النقراشى وقد أعيته مع الماكر الغاصب شتى الحيل — أن يساير الانجليز ولم يجد إزاء غموض سياستهم وتعنتهم وإصرارهم على موقف الضلال والاستمساك بالباطل إلا أن يلجأ إلى ساحة العدالة الدولية وحق مصر الغالية

فى يمينه ليوقظ بصوته الداوى المجاجل الضمير العالمى الغارق فى وهدة المـــاديات .....

ووجدها اسماعيل صدقى فرصة طيبة مواتية قد تأت بخير مرجو ، وقد تحقق بعض آمال المجاهدين وتنقل قضية الوطن العزيز من محيط محدود إلى آخر أكثر سعة وأرحب أفقا — فوقف إلى جانب زميل الأمس يشجعه ويبارك خطوته الموفقة ...

ولكنه كان من العبث أن يوقظ صوت الحق نشاوى أسكرهم الباطل وطغت النفعية على ضمائرهم ، وحجبت المجاملات الرخيصة أنوار الوقائع المادية الواضحة عن بصائرهم فساروا فى ركاب الضلالات وتركوا الحق وحيدا ينعى الضمير الميت والعدالة الدولية التى لا ذات لها ولا وجود ...

دوى صوت النقراشى فى أروقة مجلس الأمن . . . وراحت حججه الدامغة تترى ، ووقفت وراءه مصر التى حطمت القيد وكرهت الاحتلال وظلاله البغيضة ... ولكن كان من العبث أن نجد حرا يقف إلى جانبنا أو نصيرا يضم صوته إلينا من « الأبطال الزائفين » الذين طالما تباكوا على العدالة ونعوها لأنهم يرونها حقا لهم حراما على الآخرين ...

وهكذا علت راية المادية اللعينة وخذل « أنصار السلام » و « بناة الأمن » من أعضاء مجلس الأمن قضية الوادى العادلة ووصموا جبين العدالة الدولية بميسم التحيز والتحزب والعار الأبدى الذى لن ينساه التاريخ .

وعاد النقراشى من رحلة جهاده فى الخارج ليجد المصريين قد ازدادوا تمسكا بحقوقهم وهانت لديهم التضحيات فى سبيل تحقيقها فراح يفكر فى وسيلة جديدة ينال بها حقوق مصر فى إجلاء الغاصبين عنها وتوحيد شطرى وادى النيل تحت تاج مصر ...

. . . .

ويحلو لى هنا أن أقف طويلا لا أمام حادثة خاصة أجلوها ولكن لأسير قدما فى موكب الحوادث متناسية — إلى حد ما — السرد التاريخى الخاص

بكتابنا هذا كى أستكمل قصة المفاوضات التى طالما كانت المخدر القوى ... و « المورفين » البغيض الذى أصاب جهادنا فى كيانه وصرفنا عن المضى فى الوصول إلى الهدف وجمّل لعيوننا وأذهاننا أبغض « رواية »

وهنا أقول أنهم لوحوا بالمفاوضات . . . وأطلق الغاصبون أبواقهم تردد مقاطعها ... وتصامم الجميع عن النغم الناشز ... وسار النقراشى فى طريق جديد متبعا سياسة آمن بها، إلا أنها أثارت بعض معارضيه .. ومرة أخرى .. ولم تجف بعد دماء الشهيد الغالى أحمد ماهر باشا . . . حتى سقط فى ميدان الفداء زميل صباه ورفيق جهاده وصنو روحه محمود فهمى النقراشى ...

ونكس التاريخ رأسه فى أسى وتحسر وهو يشهد أبطال الفداء ومغاوير الثورة الكبرى وحملة لواء الجهاد بالأمس وقادته اليوم تمتد إليهم أيدى حفنة من إخوانهم فى الوطن والدين فتفتك بهم وتسكت أصواتهم المدوية الطنانة التى طالما روعت وهزت وأخافت وارجفت قلوب الغاصبين .

وراح النقراشى شهيدا فى حب مصر ، وحمل ابراهيم عبد الهادى اللواء من بعده، وأخذ مكان القائد الصريع ، وسار بسفينة الحوادث وسط زعازع وعواصف فكرية ثم ... وإذا به يقف ذات صباح أمام تغيير سياسى شامل لطاقم الحكم جاءت على أثره وزارة حسين سرى القومية فأجرت انتخابات فاز فيها حزب الوفد بأغلبية ساحقة عادت به إلى مقاعد الحكم مرة أخرى ...

وتنفس ثعلب السياسة الصعداء، وظن فى مقدم حزب الوفد فرصة جديدة لمحاولات وعروض جديدة يتقدم بها، خاصة وقد كان الوفد خصم اسماعيل صدقى ومعاهدته، ومعارض إبرامها الأول والأخير ، وأبىَ دهاؤه إلا أن يعيد القصة من بدايتها مرة ثانية وأن يشيع فى سماء الوادى المتحفز المشوق إلى تحقيق هدف الوحدة الشاملة والجلاء الناجز ـ أصداء اللحن العتيق الذى أبلته السنون ومجت سماعه آذان كافة المصريين ...

وظن « الوفد » ـ وقد عارض معاهدة « صدقى ـ بيفن » وعابها ودعا

إلى رفضها لأنها جرت مع اسماعيل صدقى الذى لا يمثل الأمة وتسنده أحزاب ضعيفة ـ ظن الوفد أن الانجليز سيكونون أسخياء معه ويقدمون له شروط تحالف سخى يحقق أمل المصريين جميعا ويتوج جهادهم الطويل بتحقيق حلم الجلاء عن الوادى وتوحيد شطريه ... فقبل المفاوضة

ودارت « ساقية المفاوضات » من جديد ... ومدت مصر فى استسلام وصمت ذراعها المشبوب « لحقنة المورفين الخالدة » وسرعان ما سرى « المخدر القديم » ومع سريانه راحت تواتينا أحلام وآمال وأوهام ....

وظلت « الساقية » فى دورانها ولكن فى صمت ودون جلبة أو ضوضاء .. وعادت انجلترا تعرض ... ومصر تعارض ...

وسارت المفاوضات وتعثرت ، ثم سارت مرة أخرى لتتعثر من جديد وكان الغريب فيها دهشة الغاصب من استمساك صاحب الحق بحقه ...

ومر الوقت وما أسفر الوجه المجهول عن غموضه ... وقيل فى شأن المحادثات ما قيل .. وتغير السفير .. ومات بيفن .. وما تغيرت سياسة ستيفنسون ولا موريسون ....

وهاج الرأى العام بعد أن تبلبلت الخواطر ... وبدأ الناس يذكرون اسماعيل صدقى ويترحمون على معاهدته العتيدة التى حددت الجلاء وجعلت نهايته عام ١٩٤٩ ....

وأحس المفاوض المصرى أن الثعلب يريد إطالة الوقت دون جدوى وأن عام ١٩٥٠ قد قارب على الانتهاء وما أقر شرط ولا أبرم تحالف ولا تم جلاء ....

ومرة أخرى تحسر الناس على الفرصة التى ضاعت من جراء محاربة معاهدة « صدقى – بيفن » وتبين لهم أن جنوح السياسة الحزبية شر وبلاء ...

ووجد المفاوض المصرى أنه أمام مشكلة معقدة فهدد بقطع المفاوضات وإلغاء المعاهدة التى مرت السنون وما استطاع المفاوضون على اختلاف

حزبياتهم وميولهم أن يعدلوها أو يبدلوا شروطها أو يصلوا بها إلى نهاية يرجوها جميع المصريين ...

وأخيرا ... وأمام استمساك الغاصب بباطله لم يجد المفاوض المصرى إلا الإقدام على عمل حاسم جرئ وهو قطع المفاوضات وإلغاء المعاهدة اللعينة .. معاهدة ١٩٣٦ . . . . . .

ومن فوق منبر مجلس النواب وقف مصطفى النحاس ليقول أنه من أجل مصر قد وقع معاهدة ١٩٣٦ ، ومن أجل مصر يدعو نواب البلاد إلى إلغائها . . .

وألغت مصر المعاهدة ... وشيعتها غير مأسوف عليها ... وفى جنازها دفنت أيضا الاتفاقية اللعينة التى أبرمت عام ١٨٩٩ خاصة بالسودان الشقيق ..

وتنفست مصر الصعداء ... وأنصت الشعب إلى مصطفى النحاس باشا وهو يتلو مراسيم خطيرة بتعديل بعض مواد الدستور وإعلان الفاروق ملكا على مصر والسودان . . .

• • •

والآن . . . وقد سايرنا الحوادث فى سرعة لم تنسنا عجلتها تسجيل الأحداث الجسام والتطورات العديدة التى مرت بقضية الوادى حتى انتهت فى أكتوبر سنة ١٩٥١ باعلان حكومة الوفد قطع المفاوضات وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ الخاصة بالحكم الثنائى فى السودان ...

الآن .. وبعد ما ذكرت وسجلت .. أعود إلى حديثنا الأول حيث وقفنا عند المرحلة الاولى فى عهد الوزارة النقراشية التى جاءت بعد استقالة اسماعيل صدقى فى أواخر عام ١٩٤٦ ...

لقد ترك الرجل الغاضب لحق وطنه مهام الحكم لأنه رأى بصائب نظره أنه من اللازم أن يتولى الحكم فى مثل تلك الظروف التى صادفته يومئذ من يكون أقدر منه على الاستعانة بالرأى العام ممثلا فى الأحزاب صاحبة الأغلبية

التى قد تستطيع عن طريق أعوانها ودعاياتها الحزبية أن تتفادى ما تعرض له النمر المناضل من معارضة سافرة ومستترة .. وتأييد ونجاح.. ثم تخلى وفشل ومؤامرات داخلية وأخرى خارجية، تثيرها مرة دوائر حكومة السودان وحلفاءها من أذناب الاستعمار أصحاب المطامع ، ومرة أخرى وزارة الخارجية البريطانية التى أثار ذعرها أن تقر فى إخلاص ووفاء والتزام بالعهد ما سبق وسلمت به لاسماعيل صدقى المفاوض المصرى الأمين ...

ولقد كان النقراشى دعامة قوية من دعائم توطيد مركز وزارة صدقى ، كما كان عضوا بارزا فى هيئة المفاوضات ، وكان أيضا رئيس الحزب المشترك فى تحمل تبعات الحكم حتى لقد وقف فى البرلمان عقب حل هيئة المفاوضة وعند تقرير الثقة بالوزارة ، يدافع عن مشروع « صدقى — بيفن » فى بلاغة وفى يقين مبينا النواحى العديدة التى تثبت دون شك وفى صراحة تامة أنه مشروع يتفق تماما مع صالح مصر ومطالبها الغالية ...

وكان طبيعيا وذاك مركز الرئيس الجديد من الوزارة الصدقية ومشروعاتها — أن يكون على علم بالدقائق ، خبير بالأسرار والخفايا . ولذا لم يكن عجبا أن يظل «جو المفاوضات» على حاله من الركود والقلق فثارت الأقاويل، وكثرت الشائعات وقيل فى « المركز الوزارى » ما قيل من حدس وتخمين واستنتاجات .

وذكرت دوائر لندن بعد استدعاء السفير إلى العاصمة البريطانية أن « صلابة » النقراشى قد تؤثر فى مركز وزارته ، بل قد تعصف بالعهد الحاضر « كلية » ... وذكرت غير ذلك أمور وغرائب كان مبناها الخيال المحض ...

ثم فوجئ الناس ذات يوم بحديث يتداوله العامة قبل الخاصة ... لقد قيل أن مصر قدمت مشروعا « للسودنة » لتقطع على الانجليز خط الرجعة وتلجم أفواه دعاتهم حجارة تسكتهم وتقنعهم أن مصر لا مطمع إقليمى لها فى السودان وأنها حين تفاوض باسمه وتصر على أن تشملها وإياه وحدة خالدة فى ظل التاج المصرى فانما تفعل ذلك لتعد الأشقاء الأعزاء لتسلم مقاليد الأمور فى بلادهم وتجعلهم يؤمنون بأن الرابطة الطبيعية التى

أوجدها الله وأقرتها الطبيعة لا يمكن أن تؤثر فيها وعود ولا آمال ... ولا عروض بعيدة التحقيق !!

وانتقل الحديث من ناد إلى ناد ، ومن محفل إلى آخر حتى قيل أخيرا أن الحديث فى « مشروع السودنة » قد انتقل إلى المجلس النيابى وتداولته لجنة الشئون الخارجية لمجلس الشيوخ ... وكان طبيعيا بعد ذلك واسماعيل صدقى عضو بارز فى هذه اللجنة أن يسارع رجال الصحافة إليه يستوضحونه الأمر ليكون الشعب - القلق على حقوقه المتخبط فى ظلمات الأقاويل - على علم بما يقال عنه أنه خفايا وأسرار تدور خلف « كواليس السياسة » .. وكعهد الناس بالنمر الجرئ ، كان جريئا مرة أخرى وقد سأله المحرر السياسى لجريدة أخبار اليوم عن « المسائل الهامة التى ناقشتها اللجنة » ومدى اتفاقه أو اختلافه عليها فقال :

« الواقع أنا الذى نقلت المعركة من قاعة المجلس إلى لجنة الخارجية لنتكلم بين أربعة جدران فى هدوء وصراحة لأننا درجنا فى الزمن الأخير على أن نتخذ من منبر البرلمان ميدانا للتنافس فى الأقوال البراقة والعبارات التى تفيض حماسة ، وكأننا نخاطب الجماهير لننفذ إلى قلوبهم ولا نناقش المسائل على ضوء الأمر الواقع ونقيسها بمقاييس الحكمة والعقل لا العاطفة ...

« وقد كان اجتماعنا بين الجدران الأربعة سبيلا إلى ذلك فبعد أن كنت تسمع فى الخارج صيحات الاستحسان والحماسة لوضع دستور للسودان بدأنا ندرك أن وضع هذا الدستور يستلزم الأداة التى تشرف على تطبيقه ، وما دمنا معشر المصريين لا نملك هذه الأداة فلن يكون من ورائه طائل لأن الذى سينفذه بالطبع هم الانجليز ما دام الموقف بيننا وبينهم فى مسألة السودان معلقا

« وقد تبينت لجنة الخارجية أنه إذا لم تكن هناك معاهدة فلن يمكن الاستفادة من وضع دستور للسودان، لأن الانجليز هم الذين سيطبقونه بعيدا عنا « والغايب ما لوش نايب » - هذا ما قلته بصراحة لزملائى بوجود رئيس الحكومة ولمست أنهم غير بعيدين عن قبوله »

وهكذا كان النمر على العهد به .. يقظا متنبها ملما بكل صغيرة وكبيرة .. يأبى أن تفوته فى سبيل خدمة بلاده فرصة ... عاملا دواما على أن يبصر المسئولين بعواقب الأمور ويفتح لهم مستغلقها ويكشف بنظرته الثاقبة البعيدة ستور الغوامض .

وان اسماعيل صدقى ليتحدث عن مشروع « السودنة » حديث الخبير الذى يرشد ويبين العيوب لا فى نقد وتجريح ... بل فى رغبة تدفع إلى الإرشاد وتبيان الصواب وأنه وبعد أن بين ما بين ... يعود فيعلن موافقته التامة على مشروع السودنة ... ولكنه وبعد اعلان هذه الموافقة يعود فى رقته الخطيرة ... ولهجته الصائبة لينقد المشروع فى جرأة تقلل من أهميته إذ يقول عنه أنه « ليس مسألة من المسائل » وأنه « ليس كل ما نأمل فى السودان إذ يجب أن يصاحبه الاعتراف بالوحدة والتاج ... »

وهذا رأى له قيمته ولا شك لأن استصدار دستور للسودان تنفذه الإدارة البريطانية كما قال صدقى لايحقق الوحدة فى شئ على الإطلاق ... بل يترك الميدان للانجليز ... ويزيدهم هناك قوة على قوة وسلطانا على سلطان !

ويذهب اسماعيل صدقى فى تأيد رأيه هذا مذهبا بعيدا إذ يقول معززا ما قال :

« أما مسألة السودنة التى تدور فى شأنها اتصالات ومفاوضات لفتح باب المفاوضة من جديد ولا داعى لهذا الدلال الذى لن نفيد منه شيئا ، وما دمنا نتكلم فى الجزء وهو السودنة فلم لا نتكلم فى الكل وهو القضية برمتها التى إذا بقيت بغير حل فقد تصبح السودنة هباء ... »

وتلك « غمزة » جريئة ولا شك فيها ما يلقى ضوءا ساطعا على « مناورة » ماكرة يقوم بها الانجليز لشطر القضية إلى « أجزاء » تدور حول كل « جزء » مفاوضات واتفاقات على حدة ... وتنتهى جميعها بالرفض ... ثم العودة من جديد إلى القصة من بدايتها ...

فالنقد « الخفى » الذى وجهه اسماعيل صدقى إلى مشروع السودنة فيه

تبصرة بالأمر الواقع كما أن فيه ما يشعر بالخوف من أن يصرف هذا المشروع الفرعى المجاهدين عن هدفهم «الأصلى» . . . لأن الجلاء والوحدة شىء أصيل ... والسودنة أمر يستتبع الإقرار بالأصل ...

وتصدق فراسة اسماعيل صدقى إلى حد بعيد إذ أعلن بيفن قبوله لمذكرة مصر بشأن السودنة من حيث المبدأ الخاص باشتراك مصر وبريطانيا فى إدارة السودان لإعداد أهله للحكم الذاتى ومساعدتهم على أن يتدربوا على مسئوليات الحكم ... وذهب بيفن بعيدا فى سبيل قبول المذكرة المصرية إذ وافق على تأليف لجنة مصرية سودانية انجليزية للبدء فى تنفيذ ذلك المشروع الذى كان رأى مصر فيه هو «السودنة تحت التاج المصرى وإنهاء الحكم الثنائى ...»

ومرة أخرى أعود لأقول أن فراسة النمر قد صدقت بقبول بيفن للمشروع من حيث المبدأ ــ ليفتح ثغرة جزئية فى المطالب الوطنية المتكتلة تتحول إليها الأبصار مترقبة نتيجتها .. ولكن سرعان ما خيبت مصر آمال بيفن ورفضت كلية مشروع السودنه وأبت أن تتحدث فى أمره ...





وفى الوقت الذى سارت فيه القضية المصرية شوطا لتتعثر أشواطا أخرى أمام المماطلة والتسويف والمقترحات والعروض ومحاولات تقريب وجهات النظر . . . فى تلك الآونة الخطيرة قامت بريطانيا بمناورة جريئة خطيرة لم

تقصد من ورائها صرف مصر وجاراتها عن الأهداف القومية بل وضع شتى شعوب الشرق الأوسط أمام خطر جديد ... وجرثومة وبائية خطيرة ! !

ذلك كان هدف الثعلب العجوز الماكر الذى أتعبته الجولات وأمضه النضال المستمر وقضت مضجعه صيحات الشعوب الحرة فأراد أن يخفى وجهه البغيض وراء وجه أكثر بغضا وكراهية وأن يجعل فلسطين الشهيدة ميدان تجربته البشعة ! !

كان الثعلب الماكر يعرف أن فلسطين العربية ووضعها الإدارى أخطر مشكلة قدر لها أن تواجه شعوب الشرق الأوسط وقدر للشعوب العربية أن تواجهها . . وكان يعرف أنه منذ تصريح « بلفور » المشئوم بإيجاد وطن قومى لليهود ووضع فلسطين العربية تحت وصايته،والأمور غير مستقرة وقلقة وكانت تلك القطعة الغالية من جسم الأمم العربية جالسة على فوهة بركان يغلى جوفه المستور ويتوقع الجميع انفجاره وثورانه دون سابقة إنذار ...

كان يعرف هذا جيدا ... ومن معرفته تلك بدأ يصنع سلاح مستقبله الذى سيواجه به العرب ... ويحارب عن طريقه مطالبهم وأمانيهم . . .

ويعرف أيضاً أن فلسطين العربية قبلة أنظار اليهود الذين طالما رأوا فيها انقاص مجدهم الدارس وعزهم القديم أيام سليمان وغيره من ملوكهم المعروفين ... وأن أعز أمنية لليهود هى أن تكون لهم فلسطين العربية وأن تكون وطنهم القومى ... ومن هنا بدأ لعبته الخطيرة ...

أجل ... بدأ الثعلب الماكر يفتح أبواب فلسطين لليهود المشردين وخاصة بعد المذابح الهتلرية المعروفة ... وبدأ يشجعهم عن طريق خفى على إرساء دعائم وطنهم المنشود حتى تحين الفرصة فيكون الجهر بعد الخفاء .

وبرغم وجود الحكم البريطانى فى فلسطين العربية فقد كان هناك نضال خفى وظاهر ضد هذا الحكم وضد سياسته ذات الوجهين التى كانت تكيل للعرب بغير الكيل السخى الذى كانت تكيل به لليهود ...

وظلت بريطانيا ترعى اليهود فى فلسطين وتساعد على إنماء مطامعهم وتبارك إنشاء مستعمراتهم .. ثم .. وبرغم تحديهم لها وإذلالهم إياها ، وتحقيرهم لرجالها ... لم تكد تحس بأن اليهود قد أصبحوا فى فلسطين قوة حتى أعلنت أن انتدابها سينتهى فى موعد حددته !!

والتصريح خطير فى بابه فانتهاء الانتداب أمر كان من اللازم أن تسبقه تمهيدات وإعدادات أهمها إيجاد حكومة مسئولة من أبناء البلاد تصرف الأمور فيها ... ولكن ترك بريطانيا لفلسطين على هذه الصورة فيه ما يعنى التحريض على إحداث انقلاب يسود فيه القوى والويل للضعيف . . .

كانت انجلترا تعرف أن اليهود قوة فى فلسطين ... وتعرف أن العرب كثرة غالبة ... ولقد وثقت أن الصراع سيقوم بين القوة الغاشمة والكثرة المؤمنة بحقها وأن هذا الصراع سيحول الدول العربية التى اتحدت كلمتها — وخاصة المطالبة بحرياتها وفصل أقدارها عن الانجليز — إلى ناحية أخرى أقل ما فيها هو صرف هذه الدول عن هذه الأهداف !!

عرف الثعلب العجوز أنه عاجز عن الدفاع ، عاجز عن التسليم بالمطالب ومواجهة هذه المشاكل جمعاء فكان أن خلق مشكلة فلسطين وجعل اليهود فيها سلاحه المرهوب . . .

ولما كانت انجلترا قد صرحت بأن قواتها وإدارتها ستجلو عن الأرض المقدسة فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨ فقد بدأ المنظر الأول للمسرحية الإنجليزية بأن راح اليهود يعدون العدة لاغتصاب السلطان . . .

ولقد سبق هذا الإعلان وموعده أن قامت بين كتائب التحرير العربية وقوات العصابات اليهودية معارك رهيبة ولكن ... كان من اللازم أن تقوم حركة كبرى للقضاء على أحلام اليهود ...

واشتد النزاع بين العرب أهل فلسطين وأصحابها، واليهود الدخلاء الغرباء .. وزاد موعد جلاء البريطانيين الحالة تطورا وخطورة . إذ لم يكد يقترب الموعد حتى انقضت القوات اليهودية على حيفا ثم يافا من بعدها

واحتلتها بعد أن تركها الإنجليز وكأنه كانت هناك سابقة اتفاق بينهم وبين اليهود الذين أصبحت قواتهم صاحبة السيادة فى المدينتين العظيمتين .

ووجدت مصر نفسها أمام العدوان اليهودى فى مركز دقيق خاصة وهى صاحبة المركز الممتاز فى « جامعة الدول العربية » ... ولم تجد حكومتها فى تلك الآونة غير أن تشترك فى الصراع القائم فى فلسطين بصفة عملية حاسمة وكان أن تحركت جيوشها ودخلت فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ أرض فلسطين وصدر فى ذلك بلاغ رسمى يقول :

« صدرت التعليمات إلى قوات الجيش المصرى بدخول فلسطين لإعادة الأمن والنظام فيها ولإيقاف المذابح التى تقترفها العصابات الإرهابية الصهيونية ضد العرب وضد الإنسانية . . . »

تحرك الجيش المصرى الباسل المظفر ... وتحركت معه جيوش الدول العربية جمعاء كلٌ فى جبهته .. وبدت بشارات النصر وبوارق الفتوح ...

ووجف قلب مصر فرحا ... واهتزت أفئدة بنيها تيها وسرورا إذ أعادت حركات جيشها ذكريات المجد القديمة التى حاولت طمسها سياسة الانجليز ... وأصبحت مصر من أدناها إلى أقصاها لسانا يتحدث عن النصر والفتوح والأمجاد القادمة .

ولكن .. صوت واحد ارتفع وسط الضجيج وصيحات الفرح معلنا استنكاره لدخول مصر الحرب فى فلسطين بصفة رسمية ... صوت واحد علا وسط موجات الهتاف وصيحات الاستحسان والحماسة متحدثا عن الخطأ الذى ارتكبته السياسة دون روية لتظفر باعجاب وقتى ...

وتلفتت مصر فى دهشة وفزع واتجهت عيون بنيها إلى ذلك الجرئ ... بل الخائن ... الذى أراد بصيحته الفردية أن يحرمها لذة « البعث الحربى » وأن يمنع جيشها الباسل من استعادة أمجاده السابقة وتحرير فلسطين العربية وطرد اليهود منها ورفع راية العرب عالية خفاقة فى العالمين ...

تلفتت مصر بأسرها إلى ذلك الجرئ صاحب الصوت المعارض الذى

أبى عليه عناده إلا أن يكرر صيحته فى نفس اليوم الذى تحركت فيه الجيوش نحو أرض فلسطين ... ولكن المعارض الجرئ لم يعبأ بالشعب الذى استخفه الحماس وأنساه الواقع الغد وما سوف يجئ به . . . وأصر على إرسال صيحته الجريئة مهما كانت العواقب ومهما كانت الظروف .

وقال الناس يومها أن صدقى « الخائن » عاد إلى « ألاعيبه » القديمة ، وأن « اليهود » قد « اشتروه » بدراهم معدودة أو بعضوية بعض الشركات ... وقال الناس أكثر وأكثر ... ولكن هل اهتم اسماعيل صدقى بأقوال الناس أو أقام لها فى حسابه أى ميزان ؟!

لا ... أبدا ما اهتم صدقى برأى الشعب الذى تعبث بعواطفه الأقوال المنمقة البراقة والكلمات المعسولة وأصر على أن ينشر رأيه كاملا فى « أخبار اليوم » يوم دخول الجيش أرض فلسطين ....

واتصل مصطفى أمين باسماعيل صدقى قبل أن ينشر الحديث الخطير عساه يراجع نفسه فيسحبه وقال له :

— إننى مستعد لنشر الحديث . وإنما من واجبى أن ألفت نظرك إلى أن هذا الحديث سيثير الشعب وبخاصة أنه سينشر يوم دخول الجيش فلسطين .

فقال اسماعيل صدقى فى اعتداد واصرار :

— « أنا لاأخاف الشعب . ان واجبى هو تبصير بلادى بعواقب وخيمة متوقعة وإذا لم أفعل أكون مجرما . . . .

وعاد مصطفى أمين يقول :

— « إن الشعور العام ملتهب وأخشى أن تكون عواقب النشر سيئة ...

وضحك اسماعيل صدقى ... ضحك الوطنى الجرئ الذى قدر موقفه وحده إزاء شعب بأسره وقال فى إصرار :

— « يعنى سيقتلوننى ؟! خير لى أن أتركهم يقتلوننى من أن أترك هذا الشعب يقتل ، فانشر الحديث وليكن ما يكون !! ألا تعرف أن الرجل

الذى اقترح إدخال التليفون فى الأزهر أتهم بأنه كافر ؟! اننى يا سيدى أحاول أن أدخل « التليفون » فى السياسة المصرية ... »(١)

ووسط صياح الفرح ... وضجة الحماسة ظهر الحديث الغريب ... ووقف الرأى العام أمامه فى حيرة ... وراح الناس يطالعونه شامتين ساخرين حتى لقد شغلهم أكثر من حديث الحرب وأنباء الانتصارات .

لقد قال اسماعيل صدقى فى جرأة لمحرر أخبار اليوم بعد أن سأله :

– « سمعنا أن لك آراء تخالف القرار الإجماعى الذى أصدره البرلمان بمجلسيه فهل هذا صحيح وهل معنى ذلك أن دولتكم المعارض الوحيد فى السياسة التى تقررت والتزمت بها البلد ..؟!

– « لم يبق فى الاستطاعة بعد أن وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه أن أتكلم فى مسائل ليس من السهل تقبلها وليس من الميسور التحول عنها وكل ما أقوله لك أنى آسف على حالة البلد ... ولكنى لا أستطيع أن أقاوم تيارا جارفا ولو أنى لم أتردد فى إعلان رأيى وتبصيرى أولى الشأن بما يجب أن يعملوه ويحتاطوا له ....

وعاد المحرر يسأله :

– « وماذا كنتم ترون دولتكم وما هو رأيكم الذى لم تترددوا فى إعلانه برغم التيار الجارف والقرار الإجماعى ؟!

وأجاب الوطنى الجرئ المعتد برأيه الذى خالف به عشرين مليونا :

– « لقد قلت كل ما عن لى فى اجتماع اللجنة ثم فى الجلسة السرية ولا أحسبنى الآن فى حل من نشره وحسبى أن أسألك الآن : « هل أنت مرتاح للزج ببلدك فى حرب ؟! »

وأجاب المحرر :

– هذا شر يا دولة الباشا مامن ذلك شك ولكنه شر لابد منه .. اقتضته

---

(١) عمالقة وأقزام لمصطفى أمين بك .

الظروف وحتمه الأمر الواقع فهل تريد أن نتخلى عن هذا الواجب » .

وقال صدقى مدافعا عن رأيه :

– « لا يا سيدى ... كان فى الإمكان ألا تصل المسألة إلى هذا الحد ، وسبيل التفاهم كان مفتوحا بل ولا يزال فى مقدورنا أن نوافق على الهدنة وقد قلت لدولة النقراشى باشا وكررت له الرجاء بقولى يا باشا قبل أن تطلب منا شن الغارة وقبل أن تزج بنا فى الحرب سافر إلى دمشق واسع للهدنة وبذلك تكسب ثلاثة أشهر ومن يدرى ما ذا يتم خلالها » .

« ومن عجب أن المسألة يدور فيها البحث منذ عام ونصف ومع ذلك لانستدعى ولا يؤخذ رأينا إلا قبل دخول جيوشنا فلسطين بأربع وعشرين ساعة ... ففيم كان الإغفال والإهمال طوال الوقت الماضى وفيم كانت العجلة والحماسة فى الساعات الأخيرة ؟!

« أنا متشائم ولا أجد غضاضة فى إعلان ذلك وأخشى ما أخشاه أن يفقد هذه الحماسة تشاؤم . . . .

« هل أعددنا للأمر الخطير عدته ؟! وهل قدرنا جميع العواقب ، وهل استعددنا لأسوأ الفروض ... وهل دار بخلد أولئك المتحمسين احتمال إغارة قاذفات القنابل اليهودية على بلادنا ؟!

« أين المخابىء وأين الاحتياطات لسلامة المدنيين وأين وأين مما قد لايكون من المصلحة نشره ؟!

ألم يكن فى الإمكان والمسألة مطروحة للبحث منذ وقت طويل وليست طارئه ولا مفاجئة أن نستعد ونتأهب إذا كان لابد من خوض غمار الحرب؟!

« أنا أعلم أن هذا الكلام قد لايعجب كثيرين ولكنى آليت على نفسى أن أقول ما أعتقد وكم كان عجبى عندما جلست مع حوالى ١٥ من شيوخنا فلم أر بينهم واحدا يحبذ الحرب فلما انعقدت الجلسة كانوا سباقين للموافقة وفى ترديد كلمة « نعم ... نعم » مع أنهم كانوا قبل ذلك بنصف ساعة يقولون : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ويعارضون فكرة الحرب ...

« وكم كان عجبي حينما تحدثت مع أحد الوزراء الأجلاء وعرضت فى كلامى للاقتصاديات فكان رده « اقتصاديات إيه يا باشا ... أنا راضى أمشى عريان فى سبيل التخلص من الصهيونيين ؟!... »

وهكذا تناقش المسائل الكبرى ... وممن ؟! من المسئولين الذين بيدهم مصاير الأمور .

« اننا عانينا ... ولا نزال نعانى وسنعانى باستمرار من سياسة الارتجال القصيرة النظر ومن الحماسة المبنية على دوافع طارئة أو شخصية ... وأسأل الله السلامة ...(١)

وثار الرأى العام . . .

لقد كانت جرأة منقطعة النظير ... معارض له قيمته كاسماعيل صدقى وسط مظاهر الفرح ونشوة الحماسة إلا أن يشوه من جمال سعادة الشعب بنهضته العسكرية الجديدة . ويدلى بآراء ويذكر وقوع احتمالات لاوجود لها غير عابئ بالشعور العام فى شئ ... ثم ورغم معارضته يتنبأ بأخطار ونذر ! !

ذلك كان أمر خطير ... ومعارضة أشد خطورة لم يكن بين المصريين جميعا من يجرؤ على الإقدام عليها غير اسماعيل صدقى لأنه كان بعيد النظرة ... لايهمه رضاء الشعب الذى تحركه عواطفه – بقدر ما يهمه صالح مصر بوصفه قطبا من أقطابها المسئولين عن غدها وعن أقدار ذلك الغد ! !

ولقد ضحك صدقى لثورة الرأى العام لأنه كان أبعد نظرا من الجميع وأصدق فراسة وانه ليقول فى ثورة هذا « الرأى العام » عليه :

– « من السهل جدا إرضاء الرأى العام ، ولكن واجب السياسى أن يقول ما يرضى ضميره ، لا ما يرضى الجماهير ، ما أشبهنى بأب يرى ابنه الطفل يريد أن يلقى بنفسه من النافذة فيمنعه من هذا ... سيغضب الطفل

(١) أخبار اليوم بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٥ .

لهذا التدخل الآن ولكن عندما يكبر سيعرف أن أباه أراد إنقاذ حياته ... وأنا أريد أن يكبر هذا الطفل وسيكبر يوما ما بشرط أن نحافظ عليه ونمنعه من أن يعرض حياته للخطر ولحماقة الصغار ... سيكبر مع الوقت ... وبشرط أن نجد من يضربه على أصابعه كلما أراد أن يضع هذه الأصابع فى النار ... إن شعورى هو شعور الأب ! وسيبكينى ابنى فى يوم من الأيام عندما لايجدنى إلى جواره . . .

« إن الطفل يحب بائع « الدندرمة » المليئة بالميكروبات التى تقتله ويهلل لرؤيته ... ويبكى عندما يرى الطبيب الذى يحمل له الدواء الذى ينقذ حياته ؟! »(١)

ومرت الأيام ... وظلت رحى الحرب الفلسطينية دائرة ... ثم فترت حماسة الشعب لها وبدأ يفكر فى « الحديث الذى صرح به اسماعيل صدقى مع مطلع مهرجان النصر وموكب أمجاد الفتوح والنهضة العسكرية » ... ووجد الشعب . . . العشرون مليون مستنكر لتصريح صدقى . . . وجدوا أن المعارض الوحيد كان على حق فى معارضته !!

لم يكن اسماعيل صدقى ممن يجرون وراء العواطف . . . لذلك لم يهتم برضاء العامة قدر اهتمامه بارضاء ضميره .. وضميره فقط ولتكن النتيجة بعد ذلك ما تكون !!

وانا لنقف طويلا أمام « معارضته » للحملة الفلسطينية فلا نجد بمراجعة الكلمات النافذة التى ثار لها الشعب — إلا أن نحنى الرأس أمام العقلية المستنيرة الفذة التى استشف صاحبها الغيب ... وسبق الحوادث ... وعرف أسرار الغد ... واطلع على المستقبل وتكهن بوقوع ما وقع فعلا وما قاسينا بعد ذلك شروره ومصائبه .

ذهب الزبد جفاء . . . واختفى مع مرور الأيام وتطور الحوادث

(١) عمالقة وأقزام لمصطفى أمين بك .

والمفاجآت بريق الحماسة ... وبدأت الحقائق التى أخفتها العواطف تظهر للمبصرين فتراجع الناس فى دهشة أمام الواقع والوقائع الدامغة ، وبدأ الجميع يقولون ان اسماعيل صدقى لم يتجن حينما قال ما قال ولم يكن ظالماً عند ما قرر ماقرر ولم يكن بخيلا بمجد طارىء على بلاده حين عارض فى دخول الحرب الفلسطينية .وهو الذى أوقف حياته على خدمة هذه البلاد ونهضتها إذ كان يرى بعينيه المبصرتين أن وراءنا من المشاكل الخاصة ما هو جدير بأن يذكرنا بحالنا نحن ويفقدنا جزءاً كبيراً من الحماسة المشتعلة التى تأججت بها قلوبنا من أجل قضية فلسطين .

كان الرجل يرى أنه كان من واجبنا قبلا أن نحصن جبهتنا الداخلية ونزيدها قوة على قوة ... ثم يتضاعف منا الاهتمام ويتعاظم الحماس من أجل قضية الوادى فنولى - مثلا - مشكلة الجنوب جل الاهتمام .. حتى اذا فرغنا من مشاكلنا وتمت وحدتنا وجهنا اهتمامنا الكلى الى القضايا العربية العديدة التى ثارت مشاكلها فى تلك الايام .

إذاً .... فقد كان الرجل على حق فى معارضته لأنه كان واقعياً ...... وخبيراً يعرف مكانه من يومه ... ويعرف أين سيضع قدمه فى الغد .... وعلى هاتين الخطوتين القريبتين يرتب شتى الاحتمالات ... فلم تحرك اسماعيل صدقى وموقفه ذاك - شهوة المعارضة حين قال : ان المسألة الفلسطينية دار فيها البحث من عام ونصف عام دون أن يؤخذ لنا رأى فيها إلا قبل دخولنا الحرب بأربع وعشرين ساعة حتى ليتساءل فى دهشة عن سر الإغفال أولا ثم العجلة والحماسة فى الساعات الأخيرة ... ولكن الذى حركه فعلا هو الصالح العام ... بل حركته غريزته الواعية وعينه التى كشفت الحجب وعقليته الفذة التى قدرت وبنت النتائج وما سوف يترتب على ذلك الأمر الخطير الذى لم يمر فى سهولة ويسر ...

لقد علمت الحوادث اسماعيل صدقى أن حربا كتلك التى قامت بين الأمم العربية وبين الدولة اليهودية لايمكن أن تمر عاصفتها فى سلام ودون

أن تثير الدول التى تحرك السياسة اليهودية دفتها ويتحكم المال اليهودى فى مصائرها ومصائر أقطابها . . . .

وهلل الشعب وكبر يوم حالف التوفيق جيش مصر وقد استطاعت وحداته الظافرة دخول المستعمرات اليهودية التى على الحدود وهربت أمام سطوته وجرأة جنوده البواسل فلول اليهود ، وقال الناس وقتها تباً لاسماعيل صدقى أكان يريد أن يحرمنا جلال هذا الفخار ويسلب عن رءوسنا تيجان النصر العزيز ؟!

واشتعلت جذوة الحماسة فى كل قلب ، ولم يعد لمصرى واحد من حديث إلاحديث النصر وقرب دخول « تل أبيب » وزوال الدولة المزعومة ! !

وأحب المتحمسون فى مهرجان النصر لو يسمعوا صوت اسماعيل صدقى مرة أخرى ... مرة أخرى يعلن فيها تراجعه عما قال واقراره بخطئه وتسرعه إذ قال ما قال دون أن يحسب لمعنوية الشعب الباسل وجيشه المغوار أى حساب ...

وسكت النمر لأنه كان رجل نتائج .... نتائج تترتب على مقدمات كان يعرفها ويعرف أن هذه « الفورة » لا بد وأن تتبعها « نكسة » شديدة تتطور الحال خلالها فى غير صالح مصر ... إذ بينما كانت الجيوش تتقدم ... وراية النصر الهفهافة تداعبها نسائم المجد والخلاص وهى ترفرف فوق أرض فلسطين المحررة ـ كانت الدول ترقب الأمر حتى وصل إلى ذروته وإذ ذاك .... تدخلت .... وإذا بمجلس الأمن الذى ما اهتم قبلا بالنزاع المصرى الانجليزى ولا بغيره من مواقف دولية معقدة وخطيرة ـ إذا بهذا المجلس يهب مذعوراً ليدافع عن العصابات الصهيونية الغاشمة الغاصبة ويرسل وسيطا لتسوية نزاع لاوجود له . لأن النزاع لايكون إلا بين أصحاب حق ... وما كان اليهود أصحاب حق فى فلسطين العربية فى يوم من الأيام..

وأعلن الوسيط الدولى قيام الهدنة ... وأصيب الحماس « بنكسة » شديدة

تذكر الناس خلالها « المعارض الجرئ » ومعارضته الأشد جرأة يوم قال فى دخولنا الحرب ما قال . .

ثم علا « ترمومتر » الحماس ثانية ليصاب بعد قليل « بنكسة » أشد من الأولى يوم أعلنت الهدنة الثانية ... ثم ... خف الحماس لدى الدول العربية جمعاء وبدأت تتنصل ... وتنسحب ... وتراوغ ...

وأرانى وبعد ماكان من حوادث ومفاجآت يذكرها الجميع فى موقف يضطرنى إلى إعفاء نفسى من ذكر الحوادث والمناورات والمساومات التى انتهت بالانسحاب المشرف لجيشنا الباسل فى وقت وقفت منه الحليفات الشقيقات العربية المخلصة فى موقف المتفرج الذى لا يعنيه فى شىء ذلك الصراع الذى كان على أشده بيننا وبين اليهود ! !

ونسينا كعادتنا دائما ... نسينا الماضى وما كان فيه .. نسينا الدروس والعبر التى علمتنا إياها حرب فلسطين ... نسينا كل ذلك . . ولكن ... ظلت تتردد فى الأذهان أصداء حديث اسماعيل صدقى الجرئ يوم قال : « هل أعددنا للأمر الخطير عدته ؟ وهل قدرنا جميع العواقب ؟ وهل استعددنا لأسوأ الفروض ؟ وهل دار بخلد أولئك المتحمسين احتمال إغارة قاذفات القنابل اليهودية على بلادنا ؟ وأين وأين مما قد لايكون من المصلحة نشره ... الخ »

ولم نجد أمام هذه الحجج سوى أن نصمت ففى الصمت أسى وفيه عديد من العبر ... وفيه إقرار بالندم لأننا لم نتتصح ولم نأخذ العبرة من فم المجرب ولم نسمع وصايا الحكماء وانسقنا وراء العواطف والكلمات الجوفاء فكانت النتيجة أننا حملنا على أكتافنا وحدنا عبء الحرب وعبء مشكلات الشرق الأوسط وعبء الشقيقات العربيات ...

وهز المتحمسون رؤوسهم ... وسكت أهل العواطف ... وقال المعتدلون.. « آه لو أخذنا بآراء اسماعيل صدقى فى المشكلة الفلسطينية » .. وبين أولئك وهؤلاء وقف الوطن حيث هو فلا سفينة أمانيه عرفت لها ملجأ ترسو إليه ...

ولا المشكلة الفلسطينية حلها التدخل المصرى أو اهتمام الأمم العربية .

وعادت أصداء حديث النمر الجرئ تدوى فى خيالات من هاجموه لتسخر منهم وتلقنهم فى السياسة العالمية وبعد النظرة الصائبة درسا يفيدهم فى تجاريبهم المستقبلة ، وتعلمهم أن العاطفة شئ... والحقائق شئ آخر ، وأن تغليب العاطفة فى معالجة القضايا العامة مخاطرة نهايتها الفشل والخسران .

لقد سكتت الألسن أمام قوة الحجج ومتانة البراهين ... وتوارت العاطفة واختفت ظلالها وتساءل الناس ... حل حلت الدول الغربية ومعها أمريكا مشكلة فلسطين ؟!

وكان الجواب على ذلك « لا » فعاد الناس يتساءلون « اذاً فهل توصلت مصر والشقيقات العربية الى حل المشكلة ... وكان الجواب بالنفى أيضاً ... إذ زادت المشكلة الفلسطينية تعقيداً وارتباكا وتزايدت معها تبعات مصر ..... وتبدت لها حقائق لم تحسب لها يوم تحمست وأقدمت على المغامرة أى حساب ..

وعاد الجيش — كما ذكرت — من الأرض المقدسة رافع الرأس وقد استطاع ببسالة رجاله وعلو معنويتهم أن يحفظ شرفه العسكرى .... ودارت مفاوضات هدنة ما كان أحوجنا الى مناقشة شروطها يوم دعا اسماعيل صدقى إلى ذلك والحرب لم تبدأ بعد، ولم تضحى مصر فيها بما ضحت لامن مال وعتاد بل ... بأشبال أعزاء كانت تدخرهم للأمر العظيم . وأرواح ضحى بها الارتجال وسياسة التسرع واتباع العواطف وعدم التبصر بدقائق الأمور والنظر إليها بعين سطحية يخدعها البريق الزائف لا بعين فاحصة مجربة تقدر الأحداث وتعرف على ضوء دراستها الواعية العميقة ما سوف يجئ به اليوم الذى يلى الغد المجهول لا بأيام وأسابيع ... بل بشهور وأعوام...

ومرت الأيام ... وفاجأتنا من ناحية المعسكر العربى تيارات قوية ... واشتد النزاع فى ميدان الأشقاء البواسل ... إلى حد « التعريض » و « التحريض » على الانقلاب ... وثار الرأى العام المصرى ، وبدأ ينظر الى الأمور فى شيء من الاستغراب . إذ بعد أن كنا فى مقدمة

من تؤخذ آراءهم ويحسبون « لمشوراتهم » ألف حساب .. إذا بنا فى موقف غريب ..!! موقف صورتنا فيه بعض « السياسات الغربية » فى صورة الدخلاء الغاصبين ...

وعرفت مصر مكانها ومكان الشقيقات منها ... ورأى ولاة الأمور فيها أن من الواجب وبعد بعض الاعتداءات الصهيونية على الحدود – أن تنظر مصر إلى الجيش نظرة جديدة جديرة به وبالمكان المأمول له بين جيوش الدول فى الشرق الأوسط .

ونشرت جريدة الأهرام الغراء بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٥ بيانا تحت عنوان « مشروع السنوات الثلاث للدفاع العسكرى » ذكرت فيه أن الحكومة قد قررت فى ميزانيتها العامة اعتماد مبلغ ٧٢ مليونا من الجنيهات لتعزيز الجيش والطيران وزعتها كالآتى : « ٣٠ مليونا للفرقة المدرعة و ٤٢ مليونا للميزانية وإنشاء ١٠ مصانع حربية ومنشآت أخرى » ولم تنس « جريدة الأهرام » وقد أوردت هذا النبأ الدال على تطور خطير فى ميزانية البلاد – أن تذكر أن مصر قد طفرت بميزانية الجيش طفرة كبيرة وأن هذه الميزانية قد زادت فى عهد حيدر باشا – وزير الحربية وقتها – من ٩ ملايين إلى ٢٠ مليونا ثم إلى ٣٠ ثم إلى خمسين هذا العام ... وتمنت للجيش مزيدا من الرقى والاهتمام ...

وقرأ الشعب النبأ فى تحفز وتحيز وإعجاب وقال الناس « بوادر نهضة كبرى عامتنا إياها ودفعتنا إليها حرب فلسطين ... »

وطنطنت مصر للرقم الخطير الذى تقرر لتعزيز جيشها وصار حديث الخاص والعام .. ولكن .. رجل واحد من بين عشرين مليونا راعه الرقم ووجد أن من واجبه ... ووسط ضجيج الفرح والاستحسان أيضا ... أن يدلى برأيه فى الموضوع الخطير .

هذا الرجل كان بلا شك اسماعيل صدقى ... المعارض الوحيد الذى يقول الحق ابتغاء وجه الله والوطن ولو ثار الشعب وغضبت الجماهير .

لقد كان اسماعيل صدقى فى ذلك الوقت يعانى مرضا عصيا ... وكان فى فترة من فترات استجامه ولكنه وأمام صرخات ضميره أبىَ أن يستريح أو أن يترك ذلك اليوم يمر دون اعداد « نقد » خطير جرئ للموضوع الخطير الخاص بتعزيز الجيش المصرى ...

وقبل أن ينقضى النهار ... ودون نظر إلى مرض أو اعياء استحال الرجل المريض قوة دافعة جبارة .. وأرسلها النمر صرخة مدوية رهيبة قبل أن يأوى إلى فراشه أو يتلمس لجسده المكدود بعض الراحة .

وظهرت الأهرام صباح اليوم التالى وفيها رأى اسماعيل صدقى الذى أثار الثائرة وقامت من أجله القيامة وتساءل الناس « متى كتب الرجل المريض ردّه ... » ونسوا أن المرض كان يصيب من اسماعيل صدقى جسده أما روحه الوثاب القوى فهيهات أن يصل إليه المرض أو يعتوره وهن أو فتور فى سبيل الصالح العام .

وقرأ الناس فى دهشة ما نشرته الأهرام الغراء :

« تلقينا مساء أمس المقال التالى من صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا سان ستفانو ٢٥ مايو سنة ١٩٤٩ تحت عنوان :

« ٧٢ مليون جنيـــه لتعزيز الجيش والطيران منها ٣٠ مليونا للفرقة المدرعة و ٤٢ مليونا للميزانية وإنشاء ١٠ مصانع حربية ومنشآت أخرى »

ذكرت الأهرام اليوم أن التجربة العملية التى خرجت بها مصر من حملة فلسطين دلت على أنه لاقيمة لأية دولة لاتدعم مركزها السياسى نهضة عسكرية شاملة ومن أجل ذلك أعيد النظر فى جميع أبواب الميزانية للدولة لتدبير المبالغ الكبيرة التى يتطلبها تعزيز الجيش دون الالتجاء إلى القروض أو فرض الضرائب الخ . . . ومن هذه المبالغ المطلوبة ما هو للدبابات والمصفحات والمدافع الثقيلة والمدافع السريعة والطائرات وأسلحة المشاة الخ الخ . .

« ويلوح لى أن الأهرام التى طالما طالبت بالإسراع فى تنفيذ ما تحتاجه

مصر من ضروب الإصلاح الداخلى وفى مقدمتها محاربة المرض والفقر والجهل وشتى الإصلاحات الأخرى التى يدعو إليها رقى البلاد ، ترى الآن أن يكون الاتجاه الأول نحو النهوض بجيش الوطن نهضة جديرة بمكانة مصر ولذلك هان عليها أن يكون تدبير الـ ٧٢ مليون المطلوبة الآن « فوق ما صرف ولايزال يصرف على حملة فلسطين من ملايين جنيهات أخرى عديدة » على حساب باقى أبواب الميزانية أى على حساب وجوه الإصلاح المتعددة التى تطالب بها الصحيفة الغراء .

«وأنى لأكتفى بأن أقول للأهرام — فى وقت لاتسمح لى حالتى الصحية بأن أقول مثله لزملائى بمجلس الشيوخ — أقول أن مطالب تعزيز الجيش ليست بجديدة فقد طالما رددها على مسامع الوزارة التى كنت متشرفا أخيرا برياستها زميلى المحترم وزير الدفاع إذ ذاك وكانت إجابتى على التقريب ما يأتى فى كل مرة .

«أن خلق جيش جديد وأدوات دفاع جديدة تشمل الجو والبر والبحر لايخضع لقواعد ثابتة أو لمبادئ مقررة ، بل هو وليد السياسة الدولية والظروف الخارجية، خذوا مثلا أسبانيا وقد استهدفت بسبب أوضاعها الاجتماعية لغضب كثير من الدول وبالأخص فرنسا المجاورة لها ولم تستطع أن تفوز بالانخراط فى سلك المنظمات الدولية الجديدة ان أسبانيا هذه يجب أن تنظر لأمر تسليحها بغير النظرة التى تنظر بها هولندا أو بلجيكا مثلا وقد وجدنا سبل الدفاع عن كيانهما من غير ما إفراط أو تبذير . خذوا تركيا التى تتوقع فى كل زمن أن ينقض عليها الدب الروسى المخيف وأشياعه الكثيرون المتاخمون لها فمن المعقول أن يكون نظر تركيا لشئون دفاعها غير نظر غيرها من البلاد ذات الظروف الهينة .

«إنما الدول قد ركزت الآن عنايتها واهتمامها فى إصلاح حال سكانها وقد تكون حاجتها إلى هذا الإصلاح أقل من حاجتنا إليه ، ولذلك عنيت بالتكتل والتفاهم اللذين يحميانها من خطر الأندفاع وراء نفقات التسلح الباهظة

وقد فطنت إلى أن الإصلاح الاجتماعى هو السلاح الفعال ضد انتشار المبادئ التى تدين بها بعض الدول وقد تكون السبب المباشر بصدد الخصومات واندلاع نيران الحروب . فنحن إذا أردنا السلام فلن يأتينا إلا من طريق الإصلاح ، فاذا أردنا تحكيم العواطف فى تصرفاتنا ألهتنا عن الواقع وعن المصلحة فلن نحقق لبلادنا غرضا واحدا من الخير .

« ولقد عرضت على زملائى حين اهتم بعضهم بتعزيز الجيش ولم يكن هذا التعزيز يكلفنا نصف مطالب الوقت الحاضر أن المشروعات فى اتساعها أو تواضعها رهن باطماع الأعداء وبقوة الأصدقاء وهذا وذاك لا يزال الان فيما يتعلق بنا فى ضمير الغيب وفى طى الحوادث والظروف .

« أليس من الخير إذن أن نمضى فى سبيل الإصلاح وأثره الطيب معروف لاريب فى تحقيقه وأن نعمل على أن تكون لمصر سياسة خارجية محدودة الأغراض مفهومة النتائج فتحمينا من شرور الحرب أكثر مما تحمينا الدبابات والمصفحات والمدافع الثقيلة والمدافع السريعة وقد تكون اليوم ثقيلة أو سريعة وتصبح غدا أقل فعلا مما يصل إليه خصوم العلماء الأثرياء ؟

« انى إذ وضعت هذه الملاحظات تحت نظر زملائى فأقروها ورأوا تأجيل أمر تعزيز الدفاع حتى تتخذ مصر لنفسها سياسة خارجية محددة الأهداف لم تكن علاقات الدول بعضها بالبعض الآخر تحددت كما هى الحال الآن ان الأمر وصل فى شأن هذه العلاقات إلى مدى لم يكن لأحد أن يتكهن به وإليك دول « البنلوكس » ذلك الحلف الذى بلغ من دقة تكتله أن بلادا فى عظمة انجلترا وفرنسا وفى غيرة بلجيكا وهولنده على استقلالها ألفت منها حلفا وثيقا بلغت دقة أواصره أن أنشأت هيئة مشتركة من الخبراء وأركان الحرب تتصرف فى شئون الدفاع المشتركة وفى توزيع التسليح وفى تحديد أنواعه وجعلت مركز هذه الإدارة بعيدا عن مقر الجيوش والمؤسسات الحربية ذاتها .

« وقد رأت الدول ذوات المصلحة فى هذا التكتل أن توسع دائرته فانضمت

إليه الولايات المتحدة ذات الحول والطول التى قبلت أن تخضع شئون دفاعها هى وغيرها من دول أخرى إلى مؤسسات وهيئات لاتمت إلى القومية فى شئ وقد نشأ بذلك ما أسموه كتلة الأطلنطى التى أصبحت دعامة السلام وأمل كل من أراد خير الإنسانية .

« لعمرى أن ما تقدم من شأنه توجيهنا إلى شئ من التريث وإلى قدر من إطالة التفكير ، من شأنه أيضا أن يحملنا على المبادرة إلى الاتصال بالدول ذوات المصالح غير المضادة لمصالحنا وذوات القوة التى قد يفيدنا استخدامها لأغراضنا كى نبحث معا وسائل هذا الانسجام وذلك الالتئام ، وهناك ما أرجوه ملحا من ذوى الرأى وهو أن لاتحول خصومتنا الداخلية واشتغالنا بشئون جيراننا اشتغالا تخطى كل حد من حدود الروية والأعتدال فتصرفنا عن الشواغل القومية الكبرى التى مردها إلى مصلحة مصر ومصلحة مصر قبل غيرها .

اسماعيل صدقى
عضو الشيوخ

ولم يفت « الأهرام » الغراء أن تعلق على رأى اسماعيل صدقى فى نفس العدد ... وإلى جانب نفس المقال بقولها :

« لاشك أن الرأى الذى أبداه دولة صدقى باشا فى هـــذا المقال سيكون موضع اهتمام كبير من ولاة الأمور وموضع أخذ ورد بين المعنيين بمسائلنا العامة شأن كل ما يبديه دولته من آراء تمليها خبرته وتجربته وسعة معارفه أما فيما يتعلق « بالأهرام » فأنها لم تعدل قط عن دعوتها للإصلاح الإجتماعى والعناية بالمرافق العامة إيقانا منها بأن هذا هو وحده الوسيلة لبعث القوة فى الشعب لاالقوة الروحية فحسب ولكن القوة المادية أيضا وإذا كنا ندعو إلى العناية بتعزيز الجيش فان ذلك لايعنى العدول عن سياسة الإصلاح الأجتماعى ولكن يعنى دفع الحركتين معا لأن الجيش القوى الذى يعتمد عليه لايكون إلا فى شعب قوى متماسك اجتماعيا يعيش أهله فى مستوى اقتصادى مرتفع وتنمو قوته لافى الجيش على صورة السلاح المتزايد فحسب، ولكن مقترنا بها نمو قوة الشعب اقتصاديا واجتماعيا .

« ومنذ يومين اثنين فقط قلنا فى مقالنا الرئيسى أننا إذا كنا ندعو إلى الإصلاح الإجتماعى فى سبيل رخاء الشعب ، فاننا إذ نرى دعم الدفاع العسكرى عن البلاد ، أصبحت الحاجة أشد مساسا لهذا الإصلاح الاجتماعى لأنه أيضا أساس الجيش القوى الذى يعتمد عليه »

وبيان اسماعيل صدقى كما ذكر فيه صراحة وفيه احتكام إلى الرأى العام الذى أحب النمر أن يجابهه لأن « حالته الصحية لم تسمح له بأن يقول مثله لزملائه بمجلس الشيوخ » . . . والرأى العام يميل دواما إلى المبالغات وتأخذ بلبه أساطير البطولة وقصص المغامرات . . . ولهذا وعندما طالعه اسماعيل صدقى برأيه فى مسألة تسليح الجيش وما يستتبعها من نفقات هز رأسه فى حيرة ... ثم سرعان ما انساق وراء من كانوا يتحينون فرصة هجوم موفق من المتربصين ضيقى الصدور الذين برموا بنشاط النمر وجهاده وتحفزه وقدرته على النضال والصراع ووجدوها فرصة لمهاجمته فى ميدان جديد هو منبر الصحافة ...

وكان الكاتب المعروف محمد توفيق دياب أول من تولى مناقشة رأى اسماعيل صدقى فى اليوم التالى لصدور مقاله الجرئ فكتب تحت عنوان « تعزيز الدفاع الوطنى واجب عاجل محتوم » يقول :

لحضرة صاحب الدولة صدقى باشا رأى جدير بالعناية فى كل أمر يهم البلاد والأمر الذى أدلى فيه برأيه أمس فى جريدة « الأهرام » هو أمر الدفاع الوطنى ، وما يقتضيه تعزيز الجيش وسلاح الطيران من نفقات تبلغ ٧٢ مليونا من الجنيهات فى ثلاث سنوات من ذلك ٣٠ مليون للفرقة المدرعة و ٤٢ مليونا للميزانية وإنشاء عشرة مصانع حربية .

« وصاحب الدولة يقف من هذا المشروع موقف المعارض ويرى أن ضروب الإصلاح الداخلى أولى بهذه النفقات – وفى مقدمتها محاربة المرض والفقر والجهل ، وشتى الإصلاحات التى يدعو إليها رقى البلاد .

وما من شك فى أن الأعداء الثلاثة التى شمرت الدولة لمحاربتها بكل جهد مستطاع ومال ، هى شرور داخلية خليقة باستمرارنا فى مطاردتها حتى تزول ولكن ما من شك أيضا فى أن الزمن الأخير قد رمانا بخطر مخوف يجثم على حدودنا ، ويتحين منا ومن جاراتنا فرصة ضعف واعتماد على المقادير ، ليثب وثبة غادرة لايتقيد فيها بصلح ولا ميثاق ولا مجلس أمن ولا هيئة أمم . ودولة الباشا نفسه يعلم كل العلم كيف مالأت الدول الكبرى هذا العدو الجديد أولا وأخيرا وليس ثمة ما يحملنا على الظن فضلا عن اليقين ، بأن كبرى تلك الدول الممالئة لإسرائيل ستعدل عن خطتها المرسومة إلى خطة ترعى فيها الإنصاف فتصدعنا غزوة هذا الغازى إذا بدا له أن يباغتنا بليل ، ليضع قدما على شاطئ الفرات وأخرى على شاطئ النيل .. يومئذ لن ينفعنا — ما دمنا فى قلة من الجنود وعجز من السلاح — أن نكون كلنا أغنياء وكلنا أصحاء وكلنا علماء . لأن المترفين والفلاسفة وأصحاب الأجسام الصحاح ، لن تغنى عنهم تلك النعم ، مالم يدفعوا السيوف عن أنفسهم وعن ديارهم بظبى السيوف ويلاقوا جنود العدوان بجنود الدفاع فى البر والجو — بل فى البحر أيضا — ودولة الباشا يعلم من عبر التاريخ أكثر مما نعلم ... فكم من قوم لم يكن لهم من الصفات إلا البداوة وشن الحروب ووفرة السلاح ، قد غزوا بلادا عريضة الحضارة واستذلوا أمما طال إخلادها إلى الرفاهية والنعيم .

«وانا إذا خيرت بين أمرين أن أعكف على التأهب للقاء عدو مترصد خبرت غدره وأيقنت من تحفزه لمهاجمتى على غرة أو أن أعكف على الاستزادة من ثقافتى ومن صحتى ومن ثروتى وليكن من هلاكى ما يكون — فلن أتردد فى العكوف أولا على التأهب لدرء العدو الراصد لشخصى وللقليل من رزقى حتى إذا أمنت على حياتى واطمأنت نفسى إلى النجاة . عدت مضاعفا الهمة إلى الاستزادة من تلك الطيبات .

هذا هو شعور فطرى ... بل هو غريزة أصيلة فى طبائع الأفراد والشعوب على السواء — فأرجو أن لا يسميه دولة الباشا على سبيل الاستخفاف مجرد

عاطفة .. على أن النفقات المقدرة لتعزيز دفاعنا الوطنى لن تقعد بنا عن البذل فى سبيل الإصلاح الذى تنشده الدولة وينشده صاحب الدولة ، ذلك أن الاعتماد المطلوب إذا قسم على سنواته الثلاث لم تزد نفقات العام الواحد عن جزء من سبعة أجزاء من الميزانية العامة فى حين أن تركيا تنفق نصف دخلها السنوى فى شئونها الحربية منذ عهد بعيد إلى جانب ما تنفحها به أمريكا الآن من أسلحة تقدر أثمانها بعشرات الملايين ، فان كان دولة الباشا فى ريب من نيات إسرائيل وأحلامها الطوال العراض فليبعث من قبله من يقرأ صحف القوم فى القدس وتل أبيب أو من يستمع لأحاديثهم وخطبهم فى أنديتهم ومجامعهم أو فليطلع على بعض ما ينشرون من كتب ورسائل . فلعله بعد ذلك مقتنع بصدق ما أقول . وها هم أولاء الآن فى لوزان يعلنون إلى لجنة التوفيق أنهم لايكتفون حتى بالحدود المترامية التى رسمتها لدولتهم هيئة الأمم سنة ١٩٤٧ فيطلبون ارتداد جيوش الدول العربية إلى حدود فلسطين ، لتكون كلها ملكا خاصا لليهود . .

وفى أهرام أمس فصل طويل أذاعته وكالة الأنباء العربية لمراسلها الدبلوماسى فى القاهرة مستر ليتل قال فيه :

« لا يزال ثمة خطر حقيقى وهو أن مطامع الصهيونية ستزيد وتثير الاستياء البالغ فى التماسها « فراغا حيويا » على حساب العرب مرة أخرى » فليعذرنى إذن دولة الباشا إذا أبديت شيئا من الدهشة لذلك الموقف الذى اتخذه فى أمر الدفاع الوطنى أيام رياسته لوزارته الأخيرة ويذكره دولته فى مقاله أمس ...

« ثم ضرب دولته لزملائه فى الوزارة مثلين أسبانيا وتركيا وكيف أن ظروفهما الدولية « توجب عليهما النظر لأمر تسليحهما » ـ بخلاف هولنده أو بلجيكا مثلا وقد وجدنا سبل الدفاع عن كيانهما من غير إفراط ولاتبذير. ثم يتكلم دولته عن « تكتل الدول الغربية وتفاهمها اللذين يحميانها من خطر الاندفاع وراء نفقات التسلح الباهظة »

وعلى الجملة أفلح دولته فى إقناع زملائه بتأجيل أمر تعزيز الدفاع حتى تأخذ مصر لنفسها سياسة خارجية محدودة الأهداف إذ لم تكن علاقات الدول بعضها ببعض قد تحددت كما هى الحال الآن .

تلك ذكريات صاحب الدولة فى شأن موقفه من تعزيز الدفاع الوطنى يستعيدها ويعلنها فيأخذنا شئ من العجب . لأنه لو وفق إلى الأخذ برأى زميله وزير الدفاع إذ ذاك لكان قد اكتمل لمصر من أسباب القوة والبأس فى حرب فلسطين ما لم يكتمل ولكان نصرنا هناك نصرا خاطفا يحسم المعارك فى أيام قلائل .

لكن دولته لم يشأ ولم تشأ المقادير ثم لا يزال دولته مصرا على سياسته الغابرة على الرغم من الموعظة الأليمة الماثلة كأن جشع اسرائيل يتضاءل ولا يتفاقم وخطرها يبتعد منا ولا يقترب .

أفلم تكن هذه العبرة كفيلة بأن تصرف دولته عن النصح فى آخر مقاله « بالمبادرة إلى الاتصال بما يسميه الدول ذوات المصالح غير المضادة لمصالحنا وذوات القوة التى قد يفيدنا استخدامها لأغراضنا »

من عسى تكون تلك الدول ؟ أهى انجلترا ؟ أليست كسائر الدول الأخرى لا تحترم غير القوة والأقوياء .

أم هى أمريكا ولية اسرائيل وأمها الحنون التى جعلتها فى المهد دولة ...
أم هى دولة الحلف الأطلسى كافة وقد رفضت أن تقبل بينها تركيا الصديقة الحميم

أم هى دول هيئة الأمم عامة وقد قال فيها مستر ليتل فى فصله المنشور أمس بالأهرام :

« لم تكن الأعوام الأربعة التى تلت الحرب مشجعة . فان هيئة الأمم المتحدة قد أحالت « الدبلوماسية » إلى « مقامرة » معقدة تنتهى عادة إلى الركود كما فشلت فى كفالة السلام من العدوان وكان أقوى إجراء إيجابى

اتخذته إلى الآن هو أنها « أوجدت » بمعونة الأسلحة غير المشروعة من تشيكوسلوفاكيا « دولة » اسرائيلية مزعومة وارتضتها عضوا فى حظيرتها .

أما بعد فلعل صاحب الدولة صدقى باشا يذكر ولا ينسى أن الحجة الوحيدة التى ما فتئ مستر بيفن يلقى بها فى وجه مصر منذ تولى وزارة الخارجية إلى أن بدأت وانتهت مفاوضاتهما إلى ما انتهت إليه — كانت حجة « الفراغ » الذى لا يجوز أن تتركه وراءها قوات الاحتلال .

فلو لم يكن من شأن تعزيز الدفاع الوطنى إلا إدحاض هذه الحجة المؤذية المزرية حتى بغض النظر عن أخطار صهيون — لكان واجبنا المحتوم أن نعجل ما استطعنا بتعزيز الدفاع بالغة ما بلغت التضحيات والنفقات »

كان هذا رد كاتب مستقل ... وهو رد فيه « مناظرة » وإيراد أسباب والتكهن بحدوث « نتائج » ولكن ... هل جرى الجميع على هذا النهج واتبعو هذه السياسة « الإنشائية » .. لا .. لقد اتبع « الخصوم » قدماؤهم والجدد سياسة غريبة لافى « نقد » رأى السياسى الكبير . بل فى محاولة هدمه والنيل منه .

وفتش المهاجمون فى « الماضى » ونبشوا قبوره ... واستعرضوا حوادثه قاصيها والدانى ووجدوا أن النغمة البالية التى طالما تغنوا بها من أن اسماعيل صدقى « خنق الحريات » و « قتل الدستور » و « زور الانتخابات » و ... و ... و ... قد أصبحت ممجوجة مقيتة تكره الآذان ترديدها ...

إذاً ... فأى ماض يعيرون به الرجل ...؟

وأى مستند خطير يضيفونه إلى « صحيفة سوابقه » مع الجيش بالذات غير الإشارة إلى موقفه الحازم الذى سبق أن وقفه من اشتراك مصر فى الحرب الفلسطينية ومعارضته وحده عشرين مليون مصرى وخلفهم كذا مليون عربى ومستعرب ...؟

وهكذا بدأت الجولة ... وبهذه الطريقة دارت على « منبر الصحافة »...

أمة تريد أن تنهض فيعارض رجل من رجالاتها هذه النهضة ويدعوا إلى إنقاص ميزانية تسليح الجيش ...

وثارت العاصفة ... أو هكذا خيل لمن أثاروها ... وطغت خلال ثورانها الأهواء العاطفية التى لاتعرف التميز وتنسى إحسان المحسن ، وتخلق له إساءات لاوجود لها ... ولكن هل أقام السياسى الصامد الداهية أى وزن للإعصار الصناعى ؟!

أبدا ما اهتم اسماعيل صدقى للأمر لأنه كان يعرف سر العاصفة ويؤمن بأنها كالزبد سوف تذهب جفاء ، وأن الأيدى التى تحركها لن تلبث أن تحس الخور والوهن فتكف عن إهالة التراب وتحريك الرياح ... لأنه كان يعرف أن الزمن قد تغير ... ومع تغيره تغيرت العقول وتبدلت الأفكار وبدأ الناس يناقشون ما يسمعون وما يقرأون ولا يقبلونه كحجة يسلم بصحتها ما دام يرويها الثقاة أو يثيروها الصحفيون اللامعون من أنصار الأحزاب القوية ودعاتها ...

لذلك كان من الطبيعى أن يقف الناس طويلا أمام تصريح اسماعيل صدقى بالاهتمام بما هو أجدى من تضخيم ميزانية اعداد الجيش الذى لاتنتظره حرب يخوض غمارها الآن والاهتمام باعلان حرب « داخلية » على بعض علاتنا وأمراضنا الاجتماعية ... ثم وبعد هذا يقفون وقفة طويلة أخرى أمام أقوال المعارضين ...

ووازن الناس بين القولين ثم ضحكوا فى سخرية يخالطها الرثاء والاشفاق على هواة الشهرة الذين خيل إليهم فى نشوة الظفر الحزبى وبعد معركته الكبرى أنهم قادرون على أن يهزوا الرأس القوى المعتز .

بل كيف كان لهم أن يحولوا رأى اسماعيل صدقى عن هدف قومى هو مؤمن بصلاحيته العامة ، أو يحركوا النمر الجرئ القوى عن أمر هو أعرف الجميع بما سوف يجره على مصر من تبعات ومسئوليات هى فى غنى عنها لأسباب دعمها برأيه الحصيف وحجته الدامغة القائمة على « المستند » القوى و « الدليل » الناصع ؟

لقد عرف اسماعيل صدقى سياسة بلاده وخبر مرّها قبل أن يتذوق حلاوتها ، ومرت به أطوارها جمعاء فكان من أقدر صانعيها وأكبر محركيها وأعظم دهاتها وأخطر قادتها ... وكان من الإجرام السياسى فى حق الوطن أن يثير الخصوم زوابع فى وجهه وأن يطأطئ هو الرأس العالى تجنبا للزوابع ، ولذا ... ظل كما عرفه الجميع ... بيان قوى وحجة دامغة ووقفة جريئة فى سبيل الحق ... والحق وحده دون نظر إلى شئ سواه

وكان غريبا أن تنطلق أبواق الدعاية الشوهاء ضد الرجل الفرد الذى لايملك صحافة ولا صحفا ، ولا يسنده شيوخ ونواب ، ولا يظاهره حزب قوى أو أغلبية برلمانية ساحقة ، ورغم هذا استطاع أن يصد الهجوم ، وأن يسخر بالمهاجمين !!

أجل ... لقد سخر اسماعيل صدقى بالهجوم والمهاجمين وقد خيل إليهم أنهم يستطيعون أن ينالوا منه وقد أثاروا موقفه من جيش مصر الباسل ورأيه فى تسليحه ونفقات هذا التسليح ، ولم يجسر جرئ من حاسديه أن يجادل رأيه أو يحكم ببطلانه وأن يعزز هجومه بمستند أو إثبات بل راحوا يطعنون فى وطنية اسماعيل صدقى ويتهمون بطل المفاوضات — التى سارت الحكومات على نهجها بعد استقالته — بأنه خائن لبلاده ... وعدو لنهضتها . . . وتسليح جيشها الباسل العظيم الجدير بأن يسترد مجده وسمعته الحربية التى عرفتها القرون وتحدثت بها الأجيال ...

ومرت العاصفة المفتعلة ، كما مرت قبلها عواصف وأنواء وما نالت من النمر القوى بل زادته ثباتا وجرأة وقدمته لعيون وعقول أهل الفطانة والتفكير وبعد النظر من مواطنيه الأذكياء فى صورة جديدة من صور بطولته وجرأته التى طالما مجدوها ...



والواقع أن اسماعيل صدقى لم يتجن على وطنه العزيز يوم طالب بابعاد هذا الوطن عن المشكلة الفلسطينية التى شغلته وشغلت ساسته حتى عن قضيتهم الكبرى ، ذلك لأنه كان يحسب للغد حسابه ويعرف على ضوء خبرته الواسعة أن المشكلة ستزداد مع الأيام تعقيدا .

كان اسماعيل صدقى يعرف أن انتهاء الحرب بين قوات جيشنا الباسل وشراذم اليهود ليس معناها انتهاء النزاع ولا الوصول بالمشكلة إلى الحل المرجو لها ... وأن « النزاع » الحق سوف يقوم فى الغد القريب بين « الإخوان » أنفسهم وسيكون الغانم فى كل هذه الحالات اليهودى المغتصب .

ولقد تحققت فراسة الرجل وما لبث المعسكر العربى الشامخ أن اهتزت دعائمه وعلت فى جوانبه أصداء وصيحات حاول المسئولون جهدهم أن لا تصل إلى الأسماع ..

وكان حريا « بالجامعة العربية » لتسترد معنويتها ، أن تقدم على عمل جرئ يعيد إليها هيبتها ويربط من جديد « دولها » برباط فى وجوده اشعار بمكانتها

وتضامن جميع الدول تضامنا فيه ما يغنى المساهمة والاشتراك العملى الحاسم فى الخطير من الأمور .

وخرجت إلى الوجود فكرة « الضمان الجماعى » ...

وتحمس الناس للفكرة ... ورحبوا بها . . وترددت فى قبولها بعض الدول . . وراوغت فى إبرامها دول أخرى . . وطال الأخذ والرد حوالبها وانقسم الناس – فى شأن الدول الأعضاء المعارضة والمتشككة والمترددة فى القبول – أحزابا وفرقا وقالوا يومها فى أمر المترددين ما قالوا ولكن ...

ولكن هل تجاسر صاحب رأى جرئ على معارضة «الضمان الجماعى» من حيث الشكل والموضوع ؟!

لا ... بل لقد هتف الجميع للمشروع ورحبوا به ولم يرض مسئول واحد فى البلاد العربية جمعاء أن يكلف نفسه عناء دراسة المشروع وتعرّف وجوه النقد فيه . .

ولعله قد راع « الأهرام » أن تمر عاصفته فى سكينة ودون أن تثير أى انتباه ، وأحبت أن يتحدث للناس عنه اسماعيل صدقى أجرأ سياسى فى العالم العربى فسأله محررها الأستاذ كامل الشناوى :

« لقد تعودت أن تبدى رأيك فى الأمور العامة بدقة ، وعمق ، وصراحة وكثيرا ما اصطدم رأيك بالرأى الذى أجمع عليه الناس ، ولكم أثار هذا الاصطدام شرارات من السخط والغضب ، ولكن الغضب عليك لا يكاد يبلغ نهايته حتى تجئ الأيام والحوادث فتشد أزرك ...

« وهنا أطرق دولة صدقى باشا برأسه ، أطرق حياء أو أطرق دهاء ... لست أدرى ... ثم تمتم بكلمات قال بعدها :

« إذا خصصتنى بسلامة الرأى فقد ظلمت الحقيقة ... فالواقع أن كثيرين غيرى يدرسون المسائل مثلما أدرسها ، وينتهون فيها إلى الرأى الذى أنتهى إليه . والفرق بينى وبينهم أنى حين أتكلم أعبر عما فى رأسى ، وانهم حين يتكلمون يعبرون عما فى رؤوس الجماهير !

— إن هذه الجماهير قد لاتحبك ! ولكنها تحترم آراءك . . . وأظن أنها اليوم فى حاجة إلى أن تحترم رأيك فى بعض المسائل الخطيرة مثل توزيع الدوائر بين الأحزاب ، وخفض الجنيه المصرى و . . .

ورفع صدقى سبابته يطلب الكلمة وقال :

— « ليست هذه هى المسائل الخطيرة !

فأجاب المحرر : ستجد بين أسئلتى سؤالا خطيرا يتعلق بكشف روسيا عن سر القنبلة الذرية وأثر ذلك فى الحرب القادمة،وفى موقفنا من هذه الحرب ..

وتكلم صدقى فقال :

— « هناك يا سيدى ما هو أخطر علينا من القنبلة الذرية التى تملك أمريكا سرها ، والتى كشفت روسيا عن سرها .. أن ما قرأته فى « الأهرام » أخطر على مصر من القنبلة الذرية ...

« لقد قرأت أن مجلس الجامعة، قرر أو فى سبيل أن يقرر ما أطلقوا عليه اسم « ضمان جماعى للسلامة » وقد ذكرت « الأهرام » أن الأسس التى سيقوم عليها هذا الضمان هى جعل تدريب الجيوش العربية ونظامها جميعا على قاعدة واحدة ، الأمر الذى يتطلب إيجاد هيئة أركان حرب موحدة . وقد فهمت مما قرأته أن هذا الضمان سيأخذ صيغة المعاهدات العسكرية ، وقد فهمت أيضا أن مصر — وهذا ما أدهشنى حقا — هى صاحبة الاقتراح !

« إذا صح هذا — وقد يكون لى الحق فى أن أتشكك فان اجتماعات المجلس سرية ، ولا ينشر عنها إلا ما يراد نشره — إذا صح هذا فلا بد أن ممثلى مصر فى مجلس الجامعة قد فكروا طويلا فى هذا الموضوع ولابد أن تفكيرهم قد هداهم إلى أن البلاد التى يراد أن نتحالف معها كانت إلى عهد قريب ، بل كانت إلى هذه الساعة ، تتراشق بالتهم يوجهها بعضها إلى البعض الآخر. حتى هذه المنشأة التى تمثل هذه البلاد ، وهى الجامعة العربية لم تخل من الانتقاد على تصرفاتها ... وهكذا ترى أن الشقاق تخطى البلاد نفسها إلى الإدارة التى تمثل جامعتها !

« ولابد أيضا أن ممثلى مصر فى الجامعة قد فكروا فى أن سكان هذه البلاد التى يريدون أن نتحالف معها ليسوا متفاهمين على ما يبغونه . وما يهدفون إليه من الأمانى القومية . وأن هذه البلاد لاتزال مهد ثورات داخلية وميدان مساع سافرة لإحلال "مبادئ اجتماعية جديدة محل مبادئ أخرى ... وبحكم المحالفة المنشودة يجب أن نسلم أسرارنا لهؤلاء الحلفاء !

« ولا بد كذلك من أن ممثلى مصر الذين اقترحوا فكرة الضمان الجماعى قد فكروا فى أنه لايزال لبعض هذه الدول اتصالات رسمية ، أو اتصالات خاصة ، ببعض الدول الكبرى وربما تلقت من هذه الدول الكبرى الوحى . . ولا أريد أن أعبر بأشد من هذا التعبير !

« وهذه الدول العربية ــ كما لا بد أن ممثلينا قد أدركوا ــ يختلف فيها نظام الحكم أشد اختلاف ، فمنها ذات الحكم الملكى أو الجمهورى ومنها ذات حكم ديكتاتورى ، ومنها ذات حكم دستورى ، أو حكم ذى مظهر دستورى ... وأسرها المالكة أو الحاكمة ، قد دبت بينها الخلافات العائلية !

« ولا بد بطبيعة الحال أن ممثلينا فى الجامعة قد علموا أن الدول المتحضرة القوية ترى أن حالة هذه البلاد التى يراد أن نتحالف معها ــ حالتها الاقتصادية والاجتماعية ــ تدعو إلى مساعدتها بالمال وبالخبراء لاحبا فى سواد عيون أهلها ، ولكن لتصبح مكان استقرار ، بعد ما كانت محل قلق واضطراب !

« وأظن أن ممثلى مصر فى الجامعة العربية لايزالون يذكرون أن هذه البلاد سبق أن دخلت الحرب إلى جانب مصر ، وأنها هولت كثيرا فى أمر المساعدات المنتظرة منها ، فكانت النتيجة أن عبء الحرب وقع على مصر وحدها . . ويلوح لى أن السعى الذى تقوم به مصر اليوم سيتجه إلى تكرار هذه المأساة !

« ان مصر لاتزال محتلة عسكريا بمقتضى اتفاقية مهما قيل فيها أنها « غير ذات موضوع » فانها قائمة فعلا ، وممثلة تمثيلا واقعيا فى منطقة القنال وفى السودان . وغريب من بلد فى هذا الوضع أن يعمل على إنشاء اتفاقات عسكرية وهو لم يخلص بعد مما هو فيه ! »

وفى نقد الرجل للمشروع قوة لا نجسر على مجابهتها أو الرد عليها قوة مهما بلغ صاحبها .. وفى نقده أيضا صراحة مجلوة واضحة فيها تبصرة بالوضع الحقيقى لمصر .. وان المواطن المخلص المحب لبلاده ليقف طويلا أمام هذا الرأى بالغ الجرأة ولا يجد إلا أن يشكر من صميم قلبه ذلك الزعيم الجرئ الذى قرر الوضع الحقيقى وأبى فى صراحته التى تؤلم والتى يرمى بها إلى إيقاظ النفوس وبعث الهمم — أبى أن يتمشدق بمعسول اللفظ أو يدور حول الحقيقة فيلبسها غير لباسها ليخدع الناس ويجعلهم يعيشون فى خيالات بعيدة عن الواقع الصريح لأنه ما كان وما أحب أن يكون كغيره ممن يدرسون المسائل كما يدرسها وينتهون فيها إلى الرأى الذى ينتهى إليه والفرق بينه وبينهم أنه حين يتكلم يعبر عما فى رأسه وأنهم حين يتكلمون يعبرون عما فى رءوس الجماهير..

ولا يكتفى الرجل بنقده الجرئ هذا لمشروع « الضمان الجماعى » بل يعاود مهاجمته مرة ثانية فى حديث له مع « المصور » فى ابريل سنة ١٩٥٠ فيقول فى صراحة : « ان المعاهدة ليست فى مصلحة مصر ... »

« وتنصرف هذه العبارة إلى معنيين :

« الأول : ان ليس لمصر مصلحة فيها، والثانى : أنها تنافى مصلحة مصر . وأما أنه ليس لمصر مصلحة فيها فواضح من أن سياسة مصر الخارجية لا تتجه فى طبيعتها إلى مناوأة أحد ولا إلى الطمع فى خيرات أحد . وإذا استثنينا مغامراتنا الأخيرة التى تبين المصريون آخر الأمر ابتعادها عن الصواب وعن الحكمة ، فان مصر لا ينتظر أن تواجه من المشكلات غير ما هى بصدده من مطالبة بحقوقها المغصوبة ، وقد عوّلت مصر فى استعادتها على عدالة قضيتها وقوة حجتها . أما ما اعتاد البعض ترديده بغير تأمل ولا تفكير من أن هناك خوفا على مصر من الأطماع الصهيونية ، فتجدون الدليل على نفيه هذا السعى الحثيث إلى الصلح لا من ناحية إسرائيل فحسب ، بل من كبرى الدول الغربية المفروض أنها دائبة على معاونتها .. ومع ذلك فهل فكر

القائلون بهذا الخطر فى أنه من غير المعقول أن تعتدى أمة لاتتجاوز المليون إلا قليلا على أمة تعدادها عشرون مليونا ولها من الوسائل والإمكانيات « على حد تعبير أصدقائنا الجدد » ما لايمكن معه أن يتحرش بها مثل اسرائيل أو غير اسرائيل .

« إذن فمصلحة مصر فى المعاهدة لم تتبين ، وعلى العكس فان هذه المعاهدة تنافى رأينا وتقديرنا مصالح مصر وإليكم الدليل .

« لقد أثبتت الحوادث الأخيرة أن الأعباء التى أثقلت كاهل مصر فى حرب فلسطين كانت نتيجة تقاعس حلفائها فى هذه الحرب أو ضعفهم الملموس ولا أريد أن أتعرض هنا لما رماهم به البعض من الانقياد لأغراض قد لاتكون محمودة ، وليس فى يد مصر من البراهين ولا من الشواهد ما يجعلها تتوقع الآن تعديلا أو تحسينا فى أوضاع كانت محل شكواها .

« فضعف دول العرب هو هو وماليتها ووسائلها لا تزال ضئيلة . وإلى جانب ذلك فالشحناء والخلافات بينها وبين بعضها على أشدها حتى بين أقربهم فى الأواصر كسوريا ولبنان فهل تنتظر لالتزامات المعاهدة الجديدة تحقيقا وتنفيذا إلا من جانب مصر وهى أقل الدول المتعاقدة استفادة منها كما قدمنا بل انه لا فائدة لها منها على الإطلاق »

ويأبى النمر بعد رأيه الجرئ هذا الا أن يعزز القول بالدليل الملموس فيتحدث عن الجارات العربية فى صراحة ووضوح بقوله :

« لقد كان حلفاؤنا فى زمن مضى يرددون العبارة المأثورة « عندكم المال وعندنا الرجال » وأخوف ما أخافه الآن أن لا مال ولا رجال ، وأخوف ما أخافه أيضا أن معين المال لدينا سينتهى إلى النضوب بفضل ما حملناه وما سنحمله منذ الآن من الأعباء الجسام . وكم من هذه الأعباء ستلقى على كواهلنا بسبب التزاماتنا الجديدة حتى فى غير زمن الحرب وبحجة الاستعداد لها .

« على أنه فى تقديرى قد يأتى الضرر الأكبر لمصر من الأوضاع السياسية العامة التى ولدها اشتغالنا المستمر بأمور العرب وبقضية فلسطين إلى الدرجة

التى صرفتنا عن الاشتغال بأمور أنفسنا وبقضايانا المعلقة إلى حين والتى لا يزيدها الانتظار إلا تعقيدا ومزيدا من الصعاب . ذلك أن اهتمامنا البالغ بخصومات ليس لنا بها شأن ، وتوجيه الرأى العـــام المصرى إلى نواح عاطفية قد تسبب عنها ذلك النفور البادى فى علاقاتنا وفى معاملاتنا سواء مع الأجانب أو مع الدول التابعين لها وهو نفور قد يمتد أثره بل قد امتد فعلا إلى قضايا مصر الخاصة بها – أقول أنه لمما يدعو للأسف أن الشعور بذلك أصبح باديا فى العلاقات مع الدولتين العظيمتين « وبالأخص احداهما وهى الولايات المتحدة » .

ويستمر اسماعيل صدقى فى توجيه نقده الجرئ لهذا المشروع فيقول :

« قلت فى مستهل حديثى أن المعاهدة الجديدة سيصادف تطبيقها من المصاعب والمتاعب والمخاطر ما سيحمل موقعيها على إهمالها بمجرد دخولها فى دور التنفيذ وانى إذ أقول ذلك فلا أملك نفسى من شعور الأسف لتورطنا فيما لا يجدى ولا ينفع بل فيما يجر إلى المزيد من التضحيات . والغريب فى الأمر هو ذلك الاقدام الذى يشبه إقدام البائس أو إقدام المغامر الذى يرى الخطر فيواجهه دون نظر للعواقب ولا تقدير لآثارها . انى وأنا أكتب هذه الكلمات والبلد فى غمرة الابتهاج « كما يروون » بذلك الضمان الجماعى « وما هو بالجماعى ولكن صوّر لهم » اقرأ فى مقال افتتاحى لجريدة حكومية كبرى هذه الكلمات « هذه الملايين التى تبلغ الستين مليونا أو أكثر التى أنفقناها فى فلسطين كنا من أحوج الشعوب إليها لمواجهة الفقر والمرض والجهل . . ولتنفق على المشروعات الكبيرة التى تضاعف مواردنا » وتقول الصحيفة الكبرى نفسها « لاشك أن مضاعفة الموارد عن طريق تحقيق المشروعات الحيوية لخير ألف مرة من مضاعفتها من طريق زيادة الضرائب وإرهاق الشعب بها خصوصا وأن سياسة الضرائب الجمركية مثلا قد بلغت حد التعسف فى بعض نواحيها » .. نقول ذلك ونمضى فى سياسة العاطفة وفى سياسة المكابرة التى تدفعنا التزاماتها ومغامراتها إلى إهمال نواحى نشاطنا الاجتماعى الذى طال أمد انتظارنا لجنى ثماره !

« وانى إذ أكتب ذلك أرانى مترددا فى إيراد ما كتبته اليوم صحيفة أجنبية هى أهم صحف العالم طرا وهى جريدة التيمس » وسيقال طبعا أن لها ضلعا مع اسرائيل » تقول هذه الجريدة وهى المعبرة عن الرأى المتزن لا فى انجلترا فقط بل فى العالم جميعه . « ان الجامعة العربية لم تواجه الحقائق فى اجتماعها الأخير بالنسبة لإسرائيل وللأردن » وتضيف إلى ذلك أن دول الجامعة العربية هى من الضعف عسكريا فرادى أو جماعة بحيث أنها لاتستطيع الاضطلاع بعبء الدفاع عن أراضيها .

« وانى إذ أذكر مالا نزال فيه من ضعف أود أن ألفت نظر المصريين إلى عبء الالتزامات القادمة التى تطل منذ الآن برأسها انذارا بتضحياتنا المقبلة التى لا قبل لحلفائنا على أن يحملوا عنا بعضها »

ويأبى الرجل بعد أن قال ما قال ، وأورد ما أورد من أسباب وأسانيد تبطل دعايات الداعين إلى إقرار مشروع « الضمان الجماعى » ... يأبى الرجل أن تفوته هذه الفرصة دون أن يعرج فى شئ من الاطناب على قضيتنا الوطنية ويبين مدى ما يلحقها من ضرر ان تمت الموافقة على هذا المشروع ثم ينهى حديثه الخطير بقوله :

« هناك إلى جانب هذه الاعتبارات اعتبارات أخرى ترجع أكثرها إلى أن الدول العربية إذا ما أخطأت فى حساب أرباحها وخسائرها من المعاهدة الجديدة فأرباحها على كل حال كبيرة ، لأنها تتعامل مع بلد غنى بماله وبسكانه كبلدنا ، وأما خسائرها فلن تكون ذات شأن كبير إذا حكمنا تجاربنا فى تقديرها وتذكرنا أنها تدخل إلى المعمعة اعتمادا على مصر ، وعقيدتها فى مصر أنها فى سبيل الزعامة مستعدة للتفريط فى كل شئ والتورط فى كل مأزق .

« انى أختتم الحديث بالتساؤل عما هو الهدف المرجو من كل ذلك وأعتقد باخلاص أنه إذا كان ثمة هدف فالفائز به لن يكون مصر على كل حال » (١)

---

(١) المصور فى أبريل عام ١٩٥٠

وانه ليحلو لى وقد وصلت بين حديثى اسماعيل صدقى فى الأهرام والمصور عن « الضمان الجماعى » رغم بعد المسافة الزمنية بينهما — أن أعود إلى حديث جرئ له سبق حديثه التالى فى نقد « مشروع الضمان » وكان تاليا فى التاريخ لحديثه الأول مع الأهرام ... ليتصور القارئ معى قوة شخصية هذا الرجل الدءوب المكافح الذى لا تهدأ له حركة ولا يجب أن يخفت له صوت طالما أحب أن يرسله عاليا مزمجرا فى سبيل إيقاظ مصر وتبصير أهلها بشتى العواقب والاحتمالات .

لقد سأله « المصور » عن الوسائل التى يراها كفيلة بتدعيم « الجامعة » وإزالة أسباب الخلاف بين أعضائها حتى تستطيع أن تؤدى رسالتها ... وعن تفسيره لموقف العراق الأخير من الجامعة فقال :

« ان كل مصرى يرحب بتدعيم الجامعة ونجاحها .. وعندى أن الخلاف القائم يرجع إلى أن دول الجامعة قد دخلت حرب فلسطين قبل أن تصفى ما كان قائماً بينها من خلافات ، فلكل دولة أهداف وميول خاصة أو عائلية .. وقد يجب أن يجتمع أعضاء الجامعة للتشاور فى كل ما يهم العرب ككتلة واحدة ..

« أما موقف العراق فلم يدفعها إليه إلا حرصها على مصلحتها وهو ما تمتدح عليه .. وفى ظنى أنه عندما رأت أنها لاتستطيع الاعتماد على الجامعة العربية لانقسامها ، بحثت عن حلف آخر يقيها شر عدوان الشيوعية ، فلم تجد أقرب إليها من دول حلف سعد آباد .. وانى أتمنى للعراق القوة والنهوض ، وأن تقوم سياسة مصر معها ومع بقية دول الجامعة على أساس الوفاق بين جميع أعضائها ، فلا تنحاز لفريق ضد آخر حتى لاتنفصم عرى هذا الاتحاد الرائع »

ويأبى النمر المهاجم الا أن يزداد مع مرور الأيام تمسكا بمواقفه وآرائه ، ويأبى كذلك الا أن يذكر من نسوا هذه المواقف بما سبق أن نادى به ، فيستمر فى حديثه مع المصور ويصغى إلى مندوبه وهو يسأله عن ضرورة تقوية الجيش :

— « أليست تقوية الجيش ضرورية لصد أى عدوان خارجى سواء أكان من جانب الصهيونية أو غيرها .

فيجيب النمر :

ـ « أنا ما زلت عند رأيي الذى سبق أن أعلنته وهو أنه لاضرورة لهذه الاعتمادات الضخمة للجيش . وأمامنا أمثلة عديدة تبرر وجهة نظرى ، فجيش فرنسا الذى كان فى مقدمة جيوش العالم إنهار فى بضعة أيام ولم يغن فرنسا عن التماس معونة حلفائها ، وقل مثل ذلك عن الجيش البلجيكى والهولندى ، ان اعتمادنا يجب أن يكون على المواثيق الدولية وجمعية الأمم وعلى حلفائنا .

ويعود المحرر فيسأله ان كان لايزال يقول أن لاخطر على مصر من وجود إسرائيل وقيامها فيجيب :

ـ « نعم . . لأنه لايعقل أن إسرائيل وتعدادها لايزيد عن مليون يهودى من أجناس مختلفة تستطيع أن تجند جيشا تحارب به مصر ، وهى أكثر منها عددا وأكبر ثروة بنسبة لاتقبل المقارنة ... هذا فضلا عن أن للدول الكبرى وبخاصة بريطانيا مصالح مرتبطة بمصالح مصر ، وهى لذلك لن تسمح مهما تبدلت الأحوال بهذا الاعتداء . . ولعل أقرب الأمثلة على ذلك ما حدث فى حرب فلسطين عندما حاول اليهود الاعتداء على حدود شرق الأردن فى العقبة ووقوف بريطانيا دون هذه المحاولة ... »

ولما كان مجلس النواب فى أواخر عام ١٩٤٩ قد أتم خمس دورات برلمانية فقد ترددت شائعات حول الانتخابات القادمة وكيف تجرى ... ولاسماعيل صدقى فى الانتخابات ذكريات . . وله فى قانونها آراء حاول « المصور » أن يجلوها حين سأله :

ـ « هل تجرى الانتخابات القادمة على يد وزارة قومية أو محايدة أو حزبية ، وعن قول المعارضة بأن اجراءها على يد وزارة حزبية لايسلم من التأثر بلون الوزارة بدليل ما حدث فى عهد وزارته عام ١٩٣٠ وهنا قال النمر :

ـ « ليس لى رأى فى لون الوزارة التى تجرى الانتخابات ، وكل ما يهمنى

هو أمر بلادى .. وأرجو أن تمر هذه الانتخابات بسلام ، فنجنب البلاد عواقب الخصام والنفور بين الأحزاب وهما أمران لايؤمن شرهما ويؤخران نهضة البلاد .

«ولا يفوتنى فى هذه المناسبة أن أذكر أن التقاليد الدستورية فى البلاد الأخرى لم تجر على تغيير الوزارة القائمة واحلال غيرها مكانها لإجراء الانتخابات .. كذلك أرجو أن يعمل رئيس وزارتنا على كبح جماح الحزبية عند بعض الأنصار ، وقد علمت أنه ينتوى ذلك .

– «أما أن الانتخاب يتأثر بلون الوزارة الحزبية التى تجريه فهذا قد يكون – مع الأسف – صحيحاً ، ولعل ذلك يرجع إلى حداثة عهدنا بالحياة النيابية وإلى نظام الانتخاب الحالى .. ولكن على أى أساس يوجهون لى تهمة التأثير فى الانتخابات ، وقد قاطعوها ولم يدخلها سوى أنصارى ؟!

«أما عن قانون الانتخاب فما زلت عند رأيى،وهو أن نظام الانتخاب الذى يلائمنا هو الانتخاب على درجتين .. لأن الناخبين يستطيعون أن يحسنوا اختيار المندوب الخمسينى الذى يمثلهم لاتصاله بهم وقربه منهم ، والمندوبون الخمسينيون بدورهم أقدر على اختيار أكفأ المرشحين للبرلمان وأصلحهم لتمثيل دائرتهم .. أما فى الانتخاب المباشر ، فليس فى استطاعة كل ناخب فى دائرة تعدادها ٦٠ ألفا – وخصوصا فى الريف – أن يحكم على كفاية مرشح قد لايدرى عنه شيئا .. ولذلك نرى هؤلاء الناخبين يساقون سوقا إلى صناديق الانتخاب !

ولم تفت الرجل الإشارة إلى قضية بلاده حين سأله «المصور» استكمالا للحديث الذى ظفر به – عن مناسبة الوقت الحاضر لإجراء المفاوضات أو ارجائها إلى ما بعد الانتخابات فقال :

« كل الأوقات مناسبة لإجراء مفاوضات وما دامت الجيوش البريطانية معسكرة فى بلادنا ، وما دام السودان لم يبت فى أمر اتحاده مع مصر تحت تاج واحد فان المفاوضة واجبة ، والسكوت عنها كما هو الحال منذ تركت

الحكم خطأ بل أكثر من خطأ . . ومصر هى صاحبة الحق ، ولذلك فان مفتاح باب المفاوضة فى يدها دائما . ومن يدرى ، فقد تكون انجلترا الآن ، مع تغير الظروف ، أكثر حرصا على إرضاء مصر وكسب صداقتها بحكم المركز الممتاز الذى تتبوأه اليوم وبفضل الظروف العالمية . .

« على أنه يقتضى لنجاح كل مفاوضة تهيئة جو صالح لها فى الداخل وفى الخارج ، وهذا هو الذى أرجو أن يكون محل عناية المسئولين »

وأجريت الانتخابات بعد أن طال البحث فيها وتشعب . . ولم تجرها وزارة حزبية . . بل وزارة مستقلة كان على رأسها حسين سرى .

وجاء « الوفد » ... وتسلم مصطفى النحاس مقاليد الحكم فى مصر وسط مظاهر مفعمة بالتأييد الساحق ورجاء الأهلين فى مزيد من الإصلاح . . . ومرت الأيام . . . وجلس النمر فى مقاعد المستقلين المعارضين للحكومة الشعبية ... والنمر معارض جبار يحسب أقوى الساسة وأشدهم مراسا ألف حساب لمعارضته ويخشون نقداته المرة اللاذعة ... وآراءه الجريئة ...

وكان صدقى الذى عارض وحده عشرين مليون مصرى ... هو نفس المعارض القوى الشكيمة الذى كان على استعداد لمعارضة المجلس النيابى الوفدى وفيه من فيه من أساطين البلاغة وفقهاء الجدل وعلماء الدستور ...

وبدأ صدقى معارضته فى لين تغلبه الشدة . . ووجه نقده فى سخرية يخالطها العنف . . ووقف من الأغلبية التى طالما عرفته وعرفها موقف الحارس الأمين ...

وسارت البلاد على نهج كان يرضاه بطلنا أحيانا ... ويقف فى سبيله أحيانا أخرى ، وكان الشعب يستمع إلى نقداته الجريئة فى شئ من الإكبار والتقدير لأن اسماعيل صدقى لم يكن يوما ما .. داعية هدم .. بل بناء قادر دائب على استكمال عناصر النهوض والإنشاء والتعمير ...

كان الشعب ينصت إليه وينصت ... وكان هو هو الذى ما تبدل ولا تغير ولا أثرت فيه السنون ولا الأمراض لأنه طالما اعتبر نفسه وفيه

رمق ونسمة من حياة، جنديا من العار أن يتخلى عن واجبه الأسمى مهما كانت الدواعى والظروف ...

وهكذا بقى النمر على عهده . . . قوة خطيرة . . . وحركة دائبة ... وشعلة نشاط متقدة تكره أن يخفت ضوءها أو يخبو بريقها اللماع فيحجبه - صدأ الوهن أو غبار المرض - عن القيام بواجبه . . .

ولكن . . أكان فى قدرة هذه الطاقة البشرية العاملة أن تنال النصر تلو النصر على أثقال السنين ؟!

أكان فى قدرة هذه الطاقة البشرية أن تصمد وأن تسخر من قانون الطبيعة وناموسها التقليدى ؟!

أجل ... كان بوسع هذه الطاقة الجبارة أن تصمد ... ولكن إلى حد محدود ... لقد مرض البطل مرضا طويلا خشى الجميع منه على حياته ولكنه صرع المرض ، ومن جديد ... عاد إلى ميدان الحياة العامة ...

ثم سافر النمر مستشفيا إلى الخارج والكل يرجو له رحلة طيبة يستجم خلالها ليعود إلى وطنه أوفر قوة وأعم نشاطا وأعمق تفكيرا فى صوالح مصر . .

سافر النمر ولم ينس قبل سفره أن يوجه من فوق منبر الصحافة « نصيحة خالصة » إلى مصطفى النحاس ... ضمنها كل ما يجب أن يقال وكأنى بالنمر كان يشعر بدنو أجله وبأن حديثه هذا سيكون آخر حديث يوجهه إلى خصمه السياسى القديم فقال :

« نصيحتى التى أسديها إلى رفعته مخلصا صادقا مبتغيا وجه الله والوطن قبل سفرى هى :

١ - أن يحافظ على حقوقه الدستورية فى سياسته الداخلية والخارجية ويتمسك بها وليذكر أن الناخبين قد أولوه ثقتهم على هذا الأساس .

٢ - يجب أن تكون سياستنا أولا وقبل كل شئ مصرية تقدمية تهدف لتقدم مصر ومصلحتها لاسياسة عاطفية لايعرف أحد مداها ولا هدفها ... لنعطف على فلسطين ولنحب الأقطار الشقيقة ولكن حبنا لمصر يكون أولا

وما عداها يكون فى المقام الثانى اما أن نشغل بجيراننا عن أنفسنا وأن نقدم الغريب على ابن عمنا ونفضل ابن عمنا على أنفسنا فقلب للأوضاع ومنطق معكوس يتنافى مع إدراك الرجل العادى ...

٣ ـ أقولها صريحة والأيام بيننا ... سنتفق مع اسرائيل وسنقر الوضع الجديد لشرق الأردن وقد يتم ذلك على يد النحاس باشا نفسه فهلا كان من الأفضل أن نكون أبعد نظر وأكثر سياسة وحنكة ؟.. مرة أخرى أقول كفانا تشدقا بالألفاظ وتباهيا بالنعرة الجوفاء وكفانا ما أصابنا من أضرار بسبب السياسة البراقة الزائفة والمزايدات التى تنتهى دائماً بالفشل والندم على مافات ان ساستنا يعلمون أن كل هدنة لابد أن تنتهى إلى صلح وكان فى مقدورهم أن يستغلوا رغبة اسرائيل فى الصلح لوضع شروط الصلح لمصلحتنا والاستفادة على قدر الإمكان من هذا الظرف بدلا من أن ننقلب على أمرنا ونخضع راغمين لحكم الأقوياء.

٤ ـ كان الانجليز بعد فترة الاحتكام الدولى يعلنون رغبتهم فى المفاوضة من جديد إذا جاءت الخطوة الأولى من مصر وظل الموقف على هذا الحال مدة طويلة صمت أو تجاهل من جانب مصر. ورغبة واستعداد من جانب الانجليز، وكرروا غير مرة أنهم ينتظرون أن تخطو مصر ليفتحوا الباب على مصراعيه. ولكن من عجب أن يتغير الموقف الآن ـ فتتقدم مصر بمذكرة مهذبة رقيقة ـ ومعدلة ومخففة على ما قيل. فيكون رد الانجليز الصمت والإصرار على الصمت برغم مضى أكثر من شهرين ... أيود أن يعرف النحاس باشا السبب ؟ انهم يريدون توضيح الأسس والتفاهم فى حدود المعقول.. انهم يدركون أن النحاس باشا حين يطالب بالجلاء العاجل الناجز عن وادى النيل بشطريه مصره وسودانه لا يجد ولا يخاطب الانجليز، وانما يخاطب الدهماء ورجل الشارع، وهم يريدون من زعيم الغالبية أن يكون واقعيا شجاعا يقوى على تحمل المسئولية فى الإقدام على ما يراه صوابا، لأن الاستمرار فى سياسة الكلام والوعود والمزايدات ... (١)

(١) آخر لحظة مايو سنة ١٩٥٠

وسافر النمر إلى فرنسا ... ونسى الناس كعادتهم خطابه المفتوح ونصائحه للنحاس باشا التى اقتطعها من صميم روحه وكأنى به وهو يلقيها كان يلقى عن كتفيه عبئا ثقيلا ويبرئ ذمته أمام الخاصة والعامة متمثلا بالرسول الكريم فى خطبة الوداع وهو يقول :

« ألا هل بلغت . . اللهم فاشهد »

وعادت الحياة فى مصر سيرتها وقيل فى يونية سنة ١٩٥٠ أن الميثاق الجماعى قد وقعته الدول الأعضاء فى « الجامعة العربية » . . وأحب مراسل الأهرام فى باريس أن يستطلع رأى « النمر » فى إقرار المشروع الذى عارضه بشدة .. وانتقده بقوة، دون أن ينس المراسل فى صلب الموضوع أن يتعرف رأى صدقى فى تعزيز الجيش وتسليحه خاصة وقد مر عام على معارضته لأمر ذلك التسليح .

وقرر اسماعيل صدقى بأنه : « لا شك أن تعزيز الجيش المصرى أمر من الأمور الضرورية ، ولكن هناك أنواعا من التقدم تتطلب نفقات كبيرة وقد أصبحت الجيوش اليوم بمثابة أداة فنية ، يجب أن تحسب حسابا للمخترعات الحديثة التى تظهر فى عالم الوجود كل يوم . ولم تعد هذه الجيوش كتلك التى كانت تضم فيما مضى قوات كبيره من المشاة وكتائب الفرسان الباسلة تتدفق جموعها تدفق السيل على الأراضى فتجتاحها وتستولى عليها .

« نعم لقد تبدلت هذه الحال فى عصرنا هذا . وأصبحت المعدات الحربية تلعب دورا جوهريا فى هذا الشأن ، ومن أجل ذلك يتكلف تعزيز أى جيش نفقات كبيرة جدا ، وهل نستطيع — وحدود بلادنا طويلة ووسائلنا المالية محدودة — أن ننشئ اليوم الجيش الذى نحتاج إليه ؟ انه ليصعب التأكد من أننا نستطيع ذلك ولا يستطيع الفرنسيون أنفسهم أن يدعوا — وقد كان لهم على الدوام جيش قوى من الصفوة المختارة — أنهم بلغوا فى هذه الناحية المستوى الذى وصل إليه الأمريكيون مثلا فيما يتعلق بالأسلحة الحديثة ، ولست أتحدث هنا عن القنبلة الذرية فقط بل عن جميع المخترعات فى الأسلحة

الجوية والبحرية وغيرها مما يظهر يوميا على وجه التقريب .

« ونحن لانستطيع - فى الظروف الحاضرة - متابعة سير هذه المخترعات ، فاذا اشترينا أسلحة فانها لاتلبث أن تصبح من المعدات القديمة . وقد قيل لى أن رصاص المدافع الرشاشة المصرية لم يكن أثناء معركة فلسطين الأخيرة يصل إلا بصعوبة إلى خطوط الأعداء ، بينما كانت المدافع الرشاشة التى اشتراها اليهود من تشيكوسلوفاكيا نوعا حديثا فتاكا يحصد الأرواح بين صفوف قواتنا حصدا مروعا . فلو أننا استطعنا أن نشترى مثلهم أسلحة حديثة ، لما قاتل جنودنا بمدافع رشاشة آتية لاأدرى من أية سوق سوداء .

« ولابد أيضا لقيادة جيش حديث من توافر القواد المدربين على مهنتهم وفقا للتعاليم الفنية الحديثة ، وتدريب هؤلاء القوات يتطلب مدة طويلة ، ونحن لا نزال بعيدين عن الوصول إلى مستوى هذا التدريب .

« وينبغى كذلك وضع سياسة محددة غاية التحديد ، وأنا أشك فى أن لدينا هذه السياسة . هل نريد التحالف مع بريطانيا أم لا ؟ وهل نريد صداقة روسيا حقا أم التظاهر فقط بالتودد إليها ؟ وهل نريد إنهاء مسألة فلسطين ؟ ثم هل نريد أن تحاول الجامعة العربية تذليل الصعوبات التى تعانيها ، وهل سعينا سعيا جديا إلى إيجاد الوسائل التى تكفل خروجها من هذه المصاعب ؟ وما هى هذه الصعوبات على وجه التحقيق ؟

« وأخيرا فيما يتعلق بالنزاع بين الشرق والغرب أو بعبارة أخرى الحرب الباردة هل سنتخذ موقفا معينا من هذا النزاع ، وما هى المساعدة التى يمكننا أن نقدمها ؟

« إذا طرحت هذه الأسئلة فى مصر فانك تسمع مائة إجابة مختلفة وهناك كثير من السياسيين لايفكرون إلا فى مصالحهم الخاصة بدلا من الاهتمام بالمصالح القومية فقط .

« ماذا تريد مصر ؟ من الصعب جدا الإجابة على هذا السؤال . ان الإنسان لايمكنه أن يقول دائما « لا » فى كل المسائل السياسية ، إذ يجب الوصول آخر المطاف إلى حلول إيجابية .

« وتأليف جيش ما رهن بسياسة البلد الذى يؤلفه . وكانت فرنسا تفكر دائماً فى ألمانيا كلما عمدت إلى وضع مشروعات عسكرية ، لأن ألمانيا كانت العدو التقليدى لفرنسا . وكان الفرنسيون كلما عمدوا إلى تحضير خطة دفاعية ، التفتوا جنوب الشرق ، وحاولوا إحباط نيات برلين وأغراضها .

« ونحن حلفاء دولة تسمى بريطانيا لها شريك هو أمريكا ذات القوة والسلطان . وكان فى وسعنا – عن طريق ذلك التحالف – الحصول على أجود الأسلحة بأرخص الأثمان بل بدون مقابل بدلا من شراء أسلحة استعملت فى الحرب الأخيرة من السوق السوداء فى إيطاليا .

« ويلوح أن الانجليز لايتعجلون فى الوقت الحاضر عقد اتفاق مع مصر ، لأنهم يقولون « لن نصل أبدا إلى الاتفاق مع المصريين فمن الأفضل ، أن نحتفظ بالضمانات التى فى أيدينا ، والتى تسمح لنا بأن نكون على استعداد لمواجهة الطوارئ ما دامت الحرب الباردة قائمة

« ومما يؤسفنى انى ألاحظ أننا لم نعد نجد فى أوروبا اليوم العطف الذى كانت مصر تستمتع به فى مستهل عهد الاستقلال . فبينما كانت أوروبا تبدى اعجابها بالخطوات التى خطتها مصر فى سبيل الرقى والحضارة . أصبحنا اليوم نتحول عن الغرب ونتجه بأنظارنا نحو الشرق لمجرد أننا نريد أن نكون زعماء العالم العربى . .

وهذه الخطة لا تتجاوز ما لدينا من وسائل فحسب . بل أنها تقلب سياستنا وتؤدى إلى دفعنا فى طريق المغامرات وانى أفضل أن أكون فى مؤخرة المتمدنين إذا كان ذلك يعود بالنفع على بلادى . على أن أكون زعيم المتأخرين ، وانى حين أقول لاأستوحى إلا سياسة الخديوى اسماعيل عندما صرح بقوله :

« أن بلادى لم تعد قطعة من أفريقيا ولكنها جزء من أوروبا »

. . . .

وأخذ اسماعيل صدقى يتنقل فى فرنسا وهو على حال طيب وصحة

حسنة ... بل لقد سافر إلى « دوفيل » ليستحضر من هناك بذور نوع خاص من أنواع الورد ليرسله إلى دائرته فى مصر كى يزرع فى حدائقه ... ولكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه .. إذ عجزت الطاقة الجبارة عن المقاومة وآن للمجاهد أن يستريح وللمناضل أن يستسلم لطغيان المرض ، فلم يكد النمر القوى يعود من « دوفيل » فى اليوم التالى لذهابه إليها لإحضار بذور الورد حتى دهمه المرض وهو فى فندق « بلازا اتينيه » وعقد لسانه عن الكلام ، إلا أنه وعلى عادته من حب النضال قهر الداء . . . وأبعد عن نفسه شبح الخطر قليلا واحتسى قدحا من القهوة أحس بعده بشئ من النشاط ...

ومرة أخرى ... وفى نفس اليوم عقد المرض لسانه ثانية فاستدعى الطبيب الذى سبق له علاجه عام ١٩٤٨ وكان وقتها يشكو شبه شلل فى قدمه وصرح الطبيب وقتها بأن هذه الصدمة سوف تنتقل إلى « المخ » فى يوم من الأيام . . .

وجاء الطبيب على عجل ... وشخص الداء ولم يقرر له علاجا بل طلب أن ينقل المريض العظيم إلى المستشفى وهناك اجتمع ببعض الأخصائيين من زملائه « للإستشارة » وقرروا أنهم . . . وبعد أسبوعين سيصلون إلى معرفة الداء ومعالجته !

وبقى النمر مكرها فى فراش مرضه ولكن طاقته الجبارة أبت الاستسلام إلى سلطان الداء القوى فظل دائب التفكير فى أمر بلاده حتى لقد كتب إلى بعض خاصته فى مصر يرجوهم أن يوافوه على وجه السرعة بتفصيلات وافية عن الأحداث الداخلية التى جرت خلال شهر يونيو ...

ولم يكتف اسماعيل صدقى بتتبع أحوال بلاده وطلبه معرفتها ليكون على علم بكل ما فيها، بل انه والداء يطبق عليه والموت فى ركابه. يدلى بحديث خطير لمدير سياسة أخبار اليوم الأستاذ على أمين يقول فيه موجها الحديث إلى الزعماء :

« لا تفكروا فى الحكم بل نظموا صفوفكم للدفاع عن الديمقراطية ولمحاربة

الرذيلة ... وليست الرذيلة هى النساء فحسب ، وانما هناك رذائل فى مصر اليوم أشد خطورة من العرايا ... وهى رذائل تردد صداها فى العالم ... وتردد صداها من فوق منابر مجالس مصر النيابية .

« انى آسف على أننى سأموت تاركا مصر فى هذه الحالة السيئة التى لم تمر بها فى يوم من الأيام ... ان الرذيلة تزحف فى مصر إلى كل مكان . وقد سقطت حصوننا فى أحضانها حصنا بعد حصن ... »

كان صدقى على فراش الموت يرتدى جلبابا أبيض وعلى رأسه طاقية بيضاء ، وكان وجهه شاحبا ، وكان أشبه بأسد فى قفص وهو يصيح « أريد أن أعود إلى مصر ... أريد أن أدفن فى مصر ... »

وما لبث أن فقد النطق فراح يكتب على لوح من الاردواز كلمات يعبر بها عما لا يستطيع التعبير عنه بلسانه .

كان يكتب فى اللوح :

« أريد أن أرجع إلى مصر !

« خذونى إلى مصر ...

« متى أعود إلى مصر ... »

وعندما عجز عن الكتابة كان يفتح ذراعيه مشيرا إلى أجنحة الطائرة كأنه يريد أن يقول خذونى بطائرة إلى مصر !

« وكان أولاده جميعا حوله يقولون والدموع فى أعينهم .

ـ ستعود فى الأسبوع القادم إلى مصر .

« وكان صدقى يهز رأسه علامة الشك ويقول بأصبعه . . الآن ... الآن...

« وكان يحاول أن يترك الفراش ، ولكن قواه كانت تخونه فيعيد رأسه إلى الوسادة ويعود فيشير إلى أولاده بيده

« خذونى من هنا ... أريد أن أموت فى مصر !

« وأقبل الدكتور دوجين الأخصائى فى أمراض القلب فى الساعة الثامنة والنصف صباحا إلى المستشفى ورأى انسداد شراين القلب ... فهز رأسه وقال لنجله الأكبر الدكتور أمين صدقى، « أن الأقوياء يموتون عادة قبل ٢٤ ساعة ولكن بالنسبة لسن أبيك فانه سيموت بعد ساعتين ... »

« واستطاع قلب صدقى أن ينبض ٢٤ ساعة فكأنه لم يشأ أن يموت كما يموت الشيوخ الضعاف بل أراد أن يموت كما يموت الأقوياء(١).

ثم ... وفى فجر يوم ٩ يولية من عام ١٩٥٠ حم القضاء ... وهوى النجم ... وانطفأت الشعلة ... وخلع الروح الكبير رداءه الدنيوى وأصبح صدقى صفحة لامعة فى سجل التاريخ وقصة تروى على مسامع الأجيال ...

« وأقبل عقب الوفاة بربع ساعة الطبيب الأمريكى للمستشفى وقال للدكتور أمين صدقى :

« — ان طبيب الصحة نوبيه حضر ليقرر الوفاة ...

« وأقبل طبيب الصحة الفرنسى وخلع قبعته ووقف أمام الجثة ولم يتقدم لفحصها .

ولاحظ الدكتور أمين صدقى هذا فقال له : « لماذا لا تفحص الجثة لتقرر الوفاة ؟!

فقال الطبيب :

« لا ياسيدى ... لا يستطيع الطب أن يقرر أن رجلا عظيما مات ...

ذلك لأن العظماء لا يموتون ... وإنما يدفنون فقط ... » (٢)

وذاع النبأ الأليم الفاجع ... واهتزت له مع هزات القلوب الملتاعة أسلاك البرق فى جوانب العالم أجمع ...

وذعرت مصر ... وتلفتت بنوها أمام هول المصاب يتفقدون النمر

---

(١) و (٢) عمالقة وأقزام لمصطفى أمين بك .

الجرئ ويذكرون مواقفه ونضاله، فهزوا الرءوس فى حسرة من عرف وشعر وأحس بعظم الفاجعة ...

وأقيمت الاستعدادات لدفن العزيز الراحل الذى شغل العالمين حيا وسائرا فى مواكب الخالدين ... وأحنت فرنسا حكومة وشعبا رأسها للنبوغ الذى سيوارى جثته التراب وخرجت بجميع هيئاتها تشيع جثمان العظيم ...

وكان جنازا عظيما ، اشتركت فيه شتى الهيئات العالمية التى عرفت الرجل وخبرته وشادت بنبوغه ...

ثم حمل الجثمان الطاهر إلى مصر لينعم بترابها وتضمه أرضها الطاهرة فكان أسى الشعب ... وجحود الحكومة الذى سخر منه روح اسماعيل صدقى فى عليائه لأنه طالما عارض الحكومات وأحرجها ... ووقف فى صف الشعب خادما مخلصا أمينا معبرا عن آماله مترجما عن أعز أمانيه ...

وانتهت الصفحة الأولى فى كتاب حياة النمر العظيم وهى صفحة الحياة الفانية لتبدأ الصفحة الأخرى التى لن تنتهى أبدا ، وهى صفحة الذكرى والتاريخ التى تنشر على الدوام كلما ادلهم خطب أو عصفت بالكنانة عاصفة أو تعرضت لحدث من الأحداث ... عندئذ يتلفت الناس حيارى آسفين وكلهم يردد فى إيمان ويقين ... لقد كان صدقى رجل هذا الموقف ... ولقد كان صدقى أجدر القادة بتوفير وسائل الخلاص والتحرر المنشود ...

وكأنى بالمصريين جميعاً يرجون أن يجدوا مع مطلع غدهم والغد الذى يليه قادة على غرار بطلنا الراحل ، ورجالا من طرازه . يحققون لمصر مابدأه ويضعونها فى المكان الذى كان يرجوه ويعمل لهم ، وليس الغد ببعيد ، وليس بمستغرب على الأرض التى أنجبت اسماعيل صدقى أن تنجب أبطالا من نسيجه ...

« انتهى »

الخليقة الأولى وشهد معها غضبة الله، وما كان من حادثات سجلها فى سفره الخالد الذى حوى بين دفتيه قرون وقرون .

الله

الاسم الأعظم للخالق الواحد المعبود وقصة العبادات وكيف تطورت من وحدانية إلى وثنية . ثم الرسالات وصراعها مع الباطل من عهد آدم إلى ما بعد محمد سيد الخلق وخاتم الرسل أجمعين .

كليم الله

مصر الساحرة ووادبها المقدس ، وقد درج على أديمه موسى عليه السلام، فعرف عبادات الفراعنة ، ودرس أسرار الكهنوت . . ثم هداه ربه إليه ... ولقيه فى الوادى المقدس فكلمه تكليما ، وحمله رسالة إلى فرعون وملئه فكانت بينه وبينهم ملاحم ومواقف تبدت فيها آيات الله فآمن بها من آمن . وكان غرق فرعون ، وعلو كلمة الله .

الاسكندر الأكبر

سيد الفاتحين ، ورب الحرب ، وداهية القادة ، وأجرأ من تحركت الجيوش بأمره، فى تمثيلية تصور حياته الصاخبة ، وفتوحاته التى أراد من ورائها أن يوحد الدنيا ويجعلها عالماً يدين بالحب ويخضع للأخاء ويقدس المساواة .

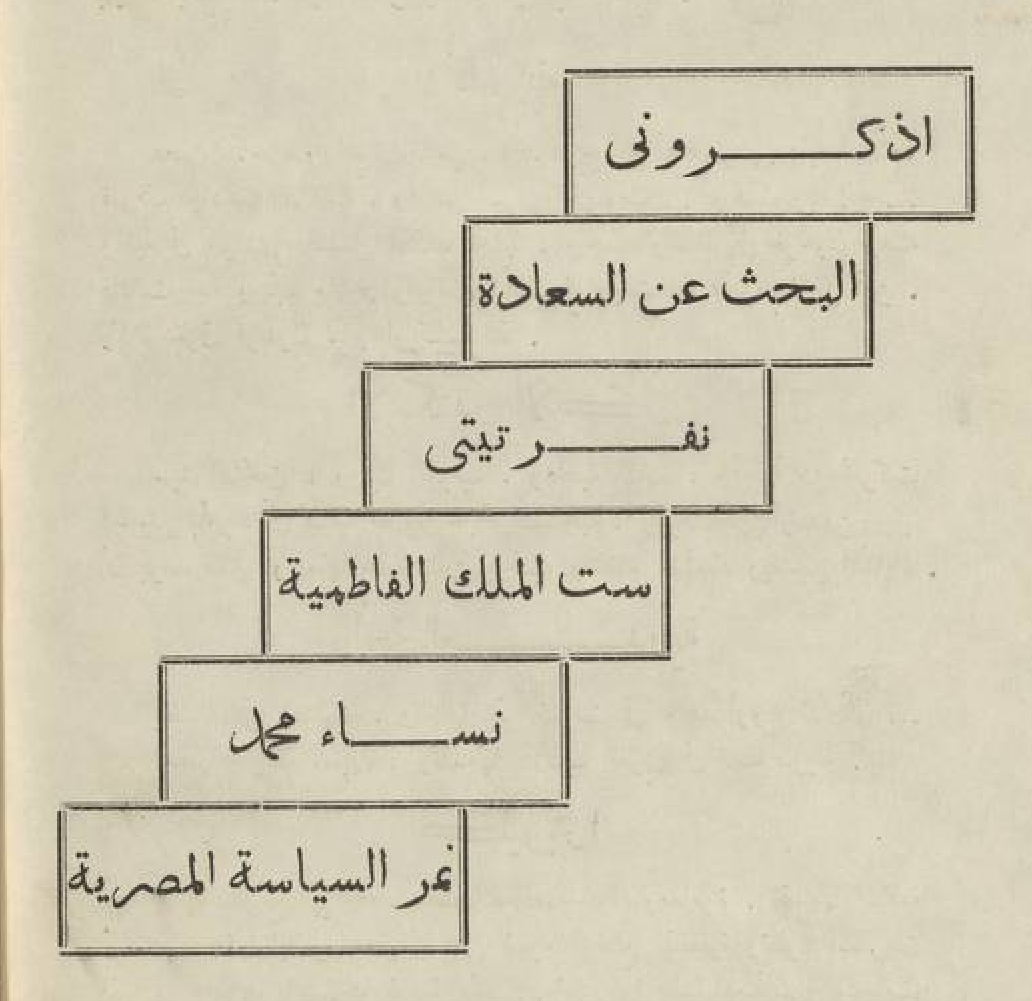
رابعة العـــــــدوية

الضالة التى اهتدت ، والغانية التى ضربت فى الزهد أروع الأمثال ... قدمتها المؤلفة للسينما ، وتقدمها للأدب العربى فى قصة طويلة .

كليوبترا

غانية التاريخ التى جعلت صحائفه قصة غرام ومغامرة . تقدمها المؤلفة بحث جديد يصور حقيقتها على ضوء الوقائع المنطقية ونظرة المصريين إليها فى عصرها باعتبارها غريبة عنهم . . استنزلوا عليها اللعنة ، واستجابت الآلهة الدعاء . فكانت هذه الفاتنة شؤماً على نفسها وعلى كل من عرفها .

الكتب التى ظهرت للمؤلفة





الثمن ١٥٠ مـ

مطبعة كوستاتسوماس وشركاه
٥ شارع وقف الخربوطلي - القاهرة تليفون ٤٤٦٩٨

